سلسلة

شروح التلخيص

(٢)

الأطول

شرح تلخيص مفتاح العلوم

تأليف

العلامة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي

المتوفى سنة ٩٤٣هـ

حققه وعلق عليه

الدكتور عبد الحميد هنداوي

مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ISBN 2-7451-3179-6

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٧٨٥٤٢ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ (٩٦١ ١)
صندوق بريد: ١١ - ٩٤٢٤ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(الفصل والوصل)

أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الأبواب الثمانية . قال الشارح : قدم الفصل ؛ لأنه الأصل ، والوصل طار عليه ، والوجه ما ذكرنا ، وهذا أوجه للتقديم في التفصيل ، لا في هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام .

(الوصل عَطْفُ بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما ، وعلى خلاف المفتاح ، لأنه وجودي سابق على العَدَمِيّ في المعرفة ، ولا يبعد أن يقال : يقدم الفصل تارة ويؤخر أخرى ، لئلا يتوهم بالتزام تقديم أحدهما أن له مزية في باب البلاغة على الآخر .

وعبارته مشعرة بأن الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجُمَل ، والمقتضيات لهما جارية في المفرادت أيضًا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا ، ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بها ، وإنما هما الأصل في الجمل ، حيث قال : تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الأصل في هذا الفن ، وإن حمله السيد السند على أن المراد أن بحث الحال خارج عن الأصل ، متفرع على الفصل والوصل . وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل - واحفظها في المفردات أيضًا - لئلا يكون بمعزل عن البلاغة ، وكيف يظن أن عطف الجمل التي هي أخبار لمبتدأ ، أو أحوال لصاحب ، أو صفات لمنعوت ، وتركه مبنيات على أحوال ، دون ما في المفردات كذلك .

وقد وافقني في ذلك السيد السند ، حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح المطالع ، وقد اختار الجملة على الكلام ؛ ليشمل ما له محل من الإعراب ، والصلة بلا كلام ، ولم يقل عطف جملة على جملة ؛ ليشمل عطف جملتين على جملتين ؛ فإنه ربما لا يتناسب جملُ أربعٍ مترتبة ، بحيث يعطف كل على ما قبلها ، بل يتناسب الاثنتان الأوليان والاثنتان الأخريان ، فيعطف في كل اثنتين أولا . ويعطف الأخريان على الأوليان ؛ لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوبيين .

ونظيره في المفردات : ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ﴾ [١] فإنه عطف أولا الآخر على الأول ، والباطن على الظاهر بجامع التضاد ، ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الأول والآخر ، ليناسب بين المجموعين باعتبار أجزائهما ، والمراد بالجمل ما فوق الواحد ليشمل عطف إحدى الجملتين على الأخرى ، وحمل الجمل على جمل يكون في العالم لا يليق بالعالم .

(والفصل تركه) [٢] أي : ترك عطف بعض الجمل على بعض ، ومن شأنه العطف إذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها ؛ إذ ليس من شأن الحال العطف على ما هي قيد له ، ثم إنه رتب على التعريف بيان الأحكام إشارة إلى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشيء ، فقال : **(فإذا أتت)** ورتب العطف ثلاث مراتب : مرتبتان منها قريبتان التناول ، ومرتبة بعيدة على طبق ما في المفتاح ، إلا أنه جعل المرتبة الأولى ما لا محل للجملة من الإعراب ، والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو ، والحق مع المفتاح ؛ لأن العطف بغير الواو لا يطلب شرطا ، فهو أقرب تناولا على الإطلاق ، وما له محل من الإعراب يجتمع فيه حين العطف بغير الواو جهتا قرب أو اتفقا في جعل إحدى المرتبتين بالجملة محل من الإعراب ، ولا ينحصر فيه ؛ إذ الوصل في جملة أتت بعد جملة هي صلة موصول اسميّ أو حرفيّ ، وقصد تشريك الثانية للأولى عطفت على الأولى كالآتية بعد ما له محل من الإعراب بلا تفاوت ، فتقول : الذي ضرب وقتل ، وعجبت من أن ضربت وأكرمت ، فنحن نقول : فإذا أتت **(جملة بعد جملة فإما أن يكون لها محل من الإعراب)** أو تكون صلة **(أو لا)** ولقد ضمن بيانه وجوب تقديم المعطوف عليه **(وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في حكمه)** أي : في حكم الإعراب بأن تكون مشاركة للأولى في جهة الإعراب ويكون إعرابهما من جهة واحدة ، وليس الخبر الثاني ولا الحال الثانية ، ولا الصفة الثانية مشاركا للأولى في الحكم ؛ إذ جهة الإعراب في كل منهما ما فيه لا ما في سابقه ، بخلاف التابع فلا يشكل أنه قصد تشريك الثاني للأول في الأخبار المتعددة ونظائرها مع أنه

---

(١) الحديد : ٣ .

(٢) جرى الخطيب في جعل كل من الفصل والوصل خاصا بالجمل على ما جرى عليه عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» والعلوي في «الطراز» وابن النقيب في «بدائع الفوائد» المنسوب لابن قيم الجوزية خطأ .

ترك العطف (عطف عليهما كالمفرد) أي : كعطف المفرد على المفرد وفي هذا التشبيه إشعار بوجه حسن العطف أي : كما أن العطف في مقام قصد تشريك المفرد ، مقبول كذلك في هذه الجملة ، لأن الجملة التي لها محل من الإعراب واقعة موقع المفرد ، ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فَرَّعَ على التشبيه قوله : (فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه) مما لا يدل إلا على مطلق الجمع ، وهل هي متحققة في كلام العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل إن «ثم» في قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

بمعنى الواو لضرورة الشعر . وكما قال الكوفيون إن «أو» في قوله تعالى : ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (١) بمعنى الواو ، وكما قال المصنف في التذنيب من الإيضاح : إن الفاء يجيء بمعنى الواو ، وجَعَلَه منه .

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي (٢)

واستشهد عليه بخبر عبد الله بن عتيك فإن أردته فارجع إليه ويؤيد أن ما ذكر نحوه لمراعاة ما في معناه تجوزا أنه قال فما بعد إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو ، ولم يقل على عاطف سوى الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي ، حتى يدخل الواو بمعنى«أو» في غير الواو ، ولما لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا في كلام البلغاء لم يبال المفتاح بالاحتمال ، ولم يذكر قوله تعالى ونحوه ، وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا عطفا على مقبولا ومجرورا عطفا على الضمير المجرور على المذهب الضعيف ، وفسر المنصوب بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع ، وهو كما ترى ، وفسر المجرور بنحو عطف الجملة

---

(١) الصافات : ١٤٧ .

(٢) البيت لعميرة بن جابر الحنفي ، وهو منسوب لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات : ١٢٦ ؛ ولعميرة بن جابر في حماسة البحتري : ١٧١ ، وانظر البيت في الدرر : ٧٨/١ ، وشرح التصريح ١١/٢ ، وخزانة الأدب : ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ / ٢٠١/٣ ، ٢٠٧/٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣/٥ ، ٥٠٣ ، ١٩٧/٧ ، ١١٩/٩ ، ٣٨٣ ، والخصائص : ٣٣٨/٢ ، ٣٣٠/٣ ، وشرح شواهد الإيضاح : ٢٢١ ، ولسان العرب (ثمم) ، (منى) ، ودلائل الإعجاز : ٢٠٦ ، والإشارات والتنبيهات : ٤٠ ، والمفتاح : ٩٩ ، وشرح المرشدي على عقود الجمان ٦٢/١ ، والتبيان للطيبي ١٦١/١ ، والإيضاح : ٤٩ ، ١٦٥ بتحقيقي (ط) دار الكتب العلمية بيروت.

من عطف المفرد ، ولا أظنك في ريبة مما ألهمنا به ، ولا يخفى أن هذا الاشتراط على مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (أن يكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل إنما يتيسر بعد معرفة الجهة الجامعة كالقسم الثالث إلا أن في القسم الثالث أمورا أخر لابد من ضبطها لم يشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكمال الانقطاع وشبه أحدهما ، فلذا عد قريب التناول دون الثالث ، (نحو : زيد يكتب) أي : ينشيء النثر ، كذا سمعت من الثقات (ويشعر) من حد نصر وكرم بمعنى : يقول الشعر أو الثاني بمعنى يجيد الشعر ، كذا في القاموس ؛ لما بين الكتابة والشعر من المناسبة ، (أو يعطي ويمنع) ؛ لما بينهما من التضاد (ولهذا) أي : لكون شرط قبول عطف الجملة بالواو وجود الجامع ، لا كون شرط قبول العطف بالواو مفردا كان أو جملة ؛ إذ جَعْلُ الشرطِ في المفرد جملة مسلَّمًا حتى فَرَّعَ عليه اشتراطَ القبول في الجملة ، فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليمه ، فإن قلت : فلا يتم الدليل لأنه من عطف المفرد على المفرد .

قلت : إن المفتوحة بعد العلم في حكم المكسورة ؛ لكون ما بعدها مُنَزَّلٌ منزلة مفعولي علمت ، فلو لم يكن وجود الجامع شرطا في الجملة أيضًا لم يُعَبْ على الشاعر لجعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة (عِيبَ على أبي تمام قوله [زعمت) أي : الحبيبة [هواك] يا نفس [عَفَا الغَدَاة] أي : اندرس في عداة الهجرة [كما عَفَاه عَنها] أي : عن اللوى وهو موضع [طِلالٌ باللّوى ورُسُومُ] .

(لا) أي : ليس الأمر كما زعمت :

([والَّذِي هُوَ عَالمِ أنَّ النَّوَى صَبِرٌ) أي : مُرٌّ . في الصحاح الصبر ككتف هذا الدواء المر ، ولا يسكن إلا للضرورة هذا ، وفيه نظر إذ لغات كتف لا يختص الشعر (وأنَّ أبَا الحُسَيْن كَرِيمٌ) :

لا زِلتُ عن سُنَن الوِدَاد ولا غَدَتْ نَفسِي عَلَى إلْفٍ سِوَاك تَحُومُ (١)

جواب القسم لا والبيت الآخر مؤكد وهو جواب القسم كما ذكره الشارح . وعيب البلغاء على أبي تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ إذ لا

---

(١) البيتان في ديوانه ٣/٢٩٠ ، انظر دلائل الإعجاز : ١٧٣ ، معاهد التنصيص ، نهاية الإيجاز : ٣٢٣ ، عقود الجمان : ١٧٣ ، وأبو الحسن : محمد بن الهيثم ممدوح الشاعر .

مناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين دليل تام على الاشتراط ، وأن يمكن الجواب عنه بأن مراد أبي تمام أن مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه إلا الله كما يتبادر إليه العرف من حوالة علم الشيء إلى الله .

وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول بينهما أنهما مما لا يحيط بهما علم أحد ، فتأمل (وإلا) أي : وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها (فُصِلَتْ عنها) الأَوْلى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطفت بلم يعطف (نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [1] لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على (إِنَّا مَعَكُمْ) الأولى لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ لئلا يوهم أن كلامه في مجرد إنا معكم ، لا في المجموع كما وهمه الشارح والسيد السند وغيرهما ؛ لأنه ما حكاه الحاكي هو المجموع وقصد تعلق القول به ، لا بكل من قوله : إنا معكم ، وقوله : إنما نحن مستهزئون ، فلا نصيب بالقول إلا للمجموع ، كما أنه لا نصيب هو إذا قيل : قلت زيد إلا لمجموع زيد ، ولا نصيب بشيء من إنا معكم وإنما نحن مستهزئون في النصيب ، كما لا نصيب لزاء زيد ، ففي هذه الحكاية كل من إنا معكم ، وإنما نحن مستهزئون جملة لا محل لها من الإعراب ، ووجه الفصل عن كل منهما ليس عدم قصد التشريك في حكم الإعراب ، بل إن العطف عليه عطف على ما هو كجزء كلمة ، وهو بهذا الاعتبار داخل في قوله ، وعلى الثاني وليس الفصل فيه بشيء ، مما ضبط ، بل لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم ، فاحفظه عنه ما قرت به ، ولا تتبع إهمالهم ؛ فإنه ليس لهم إلا بذل ما رزقوا ، والله يرزق من يشاء .

وقوله : (لأنه ليس من مقولهم) علة لمحذوف كأنه قيل : لأنه لم يقصد تشريكه لإنا معكم لأنه ليس من مقولهم .

قال الشارح : وإنما قال : على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ؛ لأنه بيان لإنا معكم فحكمه حكمه ، وقد عرفت ما فيه ، وأنكر السيد السند كونه بيانا لوضوح إنا معكم ومغايرتهما في المعنى ، وجعل الحق كونه تأكيدا كون معنى

---

(١) البقرة : ١٤ .

إنا معكم (شبا الثبات) [١] على اليهودية ، وإنما نحن مستهزئون تحقير ضد اليهودية ، ودفع الاعتداد به ، ودفع نقيض الشيء تأكيد له ، أو لأن معنى ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ المعية قلبًا ، وهو يستلزم مخالفة أصحاب محمد معنى ، والموافقة صورة . وهو الاستهزاء ، فيؤكده ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [٢] ، أو جعله استئنافا في جواب ما بالكم ، إن صح إنكم معنا توافقون أهل الإسلام ، قال وعلى أي تقدير لا يصح عطفه على ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ، لأنه ليس مقولاً لهم ، ولا يصلح أن يكون تأكيدًا أو تتمة الجواب عن سؤالهم ، ومن المباحث النفيسة التي خفيت إلى الآن أن فصل ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ من قوله ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لا ينبغي أن يكون من هذا الفن ، لأنه للاحتراز عن ضعف التأليف ، لأن عدم قصد التشريك هنا لئلا يفسد أصل المعنى بناء على قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة التشريك فالتمثيل به خال عن التحصيل ، ومثال ما نحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف ذهب على ضرب ، مع أنه يصح أصل المعنى في قصد التشريك ، ولا يخالف قاعدة النحو المشهورة ، لئلا يشارك الحكم السابق في القصر .

(وعلى الثاني) أي : على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب **(إن قصد ربطها بها على معنى عاطف)** لم يقل على عاطف **(سوى الواو)** وأدرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى أو ويخرج ثم واو بمعنى الواو **(عطفت)** به لابد من اشتراط أن لا يكون للأولى حكم لا يجري في الثانية فتأمل **(نحو : دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة)** الصواب إذا قصد التعقيب بلا مهلة أو بمهلة ، والعاطف الذي يقصد به عطف جمل ، لا محل لها من الإعراب مما سوى الواو ما سوى لا وحتى فإنهما مختصان بالمفردات إلا أنه يعطف بلا المضارع على المضارع فيقال : أقوم لا أقعد لمضارعته الاسم كذا في الرضى .

وقال السيد السند : إن وجه اختصاص حتى بالمفردات امتناع وجود شرطها ، وهو كون ما بعدها جزأ مما قبلها أضعف أو أقوى ولا تحقق له في الجمل أصلا ، وفيه بحث ، لأنهم ذكروا في قوله تعالى : ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ

---

(١) رسمت بالأصل (شبا الت) وأظنه تحريفا .

(٢) البقرة : ١٤ .

وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [(١)] إن الثانية بدل البعض من الأولى لدخولها فيها .

ثم قال : وظاهر المفتاح يشعر بوقوع حتى في عطف الجمل ، حيث قال في بحث العطف : ولا بد في «حتى» من التدريج لما ينبئ عنه قوله :

وَكُنْتُ فَتًى مِن جُنْدِ إبْلِيسَ فَارْتَقَى   بِيَ الحَالُ حَتَّى صَارَ إبْلِيسُ مِنْ جِنْدِي [(٢)]

إذ الظاهر أنه مثال لحتى العاطفة ، وحينئذ تجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة للمفردات ، هذا وفيه أنك عرفت أنه يجري الشرط في الجمل وتفصيله في البيت أنه اندرج في ارتقي في الحال صار كذا وصار كذا فيصح حتى صار إبليس من جندي ، وإنما قال الظاهر ، لأنه يجوز أن يكون نظير الإفادة تدريج حتى العاطفة ، وله في المفتاح غير نظير ويحمل قوله : ولا بد في «حتى» على حتى مطلقا مساغ ، ومعنى البيت على ما هو المشهور أنه صار بمتابعة إبليس مترقيا في الشرارة إلى أن تبعه إبليس متابعة الجندي للسلطان ، ففيه تحذير عن ارتكاب الصغائر فإنه يفضي إلى الجزاءة على أكبر الكبائر ، ويحتمل أن يكون المراد أني صرت بالتوبة إلى أن انقاد بي إبليس ولا يزاحمني في الطاعة ، ففيه ترغيب في العبادة والجد فيه وإزالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فإنه يندفع بالثبات على الخير ، وإنما شاع العطف بما سوى الواو وحتى ولا ، لأن لها معنى محصلا وفائدة يعتد بها ، بخلاف الواو فإنه لا يفيد إلا اشتراك الجملتين في التحقق ، ولا توجه للنفس إلا الاشتراك في التحقق بعد معرفة تحققهما ، لأنه ليس معنى يعجب النفس ، وإنما يعجبها ويجعلها طالبا له بشرائط لا يتيسر معرفتها إلا الأوحدي بعد أوحدي ، فلذا ترى المهرة يبوحون بحصر البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا تقول : لو لم تعطف الجملتان لأوهم أن الجملة الثانية رجوع عن الأول ، لأنا نقول : لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم ، وهو عطف لدفع

---

(١) الشعراء : ١٣٢ .

(٢) البيت لأبي نواس في المفتاح : ١٠٢ ، والإيضاح : ٥٨ .

وحتى فيه ليست عاطفة ، وإنما يقصد التمثيل به لإفادتها التدريج ، وإنما لم تكن عاطفة لأن المشهور أنها لا تأتي في عطف الجمل ، لأن الجملة قبلها لا يستقبل بها الكلام حتى يصح العطف عليها عند من يقول بصحة العطف بها في الجمل .

الإبهام ، وسيأتي نظيره لكن لا يغني عن الشرائط في مقام لا مجال فيه للإبهام ؛ لوضوح الأمر من غير شائبة الإبهام ، ونحن لم نفصل كل معاني ما سوى الواو مع أن العطف لا يتأتى لا بعد معرفتها ؛ لأن المتكفل لها علم آخر ، وقد فصلناها لك قبل أن تأتي هذا المقام في شرح الكافية بما لا مزيد عليه . **(وإلا)** أي : وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو **(فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية)** من تقييد بحال أو ظرف أو غير ذلك **(فالفصل)** [(١)] متعين ، كذا في الإيضاح ، لا يقال الملازمة ممنوعة ؛ لأنه قال السكاكي : إن هذا القطع يأتي إما على وجه الاحتياط ، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه ، لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك .

وإما على وجه الوجوب ، وذلك إذا كان لا يوجد ؛ لأنا نقول المراد فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤها للثانية ، ولم يسبق على الأولى ما يصح العطف عليه بقرينة أنه تأتي بيان هذا القسم ، وهو الذي جعلته كالمنقطعة ، وسمي الفصل له قطعا **(نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾)** [(٢)] الآية **(لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على «قالوا» لئلا يشاركه في الاختصاص)** أي : في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم لا باعتبار مضمونه **(بالظرف لما مر)** [(٣)] من أن المفعول ونحوه مقيدات للحكم ، فلا يرد أنا لا نسلم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف ؛ لما مر من أن التقديم يفيد التخصيص ؛ لأنا نسلم أن تقديم الشرط يفيد التخصيص ، وإنما يفيده ظرف لم يتضمن ما يوجب صدر الكلام ؛ لأنك عرفت أن المراد اختصاص الحكم لا مضمون الجملة ، والقيد يخص حكم المتكلم لا محالة ، وعرفت أن ما مر ليس معناه كون التقديم للتخصيص ، بل كون الظرف للتقييد فإن قلت : عبارة

---

(١) أي بلاغة لا نحوا : لأن العطف يقتضي التشريك في حكم الإعراب لا في القيود ، فإذا قيل «ضربت زيدا يوم الجمعة وعشرا» لا يلزم أن يكون ضرب عمرو يوم الجمعة أيضا ، ولكن ذلك هو الظاهر من العطف وإن لم يقتضه ، فلهذا تعين بلاغة فيما هنا دفعا لإرادة ذلك الظاهر .

(٢) البقرة : ١٤ .

(٣) لأن هذا هو ظاهر العطف وإن لم يقتضه كما سبق ، والمراد باختصاصه بالظرف أنه قيد فيه يكون شرطا له ، والشرط قيد في الجواب كما هو معلوم .

الإيضاح لا يساعد ما ذكرت ؛ لأنه قال : لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المتقدم ، فإن وصف الظرف بالمتقدم يشعر بأن للتقدم مدخلا في المشاركة في الاختصاص ، والتقييد بالظرف لا مدخل فيه للتقدم .

قلت : قيده به ؛ لأن العطف عليه المقيد إنما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط ، أو المتأخر ، يدل عليه كلام الشارح المحقق .

واعلم أن في الآية ثلاثة أمثلة ؛ لأنه لا ريبة في صحة عطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على مجموع الشرط والجزاء ؛ إذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس كثير ، والجامع أيضًا يتحقق إذ تقاولهم بهذه المقالات ينسب الاستهزاء ، بل عين الاستهزاء والمسند إليه في كل منهما مستهزئ بالآخر ؛ لأن استهزاءهم بالمؤمنين في أحكام الله .

فوجه ترك العطف عليها أن عطفها عليه يوهم عطفها على الجزاء ، فالقطع لدفع الوهم ، وهو حينئذ مثال للفصل لتكون كالمنقطعة ، وكأنَّ المصنف غفل عنه فاقتصر على جعله مثالا للفصلين دون الثالث .

قال الشارح المحقق : فإن قلت : إذا عطف شيء على جواب الشرط ، فهو على ضربين : أحدهما : أن يستقل كل بالجزائية نحو : إن تأتني أعطك وأكسك .

والثاني : أن يكون المعطوف عليه ، ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه ، كقولك : إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت ، أي : إذا رجع استأذنت وإذا استأذنت خرجت ، فلم لا يجوز أن يكون عطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على «قالوا» من هذا القبيل .

قلت : لأنه حينئذ بصير وإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم ، وهذا غير مستقيم ؛ لأن الجزاء أعني : استهزاء الله بهم إنما هو على نفس استهزائهم وإرادتهم إياه ، لا على إخبارهم عن أنفسهم بإنا مستهزؤن بدليل أنهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن أنفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة ، كذا في دلائل الإعجاز .

قلت : **أولاً** : دليل الشيخ مدخول ؛ لأن المراد بالقول القولُ عن اعتقادٍ ،

كما لا يخفى فترتيب الاستهزاء على هذا القول المخصوص ، لا على القول المطلق ، ولا يتم ما ذكره دليلا على عدم ترتيب الاستهزاء على القول المخصوص .

وثانيًا : أنه أورد على الشيخ أن العطف على جواب الشرط له احتمال ثالث ، وهو أن لا يستقل بشيء بالجزائية ، بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ، ويدفعه أن العطف حينئذ ليس على الجزاء ، بل العطف مقدم على الجعل جزاء .

وثالثا : أن اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو بحاله بعد ؛ لأن القول مختص بوقت الخلو ، والاستهزاء بوقت القول ، والمختص بالمختص بالشيء مختص به ، والأعجب من ذلك كله أن منع كون العطف موجبًا للتقييد مما لا يضر ؛ لأن المقصود بيان نكتة للفصل يجعل المراد من الآية ما لا يستقيم معه الوصل ، هو أن المراد استهزاء الله مطلقا ، ولو عطف على الجزاء لفات الإطلاق لإفادته الاختصاص بوقت الخلو .

فالمناقشة بأنه يحتمل الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل ؛ لأن العطف يفيد الاختصاص بأحد الطرفين لا محالة على أن الأظهر الأشيعَ الاحتمالُ الأولُ ، وأن المصنف لم يعين الظرف وأن يتبادر منه وقت الخلو .

وكأن مهابة الشيخ شغلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه ، والله يختص من يشاء بإنعامه .

(وإلا) عطف على قوله **(فإن كان للأولى حكم)** أي : إن لم يكن للأولى حكم **(لم يُقصد إعطاؤه للثانية)** وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون ذلك ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضًا .

فإن قلت : مع قصد الإعطاء كيف يصح الفصل ويفوت الحكم ؟ .

قلت : لا ينحصر الإعطاء في حكم العطف فليصرح بالحكم في المعطوف .

فإن قلت : من الممتنع أن لا يكون للأولى حكم زائد على مفهوم الجملة إذ الكلام البليغ لا يخلو عن معنىً مرادٍ .

قلت : المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن إعطاؤها للثانية بالعطف .

(فإن كان بينهما) أي : بين الجملتين **(كمال الانقطاع بلا إيهام)** من الأقسام العقلية كمال الاتصال مع إيهام وشبه كمال الاتصال معه ، ولم يتعرضوا لهما فكأنهما لم يوجدا ، **(أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما فكذلك)** يتعين الفصل ، وفيه أنه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل ، بل الفصل أولى للاحتياط على ما سمعته مما نقلناه من «المفتاح» ، إلا أن يقال : فرق بين المتعين والواجب والأولى أيضًا متعين عند البليغ ، **(وإلا)** أي : وإن لم يكن بينهما واحد من الثلاثة ، وذلك بأن يكون توسط بين الكمالين أو إيهام مع كمال الانقطاع ، **(فالوصل)** متعين إما في الأول فلتحقق المناسبة والمغايرة ، وإما الثاني فللضرورة ، ووجه تعين الفصل مع شبه كمال الانقطاع عدم المناسبة ؛ لأن المناسبة مع المانع عن رعايتها كالعدم ، ومع كمال الانقطاع بلا إيهام ظاهر ، ومع كمال الاتصال عدم المغايرة ، ومع شبه كمال الاتصال عدم المغايرة المحوجة إلى العطف في الربط ؛ فالمقامات ستة ، أخذ المصنف في تفصيلها على ترتيب أدى إليه التقسيم .

لكن لم يتعرض في التقسيم الأول لعدم الإيهام ؛ لأنه مستغن عن البيان واكتفى بقوله : **(أما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وإنشاء)** أي : في الخبرية والإنشائية ، والأولى خبرية وإنشائية ، ولو اكتفى بكونه خبرا أو إنشاء لكفاه ؛ لأن اختلاف الجملتين في الخبرية أن يكون إحداهما خبرا دون الأخرى .

والجملة إذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون إنشاء وكذا الإنشائية **(لفظًا ومعنىً)** مصدران للاختلاف أي : اختلافا لفظيا أو معنويا بأن يكون إحداهما خبر لفظا ومعنى ، والأخرى إنشاء كذلك ، وهو الشايع أو تكون إحداهما خبرًا لفظا ، إنشاءً معنىً ، والأخرى بعكس ذلك ، وهو مما لم يعثر عليه **(نحو :**

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ) (١)

الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ . وأرسوا من أرسيت السفينة

(١) البيت للأخطل ، وهو أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني ، شاعر أموي ، انظر الكتاب : ٣/ ٩٦ ، خزانة الأدب : ٩/٨٧ ، معاهد التنصيص ٢٧١/١ ، والمفتاح : ٢٦٩ ، وشرح المرشدي على عقود الجمان ٢٠٢/١ ، والإيضاح : ١٥١ ، والمصباح : ٦٤ بلفظ : «فقال قائلهم» .

حبستها بالمرساة ، والمراد أمرهم بحبس أنفسهم في مكانهم عن الذهاب . نزاولها أي : يحاول الحرب ونعالجها وكون الإرساء حبس السفينة أو وهم البعض أن الضمير للسفينة ، ومنهم من جعلها للحمر ، والوجه الأول كما تشهد به تتمة البيت . ومعنى قوله : كل حتف امرئ إلخ أن أي : حتف يرد على المرء بتقدير الله ، سواء كان حتف أنفه أو موتا آخر . فلا يرد الثاني الجبن ولا الأول الإقدام ، وفرق بينه وبين حتف كل امرئ ، وكأنَّ الشارح غفل فقال في تقرير معنى البيت : فإن موت كل نَفْس يجري بمقدار الله تعالى وقدرته ، لا الجبن ينجيه ولا الإقدام يرديه .

والمثال هو المحكي لا من حيث إنه في الحكاية فإن الفصل فيه لحفظ المحكى على ما كان ، كما هو مقتضى الحكاية لا للاختلاف خبرا وإنشاءً .

وإنما الفصل لذلك في كلام الرائد ، ولم يعطف الرائد «نزاولها» على «أرسو» ، لاختلاف الجملتين خبرا وإنشاءً لفظا ومعنى ، وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث إنه في الحكاية ، لأنَّ الممثل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الإعراب ، وهما في كلام الحاكي في محل النصب بالقول كما ذكره السيد السند ؛ لأن المقول مجموعهما وهو المنصوب ، ولا نصيب بشيء من الجزئين في النصب .

وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من أنه مثال لمجرد الاختلاف لا لاختلاف جملتين لا محل لهما من الإعراب إذ الجملتان هنا منصوبتا المحل ، ولا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فلا يَرِدُ أن نزاولها إما تعليل للطلب كما قيل لا للإرساء وإلا لا يجزم كما في : أسلم يدخل الجنة ، فهو جواب لسؤال مقدر ، أي : ما بالك بأمرنا بالإرساء ، فليس الفصل لكمال الانقطاع ، بل شبه كمال الاتصال .

وإما حال كما نقول أي : أقيموا في حال مزاولة الحرب ، ولا يخافوا الحتف فإن حتف كل امريء بمقدار ، ولا يخفى أن الأمر بالإقامة في حال المزاولة أشد تأكيدا للمزاولة ، فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور إذ الحال لا نعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه فصلا مبنيا على نكتة .

واعلم أن الاختلاف خبرا وإنشاءً لا يمنع العطف فيما له محل من الإعراب كما

هو ظاهر بيان المتن حيث لم يشترط فيما له محل من الإعراب عدم الاختلاف ، وقد وقع في التنزيل ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [١] وصرح العلامة الزمخشري على جوازه في سورة نوح (أو معنى) أي : (فقط) وأما الاختلاف لفظا فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه (نحو : مات فلان رحمه الله) [٢] أي : ليرحمه الله ، ففصل رحمه الله عما قبله لاختلافهما خبرا وإنشاء معنى ، ويحتمل أن يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف ، وهذا موجب سائغ فاحفظه (أو لأنه) عطف على قوله : لاختلافهما (لا جامع بينهما كما سيأتي) [٣] من أن المعتبر الجامع باعتبار المسند إليه والمسند جميعا وأن الجامع أي شيء هو .

(وأما كمال الاتصال) فبتنزيل الجملة الثانية منزلة تابع من التوابع سوى العطف ، لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة النعت للأولى ، وبنى الشارح ذلك على أن النعت دال على بعض أحوال المتبوع ، وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل .

وشيد السيد السند بنيانه بأنه يستلزم كون الجملة من حيث هي جملة محكومًا عليها .

ولك أن تقول : ومحكوما به ، والجملة من حيث هي لا تصلح لشيء منهما ، ونحن نقول : ليس التنزيل إلا مقتضيا لنوع مناسبة ، ولا يقتضي رعاية خصوص صاحب المنزلة في المنزل ، وإلا يصلح التنزيل منزلة البدل ؛ لأن البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح لذلك ، على أن الجملة ربما تدل على حال جملته كأن تقول : زيد قائم علمت ، فبفصل علمت عن زيد قائم ؛ لأنه يدل على أنه معلوم فيكون بمنزلة النعت .

---

(١) آل عمران : ١٧٣ .

(٢) فإذا اختلفنا لفظا لا معنى ، ولم يكن عندهم من كمال الانقطاع كما سيأتي في أحوال الوصل .

(٣) انتفاء الجامع بين الجملتين قد يكون بسبب انتفائه عن المسند إليه فيهما كقولك : «زيد طويل ، عمرو قصير» إذا لم يكن بينهما جامع من صداقة ونحوها ، وقد يكون بسبب انتفائه عن المسند فيهما ، كقولك : «زيد طويل ، عمرو نائم» في حال وجود صداقة بينهما ، وهذا ما يريده القوم بكمال الانقطاع في هذا الضرب ، فلا يريدون به إلا انتفاء الجامع الخاص الآتي ، ولا يعنون به أن يتفكك الكلام بحيث لا يكون فيه ارتباط ما يجمع بين أجزائه .

(فلكون الثانية مؤكدة للأولى) موافقة اللفظ والمعنى نحو : زيد قائم زيد قائم وقعد زيد قعد زيد ، وكأنه لظهوره لم يتعرضوا له أو مخالفة اللفظ متقاربة المعنى جدًّا ، فهو بمنزلة التأكيد بالتكرير أو مخالفة المعنى مقررة للأولى فهو بمنزلة التأكيد المعنوي كما سنفصلها ، وكلاهما (لدفع توهم تجوز أو غلط) كالتأكيد (نحو) ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [1] بالنسبة إلى ذلك الكتاب على تقدير كونهما جملتين لا محل لهما من الإعراب ، وهو المختار كما بين في محله (فإنه لما بولغ في وصفه ببلوغه) متعلق بوصفه (الدرجة القصوى في الكمال بجعل) متعلق ببولغ (المبتدأ ذلك) المشعر بكمال العناية تمييزه وبعد درجته لعظمته عن الإفهام (وتعريف الخبر باللام) الدال على حصر الكتاب فيه ، وهو يقتضي جعل غيره من الكتب لنقصانه بالنسبة إليه كأنه ليس كتابا . والشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ ، بل جعله في تقدير هو ذلك الكتاب وجعله تعالى : لا ريب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما في دلائل الإعجاز ، وكأنه تحاشى عن تنزيل كتب الله منزلة العدم ؛ لما فيه من سوء الأدب وجعل ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ بمنزلة التأكيد اللفظي ، لأن دعوى عدم الريب في كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية يقينا .

(جار) جواب لما (أن يتوهم السامع قبل التأمل) في كمالات الكتاب (أنه مما يرمي به) أي : مما يتفوه به (جُزَافًا) هي مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ، ولا يخفى أنه كناية عن كونه غلطًا ؛ لأن القول بلا تأمل في عرضة الغلط دون التجوز ، وجعله بمنزلة جاءني زيد نفسه يستدعي أن لا يدفع به الغلط على ما ذهب إليه الشارح المحقق والسيد السند ، لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به في بحث التأكيد ، وأيضًا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتاب ، والتأكيد المعنوي يدفع التجوز ؛ فلا يصح اتباعه المجاز ؛ لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود ، ودفع الجزاف إنما يتحقق لو أريد بلا ريب فيه نفي الريب في الكمال ، أما لو أريد نفي الريب في كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف ؛ لأن غيره من الكتب يشاركه في ذلك النفي (فأتبعه) أي : ذلك الكتاب (إياه) أي : لا ريب فيه (نفيا لذلك) التوهم

---

(١) البقرة : ٢ .

(فوازنه) أي : عديله من وازنه بمعنى عادله ، يقال : هو وزنه وزنته ووزانه كذا في القاموس ، فعلم أن (وزان نفسه في : جاء زيد نفسه) يريد فيه لفظ الوزان ، إذ يقال : هو وزانه ، لا وزانه وزانه على ما عرفت ، ولا يصلحه قول الشارح في المختصر : أي وزان : لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد ، فلا يكون الوزان زائدا كما توهم ، إذ لا يوازن لا ريب فيه بمتبوعه ، بل بما يعرف به حاله من نظيره الواضح الحال .

(ونحو ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾) [1] عطف على قوله نحو لا ريب فيه وإشارة إلى جملة مؤكدة متقاربة المعنى لسابقتها منزلة منزلة التكرير (فإن معناه أنه) أي : الكتاب (في الهداية) متعلق بما بعده (بالغ درجة لا يدرك كنهها) أي : نهايتها (حتى كأنه هداية محضة) الأولى حتى إنه هداية محضة إذ في حمل الشيء على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد ، والأولى هداية عظيمة محضة ، لأن تنوين هدى للتعظيم ، فالمبالغة في جعل الهدى المنون خبرا له ، وليس معنى البلوغ تلك الدرجة معنى التنوين ، وكونه الهداية المحضة معنى التعبير ، كما يستفاد من الشرح ، لأن التنوين لا يفيد تعظيم الهادي ، بل الهداية فالبلوغ المبالغ فيه بتمامه مستند إلى حمل الهدى المنون عليه وجعله عين الهدى المعظم (وهذا معنى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [2] لأن معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها) أي : بقدرها أو بسببها (يتفاوت في درجات الكمال) لا بحسب غيرها فتقدم الجار والمجرور للحصر مبالغة في الاعتماد بشأن هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند أنه قد يتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فإنه فاق الكتب بإعجازه .

والشارح دفع المنع بأن هذا التفاوت أيضًا داخل في الهداية ، لأنه إرشاد إلى التصديق ، ودليل عليه وإنما يندفع به لو كان السند مساويا ، ولك أن تجعل : هدى للمتقين في تقدير : فيه هدى للمتقين مريدًا به حصر الهداية بكونها فيه فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة أتم ، وبالتأكيد اللفظي أقرب (فوازنه وزان زيد الثاني في : جاءني زيد زيد) الأولى فوزانه وزان زيد

---

(١) البقرة : ٣ .

قائم الثاني في زيد قائم زيد قائم إلا أنه أراد رعاية المناسبة بين وزاني قسمي الجملة المؤكدة ، قال السيد السند : إذا كان كل ما مر **«لا ريب فيه»** و **«هدى للمتقين»** تأكيدا لذلك الكتاب فلا يظهر وجه لفصل هدى للمتقين من لا ريب فيه ؛ إذ الممتنع عطف المؤكد على المؤكد ، لا عطف تأكيد على تأكيد بل العطف فيه أنسب .

وكأنه لهذا لم يلتفت الزمخشري إلى هذا الاحتمال الذي اختاره «المفتاح» والمصنف ، وجعل **«لا ريب فيه»** تأكيد ذلك الكتاب ، و **«هدى للمتقين»** تأكيد **«لا ريب فيه»** ، وحينئذ فَصل الجملةِ مُتَّجِهٌ بلا إشكال .

هذا ونقول والله المستعان : وياللكبوة من أشجع الفرسان فيما هو المستوى عن الميدان ، ولولا فضل الله فالإنسان هو الإنسان إنما عدل «المفتاح» عن توجيه الزمخشري ؛ لأنه لا يوجد لتأكيد التأكيد نظير في المفردات عند الجمهور ؛ فإنهم نصوا على أن التأكيدات المجتمعة كلها للمؤكد كالصفات المتتالية بموصوف ، نعم ابن برهان على أن التأكيد بعد التأكيد تأكيد للتأكيد ، وهي المقيس عليه للجمل وكأن الزمخشري تبع مذهب ابن برهان ، وكما لا يعطف المؤكد على المؤكد لا يعطف تأكيد على تأكيد ، فلا يقال : جاءني قوم كلهم ، وأجمعون على أنه يكفي في فصل التأكيد عن التأكيد إيهام العطف على المؤكد هذا ، ولكن زِيدَ في أسباب الفصل ما غفلوا عنه ، وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدين لشيء فاحفظه وانظمه مع ما ذكروا **(أو بدلاً منه)** عطف على قوله : مؤكدة للأولى ، أي : القسم الثاني من كمال الاتصال بأن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى أُبدِلَت من الأولى ، **(لأنها غير وافية بتمام المراد)** ، إن وفت ببعض منه بخلاف الثانية فإنها وافية به **(أو)** لكون الثانية **(كغير الوافية)** بتمام المراد ، لكونه مجملاً أو خَفِيّ الدلالة ، **(بخلاف الثانية)** فإنها وافية ، لا تشبه غير الوافية ، لكونها مفصلة أو واضحة الدلالة . هكذا ينبغي أن يفهم المراد ، لا كما ذكره الشارح من أن البدل مطلقا يجب أن يكون وافيا لا يشبه غير الوافي ، إذ وافٍ يشبه غير الوافي يصلح لجعله بدلاً مما لا نفي .

(والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) أي : بشأن تمام المراد وجعل الضمير راجعا

إلى المراد يوجب فوت تمام المراد .

قال الشارح : لأن الغرض من الإبدال أن يكون الكلام وافيا بتمام المراد ، وهذا إنما يكون فيما يعتني بشأنه .

أقول : لا بد في كل كلام أن يكون وافيا بتمام المراد والبلاغة ينافي فوت بعض المراد ، فكون المقام مقتضيا للاعتناء بشأنه لم يعتبر لإيراد ما نفي بتمام المراد ، بل لإيراد ما لا يفي به من المبدل منه ، فإنه مع وجود البدل يشبه أن يكون المبدل منه لاغيا مهروبا عنه للبليغ ، فأشار إلى وجه إيراده بأن المقام يقتضي اعتناء بشأن تمام المراد فيذكر أولا غير الوافي لتصيير النفس طالبا لتمامه متشوقا إليه ، فيتمكن في نفس المخاطب حين ذكره في فصل تمكن .

(لنكتة) النكتة : هي المقام والعبارة تشعر بأنها غيره ، فالأولى وهو أي : المقام كونه إلى آخره وكأنه أراد بالمقام غير ما يتعارف من الحال ، بل ما كان التكلم **(ككونه مطلوبا في نفسه)** الأولى ترك قوله في نفسه فإنه يكفي كونه مطلوبا سواء أكان مطلوبا في نفسه أو ذريعة إلى غيره ، **(أو فظيعا)** هايلا لو ذكر أول مرة من غير سبق المبدل ، ربما لا يحيط به الذهن ويذهل عن ضبطه لفظاعته ، **(أو عجيبا)** يمنع التعجب منه حرزه في أول السماع من غير تقدمة وتوطئة **(أو لطيفا)** لا يتمكن في البصيرة للطافته بدون المكث في طلبه وتعقله زمانا فينزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال ، ويسمى في هذا الفن بدلا ، وبيان المصنف ناظر إلى أنه لم يعتبر بدل الكل ، وكلام «المفتاح» ساكت عنه .

ومن أمثلة «المفتاح» للبدل قوله تعالى : ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (١) قال : فصل ﴿قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا﴾ (عن) ﴿قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُونَ﴾ ، لقصد البدل . ومنها قوله تعالى ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (٢) قال : لم يعطف ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ﴾ للبدل .

وجزم الشارح المحقق والسيد السند في شرح «المفتاح» أن المثال الثاني بدل

---

(١) المؤمنون : ٨١ ، ٨٢ .

(٢) يس : ٢٠ ، ٢١ .

الكل ، مع أن المصنف صرح بأنه من بدل الاشتمال ، وجعل السيد المثال الأول أيضًا منه ، لكنه قال الشارح في الشرح اقتداء بالإيضاح : ولم يعتبر بدل الكل ؛ لأنه لا يتميز عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه ، وأنه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد ، وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، وأيده السيد السند بأن الجملة التي تعتبر مؤكدة وإنْ ناسبت التأكيد لفوت القصد بالنسبة مع أن استيناف القصد الذي في الجمل بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق فيها ناسبت بدل الكل أيضًا بالمغايرة في اللفظ والاتحاد في المعنى لم يجعل بدل الكل ، لأن العمدة في البدل هو الكون مقصودًا بالنسبة وقد فاتت .

أقول : فيما ذكره الشارح نظرٌ من وجوه : **أحدها** : أنه لا ينحصر الامتياز عن التأكيد فيما ذكره ، بل منه الامتياز بأن البدل في حكم تكرير العامل نعم إنه أيضًا مُنتَفٍ في جمل لا محل لها من الإعراب .

وثانيها : أنه لا يتميز عن مطلق التأكيد بأن لفظهما يغاير الجملة الأولى ، إذ من التأكيد ما يغاير لفظه لفظ المؤكد ، وهو التأكيد المعنوي ، وربما ينزل الجملة منزلة التأكيد المعنوي كما عرفت .

وثالثها : أن ما ذكره جاز في البيان ، إذ البيان لا يتميز عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ الأول ، فينبغي أن لا يُعْتَبَر ، ولا يخفى أن إسقاط بدل الكل عن الاعتبار لإغناء البيان عنه أولى بالاعتبار ، إذ التباس البيان بالبدل مشتهر . وقد تصدى النحاة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتأكيد ، فالتمسك في عدم اعتباره بعدم تمييزه عن التأكيد دون البيان ينبيء عن الغفلة (**نحو : ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾**)[1] مثال للمنزل منزلة بدل البعض كما نبه عليه (**فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى ، والثاني أوفى بتأديته**) ، لأن الأولى وإن كانت أشمل ، لكن الثانية أوفى في ذلك البعض ، (**لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين**) .

الأولى ترك المعاندين ، لأن الأظهر أن التنبيه ليس مخصوصا بهم ، بل يشمل المعترفين ليزيدوا في الشكر ويتمكنوا من الاعتراف (**فوزانه وزان وجهه في :**

(١) الشعراء : ١٣٢ .

أعجبني زيد وجهه ، لدخول الثاني في الأول) كما لا يخفى لأن الأول يشمل على ما لا يحصى .

وللآية احتمال آخر في غاية الدقة والحسن ، وهو أن (ما) في قوله **(ما تعلمون)** مصدرية ، أي : أمدكم بعلمكم وتمييزكم من بين الحيوانات الشهوية بأنكم من ذوي العلم ، أمدكم بأنعام . الآية ، نَبَّهَ على الإمداد في العالم الروحاني ، وعلى الإمداد في العالم الجسماني .

ولما كان بين الإمدادين من التباين والتفاوت فَصَلَ الجملتين تنزيلا للتباين منزلة عدم التناسب ، ولو جعل ما موصولة فالأشبه أنه من ذِكْرِ الخاص بعد العام ، لصرفه في نظر المخاطبين المعاندين لكمال شغفهم بها .

والشايع فيه عطف الخاص على العام ، ولما أعاد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل جريت بأن يجعلها نصب العين ، وإن أهملوه من البين وما ينزل منزلة بدل الاشتمال ما أشار بقوله **(نحو :**

أَقُولُ له ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا : وإلا)

أي : وإن لم ترحل .

(فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمًا) (١)

أي : منقادا ، والإسلام الانقياد . وفي الشرح أي : كن كالمسلم في استواء حالته في الدين ، على خلاف المنافق المتدين في الملاء غير المتدين في الخلاء **(فإن المراد)** أي : المقصود **(به)** والغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ **(كمال إظهار الكراهة)** أي : كمال إظهار كمال الكراهة **(لإقامته)** أي : إقامة المخاطب **(وقوله : لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته)** أي : تأدية الغرض من الاستعمال ، **(لدلالته عليه)** أي : على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر ، وبما قررنا لم يلزم كون إظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه ، كما لزم على من جعل ضمير عليه لكمال إظهار الكراهة **(بالمطابقة)** أي : بالدلالة الواضحة التي صارت في الوضوح

---

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٧/٥ ، ٤٦٣/٨ ، مجالس ثعلب : ٩٦ ، معاهد التنصيص ٢٧٨/١ ، مغني اللبيب ٤٢٦/٢ ، شرح المرشدي على عقود الجمان : ١٧٨/١ ، الإيضاح : ١٥٤ .

كالمطابقة ، وإلا فمعنى : «لا يقيمن» ، النهي عن الإقامة ، وهو ليس عين الكراهة .

ومما يوضح الكراهة قوله : «عندنا» ، فإنه يدل على أنه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة ويستهجن رؤيته .

وقال الشارح : تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للكراهة من غير طلب الكفّ عن الإقامة مع التأكيد **(مع التأكيد)** الظاهر جدًا في الكراهة الشديدة **(فوزانه وزان حسنها في : أعجبنا الدار حسنها ؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال)** فلا يكون تأكيدا ولا بيانا **(وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة)** والملازمة ، ووجه كونه مثالا لجمل لا محل لها من الإعراب قد عرف .

(أو بيانا) أي : القسم الثالث من كمال الاتصال بأن تكون الجملة الثانية بيانا **(لها)** للأولى فينزل منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح فلا يعطف عليها ، كما لا يعطف موضع الشيء عليه فإما أن يذكر في كلمة بعد كلمة أي أو بدونها وبعد أن جعل المفتاح ، أي المفسرة من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا للأولى من موجبات الفصل **(لخفائها)** يعني يتوقف البيان على كون الأولى خفيا ، وفيه بحث لأنه ربما يطلب به مزيد الإيضاح دون إزالة الخفاء **(نحو : ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى﴾** (١) وتشبه أن يكون الآية من بدل البعض ؛ لأن وسوسة الشيطان كان أكثر مما ذكر ، فما ذكره بعض مما قبله **(فإن وزانه وزان عمر في : أقسم بالله أبو حفص عمر)** (٢) الملايم لما سبق ، فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا للأولى أعم من أن يكون بتمامها بيانا لتمام الأولى ، أو تكون بتمامها بيانا لجزء الأولى أو تكون جزءًا منها بيانا لجزء الأولى ، فإن قوله **(قال يا آدم)** بيان **(لوسوس إليه)** ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقييد الوسوسة به في البيان ، وما قال الشارح المحقق من أنه لو لم يقيد قوله : قال بالشيطان لم يصلح تفسيرًا لقوله :

---

(١) طه : ١٢٠ .

(٢) انظر البيت في الإيضاح : ١٥٤ ، وشرح المرشدي على عقود الجمان ١٧٩/١ ، والبيت غير منسوب لأعرابي مجهول ، وبعده :

ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إذ كان فجر

وسوس ، لأنها القول الخفي لإضلال ، وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيرا ، لأنه بالتقييد بالشيطان ينفهم كونه للإضلال ، وكونه خفيا لا يتم ، لأن البيان يكفي فيه كونه مقيدًا بوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد إيضاح كما تقرر في النحو ، وكذا ما قال السيد السند حيث قال : بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضًا حتى يصلح بيانا للأولى ولا شبهة أن القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسة لآدم - عليه السلام - فالنسبة بالبيانية إنما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف ، لأنه يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بمفعولية بيانا للوسوسة المطلقة ، والقول المقيد بالمفعول ليس جملة ، إذ المفعول من متعلقات المسند فلا يلزم أن تكون النسبة بالبيانية بين الجملتين .

فإن قلت : لو كان البيانية من موجبات القطع كيف جاء قوله تعالى : ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ (١) في سورة وفي أخرى ﴿وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ (٢) .

قلت : أريد مع الفصل بقوله : ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ مطلق العذاب ، سواء كان باعتبار أنفسهم أو محبوبهم لجاء ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ بيانا له ، ومع الوصل عذابا كان واردا على أنفسهم وحينئذ و ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ مغاير له مستحق للعطف لا للبيان .

وقال الشارح المحقق : ربما ينزل فرد الشيء لأن فيه زيادة ظاهرة على باقي أفراد الجنس منزلا منزلة أنه من جنس آخر فيعطف عليه لادعائي المغايرة ، فالعطف إنما ورد على خلاف مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر الفصل ، وأنت تعرف ما له الفصل **(وأما كونها)** أي : الثانية **(كالمنقطعة عنها)** أي : عن الأولى **(فلكون عطفها عليها موهمة لعطفها على غيرها)** مما يؤدي إلى فساد المعنى ، وإنما قيدناه به ، لأن قولنا : زيد قائم وعمرو قاعد وبكر ذاهب ، مما يوهم فيه عطف الجملة

---

(١) البقرة : ٤٩ .

(٢) إبراهيم : ٦ .

الثالثة على جملتين سابقتين عطفها على الأخرى ، لكن لا فساد فيه .

ولا يتفاوت المعنى فلا يبالى بهذا الإيهام . وأيضًا لو كان مطلق إيهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع إيهام غير المقصود ، مع أنه مع الفصل يحتمل الاستيناف ، وفيه إيهام الاستيناف الغير مقصود ، والمراد بالإيهام إما الدلالة الضعيفة فحينئذ يتبادر العطف على الغير أو الشك فيه ، ويكون معلوما بطريق الأولى .

وإما التغيير بالإيهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا ، وحينئذ يشمل الكل .

قال الشارح المحقق : وشبه هذا بكمال الانقطاع بأنه يشتمل على مانع العطف كما أن المختلفتين إنشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما ليشمل على مانع ، لكن هذا دونه ؛ لأن المانع في هذا خارجي ، ربما يمكن دفعه بنصب قرينة أقول ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ومحوج إلى التمسك بأنه كمن اتجه له طريقان ، فالأولى أن يقال : وجه الشبه تغاير الجملتين مع الاشتمال على مانع العطف ، ونحن نقول : وجه الشبه أن فيه إيهام خلاف المقصود ، كما أن في عطف الجملتين المختلفتين خبرا وإنشاءً إيهام اتفاقهما معنى ؛ لأنه الشايع ، وفي عطف غير المشتملتين على الجامع إيهام الجامع والأدق أن يقال : لمعارضة إيهام خلاف المقصود وجود الجامع الحق الجامع بالعدم ، وشابه الجملتان الغير المنقطعتين الجملتين المنقطعتين بعدم الجامع **(ويسمى الفصل لذلك قطعا)** لأن الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع ، فالفصل فيه كأنه قطع متصل **(مثاله [وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا)** أي : بدلها **(بَدَلاً أُرَاهَا)** على صيغة المجهول شاع في الظن أي : أظنها **(في الضَّلاَلِ)** أي : في سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب **(تَهِيمُ)]** (١) أي : تتحير ، وإنما جعل ضلالها مظنونًا مع أن المناسب دعوى اليقين تحرزا عن دعوى التيقن في ضلالها وإشعار بأن غاية الجرأة دعوى الظن أو لأنه لا يروج منه دعوى اليقين في

(١) انظر البيت في معاهد التنصيص (٢٧٩/١) ، الإشارات والتنبيهات ص (١٢٩) وهو غير منسوب في كلا الكتابين ، شرح عقود الجمان (١٨١/١) ، الإيضاح ١٥٥ ، وقوله : «أراها» بمعنى أظنها على صورة المبني للمفعول وهو للفاعل ، وقوله : «تهيم» مأخوذ من «هام على وجهه» إذا مشى من غير قصد .

براءة ذمته عن مظنون سلمى ، يعني فصل أراها عن قوله تظن سلمى مع اتفاقهما خبرا واتحاد المسند فيهما وتناسب المسند إليه لهما ؛ لأن الأول محبوب ، والثاني محب ، فبينهما تضايف أو تقارن في الخيال ؛ لأن العطف يوهم خلاف المقصود ، وهو عطف أراها على أبغي وهو أقرب ولكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لا مناسبة بين مسند أبغي وأراها ، وكفى ذلك في نفي التوهم ؛ لأنا نقول : كفى بالمناسبة كونه متعلق الظن ، وفيه أن اختيار الفصل على العطف لذلك إنما يتمشى لو لم يكن في الفصل أيضًا إيهام خلاف المقصود ، ولا خفاء في احتمال كون أراها حالاً عن فاعل أبغي وخبرا بعد خبر لأن إلا أن يقال الأصل في الجملة أن لا تخرج عن الاستقلال ، والأصل هو الفصل ، فإذا منع المانع عن العارض الذي هو العطف يختار الأصل بمرجح الأصالة وإن لم يخل عن مانع كان مع العطف فليتأمل .

في المفتاح : ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن ، لأنه ليس هناك أي ليس في مرتبة الداعي المعنوي فمع وجوده لا يستند صنع البليغ إلى الأمر اللفظي ، ويعلم منه أن من نكات الفصل رعاية الوزن **(ويحتمل الاستيناف)** كأنه قيل : كيف يراها في هذا الظن فقال : أراها متحير في أودية الضلال **(وأما كونها)** أي : الثانية **(كالمتصلة بها)** بالأولى **(فلكونها)** أي : الثانية **(جوابًا لسؤال اقتضته الأولى ، فتنزل)** الأولى **(منزلته)** أي : منزلة السؤال ، لأنه كلفظ السؤال في إفادة معناه **(فتفصل)** الثانية **(عنها ، كما يفصل الجواب عن السؤال)** لما بينهما من الاتصال ، كذا في الشرح ، فقوله : كالمتصلة معناه كالمتصلة الكاملة ، وإلا فبالتنزيل يحصل الاتصال ؛ ولهذا قيد الاتصال سابقا بالكمال أو كمال الاتصال عبارة عن الاتصال الحقيقي .

ولم يقتصر على الاتصال وأدرج لفظ الكمال لحسن مقابلة الاتصال بشبه الاتصال ؛ لأن الاتصال التنزيلي اتصال ناقص ، وهذا يشعر بأن من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالا وجوابا ، وإنما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال ؛ لأن الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما إلى اعتباره ؛ لأنهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب أبدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه ،

فلم يحتج إلى اعتبار اتصاله بالسؤال ، فعلى هذا يمكن أن يكون وجه قوله فيفصل عنها ، كما يفصل الجواب عن السؤال أنه يفصل عنها لكونها ابتداء كلام ، ولكن لا يلايم ذلك جعل هذا القسم كالمتصلة ، بل ينبغي تسميتها كالمبتدأ ، والأمر فيه بَيِّنٌ هَيِّنٌ ، ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم : أو بيانا لها ؛ لأن الجواب بيان مبهم السؤال ، ويمكن أن يجعل وجه فصل الثانية عن المُنَزَّل منزلة السؤال أنه كالبيان له ؛ لأنه يتبين به لأنها تضمنت السؤال .

ومنهم من جعل هذا القسم كالمنقطعة وادعى أن فصل الجواب عن السؤال لكمال الانقطاع بينهما لاختلافهما خبرا وإنشاء ؛ ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لاندراجهما تحت كمال الانقطاع ، وليس بشيء لانتقاضه بقولك : اضرب زيدا في جواب من أضرب ؟ ؛ لأن الفصل فيه ليس باختلافهما خبرا وإنشاءًا .

واعلم أن تنزيل الأولى منزلة السؤال من تصرفات المصنف ، وأما غيره فاكتفى بمجرد تضمنها السؤال ، ولا يخفى أن ما اعتبره بجعل الدواعي إلى الفصل أقوى ، فقول الشارح بأنه لا حاجة إلى ذلك التنزيل تزييف لما هو الأحرى ، ورفض لما اعتباره في نظير البليغ أولى ، ولا يذهب عليك أن ما ذكره السكاكي من نكات التنزيل منزلة الواقع من نكات التنزيل منزلة السؤال .

ولا يبعد أن يكون قصد المصنف من نقله الإشارة إلى نكات ذلك التنزيل أيضًا **(قال السكاكي : فينزل ذلك)** السؤال المدلول عليه **(منزلة السؤال الواقع لنكتة كإغناء السائل عن أن يسأل أو)** لأن **(لا يسمع عنه شيء)** كراهة سماع كلامه أو أن لا ينقطع كلامة بكلامه ، ولا ينفك عن اتصاله ونظامه أو القصد إلى إفادة كثير بلفظ قليل إلى غير ذلك ، والمقصود من نقل كلام السكاكي بيان أنه جعل الفصل بجعل المقدر كالمذكور ، ففصل الجواب عنده عن السؤال المقدر لا عن الجملة الأولى بخلاف ما اعتبره المصنف حيث نَزَّلَ الجملة السابقة منزلة السؤال فإن الفصل عنها ، وهذا أنسب بعبارة كالمتصلة بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما **(ويسمى الفصل لذلك استينافا)** .

وهذه التسمية تشعر بما ذكرنا من أن الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما

يعطف عليه لا لاتصاله بالسابق .

(وكذا) الجملة (الثانية) فالاستيناف لفظ مشترك ، والمختص بالثانية المستأنفة (وهو) أي : الاستيناف بالمعنى الأول ، لأن الكلام في الفصل والوصل ظاهر أو إن كان مرجع البحث إلى اللفظ فافهم .

(على ثلاثة أضرب) اختاره على ضروب ، لأن المختار في تمييز العدد جمع القلة إذا وجد ليطابق اللفظ والمعنى ، والضرب : النوع وتنوع الاستيناف لتنوع السؤال المقدر (لأن السؤال إما عن سبب الحكم مطلقا) لا عن خصوص سبب فيجاب بأي سبب كان ، سواء كان سببا بحسب التصور كالتأديب للضرب أو سببا بحسب الخارج (نحو :

قَالَ لِي كيفَ أنتَ قُلتُ عَليلُ سَهَرٌ دائمٌ وحُزنٌ طَويلُ (١)

أي : ما سبب علتك أو ما بالك ؟) أي : ما شأنك ؟ (عليلا) أي : مع أي سبب أنت فإنه ينشأ من صدر البيت السؤال عن سبب العلة فإن العادة التفحص عن سبب علة العليل .

ولك أن تجعل السؤال عن حاله لتستدل به عن سبب علته فيكون من القسم الثالث ، والأظهر أن قوله : سهر دائم خبر بعد خبر ، ووصف لنفسه بالمرض والسهر الدائم والحزن الطويل ، وتنبيه على أن مرضه مما لا يرجى فيه الصحة .

ولا يخفى أن هذا القسم يقتضي عدم التأكيد لما مر من أن الكلام الابتدائي لا يؤكد ، ولا وجه لإهماله هنا ، وبيانه في القسم الثاني (وإما عن سبب خاص) للحكم (نحو : ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (٢) كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء) ؟ فقيل : نعم ، إن النفس لأمارة بالسوء .

(وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر) في الإيضاح في باب أحوال الإسناد الخبري في الشرح من أن المخاطب إذا كان مترددًا في الحكم طالبًا له حسن

---

(١) البيت بلا نسبة في التبيان للطيبي ١٤٦/١ ، دلائل الإعجاز : ٢٣٨ ، معاهد التنصيص ١٠٠/١ ، الإشارات والتنبيهات : ٣٤ ، المفتاح : ٢٦٦ بتحقيقي (ط) دار الكتب العلمية (بيروت) ، وشرح المرشدي على عقود الجمان ٥٢/١ ، والإيضاح : ٣٨ ، ١٥٦ .

(٢) يوسف : ٥٣ .

تقويته بمؤكد ، فعلم أن المراد بالاقتضاء هنا الاستحسانُ لا الوجوب .

هذا والنكتة في التعبير بالاقتضاء أن المستحسن في باب البلاغة كالواجب ، ولا يتأتى للبليغ تركه .

ونحن نقول معنى قوله كما مر أنه إن كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد ، وإن كان مع الإنكار وجب التوكيد بحسنه إلا أن يجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، والظاهر أن المثال للمنكر إنكارين حيث أكد الكلام باللام وإن ، وكأن أحد الإنكارين إنكار أمر بعض النفوس بالسوء ، والآخر كون البعض كثير الأمر به .

وهذا كله على طبق ما تقرر فيما بينهم أن المقدر هل النفس أمارة بالسوء ، والحق أن الناشيء من السابق ليس إلا أنه ما سبب عدم تبريئك إما أن السبب أنها أمارة أو أنها منقادة لمن يأمر بالسوء وأنك تخاف من المخالفين تكذيبك ما لا يخطر بالبال ، فتقدير هل النفس أمارة بالسوء تكلف ، والأظهر تقدير ما سبب عدم تبريئك ، إلا أنه أكد الجواب ، لأنه في معرض الإنكار على ما بين ، فالكلام مع خالي الذهن المنزل منزلة المنكر إنكارين ، وفي الشرح فإن قلت : اعبد ربك إن العبادة حق له ، فهو جواب للسؤال عن سبب خاص ، أي : هل العبادة حق له ؟ ، وإذا قلت : فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ، ووصل ظاهر لحرف موضوع للوصل .

وإذا قلت : العبادة حق له ، فهو وصلٌ خفيٌّ تقديري والاستيناف جواب لسؤال عن مطلق السبب ، أي : لِمَ يأمرنا بالعبادة له ؟ وهذا أبلغ الوصفين وأقواهما فتتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات ، وكأن مراده بوصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ربط ظاهر لا الوصل الذي نحن فيه ، لأن الفاء في قوله فالعبادة حق له للتعليل لا عاطفة ، ولا يخفى أن الأول أيضا وصل خفي تقديري لا تفاوت بينه وبين الثالث في ذلك .

(وأما عن غيرها) إما مطلقا فلا يقتضي تأكيدا ، وإما عن غير خاص فيقتضي التأكيد على ما مر ، وكأنه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب إليه ، ومع ذلك أشار إلى القسمين بالمثالين ، إلا أنه أورد من الخاص مثالا لا

يقتضي التأكيد ، وكان ينبغي أن يأتي بمثال يقتضي التأكيد ، وستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني (نحو ﴿قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ﴾ (١) أي : فإذا قال إبراهيم) فأجاب بأنه حياهم بتحية أحسن من تحيتهم عارية عن الثبات والدوام لفعليتها وتحيته دالة عليه لاسميتها .

(وقوله : [زَعَمَ) أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل ، وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس (العواذِلُ) أي : الجماعات العواذل ، أما الرجال كما هو ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصدقوا تغليب (أَنَّنِي في غَمْرَةٍ) أي : شدة (صدقوا) فالزعم استعمل في الاعتقاد الحق . قال الشارح : ولما كان هذا مظنة أن يتوهم أن غمرته مما ستنكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله : (ولكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي)] (٢) .

ففصل قوله : صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب ، كأنه قيل : أصدقوا في هذا الزعم أم كذبوا ؟ فقيل : صدقوا .

هذا وهكذا في «المفتاح» «غ» وجه عدم التأكيد أن السؤال عن التصور ، والتصور لا يطلب التأكيد .

ونازع السيد السند في كون الهمزة وأم سؤالا عن التصور ، فكان مقتضى الظاهر التأكيد ، وقد حققنا أنه طالب التصور فتذكر ، لكن نقول : إذا دار الكلام بين النفي والإثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم ؛ إذ لا معنى لإظهار حصول التصديق بأحدهما ؛ لأنه مفروغ عنه يعرفه كل أحد ، ألا ترى أنه لا يقال : أزيد قام أم لم يقم ؟ والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به ، فيقال : أصدقوا ؟ وحينئذ يجب التأكيد للمتردد فيه ، ويكون ترك التأكيد ؛ لأن ظهور حاله يدفع التردد والشك .

والأوجه أن المراد زعم العواذل أنني في غمرة ينكشف ؛ لأن العزل يدفع الغمرة فلولا زعم الانكشاف لم يتحقق ، فالزعم حينئذ في معناه المشهور ، ولما كان

---

(١) هود : ٦٩ .

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح ، محمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٢٥ بلا عزو ، والطيبي في التبيان : ١٤٢ ، شرح المرشدي على عقود الجمان : ١٨٢ ، وهو غير منسوب . الغمرة : الشدة .

زعمهم مركبا سأل أنهم هل صدقوا ؟ فأجاب بأنهم صدقوا في البعض ، وكذبوا في البعض ، فقوله : صدقوا إشارة إلى صدقهم في كونه في الغمرة . وقوله : [ولكن غمرتي لا تنجلي] ، إشارة إلى كذبهم في اعتقاد الانجلاء .

هكذا ينبغي أن تحقق المقام وهذا شأن من ليس في ربقة التقليد في غاية الاستحكام .

(وأيضًا) نبه به على أنه تقسيم مستأنف ، وليس من دواخل التقسيم السابق ، ونبه بقوله **(منه)** على أنه لم يتصد فيه لحصر الأقسام ؛ إذ منه ما يأتي بصفته التي لا يترتب عليه الحكم ، ومنه ما يأتي باسمه مع الوصف الذي يترتب عليه الحكم لا تقول الأول داخل فيما يبنى على صفته ، والثاني فيما يأتي بإعادة الاسم ؛ لأن المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم ، وبالاسم مجرد الاسم بقرينة قوله : وهذا أبلغ منه ، ولم يستوف الأقسام ؛ لأن بعض ما بقي ملحق بالأول والبعض ملحق بالثاني في الأحكام إلحاقا بينا لا يخفى على ذوي الأفهام .

(ما يأتي بإعادة اسم) المراد بالاسم ما يقابل الصفة ، أي : لفظ دال على ذات في غاية الإبهام باعتبار معنى هو المقصود **(ما استؤنف)** أي : ابتدأ **(عنه)** وكأن «عن» بمعنى «من» ، والمراد بمفعوله الذي بلا واسطة هنا الكلام حذف على ما قاله الشارح لظهور المرام ، والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل ، وليس التقدير أوقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل حبل بين العير والنزوان كما يوهمه كلام الشارح ؛ لأنه لا داعي إليه ، بل نقول مفعوله الأول ضمير مستتر راجع إلى ما رجع إليه ضمير منه ، أي : ما استؤنف الاستيناف منه ، إذ مفعوله الأول يكون الحديث ، والاستيناف حديث **(نحو : أحسنت)** على صيغة الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق .

ومع ذلك جعل السؤال المقدر لماذا أحسن إليه إما على صيغة المتكلم أو الماضي المجهول فيكون المخاطب سائلا عن سبب إحسانه مع أنه أعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله إلى أن يجعل مبنيا على النسيان أو امتحان المخبر هل يعرف السبب أو لا ؟ ، وهو بعيد وليس لك أن تقدر السؤال من قبيل السامع دون المخاطب لأنه يأباه قوله : صديقك ، وكان الواجب حينئذ صديقه القديم ؛

فلذا قال السيد السند : فالواجب أن يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالإحسان ؟ ، لأنه إذا أخبر بإحسانه اتجه السؤال عن أنه هل وقع موقعه أو لا ؟ ، وحينئذ يجب التأكيد فقيل : صديقك القديم حقيق بالإحسان مؤكد بتعليل الحكم بالصفة ، هذا لكنه لا يجرى في زيد حقيق بالإحسان فلا بد فيه من تنزيل السائل منزلة غيره لما يقتضيه المقام .

ويرد عليه أيضًا أنه أعلم بأنه صديقه القديم فيكون أعلم بأنه حقيق فلا بد من البناء على النسيان أو الامتحان ، ولك أن تجعل أحسنت على صيغة التكلم فيكون السؤال من المخاطب الغير المحسن فيتجه بلا خفاء **(إلى زيد ، زيد حقيق بالإحسان ، ومنه ما يبنى على صفته)** عدل عن عبارة الكشاف ، ومنه ما يأتي بإعادة صفته ، لأن المراد بالإعادة في عبارته ذكر صفته عبر عنه بالإعادة بطريق المشاكلة لوقوعه في صحته إعادة اسمية فاحترز عن خفاء البيان ، لكنه جعل البيان قاصرا ، لأن البناء لا يشمل تأخير المسند إليه بظاهره فيخرج عنه : أحسنت إلى زيد يستحق صديقك القديم الإحسان **(نحو : أحسنت إلى زيد صديقك القديم هل لذلك ، وهذا)** أي : الاستيناف المبني على الصفة **(أبلغ)** لاشتماله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب ، وفرقٌ بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب ، وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال ، فإن قولنا : زيد حقيق بالإحسان بيان لسبب الإحسان إلى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه للإحسان ، وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح أنه إن كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه إذ الكل يشتمل عليه ، وإن كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب ، وقد أجاب بأنه إذا أثبت لشيء حكم ، ثم قُدِّرَ سؤال عن سببه ، وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم وأهل له ، فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء فيفيد أن سبب الحكم كونه حقيقيا به ، وتارة بإعادة صفته فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف ، وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل .

هذا كلامه ولا يخفى أن جوابه يخص القسمين بالسؤال عن السبب مع أنهما

يجريان في الجميع ، ولولا ذلك ينبغي أن يذكرا قبل السؤال عن غيرهما ويخصهما بما يكون الجواب لاستحقاق مع أنه يجري في غيره كما يقال : أحسنت إلى زيد زيد يدفع أعدائي أو كامل الشجاعة يدفع أعدائي .

والشارح المحقق جعل الأظهر أن اسم الإشارة أشير به إلى الصفة من قبيل الثاني ؛ لأنه في معنى الصفة وإن كان اسما ؛ ولهذا صح الحكم على الثاني بكونه أبلغ من الأول مطلقا ، لكن الضمير الراجع إلى الصفة ليس كالصفة لما عرفت من الفرق بين اسم الإشارة في إحضار الموصوف وبين الضمير ، ولا حاجة للخبير إلى التذكير .

(وقد يحذف صدر الاستيناف) الأظهر : وقد يحذف بعض الاستيناف ؛ لأنه لا يخص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [1] لأنه في تقدير يسبحه رجال في جواب : من يسبحه فيها ؟ ، كما أشار إليه بقوله (كأنه قيل : من يسبحه ؟) ولا يخفى أن المحذوف ليس الصدر فقط ، بل المفعول والظرف أيضًا ؛ (وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين ، وهو كون المحذوف في أحدهما المسند أو في الآخر المسند إليه ، وكون الحذف في الأول جائزا وفي الثاني واجبا ، وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الرجل زيد على قول) أي : قول من يجعله في تقدير هو زيد ، لا على قول من يجعله مبتدأ نعم الرجل .

(وقد يحذف كله إما مع قيام شيء مقامه نحو) قول الحماسي يهجو بني أسد :

زَعَمْتُم أَنَّ إِخوَتَكُمْ قريشٌ

المراد الإخوة في الشرف أو النسب (لهَمْ إلْفٌ) أي : إيلاف مع القبايل لا يتعرضهم قبيلة في رحلتيهم المعروفتين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يتجرون آمنين مكرمين (وليسَ لَكُمْ إلافُ)] [2] .

---

(١) النور : ٣٦ .

(٢) البيت لمساور بن هند بن قيس بن زهير ، من شعراء الحماسة يهجو بني أسد ، انظر البيت في الإيضاح : ١٥٨ ، المفتاح : ٣٧١ .

أي : مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفي مطلق الإلاف عنهم ، فتفسير الشارح بقوله أي : مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي وبعده : أولئك أمنوا جوعا وخوفا ، وقد جاعت بنو أسد ، وخافوا وهو يدل على ما ذكرنا من أن المراد نفي مطلق الإلاف فافهم . كأنهم قالوا : أصدقنا في هذا الزعم ؟ فأجيبوا بكذبتم ، وأقيم ما يدل على كذبهم مقامه ، وجَوَّزَ المصنف كونه جوابا لسؤال آخر ، كأنه لما أجيبوا بكذبتم سُئل عن سبب تكذيبهم ، فأجيبوا بقوله : لهم إلف ، ففي البيت استئنافان .

فإن قال الشارح : فإن قلت في الوجه الأول أيضًا لا بد من جعل له «إلف» جوابا لسؤال عن سبب الكذب ، وأجاب بأنه يحتمل أن يكون تأكيدًا للكذب أو بيانا فالوجه مبني على أحد الاحتمالين فافترق الوجهان .

وقد عرفت أن ذلك من إقامة العلة مقام الشيء وهو أولى مما ذكره كما لا يخفى ولك أن تجعل الزعم متضمنا لدعوى الكذب ، وتجعل المقدر سؤالا عن سبب الكذب فلا يكون استينافا محذوفا ، ولو قوبل بالتقدير فتقدير ما علامة كذبنا هو الجدير **(أو بدون ذلك)** أي : بدون قيام الشيء مقامه **(نحو ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾** (١) **أي : نحن على قول)** الأولى أي : هم نحن على قول ، إذ تقدير نحن متفق إنما الاختلاف في تقدير مبتدأ له ، والأولى على القول لئلا يتوهم من ينكر قول مخالفته للقول السابق **(وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم : لا وأيدك الله)** : فقولهم لا إخبار لرد خبر سابق فهو خبر ، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية ، فبينهما كمال الانقطاع ، وإنما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الإيهام ؛ لأن لا وأيدك الله ظاهر في الدعاء على المخاطب يمنع التأييد عنه فنبه بالعطف على أن لا جملة مستقلة فدفع الإيهام علة مشتركة بين الوصل والفصل ، لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمه التكرير فلا إيهام مع عدم التكرير ؛ لأنا نقول ذلك: إذا لم يدخل في الدعاء كما تكرر في محله ، وقد يعطف للتوسط مع دفع الإيهام كما إذا قيل لك : هل أضرب زيدا ؟ فتقول : لا ، وأيدك الله ، فإن **(لا)** هنا إنشائية بمنزلة لا تضرب فالعطف للتوسط ولدفع الإيهام ، ولا تزاحم ، ولك أن

(١) الذاريات : ٤٨ .

تعطف مع عدم الجامع لدفع إيهام الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان يكتب ويقعد فيعطف لئلا يوهم ترك العطف أن يقعد رجوع وإضراب عن يكتب .

قال الشارح : لا ردا للكلام السابق فكأنه قيل : هل الأمر كذلك ؟ فقيل : لا .

قلت : جَعْلُ لا رد للسابق لا يستدعي تقدير استفهام ، ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد فيه : ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح ، مع أنه لا إيهام ؟ . أو واو اعتراضية ، والجملة الدعائية معترضة كما في قوله :

إنَّ الثَّمانِينَ وَبُلِّغْتَها (١)

لي فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الإيهام توقف فتأمل . **(وإما للتوسط)** أي : إما الوصل للتوسط وجزاءه فإذا اتفقتا وأقسامه عقلا اثنى عشر والمكرر منها أربعة والمحصل ثمانية ،ومعرفة معنى الوصل لدفع الإيهام ، ومعنى الوصل للتوسط مفروغ عنها هناك .

وإنما ذكرها للتمثيل فقوله : وإما للتوسط **(فإذا اتفقتا)** أي : الجملتان **(خبرا وإنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط)** وهو ستة أقسام ليس لتعيين التوسط ، بل لتقسيمه ثلاثة أقسام ليأتي بأمثلة ثلاثة لها فلا يَرِدُ أنه تعيين بالأعم ، إذ يدخل فيه مواقع للفصل من كون الجملتين المذكورتين فيما بينهما كمال الاتصال ، أو كمال الانفصال أو شبه أحدهما ولا بد من قيود ليتم التعيين .

فقول الشارح : ولا بد من التقييد بوجود الجامع إلا أنه ترك القيد اعتمادا على ما سبق من أنه مع عدم الجامع بينهما كمال الانقطاع فيه آثار الإهمال ، فالاتفاق فيه لفظا ومعنى في الخبرية مع الاختلاف في الفعلية والاسمية **(كقوله تعالى : ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾** (٢) ومع الاتفاق فيهما مثل قوله تعالى :

---

(١) البيت لعوف بن محلم الشيباني ، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٦٣ ، والقزويني في الإيضاح : ١٩٧ وتمام البيت :

قد أحْوَجَتْ سمعي إلى ترجمان

(٢) النساء : ١٤٢ .

(﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾) [١] في الإنشائية مثل (قوله : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾ [٢] وكأنه لم يمثل له من المختلفتين في الاسمية والفعلية لعدم وجدانه ، والاتفاق معنى لم يذكر له إلا مثالا محتملا لقسمين من أقسامه الستة ، وبين الاحتمالين فكأنه مَثَّلَ بمثالين ، ونبه على أنه مثال الاتفاق معنى فقط ، ومثال محتمل لا صرح بإعادة الجار ، فقال (وكقوله) تعالى : (﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وابنِ السَّبِيلِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾) [٣] فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما خبرا وإنشاء لفظا لاتفاقهما معنى ، لأن : لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا نهيا عدل إليه للمبالغة في النهي كأنه شُرِعَ للامتثال فيخبر عنه ، ولا بد لقوله : وبالوالدين من متعلق أشار إليه بقوله : (أي : لا تعبدوا وتحسنون بمعنى أحسنوا) يصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا للمتفقين لفظا ومعنى وبقوله (أو أحسنوا) تقديرا لما هو الظاهر فيكون مثالا للمختلفين لفظا متفقين معنى ، ويكون في قوله «وقولوا» تكرار لهذا المثال لو كان معطوفا على لا تعبدون تمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على أحسنوا ومنه قوله تعالى في سورة الصف ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤] عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [٥] لأنه بمعنى آمنوا على ما في الكشاف ، وذلك لأن المتعارف في الدلالة والتعليل الأمر لا الخبر ، وكأنه عدل إلى لفظ الخبر للتنبيه على أن المراد استمرار الإيمان ،لكن «المفتاح» أشار إلى تزييفه وبينه المصنف في الإيضاح أولاً بأن عطف فعل مخاطب على فعل مخاطب آخر غير مرضٍ ، والمخاطب بتؤمنون هم المؤمنون خاصة بدليل : بالله وبرسوله ، والثاني هو النبي ﷺ .

وقيده الشارح بأنه إذا لم يصرح بالنداء كما في الآية ، فلا يقال : قم واقعد

---

(١) الانفطار : ١٣ ، ١٤ .

(٢) الأعراف : ٣١ .

(٣) البقرة : ٨٣ .

(٤) الصف : ١٣ .

(٥) الصف : ١٠ ، ١١ .

بدون يا زيد ويا عمرو .

وقال السيد السند : قيل : لأنه قبيح ، وقيل : غير جائز ، وثانيًا بأن : تؤمنون بيان لما قبله بطريق الاستيناف كأنهم قالوا كيف نفعل ؟ فقيل : ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ أي : آمنوا ، فلا يصح عطف ﴿بَشِّرِ﴾ عليه ، لأنه لا مدخل له في البيان ، وفيه بحث لا نأمن أن المخاطب بالأول المؤمنون خاصة بل النبي والأمة ، وللنبي أيضًا يجب الإيمان برسالة نفسه على أنه يجوز أن يكون المراد برسوله كل من رسله ، فتكون التجارة العامة الإيمان ، والخاصة بالرسول التبشير ، وأن النداء لا يصلح العطف مع تعدد المخاطب إلا برفع الالتباس ، والالتباس في الآية مرتفع بتعين الرسول للتبشير فكأنه قيل : بَشِّرْ يا محمد ، وكفى شاهدا على جوازه عدم تحاشي العلامة عنه ونعم مؤيدا أنهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل عن الآخر بمخاطب مع انتفاء النداء وجَعَلَ «المفتاح» بَشِّرْ عطفا على : قل محذوفا قبل : يا أيها الذين آمنوا ، وحذف القيل سيما في القرآن في غاية الكثرة ، وجعل المصنف تقديرا «بشّر» أقرب مما اعتبره ، ولما لم يكن رجحان ما ذكره على ما اعتبره السكاكي سوى الشارح بينهما .

(والجامع بينهما يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما) في الجملتين (والمسندين) كذلك (جميعا [1] نحو : يَشْعُر) كينصر (زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما (ويعطي ويمنع) لتضاد الإعطاء والمنع وإنما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المسندين والمسند إليهما ، لأنه ربما يتحدان : المسندان أو المسند إليهما ، وفي اعتبار الجامع بينهما مزيد تكلف وفيه رد وتخطئة لما يفهم من كلام السكاكي ، حين قال : الجامع العقلي بين الجملتين أن يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو الخبر أو في قيد من قيودهما فإنه يفهم منه كفاية الجامع من متصور واحد ، فرده المصنف لما فهم من غير هذا الموضع من كلامه أنه لا يكفي الاتحاد في المسند حيث لِمَ يجوز خفى ضيق وخاتمي ضيق مع اتحاد المسند ، والجامع يتفاوت بحسب

---

(١) ظاهر هذا أنه لا يجب أن يكون باعتبار متعلقاتها ، وقيل : إنه يعتبر ذلك فيهما أيضًا . والحق أنه لا يعتبر فيهما إلا إذا كانت المتعلقات مقصودة بالذات من الجملتين .

المقامات فرب جامع في مقام لا يصلح جامعا في مقام آخر فإذا كنت في دعوى أن الموجودات متفاوتة تقبل منك قولك : الشجر طويل ، والنملة قصيرة ، والسماء متعالية ، وماء البحر راكدة .

ومجرد الشيئية يكفي جامعا للمسند إليهما ومجرد الكون مفيدٌ للتفاوت في المسندين ، فليكن هذا ذُخْرًا لك فإن لها منافع جليلة ، ومؤنة ضبط قليلة . وبه يندفع ما أورده السيد السند على المصنف أن التعويل على ما ذكره السكاكي من كفاية الاتحاد في متصور ، فإن الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعا أنه يمنع عن الالتفات إليه ومقام وخفى ضيق وخاتمي ضيق مقبول في مقام تعداد الأشياء الضيقة المتعلقة بالمتكلم لا يليق في مقام تعداد ضيقات العالم .

ووجه الدفع أن المسند إليه في الجملتين متناسبان في هذا المقام ، لأن النظر في التعلق بالمتكلم **(وزيد شاعر ، وعمرو كاتب ، وزيد طويل ، وعمرو قصير لمناسبة)** أي وقت مناسبة **(بينهما)** معتبرة في المقام كما عرفت فربما كانت أخوة أو صداقة أو مجرد إنسانية أو حيوانية أو جسمية أو شيئية فتفسيرهما بمجرد الأخوة أو الصداقة ، وإن وافق الإيضاح تضييق للمسلك الرحيب ، ولا يليق بمن له في معرفة الأساليب ، عظم النصيب .

(بخلاف زيد شاعر ، وعمرو كاتب بدونهما) أي : بدون تلك المناسبة **(و)** بخلاف **(زيد شاعر ، وعمرو طويل مطلقا)** سواء كانت بين المسند إليهما مناسبة معتبرة أو لا لفوت المناسبة بين الشعر والطول ، وقد عرفت أن فوت المناسبة بين الشعر والطول بعيد عن حيز القبول ، نعم في أغلب الاستعمالات كذلك ، ولا يخفى أن رعاية المناسبة بين الفصلات أيضًا مما لا بد منها ، وكما تستبعد الفعلَ جَمْعَ جملتين متباعدتين في المسند والمسند إليه يستبعد جمعهما في تباعد قيد من قيودهما ، وإن كان تفاوتٌ بين الفصلة وبينهما في الركنية ، إذ لا يرى النظر البليغ فرق بينهما في جعل الجملتين متباعدتين ولا يبعد أن يقال : ما سوى المسند والمسند إليه من لواحقهما .

***

فالتباعد فيه تباعد في أحدهما **(السكاكي الجامع بين الشيئين)** [١] ذكر السكاكي الجامع بين الجملتين ، وعدل عنه المصنف إلى الجامع بين الشيئين ؛ لأن الجامع يجب في المفردات أيضًا ، فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين **(إما عقلي** [٢] **بأن يكون بينهما اتحاد في التصور)** [٣] عدل عن عبارة السكاكي في التصور ؛ لأن المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد ، فعدل إلى المعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ، ولا ينافي ما سبق من اشتراط الاتحاد في المسند والمسند إليه ، إلا أنه لا يجرى في المفردين المعطوفين الاتحادُ في التصور ؛ إذ لا يعطف المتحدان والتماثل والتضايف والتضاد في المفردات باعتبار أنفسها ، وفي الجمل باعتبار المسند والمسند إليه ، ولْنُفَصِّلْ لك .

أولاً : الجامع العقلي والوهمي والخيالي ، فإنها من مزالق السالكين ، ولنكتف ببيان الحق المبين ، ولنعرض عن بيان ضلال المتباعدين عن مرتبة التمكين فإنه طُولٌ بلا طَوْل ليس إلا مجرد قَوْلٍ فاعلم أن :

العقل : قوة للنفس الناطقة بها يدرك المفهومات الكلية ، والخيال قوة لها خزانة تصور المحسوسات .

والوهم : قوة يدرك بها معانٍ جزئية منتزعة عن المحسوسات .

وللنفس قوة أخرى تتصرف في مدركاتها تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند إعمال العقل إياها ، ومتخيلة عند إعمال مجرد الوهم إياها ، وهو المدار للفصل والوصل .

فالمراد بالجامع العقلي ما هو سببٌ لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة ، وبالوهمي ما لا يكون سببا إلا باختيال الوهم وإبرازه له في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالي ما يكون سببا بسبب تقارن أمور في

---

(١) انظر المفتاح . ص ١٢٧ .

(٢) ضابطه أن يكون الجمع بين الشيئين فيه حقيقيًا ، بأن يكون في الواقع ونفس الأمر .

(٣) بأن يكون شيئا واحدا حقيقة بالشخص والنوع ، كقول الشاعر :

سافِرْ تجدْ عِوَضًا عمن تُفَارقه وانصَبْ فإنّ لذيذ العيش في النَّصَب

الخيال ، حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقي الجمع بين أمرين سببه التقارن في الحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل ، وهي المبدأ الفياض على ما زعموا لإلفٍ وعادةٍ ، فإن الإلف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخياليات تكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية ، فاختل السيد السند بحمل الخيال على مطلق الخزانة ، وقال : ولما كان الخيال أصلا في الاجتماع ، إذ يجتمع فيه الصور التي منها ينتزع المعاني الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقا ، والأقرب أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا متروكا بالمقايسة ، إذ جُلُّ ما يستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيالي ، فاقتصر على بيانه .

وإن أردت القصر فالجامع إما التقارن في الخزانة مطلقا فهو الخيالي والملحق به ، والثاني إما أن يكون بسبب أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو العقلي ، وإلا فهو الوهمي .

(أو تماثل) [1] وهو في الاصطلاح الكلامي : الاتحاد في النوع ، والتجانس : الاتحاد في الجنس ، والتشابه : الاتحاد في العرضي .

وأشار إلى أن التماثل راجع إلى الاتحاد في التصور بقوله : **(فإن العقل بتجريده المثلين عن الشخص في الخارج ترفع التعدد بينهما)** ، وهذا إنما يفي ببيان الجامع بين قولنا : زيد قائم ، وعمرو قاعد أما في بيان الجامع بين قولنا : الرومي أبيض ، والحبشي أسود فلا ، فإن العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحبشي بالتجريد عن التشخص ، بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما كُلّيان ، والجواب أنه كلام على وجه التمثيل ، وتصوير للمقصود فيما هو أكثر تداولا بين البلغاء .

ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجي لا ، لما قال الشارح والسيد السند : إن ذلك لأن تجريدَ العقل والحاصلَ فيه عن التشخص العقلي غيرُ ممكن ، لأن معنى التجريد عدمُ ملاحظة التشخص ، ونسبته إلى الذهني كنسبته إلى

---

(١) بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا بالشخص ما اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما من صداقة أو نحوها ، كما سبق في نحو : «زيد شاعر ، وعمرو كاتب» .

الخارجي .

بقي أن التجانس عن التشابه أيضًا يصير جامعًا عقليا أو يصح الإنسان كذا والحمار كذا في مقام بيان أحكام أنواع الحيوان .

ويصح زيد الكريم كذا ، وعمرو الكريم كذا في مقام بيان أفراد الكريم .

قال الشارح المحقق : المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما ، وسيتضح ذلك في باب التشبيه .

وكأنه أراد كونه أقوى أو أعرف إلى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر إلى الغرض من التشبيه .

قلت : ضابط الاختصاص هنا أن يكون نظر المقام على ذلك الوصف ، ولا يخفى عليك أنّ جَعْلَ الأمرين المعتبرين في مقام العطف واحدًا بهذا الاعتبار تصويرٌ من الوهم للاثنين في صورة الواحد ، وإبرازٌ له في معرضه ، ويليق بأن يجعل من الوهمي .

قال الشارح : إنما يكفي التجريد عن التشخص في ارتفاع التعدد مع أن الأوصاف الكلية كالتفاوت بالحمرة والسواد أيضًا موجبة للتعدد ، لأن العقل يُجَوِّزُ الشركَة في الوصف الكلي ، والتمايزُ بالوصف الكلي في الواقع ، لا في تجويز العقل ، وفيه نظر ، لأنه لو كفى تجويز العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتحادٌ في النوع لتجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الإنسان مثلا ، فالوجه أن العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن التشخص ، وذلك إذا كان التعدد عنده من قِبَلِ التشخص فتأمل .

(أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن شيء منهما بدون الآخر تحققا وتعقلا ، ولا يخفى أنه سبب لجمع الأمرين في المفكرة ، ولا يخفى أن استلزام تعقل أحدهما الآخر يكفي في سببية الجمع في المفكرة ، فلا نحتاج إلى اشتراط التضايف .

فإن قلت : كما أن التضايف يكون في التصور يكون في التصديق فيصح أن يجعل التضايف بين نفس الجملتين جامعا بينهما ، من غير أن يتوصل إلى

التضايف بين مسنديهما والمسند إليه لهما ، بل هو جامع أقوى ، وقد فات القوم .

قلت : كأنهم لم يلتفتوا إليه ، لأن الجملتين المتضايفتين كذلك تغني إحداهما عن ذكر الأخرى ، فلا يجمع بينهما البليغ فضلا عن أن يعتبر الوصل بينهما **(كما)** أي : كتضايفٍ **(بين العلة)** وهو ما يتوقف عليه الشيء **(والمعلول)** وهو ما يتوقف على الشيء .

وفي «المفتاح» والسبب والمسبب وهما يرادفان العلة والمعلول ؛ فلذا أسقطهما لئلا يحتاج إلى تخصيص العلة والمعلول بالفاعل والمفعول ، والسبب والمسبب ، والغاية والمغُيّا أو حمل السبب على الأخص من العلة ، وهو ما يُفضِي إلى الشيء في الجملة على ما هو عند الأصوليين ، والأولى كالعلية والمعلولية **(والأقل والأكثر)** ليكون أحدهما من التضايف الحقيقي ، والآخر من المشهور .

والأقل : عدد يغني قَبْل الآخر عند عدهما بشيء واحد ، بأن يسقط ذلك الشيء منهما حتى يَفْنَيَا .

والأكثر : ما يقابله ، وكون الأول مثالا لما يخص بالمعقول ، والثاني لما يعم المحسوس والمعقول وَهْمٌ من العلاَّمَة ؛ فإن ماديهما معقولتان لا غير وأنفسهما شاملتان بلا تفاوت .

(أو وهمي [١] **بأن يكون بين تصوريهما)** الصواب بأن يكون بينهما **(شبه تماثل)** بأن يكون أحدهما شبيها بفرد من نوع الآخر **(كَلَوْني بياضٍ وصفرةٍ ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين)** [٢] تعليلٌ للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهميا وعلى كل لضمير يبرزهما مرجع آخر فعليك بإبرازهما إن كنت من المبارزين ؛ **(ولذلك)** أي : للجامع الوهمي أو للإبراز المذكور **(حسن)** من الحسن وفاعله الجمع أو من التحسين وفاعله ضمير الوهم .

(الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

---

(١) ضابطه أن يكون الجمع بين الشيئين فيه اعتبارها غير محسوس بإحدى الحواس الظاهرة .

(٢) أما العقل فيدرك أنهما نوعان متباينان داخلان في جنس اللون كالبياض والسواد .

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنيَا بِبَهجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وأبُو إسْحَقَ وَالقَمَرُ) (١)

قال الشارح : فإن الوهم يبرزهما في معرض الأمثال ، ويتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فإنه يعرف أن كلا منهما من نوع على حدة ، وإنما اشتركت في عارض هو إشراق الدنيا ببهجتها على أن ذلك في أبي إسحق مجاز ، هذا وفيه نظر ، لأنه قد حقق أن المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما ، لا الاشتراك في الحقيقة النوعية ، وهذا الوصف هنا الإضاءة ، وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقةً ، بل نقول : المراد بالإشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسي ، وبالعدل الذي هو النور المعنوي . عبر عن الكل بالإشراق تغليبا فبين الثلاثة تماثلٌ ، لكونها تحت المصلح فتأمل .

ولك أن تجعل القدر المشترك بينهما البهجة (أو تضاد) (٢) وهو كون الأمرين الوجوديين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ، ولا يمكن تواردهما على محل واحد ، وحينئذ لا يصح تمثيله بما يتصف بالسواد والبياض ، فالمراد بالتضاد ما يحتوي على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقي بطريق عموم المجاز .

ولك أن لا تتكلف في التضاد وتفسر قوله : بينهما بما يعم بين نفسيهما أو جزئيهما .

قال الشارح : التضاد هو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف .

هذا والتعاقب أن يلزم الضدان أن المحل كالصحة والمرض ، وقد ذكر الأصفهاني أنه معتبر في التضاد الحقيقي كأن يكون بينهما غاية الخلاف ، وغيره لم

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب في مدح المعتصم ، انظر البيت في الأغاني في ترجمة محمد بن وهيب وفيه اختلاف يسير : «ببهجتهم» بدل «ببهجتها» ، وهو في شرح عقود الجمان : ١٨٧ منسوب لأبي تمام ، وقد سبق الكلام على تقديم المسند في الجزء الأول ، والبيت في عطف المفردات وقد سبق أنه ليس من الوصل في رأي الجمهور ، وإنما هو من مراعاة النظير ، والثلاثة بينهما تماثل في الإشراق ، انظر الإيضاح : ١٠٧ ، ١٦٢ ، ٣١٤ بتحقيقنا .

(٢) المراد به ما يشمل تقابل الضدين كالسواد والبياض ، وتقابل الإيجاب والسلب ، وتقابل العدم والملكة ، والجمع بين ذلك باعتبار الوهم أيضا ، أما العقل فيدرك كل متقابلين فيه من غير الآخر .

يذكر اعتباره واقتصر بغاية الخلاف ، ولا يخفى أن تعريف التقابل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض ، فعليك بحمله على المشهور كما ذكرنا أو بعدم اعتبار هذا القيد في تعريف الحقيقي **(كالسواد والبياض ، والإيمان والكفر)** قال الشارح : الحق أن بينهما تقابل العدم والملكة ، لا تقابل التضاد ؛ لأن الإيمان : هو التصديق للنبي - عليه الصلاة والسلام - في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة ، أعني قبول النفس لذلك والإذعان له من غير جحود وإباء مع الإقرار باللسان ، والكفر : عدم الإيمان عمن من شأنه أن يكون مؤمنا ، هذا يريد أن الأولى جعله في شبه التضاد **(وما يتصف بها)** أي : بالمذكورات كالأسود والأبيض ، والمؤمن والكافر **(أو شبه تضاد[1] كالسماء والأرض)** فإنهما يشبهان الأسود والأبيض في الاتصاف المعقول عند تعقلهما بالمتضادين ، وهو غاية الارتفاع وغاية الانحطاط ، وإنما افترقا بدخول الوصف في الأسود والأبيض ، وخروجه عنهما فالأَوْلى أن يقول : وما يشتق منه ، مكان قوله : وما يتصف بها .

(والأول والثاني) الأول هو السابق على الغير وغير المسبوق به ، والثاني هو المسبوق بواحد فقط ، والفرق بينهما ، وبين الأسود والأبيض بأن السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الأسود والأبيض ، فإن عدم المسبوقية جزء مفهوم الأول ، وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني ، وفرّق الشارح بوجه آخر أيضًا وهو أن المتضادين يجب أن يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الأول والثاني ، فإن خلاف الثالث معه أكثر منه .

وقال السيد السند : إن هذا القيد لم يعتبره من اعتبره إلا في التضاد الحقيقي ، دون التضاد المشهور ، وبهذا الاعتبار انحصر التقابل في الأقسام الأربعة وكأنه اعتبره الشارح في تعريف التضاد ليتمكن من هذا الفرق ، والأَوْلى تركه والاكتفاء بالفرق الآخر .

---

(١) معطوف على «تضاد» والمراد بشبه التضاد تقابل الشيئين اللذين لا يتنافيان في ذاتهما ، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر ، ومن الوصل للجامع الوهمي قوله تعالى آية ٨٢ سورة التوبة : ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ وقوله تعالى آية ١٣ ، ١٤ سورة الانفطار ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ وقول الشاعر :

إنْ كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة … ولا تك بالترداد للرأي مفسدا

هذا وأقول : إنما اعتبره الشارح قيد غاية الخلاف ليُخرِجَ لوني بياض وصفرة عن حد التضاد ، ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما جعله المصنف إلا أن يقال : قد يكون للضدين شبه تماثل ، فلونا بياض وصفرة من الوهمي من جهتين **(فإن الوهم ينزلهما منزلة التضايف)** قال الشارح المحقق : فإنه لا ينحصر أحد الشبيهين أو التضادين إلا وينحصر الآخر .

هذا وفيه أنه إذا كان الأمر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة إلى تنزيل الوهم إياه منزلة المتضايفين **(ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد منه)** من غير الضد ، فخطور السواد مع البياض أقرب من حضوره مع الحلاوة .

وهاهنا نظر ، وهو أنه إذا علل تنزيل الوهم إياه منزلة التضايف بأنه يخطر بالبال الضد مع الضد كالمضايف مع المضايف لا يصح تعليل كونه أقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم إياه منزلة التضايف ، وكأن الوجه في خطور الضد مع الضد أن العقل يتوجه حين تصور الضد إلى تمييزه وتعيينه ، وأول ما يتميز عنه هو الضد الآخر ؛ لأن التمييز عنه أكمل .

اعلم أن التضايف مشتمل على تقابل فلو جمعهما المتخيلة باعتبار التقابل ؛ فالجامع وهمي ولو جمعهما باعتبار التضايف فالجامع عقلي .

(أو خيالي) (١) عُطِفَ على عقلي أو وهمي **(بأن يكون بين تصوريهما)** الصواب بينهما **(تقارن في الخيال سابق)** (٢) على العطف ؛ إذ لا يكفي مطلق التقارن ، وإلا فالعطف لا ينفك عن التقارن ، والمراد خيال المخاطب وليس التقارن بأن يكونا ثابتين في الخيال ؛ إذ الصور المتقارنة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا ، والخيال خزانتها . بل المراد تقارنهما عند التذكر والإحضار .

(وأسبابه مختلفة) متكثرة جدًّا ؛ **(ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا)** بمعنى أنه يترتب صورة على صورة بسرعة أو ببطءٍ ، الأولى اجتماعا ليشمل الصورتين الحاضرتين معا لكمال تقارنهما من غير ترتب **(ووضوحا)**

---

(١) ضابطه أن يكون الجمع بين الشيئين فيه اعتباريا مسندا إلى إحدى الحواس الظاهرة .

(٢) أي على الوصل ، فيأتي الوصل باعتباره .

فنها ما يُتَذَكّر بأدنى توجه ، ومنها ما يُتَذَكَّر بعد توجه تام ، وفيه منع لجواز استناد الاختلاف إلى الاختلاف في الذكاء والغباوة ، ويدفعه ظهور اختلاف الأذكياء والأغبياء في ذلك ، من غير تفاوت الذكاء والغباوة .

(ولصاحب علم المعاني) [١] الأحسن أن يجعل تحت التعليل أي : لاختلاف أسبابه يكون لصاحب علم المعاني ، أي : لصاحب مباحث الفصل والوصل ، والتعبير عنه بعلم المعاني تلويح إلى ما اشتهر فيا بينهم من دعوى حصر البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت ، ولا يليق بك أن تظن إن كان اللائق ولطالب علم المعاني **(فضل احتياج إلى معرفة الجامع)** فيقع في الاعتذار بأن العدول إلى الصاحب للتفاؤل للطالب ، لأن المراد بالجامع جزئياته الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل يرشدك إليه المعرفة فلا تجهل **(لا سيما الخيالي فإن جمعه على مجرى الإلفِ والعادة)** .

ولا يخفى أن الناس فيهما على أنحاءٍ شتى لا يكاد يحيط بها الجهد والطاقة ، والشارح المحقق حمل علم المعاني على حقيقته فاحتاج في إثبات الدعوى إلى دعوى أن أعظم أبوابه الفصل والوصل ، وهو مبني على الجامع ، وفي الدعوى خفاء لا يدفعه إلا أنه ادّعاء .

(ومن محسنات الوصل) [٢] فيه إشعار بأن للعطف غير ما ذكر من المحسنات أيضًا .

قال الشارح : ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات .

قلت : الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة ، حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضًا من المجوزات التي لا بد للبليغ منه **(تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية)** لم يقل اسمية الجملتين وفعليتهما مع أنه أخصر

---

(١) هذا أيضا من كلام السكاكي .

(٢) حسن الوصل في ذلك لا ينافي أنه واجب بلاغة عند اقتضاء الحال له ، فإنه إذا كان المقام للثبوت في الجملتين وجب تناسبهما في الاسمية ، وإذا كان للتجدد وجب تناسبهما في الفعلية ، لأن ما يجب بلاغة يستند أكثره إلى التحسين ، ولهذا كان كل ما وجب لغة وجب بلاغة من غير عكس ، وقيل : إن ذلك من الحسن البديعي ، لأن محله عند قصد النسبة في الجملتين من ضمن أي خصوصية كانت ، فيكون التناسب جائزا لا واجبا .

للإشعار بوجه التحسين . (والفعليتين في المضي والمضارعة) والمضارعتين في الحالية والاستقبالية .

قال صاحب «المفتاح» : إذا أردت مجرد نسبة الخبر إلى المخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالتجدد والثبوت ، وغير ذلك لزم أن يراعي ذلك فتقول : قام زيد ، وقعد عمرو ، وزيد قائم ، وعمرو قاعد ، وفيه إشكال وهو أنه كيف يجامع إيراد الماضي عدم إرادة التجدد ؟ ، ويُدْفَع بأن المراد مجرد ثبوت المثبت الماضوي من غير زائد من الحدوث في الماضي ، وكذا لا ينبغي زيد قائم ، وقام عمرو ، مع أن كليهما ماضوي للتفاوت بالاسمية والفعلية ؛ ولذا يختار النصب في : قام زيد ، وعمرا أكرمته ، ويختلف المعطوف عليه في : زيد قام ، وعمرو أكرمته ، وزيد قام ، وعمرا أكرمته .

وزعم الشيخ ابن الحاجب أنه يختلف الاعتبار في المعطوف عليه ففي النصب يعتبر فعليتها ، وفي الرفع اسميتها والجملة ذات وجهين ؛ ولهذا لم يحتج النصب إلى ضمير راجع إلى المبتدأ ؛ لأنه ليسا عطفا على الخبر .

وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره إلا أنه لا بد له من بيان وجه استواء النصب مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ، ولا يجرى فيه ما ذكروه من قرب المعطوف عليه باعتبار العطف على الخبر إلا أن يقال : فعليتها أولى بالاعتبار ؛ لأنه باعتبار الخبر الذي هو محض الفائدة . (إلا لمانع) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فإنه يمنع عن رعاية توافقهما ، فاللازم حينئذ عدم التناسب ، ويستفاد مما ذكروه أن محسنات الفصل عدم تناسب الجملتين في الفعلية والاسمية وما شاكل ذلك فإنه يقوي مقتضى الفصل ويربيه فافهم .

وهذا آخر مباحث الفصل والوصل . ومنه الانتقال إلى الفرع بعد الفراغ من الأصل فإن البحث في هذا الباب عن الحال بالتبعية ، لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله أعلم بالصواب .

(تذنيب) في القاموس : ذنبه يذنبه كيضرب وينصر : تلاه ولم يفارقه ، فعلى هذا التذنيب جعل الشيء تاليا للشيء غير مفارق عنه ، وهل هو عربي أو مصنوع ؟ أهل التدوين لم نجده في كتب اللغة ، وفي عبارة الصحاح : ذنب

عمامته إذا جعل له علامة وهو أيضًا يناسب المقام ، والذنابة بالضم التابع ، وفي تسمية المبحث تذنيبا لا ذنابة إشارة إلى أن إيراد بحث الحال في بحث الوصل والفصل لا يخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره ، وأنه ليس مانعا للفصل والوصل في حد ذاته إنما صار تابعا يجعل للقوم ، وتصرف منهم وتنزيل له منزلة ما هم فيه في هذا البحث .

(أصل الحال المنتقلة) وهي ما لا يكون لصاحبها غالبًا أو دائما ، وتقابلها الدائمة والمؤكدة على رأي ، وخصت المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية على رأي ، وقيل ، ليس ذلك التقرير الحال المؤكدة ، بل شرط وجوب حذف عاملها ، وكونه شرطا لها إنما هو ظاهر العبارة والحق تأويلها .

وفي «المفتاح» : أن الحال المطلق هي المنتقلة وما يقابلها يقيد بالمؤكدة . (أن يكون بغير واو) وإنما قيدها بالمنتقلة ، لأن المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو : هو الحق لا شبهة فيه ، على ما صرح به «المفتاح» وتبعه «اللباب» ، فلا وثوق بإطلاق عبارة بعض النحاة أن الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف ، والأولى أن لا تُقيِّدَ الحال بالمنتقلة ، لأن أصل الحال مطلقا ذلك إلا أنه وجب هذا الأصل في المؤكدة لتأكد مقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا ، ولا مجال للواو بين المؤكد والمؤكد ، ولا ينافي وجوب الأصالة ، إذ الأصل في الفاعل التقديم على معمولات الفعل ، وربما يجب تقديمه ، وله غير نظير : أن يكون بغير واو في المفتاح ، لأنها معربة بالأصالة لا بالتبعية ، ولا مجال للواو في المعرب بالأصالة ، والتحقيق فيه :

هو أن الإعراب دالٌّ على تعلق معنوي للمعرب بشيء في الكلام فوجود الإعراب بلا واو يكفي في إفادة التعلق ، ويغني عنه ، هذا كلامه إلا أنه عبره الشارح المحقق إلا أن الإعراب للدلالة على المعاني الطارية على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل ، فاتجه عليه أنه لا يتم في المعرب بالعامل المعنوي ، إذ لا تركيب فيه مع العامل ومن أدلة المفتاح ما أشار إليه بقوله : (لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر) لأنك تقيد بها ثبوت أمر لصاحبها ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماع الحال . وقوله :

(أو وصف له) أي : في المعنى وصف له **(كالنعت)** زيادة على «المفتاح» من المصنف ، فهي ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنه ربما يفيد حكما كما لا يعلمه المخاطب ، وشبه بالنعت لدلالتها على معنى في الصاحب ، وكونها بحيث لو أُسقِطَ لم يختل الكلام ، ولم يخرج عن التمام ، ويرد على تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو في الخبر في قولهم :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وفي قوله : ما أحد إلا وله نفس أمارة ، وفي النعت ، كقوله تعالى : **﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾** (١) وقوله تعالى : **﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾** (٢) والجواب بعد تسليم أن مدخول الواو في هذه الأمثلة كلها خبر أو صفة أنه لا ينافي أصالة عدم الواو لندورها وخروجها عن الأصل ، ونحن نزيد لك وجها رابعا ، وهو أن الحال في المعنى ظرف لعامله ، ولا واو في الظروف ويرد عليه شيء من تلك الحروف .

(ولكن خُولِفَ) هذا الأصل **(إذا كانت)** الحال **(جملة)** في الجملة لأنه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت ، وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب ، وتارة على سبيل الرجحان وتارة على سبيل التساوي .

قال الشارح المحقق : وإنما جاز كونها جملة ؛ لأن مضمون الحال قيد لعاملها ويتضح التقييد بمضمون الجملة ، ونحن نقول : لأنها في المعنى خبر ونعت ، ويصح كونهما جملتين **(فإنها)** تعليل للمخالفة **(من حيث هي جملة (٣) مستقلة بالإفادة فيحتاج إلى ما يربطها بصاحبها)** وأيضًا الأصل في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه إلا لموجب .

(وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل الضمير (٤) بدليل

---

(١) الكهف : ٢٢ .

(٢) الحجر : ٤ .

(٣) أي لا حال .

(٤) يعني في نظر البلغاء ، فلا يعدل عنه إلا لنكتة تدعو إلى زيادة ارتباط الحال بصاحبها كقصد الاهتمام أو نحوه فيؤتى بها عند ذلك جملة مستقلة وتربط بالواو وحدها أو مع الضمير ، أما النحاة فيستوي عندهم الحال المفردة والجملة ، والربط بالضمير والواو .

المفردة) من الأحوال (والخبر والنعت) والصلة ، ويتجه عليه أن المتبادر منه والمفرد منها أن المفردة ترتبط لصاحبها بالضمير ، مع أنه كالجهد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار الضمير ، لأنه لا بد له من فاعل ، ويمكن دفعه بأن المرادَ المفردةُ التي مسندة إلى متعلق الصاحب نحو : جاء زيد قائما أبوه ، والمراد أن الأصل الضمير فقط ، فالعدول في الحال إلى ضميمة الواو أو مجردها لداع ، وذلك أن الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت إلى مزيد رابط ، وهو الواو الدالة على الربط من أول الأمر ولا ينتقض بالنعت ؛ لأن النعت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كما في : رجل يعلم فعل كذا .

قال الشارح المحقق : الواو أشد في الربط من الضمير ، لأنها الموضوعة له ، وتوضيحه أن الضمير يذكر في الكلام لغرض آخر ، ويلزمه الربط بخلاف الواو .

والمستفاد من هذا الكلام أن الواو في الحال لمزيد الربط ، لكن في «المفتاح» أن الواو في الحال لداعى الوصل بين الجمل التي ليس بينهما كمال الاتصال وشبهه ولا كال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع .

(فالجملة) التي تقع حالا (إن خلت عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو) فلا يجوز : خرجت زيدا على الباب ، سواء كان اللام في قوله : الباب للعهد حتى يكون في قوة يأتي أو للجنس لعدم الضمير هذا مقتضى ظاهر بيانهم ، والقياس على الخبر الجملة يحكم بأن المراد بالضمير العائد .

قال الشارح : وجَوَّزَه البعضُ عند ظهور الملابسة .

قلت : جعل الصحاح مثله بتقدير الواو . ومن مواضع وجوب الواو ما في « المفتاح» من نحو : جاءني رجل وعلى كتفه سيف إذ لو لم يذكر الواو لالتبس بالصفة ، ولما أوهم هذا الكلام وجوب الواو في : جاء زيد ويتكلم عمرو عَقَّبَهُ بقوله : (وكل جملة خالية من ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا بالواو إلا المصدرة بالمضارع المثبت ، نحو : جاء زيد ويتكلم عمرو لما سيأتي) من وجه الامتناع في المضارع الغير الخالي عن ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه .

قال الشارح المحقق : ما يجوز أن ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول المعرفان أو المنكران المخصوصان .

قلت : المُنَكَّر المخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن صاحبها لا شرط نصب الحال مطلقا فالنكرة المحضة أيضًا مما يجوز أن ينتصب عنه حال ، فإن كان يجوز أن ينتصب عنها الحال التي هي جملة مؤخرة مع الواو ، كما في المفتاح فلا يصح إخراجها ويمتنع تقييد النكرة بالمخصوصة ، وإن لم يجز نصب الحال عنها مع تأخرها ، كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة .

فعبارة المتن فاسدة ، إذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديمها على النكرة ، ولا يتقدم الحال مع الواو ، ولأنه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وإنما لم يقل عن ضمير صاحبها ، لأن ما يجوز أن ينتصب عنه حال أعم من صاحبها فربما يصير صاحبها بجعل الجملة حالا بالواو ، وربما يمتنع أن يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما في المصدرة بالمضارع المثبت .

وما وجهه به الشارح المحقق شاهد عن غفلة معجبة ، حيث قال : إنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأنه خبر المبتدأ هو قوله : يصح أن يقع حالا عنه بالواو ، وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح إطلاق صاحب الحال عليه إلا مجازا فإنه يشعر بأنه يصح صاحب الحال مجازا ، والمصنف اجتنب عنه تحرزا عن التجوز ، وقد عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضًا في نحو : جاء زيد ويتكلم عمرو ، وإنما قال : يجوز أن ينتصب عنه حال ، ولم يقل يجوز أن ينتصب تلك الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع المثبت ، حتى يصح الاستثناء ، لأنه لا يجوز نصب تلك الجملة حالا عنه .

لكن يجوز نصب حال عنه ، ونحن نقول : يجب أن يستثنى المصدر بالماضي الخالي عن قد لفظا أو تقديرًا أيضًا ، والمراد بقوله : كل جملة غير دائمة بقرينة أن الكلام في الحال المنتقلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو ، مع كونها مؤكدة ولا اعتداد بإيهام عبارته جواز وقوع المصدرة بالمضارع المثبت حالا مع خلوها عن الضمير بلا واو ، لأنه لم يخرج إلا عن الحكم بصحة

وقوعها حالا بالواو ، لا عن صحة وقوعها حالا مطلقا ، لأنه يدفع هذا الوهمَ إيجابُ الواو في الخالية عن الضمير ، والمراد : كل جملة صح أن يقع حالا في الجملة يعني يصح من نوعها وقوعه حالا وإلا لورد الجملة الإنشائية الخالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال .

قال الشارح المحقق : القرينة عليه سَوْقُ الكلام ، ويتجه عليه أن السوق يقتضي إرادة جملة صح أن يقع حالا ، لا أن يقع نوعهما حالا ، إلا أن يقال : السَّوْقُ يقتضيها لاستثناء ويتكلم عمرو عنها .

والحاصل أن الظاهر تقييد الجملة بصحة وقوعها حالا ، والاستثناء صَرَفَهَا عن صحة وقوع خصوصها حالا ، فبقي اشتراط صحة وقوع نوعهما ، لكن لا يخفى أنه تكلف ، وكان الأخصر الأوضح : أن يقول بدل قوله : وكل جملة إلخ ، ويمتنع دخول الواو عن المضارع المثبت لما سيأتي ، ومما لا يصح وقوعها حالا عند النحاة : الجملة الشرطية لزعمهم أن حرف الشرط لطلبه صدر الكلام يمتنع ارتباط جملتها لذي الحال بخلاف المبتدأ ، لأن اقتضاءه للخبر أقوى من اقتضاء ذي الحال فلا تقع الشرطية في موقع الحال إلا إذا جعل خبرًا «عن» ضمير ذي الحال نحو : جاء زيد وهو إن يسأل تعطِ وما ذكروا منتقض بإن المكسورة ، فإن الجملة المصدرة بها تقع حالا ، وبالصفة فإن اقتضاء الموصوف ليس أشد من اقتضاء ذي الحال وإن ادعوه بسند مزيد اشتباك النعت بالمنعوت ، لأن مزيد الاشتباك خَفِيٌّ إلا أن يقال : النعت مخصوص التعلق بالمنعوت بخلاف الحال فإن له تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها ، واقتضاء المقتضي لما اختص به أشد من المشترك بينه وبين غيره .

وما ذكر من أن المصدرة بالمضارع المثبت لا يقع حالا بالواو ، «وإن» الشرطية لا تقع حالا بمنع حرف الشرط إنما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذي يكون ضد الشرط أولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو أكرمك وإن تشتمني ، فإن صاحب «الكشاف» ذهب إلى أن الواو في مثل هذا الشرط للحال ، وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو الحالية إلا أن يكون تابعا للخبري حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف أي : إن لم تشتمني وإن

تشتمني ، أو لما قيل : إن الواو اعتراضية ، والجملة معترضة .

(وإلا) أي : وإن لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها ، فإما أن تكون فعلية أو اسمية ، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا ، والمضارع إما أن يكون مثبتا أو منفيا .

فمنها ما يجب فيه الواو ، ومنها ما يمتنع ، ومنها ما يستوي فيه الأمران ، ومنها ما يترجح فيه أحدهما ، فأشار إلى بيان ذلك وأسبابه بقوله : **(فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت ، امتنع دخولها أي : دخول الواو (نحو : ﴿وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾** [1] أي : لا تعطِ والحال أنك لا تعده كثيرا ، والنهي راجع إلى الحال وإلا فالعطاء غير ممنوع ؛ **(لأن الأصل)** في الحال هي الحال **(المفردة)** .

قال الشارح المحقق : بعراقة المفرد في الإعراب ، وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه ، وهذا يوجب أن يكون الأصل المفردة الغير المثبتة ؛ إذ لا عراقة لها في الإعراب ، والحكم بإعرابه لوقوعه في محل لو وقع فيه معربًا لأعرب ، فالأولى أن يبين عراقته في الحالية بالعراقة في الارتباط ، فإن المفردة ترتبط بذاتها ، والجملة إنما ترتبط بتأويلها بالمفردة .

(وهي تدل على حصول صفة) عارية عن شائبة النفي ؛ إذ نهج الحال أن يقال : جاء زيد راكبا ، ولا يقال ماشيا ، وأن يقال : جاء زيد ماشيا لا راكبا صرح به «المفتاح» .

وقال السيد السند في شرح «المفتاح» : يمنع عن قولنا : لا راكبا نظر البليغ وأن لا ينازع فيه النحوي ، فلا يَرِدُ أن ثبوت صفة يوجد مع النفي ؛ لأن النفي أيضًا صفة ، إلا أنه صفة غير محصلة **(غير ثابتة** [2] **مقارن)** ومعنى المقارنة : اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه ، لا اتصال زمانيهما ، كما هو ظاهر المقارنة لما جُعِلَ **(قيدًا له)** من عامله **(وهو كذلك)** أي : المضارع المثبت ، كالمفردة في جميع هذه الصفات ، فكما لا تدخل الواو ، والمفردة لا تدخله ، وإنما جعلنا

---

(١) المدثر : ٦ .

(٢) هذا مبني على جعله أصل الكلام هنا في الحال المنتقلة ، والحق كما سبق أنه في الحال المؤسسة منتقلة كانت أو لازمة .

ضمير وهو كذلك راجعا إلى المضارع لما في الإيضاح والمضارع كذلك ، ودلالة المضارع يستلزم دلالة الجملة الحالية ، وبهذا الاعتبار يتم التعليل ، وإلا فالمطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية بمشابهتها المفردة ، فلا يفيد مشابهة المضارع ، ولك أن تجعل ضمير وهو راجعا إلى هذا القسم من الفعلية التي فعلها مضارع ، وتجعل قوله : **(أما الحصول فلكونه فعلا مثبتا)** في تقدير فلكون فعله فعلا مثبتا .

وقوله : **(وأما المقارنة فلكونه مضارعا)** في تقدير فلكون فعله مضارعا ، وهكذا الحال في نظائره في الحل والصرف عن ظاهره ، ووجه دلالة المضارع على المقارنة أنه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن لزمان عامله ، وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن فيه ، وإنما ركن المصنف إليه ، لأنه شاع في هذا المبحث هذه المغلطة فَلاَح له أنهم بنوا هذا التعليل عليه ، وإن كان ظاهرَ الضعفِ و«للمفتاح» مسلك آخر ، وهو أن المشارك للمفردة في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يأبى عن الواو ، وهو المضارع فقط ، إذ الماضي المثبت لمقارنة قد لفظا أو تقديرا كالمنفي فإنه قد سلب الاحتمال عن الماضي ، كيف والماضي قبل دخول قد عليه احتمل كل جزء من أجزاء الماضي ، وقد حصره فيما يقرب الحال كما أن النفي جعله مستغرقا غير محتمل لكل جزء ، والشارح قال : الأولى أن يتمسك بدل الدلالة على المقارنة بأنه يوازن اسم الفاعل ، وبتقديره معنى ، لأنه يشترك بين الحال والاستقبال ، ونحن نقول : المضارع يشارك اسم الفاعل في الإعراب ، ولما جاء في النظم والنثر الواو مع ما يظن به أنه حال وجب عليه الذَّبُّ عن قاعدته الممهدة من امتناع دخول الواو على المضارع المثبت .

فقال : **(وأما ما جاء من نحو)** وأشار بإدراج لفظ النحو إلى أنه غير مقتصر على ما ذكر **(قول بعض العرب : قمت وأصك وجهه ، وقوله)** أي : عبد الله ابن همام السلولي

[**(فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُمْ)** أي : أسلحتهم ، كذا في الشرح ، ولك أن تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف بقلم الأظافر **(نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ**

مَالِكا] (١) .

فقيل : على حذف المبتدأ أي : أنا أصك وأنا أرهنهم) وهو بعيد ، إذ لا ينبغي للبليغ أن يبرز تركيبه بالحذف في معرض الممتنع (وقيل : الأول شاذ) مخالف للقياس (والثاني ضرورة) .

وقال عبد القاهر : هي أي : الواو (فيهما للعطف والأصل قمت وصككت ، ونجوت ورهنت عَدَلَ) من لفظ الماضي (إلى لفظ المضارع حكايةً للحال الماضية) وإحضارًا لها في صورة الكائن المتحقق في الحال لغرابتها ، (وإن كان) الفعل مضارعا (منفيا فالأمران) الظاهر الأمران بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الأمران في مقابلة امتنع دخولها ، وكأنه أشار بذكر الفاء إلى تقدير الماضي ، مع قد للتحقيق المناسب لمقام المخالفة مع «المفتاح» حيث جعل الأمرين مستويين .

وقد رجح «المفتاح» ترك الواو ، ولم يجعل استواء الأمرين إلا في الظرف الذي يحتمل الاسمية والفعلية ، ورأيته على كتفه سيف ، لأنه يحتمل تقدير سيف على كتفه ، وتقدير يكون على كتفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كعطشان راوي ابن عامر (﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ﴾ (٢) بالتخفيف) أي : بتخفيف النون ، فإن لا حينئذ للنفي دون النهي ، فيكون إخبارا فلا يصح العطف فتعين أن يكون حالا . كذا في الشرح .

وفيه أنه فليكن نفيا في معنى النهي ، عبر عنه بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة نهيا ونفيا وتأكيدا (ونحو ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾) (٣) أي : ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين ، ومجموع الآيتين مثال جواز الأمرين ، والشارح جعلهما مثالين للواو ولتركه بطريق اللف والنشر وإعادة النحو في قوله : ونحو ما لنا يرجع نحوه .

---

(١) البيت في إصلاح المنطق : ٢٣١ ، ٢٤٩ ، خزانة الأدب : ٣٦/٩ ، والشعر والشعراء ٦٥٥/٢ ، معاهد التنصيص ٢٨٥/١ ، الإيضاح : ١٦٥ .
(٢) يونس : الآية ٨٩ .
(٣) المائدة : ٨٤ .

وأشار إلى وجه جواز الأمرين بقوله **(لدلالته على المقارنة ؛ لكونه مضارعا دون الحصول)** أي : الثبوت والتجدد فإن كلا منهما منتف أما الثبوت فللنفي ، وأما الحدوث فلأن النفي أزلي ، وإليهما أشار بقوله : **(لكونه منفيا)** ومما ينبغي أن يعلم أن المنفي بلن لا تقع حالا ، لأنها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما .

وعلله النحاة بتنافي الحال والاستقبال ، وهذه مغالطة ظاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين ما يقابل الاستقبال ، ولما كان هذا غلطا فاحشا أراد الرضي أن يبريهم عن الغلط بأن يجعل كلامه بيان سِرٍّ نَحْوِيٍّ صار دأبهم فيه القناعة بما هو أوهن عن بيت العنكبوت فقال : معنى كلامهم أنهم لم يرضوا بتقدير الحال بما يوهم التنافي بينه وبين الحال ، بناء على أن له منافاة بمعنى آخر للحال .

وقال السيد السند : اشتراك لفظ الحال بين ما ينافي الاستقبال وبين الجملة الحالية الغير المنافية له لا يقتضي كراهة تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال فهذا وجه مستتبع جدًّا ، وقد عرفت أن الكراهة لإيهام التنافي ، وهو مما يقنع به في الاستعمالات ، نعم هنا أمر آخر يُتَعَجَّبُ عن غفلة هؤلاء الفحول عنه ، وهو أن وضع الحال للجملة الحالية استعمال نحوي حدث بعد وضع اللغة بمدد مديدة ، فكيف يجعل الإيهام الناشيء من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحرزهم فيه عما يوهم التنافي بعد هذا الوضع ، ولا يبعد أن يقال : التحرز عن دخول علم الاستقبال ؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل لمشاركته له لفظا ومعنى ، ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا لدخوله على ما هو بمنزلته ، وإنما رضوا بدخول لم ولما لأنهما يخرجانه إلى المضي ، فلا يكون كاسم الفاعل معنى . وزعم بعض النحاة أن المنفي بلفظ ما يجب أن يكون بدون الواو لأن المضارع المجرد يصلح للحال فكيف إذا ضُمَّ إليه ما يدل بظاهره على الحال ، وهو ما وهذا مبني على أن يكون وجه امتناع المضارع عن الواو وظهوره في الحال .

وأما على ما ذكره المصنف فغير متجه لفوات الدلالة على الحصول بل الحدوث ؛ لأن النفي في الحال لا ينافي الاستمرار فالجواب عما ذكروا منع كون

العلة ما ذكروه لا أن الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره الشارح ، وجعل ما ذكره راجعا إلى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من يرضى في مقام التوجيه بإخراج البياني عن نظامه .

والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما (وكذا) أي : كالمضارع المنفي (إن كان) الفعل في الجملة الحالية (ماضيا لفظا أو معنى) بأن يكون مضارعا منفيا بلم أو لما في جواز الأمرين على السواء ، واستوفى أمثلة الأقسام إلا لما ، لا مع الواو .

وقال الشارح لأنه لم يجده : وحكمه بجواز الأمرين فيه بمقتضى القياس (كقوله تعالى : ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ (١) وقوله : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾) (٢) واستدل به من يوجب قد في الماضي المثبت (وقوله : ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ (٣) وقوله : ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ (٤) وقوله : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (٥) أما المثبت فلدلالته على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ، وفيه ما مضى من المغالطة ، وكذا في قوله (ولهذا) أي : لعدم دلالته على المقارنة (شرط) الماضي المثبت (بأن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة) .

وقال الشارح : التقدير شرط في الماضي المثبت أن يكون مع «قد» ظاهرة أو مقدرة ؛ لأن «قد» تقرب الماضي من الحال ، ودفع الرضي المغالطة بمثل ما سمعت ، وتعقبه السيد بمثل ما تعقب به سابقا فتذكر ما سمعت منا ، ومما زاد الشارح في هذا المقام أنه قال : لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم ؛ لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو إذا كان العامل مستقبلا كقولنا :

سيجيء الأمير تقاد الجنايب بين يديه ؛ لعدم المقارنة للقطع بأن المضارع

(١) آل عمران : ٤٠ .
(٢) النساء : ٩٠ .
(٣) مريم : ٢٠ .
(٤) آل عمران : ١٧٤ .
(٥) البقرة : ٢١٤

هاهنا ليس بمعنى الحال ، وفيه : أولاً أن اللازم عدم صحة الوقوع حالا ، لا وجوب الواو التي هي فرع الوقوع حالا ، وثانيًا أنه بانتفاء الدلالة على المقارنة ينتفي استواء الأمرين دون وجوب الواو ، ويمكن دفع الثاني بمزيد تكلف تركناه لمن لا ينزه عنه .

وقال السيد السند : إن الحق أن امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ووجوب «قد» في الماضي ؛ لأن المضارع في الحال يستعمل في الحال بالنسبة إلى العامل يعني في حال العامل ، والماضي قيد بقد لتقريبه من الحال بالنسبة إلى عامله يعني لتقريبه بزمان العامل ، ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال لأوهم الاستقبال بالنسبة إلى العامل ، والحاصل أنه كما يكون المراد بالمستقبل الاستقبال حقيقة أو بالنسبة إلى ما قبله كذلك الحال والماضي ، وهو المعتبر في الحال .

وهذا المقال نعم المقال لو ثبت أن المراد بصيغة المضارع أبدا معنى الحال بمعنى حال العامل وبالماضي مع «قد» المقرب من زمان العامل ، ولا وثوق مع هذه الدعوى بمجرد أن النحوي ادعى التزام قد فليكن الحق مع من لم يجعله ملتزما فربما تكون الحال مع قد لتقريب الماضي من زمان الحال ، وحينئذ يكون هي وعاملها مقربين بالحال ، وتارة تكون على مضيها فلا تكون مع قد ، هذا ثم يرد أنه لما قربها قد من زمان الحال ، وحصلت المقارنة يجب أن يمتنع الواو إلا أن يقال : فرق بين ما هو عارض وبين ما هو لذاته فإن قلت : قول أبي العلاء :

أُصَدِّقُهُ فِي مِرْيَةٍ وَقَدْ امْتَرَتْ صَحَابَةُ مُوسَى بعد آيَاتِهِ التِّسعِ (١)

يشهد على اشتراط المقارنة في الحال ، وكذلك قوله تعالى : ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا**﴾ (١) قلت : يتكلف في أمثالهما لتحصيل المقارنة بتأويل الحال بقولنا : والقصة هذه ، والقصة قصة أزلا وأبدا أو بقولنا : ومعلوم ذلك والعامل مقارن بزمان العلم (**وأما المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول أما الأول فلأنّ «لما» للاستغراق**) أي : لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى حين التكلم نحو : ندم زيد ولما ينفعه الندم ، أي : عدم نفع الندم متصل بحال التكلم (**وغيره**) أي : غير «لما» مثل «لا» «ولم» (**لانتفاء متقدم**) على زمان التكلم (**مع أن**

---

(١) البقرة : ٢٨ .

الأصل استمراره) أي : استمرار الانتفاء لاستمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح ، لأن تحقيقه يؤدي إلى أن الأصل استمرار النفي مطلقا **(فيحصل به)** أي : بأن الأصل استمراره كما في الشرح لا باستمراره ليعم «لما» ،**(لأنه مخصوص بغير لما)** بقرينة قوله : الدلالة عليها عند الإطلاق ، لأنه عند عدم التقييد بما يخرجه عن الاستمرار ينصرف إليه .

والفرق بين «لما» و«لم» كما بين لا لنفي الجنس ولا بمعنى ليس ، في أن الأول نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه ، فلا يقال لا رجل ، بل رجلان ، والثاني ظاهر فيه ويجامع الإثبات في البعض ، فكذا لا يصح لما يضرب زيد أمس ، بل ضرب الآن ، ويصح لم يضرب أمس ، بل ضرب الآن بخلاف المثبت فإن وضع الفعل على إفادة التجدد من غير أن يكون الأصل استمراره ، فإذا قلت : ضرب زيد لا يستفاد منه إلا الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي .

(وتحقيقه) أي : تحقيق أن الأصل استمرار النفي **(أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب)** أي : إلى وجود سبب إذ سببه عدم السبب ، وإلا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه ، إذ ما لا يفتقر عدمه إلى سبب هو الممتنع لذاته .

(بخلاف استمرار الوجود) .

قال الشارح : ولكون الأصل استمرار العدم دون الوجود كان النهي موجبًا للتكرار دون الأمر ، وكأنَّ نفيَ النفي داومُ الإثبات كما فيما زال وأخواتها ، وأورد عليه أن نفي النفي دوام النفي ، ونفي الدوام لا يقتضي الثبوت دائمًا ، فدوام الإثبات في مازال لا بد له من مقتض سوى ورود النفي ، وجوابه أن النفي حين ورود النفي عليه خارجٌ عن أصله ، لأنه لو استمر لم يردْ النفي عليه ، والنفي الوارد على أصله فنفي النفي داوم العدم لنفي في الجملة فيفيد دوام الثبوت .

وقيل : نزل النفي المدخول منزلة الثبوت ليكون النفي والثبوت في طرفي يقتضي **(وأما الثاني فلكونه منفيًا)** وفيه ما عرفته غير مرة **(وإن كانت)** الجملة اسمية **(فالمشهور جواز تركها لعكس ما مر في الماضي المثبت)** أي للدلالة على

المقارنة بحكم الاستمرار لا على حصول صفة غير ثابتة .

أما المثبت فللثبات ، وأما المنفي فلعدم الحصول ، وإنما لم يكتف بقوله : **(وأن دخولها أولى)** لاختصاص جواز الترك بتعليل **(لعدم دلالتها)** أي : الاسمية على عدم الثبوت ، هذا علة جواز الترك ومدار الأولوية على قوله : **(مع ظهور الاستيناف فيها)** فالأولى الاكتفاء به ، ووجه ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية أن الفعلية قريب من الصفة فكونها حالا أقرب من الاسمية .

(لحسن زيادة رابطة نحو : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [(١)] في الشرح أي وأنتم من أهل المعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت .

هذا ونحن نقول والله أعلم : وأنتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى إلى من دونكم في الرضى أن الجملة المصدرة بليس في حكم الاسمية ؛ لأن ليس في معنى النفي بخلاف ما كان وما يكون .

(وقال عبد القاهر [(٢)] **: إن كان المبتدأ)** في الجملة الاسمية **(ضمير ذي الحال وجبت الواو)** سواء كان الخبر فعلاً أو اسمًا كما أشار إليه بقوله **(نحو : جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع)** ونسبه الرضي إلى الأندلسي ، وقال : وجه الوجوب أنه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المآل فنبه بالواو ، على أن القصد إلى الجملة لا إلى المفرد بالتأويل كما يدعو إليه مساواته بالمفرد .

وقال الشيخ : وذلك لأن الجملة أي : الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل ، أي : عامل الحال ، وينضم إليه في الإثبات ويقدر بتقدير المفرد في أن لا تستأنف بها الإثبات ، فترك الواو في : جاء زيد يسرع بجعله في قوة مسرعًا في عدم القصد إلى الإثبات فيه ، وهذا مما يمتنع في : جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجبت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحًا في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن يدخل «يسرع» في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات من غير استيناف إثبات ، لأن ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيقه ، وجعلته لغوًا في

---

(١) البقرة : ٢٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ص : ١٣٣ .

البين وجرى مجرى أن تقول : جاءني زيد وعمرو يسرع بإيراد جملة مخالفة للأولى في المسند إليه والمسند ، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتديء للسرعة إثباتًا .

وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن القياس والأصل بضرب من التأويل ونوع من التشبيه ، وذلك لأن معنى كلمته : فوه إلى في مشافها ، وجاء زيد حاضراه الجود والكرم بمنزلة حاضره الجود والكرم بسبب تقديم الخبر ، أي : حاضرا عنده الجود والكرم ، ويجوز أن يكون جميع ذلك على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة «قد» .

هذا كلامه مع أدنى توضيح ، فاستفاد منه الشارح أن الجملة الاسمية مطلقًا يجب فيها الواو ، والوجوب في جملة مبتدأها اسم صريح آكد ، حيث جعلت مشبهًا بها ، وأن الجملة الاسمية مطلقًا لا يترك فيها الواو إلا بالتأويل بالمفرد ، وقال : وافقه الكشاف على ذلك ، وتبعه السيد السند ، وجعل نقل المصنف مختلاً في تخصيص وجوب الواو بالضمير .

وقال السيد : الحق أن الظاهر الموضوع موضع المضمر في حكمه فلا تفاوت بين جاء زيد وهو يسرع أو وزيد يسرع .

أقول : لو لم يكن الحكم مختصًا بالضمير لم يكن لتخصيص الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ ينبيء عن تخصيصه به .

وأما تشبيه الضمير في استيناف الحكم بالظاهر فلأن الاستئناف فيه أظهر ، لأنه جعل السابق مقطوع النظر حيث لم يذكر مقتضاه من الضمير ، وأيضًا استئناف الحكم في : جاء زيد وعمرو يسرع أظهر من وهو يسرع ؛ فلذا جعل مشبهًا به له في استيناف القصد إلى الإثبات ، لكنه أبعد مما جعل فيه المبتدأ اسمًا ظاهرًا عن التأويل بالمفردة ؛ إذ عند عدم القصد إلى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير في نحو : جاء زيد وهو يسرع ، دون الاكتفاء بقوله : يسرع ، ولذكر الظاهر وجه ، ولو كان في موضع الضمير ؛ لأن إليه داعيًا لا محالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف في المبتدأ الضمير فلا بد من الواو وللربط بخلاف المبتدأ الظاهر .

فإنه يحتمل الإيراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة إلى الواو ولتنزيله منزلة المفردة ، وبهذا يتبين أنه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند ، ويعلم منه أن الجملة الحالية مما يقصد به استيناف الإثبات ، وأن الجملة التي في محل الإعراب لا يجب تأويلها بالمفرد ، وترتبط بغيرها مع أنها جملة كما زعم الرضي ، على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفرد .

ومما يستفاد من الكشاف أن الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفي عطف ؛ لأن واو الحال واو عطف في الأصل .

ثم قال الشيخ : مقوله كل ما ذُكِرَ إلى آخر التذنيب .

(وإن جعل نحو : وعلى كفه سيف ، حالاً كثير فيها تركها) نحو قول بشار :

إذَا أنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أوْ نَكِرْتُها

ونحو :

خَرَجْتُ مع البَازِي عَلَيَّ سَوادُ (١)

ثم قال الشيخ : الوجه في مثل هذا أن يكون الاسم فاعلاً للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ أو ينبغي أن يقدر هاهنا خصوصًا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن يقدر فعلاً ماضيًا مع قد .

وقال المصنف لعله إنما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه إلى أصل الحال وهي المفردة ، ولهذا كثر فيها ترك الواو ، وإنما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا ، وإنما لم يجوز التقدير بالمضارع ، لأنه لو قدر بالمضارع لامتنع الواو .

قال الشارح المحقق : وفيه نظر ؛ لأنه كما أن أصل الحال الإفراد ، فكذا الخبر والنعت ، فالواجب أن يذكر مناسبة يقتضي اختيار الإفراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولأن الأهم أن جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ١٧٠ ، ومحمد بن على الجرجاني في الإشارات : ١٣٦ .
أنكرتني : لم تعرف قدري ، نكرتها : كرهتها .

الـواو ، وكيف لا وجـواز التقـدير بالمفرد لا يوجـب امتناعهـا ؛ إذ يكفي لجوازهـا إمكـان تقدير الماضي ، وجعل الجملة الاسمية ، والحق جواز تقـدير الجملة الاسمية وفعليـة ماضوية ومضارعية ، فكثرة ترك الواو للاسمية والإفراد والمضارعية ، ومجيء الواو لاحتمال الاسمية والماضوية .

هـذا ونحن نقول : يمكن إتمام ما ذكره المصنف بضميمـة أن المبتـدأ والمنعـوت أدعى للخبر والنعت من ذي الحال للحال ؛ ولذا كان احتيـاج الجملة الحالية إلى الربط أشد فأصالة الإفراد فيها آكد ، ومع ذلك يحتاج في تقديرها اسمية إلى خلاف أصـل هو تقديم الخبر ، فتقـدير الظرف فيها جملة يحتـاج إلى مزيـد مؤنة ، فالوجـه تقـديره مفردًا ولولا مجيئه قليلا بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعـل مع أنه خـلاف الأصـل لتصحيح الـواو وتقـدير المـاضي مع «قد» مرجح على جعـل الجملة اسمية ؛ لأنه يجوز في ترك الواو من غير ترجيح الذكر ، ومن غير ارتكاب تقديم الخبر .

(ويحسن الترك) ولقد أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحـث الأصـل بحسـن الوصـل أي : يحسـن تـرك الـواو في الجملـة الاسميـة **(تارة لدخول حرف)** من نواسخ المبتدأ **(على المبتدأ كقوله)** أي : الفرزدق :

(فَقُلْتُ عَسَى أنْ تُبْصِرِيني   كَأَنَّمَا بَنِي حَوَالَيَّ الأُسودُ الحَوَارِدُ) (١)

أي : الغواضب من حَرِدَ إذا غضب فقوله بني الأسـود جملة اسميـة وقعت حالا من مفعول تبصريني ، ولولا دخول كأن عليها لم يحسن ترك الواو ، وحوالي بمعنى في أكنافي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ، وإنما حسن ترك الواو ؛ لأنه جعل الجملة في معنى مشبها بني بالأسود الحوارد .

(وتارة لوقوع الجملة) الاسمية الحالية **(تعقب مفرد)** الأولى مفردة ؛ ليخص الحـال ولا يشكـل بجاءني زيد وأبوه قائم ، وينبغي أن يقيد الوقـوع بأن يكـون لا بطريق العطف ؛ لأن ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف .

(كقوله) أي : قول ابن الرومي :

---

(١) انظر البيت في الإيضاح : ١٧١ . الحوارد : من حرد إذا غضب ، والبيت لهمام بن غالب ، المعروف بالفرزدق يخاطب امرأة عذلته في اعتنائه ببنيه ، وقيل : إنه يقول ذلك لامرأته حين قالت له : ليس لك ولد ، وإن مت ورثك قومك .

(واللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا   بُرْداكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيم) (١)

الشاهد غير منصوص به لاحتمال أن يكون برداك فاعلا سالما ، ويكون تبجيل بدلا من برداك ، إذ وصف البدل النكرة من المعرفة لا يجب ، بل يحسن وإذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل ؛ لأن سلامة التبجيل فرع السلامة فتأمل .

وأيضًا إنما تكون الحال الجملة عقيب حال مفردة لو لم تكن الحال الجملة معمولا سالما ؛ لأنه حينئذ لم تتعدد الحال حتى تكون الجملة عقيب مفردة ، فما ذكره الشارح من أنه يجوز أن يكونا حالين مترادفين ، وأن يكونا متداخلتين فلعل غرضه التنبيه على ما ذكرنا من عدم كونه منصوصا ، وإلا لكان مختلا فتأمل .

إلهي محامدك أجل من الإحراز ، وغاية الإطناب فيها نهاية الإيجاز ، تذييل كل حامد محاد غيره بمحامد غيرها خال عن التكميل والتتميم وكائنات الأزل إلى الأبد في جنب قدرتك تخصيص بعد التعميم ، اجتهاد المجتهدين في عبادتك لا يأمن الاعتراض بالتقصير ، ولذة الذاكرين لأسمائك الحسنى تزيد بالتكرير بعد التكرير ، فكيف نوفي حق حمدك بالأفعال وغاية المُنَى فيه الاجتناب عن الإهمال .

(الإيجاز والإطناب والمساواة) (قال السكاكي) (٢) في أول باب الإيجاز والإطناب : **(أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين)** (٣) أي : من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر ، فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالقياس إلى كلام أنقص منه **(لا تيسير الكلام فيها إلا بترك التحقيق)** والتعيين يعني لا يمكن أن يقال على التعيين إلا الإتيان بهذا المقدار إيجاز ، وبذلك المقدار إطناب ؛ إذ رب موجز هو مطنب بالنسبة إلى كلامين .

---

(١) ابن الرومي : علي بن العباس بن جريج ؛ الشاعر العباسي . انظر في البيت الإيضاح : ١٧١ .

(٢) انظر المفتاح ص ١٥٠ .

(٣) إنما كانا نسبيين ؛ لأن إيجاز الكلام إنما هو بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وإطنابه إنما هو بالنسبة إلى كلام أنقص منه ، وكذلك المساواة نسبية أيضا .

(والبناء على أمر عرفي) (١) أن يتعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية **(وهو متعارف الأوساط)** الذين يكتفون بأداء أصل المعاني على ما ينبغي **(أي : كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني)** وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ، ومع ذلك لا يسمى اختصارا وإيجازا ؛ لأنه متعارفهم ، فإن عرفهم في طلب الإقبال : «يا زيد» وهو مشتمل على الحذف وفي التحذير «إياك والأسد» وامرأ ونفسه وحمدا وسقيا .

(وهو لا يُحْمَدُ في باب البلاغة) من الأوساط كذا ظاهر عبارة «المفتاح» ، ولا يحمد أيضًا من البليغ معه ، لأنه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا ، وبذلك يرتقي عن أصوات الحيوانات .

(ولا يذم) أيضًا لا منهم ، ولا من البليغ معهم .

وأما المتكلم بمتعارفهم إذا عرى عن المزية فلا يحمد من البليغ معهم ، ويذم منه مع البليغ ، وإذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها كما في إياك والأسد فهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ، ومن البليغ يحمد ؛ لأن البليغ قصد به مزايا يتعلق بالإيجازات التي فيها .

(فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف) الأولى من المتعارف ؛ لأنَّ المتعارف هو العبارة **(والإطناب أداؤه بأكثر منها)** .

ثم قال في آخر الباب : الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه أي : المرجع في معرفته **(تارة إلى ما سبق)** أي : كونه أقل من عبارة المتعارف ، وهذا التفسير أنسب من تفسير الشارح ؛ حيث قال : أي إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه ، لأن المطابق لما سبق ما ذكرناه إلا أن الشارح راعى المناسبة بقوله **(وأخرى إلى كون المقام أي : ظاهر المقام خليقا بأبسط مما ذكر)** أي : مما ذكر في المقام فللاختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف ، وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام هل الإيجاز كذلك ؟ لم يعلم من كلام المفتاح صريحا ، نعم يفهم من قوله في ذكر أمثلة الإيجاز ، ومن أمثلة الاختصار أنه لا يفرق بينهما ، بل المتبادر من قوله

---

(١) أي وإلا بالبناء على شيء عرفي وهو ما يعرفه أهل العرف في الجملة ، لأن هذا أقرب شيء يرجع إليه فيه في مثل ذلك .

ثم الاختصار لكونه من الأمور النسبية في مقام تحقيق الإيجاز أنه لا يفرق بين العبارتين .

(وفيه نظر) قد يقصر نظر المصنف ، وفات عنه أمران ظاهران :

أحدهما : أنهم جعلوا نحو : نعم الرجل زيد من الإطناب ، ولا عبارة للأوساط غيره .

وثانيهما : أنه لم يحفظ تعريف الإيجاز عن دخول الإخلال .

وتعريف الإطناب عن الحشو والتطويل ، **(لأن كون الشيء أمرًا نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه)** لأن كثيرا من النسبيات يعرف تعريفات جامعة مانعة ، وقد عرفت أن مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر تحقيق مقدار الإيجاز والإطناب لا تعسر تعيين مفهوميهما .

قال الشارح : كيف وقد تبين مفهوماهما في كلام السكاكي ، وفيه أنه تبين بالبناء على أمر عرفي على طبق دعواه أنه لا يتيسر إلا بالبناء عليه ، **(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد إلى الجهالة)** .

وأجاب عنه الشارح بأن عرف الأوساط معلوم للبليغ وغيره ، فتعيين الإيجاز والإطناب به نافع للكل ، وأما البناء على البسط الموصوف فإنما ينفع البليغ ، لأنهم يعرفون أن كل مقام يقتضي أي مقدار من البسط وفيه بحث ؛ لأنّ متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم ، فالتعريف لا ينفع إلا بمتتبع لغة العرب ، والتضيف عام لكل محصل فهو رد إلى الجهالة لكثير من المخاطبين ، وأن البليغ لا يحتاج إلى علم المعاني ، فتعريفات الفن لطالبي البلاغة ، لا للبلغاء فالتعريف لما يخص معرفته بالبلغاء رد إلى الجهالة ، نعم إنما ينفع التعريف ؛ لأن معرفة ما سبق في الأبواب السابقة يكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللائق بالمقام .

(والأقرب) إلى الصواب وإلى الفهم **(أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المراد)** [1] احتراز عن غير المقبول من الإخلال والتطويل والحشو تأدية أصله،

(١) إضافة أصل إلى المراد بيانية ، وأصل المراد هو المعنى الأول الذي يقصد المتكلم به إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات ، واعتبار الخصوصيات . بغية الإيضاح ص ١١٢ .

الأَوْلى تأديته ، لأن المراد بالمراد أصله ، بل الأولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته ، (**بلفظ مساوٍ له**) [١] أي : لأصل المراد (**أو**) بلفظ (**ناقص عنه وافٍ أو**) بلفظ (**زايد عليه لفائدة**) واعتمد في معرفة أن الأولَ مساواةٌ ، والثاني إيجازٌ ، والثالث إطناب بإشعار المفهومات بذلك ، كما لا يخفى .

وهاهنا أبحاث :

الأول : أنه أراد بالمقبول المقبول مطلقا ، سواء كان من البليغ أو من الأوساط ، فالزائد والناقص غير مقبولين من الأوساط ، لأنهما خروج عن طريقهم لا لداع ، وإن أراد المقبول من البليغ فليس المساوي والناقص الوافي مقبولين مطلقا ، بل إذا كانا لداع .

والثاني : أن قولنا : جاءني إنسان ، وقولنا : جاءني حيوان ناطق ، كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو له ، فينبغي أن لا يكون أحدهما إطنابا ، والآخر إيجازًا وبالجملة لا يشمل تعريف الإيجاز إيجاز القصر .

والثالث : أن قولنا : حمدا لك ، ونظائره مساواةٌ بتعريف السكاكي إيجازٌ بتعريفه ، فنزاعه مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم ، ومثله لا يُسْمَع منه بدون سند قوي ، ولو قيل : المراد المساوي بحسب عرف الأوساط (**فتعريفه يئول إلى ما ذكره السكاكي**) ويرد عليه ما أورد عليه .

الرابع : أن الإيجاز والإطناب والمساواة ، مختصة بالكلام البليغ ، كما علم من تقسيم ، الفن إلى الأبواب الثمانية ، فلا يتم تعريف الإيجاز والإطناب ما لم يُقَيَّد بالبلاغة ، لجواز أن يكون الناقص الوافي غير فصيح ، وكذا الزائد لفائدة .

(**واحترز بواف عن الإخلال**) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف ببيانه ، وإنما احترز عنه ليتم التعريف المشار إليه للإيجاز أو لئلا يكذب

---

(١) على هذا تكون المساواة داخلة في المقبول من طرق التعبير عن المعنى ، وقد قيل : إن هذا يخالف ما سبق عن السكاكي من أنها تحمد ولا تذم ، والحق أنه لا خلاف بين السكاكي والخطيب في ذلك ، لأن ما ذكره السكاكي هو أنها لا تحمد من باب البلاغة ، وهذا لا ينافي قبولها من أوساط الناس ، ولهذا حكم فيا سبق بأنه لا بد من الاعتراف بكلام هؤلاء الأوساط ، والخطيب يعني بالمقبول من طريق التعبير ما يشمل قبول هذا من الأوساط ، ولا يريد ما يقبل في البلاغة فقط .

وصفه بالقبول ، وهكذا الاحتراز لقوله لفائدة **(فقوله)** أي : الحارث بن حلذة اليشكري - واليشكر قبيلتان من العرب على ما في القاموس بنو يشكر بن علي بن بكر بن وائل وهو يشكر بن مبشر بن صعب :

[(والعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ النُّوك) بالضم والفتح أحق **(مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا)]** (١)

قال الشارح : أي : من عيش من عاش مكدودا متعوبا ، والأعذب أن يراد بالعيش ذو العيش كأنه صار في ظلال الجهل عين العيش ، وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جعله عين العيش ، ولا يكون إخلالا **(أي : الناعم في ظلال النوك)** ففيه إخلال حيث فات وصف النعومة **(خير من الشاق في ظلال العقل)** ففيه إخلال لفوت التقييد بظلال العقل ، ولا يخفى أنه يلايم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال العقل ، وينبغي أن يقول في شدة إحراق إشرافات العقل ، وكأنه أوقعه في التعبير بظلال العقل المشاكلة .

وقال الشارح : لا إخلال إذ قد اشتهر أن عيش الجاهل لا يكون إلا ناعمًا فاستغنى به عن تقييد العيش في ظلال النوك بالناعم مع أن لفظ الظلال لا يخلو عن إشعار به ، وأطلق العيش الشاق ادعاء أن العيش لا يكون إلا للعاقل ، حتى أنه لو قيدا لكان التقييد تكرارا **(ولفائدة)** أي : وبقوله ولفائدة **(عن التطويل)** وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة **(نحو)** قول عدي بن الأبرش يذكر غدر زباء - كفراء - ملكة الحيرة لجذيمة الأبرش - بالجيم والذال ككريمة - حيث انتظم سلطنتها حيث كتبت إليه أن ملك النساء ضعيف لا يحسن في نظر الرعايا ولا أثق سلطنتي ، فرأيت مصلحتي أن أنكحك ويكون ملكي أيضًا لك ، وكانت تهاب من الجذيمة فأرادت أن تأخذه بهذا الغدر وتدفعه فذهب إليها من غير عدة مغرورا بوعدها ، فأخذته ، وأمرت بقطع راهشيه وترك دمه يذهب إلى أن مات وجذيمة الأبرش كان أبرص فهابت العرب وصفه بالأبرص ، فبدلوه بالأبرش - والبرشة بالضم في شعر الفرس نكت صغار يخالف سائر لونه والفرس أبرش -

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ١٧٤ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٤٣ ، والنُّوك : الحمق ، والكد : مصدر «كَدَّ» إذا اشتد في العمل .

[وَقَــدَّدْتُ الأدِيمَ لِرَاهِشَيْــهِ] التقديــد : التقطيع ، والأديم : الجلــد ، والراهشان : عرقان في باطن الذراعين ، والضمير في راهشيه وألفي لجذيمة ، وفي قددت وقولها للزباء [(وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنـا)] (١) الكذب يرادف المين ، ولا فائدة في الجمع بينهما ولا يبعد أن يجعل ذلك حَشْوًا مفسدا ، لأن عطف المين يفيد المغايرة ، وهي باطلة (وعن الحشو المفسد كالندى في قوله) أبي الطيب :

[(وَلا فَضْلَ فِيهَا) أي : في الدنيـا (للشَّجَاعَـةِ وَالنَّدَى)] [وَصَبْرِ الفَتَى لَـولا لَقَاءَ شَعُوبِ)] (٢) .

شعوب بالفتح علم المنية ، سمى لها لأنها تفرق الاجتماع غير منصرف للعلمية والتأنيث ، كسرت للضرورة ، وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد ؛ لأن الجر بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والإضافة ، مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق ، فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف ، فالمعنى أنه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت ، وهذا يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء ، فإن الخلود يزيد الحاجة إلى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود ، وقيل : المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ، ورده الشارح بأنه لا يفهم من لفظ الندى وبأنه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت إلا أن يؤول بعدم التحرز عن الهلاك ، وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح إنما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما يشعر به عبارة المصنف في الإيضاح .

أما لو كان المناقشة في كونه حشوا مفسدا فلا ، لأنه على مقتضى رده الأول يكون إيجازا مخلا ، وعلى مقتضى رده الثاني يكون تطويلا ، إلا أن يقال : يتعين

---

(١) البيت لعدي بن الأبرش وقيل لعدي بن زيد العبادي من قوله :

وفاجأها وقد جمعت جموعا … على أبواب حصن مصلتينا

وقــددت الأديم لراهشيه … وألفى قولها كذبًا ومَيْنًا

وانظر البيت في الإيضاح : ١٧٤ ، والإشارات والتنبيهات : ١٤٣ .

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ١٧٤ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٤٣ . شعوب : المنية ، ومعنى البيت أن الفضل فيما نعده في فضائل الحياة الدنيا إنما يعود إلى تيقن الإنسان أنه فان غير مخلد .

الثاني للزيادة لإيهامه ومفسد لإيهامه خلاف المقصود ، فإن قلت : الحشو المفسد ما يكون زائدا غير محتاج إليه في أداء المقصود ، ويكون مفسدا ولا شبهة في أن الشاعر قصد ترتب عدم الفضل للندى على انتفاء لقاء شعوب ، ولا بد منه في أداء هذا المقصود ، نعم إنه كاذب ، وفرق بين الكاذب والحشو المفسد .

قلت : هذا إشكال قوي وغاية ما يمكن أن يقال في دفعه : إن مراده أنه لا فضل لمجموع هذه الثلاثة لولا الموت ، لأنه مع فضل الندى لا فضل للآخرين ، فيصح أنه لا فضل للثلاثة ، والمآل نفي الفضل عن الشجاعة والصبر ، فذِكر الندى زائد موهم لخلاف المقصود فيكون حشوًا مفسدا ويمكن أن يقال : ذكره استطراد لما جرى ذكر اثنين مما اشتهر بالفضل على لسانه جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضائل .

وذكر ابن جني في تصحيح البيت : أن في الخلود وتَنَقُّل الأحوال من يسير إلى عسير ، ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس ، فلا يظهر للبذل كثير فضل .

والأقرب أن أجلّ فضائل المال وأعلى ما يقعد به الهمم في حرزه أن ينسب به إلى دفع المهالك وفي ويتوقى به عن الفضاء ، فلولا لقاء شعوب لم يكن له هذا الفضل ، فللتنبيه على عظم هذا الفضل نفى جنس الفضل كأنه لا فضل له سوى ذلك .

(وغير المفسد وكقوله :

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي) (١)

قوله : قبله ، صفة الأمس بتقدير الكائن قبله ، وهو الوصف للتأكيد ، وإنما صار حَشوًا ؛ لأنه لا فائدة للتأكيد فيه بخلاف ما أبصرته بعيني وسمعته بأذني وضربته بيدي ، فإنه يدفع التجوز بالأبصار والسماع عن العلم بلا شبهة ، وبالضرب عن الأمر به ، ولك أن تقول اللام للاستغراق ، أي : كل أمس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد ، تبيينا لعمومه وتنصيصا عليه ، كما ذكر

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى ، أورده القزويني في الإيضاح : ١٧٥ .

في قوله تعالى : ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (١) .

(المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الإيجاز والإطناب في مقام التصوير لقلة مباحثها فأراد أن الشغل بمباحث كثيرة لا وجوبها بعد الفراغ عنها .

وأما في مقام التصوير فراعى علو شأنهما في باب البلاغة .

وقال الشارح : قدمها لأنها الأصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس عليه للمساواة والإيجاز والإطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف .

(نحو قوله تعالى : ﴿وَلاَ يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ﴾) (٢) أي : قول النابغة يخاطب أبا قابوس مغرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب :

[(فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ المُنْتَأَى [اسم موضع من انتأى عنه ، أي : بعد] (عَنْكَ وَاسِعُ)] (٣)

شبهه بالليل في حال سخطه ، وضمن هذا التشبيه أمورا .

أحدها : أنه يُدرِكُ لا محالة كما هو شأن الليل ، وأنه لا يخص إدراكه به ، بل يشمل الجميع وتخصيصه به في الذكر لداع وأنه كان في غاية البعد يصل إليه ، ويتجاوزه ولا ينتهي بمكان هو فيه وأن لليلة سخطة نهار لطيف ولا دوام لسخطه .

ومن لطايف البيان أنه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ، ثم ذكره متأخرا متباعدا عنه تصويرا لوصوله إليه مع بعده ، ولتجاوزه عنه وذكر نفسه بصورتين تصويرًا وتخييلا ؛ لأنه يبدل صورته من هو له .

قال الشارح المحقق : فإن قيل : لا يطابق شيء من المثالين لظهور الإيجاز فيهما ، وأما في الآية فلحذف المستثنى منه ، وأما في البيت فلحذف الجزاء ، ونحن نقول : ولحذف المعطوف عليه للشرط ، قلنا : اعتبار ذلك أمر لفظي ورعاية للقوانين النحوية من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان إطنابا ، بل ربما كان تطويلا ، وبالجملة كون اللفظ البيت والآية ناقصا عن

---

(١) الأنعام : ٣٨ .

(٢) فاطر : ٤٣ .

(٣) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ١٧٧ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٦٦ .

أصل المراد مما على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج إلى الجزاء ، هذا ولا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه إذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وأنه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف أيضًا ، وليس لك أن تجيب بأنه رعاية لأمر لفظي ولا حذف عن التحقيق ، لأنه ينافيه ما قد سبق منهم من أن النكتة في جعل الخبر جملة ظرفية اختصارا لفعلية ، فإنه يشعر بأنهم جعلوه إيجازا إلا أن يقال : التحقيق أنه لا حذف والتقدير لأمر لفظي كما يقتضيه التمثيل بالبيت ، وما سبق كلام ظاهري حتى إن ذكر متعلق الخبر الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه إذ الإفساد أعم من أن يكون إفسادا لقاعدة اللفظ والمعنى ، فما ذكره الشارح من أنه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه .

(والإيجاز ضربان : إيجاز القصر (١) **، وهو ما ليس بحذف)** أي : بمحل حذف أو بسلب حذف **(نحو ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾** (٢) قال صاحب «المفتاح» : هو علم في إيجاز ، ووجهه أنه رجح على ما هو أوجز كلام فيما بين البلغاء على ما بينه المصنف ، **(فإن معناه كثير ولفظه يسير)** أوضح المصنف كثرة معناه بقوله في «الإيضاح» : لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك داعيا له قويا إلا أن لا تُقْدِمَ على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حياة لهم .

وفيه بحث ، لأن ما ذكره دليل على دعوى أن في القصاص حياة ، والدليل لا يراد بلفظ الدعوى ، حتى يقال معناه كثير باعتباره ، ولو كان الدليل موجبا لكثرة معنى الدعوى لكان كل دَعَوِيٍّ نَظَرِيٍّ إيجازًا .

(ولا حذف فيه) (٣) أورد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه

---

(١) بكسر القاف وفتح الصاد وإن كان المشهور فتح القاف وسكون الصاد ، وكثرة المعاني مع قصد الألفاظ تأتي من كون اللفظ لا يقتصر على دلالة واحدة ، بل تتنوع دلالته ويدل بالتضمن والالتزام على أكثر مما يدل عليه بالمطابقة .

(٢) البقرة : ١٧٩ .

(٣) أي لم يحذف فيه شيء مما يؤدي به من أصل المراد ، أما متعلق الجار والمجرور بتقديره لرعاية الإعراب فقط .

يفيد أن الحياة في شرع القصاص أو العلم به ففيه حذف ، ويدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة ، وغياته أن منشأيته مبنية بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة ، والمراد بنفي الحذف نفي حذف الكلمة ، إذ هو المعتبر في إيجاز الحذف ، فلا يرد حذف كلمة في **(وفضله)** أي : رجحان قوله : ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ **(على ما كان عندهم)** أي : في اعتقادهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو القتل أنفى للقتل ، أي : في معنى في القصاص حياة ، ونبه بلفظ «عندهم» على أنه ليس كذلك في الواقع ، كما أفاده ببيانه ، ومن قصور نظره أنهم لم ينتبهوا أن قولنا : القتل أنفى له ، أخصر منه **(بقلة حروف ما يناظره)** أي : اللفظ الذي يناظر قولهم : القتل أنفي بالقتل **(منه)** أي : من قوله : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ وما يناظره منه ما سوى لكم ، لكونه زائدا على معنى القتل أنفى للقتل ، فالحروف اللازمة وقفا ووصلا في النظم عشرة فقط ، وفي قولهم أربعة عشر **(والنص على المطلوب)** الذي هو الحياة إذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته ، بل يطلب للحياة والنص على المطلوب أعون على القبول **(وما يفيده تنكير حياة من التعظيم)** ولا يخفى ما في التعظيم أو النوعية في مقام المنة على العباد شرع القصاص من إعانته على القبول ، ويبين وجه تعظيمه بقوله : **(لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد)** فالمعنى : ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة ولك أن تريد بتعظيم الحياة الحياة ومع سلامة الأعضاء إذ القصاص يعم العضو والنفس **(أو النوعية ، وهي الحياة الحاصلة للقاتل والمقتول بالارتداع)** لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه ، والتعظيم بالوجه الأول ، بل كل من الوجهين يصلح أن يكونا وجها لكل منهما ، وفيه كون التعظيم أو النوعية خارجا عن المطلوب نظر ، إذ المطلوب الحياة العظيمة أو نوع من الحياة ، فإفادة التعظيم أو النوعية داخلة في النص على المطلوب .

(واطراده) لجريان الحكم في كل قصاص بخلاف حكم القتل ، فإنه لا يجرى في القتل الذي هو ليس بقصاص لأنه أدعَى للقتل ، وفي أن مقصودهم بالقتل القتلُ في مقابلة القتل فيكون مطردا ، ويمكن دفعه بأن القتل في المقابلة يجوز أن يكون قتل جماعةٍ بواحدٍ ، نعم لو أريد قتل واحد لواحد لكان مطردا ، لكنه ليس

مقصودهم ، ويرد أن الكلام في الفضل بحسب البلاغة وعدم الاطراد ينافي الصدق ، ولا ينافي البلاغة ، فالأولى وبالنص على المقصود ؛ لأن مرادهم القتلُ في مقابلة القتل ، ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص ، فإنه نص فيما قُصِدَ به **(أو خُلُوه عن التكرار)** بخلاف قولهم : فإنه يشتمل على تكرار القتل ، والخلو من التكرار فضيلة ، وأورد عليه أن فيه رد العجز على الصدر ، وهو يوجب حُسْنًا ، ودفعه الشارح أن التكرار من حيث هو تكرار منقصة ، وفضيلة من حيث إنه رد العجز على الصدر وليس بشيء ، لأنه يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر ، فلا يصير سببا للترجيح لوجود المعارض نعم في كونه رد العجز على الصدر بحث ، وهو أنه في النثر أن يكون أحد اللفظين في أول الفقرة والآخر في آخرها ، وفي كون قولهم فقرة بحث **(أو استغنائه عن تقديم محذوف)** بخلاف قولهم : فإنه يحتاج إلى تقدير المفضل عليه .

قال المصنف : أي : القتل أنفى من تركه ؛ ولا يخفى أن الترك لا ينفى القتل ، حتى يصلح لأن يكون مفضلاً عليه ، فالمراد أنفى من كل زاجر ، ويتجه عليه احتياج في القصاص إلى متعلق فلا يستغنى عن الحذف .

والجواب ما عرفته **(والمطابقة)** أي وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهي الجمع بين المتضادين عن القصاص والحيوة ، وفيه أن القتل ونفيه أيضًا متضادان ، ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من الغرابة من جعل القصاص الذي ينافي الحياة منشأ لها ، ولم يلتفت إليه المصنف ، ولقد أحسن وإن ذكره في الإيضاح ، لأنه مشترك لأن في قولهم أيضًا جعل القتل سببًا لانتفائه ، ورُجِّحَ أيضًا بما فيه من السلاسة لسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة لتوالي متحركين فيه كثيرا ، بخلاف قولهم فإنه لم يتوال المتحركان فيه إلا مرة ، ورُجِّحَ أيضًا بتقديم المسند للاختصاص مبالغة ، ورده الشارح بأن التقديم على المبتدأ المنكر لا يفيده ويرد نصهم على التخصيص في قوله تعالى : ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ [1] إلا أن يقال : أراد المنكر الصرف وبعد فيه أنه لا تزاحم في النكات ، فليكن تقديم الخبر الصحيح المبتدأ

(١) الصافات : ٣٧ .

والاختصاص أيضًا .

(وإيجاز الحذف) عطف على إيجاز القصر قدم إيجاز القصر ؛ لقلة مباحثه وعلو درجته .

(والمحـذوف إما جزء كلمـة) فَضْلَةٌ كان أو عُمْدَةٌ مفردًا كان أو مركبا (مضاف) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو مضاف ، والجملة صفة جزء جملة وقيل : بدل من جزء جملة (نحو : ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (١) أي : أهل القرية (أو موصوف نحو) قول العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كفلس بالمهملتين والجيم : منزل بطريق مكة سمي به لتولده فيه .

[(أنَا ابْنُ جَلاَ) في القاموس ابن جلا واضح الأمر كابن أجلى ، ورجل معروف سمته ، .... وطَلاَّعُ الثَّنَايَا] [مَتَى أضَعُ العَمَامَةَ تَعْرِفُونِي] (٢) طلاع الثنايا يراد به ركاب لصعاب الأمور بقهرها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيه ، أو قاصد معالي الأمور ، كذا في القاموس (أي رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار أصل التركيب ، ولا فقد عرفت أن هذا التركيب بمعنى واضح الأمر ، «وجلا» في الأصل بمعنى انكشف أمره ، لا بمعنى كشف الأمور على ما جوزه الشارح كما لا يخفى عليك .

قال الشارح المحقق : وقيل : إن الصفة إذا كانت جملة لا يحذف موصوفها إلا إذا كان بعضها مما قبله ومجرورا بمن أو في كقوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ (٣) وما في القوم دون هذا أي : رجل دون هذا ، وفي غيره نادر سيما إذا لزم إضافة غير الزمان إلى الجملة فلفظ «جلا» ههنا عَلَمٌ لم يُنَوَّنْ لحكايته مع الضمير ؛ إذ لو جُعِلَ مجرد الفعل عَلَمًا لنُوِّن ؛ لأن الوزن غير مختص ، ولا مما في أوله زيادة

---

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) البيت في الإيضاح : ١٨٠ ، والإشارات : ١٤٩ . وطلوع الثنايا : يضرب مثلاً لتحمل المشاق وركوب الأمور الصعبة ، والعمامة : هي معروفة عند العرب التي تلف على الرأس ، معنى وضعها حينئذ : وضعها على رأسه ورفعها لينكشف وجهه ويعرف الناس ويتضح هذا من قصة الحجاج حيث تمثل بالبيت وحسر العمامة عن وجهه في خطبته مهددًا أهل الكوفة ، أو هي زرد ينسج الدروع على قدر الرأس ، ويلبس تحت القلنسوة وقاية ، من أدوات القتال .

(٣) الأعراف : ١٦٨ .

كزيادة الفعل فينصرف هذا ، أو لا يخفى عليك أنه لا يساعده ما نقل عن القاموس ، وأيضًا لا يوافقه ما ذكره الشارح في البديع أن الشعر لسحيم بن وثيل إلا أن يجعل قوله : أنا ابن جلا تشبيهًا بليغًا **(أو صفة نحو : ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾** (١) **أي : صحيحة أو نحوها)** من الألفاظ المقاربة لها من سالمة وغير معيبة **(بدليل ما قبله)** وهو قوله : **﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾** (٢) فإنه يدل على أن الملك كان لا يأخذ إلا الصحيحة **(أو شرط كما مر)** في آخر باب الإنشاء **(أو جواب شرط)** لا يخفى أنه لو كان الحكم في جزاء الشرط ، وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف في أول بحث أحوال المسند ، وشرحه الشارح المحقق ، والسيد السند في أنه مذهب «المفتاح» ، والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وإبقاء قيده كما في قوله : **﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ﴾** فإنه لا فرق بينهما في حذف أصل الجملة وإبقاء متعلقه **(إما بمجرد الاختصار نحو : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾** (٣) **أي : أعرضوا بدليل ما بعده)** وهو قوله تعالى : **﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ ءَايَةٍ مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾** (٤) **(أو للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف)** فلا تُنصَب قرينة تدل على خصوص محذوف ، وكذا فيما أشار إليه بقوله : **(أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن)** وفيه غاية تفخيم الجزاء في المسرة أو المساءة ؛ لأنه لا يتصور شيئا إلا ويجوز أن يكون فوقه ، وفي التعيين ينتهي تفخيمه إلى حدٍّ أو فيه إبقاء ذهن السامع فيه على مكث بخلاف ما لو عين فإنه يعرض عنه بعد التعيين ، ويذهل عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه ، أو لرجاء دفعه بما يظنه دافعًا فإن قلت : هل يُقَدَّرُ في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عَبَثًا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة المتكلم بما لا يفهم أو لا يقدر فيكون إلغاءُ الشرط إلغاءَ ما لا يصح السكوت عليه ؟

قلت : هذا إشكال قوي ، وأظن أنه إذا لم تنصب قرينة على الخصوص بقدر

---

(١) الكهف : ٧٩ .

(٢) الكهف : ٧٩ .

(٣) يس : ٤٥ .

(٤) يس : ٤٦ .

مبهم ، فالتقدير فعل شيئا هو الغاية في ذلك ، وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه ، حتى يقر الجزاء عليه ، ويكون بعد ذلك شاملا في تعيينه من عند نفسه أو ليفهم أن الجزاء ذلك حذف للمبالغة في علوه بتخييل أن ترك ذكره للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف .

(مثالهما ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [(١)] وقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [(٢)] ولا أظن بك أن تقتصر في نكات حذف جواب الشرط على ما ذكر بل ترى فيه ما سمعت سابقا سريع الجريان ، كاختيار تنبه السامع أو مقدار تنبهه أو الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل ، واللفظ أو تعينه أو ادعاء تعينه ، وكأن تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها في هذا الحذف ، ولهذا لم يتعرض لنكتة الحذف في سائر المحذوفات .

(أو غير ذلك) عطف على قوله : أو جواب الشرط لا مجرور ويرشدك إليه (نحو ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾) [(٣)] والمراد بغير ذلك المسند إليه والمسند ، والفعل والمفعول والحال نحو : البر الكُرُّ بستين ، أي : منه والمستثنى لا المستثنى منه ، لما عرفت أنه لم يجعل حذفه موجبا للإيجاز والمضاف إليه ، نحو : بين ذراعي وجبهة الأسد ونحو : يا رب ، ويا غلام .

قال الشارح : وجواب القسم نحو : ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [(٤)] وجواب لما ولا شبهة في أن جواب القسم جملة ، فإدخاله تحت قوله : أو غير ذلك وهم ، وما ذكره في المختصر من أن المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزءًا من كلام آخر ، ولذا عد جواب الشرط جزءًا لجملة يُنتقَد بجعل قوله : ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ﴾ [(٥)] من حذف الجملة ؛لأن المحذوف جزء جملة أخرى هي مجموع الجملة ومتعلقه ، والأظهر أن جواب «لما» داخل تحت قول المصنف : أو جواب شرط . قال سيبويه :

---

(١) الأنعام : ٢٧ .

(٢) الزمر : ٧٣ .

(٣) الحديد : ١٠ .

(٤) الفجر : ١ ، ٢ .

(٥) الأنفال : ٨ .

«لما» ظرف بمعنى «إذ» يُستعمل استعمال الشرط نحو كما (أي : ومن أنفق من بعده وقاتل) بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف (بدليل ما بعده) وهو قوله : ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ (١) ويحتمل الآية ، والله أعلم أن لا يكون فيه حذف وتفسير بأنه لا يستوي منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح ، وهم مع اشتراكهم في الإنفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم في الإنفاق والإخلاص فيه ، ويكون قوله : ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ بيان أنه مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا .

(وإما جملة) عطف على قوله إما جزء جملة (مسببة عن مذكور نحو : ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ (٢) أي : فعل ما فعل ، ومنه قول أبي الطيب :

أَتَى الزَّمَانَ بَنُوه فِي شَبِيبَتِهِ ... فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الهَرَمِ (٣)

أي : فساءنا (أو سبب لمذكور نحو) (قوله تعالى : ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ (٤) أي : قدر فضربه بها ، ويجوز أن يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت) .

قال الشارح : فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط .

قلت : جزء من الجزاء أيضًا هو كلمة قد وهذه الفاء التي يطلبها محذوف يسمى فاء فصيحة ، فقيل : على تقدير أن يكون المقدر الشرط ، وهو ظاهر كلام «الكشاف» ، وقيل : على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة ، وهو ظاهر كلام «المفتاح» أنها فصيحة ، وقيل : على التقديرين . قال الشارح : والمشهور في تمثيلها قوله :

قَالُوا خُرَاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا ... ثم القُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَا (٥)

وكأنه أراد به تأييد ما ذكره الكشاف ، لأنه مقدر فيه الشرط كما قال في شرح

---

(١) الحديد : ١٠ .
(٢) الأنفال : ٨ .
(٣) انظر البيت في الإيضاح : ١٨٥ .
(٤) البقرة : ٦٠ .
(٥) البيت للعباس بن الأحنف حين خرج مع هارون الرشيد إلى خراسان . في دلائل الإعجاز ص ٩٠ .

«المفتاح» أي إن صح ما قالوا فقد آن لأنا جئنا خراسانا ، ويحتمل أن يقدر جملة مستقلة أي : امتثلنا ما قصد بنا أو قضينا ما قصد بنا فقد جئنا خراسانا **(أو غيرها)** أي : غير المسبب والسبب **(نحو قوله : ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾** (١) **على ما مر)** في بحث الاستيناف من أن التقدير هم نحن على قول **(وإما أكثر من جملة نحو ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾** (٢) **أي : إلى يوسف لأستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا فأتاه وقال له يا يوسف)** وما ينبهك عليه البصيرة الوقادة ، أما المراد بالأكثر من جملة جملتان أو أكثر ، لا جملة وبعضها أيضًا كما يوهمه ما ذكره في بيان تقدير الآية ؛ لأن الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين ، فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوه فأتاه ، وقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره ؛ إذ التقدير أرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا إلخ .

(والحذف على وجهين) :

أحدهما : **(أن لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر)** يشعر كلامه بأن ما مر من الأمثلة كله مما لم يقم فيه شيء مقام المحذوف ، وليس كذلك فإن المحذوف في قوله ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (٣) مما قام فيه القرينة مقام المحذوف ، فمثال القسمين مر ، لكن مثال القسم الثاني مر على المصنف **(و)** الثاني **(أن يقام)** شيء مقام المحذوف **(نحو ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾** (٤) **أي : فلا تحزن واصبر)** والأظهر أن التقدير فلا يقدح في رسالتك فإنه قد كذبت رسل من قبلك .

قال الشارح : إنما جعل الجزاء المحذوف ؛ لأن تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له ، بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فإن البلية إذا عمت طابت ، ونحن نقول : إذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها لجعل القصة حالا ، ولا يخفى أنه جاز في هذا المقام ، ولا يذهب

---

(١) الذاريات : ٤٨ .
(٢) يوسف : ٤٥ ، وجزء من الآية : ٤٦ .
(٣) يوسف : ٨٢ .
(٤) فاطر : ٤ .

عليك أن الحذف ليس نفس قيام شيء مقام المحذوف ولا عدمه ، ففي جعلها قسم الحذف تسامح ، والتقدير ذو أن يقام وقد ذهب هذا على الشارح المحقق ، فلم يتعرض له وقال في قوله : ومنها أن يدل العقل تسامح وكأنه على حذف مضاف .

(وأدلته) أي : أدلة لا بد للحذف منها إما للتنبيه على أصل الحذف وإما للتنبيه على خصوص المحذوف **(كثيرة منها أن يدل العقل عليه)** أي : على الحذف **(والمقصود الأظهر)** فيه مسامحة أي : كون المحذوف مقصودا أظهر **(على تعيين المحذوف)** فيه مسامحة أي : على خصوص المحذوف ، فبتلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف ، ولخفاء المسامحتين خفيتا على الشارح المحقق ، فلا ينكرهما لعدم تعرضه لهما ، مع تعرضه لمسامحة في قوله : ومنها أن يدل : وكن تابعا لدلالة العقل الرشيد ، ولا تكن في عقال التقليد كالبليد **(نحو ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾** (١) **أي : تناولها)** هو الأخذ على ما في القاموس ، فإن العقل دل على أن الأحكام الشرعية متعلقة بالأفعال للمكلفين دون ما ليس في قدرة المكلفين ، فلا بد هاهنا من محذوف يحتمل الأكل والشرب والاستضاءة بأدهانها وبيعها وشرائها ، والمقصود الأظهر ما يعم الكل **(ومنها أن يدل العقل عليهما)** أي : على الحذف وتعيين المحذوف **(نحو ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾** (٢) **أي : أمره أو عذابه)** فإن العقل يدل على امتناع المجيء على الله ، إذ المجيء يتوقف على الانتقال من مكان إلى آخر وما يعذب به الرب ربما ينتقل من مكان إلى آخر كالمطر والنار ، وكذا ما يأمره بالمجيء ، فالأمر بمعنى ما أمر ، والعذاب بمعنى ما يعذب به ، فلا يرد أن الأمر والعذاب أمران معنويان لا مجيء لهما ، وترديد المحذوف بين الأمر والعذاب لا ينافي تعيين المحذوف ، فإنه أشار إلى أن (جاء ربك) لو وقع في مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف ، فالعذاب بقدر ذلك المخصوص ، ولو وقع في مقام لا يرشد العقل إلى مخصوص بقدر العام ، وقد أشكل الترديد على الشارح ، فقال : أي يدل على تعيين هذا المحذوف بأنه

---

(١) المائدة : ٣ .

(٢) الفجر : ٢٢ .

أحدهما ، وليس المراد أنه يدل على تعيين الأمر أو تعيين العذاب فليتأمل .

وفهم ما ذكره كان أصعب من فهم ما ذكره المصنف ، فاخترنا شرح كلامه على التأمل في حق مرامه فاعرف وأنصف .

ولا يخفى أن العقل لا يفي بتقدير الأمر أو العذاب ، بل لا بد من زائد على العقل من اقتران ، وغيره يعين شيئا ، ثم العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال يدل على أحد الأمرين ، فإنه ربما يجعل تمثيلا في ظهور آيات الرب وهيئته ، كما يظهر عند مجيء السلطان فلا حذف حينئذ .

(ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو : ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾) [1] فإن العقل دل على أن في قوله **(فيه)** مضافا محذوف إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات شخص ، لأن اللوم للانتهاء عما لا ينبغي فهو ينبغي أن يكون مقدورا ، وأما تعيين المحذوف **(فإنه)** بالفتح بتقدير فبانه بمعنى ملاحظة أنه **(يحتمل تقدير في حبه لقوله تعالى : ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾)** [2] أي : حرق شغاف قلبها **(و)** تقدير **(في مراودته لقوله تعالى : ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾)**[3] **(و)** تقدير **(في شأنه حتى يشملهما)** أي : الحب والمراودة **(والعادة دلت على الثاني)** أي : مراودته ، **(لأن الحب المفرط لا يلام في صاحبه عليه في العادة لقهره إياه)** أي : لغلبة الحب المفرط على صاحبه ، فلا يقدر على الانتهاء ، وفيه أنه ما لا يلايم عليه الشيء لا يلايم على ما يلزمه أيضًا ، لأن مغلوب الشيء مغلوب لازمه ، فالأولى أن يقال : لا عيب في الحب المفرط ، فلا يلام عليه ، بل في المراودة فتعين تقديرها . فإن قلت : فليقدر الشأن ويصرفه بالإضافة العهدية إلى المروادة قلت : هي بعينها المراودة ، والدال لا يكون معتبرا إلا في حق المعنى ، وأما العبارة فموكولة إلى المخاطب فليقدر ما شاء .

(ومنها) أي : من أدلة الحذف لتعيين المحذوف **(الشروع في الفعل)** ، لأن الشروع إنما يدل على أن المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه ، وأما الدلالة على

---

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) يوسف : جزء من الآية : ٣٠ .

(٣) يوسف : جزء من الآية : ٣٠ .

أصل الحذف فإنما هي من جهة أن الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به ، كما يشهد به القوانين النحوية .

كذا في الشرح وفيه أن المخاطب قلما يكون نحويا فلا معنى لجعل طلب الجار والمجرور فعلا متعلقا بمعرفة القوانين ، بل ينبغي أن يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجر له بمقتضى العقل ، وأن تقدير الفعل للجار والمجرور لرعاية القواعد النحوية غير معتبر عند علماء الفن . ولذا لم يجعل في القصاص حياة إيجازًا لحذف ، مع أن حرف الجر يقتضي المحذوف على قاعدة النحوية ، وبهذا علم أن التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل أيضا ضعيف ، بل إنما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه في (نحو : بسم الله الرحمن الرحيم فيقدر ما جعلت التسمية مبتدأ له) [1] حتى لو قيل : قرائتي بسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلا على الحذف (ومنها الاقتران) أي : الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع ، وإلا فالشروع أيضًا اقتران (كقولهم للمعرس) على صيغة اسم الفاعل من الإعراس بمعنى اتخاذ الوليمة والبناء على الأهل ، والمراد الثاني : (بالرفاء والبنين أي : أعرست) فإن كون هذا الكلام مقارنا للإعراس دل على أن المحذوف وهو أعرست والباء للملابسة ، والمراد بالرفاء الملايمة والاتفاق ، وأصله الإصلاح ، ومن أدلة الحذف ، وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما في : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ لأن مقام دعوى الاختصاص عين أن موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم ، لا قبله (والإطناب إما بالإيضاح بعد الإبهام) ومنه ما فاتهم ولم يضبطوه ، وهو كعكس ذلك ولنسمّه إجمالا بعد التفصيل ، لا إبهاما بعد الإيضاح إذ لا يصير ما يعقب الإيضاح مبهما كقوله تعالى : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [2] ليرى المعنى في صورتين مختلفتين .

إحداهما مبهمة ، والأخرى موضحة ، ولا خفاء في أن تلك الإراءة كعرض

---

(١) الحق أن الشروع في الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط ، والذي يدل على الحذف هو أن الجار والمجرور لا بد لهما من متعلق ، وهذا يرجع إلى الفعل لا إلى الشروع في الفعل .

(٢) البقرة : ١٦٩ .

الحسناء في لباسين ، وفيه توجه العقل إلى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة ما لا يخفى .

وقال الشارح : فيهما علمان ، والعلمان خير من علم واحد هذا ، وقولهم : علمان خير من علم واحد مثل يضرب في مدح المشورة والبحث .

قال الميداني : أصل قولهم : علمان خير من علم واحد ، أن رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل : استبحث لنا طريقا فقال : إني عالم ، قال : يا بني علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المشورة والبحث ، كذا ذكره في شرحه للكشاف في تفسير : تلك عشرة كاملة ، فقوله : والعلمان الصحيح فيه وعلمان .

ومن فوائد الإيضاح بعد الإبهام تسهيل الفهم والحفظ ، إذ المبهم لوجازته أقرب إلى الحفظ ، والموضح أقرب إلى الفهم ، وفي كل من تلك الوجوه أنه لا يفيد إلا الجمع بين المبهم والموضح ، بل لا يفيد إلا الجمع بين بيانين ولفوت وجه الإيضاح بعد الإبهام ، وإنما يتكفله ما ذكره بعد ذلك من قوله : **(أو ليتمكن في النفس فضل تمكن)** وما يعقبه فعليهما التعويل ، وإنما يوجب فضل التمكن ، لأن ورود المبهم يوجب توجه النفس إليه ، والسعي في تحصيله فيقع الإيضاح في أن ذلك التوجه التام فيحفظ كل الحفاظ فلا حاجة إلى ما قال الشارح من أن النفس جُبِلَت على أن يكون المبين بعد الإبهام أوقع فيها من المبين أولاً **(وليكمل لذة العلم به)** .

قال المصنف : وذلك لأنه يكون الإيضاح علما ولذة عقيب ألم الجهل الذي في الإبهام ، لأن الإبهام علم مخلوط بجهل تتألم النفس منه ، وتسعى في النجاة عنه فإذا علم غير ممتزج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الألم ، وفيه أنه لا معنى لإيلام النفس قبل إيراد اللذة عليها ، ليكون مع اللذة لذة النجاة عن الألم فالوجه أن هناك لذتين : لذة العلم على وجه الإبهام ، ولذة العلم على وجه الإيضاح ، وليس لك أن تقول : كمال لذة العلم باعتبار أن العلم بالإيضاح غير مشوب بألم الجهل كالعلم مع الإبهام ، لأنه لا يوجب إيراد المبهم بل يقتضي الاكتفاء بالإيضاح ، وفي الإيضاح أو لتفخيم الأمر وتعظيمه ، وكأن وجهه أن لا طريق إلى إدراك العظماء دفعه ، بل لا بد في الوصول إليهم من التدريج ، وذكر في

تمثيله قوله تعالى : ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ (١) وزاد الشارح : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ (٢) حيث لم يقل قواعد البيت بالإضافة **(نحو : ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾)** (٣) فقال : للإيضاح بعد الإبهام للنكات الثلاثة ، وفيه تنبيه على أنه لا تزاحم في النكات **(فإن : اشرح لي صدري ، يفيد طلب شرح لشيء ما له)** لا لأن لي صفة نكرة مقدرة ، أي : اشرح شيئا لي وصدري بدلا منه ، لأنه خلاف ما يتبادر من النظم ، بل لأنه يفهم من قوله : لي أي : لأجلي أن المط شرح شيء ما له من غير تقدير فالإبهام أعم من الإبهام المقدر ، والمفهوم فإن قلت : في فهم الشيء ما له نظر لجواز أن يقال اشرح لأجلي صدر معلمي .

قلت : لا خفاء في تبادر ما ذكره ، وإن كان ما ذكر به محتملا فإن قلت : يكفي في فهم المبهم الفعل ، ولا حاجة إلى قوله لي ، لأن اشرح يدل على طلب شرح شيء ما ، قلت : لاعتداد بما يفهم من الفعل ، وإلا لكان كل الفعل منع مفعوله المتأخر إبهاما وتفسيرا ، ثم نقول لا إطناب في ذكر الظرف فإن اللام للنفع ، فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره .

(ومنه) أي : من الإيضاح بعد الإبهام كذا في الإيضاح ، والأنسب أي : من الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام .

(باب نعم) أدرج الباب ليشتمل الأفعال الأربعة **(على أحد القولين)** (٤) في المخصوص ، وهو أنه خبر مبتدأ محذوف بخلاف القول بأنه مبتدأ نعم فإنه ليس فيه الإيضاح بعد الإبهام ، بل الواضح مبتدأ هو المقدم على المبهم ، وفيه بحث لأن المبتدأ بتأخيره يوضح الخبر المقدم ، فهو عكس باب ضمير الشأن ، إذ فيه الخبر موضح المبتدأ ، ولا يخفى أن عَد باب نعم منه على ما هو الأغلب وإلا فقد تقدم

---

(١) الحجر : ٦٦ .

(٢) البقرة : ١٢٧ .

(٣) طه : ٢٥ .

(٤) هو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، ومثله قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، أما قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبره ، فلا يكون عليه من الإيضاح بعد الإبهام ، لأن المخصوص فيه مقدم في التقدير .

المخصوص **(إذ لو أريد الاختصار كفى نعم زيد)** فيه بحثان : أحدهما : أنه لا يصح «نعم زيد» إذ فيه ضعف التأليف لما ثبت في النحو أن فاعله معرف باللام أو مضاف إليه أو مضمر مميز بنكرة منصوبة أو بما .

وثانيهما : أنه لو قيل : نعم زيد لكان إخلالا لأن «نعم» للمدح العام في جنس من الأجناس لا مطلقا ، فمعنى نعم الرجل زيد أن زيدا جيد في جميع ما يتعلق بالعالمية أيضًا ، ويمكن دفعهما بأن المقصود بنعم زيد مدح زيد مثلا في جنس ، وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال : نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا : في الرجولية بقرينة إلا أنه التزم فيه الإطناب لالتزام الإيضاح بعد الإبهام ، لأنه يناسب غرض الباب ، وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار ، وقد أشار إلى هذا الامتناع بقوله : لو أريد الاختصار فمن وجوه حسنة سوى ما ذكر اتباع الاستعمال الواجب ، وبهذا ظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الإطناب ، والمساواة دون ما يشمل المساواة ، بناء على أن نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق ، وصوبه السيد السند فقالا : فيه إشعار بإطلاق الاختصار على ما يعم الإيجاز دون الإطناب موافقا لاصطلاح السكاكي ، وكيف لا ، وقولنا نعم زيد في إفادة مدح زيد برجولية اختصار لا مساواة على أن في إثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة إذ ما تمسك به السيد السند هذه العبارة ، وقال : لا شك أن نعم زيد من قبيل المساواة ، وقوله وقد تلوت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل ، يعني الإطناب .

قال السيد السند : فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل ، والظاهر تناوله للمساواة ، ومن البين أنه ليس موجبا للاصطلاح ، كما اعترف به ، وأنه يحتمل أن لا يكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشأنه ؛ ولذا اكتفى في ذكر الباب بالإيجاز والإطناب ، ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله في مقابل الإطناب لثبت إطلاق الإيجاز أيضًا على المساواة .

بقي أن «نعم الرجل زيد» مدح عام لزيد في الرجولية ، فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا إطناب في الكلام بذكرهما .

(ووجه حسنه) أي : حسن باب نعم **(سوى ما ذكر)** في صحة استعمال

سوى هنا نظر ، لأنه حرف استثناء ، ولا معنى للاستثناء هنا والعبارة الصحيحة غير ما ذكر بجعله حالا عن المبتدأ ، وإنما وقع فيه من تغيير عبارة «المفتاح» وهي صحيحة حيث قال : ولو لم يكن فيه أي : في باب نعم شيء سوى أنه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا إلى إطنابه من وجه ، وإلى اختصاره من آخر ، وإيهامه الجمع بين المتنافيين مثله في الجمع قد بين الإجمال والتفصيل لكفى **(إبراز الكلام في معرض الاعتدال)** وقد عرفت وجهه **(وإيهام الجمع بين المتنافيين)** من الإيجاز بحذف المبتدأ ، والإطناب بذكر الرجل ، والإجمال والتفصيل والإيضاح والإبهام والإخبار والإنشاء ، وإيهام الجمع بين المتنافيين يوجب استطراف البيان واستغرابه ، وفيه ظهور سلطان البلاغة في ملك البيان يجمع حيث بين الذئب والغنم ، وإنما قال : إيهام الجمع ، لأن حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ، ومن موجبات حسنه ، سوى ما ذكر اجتماع جهتي البلاغة فيه ، من الإيجاز والإطناب .

(ومنه التوشيع) قال الشارح : التوشيع لف القطن بعد الندف فكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين منزلة لف القطن بعد الندف ، وفيه أنه بمنزلة الندف بعد اللف ، لأن المثنى أشبه باللف والتفسير بالندف فالوجه أنه من قبيل التسمية بالضد وربما يقال المثنى بجمعه المتعدد يشبه الندف الذي يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا ، وتفصيله يشبه تقسيم المندوف باللف .

ولك أن تجعله من قبيل التوشيع بمعنى أعلام الثوب ، إذ فيه تزيين البيان الذي هو ثوب للمعنى **(وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على ا لأول)** لا يظهر فرق بين المثنى المفسر باسمين وبين الجمع المفسر بأسماء ، ولعلهم ذكروا أقل ما يكون وكذا لا يظهر فرق بين المثنى في عجز الكلام ، وفي أثنائه كأن يقال يشيب ابن آدم وخصلتاه يَشُبَّانِ الحرص وطول الأمل ، فالأظهر أن يحذف العجز عن التعريف **(نحو «يشيب ابن آدم ويَشُبُّ فيه خصلتان الحرص وطول الأمل»)** [1] وكقوله :

سَقَتْنِي فِي لَيْلٍ شَبِيهٍ بِشَعْرِهَا ... شَبِيهَةُ خَدَّيْهَا بِغَيْرِ رَقِيبِ

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما وأحمد ، بلفظ : «يهدم ....» كما في صحيح الجامع (٨٧٣) .

فَمَا زِلْتُ فِي لَيْلَيْنِ شَعْرٍ وَظُلْمَةٍ وَشَمْسَيْنِ مِن خَمْرٍ وَوَجْهِ حَبِيبِ [١]

ويخرج عن التوشيع بقوله ثانيهما معطوف على الأول مثل قولنا : يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان : أحدهما الحرص ، وطول الأمل .

إن اللايق جعله منه فتأمل . **(وأما بذكر الخاص بعد العام)** هذا بظاهره يصدق على التوشيع ، وباب نعم ودفعه أن يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا مجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص الذي هو صفة أو بدل من العام .

قال الشارح المحقق : يعني بذكره بعد أن يكون معطوفا عليه ، فلو قال : وأما بعطف الخاص على العام لكان أوضح وفيه نظر ، لأن قوله تعالى : ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [٢] من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على لله على ما هو الأصح ، فلا يصح أن يقال : وأما بعطف الخاص على العام ، ويستفاد من الكشاف في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [٣] أن الخاص المذكور بعده لا يجب أن يكون مندرجا تحته بحكمه ، بل لو مُيّزَ عن العام وأخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم حيث قال : فإن قلت : لِمَ أخر الشمس والقمر ؟ ، قلت : أخرهما ليعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا بفضلهما واستدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كما أخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليها كذلك ، هذا كلامه ، وحينئذ لا يتم ما وجهنا به كلام المتن **(للتنبيه على فضله)** أي : على مزية الخاص **(حتى كأنه ليس من جنسه)** أي : من جنس العام **(تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات)** يعني لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الفاضلة ، جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام مباين له ، ولا يشمله العام ومما لا يبعد عن الاعتبار أن يعطف الخاص على العام تنبيها على

---

(١) البيتان لعبد الله بن المعتز ، وهما في الإيضاح : ١٩٠ .

(٢) البقرة : ٩٨ .

(٣) يوسف : ٤ .

كمال نقصانه حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات (نحو : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾ (١) أي : الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم للأفضل الأوسط .

قال الشارح : هي صلاة العصر ، على قول الأكثرين .

وفي القاموس : الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل : الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الأضحى أو الضحى أو الجماعة أو جميع الصلوات المفروضة ، أو الصبح والعصر معا ، أو صلاة غير معينة ، أو العشاء والصبح معا ، أو صلاة الخوف ، أو صلاة الجمعة في يومها ، وفي سائر الأيام الظهر أو المتوسط بين الطول والقصر أو كل من الخمس ؛ لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين .

قال ابن سيده : من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ إلا أن يقوله براوية مسندة إلى النبي ﷺ قيل : لا يريد عليه «شغلونا عن الصلوة الوسطى صلاة العصر» (٢) ؛ لأنه ليس المراد بها في الحديث المذكور في التنزيل ، هذا وينبغي أن يعلم على أنه تفسير الوسطى بالمتوسط بين الطول والقصر أو بصلاة الخوف لا إطناب ؛ لأن المقصودَ الأمرُ بالمحافظة على الصلاة والمحافظةُ على وضعها ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلْتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (٣) (وإما بالتكرير لنكتة) ليكون إطنابا لا تطويلا ؛ ولهذا قيد كلما ذكر إطنابا بنكات إلا أنه أجمل هنا النكتة ؛ لأنه عرف سابقا نكات التأكيد إلا أنه قد تكون فيه النكتة غير ما سبق منه التنبيه على ما ينفي التهمة ، كما قال تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَاقَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ يَاقَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾ (٤) فإن في تكرار «يا قوم» التنبيه على مزيد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة .

(١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث علي رضي الله عنه .

(٣) آل عمران : ١٠٤ .

(٤) غافر : ٣٨ .

ومنه زيادة التوجع والتحسر نحو قوله :

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ أَنْتَ أَوَّلُ حُفْرَةٍ ... مِنَ الأَرْضِ خُطَّتْ لِلسَّمَاحَةِ مَضْجَعَا
وَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَه ... وَقَدْ كَانَ مِنْهُ البَرُّ وَالبَحْرُ مُتْرَعَا

ولا يبعد أن يجعل نكتة للتأكيد في : مات زيد زيد ومنه زيادة السرور والفرح نحو : جاء أخوك أخوك ، وقد يكون لمجرد إحضار اللفظ ليرتبط به المتعلق ولا يلتبس لبعد المتعلق عن المتعلق إما مجردا عن رابط ، كما في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) وإما مع رابطة كما في قوله تعالى : ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٢) **(كتأكيد الإنذار)** لنكتة من نكات عرف في التأكيد **(في ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾** (٣) ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريرا لأن العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الأول ، قال : لدفعه .

(وفي ثم دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول) يعني أن ثم مستعار عن التراخي الزماني إلى التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ، فإن قلت : إذا كان الإنذار الثاني أبلغ لم يكن تكريرا . قلت : كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بأنه زاد في المفهوم شيء ، وجعل قوله : وفي ثم إلخ بيانا لم خفي من نكتة إطناب في ذكر ثم مجال .

(وإما بالإيغال) من أوغل في البلاد إذا بعد واختلف في تفسيره **(فقيل : هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها)** لا يخفى أن تمام الكلام بدونها لا يخُصُّ الإيغال ، بل كذلك جميع أقسام الإطناب ، وأن تعريف الإيغال يشمل الإيضاح بعد الإبهام ، وذكر الخاص بعد العام ، والتكرير إذا كان ختم البيت ، بل غيرها أيضًا من أقسام الإطناب إذا كان كذلك **(كزيادة المبالغة في قولها)**

---

(١) النحل : ١١٠ .
(٢) آل عمران : ١٨٨ .
(٣) التكاثر : ٣ ، ٤ .

أي : قول الخنساء من مرثية أخيها صخر :

[(وإنّ صَخرًا لَتَأتَمُّ) أي : تقتدي (الهُدَاةُ بِهِ) يريد الهداية بذلك الاقتداء (كَأنَّهُ عَلَمٌ) في القاموس : هو الجبل الطويل أو عام ، وفي الشرح جبل مرتفع (في رَأسِهِ نَارٌ)] (٤) .

فإن قوله : كأنه علم وافر بالمقصود ، وهو المبالغة في هدايته ، وقوله : في رأسه نار زيادة المبالغة في هدايته .

هذا إذا كان المراد الهداية به مطلقا ، أما لو كان المراد الهداية به في ظلمات الجهل فهو ليس من الإطناب في شيء ، بل لا بد منه في أصل المقصود .

(وتحقيق) أي : وكتحقيق (التشبيه في قوله) أي : امريء القيس :

(كَأنَّ عُيونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا ۞ وَأَرحُلِنَا الجَزَعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ) (١)

شبه عيون وحش اصطادها وأكلها بالجزع وهو بالفتح والسكون : الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض تشبه به عيون الوحش ، لكنه أتى بقوله لم يثقب لتحقيق التشبيه ، لأن غير المثقوب أحق بأن يجعل مشبها به لا ثقبة في العين .

قال الأصمعي : الظبي والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد ، فإذا ماتا بدا بياضها فشابهت الجزع ، وبهذا ظهر فساد ما قيل : إنه أراد أنه من كثرة إقامتهم في المفاوز ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم ، والمراد كثرة الصيد .

فإن قلت : لا يستفاد كثرة الصيد إلا أن يكون حول خبائهم وأرحلهم كثرة الجزع ، وظاهر أنه ليس كذلك .

قلت : كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة .

قال الشارح المحقق : وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط :

فَسُقْيًا لِكَأسٍ مِنْ فَمٍ مثلِ خَاتَمٍ ۞ مِنَ الدُّرِّ لم يَهْمِمْ بِتَقْبِيلِهِ خَالُ (٦)

فإنه لما جعل الفم كأسا ضيقا مثل خاتم من الدر ، وكأن الكأس غالبا مما يكرع فيه كل أحد من أهل المجلس حتى كأنه يقبله دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم

(١) البيت في ديوانه : ٢١٧ ، الإيضاح : ١٩٢ ، والمصباح ٢٣١ ، الجزع : الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض

يقبله ملك متكبر فكيف غيره .

وقال السيد السند : إن البيت يحتمل وجهين :

أحدهما : أنه لم يكن في ثغرها خال ، أي شامة تغير لونه .

والثاني : ما ذكره ، ودفع توهم غير المقصود إنما يتأتى على الثاني دون الأول .

قلت : لما شبه فمه بالخاتم ، والخاتم ربما يسود بالخبر ربما يتوهم أن يكون في ثغره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ، ولك أن تريد به بدفع توهم ذكره الشارح أخا أم الرجل فيكون مبالغة في نفي تقبيله ؛ لأنه إذا لم يتيسر ذلك لخاله فكيف لغيره **(وقيل : لا يختص بالشعر)** وهل يختص في الشعر بآخر البيت كما في القول الأول ؟ وهل يختص في النثر بآخر الفقرة ؟ **(ومثل ذلك بقوله تعالى : ﴿قَالَ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾**[(١)] لأن قوله : وهم مهتدون ، مما يتم المعنى بدونه ؛ لأن الرسول مهتدٍ لا محالة . وذكر لزيادة الحث على الاتباع والترغيب في الرسل أي : ولا تخسرون معهم شيئا من دنياكم أو تربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة . كذا في الشرح .

قلت : المثال اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكليته ؛ لأن الرسول لا يكون إلا كذلك ، وفيه مزيد الحث كما ذكره فتأمل .

(وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى ، تشتمل) تلك الجملة الثانية **(على معناها)** [(٢)] أي : معنى الجملة الأولى **(للتوكيد)** [(٣)] علة للتعقيب ، ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو : إن زيدا قائم إن زيدا قائم ، وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه **(وهو ضربان : ضرب لم يخرج مخرج المثل)** بأن لم يستقل بإفادة المراد ، بل توقف على ما قبله ، كذا في

---

(١) يس : ٢٠ ، ٢١ . فقوله : «وهم مهتدون» إيغال لأنه يتم المعنى بدونه والاهتداء بالرسل قطعا ، والغرض منه زيادة الحث على اتباعهم .

(٢) المراد باشتمالها على معناها إفادتها بفحواها لما هو مقصود من الأولى ، لا دلالتها عليه بالمطابقة ، لأن هذا هو التكرير السابق ، ويشترط في الجملة الثانية ألا يكون لا محل لها من الإعراب ، وقيل : إن هذا غير شرط ، والفرق بين التذييل والإيغال : أن التذييل لا يكون إلا بجملة ويقصد منه التوكيد خاصة ، بخلاف الإيغال .

(٣) المراد بالتوكيد هنا معناه اللغوي وهو التقوية ، أما التوكيد في التكرير السابق فهو بمعناه الاصطلاحي .

الشرح ولا بد فيه من قيود أخر نظرا إلى ما فسر به الخارج مخرج المثل ، وهو ما يكون حكما كليا منفصلاً عما قبله جاريًا مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال ، فهذا الضرب المقابل له ينبغي أن يتحقق بأن لا يستقل أو يكون حكما جزئيا أو كليا لم يفش استعماله ، وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثاني ؛ لأنه ثبوتي إلا أن يقال الضرب الأول أشد ارتباطا بالمقصود من الثاني ؛ فلذا قدم (**نحو ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ﴾** (١) **على وجه**) وهو أن يكون المعنى ، وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص ؟ فيكون متعلقا بما قبله ؛ لأنه لحصره في الكفور ، وأشار بقوله على وجه أن هناك وجها آخر ليس بما نحن فيه ، وهو ما نقله عن الزمخشري في الإيضاح ، من أن الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة ، وتارة في معنى الإثابة ، فلما استعمل في قوله : (**جزيناهم بما كفروا**) بمعنى عاقبناهم لكفرهم قيل : وهل يجازي إلا الكفور ؟ ، بمعنى وهل يعاقب إلا الكفور ؟ .

قال المصنف : فعلى هذا يكون من الضرب الثاني .

فإن قلت : لولا أن جزيناهم بمعنى عاقبناهم لا يحمل ، وهل يجازي معنى وهل يعاقب ، فيتوقف على سابقه .

قلت : التوقف لفهم المراد فالاحتياج يُفهَم باعتبار دلالة اللفظ ، وهو لا ينافي الاستقلال إنما المنافي أن يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله بقي أنه لا يصح نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور فإنه المبالغة في الكفور ، ويكفي في المعاقبة الكفر فعلى هذا أيضًا لا بد أن يحمل النظم على أنه هل يعاقب ذلك العقاب إلا الكفور ، فعلى هذا الوجه أيضًا يكون من الضرب الأول مطلقا إلا أن يقال : حَصْرُ العقاب ادعائي فلا يحتاج إلى التقييد ، والأَوْلى أن يجعل من الضرب الأول مطلقا ، ويستغنى عن اعتبار الادعاء ويمكن أن يحمل الجزاء على المطلق ، ويخرج مخرج المثل بأن يقال : لا جزاء إلا للكفر ، وأما الإثابة فمحض فضل ؛ لأن الشاكر لا يفي عمله بما وجده عاجلا ، وليس ما يسمى جزاء إلا بارزا في معرضه من غير أن يكون على حقيقة الجزاء .

---

(١) سبأ : ١٧ .

(وضرب أخرج مخرج المثل) بأن تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال ، نحو : ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ﴾ أي اضمحل ﴿الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (١) في الإيضاح ، وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (٢) فقوله : ﴿أَفَإِن مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ تذييل من الضرب الأول ، وقوله : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ، من الضرب الثاني ، فكل منهما تذييل على ما قبله ، وفي تقريره إشعار بأن تذييل يطلق على الجملة الثانية أيضًا ، ولا يبعد أن يكون التذييلان بجملة واحدة ، (وهو أيضًا) أي : عاد التقسيم عودا ، ففيه تصريح بأن التقسيم لمطلق التذييل لا بقسمة الثاني كما توهمه بعض من المثالين المذكورين ، إذ تقسيم القسم ليس عود القسمة إلا بتأويل بعيد من جعل تقسيم قسم الشيء تقسيما له (إما لتأكيد منطوق كهذه الآية) فإن زهوق الباطل منطوق (وإما لتأكيد مفهوم كقوله) أي : النابغة الذبياني :

[(وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لا تَلُمُّهُ) أي : لا تصلحه حالٌ من أخا لعمومه بالنفي ، وليس حالا عن ضمير المخاطب في لست أو مستبق ، لأن ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به إلا بقرينة ، وليس صفة لأخا ، لأن المعنى على أنك لست بمستبق أخا أن لا يصلح تفرق حاله وذميم خصاله ، والحال أقرب من معنى الشرط من الصفة ، لأنه قيد للعامل دون الصفة (عَلَى شَعَثٍ) أي : تفرق حال ، وذميم خصال (أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ)] (٣) أي : المنقح الفعال المرضي الخصال .

(وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضًا) وهو التحفظ سمي به ، لأن فيه تحفظ الكلام عن نقصان الإبهام فناسب التسمية بالتكميل (وهو أن يؤتى في

---

(١) الإسراء : ٨١ .
(٢) الأنبياء : ٣٤ ، ٣٥ .
(٣) البيت في ديوانه : ٦٦ ، أورده القزويني في الإيضاح : ١٩٤ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات ١٦٠ ، وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه ، ومطلعها :
أتاني - أبيت اللعن - أنك لمتني وتلك التي أهتم منها وأنصب

كلام) إن أريد بكلمة في الجزئية يشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ، ويكون جملة مستقلة وإن أريد الظرفية لا يشمل ما أخر الكلام فتأمل .

(يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أتى بمثالين : أحدهما للواقع في الوسط ، والآخر للواقع في الآخر ، هذا على طبق ما في الإيضاح ، ونحن نقول : أحد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه ، والآخر لدفعه بعده .

(كقوله) أي : قول طرفة كسودة

[(فَسَقَى دِيَارَكِ غَيرَ مُفسِدِهَا) مفعول به أو مطلق ، أي : سقيا غير مفسد الديار ، وجعله الشارح حالا مما بعده (صَوْبَ الرَّبِيعَ) أي نزول المطر في الربيع (وَدِيمَة) أي : مطر في الربيع (تَهمي)] [1] .

أي : تسيل قيد السقي لغير المفسد ، لأن نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار ، كذا في الشرح .

ولك أن تقول : صوب الربيع مصلح في أوله مفسد في آخره ، لأنه يضر المحصولات فاحترز عنه بقوله : غير مفسدها ، ويحتمل أن يراد بالديار أهلها ، ويجعل غير مفسدها بمعنى إلا مفسدها فيكون الاستناء من الأهل فيكون من أصل الكلام ، لا للتكميل .

(ونحو) قوله تعالى : ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [2] فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين ، لتوهم أن ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التكميل بقوله : ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ، دفعا لهذا الوهم وإشعارا بأن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ، ولذلك عدى بعلى لتضمين معنى العطف ، ويجوز أن يكون من قبيل تضمين الشرف والعلو ، أي : أذلة لهم مع فضلهم عليهم ، كذا في الإيضاح والشرح .

ونحن نقول : الآية لتنفيرهم عن الرجوع عن الإيمان ، والمقصود أنكم لو ترجعون عن الإيمان سيأتي الله بقوم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ، فينقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم إلى كونكم أذلة لهم ، ولا بد في إفادة

(١) البيت في ديوانه : ١٤٦ ، والإيضاح : ١٩٥ ، والمصباح : ٢١٠ .
(٢) المائدة : ٥٤ .

هذا المعنى من ذكر قوله : ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ فهو داخل في أصل المقصود ، وليس في الإطناب من شيء والله أعلم .

ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي :

حَلِيمٌ إِذَا مَا الحِلْمُ زَيَّنَ أَهْلَهُ — مَعَ الحِلْمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مَهِيبُ (١)

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم أن ذلك له من عجزه عند القدرة ، فأزال هذا الوهم بأن جملة إنما هو في وقت تزيين الحلم لأهله ، وهذا إما يكون عند القدرة ، وإلا لم يكن زينا ، وأما المصراع الثاني فيزعم المصنف أنه تأكيد لمفهوم قوله : إذا ما الحلم زين أهله ، مع أنه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لأهله ، فإنه من لا يكون حليا حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة ، فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لا تكميل كما زعم بعض الناس ، وفيه نظر ؛ لأن تذييل التكميل تكميل كا لا يخفى فبهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكميلا .

وقال الشارح المحقق : وفيه نظر ؛ لأن الأهم أن من لا يكون حليا حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو ؛ لجواز أن يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به ، ويمكن إثبات ما منعه بأنه إذا لم يكن حلمه مع العدو حسن لا محالة يكون غضبه مهيبا ، وإلا لكان حلمه حسنا ؛ إذ لا نفع لغضبه .

قال الشارح : والذي يخطر بالبال أن معنى البيت ألطف وأدق مما يُشعِر به كلام المصنف ، وأن المصراع الثاني تكميل ؛ وذلك لأن كونه حليا في حال يحسن فيه الحلم يوهم أنه في تلك الحالة ليس مهيبا لما له من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة ، فنفى ذلك الوهم بقوله : مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ليتمكن مهابته في ضميره ، فكيف في غير تلك الحالة .

(وإما بالتتميم ، وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود) يخرج عنه تتميم ذُكِرَ في كلام يوهم خلاف المقصود ، فإن الفرق بين التتميم والتكميل بأن النكتة في التتميم غير دفع وهم خلاف المقصود ، لا بأنه لا يكون يوهم خلاف المقصود ؛ إذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل .

---

(١) كعب بن سعيد شاعر إسلامي يحسن الرثاء ، والبيت من رثائه لأخيه أبي المغوار . انظر البيت في الإيضاح : ١٩٦ .

(بفضلة) (١) لنكتة المتعارف فيما بين علماء العربية كون الفضلة بمعنى يقابل العمدة ، فالشارح المحقق حفظ المتعارف ، ومنهم من حَمَلَهُ على ما يزيد على أصل المراد ، ولا يفوت بحذفه ، فرده الشارح المحقق في المختصر بأنه لا تخصيص بذلك للتتميم ، وبأنه كَذَّبَه بذلك كلام المصنف في الإيضاح ، وكلاهما ضعيفان .

أما الأول ، فلأن المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يخص بقسم في قسم يشهد قوله في تعريف الإيغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها .

وأما الثاني ، فلأن المصنف لم يزد في هذا المقام في الإيضاح على ما في التلخيص إلا تكثير الأمثلة مع أنه لم يمثل بغير الفضلة ، نعم ما ذكره في بحث الاعتراض أن من اشترط في الاعتراض كونه بين كلامين أو في أثناء كلام ، وجوز كونه غير جملة يشمل الاعتراض عنده بعض صور التتميم ينافيه فإنه لو لم يكن التتميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض صوره على تجويز كونه غير جملة ، بل يشمل عنده من لم يجوزه أيضًا إلا أنه يبعد أن يكون مراده هذا الموضع ، لأنه مذكور في نفس الكتاب فلا معنى للإحالة بالإيضاح ، ثم التخصيص بالفضلة يوجب أن لا يكون قولنا : زيد يقاسي مشقة الجوع ، ويطعم الطعام من التتميم ، مع أنه كقولنا : زيد يطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ، ولا يخفى أنه بعيد عن الاعتبار جدًّا .

(كالمبالغة نحو : ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ (٢) في وجه أي مع حبه) من وجهين ذكرا في تأويل النظم ، وهو كون ضمير حبه للطعام إما على توجيه آخر ، وهو كونه لله فلا يكون من الإطناب ، لأنه لتأدية أصل المراد لا تقول على الوجه الأول أيضًا هو لأصل المعنى ، لأنه لا بد منه في أداء أنهم يطعمون الطعام مع حب الطعام ، لأنا نقول : لولا المبالغة في الإطعام لم يكن لإفادة أن الإطعام مع حب الطعام وجه ، ولم يقصد إليه البليغ ، ولا يبعد أن يجعل الضمير للإطعام ، أي : يطعمون الطعام بناء على حب الإطعام ، فيكون

---

(١) المراد بالفضلة المفعول ونحوه لا ما يتم أصل المعنى بدونه ، لأن هذا لا بد منه في كل أنواع الإطناب ولا يخص بالتتميم ، وبهذا يكون التتميم أخص من الإيغال من هذه الناحية ، لأنه لا يتقيد بها ، ويكون أعم من ناحية أنه قد يكون في غير الآخر بخلاف الإيغال ، ويسمى التتميم التام أيضا .

(٢) الإنسان : ٨ .

لإفادة أن الإطعام لكون السخاء خلقا لهم فلا يكون أيضًا مما نحن فيه .

قال الشارح المحقق : وكتقليل المدة في قوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾ (١) ذكر ليلا مع أن الإسراء لا يكون إلا بالليل للدلالة على أنه أسرى في بعض الليل . قال السيد السند : إن هذا ، وإن ذكره الكشاف ، لكنه اعترض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير هي الكون في بعض الأفراد ، لا الكون في بعض الأجزاء ، ونحن نقول : قد حقق أئمة الأصول أن الظرف المنصوب هو المعتاد فلا بد أن يستوفي المظروف جميعه ، إلا أن الآية ترد قولهم ، لا قول الكشاف للإجماع على أن الإسراء كان في بعض الليل .

ولك أن تقول أراد بقوله في بعض الليل في بعض أفراده ، لكنه بعيد نفي أن إفادة أن الإسراء كان في بعض الليل ليس زائدا على أصل المراد .

(وأما بالاعتراض ، وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى (٢) **بجملة أو أكثر لا محل لها)** أي : للجملة أو أكثر **(من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام)** . قال الشارح المحقق : والمراد باتصال الكلامين أن يكونا الثاني بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا منه هذا ، وقد فاته أن يكون الثاني معطوفا على الأول ،كما في قوله تعالى : ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ (٣) اعتراض فإن ما بين قوله : إني وضعتها أنثى ، وإني سميتها مريم اعتراض أيضًا كما اعترف به ، والظاهر أن الصفة المقطوعة مما يتصل معنًى بالجملة السابقة ، وكذا جواب سؤال نشأت من الجملة السابقة ، وقد دخل في التعريف تذييل وتكميل لا محل له من الإعراب ، إذا وقعا بين جملتين متصلتين معنًى ، ولا يخص شمول الاعتراض بعضَ صور التكميل بما إذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل الاعتراض ، كما يوهمه ما سيأتي.

ويُنْتَقَد التعريف بمعطوف لا محل له من الإعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله : ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ

---

(١) الإسراء : ١ .

(٢) بأن يكون ثانيهما تأكيدا للأول أو بيانا له أو بدلا منه أو معطوفا عليه .

(٣) آل عمران : ٣٦ .

وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (١) فإن قوله : ويؤمنون به ، جملة لا محل لها من الإعراب وقع بين جملتين متصلتين معنى ، مع أنه يسمى اعتراضا كما لا ريب فيه (كالتنزيه في قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ (٢) فإن قوله سبحانه جملة لا محل لها بتقدير أسبحه سبحانا ، وقعت في أثناء الكلام ، لأن قوله : ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ معمولان للجعل معطوفان على مفعوليه أعني : لله والبنات ، وليس لله ظرفا لغوًا للجعل ، وإلا لكان الجعل بمعنى الخلق ولا معنى له ، وقيل : وإلا لكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشيء واحد وذا لا يجوز في غير أفعال القلب ، وردَّ بأن هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو : ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾ (٣) ومعنى الجعل لله البنات جعله مستحقا للبنات ، ومعنى الجعل لأنفسهم البنين استحقاقهم له ولو جعل قوله : ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ حالا لم يكن تصريح بالتوبيخ بجعلهم مستحقين لما يشتهون .

(والدعاء في قوله) أي : في قول عوف بن محَلِّم بن ذهل بن شيبان يشكو كبره وضعفه

(إنَّ الثَّمانِينَ وبُلِّغْتَهَا قَدْ ... أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تُرْجُمَانَ) (٤)

أي : إلى مفسر وهو كعنفوان وزعفران وريهقان على ما في القاموس ، فقوله : وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ، ومن لم يعرف الواو الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ، ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس الحال والفرق دقيق .

(والتنبيه في قوله : [واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُه) جعل المخاطب بقوله : فعلم المرء ينفعه ، متنبها متوجها إلى معرفة ما تعقبه عن قلب حاضر ، ومن لم يعرفه فسره بالتنبيه على أمر يناسبُ المقامَ التنبيهُ عليه ، وفيه تنبيه على أن الاعتراض

---

(١) غافر : ٧ .

(٢) النحل : ٥٧ .

(٣) مريم : ٢٥ .

(٤) انظر البيت في الإيضاح : ١٩٧ ، والإشارات : ١٦٣ ، ونسبته عوف إلى شيبان وهو خطأ ، لأنه خزاعي من بني سعد ، والشيباني غيره ، كما جاء في طبقات ابن المعتز ، وهو يخاطب بذلك عبد الله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع لضعفه وكبره ، والترجمان في الأصل : الذي يفسر لغة بأخرى ، والمراد به هنا مطلق المفسر والمكرر ، والشاهد في قوله : «وبلغتها» لأنها دعاء أيضًا .

يكون بالفاء (أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا)] (١) من التقدير والألف للإطلاق ، وأن هي المخففة ، واسمه ضمير شأن مقدر يعني أن المقدرات لا محالة (**ومما جاء بين كلامين ، وهو أكثر من جملة أيضًا**) يعني أن فيه تمثيلين : تمثيل ما جاء بين كلامين ، وتمثيل ما هو أكثر من جملة (**قوله تعالى : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾**) (٢) لا خفاء في أن الاعتراض هنا جملة واحدة وخبره جملتان ، وليس أكثر من جملة لا محل له من الإعراب ، والمثال الواضح : ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ (٣) ولما كان اتصال قوله : ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ بقوله ﴿فأتوهن﴾ خفيا بينه بقوله : (**فإن قوله ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾**) بيان لقوله : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ يعني أن المأتى هو مكان الحرث ؛ لأن الغرض الأصلي من شرع النكاح هو التناسل وبقاء النوع ، لا قضاء الشهوة ، بل خلق الشهوة لذلك ، والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب في التوبة لمن خالف المأتى ، والتنفير عن غير المأتى لما فيه من الأذى والقذر الذي الاجتناب عن الحيض لأجله .

وللاعتراض نكت أخرى : منها تخصيص أحد المذكورين بمزيد التأكيد في شأنه نحو : ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ (٤) فقوله : أن اشكر لي ، تفسير لوصينا ، وقوله : ﴿حملته﴾ اعتراض إيجابا للتوصية بالأم خصوصا .

ومنها : الاستعطاف في قول أبي الطيب :

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتَ لَهِيبَهُ　　　يَا جَنَّتِي لَرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمَا (٥)

وجعل المصنف والشارح من نكت الاعتراض في البيت صنعة الطباق ، وفيه أنها من البديع .

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ١٩٧ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٦٣ .
(٢) البقرة : ٢٢٢ .
(٣) آل عمران : ٣٦ .
(٤) لقمان : ١٤ .
(٥) انظر البيت في الإيضاح : ١٩٨ .

ومنها : دفع ما يتضرر به كما في هذا البيت ، فإنه دفع ضرر جهنم القلب بنداء المحبوبة التي هي الجنة ، ويحتمل أن يكون المقصود التنبيه على أن شفاء هذا الداء المحبوبةُ كما أن النجاة عن جهنم بالجنة .

ومنها : بيان السبب لأمر فيه غرابة كما في قوله :

فَلاَ هَجْرُه يَبْدُو وَفِي اليَأْسِ رَاحَةٌ وَلا وَصْلُهُ يَصْفُو لَنَا فَنُكَارِمُهْ (١)

فإن كون هجر الحبيب مطلوبا أم غريب فبين سببه ، وهذا لا ينافي ما قيل إنه جواب سؤال ، لأن بيان السبب يجوز أن يكون للسؤال المقدر .

(وقال قوم : قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر) الأوضح دفع الإبهام **(ثم)** افترقوا فرقتين **(جوز بعضهم وقوعه آخر جملة)** لا في أثناء جملة **(لا تليها جملة متصلة بها)** فلا يكون بين كلامين أيضًا ، وقد تبعهم الكشاف في مواضع **(فيشمل)** الاعتراض بهذا التفسير **(التذييل)** كلها **(وبعض صور التكميل)** وهو أن يكون لجملة لا محل لها من الإعراب كما في قول الحماسي :

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ وَلا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلُ (٢)

فإن المصراع الثاني تكميل ، لأنه لما وصف قومه بشمول القتل لهم أوهم ذلك ضعفه فأزاله بوصفهم بالانتقام من قاتليهم ، وشمول الاعتراض جميعَ صور التذييل يوجب أن يعتبر فيه أن لا يكون له محل من الإعراب فتفسيره كان قاصرا .

(وبعضهم) عطف على فاعل جوز كما أن **(كونه غير جملة)** عطف على مفعوله ، وهل جوزوا أن يكون جملة لا محل لها من الإعراب الظاهر ؟ نعم ولو قال : كونه غير الجملة بلام العهد لشمل جملة لا محل لها من الإعراب بلا خفاء فتأمل .

(فيشمل) الاعتراضُ بهذا التفسير **(بعضَ صور التتميم و)** بعض صور **(التكميل)** وهو ما كان بين الكلام أو الكلامين المتصلين معنى ، وفي الإيضاح أنه يشمل ما كان كذلك من التتميم والتكميل ، ولا يكون له محل من الإعراب جملة

---

(١) انظر البيت في الإيضاح : ١٩٨ ، والبيت للرماح بن أبرد المعروف بابن ميّادة ، واليأس قطع الأمل من وصله ، وقوله : «فنكارمه» بمعنى نبادله التكرم بالوصل . انظر بغية الإيضاح (١٤٩/٢) .

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ١٩٦ .

كان أو أقل من جملة أو أكثر .

قال الشارح المحقق : فيه اختلال ، لأنه إما أن يشترط في الاعتراض عند هؤلاء أن لا يكون له محل من الإعراب أو لا يشترط .

فإن اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة ؛ لأن المفرد لا بد له في الكلام من الإعراب ولم يشمل شيئا من التتميم ؛ لأنه إنما يكون بفضلة ، ولا بد له من الإعراب .

وإن لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الإعراب هذا ، ويمكن اختيار الاشتراط قوله : المفرد لا بد له في الكلام من الإعراب فيه أن المفرد يجوز أن يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتًا من الأصوات ، ولا يكون له محل من الإعراب .

قوله : لا يشمل التتميم أصلا فيه أنه مبني على تفسيره الفضلةَ بما فسر به ، وقد فسره البعض بما يزيد على أصل المراد ، ولعل متمسكه في تفسير ما ذكره المصنف هنا .

(وإما بغير ذلك) عطف على قوله : إما بالإيضاح بعد الإبهام **(كقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾** [1] **فإنه لو اختصر لم يذكر ﴿ويؤمنون به﴾ ؛ لأن إيمانهم لا ينكره من يثبتهم)** فلا حاجة إلى الإخبار به ؛ لكونه معلوما **(وحَسَّنَ ذكرَه)** أي : سبب حسن ذكره ، ولك أن تجعله ماضيا من التحسين وفاعله **(إظهارُ شرف الإيمان)** أو من الحسن وينصب إظهار شرف الإيمان على أنه مفعول له على مذهب من لا يشترط لنصبه اتحاد فاعله وفاعل عامله ، **(ترغيبا فيه)** أي : في الإيمان لا يقال كما لا مجال لإنكار إيمانهم لإنكار تسبيحهم وحمدهم ، فهو أيضًا إطناب لإظهار شرف التسبيح والحمد ، لأنا نقول : يجوز أن لا يكون عبادتهم التسبيح والحمد ، ولا بد من التأمل في مقام بيان غير ما ذكر لئلا يوقع في التباس ما سبق لغير ما ذكر ، كما وقع للمصنف في الإيضاح ، فأورد أمثلة هي من التكميل والتتميم لما هو

---

(١) غافر : ٧ .

بغير ذلك .

(واعلم) أن الأكثر وصفُ الكلام بالإيجاز والإطناب بمعنى عرفت (وأنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له) أي : لذلك في الكلام (في أصل المعنى) وإنما قيد المعنى بالأصل لعدم إمكان المساواة في تمام المراد ، فإن للإيجاز مقاما ليس للإطناب ، وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار ، إذ ليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو إليه المقام بخلاف الإيجاز والإطناب (كقوله) أي : قول أبي تمام [(نَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا) أي : نعرض عنها (إذا عَنَّ سُؤْدُدٌ)] [1] تمامه [وَلَو بَرَزَتْ فِي زِيِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ] الزي : الهيئة ، والعذراء : البكر ، والناهد : المرأة التي ارتفع ثديها ، ولا يخفى أن السيادة أيضًا من الدنيا ، فالمراد من الدنيا غير السؤدد إلا أن يراد سيادة الآخرة ، والأول أظهر .

(وكقول الشاعر الأحمر :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إلى جَانِبِ الغِنَى ... إذَا كَانَتْ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ [2])

والعلياء كالحمراء الفعلة العالية على ما في القاموس .

قال الشارح المحقق : أراد بالغنى مسببه أعني : الراحة ، وبالفقر أعني المحنة ، يعني السيادة مع التعب مرجح عندي من الراحة مع عدم السيادة ، ولا ضرورة إلى العدول عن الظاهر ، فصراع أبي تمام إيجاز بالنسبة إلى البيت لمساواته له في أصل المعنى مع قلة حروفه ، والمساواة إنما يتحقق إذا حمل النفي على المبالغة في نفي النظر ، لا على نفي المبالغة في النظر كما يفيده أول النظر ، وهذا الإيجاز قد يكون إيجازا بالتفسير السابق ، وقد يكون إطنابا وقد يكون مساواة ، وكذا هذا الإطناب (ويقرب منه) أي : من المصراع ، والبيت مع التفاوت في كونهما نظمين ، وكون ذلك نظما ونثرا قوله تعالى : (﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ

(١) البيت في ديوانه : ١١٢ ، وشرح عقود الجمان : ٢١٨ ، والإيضاح : ٢٠١ .

(٢) البيت لأبي سعيد المخزومي ، وينسب أيضًا للمعذل بن غيلان ، وهو في شرح عقود الجمان منسوب لأبي علي الحسن : ٢١٨/١ .

يُسأَلُونَ﴾ (١) وقول الحماسي :

وَنُنْكِرُ إنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ   وَلاَ يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ) (٢)

أي : نغير ما شئنا من قول غيرنا ولا يجسر واحد على تغيير ما نقول .

وقال الشارح المحقق : إنما قال : ويقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الآية كل فعل ، ولك أن تقول : الشعر مختص بالناس ، والآية تشتمل كل فاعل ، ولا يخفى ما في ختم المعاني بهذا البيت من الغرابة والابتداع ، حيث اعترض المصنف على السكاكي وغيره ، والحمد لله الذي أنعم علينا نعمة البيان ، فوفقنا لتوفية المعاني للحاضرين والغائبين من الإخوان ، إلهي هب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه بطرق مختلفة واضحة الدلالة ، متباعدة عن التشبيه والتمويه ، ونجنا بظهور الحقيقة عن الاطمئنان بالمجاز ، ونَجِّنَا بإيضاح كنايات البيان وتلخيصها عما يحول بيننا وبين المغاز ، واجعل وجوداتنا المستعارة قرابين البقاء في الزلفى ، ووفقنا للتيمن بسم الله الرحمن الرحيم من الأسماء الحسنى .

***

(١) الأنبياء : ٢٣ .

(٢) البيت للسموءل اليهودي من قصيدة مطلعها :

إذ المرء لم يدنس من اللؤم عرضه   فكل رداء يرتديه جميلُ

والبيت أورده القزويني في الإيضاح : ٢٠١ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ٢٦٠ .

(الفن) : لغة الضرب والتزيين ،ولكل منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين (الثاني) أي : ثاني الأول ، فإنه جعل الفن الأول اثنين ، أو ثاني الفنون الثلاثة فإنه في المرتبة الثانية ، لأن التعبير فرع ترتيب المعاني في النفس ، وما هو داخل في البلاغة أصل بالنسبة لما هو تابع لها ، فلذا أخر عن المعاني وقدم عن البديع ، وأما ما قال السيد السند : إنه أخر عن علم المعاني ؛ لأن علم المعاني يبحث عن إفادة التركيب لخواصها ، وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة فنزل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من الأصل ، ففيه أن علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على أصل المعنى ، لا على الخواص على أن تأخر كيفية الإفادة عن الإفادة تفيد رجحان تأخير البيان من غير حاجة إلى تنزيله من المعاني منزلة المركب من المفرد .

قال الشارح في المختصر : قدَّمه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة ، وتعلق البديع بالتوابع يريد أنه يحتاج إليه في نفس البلاغة في الجملة لا أنه لا يتم بلاغة كلام بدون إعمال علم البيان ، إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعاني ؛ إذ لا حاجة إلى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف ، وبهذا التحقيق ظهر وجه آخر ليقدم على علم المعاني ؛ إذ لا بد منه في بلاغة الكلام أصلا بخلاف البيان .

(علم البيان)

بمعنى يقابل علمي المعاني والبديع (وهو علم) أي : مسائل معلومة عن الأدلة أو تصديقات بها حاصلة عن الأدلة أو مَلَكَة هذه التصديقات ، أعني : كيفيةٌ راسخة يتمكن بها من التصديق بمسألة مسألة تفصيلا من غير حاجة إلى تجشم كسب جديد ، وإنما قيدنا معاني العلم للحصول عن الدليل ، وإن أطلقها الناظرون في هذا المقام ، لما حققتُ أن مَن جَمَعَ مسائلَ العلم بالتقليد لا يُسمى عالما ، وتصديقاتها لها لا يسمى علما ، واستعمال لفظ العلم في التعريف مُخِلٌّ لما عرفت من اشتراكه ، وما يُدْفَع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح أي معنى يراد مما لا يعاب بخلوه عن ضرر الاشتراك ، وهو فهم غير

المقصود مختل ؛ لأنه وإن خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع أنه ماذا أريد .

(يعرف به) شاع استعمال المعرفة في إدراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا ، واستعمال العلم في إدراك الكليات كذلك ، فالمعنى : علم يعرف به **(إيراد)** كل واحد يدخل في قصد المتكلم على أن اللام في **(المعنى الواحد)** للاستغراق العرفي ، والمراد بقوله «يعرف به» يعرف برعايته ؛ إذ لو لم يراع ، ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إيراده ، وهذا هو العرف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها .

قال الشارح : فلو عرف مَنْ ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا : زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان . أقول : بل لو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان ، وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ، واعترض عليه الشارح بأنه مما لا يفهم من العبارة ، وكلامهم في مباحث البيان لا يساعده ؛ لأن المفرد بأسره ، وهو معظم مباحث البيان وكثيرًا من أمثلة الكناية إنما هي مفردات ، ويمكن دفعه بأن تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار أن موضوع الفن اللفظ البليغ على أن وصف المعنى بالواحد يحتمل أن يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه في النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء ، وهذا هو الوحدة المعتبرة في نظر البليغ .

وأما المجاز المفرد وأمثاله فالبحث عنه راجع إلى البحث عن الكلام البليغ .

قال الشارح : وتقييد المعنى الواحد للدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ، ولا يخفى أن هذه الدلالة مستغنًى عنها باللام الاستغراقية فإنه في معنى إيراد كل معنى دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة ، وقد احترز به عن ملكة الاقتدار على إيراد المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة ، فإنها ليست من علم البيان .

وهذه الفائدة أقوى مما ذكره السيد السند من أن فيما ذكره القوم تنبيها على أن علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال ، والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال ، فإن هذه كالأصل في المقصودية ، وتلك فرع وتتمة لها فالأولى أن يراعى المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة ثانيا ، وإن لم يكن هذا الأمر لازما هذا ، ولا يخفى أنه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان .

قال الشارح : وبالتفسير المذكور لمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث ، على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية . هذا كلامه ، وفيه أن تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالإباء المذكور أو لا ، لأن المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح ، والأولى أن يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بألفاظ مختلفة في الوضوح فإنه لا مخرج له عن التعريف سواء (بطرق) أي : في طرق ، وأراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق في أن المعنى يسلكها فيصل إلى فهم المخاطب أو في أن السامع يسلكها فيصل إلى المعنى ، والأول أنسب بسوق التعريف إلا أن سلوك المعنى فسر به كما يفيده الإيراد ، وقد سلك في التعبير بالمعنى الواحد عما قصد به ، وهو من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص بقرينة دقيقة ، وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة ، وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه كما سيظهر عليك إن شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية ، وإن كان الأنسب بصناعة التعريف خلاف رعاية لبراعة الاستهلال ، وتأنيثا للدخيل في الفن قبل الاستهلال .

ويستفاد منه أنه لا بد في البيان من أن يكون بالنسبة إلى كل معنى طرق ثلاثة على ما هو أدنى الجمع ، ولا بُعْدَ فيه ، لأن المعنى الواحد الذي نحن فيه له مسند ومسند إليه ، ونسبة لكل منها ، وألا يجرى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الالتزامي معتبر في هذا الفن ، فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة ، ولا يشكل عليك أنه وإن يتحقق الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار ، وأريد كيف تجزم بتحقق الاختلاف في

الوضوح ، وهو خفي جدًّا ، لأنه هين على الميسر لما خلق له بتيسير مُلهم كل أحد ما يشاء ، فإن الاختلاف في الوضوح والخفاء ، كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي وبُعده من المعنى الحقيقي ، ويكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها ، فلا محالة بتحقق المعاني المختلفة وضوحا وخفاء ، ولو باعتبار القرائن التي نصبها في تصرف البليغ ، فتقييد إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة ، بقولنا : على تقدير أن يكون لها طرق مختلفة مما لا حاجة إليه .

نعم يتجه عليه أنه كما أن الاقتدار على إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بين مزايا البلاغة ، كذلك الاقتدار على إيراده بطرق متساوية في الوضوح ، فلا معنى لإدخال الأول تحت البيان دون الثاني إلا أن يقال : قصد تعريف البيان بخاصة شاملة للمعرف ، ولا يلزم منه أن يكون كل ما يغاير هذه الخاصة خارجًا عن وظائف البيان .

(مختلفة) تشتمل المختلفة في الكلمات التي هي أجزاء المركبات ، والمختلفة في وضوح الدلالة ، والإيراد بالطرق المختلفة في الأول ليس من البيان في شيء فأخرجه بقوله **(في وضوح الدلالة)** إما لأنه أراد بالدلالة الدلالةَ العقلية ، وبه حكم الشارح متمسكا بما سيأتي من أن الاختلاف المذكور لا يجرى إلا في الدلالات العقلية ، وإما لأن الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة إلى تقييد الدلالة بالعقلية لإخراج الطرق المختلفة بالعبارة .

وقد وفينا بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد ، وترك في التعريف ما يقابل في وضوح الدلالة أعني : وخفائها وإن ذكر في المفتاح ما يفيده لِعَدِّهِ تطويلا للقوم فجَرَّدَ كتابه عنه ، لأن الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء .

(عليه) أي : على المعنى الواحد ، وسيأتي تتمة ما يتعلق بالتعريف ، ويتضح به في بيان قوله : والإيراد المذكور لا يتأتى في الوضعية إلخ فإنه المحل اللائق به ، ولما أراد توضيح التعريف بتحقق أن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض أقسام الدلالة دون بعض ، وكان هذا التحقيق محتاجا إلى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع .

قال : **(ودلالة اللفظ)** واكتفى بلام العهد عن التقييد بالموضوع ؛ لأن اللفظ

الموضوع هو الذي به يفاد ويستفاد فيها هو المعتاد ، وغيره خارج عن حيطة الاعتداد ، وفيه نظر ؛ لأن دلالة الهيئة أيضًا وضعية معتبرة في الإفادة والاستفادة ، ويجرى فيها أقسام المجاز ، فلا وجه لإسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره ، وذلك التحقيق ، وأن يكفي فيه التقسيم البياني من أن دلالة اللفظ إما على الموضوع له أو على غيره ، ويسمى الأول وضعية ، والثاني عقلية ، إلا أنه أراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع له لزيادة تمكين المتعلم المبتدىء من معرفة العلم بهذا التعريف .

هذا على طبق ما جرى عليه الشارح ، مع زيادة تحقيق ، ونحن نقول بمساعدة توفيق أن لصاحبه علم البيان فضل احتياج إلى معرفة الدلالات ؛ إذ بها يتميز الحقيقة عن المجاز ، ويعرف أن يحصل المجاز بأي طريق ، وإلى هذا يؤدي تحصيل مقدمة ، أوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان ، بل يتأدى وليت شعري ما أغفلهم عنه ، وهنا دقيقة أخرى محوجة إلى ذكر تقسيم الدلالة وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكلم بالمجاز والعدول عن الحقيقة من غير ضيق البيان والأعوان .

هذا ولم يُعَرِّف الدلالة لاشتهار أمرها ، فنقول : الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر ، ولو في وقت ؛ لأن المعتبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف أهل الميزان ؛ فإن المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، فتعريف الدلالة في كتب العربية مما لا يليق به على أنه في نفسه مختل ؛ إذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلمُ به العلمَ بالمدلول ، والصحيح أن يقال هوكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة ، وبالجملة فالأول هو الدالُّ والثاني هو المدلول .

وقد يكون الشيء دالا على شيء ومدلولا له باعتبارين ، كالنار والدخان فإن كلا منهما دال على الآخر ومدلوله ، فالعلاقة إن كان الوضع فالدلالة وضعية ، وإن كان اقتضاء الطبع وجود الدال عن عروض المعنى لطبع المحدث للدال فهي طبيعية ، وإلا فعقلية كدلالة الأثر على المؤثر ، وكل منها إن كان الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية ، وإلا فغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية منقوض

بحُمرة الخَجَل وصُفرة الوَجَل فلا اعتداد به ، وإن أتى به من يعتد به كل اعتداد ، وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند إطلاقه بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع ، واعترض عليه بأن فهم المعنى صفة للسامع ، والدلالة صفة اللفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما فغيره البعض إلى كون اللفظ بحيث لو أطلق فهم المعنى للعالم بوضعه وغيره البعض الآخر بأن استصعاب الإشكال ليست بمثابة يحوج إلى التغيير ، بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لإضافة أخرى هي الوضع ، وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هي كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ، ووصف للمعنى هو انفهامه من اللفظ للعلم به ، وكلا الوضعين لازمان لتلك الإضافة ، فكما جاز تعريفهما بالأول جاز بالثاني ، ورد التغيير بأنه تغيير التعريف إلى ما هو الأولى ، وليس للاستصعاب .

وفيه أن الأولوية ممنوع ؛ إذ المقدر أنهما لازمان للدلالة سواء ، وليس شيء منهما الدلالة ؛ إذ الدلالة عارضة للطرفين ، وكل منهما عارض لطرف . نعم ليس الجواب جوابًا عند التحقيق ، بل يستويه المعبر والمعبر إليه في عدم صحة التعريف ، أحدهما على أن كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونها صفة له لكذبه اشتقاق الدال منها للفظ وإسنادها وإضافتها إلى اللفظ ، فالحق أن الدلالة صفة اللفظ ، ولا يصدق عليها فهم السامع ، ولا انفهام المعنى ، ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وانفهام المعنى منه ، وكما أن الفهم صفة للمعنى أو السامع بإضافته إلى أحدهما ، كذلك صفة للفظ بتعلقه به بواسط الجار لأنا نقول لا خفاء في أن فهم السامع ليس صفة للفظ ولا انفهام المعنى ، فإذا قيد بقولنا من اللفظ لا يمكن أن يصير صفة للفظ ؛ لأن المطلق إذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن أن يكون المقيد صفة له ؛ لأنا نقول : قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق ؛ لأن فهم المعنى إذا قُيِّدَ بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ ، أي كونه بحيث يفهم منه المعنى وله نظائر ، فإن الحسن صفة الوجه في قولنا : زيد الحسن وجه برفع وجه ، ولا يمكن جعل حسن خبرًا عن زيد ولا نعتا له فإذا قلنا : زيد الحسن وجه منه صح جعله خبرا منه نعتا بلا كلفة ؛ لأنه يغير معنى العبارة بنسبة الحسن إلى الوجه إلى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه إلى

زيد ، وبهذا اندفع ما قيل : إن صحة التعريف يفهم المعنى منه وهم ؛ إذ لا يصح صدق الفهم على الدلالة ؛ لأنه صفة السامع ، ولا صدق تعلقه بالمعنى أو اللفظ عليها ؛ لأنهما صفتان للفهم ، ولا صدق المجموع المركب على أن المتبادر من التعريف أن الفهم المقيد ، وظهر ضعف ما قيل : إن لا مختص إلا أن يقال تسامحوا في التعريف ، واعتمدوا على ظهور عدم صحة الحمل ووجوب قصد ما يصح حمله ، وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى ؛ لأن كونه معنًى عرفيا للوصف بحال المتعلق يغني عن مثله ، نعم كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع أوضح في المقصود ، فالتغيير إليه حسن ، وعدول إلى ما هو الأولى ، بقي أن الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عنه عند الإطلاق ، بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده ، سواء كان بسماعة أو بمشاهدة الخفاء الخط الدال عليه أو بتذكره ، فالصحيح الأخصر أن يقال : هو فهم العالم بالوضع المعنى من اللفظ ، ولا يخفى أن مطلق الدلالة الوضعية **(إما على تمام ما وُضِعَ له أو على جزئه أو على خارج عنه)** إلا أنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع ؛ لأن الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء أو الخارج في مقام الإفادة غير مقصودة في العادة ؛ لأنه لا تستعمل الإشارة ولا العقد ولا النصب في جزء المعنى ، ولا لازمه ، وكذا الخط على أن أجزاء الخط موضوعة بإزاء جزء ما وضع له الكل لا محالة ، ولفظ التام إنما ذكر ؛ لأن العادة في البيان أن يذكر التام في مقابلة الجزء حتى كأنه لا يحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بأن ذكر التام لغو يستحق أن يحذف غَفَلَ عن البيان الأعرف.

(ويسمى) الأظهر أن يقول ، ونسمي على صيغة المتكلم ليكون تنبيها على أن هذه تسمية بيانية على خلاف تسمية الميزانيين ، وهو الذي قدمناه ليس لك أن يقول عبارته للمتكلم ؛ لأنه ينطبق بفساده رفع كل من الأخريين .

(الأولى) أي : الدلالة على تمام ما وضع له دلالة **(وضعية)** لأن مبناه الوضع فقط ، بخلاف الأخريين ، فإنه انضم فيهما إلى الوضع أمران عقليان : هي توقف فهم الكل على الجزء ، وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم ؛ **(و)** لهذا

يسمى **(كل من الأخريين)** دلالة **(عقلية)** وفيه مسامحة ؛ إذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الأخريين بل المسمى بها ما يصدق عليهما ، أي : الدلالة على غير ما وضع اللفظ عليه ، ولو جعل «عقلية» مرفوعة خبرا لقوله : وكل من الأخريين :لخلص من المسامحة ، وصح كونه نسمي صيغة المتكلم ، لكنه خلاف ما يتبادر من نظم كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان ، أحدهما أعم من الآخر مطلقا ، والدلالة العقلية لها معنيان متباينان .

وقال الشارح المحقق : إنما سميت الأولى وضعية ؛ لأن الواضع إنما وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وُضِعَ له فهي الدلالة المنسوبة إلى الوضع ، وكل من الآخريين عقلية ، لأن دلالته عليهما إنما هي من جهة أن العقل يحكم بأن حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه ، وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم ، ويتجه عليه أن لا نسلم أن الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وُضِعَ له ، بل للدلالة على الجزء واللازم أيضًا إلا أنه أوجب قصد الأول من اللفظ بلا قرينة إذا لم يكن اشتراك ، والأخريين مع القرينة وإفادتهما باللفظ واستعماله فيهما شاهد ؛ لأن الدلالة عليهما أيضًا مقصودة بالوضع ، وأورد أيضًا أن الدلالة أيضًا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول الجزء ، واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ، ودُفِعَ بأن المرادَ بحكم العقل : الحكمُ بالقوة القريبة من العقل ، وهو مندفع بأن الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم ، بل من جهة الاستلزام المذكور ، ولا يخفى أنه كان الأَوْلى أنْ تُبين أسماء الأقسام الثلاثة ثم يبين اجتماع القسمين الآخرين في اسم ، إلا أن الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه إلى تقديم ما يخص الفن فأخر قوله :

(ويقيد الأولى بالمطابقة ، والثانية بالتضمن ، والثالثة بالالتزام) ولا يخفى ما فيه من المسامحة ؛ إذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية بالمطابقة ، بل تقييد الدلالة للمطابقة لأجل الأولى وتحصيلا للاسم له فإسناد الفعل إلى السبب ، والمتبادر من التقييدِ التقييدُ الوضعي ، حتى حصر البعضُ التركيبَ التقييدي في المركب من الموصوف ، والصفة على أن التسمية السابقة بجعل التقييد ظاهرا في الوضعي ، والمراد التقييد الإضافي لا الوضعي ،

وأيضًا توهم العبارة أن السابق من قِبَل التسمية ، وهذا من قبيل التقييد مع أن الكل من قبيل التسمية ، ويرد على التقسيم أن اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال : زيد علم ، وحينئذ يصدق على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له ، وعلى دلالته على جزئه دلالته على جزء ما وضع له ، وعلى دلالته على لازمه دلالته على الخارج عنه ، مع أنها لا تسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما ، فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعًا .

والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضِمْنيا ، والمتبادر من إطلاقه الوضعَ القصدي ، ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو التحقيق وإن كان الأكثرون على خلافه ، فلا إشكال على قوله ، وأورد على التقسيم أن التعريفات المشتمل هو عليها غير مانعة فإنه يدخل في تعريف المطابقة التضمني الذي مدلوله تمام الموضوع له ، وفي تعريف التضمني المطابقة التي مدلولها جزء الموضوع له ، فإنه يجوز أن يكون مدلول واحد تمام الموضوع له للفظ بوضع وجزءه بوضع آخر بأن يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء فيكون دلالته التضمنية على الجزء دلالة على الجزء ، وعلى تمام ما وضع له ، وكذا دلالته المطابقية عليه ، ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة المطابقية التي مدلولها خارج عما وضع اللفظ له أيضًا بأن يكون اللفظ مشتركا بين اللازم والملزوم ، ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم ، وبين المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الأخريات .

وأجاب عنه الشارح بأن قيد الحيثية معتبر أي المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له . والتضمن : دلالة اللفظ على جزئه من حيث إنه جزؤه . والالتزام : دلالة اللفظ على الخارج من حيث إنه لازمه ، ولا بأس بترك القيود اعتمادا على شهرتها ؛ لأن التعريفات أمور ضمنية ، ولا يجب رعاية الأمر الضمني ، بل الواجب حفظ التقسيم الذي هو المقصود ، واختلال التعريفات لا يخل بالمقصود من التقسيم ، أي ضبط الأقسام ؛ لأنه لا يخرج منه بهذا الاختلال شيء من الدلالات . وذكر في «المختصر» أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات ، وكثيرًا ما يتركون هذا القيد

اعتمادا على شهرة ذلك ، وانسياق الذهن إليه .

وفيما ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث .

أما أولاً فلأن المقصود من التقسيم تعيين الدلالة المعتبرة في الفن أو الدلالة المأخوذة في التعريف كما ذهب إليه ، وبإخلال التعريفات يختل هذا المقصود .

وأما ثانيا فلأن التقسيم ضم القيود المتخالفة إلى المقسم ، فإذا لم يراع تخالف تلك القيود على ما ينبغي اختل التقسيم ، والمقصود من التعرض بالتعريف إظهار خلل التقسيم من هذا الوجه ؛ لأنه إنما يتضح بالتعرض بالتعريف ، وفيما ذكره في «المختصر» أن قيدًا لحيثية المعتبرة في الأمور الإضافية الحيثيةُ التقييديةُ التي توجب الفرق بالاعتبار ، والحيثية المعتبرة في مفهوم الدلالات للتعليل ، وتوجب التمييز بين أفراد الأقسام بالذات .

وأما ما أورده من كلام القوم من تقييد التعريفات ، فهو وإن يدفع خلل التعريف ، لكن يخيل به ما اشتهر فيما بينهم أن تقسيم الدلالة الوضعية إلى الدلالات الثلاث تقسيم عقلي يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ، ولا يجوز قسما آخر ، كيف ودلالة اللفظ الموضوع له بمجموع المتضايفين على أحدهما بواسطة أنه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث إنه جزء ، بل من حيث إنه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما ؛ لأنه ليس بخارج لخرجت القسمة على أن تكون عقلية ، بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ، ويخيل أيضًا بيان اشتراط اللزوم الذهني ؛ لأن اعتبار اللزوم في مفهوم يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا ، فإن قلت : المعتبر في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لاشتراط اللزوم الذهني .

قلت : يجب أن يعتبر في المفهوم اللزوم الذهني ؛ لأن مطلق اللزوم لا يصلح أن يكون سببا لدلالة اللفظ على الخارج ، وإلا لكان اللازم الخارجي مدلولا ، هذا ونحن نقول : دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده .

أما على تمام ما وُضِعَ له أو على جزئه أو على الخارج عنه ؛ إذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يمكن أن يكون إلا أحدهما فالحصر عقلي والتعريفات

تامة ، والاشتراط مفيد ، فهذا مراد القوم في مقام التقسيم ولم يبحثه المتأخرون ، فظن التعريفات مختلة فأصلحوها بزيادة قيود وأخلوا إخلالا كثيرا ، ولا يستبعد ؛ فإن هذا ليس أول قارورة كسرت في الإسلام ، وكثيرًا ما ينجبر المكسورة من العظام بأيدي أضعف الأنام إذا تأيد بإنعام الحق والإكرام .

ولا يجاب بأن اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلالتان ؛ إذ بتوقف الدلالة على إرادة المتكلم على قانون الوضع ، ولا يصح إرادة المعنيين معا باللفظ ؛ ولهذا لا يدل اسم الإشارة وأخواته على الموضوع لها أبدًا ؛ لأنها وضعت ليستعمل في فرد معين أبدا على ما زعموا فلو أريد بها الموضوعة هي لها لم يفهم ؛ إذ ليست الإشارة على قانون الوضع فاللفظ أبدا يدل على معنى واحد ، فإن كان تمام الموضوع له فمطابقة ، وإن كان جزؤه فتضمن ، وإن كان الخارج فالتزام لا ؛ لأن توقف الدلالة على الإرادة باطل ؛ لأنا قاطعون بأنا إذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع يتعقل معناه ، سواء أراده اللافظ أو لا .

ولا نعني بالدلالة سوى هذا إذ التوقف حق ؛ لأن دلالة اللفظ الوضعية إنما هو بتذكر الوضع ، وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه ، فلا معنى لفهمه من اللفظ إلا فهمه من حيث إنه مراد المتكلم ، والتفات النفس إليه بهذا الوجه ، نعم الإرادة التي هي شرط أعم من الإرادة بحسب نفس الأمر ، ومن الإرادة بحسب الظاهر ، ومن هذا تبين أن الدلالة تتوقف على الإرادة مطابقة كانت أو تضمنا أو التزاما ، وجعل المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر لسوء فهمه ، بل لأن انتقاد بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلالتين ؛ إذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له يصدق على دلالته عليه أنه دلالة اللفظ على جزء ما وضع له إذا كان ذلك اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ، ويكون ذلك المعنى جزءًا مع أنها مطابقة ، ولأن إرادة المعنيين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما في الكناية ، فإنه يراد به الموضوع له للانتقال إلى لازمه المراد به أو جزئه المراد به .

فإن قلت : توقف الدلالة على الإرادة يستدعي أن لا يجتمع المطابقة والتضمن والالتزام مثلا ، وقد تقرر فيما بينهم ، إذ التضمن والالتزام يستلزمان

المطابقة .

قلت : يمكن التفصي عنه بأن هذا كلام ، واشتهر من قبل عدم التفطن لتوقف الدلالة على الإرادة على أن ما ذكرنا مبني على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند إرادته **(وشرطه)** أي : الالتزام **(اللزوم الذهني)** لا الأعم الشامل للخارجي إذ اللزوم الخارجي لا يوجب انتقال الذهن من المسمى إلى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الأمور الخارجية للدلالة عليه ، ولما كان اللزوم الذهني مشتهرا بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة إلى جميع الأذهان ، وبالنسبة إلى جميع الأزمان ، وكان اعتباره منافيا لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعاني المجازية والكنائية عن كونه مدلولا التزاميا ، حتى اختلف في اعتبار اللزوم الذهني نبه المصنف على أن اللزوم الذهني المشتهر غير معتبر ، وأن من اعتبره اللزوم الذهني اعتبره بمعنى آخر ، ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالنزاع لفظي . فقال : **(ولولا اعتقاد المخاطب)** إذا يوجب الانتقال **(بعرف)** أي بسبب عرف عامة ؛ لأن المتبادر من إطلاق العرف **(أو غيره)** [١] أي : غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات ، والتأمل في القرينة وتخصيص غيره بما سوى القرينة على ما في الشرح يوجب الاحتياج إلى التكلف في قوله : وشرطه اللزوم الذهني أعم مما يكون على الفور .

ومما يكون بعد التأمل في القرينة ، ويوجب عدم صحة كلمة الوصل أعني قوله : ولولا اعتقاد المخاطب ... إلخ ؛ لأن معناه أن نقيض الشرط أولى باستلزام الجزاء ، والجزاء اشتراط اللزوم الذهني ، والاشتراط ليس بأولى على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب عرف أو غيره ؛ إذ من جملة اللزوم على هذا التقدير اللزوم بعد التأمل في القرينة ، وهو ليس بأولى من اللزوم لاعتقاد المخاطب بعرف عام أو بعرف خاص أو ما يجرى مجراه على ما حمل قوله ، أو غيره عليه بخلاف ما ذكرنا ، فإن نقيض الشرط حينئذ ليس إلا اللزوم لاعتقاد المخاطب بعرف أو

---

(١) يعني بغير العرف العام : العرف الخاص ودلالة المقام والتأمل في القرينة ، ومثال العرف العام لزوم الشجاعة للأسد ، ومثال الخاص لزوم عدم قبول النجاسة لبلوغ الماء القلتين .

غيره ، شرطا للدلالة الالتزامية ؛ إذ يوجد مع كل منهما بدون الآخر ، فلا يصح أن أحدهما أولى بكونه شرطا من الشرط الآخر ، بل الشرط مطلق اللزوم الذهني ، ولا مدفع له لو لم تحصل بأن قوله : ولولا اعتقاد المخاطب لوصول بجزاء معنى الشرط ، أي : بجعل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني ، ولولا اعتقاد المخاطب بعرف أو بغيره .

قال الشارح : ولم يشترط في الالتزام اللزوم الذهني لنفس المسمى مطلقا ، لأنه لو اشترط ذلك ، لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولا التزاميا ، بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء .

قال السيد السند [1] : فيه بحث ؛ لأن لازم الشيء وإن كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه ؛ لأن الذهن ينتقل من اللفظ إلى ملاحظة الملزوم أولاً وإلى ملاحظة اللازم ثانيًا ، وإلى ملاحظة لازم اللازم ثالثًا ، فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات ، وأيضًا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية .

هذا ، فإن قلت : ما ذكره من الترتيب بين اللوازم إنما يتم لو لم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما في العمى ؛ فإن تصور المسمى يتوقف على تصور البصر ، وأما إذا توقف فالترتب على عكس ما ذكره .

قلت : هذا لا يضره فيما هو بصدده ؛ لأنه يكفيه ترتب المعاني في تأتي الوضوح والخفاء ، ولا حاجة له إلى ترتب ذكره ، ولو حفظ الترتب المذكور ، لكفى تحققه في بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتي فانتظر .

(والإيراد المذكور لا يتأتى) أي : لا يتهيأ **(بالوضعية ؛ لأن السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ)** أي : بوضع جميع الألفاظ التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد ، الذي هو للكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال **(لم يكن بعضها)** أوضح لاستواء الجميع في الدلالة **(وإلا)** أي : وإن لم يكن عالما بوضع جميع الألفاظ ، سواء كان عالما بوضع البعض أو لا **(لم يكن كل واحد دالا عليه)** لأنه لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد ، وفيه

---

(١) سبقت ترجمته .

بحث من وجهين :

أحدهما : أن عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة ؛ لأن الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العلم بوضعه ، وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع أو لا .

وثانيهما : أن عدم كون البعض أوضح لازم لشقي الترديد ، فإنه إذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها أوضح ، لأن كون الشيء أوضح في الدلالة فرع دلالة الأوضح ، والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالأول ، ويمكن دفع الأول بأن المراد بالدلالة هناك : فهم المعنى ، ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه . والثاني : بأنه نبه بما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثاني ، وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال : وإلا لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح .

فإن قلت : العلم بوضع جميع الألفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى ؛ إذ لا بد من العلم بوضع الهيئة أيضًا ، فالتعرض بوضع الألفاظ لا يكفي في إثبات أن الإيراد المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز أن يتأتى في دلالة الهيئة .

قلت : العلم بوضع الألفاظ على ما بينته لا يكون بدون العلم بالهيئة ، إذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل . ولو قال إن كان عالما بوضع الأشياء لم يكن بعضها أوضح لم يتجه شيء ، فإن قلت : قوله وإلا لم يكن كل واحد منها وإلا أي : إن لم يكن عالما بوضع جميع الألفاظ لم يكن كل واحد منها ، وإلا لنفي العموم في الشرط والجزاء مع بقاء الأصل ؛ لأن النفي إذا دخل على ما فيه قيد رجع إليه مع بقاء الأصل فبقي احتمال أن لا يكون عالما بوضع شيء من الألفاظ ولا يكون الترديد حاصرًا .

قلت : استعمل قوله وإلا في نفي صدق العلم بوضع جميع الألفاظ ، وقوله : لم يكن كل واحد دالا في رفع الإيجاب الكلي ، وانتفاء صدق الإيجاب الكلي يكون بوجهين ، وهذا المعنى المتعارف فيما بين أرباب الاستدلال على أن حال ما بقي يكشف عن حال ما ذكر ولا يلتبس ، ويمكن إشكال الشق الثاني بأن يقال دالا لم يكن ما لا يعلمه من ظرف المعنى الواحد ؛ لأن طريقا يفرد فيه المعنى ما يعلمه

السامع ، ولحمل كلام المصنف عليه مساغ فتأمل .

وإنما قال : وإلا لم يكن كل واحد منها إلا ولم يقل وإلا لم يكن واحد دالا تنبيها على أن الشرط رفع الإيجاب الكلي ، ولو قال : إن كان عالما بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه ، وأورد أنه لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدَّوْرُ ؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ؛ لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى ، والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين ، وأجاب عنه الشيخ في «الشفاء » بأن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا ، وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة .

قال الشارح : هذا قريب من الأول . هذا وفي الأول نظر ؛ لأن فهم المعنى في حال إطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها ، والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها ينتج العلم بالمعنى في حال إطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم به فيها ، فتأمل .

ويمكن الدفع أيضًا بأن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى ، لا من هذا اللفظ ، وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع ، ولا يخفى أن هذا الشك مع مزيحاته جارية في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية ، بل لا في اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة ؛ لأن العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بهما ؛ لما بَيَّنَا لك في بيان اشتراط الدلالة بالإرادة ، وبعدُ يتجه أنه حين إطلاق اللفظ ، وبذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر المعنى عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ ؛ لأنه تحصيل الحاصل .

فالتحقيق أن فهم المعنى من حيث إنه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لا من حيث إنه مراد ، ويمنع الملازمة الأولى مستندا بجواز التفاوت بين المعاني الوضعية في حضورها عند العقل سرعة وبطئا ، بأن يكون الأنس ببعض الألفاظ أكثر ، والعهد بها أقرب ، ويحتاج تذكر وضع البعض إلى تفكر وتأمل ؛ لقلة تكرر على الحسن وندرة تكرر معناه على العقل .

وأجاب عنه الشارح بأن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك

بالنظر إلى نفس الدلالة ، ودلالة الالتزام كذلك ؛ لأنها من حيث إنها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة ، وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة ، فإن فهم المعنى المطابق واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه ، إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ؛ ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات .

هذا وفيه بحث ؛ لأن الانتقال المسمى إلى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية ، وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية ، وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطئا ، اختلافا لذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر ، كذلك يحكم على أنه يقتضي أن لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية ، بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن ، فإنه اختلاف لا لذات الدلالة ، بل من جهة سرعة النسبة للقرينة وبطئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفاء ، وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الأشخاص ، فالوجه أن يقال : ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية ؛ لأن المراد اختلاف بالنسبة إلى البلغاء .

والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوي فيه العامة والخاصة على أنه لا يبعد أن يقال : لا يتحقق ذلك الاختلاف في الكلام البليغ ؛ لأن البلاغة بعد الفصاحة ، وهي لا تكون إلا بألفاظ كثيرة الدوران على ألسنتهم ، ولا يتجه عليه ما أورده الشارح على بيانهم من أن العلم بوضع الألفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف ؛ لأن العلم قد يتفاوت ؛ لأنه قد يكون جازما وقد يكون غير جازم ؛ لأن ذلك التفاوت أيضًا مشترك بين العامة والخاصة ، على أن التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والخفاء لأن التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم وبطئه ، والظن بالوضع لا يوجب بطئه الانتقال ، بل ينتقل من الظن بسرعة إلى المدلول إلا أن الانتقال قد يكون إلى ظنه فتأمل .

نعم يتجه على هذا الوجه ، ما اتجه على ما ذكروه من أن عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية ، لا يوجب إسقاطه عن بطنها البياني ، فإنه يكفي جريانها في جميع الدلالات فلتكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق

المختلفة ، فالوجه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أن المراد بوضوح الدلالة : الوضوح الذي يُدْفَع به التعقيد المعنوي علم البيان ، فلا يتأتى الإيراد المذكور في الدلالات المطابقية ، وإنما خص بحث البيان بتلك الطرق ؛ لأن ما عداها مفروغ عنه فيما عداه من علوم العربية ، كما مر نُبَذٌ منه في المقدمة **(ويأتي بالعقلية)** .

قال المصنف : إنما يتأتى بالدلالات العقلية ؛ لجواز أن يكون الشيء لوازم بعضها أوضح لزوما من بعض ، فأراد باللوازم ما يعم الجزء ، وإلا لم يف بيانه بالدلالات العقلية مطلقا وسيسلك في هذا الكتاب هذا المسلك ، وَبَعْدَ يَرِدُ عليه أن اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه كما صرح هو به في غير هذا الموضع ، فينبغي أن يكون لجواز أن يكون للشيء ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض ، وبالجملة بيانه .

أما في الالتزام فبأن يكون البعض ملزوما بذاته ، والبعض بعرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة أو خفية ، وأن يكون البعض ملزوما بلا واسطة ، والبعض بواسطة ، يُفْهَمُ اللازم من الملزوم بلا واسطة أوضح من فهمه من الملزوم بواسطة ، لأن الانتقال من الملزوم أولاً إلى لازمه ثم إلى لازم لازمه ، وأما في التضمن فبأن دلالة الكل على الجزء أوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء ؛ لأن الانتقال أولاً إلى الجزء ثم إلى جزء الجزء ، فيكون دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه ، واعترض عليه الشارح بأنه ينبغي أن يكون الأمر بالعكس ؛ لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل ، فالمفهوم من الإنسان أولاً هو الجسم ، ثم الحيوان ثم الإنسان متساوى الإنسان والحيوان في الدلالة على الجسم ؛ لأن المفهوم منهما أولاً هو الجسم ، وليس لك أن تجعل الاعتراض أنه ينبغي أن يكون دلالة الإنسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه ؛ لأن دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالته المطابقية ، ودلالة الإنسان عليه أوضح من الأوضح من دلالته المطابقية ، والأوضح من الأوضح من الشيء أوضح من ذلك الشيء ؛ لأنا نقول : الأوضح من الأوضح من الدلالة المطابقية لشيء أوضح من الدلالة المطابقية له ، لا من الدلالة المطابقية لشيء آخر فتأمل .

على أن كون الأمر بالعكس أيضًا مما يثبت المطلوب ، ولا يضر فلا طائل تحته ، ولا اختصاص للإشكال ببيان التضمن ؛ لأنه لا يطردُ القول بأن فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم ، وأجاب : بأن القوم صرحوا بأن التضمن تابع للمطابقة ؛ لأن المعنى التضمني إنما ينتقل الذهن إليه من الموضوع له ، وكأنهم بنوا ذلك على أن التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ، وكثيرًا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء .

هذا واعترض عليه السيد السند : بأنه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل ، لم يكن المطابقة فيما تركب معناه مستلزما للتضمن كما صرحوا به ، وقد فسروا قولهم التضمن تابع للمطابقة بأنه تابع له في القصد ؛ لأن الواضع لم يقصد بالأصالة إلا فهم المعنى المطابقي ، وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابقي إلى التضمني ، فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم ، والجواب المطابق بقواعدهم أن يقال : اللفظ إذا وضع للكل لا باعتبار تفاصيل أجزائه كما في الألفاظ المركبة ، فإذا أطلق ذلك اللفظ فهم الكل مجملة أجزاؤه أنفهم كل جزء إجمالا تضمن لازمه للمطابقة فيما تركب معناه ، وهو متقدم على فهم الكل ، والاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبارهم إلا جزئين في ضمن إرادة الكل ، بل باعتبار فهم الجزء من حيث إنه مراد بلفظ الكل ، ومؤدى بالدلالة التضمنية .

ولا يخفى أن ملاحظة الأجزاء والالتفات إليها بعد فهم الكل إجمالا إنما هي بطريق التحليل ، فيتعلق أولاً بالأجزاء ، ثم بأجزاء الأجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء ، لكن فهمه من حيث إنه ملاحظته ممتاز متأخر من فهم الجزء .

ولا شك أن فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون أخفى من فهم الجزء على هذا الوجه ، وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث إنها مراده ، والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد ، لا الفهم مطلقا . هذا كلامه .

وفيه بحث :

أما أولاً : فلأن فهم التفصيلي إذا لم يكن تضمنيا لم يكن الاختلاف في الوضوح والخفاء باعتباره اختلافا في الدلالات العقلية ؛ لأن الدلالات العقلية هو

التضمن والالتزام .

وأما ثانيا : فلأن القول باستلزام المطابقة التضمني فيما تركب معناه وإبطال الانتقال من الموضوع له إلى الجزء كلام أهل الميزان ، فلا ينافي ما ذكره الشارح في توجيه كلام أرباب البيان .

وأما ثالثًا : فلأن الدلالة التفصيلية على الجزء ليست دلالة عند أهل الميزان؛ لأنها ليست دائمية بخلاف علماء البيان ، فإن الدلالة في الجملة عندهم معتبرة فينبغي أن يكون دلالة تضمنية ، ويكون التضمن عندهم أعم ، فيكون توجيه كلام الشارح بأنه أراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ، أن التضمن المعتبر عند القوم ، لأن المعتبر عندهم من الدلالة على المراد ، ولا يخفى عليك أن الدلالة على الجزء من حيث هو مراد إنما هو بالقرينة ، فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاء لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء ، والدلالة على جزء الجزء ، بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحًا وخفاء .

ومما ينبغي أن لا يفوت ، وأورد الشارح أنه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام الكناية لأنها في المعاني الإفرادية ، إذ قد مر أن المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ، وأجاب عنه بأن تفاوت الكلام في الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الأجزاء على معانيها ، فالإيراد المذكور لا يَتَأَتَّى إلا بمعرفة المفردات.

ولك أن تقول : مرادهم بمعنى الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال أعم من المعنى المطابقي ، والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي ، فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلاً مقاصد بالذات ، لا بالتبع وإيراد المذكور في الدلالات العقلية لا يتوقف على ما ارتكبوه من المؤن ، حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلاثة والأجزاء كلها في مرتبة من الوضوح لكفى في اختلاف مراتب الوضوح في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات الالتزامية العرفية أو الاصطلاحية أو المتبعة على التأمل في القرائن ، إلا أنهم أرادوا تحقيق الحق في الغاية أن تأتي **(ثم اللفظ المراد به)** أشار بكلمة ثم إلى الانتقال من بحث إلى آخر ؛ فإنه انتقل من تعريف البيان ، وتحقيق التعريف إلى تعيين ما يبحث عنه في الفن ، وأشار إلى أن ما سبق مقدمة لتعيين

الكناية والمجاز ، واكتفى هنا بإيراد اثنين من الثلاثة التي اشتهرت من مقدمات العلم ، أعني : بيان التهيئة والموضوع والفائدة ؛ لأنه قد تبين في أوائل الكتاب أن فائدة علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي .

(لازم) يعني باللازم : ما لا ينفك عما وُضِعَ له في الجملة تعقلاً ، سواء كان داخلاً أو خارجًا **(ما وضع له)** الأولى ما وضع هو له على ما لا يخفى على نحوك إن كنت ذا لُبٍّ **(إن قامت قرينة على عدم إرادته)** يعني ما وضع له ولم يقل : إن أقيمت قرينة ليخرج ما قامت قرينة على عدم إرادته من غير قصد المتكلم ؛ لأن قصد المتكلم مما لا يطلع عليه ، فجعل القيام دليل الإقامة **(فمجاز وإلا فكناية)** ؛ لأن الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وُضِعَ له مع جواز إرادته ، فلا تقام قرينة على عدم إرادته ، لأنه مع إقامة القرينة عليه لا سبيل إلى جواز الإرادة .

وبهذا يبين ذهول من قال : المراد بعدم إرادته عدم جواز إرادته ؛ لأن مبنى الكناية على جواز إرادته ، لا على إرادته ، وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له من أنه قيل إن المراد بالكناية الملزوم ؛ لأن الموضوع له ما لم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه إليه ، فالاستعمال أبدا في اللفظ ، وما في الشرح من أن هذا مَبْنِيّ على أن الانتقال في المجاز والكناية من الملزوم إلى اللازم ، وأن ما ذكره السكاكي من أن المراد بالكناية الملزوم ، وفي المجاز اللازم لا يصح ؛ إذ لا دلالة للازم من حيث إنه لازم على الملزوم ، فيتجه عليه أنه مع صحة كلام السكاكي أيضًا يتم أن اللفظ مستعمل فيهما في اللازم ؛ لأن كون الانتقال في الكناية من التابع على ما هو مراد السكاكي باللازم لا ينافي تلك المقدمة الحقة الحاكمة بأن الانتقال من الموضوع له أبدًا اللازم بمعنى ما يمتنع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ، ثم من القرائن القائمة على عدم إرادة الموضوع له استحالته ، فلعل من جوز كون المعنى الحقيقي في الكناية مستحيلا ، كجار الله لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ، ويحتمل أنه جعل الفرق بأن المراد بالمجاز المتبوع وبالكناية التابع .

ولا يريبك في كون المجاز مطلقا مما أريد به اللازم ، أنه بعضه مما أريد به

المشبه به أو الجزء أو الكل إلى غير ذلك ؛ لأن جميع ذلك يرجع إلى اللازم بمعنى السالف .

بقي هاهنا أنه فات قيدان لا بد منهما ، وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية ، **أحدهما** : قيد اصطلاح التخاطب حتى ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب ، وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فإنه لا يَنصَبُ هنا قرينة على عدم إرادة ذلك الموضوع له ، وحد المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فإنه يصدق عليه علم إذا استعمل في أحد معنييه أنه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له ، ويمكن أن يُدْفَع بأن المرادَ اللفظُ المرادُ به لازم ما وُضِعَ له من حيث إنه لازم ما وضع له .

وثانيهما : قيد على وجه يصح ؛ لئلا يدخل في تعريفهما ذكر الأب وإرادة الابن ، فإنه لا يصح مع الملزوم منهما فهو غلط ، واللفظ المراد به لازم ما وضع له بعلاقة لم يعتبر نوعها ، واللفظ المراد به لازم ما وضع له ، إذا جرى على اللسان سهوا ، واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به ، فإن ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا الكناية .

(وقدم) أي : المجاز **(عليها)** أي : على الكناية **(لأن معناه كجزء معناها)** المقصود وجه التقديم في البحث ، لا في التقسيم ، فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على أن مفهومه وجودي ، ومفهومها عدمي ، وإنما قال كجزء معناها ؛ لأنه لم يرد بالكناية المعنيان ، بل تجوز الإرادة ، فَنَزَّلَ الجواز منزلة الوقوع ، وبهذا التنزيل صار جزءًا فهو كالجزء فيه ، ولأن معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هي مدلول الكناية ، ومن وجوه تقديمه أنه أهم لكثرة مباحثه ، ومزيد دقائقه ، وكثرة مباحث ما يتوقف عليه ، ويبتني عليه ، وأنه أبعد عن الحقيقة التي لا يبحث مزيد في الفن بخلاف الكناية ، فإن له شبها بالحقيقة فاعرفه .

(ثم) أشار بكلمة ثم إلى التفاوت بين المجاز والكناية والتشبيه في أن التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافهما ، وقد أشار بقوله : فانحصر في الثلاثة إلى أمر آخر ، وهو ضبط أبواب الفن إجمالا ، وهو أيضًا من مقدمات الشروع .

(منه) أي : من المجاز **(ما يبتني على التشبيه)** قال الشارح : وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه ، فذكر المشبه به وأريد المشبه فصار استعارة ، فجعل معنى الابتناء على التشبيه أن حقيقته التشبيهُ ، ولك أن تجعل معناه أن علاقته التشبيه ، وبالجملة يتجه أن أصل القسم الآخر من المجاز أيضًا أربعة وعشرون نوعا ، فلو كان بيان المجاز معينا للتعرض بالأصل على حدة لوجب مقصد آخر للتعرض لأصل المجاز المرسل ، إلا أن يتكلف ، ويقال : يريد أن منه ما يبتني على التشبيه الذي هو مباحث كثيرة ، يستحق أن يجعل بابًا على حدة ، ولا يسعه باب ما يبتني عليه .

ولا يذهب عليك أن التشبيه كما يبتني عليه شيء من المجاز يبتني عليه الاستعارة بالكناية فجعله أصلا من أصول الفن ليس بمجرد مصلحة المجاز .

(فتعين التعرض له) (١) على حدة بخلاف ما يبتني عليه المجاز المرسل ، فإنه لقلته أورده في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء ، وقد فرّعَ «المفتاح» على التشبيه ابتناء بعض المجاز على الاستعارة ، جعله باب على حدة وتقديمه على المجاز والكناية ، ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فحمله على التعرض قبل التعرض للمجاز ، ووجه تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر .

وأما على المجاز المرسل فلأن اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابًا واحدا ، ووجه تقديمه على الكناية ، لأن المجاز متقدم عليها **(فانحصر)** أي : علم البيان المحمول على الفن الثاني من الكتاب ، وهو محمول على المقصود من علم البيان ، لأن الفن المشتمل على أمور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم ، وبيان ما يبحث عنه فيه ، وضبط أبوابه إلى غير ذلك ، فلذا قال في الإيضاح : فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية ، ولك أن تجعل الضمير إلى علم البيان المعرف ، فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود **(في الثلاثة)** المذكورة وكأنه سمى الأقسام الثلاثة بأسامي ما يبحث منه فيها ، كما سمى أبواب المعاني باسم الأحوال

(١) هذا ظاهر في أن التشبيه لا يدخل في البيان إلا تبعا للاستعارة ، على أن ابن الأثير قد ذكر أن الجمهور على أن التشبيه مجاز ، لأن المتشابهين كما ذكر ابن رشيق إنما يتشابهان بالمقاربة وعلى المسامحة ، وقد نازعه بعضهم في صحة هذا النقل عن الجمهور .

على ما هو ظاهر الأحوال من سَوْق المقام ، ويرد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف ، لأنه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه هاهنا لا مجازا ولا كناية . واعترض السيد السند بأن ما ذكر من ابتناء الاستعارة على التشبيه ، لا يوجب جعله من المقاصد البيانية ، بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة ، وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية ، وكثرة مباحثه لا توجب ذلك ، بل توجب جعله مقصدا على حدة بعد ثبوت كونه مقصدا .

قلت : ما يتوقف عليه المقصود الأصلي من العلوم بجعل منها ، منه جعل مباحث القضايا من المنطق لابتناء القياس عليه ، ومباحث الكليات منه لابتناء المعرف عليها .

قال السيد السند : الحق أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن ، وفيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يُحْصَى ، وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع أن دلالته مطابقية ، ويضمحل ما ذهب إليه من أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ، ولو تتبعت ما ذكره المصنف في «الإيضاح» من شرف التشبيه ولطائفه نقلا وتحقيقا ، لم يبق لك شبهة فيما ذكره وتعجب أنه مع ذلك كيف لم يتنبه أن الطرق المختلفة جارية في الدلالة المطابقية ، وأن ليس التشبيه متطفلا للاستعارة ، لكن يتجه أن هذه اللطايف هل هي بيانية أم داخلة في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان .

ونقل السيد السند عن بعض الأفاضل فائدة ، وهي أنك إذا قلت : وجهه كالبدر ، لم ترد به ما هو مفهومه وضعًا ، بل أردت أنه في غاية الحسن ، ونهاية اللطائف ، لكن إرادة هذا المعنى لا ينافي إرادة المفهوم الوضعي ، كما في الكناية وحينئذ ينبغي أن ينحصر مقاصد علم البيان في أربعة : التشبيه ، والاستعارة ، والكناية ، والمجاز المرسل .

والوجه في الضبط أن يقال : إذا أريد باللفظ خلاف ما وضع له ، فإما أن ينافي إرادة ما وُضِعَ له أو لا ، وعلى كل تقدير فإما أن يبتني إرادته منه على تشبيه أو لا ، فنسبة التشبيه إلى الاستعارة كنسبة الكناية إلى المجاز المرسل ، إلا أن التشبيه مع كونه أصلاً مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة ، فاستحق التقديم عليها

من هذه الجهة التي هي الأقوى من الجهة الأخرى التي بها أخرت الكناية عن المجاز المرسل ، فتأمل .

وفيه بحث :

أما أولاً : فلأن عدم إرادة المفهوم الوضعي من قولنا : وجهه كالبدر ، ليس بظاهر ؛ لأن المراد وجهه كالبدر في جميع جهات الحسن ، وهو لا يقصر في المدح عن قولنا : هو في غاية الحسن ، ونهاية اللطافة .

وأما ثانيا : فلأن التشبيه إذا أريد به المبالغة في كمال الشيء أو أريد به أنه ممكن أو أنه على هذا المقدار من الوصف فإن لم يمنع مانع من إرادة المعنى الحقيقي ، فهو داخل في الكناية ، وإلا ففي المجاز المرسل ، فبهذا الاعتبار لا يكون مقصدا رابعا .

(التشبيه)

أي : هذا باب يسمى بالتشبيه ؛ فلذا قال : ثانيًا **(التشبيه)** ولم يأت بالضمير لئلا يُحْوِجَ إلى تكلف في المرجع ، وقال الشارح : يريد بالتشبيه الأول التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة ، وبالثاني ما هو أعم ، أعني : التشبيه اللغوي ؛ فلذا لم يأت بالضمير لئلا يعود بظاهره إلى المذكور ، وفيه أن الأول أعم من المبتنى عليه الاستعارة ؛ لأن المبتنى عليه ما يكون وجه الشبه فيه أقوى ، والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه إلا أن يقال : المقصود بالبحث ما يبتنى عليه الاستعارة ، وذكر الباقي متطفل .

وقال اللام في التشبيه الأول للعهد ، وفي الثاني للجنس ، وفيه أنه إذا أريد بالأول التشبيه الاصطلاحي أيضًا فاللام فيه أيضًا للجنس ؛ لأن لام العهد إشارة إلى قسم من مفهوم اللفظ ، ولم يرد هنا قسم منه ، وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه إلى الاصطلاحي بلام العهد بعيد .

ويمكن أن يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف إشارة إلى قسم منه ، وهو ما يبتني عليه الاستعارة ، وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به أقوى في وجه الشبه ، لكن الظاهر من سَوْق الكلام أن المراد به ما قصد تعريفه

بقوله : والمراد هاهنا ما لم يكن ... إلخ ، فتأمل .

وإنما عرف مطلق التشبيه ، لأنه جنس التشبيه الاصطلاحي ، لأن كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ، وتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي ، وتنبه على أن تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة ... إلخ ليس تعريفا للشيء بنفسه ، بل تعريفا للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي .

(الدلالة) مصدر قولهم : دَلَلْتُ فلانا على كذا إذا هديته له ، لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف المعرف ، لأنهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يُوَصِّلُ إلى المطلوب ، لأنا نقول : ليس المقصودُ تعريفَ الدلالة ، بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام . فإن قلت : لِمَ لم يحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضًا يدل على مشاركة أمر لأمر كالمتكلم ؟

قلت : في عرف القوم واللغة لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل ، وإنما يسمى به المتكلم **(على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى)** (١) فالأمر الأول هو المشبه ، والثاني هو المشبه به ، والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبه هو المتكلم في الشرح أن ظاهر هذا التفسير شامل نحو قاتل زيد عمرو أو جاءني زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك .

وقال السيد السند : إن المدلول المطابقي في هذه الأمثلة ثبوت المسند لكل من الأمرين ، ويلزمه مشاركتهما في المسند ، فالمتكلم إن قصد المعنى المطابقي فلم يدل على المشاركة ، إذ المتبادر من إسناد الأفعال إلى ذوي الاختيار ما صدر بالقصد ، وإن قصد المعنى الالتزامي فقد دَلَّ على المشاركة ، فهو داخل في التشبيه ، وما وقع في عبارة أئمة التصريف أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فمسامحة ، والمراد أنه يلزمهما ذلك فمنشأ الاعتراض إما ظاهر عبارة أئمة

---

(١) يرد على هذا أنه يشمل نحو : قاتل زيد عمرًا ، وجاءني زيد وعمرو ، فالأحسن أن يقال في معناه لغة : إنه مصدر - شبهته بكذا - إذا جمعت بينهما بوصف جامع ، وهذا لا يرد عليه ذلك ، لأن الجمع فيه بصيغة المشاركة وواو العطف لا بذلك الوصف الجامع .

التصريف أو عدم الفرق بين ما ثبوت حكم لشيئين ، وبين مشاركة أحدهما للآخر أو الغفلة عن اعتبار القصد فيما يسند إلى ذوي الاختيار لما ذكرناه اندفع ما يقال : إنه لو اعتبر القصد في الدلالة لم يكن للفظ دلالة على المدلولات التضمنية والالتزامية ؛ لأنه فرق بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ .

نعم يتجه عليه أن هذه الأمثلة على تقدير قصد المشاركة فيما يدل على التشابه ، وفرق بين التشابه والتشبيه يدل عليه ما سيذكره المصنف فيما بعد ، فإن أريد الجمع بين أمرين في شيء فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه .

(والمراد هاهنا) الأولى : وهو هاهنا أي : التشبيه في الاصطلاح ليعلم أن هذا بيان معنى آخر للتشبيه ، وأما عبارته فتوهم أن معنى التشبيه هو ما سبق ، والمراد منه هاهنا قسم منه بطريق ذكر العام وإرادة الخاص **(ما لم يكن)** أي : تشبيه لم يكن **(على وجه الاستعارة التحقيقية)** نحو : رأيت أسدا في الحمام ، ولا على وجه **(والاستعارة بالكناية)** نحو : أنشبت المنية أظفارها ، ولا إهمال في التعريف بترك التقييد بأن لا يكون على وجه التمثيل ؛ لأن الاستعارة التمثيلية داخلة في التحقيقية وأن يوهم عبارة المصنف فيما بعد .

وحسن كل من الاستعارة التحقيقية ، والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل تقابل التحقيقية **(و)** لا على وجه **(التجريد)** قيد به ليخرج تشبيه لتضمنه التجريد ، فيما إذا لم يكن تجريد الشيء عن نفسه ؛ لأنه حينئذ لا تشبيه نحو : ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ (١) فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم ، وهي عين دار الخلد لا تشبيه به ، بخلاف نحو : لقيت بزيد أسدا ، فإنه لتجريد أسد من زيد ، وأسد مشبه به لزيد ، لا عينه ، ففيه تشبيه مضمر في النفس فمن احترز به عن نحو : ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ فلم تجرد عقله عن غواشي الوهم ، وكأنَّ حُبَالَة الوهم فيه تعريف التجريد بالانتزاع عن أمر ذي صفة آخر مثله فيها ، فيوهم أن في كل تجريد تشبيه فأمعن النظر ، واستيقن مظان الخطر ؛ لئلا يفتضح من سوء الأثر .

وزعموا أن إخراج التجريد من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح ؛ حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه ، وسنذكر لك في الخاتمة تحقيقا يظهر منه أن لا

---

(١) فصلت : ٢٨ .

خلاف بينهما ، والمفتاح أيضًا معه في هذا التقييد ، وإنما لم يكتف بقوله : لا على وجه الاستعارة ؛ لأن وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية عنده ، فلا تصح إرادة معنييها في إطلاق واحد ، ولم يذكر الاستعارة التخييلية ، لأنه عنده إثبات لوازم المشبه به للمشبه بطريق المجاز العقلي ، وليس فيه دلالة على مشاركة أمر لأمر ، فهو لم يدخل في المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوي ، حتى يحتاج إلى مخرج . وإما على مذهب السكاكي وهو أن الاستعارة مشترك معنوي بين الكلي والتخييلية ، استعارة اللفظ لموهوم شبه بالمحقق فيجب الاكتفاء بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة ؛ لأن في التقييد تطويلا ، بل إفسادا .

قال الشارح : وينبغي أن يزاد فيه قولنا : بالكاف ونحوه لفظًا أو تقديرا ليخرج عنه نحو : قاتل زيد عمرا ، وجاء زيد وعمرو ، وفيه أنه خرج من تفسير كلمة ما بالتشبيه ؛ لأنه ليس تشبيها ، وإنما يجب بقيد تعريف التشبيه اللغوي ، ولما كان دخول نحو قولنا : زيد أسد . ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ (1) في التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف في أن أمثالهما استعارة أو تشبيه بليغ صرح بما هو مراده أو مذهبه فقال (**فدخل فيه نحو قولنا : زيد أسد**) مما حذف فيه أداة التشبيه ، وجعل المشبه به خبرا أو ما في حكمه لمشبه مذكور (**ونحو قوله تعالى : ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾**) مما جعل المشبه به خبرا ، وإنما جعل مع حذف الأداة خبر المشبه محذوف ، أو جاريا مجرى الخبر من الحال ، والمفعول الثاني من باب علمت ، والصفة والمضاف إليه نحو : ماء اللجين ، أي : ماء هو اللجين ، ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو : الأسد زيد ؛ لأن المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد ، وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان في ذلك ، وتقرب منه لجين الماء فإنه في معنى لجين هو الماء ، فخذه ولا تعرض عن الحق وإن غَفَلَ عنه كثيرون .

وفي إيراد : زيد أسد ، وصم بكم عمي ، زيادة مبالغة في كون التشبيه البليغ تشبيها لا استعارة لما أن زيد أسد أقرب إلى الاستعارة من زيد الأسد ، كما

---

(1) البقرة : ١٨ .

ستعرف في الخاتمة ؛ ولهذا اقتصر على التعرض بهما ، واختار أنه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشاف أن الاستعارة إنما تطلق ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا ؛ لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه ، لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام هذه عبارته ، ودلالته على أن ما مر ليس باستعارة ظاهرة ، وإن أشكل على الناظرين قوله لولا دلالة الحال ، وفحوى الكلام والمقال ؛ لأنه كما لا يصح مع القرينة إرادة المنقول عنه لا يصلح بدونها إرادة المنقول إليه .

وأجاب عنه الشارح بأنه قيد لإرادة المنقول عنه وهو بعيد ، وقيل : توجيهه أنه يصح بدون القرينة لإرادة المنقول إليه بأن ينصب القرينة وفيه أنه يصلح لمنقول عنه مع وجود القرينة بأن يترك القرينة ، فلا معنى لتقييد الصلاحية بقوله : لولا دلالة الحال إلخ وأنا أقول : المراد انتفاء دلالة الحال وفحوى الكلام على إرادة شيء منهما أنه لو قطع النظر عن حال يدل على إرادة المنقول عنه ، وهو عدم القرينة وعن حال يدل على إرادة المنقول إليه ، وهو القرينة وعن فحوى المقال ، ومقتضى سوقه للطالب وللحقيقة أو المجاز لجاز إرادة أي منهما تريد .

(والنظر) مُحَرَّكَةَ هو الفكر ، لغة أي : الفكر **(هاهنا في أركانه)** قال الشارح : أي البحث في هذا المقصد أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله ، بل أحد أركانه والمقصود معرفته ؛ لأنه مبنى الاستعارة لا أركانه ، وبهذا علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط أحوال محمولة عليه **(وهي طرفاه ووجهه وأداته)** أطلق الأركان على تلك الأربعة ، مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة ، وتلك الأربعة خارجة عنه كالغرض ؛ لأنها داخلة في مفهومه أو لأنها أركان للفظ الدال على التشبيه بتنزيل الدال منزلة المدلول ، فهذا دأب أئمة العربية .

والدال على التشبيه وإن ليس إلا واحدًا منها ، لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدي معناه إلا بمعونة الطرفين والوجه ، كما هو شأن الحروف ، فجعل الدال المجموع المشتمل على الأربعة ؛ ولذا كثر إطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة ، نحو قولنا : زيد كالأسد في الشجاعة ، وإياك وأن يجعل ضمير

أركانه إلى التشبيه بمعنى الكلام المذكور أو إلى مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام ، وضمير الغرض منه وأقسامه إلى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة ، باعتبار أفراده بهذا الطريق فإنه بعيد عن ذات التعلم والتعليم ، ولا يليق بمقام التفهيم ، ولا يرضى به البيان السليم والأداة ليس أداة للتشبيه ، بل هي أداة دالة لربط أحد الطرفين بالآخر في مقام التشبيه ، والمراد به إما معنى الكاف ونحوه فيلائم المقصود بطرفيه ووجهه ، وإما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول . قال الشارح المحقق : قدم البحث عن طرفيه يعني من بين الأركان لأصالتهما ، لأن وجه الشبه قائم بهما ، والأداة آلة لبيان الشبه بينهما ، ولأن ذكر أحد الطرفين واجب ألبتة بخلاف الوجه والأداة .

هذا كلامه ، وفيه أنه يقال في جواب هل زيد كالأسد نعم فيحذف الطرفان إلا أن يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ، ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والأداة فإنهما لم يحذفا بقرينة في : جاءني أسد .

ونحن نقول : قدم البحث عن طرفيه ، لأن البحث عن التشبيه ، لأنه مبنى الاستعارة التي هي أحد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الأعلى ، وهذا هو الوجه الأجلى ، وإن خفي إلى الآن .

ولا يبعد أن يقال قدم ، ليكون البحث عن طرف في طرف ، فتأمل .

(وفي الغرض منه ، وفي أقسامه) قال المصنف في الإيضاح في تقسيمه بهذه الاعتبارات : وبهذا علم وجه تأخير أقسامه .

(طرفاه إما حسيان) أي : منسوبان إلى الحس ، وهو منحصر في الحس الظاهر عند المتكلمين ، وعليه بناء التقسيم **(كالخد)** المشهور بالفتح ، ويوافقه إعجام الصحاح ، لكن في القاموس الخدان والخدتان بالضم ما جاور مؤخر العينين إلى منتهى الشدق ، أو اللذان يكتنفان الأنف عن يمين وشمال ، أو من لدن المحجن إلى اللحى مذكر .

(والورد) في القاموس : ورد كل شجر نوره ، وغلب على الحوجم يريد الورد الأحمر **(والصوت الضعيف)** أي : الذي لا يسمع إلا عن قريب **(والهمس)** في

الشرح : هو الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم ، لكن في القاموس : هو الصوت الخفي ، وكل خفي أو أخَفَي ما يكون من صوت القدم **(والنكهة)** أي : ريح الفم أو النفس المخرج من الفم إلى أنف آخر ، والأخيرة هو الملائم بالعنبر **(و)** الأول هو الملائم بريح **(العنبر والريق)** أي : ماء الفم **(والخمر)** وهو ما أسكر من عصير العنب أو عام ، ورجح العموم بأنه حرمت وما بالمدينة خمر عنب ، وما كان شرابهم إلا البُسر والتمر **(والجلد الناعم)** أي : اللين **(والحرير)** .

قال الشارح المحقق : وهذا كله مما فيه نوع تسامح إلا في الصوت الضعيف ، والهمس والنكهة ، وذلك لأن المدرك بالبصر إنما هو لون الخد والورد ، وبالشم رائحة العنبر ، وبالذوق طعم الريق والخمر ، وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الأشياء ، لكونها أجساما ، لكنه قد استمر في العرف أنه يقال أبصرت الورد ، وشممت العنبر من حد عَلَمَ أو نَصَرَ وذقت الخمر ، ولمست الحرير من حد ضرب أو نصر .

هذا كلامه ، وأجاز السيد السند في شرح المفتاح أن يكون مبنيا على العرف ، ولا يكون تسامحا .

فإن قلت : مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ، ورجح السيد السند كونه تسامحا ؟ قلت : لأن السكاكي جرى في هذا المقام على الاصطلاحات ، والظاهر أن المصنف بنى الأمر على العرف ، لأنه لو لم يكن كذلك لأصلح هذا التسامح الذي وقع من المفتاح كما أصلح تسامحا آخر ، وهو أنه مثَّل للطرفين بالخد عن التشبيه بالورد ... وهكذا إلى آخر الأمثلة ، ولا يذهب عليك أن النكهة أيضًا مع التسامح على أحد التوجيهين ، وأن هذه أمثلة مما طرفاه حسيان ، سواء جعل تشبيه الكلي بالكلي أو الجزئي بالجزئي ، فالكل مشتمل على التسامح ، لأن الكلي ليس حسيا .

قال في المفتاح : كالريق إذا شبه بالخمر على زعم القوم .

قال السيد السند في شرحه : يريد القوم المؤلفين بشربها ، وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس له لذة طعم ، هذا ولك أن تقول المراد على زعم

القوم الفساق ، فإنهم يثبتون للريق لذة طعم ، والأشبه أنه أراد زعم علماء البيان ، حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم ، وأشار إلى أن الأشبه أن تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم ، بل في التذاذ روحاني ، والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس شيء من الطرفين حسيا **(أو عقليان)** عطف على قوله : حسيان ، **(كالعلم والحياة)** في المختصر نقلا عن «المفتاح» و«الإيضاح» أن وجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك ، قال : والمراد بالعلم هاهنا ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية لا نفس الإدراك ، ولا يخفى أنه جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة .

هذا كلامه ، ولا يخفى أن الملكة كما أنه سبب لإدراكات جزئية هي صور للجزئيات ، ولذا وصفت بالجزئية كذلك هي سبب لإدراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة ، فإن الإدراكات إذا تكررت ورسخت تصير ملكة ، والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الإدراكات بلا تجشم كسب جديد ، فالإدراك أولاً سبب لحصول الملكة ، والملكة سبب لحصول الإدراك ثانيًا ، فلا يخفى أن الإدراك أيضًا سبب للإدراك فلا صحة لنفس إرادة نفس الإدراك على أن سبب إدراك لإدراك غني عن الكسب ، وبالجملة هو مدح العلم بأنه كالحياة تميز صاحبه عن الميت والجماد .

ولك أن تجعل وجه الشبه تميز الصاحب عن الجماد ، وذا يصح على أي معنى تحمل العلم فتحمل ، والأوجه أن وجه الشبه كونهما سببى انتفاع بالمرافق ، فإنه لا انتفاع بدون العلم ، كما أنه لا انتفاع بدون الحياة .

ولك أن تريد بالإدراك الوصول إلى الشيء فيكون معنى كونهما جهتي إدراك جهتي وصول إلى الشيء فيئول إلى الأوجه من الأوجه فتنبه ، ولا تغفل فإن ملاك العلم التنبه ، وملاك الغفلة التحصر والتأوه .

(أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا ، والمشبه به حسيا أو على العكس ، فنبه على الأول بقوله **(كالمنية)** وهو الموت ، وفسر بعدم الحيوة عما من شأنه .

وقال السيد السند : الأظهر أنه عدم الحياة عما اتصف بها ، ويؤيد الأول قوله تعالى : ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [1] **(والسبع)** بفتح الباء وضمها وسكونها

---

(١) البقرة : ٢٨ .

المفترس من الحيوان ، وعلى الثاني بقوله : **(والعطر وخلق كريم)** إما بإضافة الخلق إلى الكريم ، كما في الشرح ، لكن لا بتقدير رجل كريم كما فيه ، إذ لا وجه للتخصيص ، بل بتقدير شخص كريم ، وإما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية ، فالعطر وهو الطيب مشموم ، والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير سبق رؤية عقلي ، ونبه بتقديم الأول على كثرته ، كما نبه عليها المفتاح بتمثيل الأول بثلاثة أمثلة ، وتمثيل الثاني بواحد ، وكأن وجه قلته أن المحسوس أصل للمعقول ينتزعه منه العقول ، ولذلك قيل : من فقد حسا فقد علما ، يعني المستفاد من ذلك الحس ، فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع أصلا ، والأصل فرعا ، وهو مُسْتَهْجَن [1] ، ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور ، والمسك بالطيب فقال : الشمس كالحجة في الظهور ، والمسك كخلق فلان في الطيب ، كان سخيفا من القول ، وهذا سر نحوي يعلل به الواقع ويزين به اللغة ، فلا يسمع فيه ما يناقش به من أنّ الأهم عدم جواز جعل الفرع أصلا لجواز كون الفرع من وجه أصلا ، ولو سلم فليس كل محسوس أصلا لكل معقول فليشبه محسوس بفرع محسوس آخر ، وما يمكن أن يناقش به من أن المحسوس ما هو الخيالي ، وليس أصلا للمعقولات وأن سخافة المثالين المذكورين ؛ لأن المشبه أظهر وأعرف .

نعم لا يتم التمسك به في عدم الجواز ، كما فعله من ادعاه ،ولا في عدم الجواز ، إلا بعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله البعض غاية الأمر أن جعله كالمحسوس أبلغ .

ولما كان المشهور من الحسي ما أدرك بتعلق الإحساس بنفسه ، وبالعقلي ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمتبادر إلى الوهم جعل المحسوس المخترع داخلا في المحسوس ، احتاج إلى تفسير الحسي والعقلي ، فقال : **(والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس)** جمع حاسية ، وهي كالحساس مشتقة من الإحساس على خلاف القياس **(الخمس الظاهرة)** تقييد الحواس بالظاهرة يُشعِر بالقول بالحواس الباطنة ، وجعل الوجدانيات داخلة في العقلي ناسب إنكارها

(١) قال الرازي : «إنه غير جائز ، لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها» .

اتباعًا لمذهب المتكلمين ، وحمل الظاهر على المستغنية عن البيان ، وإن كان دقيقا لطيفا مشارا إليه بالبنان ، لكنه بعيد كالمخالف **(فدخل فيه)** أي : في الحسي بسبب زيادة أو مادته في تفسيره . الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يُدْرَك بالحس .

فإن قلت : لو فسر الحسي بما لو أُدْرِكَ لأدرك بإحدى الحواس الظاهرة ، لكان أقرب إلى الفهم وأنسب ، لأن جعل الوهمي في قرن الخيالي أنسب من جعله في قرن العقلي .

قلت : إنما يكونان في قرن لو لم يتفاوتا بكثرة تشبيه المحسوس بالخيالي ، وقلة تشبيهه بالوهمي كتشبيهه بالعقلي ، وأما إذا كان كذلك فهو في قرن العقلي **(كما في قوله :**

[وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيقِ) وصفه بالمحمر مبالغة في حمرته ، لأن الإفعلال للمبالغة ، فليس وصف الشقيق به ، وهو ورد أحمر لغوا يريد به شقائق النعمان - بضم النون - أضيف إلى النعمان بمعنى الدم أو إلى نعمان بن المنذر ، لأنه انتهى إلى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه ، وقال : ما أحسن هذه الشقائق احموها .

وكان أول من حماها ، لا إلى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف ، يقال له : نعمان الإدراك ، وكأنه رد الشاعر الشقائق إلى المفرد لضرورة الشعراء ، إذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق ، بل الشقائق للواحد والجمع .

فإن قلت : هذا الوزن مما لا نظير له في الآحاد ، ولو كان الشقائق للواحد لوجد له نظير في الآحاد .

قلت : ذكر في القاموس أنه سميت بالشقائق تشبيها لها بشقيقة البرق ، وهي ما انتشر منه في الأفق ، هذا فهو في الأصل جَمْعٌ سمي به هذا الورد لاشتماله على أوراق ، كل ورق ، كل ورق منه كشقيقة . **(إِذَا تَصَوَّبَ)** أي : مال إلى السفل **(أَوْ تَصَعَّدَ)** أي : مال إلى العلو ، قيد المشبه بهذا القيد ، لأن أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل إلى السفل والعلو .

(أَعْلاَمُ) جمع علم ، وهو ما يشد فوق الرمح **(يَاقُوتٍ نُشِرْنَ عَلَى رِمَاحٍ)** جمع

رمح من (زَبَرجَدٍ)] (١) .

فإن الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لم يدركه حس ، لأن الإحساس لا يتعلق بغير موجودي مادي حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة ، يعرفها كل ذي حس ، لكن مادته التي تركبت منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما أدرك بالحس .

ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت في الحمرة فيكون تشبيها بليغا ، ويراد بالزبرجد خشب مُخْضَرٌّ كالزبرجد فيكون استعارة .

(وبالعقلي) عطف على قوله بالحسي و **(ما عدا ذلك)** على قوله : المدرك عطف معمولين على معمولي أمر واحد أي : المراد بالعقلي ما لم يدرك هو ولا مادته بتمامها بإحدى الحواس الظاهرة ، سواء أدرك بعض مادته أو لا .

(فدخل فيه الوهمي أي : ما هو غير مدرك بها ولو أدرك لكان مدركا بها) أي : لو أدرك على الوجه الجزئي ، فلا ينافيه كون أنياب الأغوال متصورة إذا ما لم يتصور لم يتصور جعله مشبها به ، وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ، ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له . قال الشارح : وبهذا القيد يتميز عن العقلي ، يعني به يتميز الخاص عن العام ، ولولا تميزه لا يصح الحكم بدخوله فيه ، وربما يقال : أراد التميز عن العقلي الصرف ، وما ذكرنا أحسن ، فأحسن التأمل . وأعرض عن الوهمي بحسن التعقل **(كما في قوله)** أي : كشبه به في قول امرئ القيس .

[**(أَيَقْتُلُنِي)** يريد به الرجل الذي أوعده في حب سلمى **(وَ)** الحال أن **(الْمَشْرِفِيُّ)** بفتح الراء ، قال الشارح : سيف منسوب إلى مشارف اليمن ، وجعل القاموس مشارف من الشام ، وإنما رد المشارف إلى المشرف ؛ لأن الجمع لا ينسب إليه ما لم يرد إلى المفرد **(مُضَاجِعِي)** قال الشارح : أي : ملازمي ، وجعل

---

(١) البيتان للصنوبري ، وهما في الإيضاح : ٢٠٧ ، والمصباح : ١١٦ ، أسرار البلاغة : ١٥٨ ، والطراز : ٢٧٥/١ وهما في شرح عقود الجمان بلا نسبة ١٥/٢ ، وفي الإشارات والتنبيهات كذلك بلا نسبة : ١٧٥ ، والشقيق : نبات أحمر ، تصوب : مال إلى أسفل ، تسعد : استقام إلى أعلى .

المضاجعة كناية عن الملازمة ، وجعل مضاجعي مبتدأ والمشرفي خبرا ؛ حيث قال في تفسيره : والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن ، ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ ؛ لأنه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ، ولا التباس هنا ؛ لأنه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما يمنع القتل .

فاللائق تعيينه بالمشرفي لا تعيين المشرفي به ، ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا ، وابتلي ببيان نكتة القلب ، ولم يأت بما يفيد للنفع جلبا ، ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقته ، ويكون فيه إشعار بأن قصد أحد قتلي لا يمكن إلا في حال اضطجاعي ونومي (وَمَسْنُونَةٍ) قال الشارح : أي : سهام محددة النصال ، يقال : سن السيف إذا حدده ووصف النصال بالزرقة ؛ للدلالة على صفائها ، هذا والأنسب بقوله : (زُرْقٍ) تفسير سن بالتحديد والصقل على ما في القاموس ولا يخفى أن الأنسب تفسير المسنونة بأسنة الرماح ؛ لأن الأسنة هي الأشبه بأنياب الأغوال ؛ لأنها أعظم من النصال ، وفي كون أنياب الأغوال مما لم يُدرك مادته بالحس نظر ؛ لأن مادته العظم ، وكأنه مبني على توهم أنياب ، لا من جنس العظم ؛ لأنها تفعل ما لا يمكن للعظم ، بل لا يعلم أن مادته أي شيء ؛ لأنه لا مناسبة لها بشيء من القواطع ، ولا يخترع على صورة الناب المتعارف بخصوصه ، بل على صورة مهيبة له ، مناسبة في الجملة بصورة الناب (كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ)] [1] .

الأنياب : جمع ناب ، وهو السن خلف الرباعية ، والأغوال جمع غول ، وهي ساحرة الجن والمنية ، وشيطان يأكل الناس أو دابة رأتها العرب وعرفتها وقتلها تأبط شرًّا .

قال الشارح : ومما يجب له التنبه في هذا المقام أن ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية إليه من طرق الحواس ، ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل ؛ وذلك لأن الأعلام الياقوتية ليست مما ردت إلى الخيال من الحس المشترك ؛ إذ لم يقع بها

---

(١) البيت في ديوانه : ١٥٠ ، انظر البيت في الإيضاح : ١٦٩ ، ٢٠٨ .

إحساس قط ، ولأن أنياب الأغوال ورءوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية ، بل هي صورة ؛ لأنها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة على تقدير وجودها ، وليست أيضًا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو ، بل المراد بالخيالي والوهمي ما اخترعته القوة المتخيلة ، أعني : القوة التي من شأنها تركيب الأشياء وتعريفها واختراع أشياء لا حقيقة لها ، إما من الأمور المحسوسة الموجودة كما في الخيالي ، وإما لا عن شيء ، بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس ، كما في الوهمي ، ونحن نقول : لم يسموا ما اخترعته الأمور المتخيلة من الأمور العقلية الصرفة وَهْمِيًا ، بل أدخلوه تحت العقلي مطلقا ؛ لأنه لا يلتفت إليه ، ولا يعتبر في مقام التشبيه ، ولا يمكن للواهمة أن يخدع العقل في توجهه إليه ، ويجعله متوجها إليه ملتفتا نحوه ؛ لأن المعقولات الصرفة تحت سلطان العقل لا يقبل منها إلا الحق أو التشبيه به ، ويعرض عن المخترع الصرف في أول نظره ، ويتجه وما ذكره الشارح في نفي كون الوهمي من مدركات الوهم من أنه ليس له تحقق ليس بقوي ؛ لأن من أفراد مدركات الوهم ما يجوز أن لا يكون له تحقق ، بل يكون بحيث لو أدرك بعد وجوده لأدرك بالوهم .

(وما يدرك بالوجدان) فسروا الوجداني بما يُدْرَك بالقوى الباطنة ، ومدركاتها لا يخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس ، فإن المدرك من القوى الباطنة إما الحس المشترك وهو لا يدرك إلا الصور ، وإما الواهمة وهي لا تدرك إلا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس ، فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين إلا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس ، لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء ؛ إذ المشهور في الوجدان ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان ، كأحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا مخصص **(كاللذة والألم)** .

قال الشارح : الحسيين فإنه المفهوم من إطلاقهما بخلاف اللذة والألم العقليين فإنهما ليسا من الوجدانيات ، بل من العقليات الصرفة ، كالعلم والحياة .

وتحقيق ذلك أن اللذة إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير ، من حيث

هو كذلك ، والألم كمال ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر ، من حيث هو كذلك . وكل منهما حسي وعقلي ، أما الحسي فكإدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو ، واللامسة باللين ، والباصرة بالملاحة ، والسامعة بصوت حسن ، والشامة برائحة طيبة ، والمتوهمة بصورة شيء ترجوه ، وكذلك البواقي .

فهذه مستندة إلى الحس . أما العقلي فلا شك أن للقوة العاقلة كمالا وهو إدراكاتها المجردة اليقينية ، وإنما يدرك هذا الكمال ويلتذ به ، وهو اللذة العقلية وقس على هذا الألم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة ، وكذا الألم وهو ظاهر ، وأما اللذة والألم الحسيان فلما كان عبارتين عن الإدراكين المذكورين ، والإدراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك بإحدى الحواس الظاهرة ، وليسا من العقليات الصرفة ؛ لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس ، بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة ، كالشبع والجوع والفرح والوهم والغضب ، وما شاكل ذلك .

هذا كلامه ، وتتمة تحقيق المقام أن المراد بالإدراك العلم ، وبالنيل تحقق الكمال لمن يلتذ ؛ فإن التكيف بالشيء لا يوجب الألم واللذة من غير إدراك ؛ فلا ألم ولا لذة للجماد بما يناله من الكمال والآفة ، وإدراك الشيء من غير النيل لا يؤلم ولا يوجب لذة ، كتصور الحلاوة والمرارة ، وإنما قال : من حيث هو كذلك ؛ لأن الشيء قد يكون مؤلما وموجبا للذة ، والفرق بالحيثية ، وإنما قال كمال ؛ لأنه يستلزم البراءة من القوة وكمال الشيء خروجه من القوة إلى الفعل ، وإنما قال خير باعتبار أنه مؤثر ، واللذة باعتبار الحصول والتأثير ، كذا ذكره المحقق الطوسي في شرحه للإشارات .

وفيا ذكره الشارح أبحاث :

أحدها : أن المتبادر من اللذة والألم ما هو جسماني ، لا روحاني ، سواء كان الإدراك بالحس أو بالعقل مثلا نيل الذائقة لحلاوة إذا أدرك لذة الجسمانية ، سواء أدرك هذا النيل بوجه جزئي ، فيكون الإدراك بالحس أو أدرك بوجه كلي فيكون عقليا صرفا .

وثانيها : أن إدراك القوة الغضبية إن أريد به العلم فلا إدراك للقوة الغضبية ، وإن أريد النيل ، فلا بد من الشعور به ، حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا ، كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بمحسوس حتى يكون إدراكه بالواهمة أو ليست القوة الغضبية من المحسوسات .

وثالثها : أن تكيف الواهمة بصورة شيء يرجوه مما لا يعقل ؛ لأنه إنما يدرك معنى جزئيا متعلقا بمحسوس والمرجو غير موجود ، حتى يمكن تعقله على وجه جزئي ، بل تعقله قبل الوجود إنما بوجه كلي فهو من مدركات العقل .

ورابعها : أن كمال القوة العاقلة لا ينحصر في الإدراكات النفسية ، ولا في إدراك المجردات ، بل إدراك المحسوسات أيضًا كمال لها كالظنون مثلا . ومن كمالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة إلى غير ذلك . نعم أجل كمالاتها تلك الإدراكات .

وخامسها : أن الإدراك بالقوة الباطنة ليس من الصور المحسوسة ، ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس ؛ لأن القوى غير محسوسة ، بل عند التحقيق ذلك الإدراك صفة للنفس المجردة ، فلا يكون لذة حسية بمعنى كون إدراكه بالحس .

واعلم أن نيل ما هو خير لا يخص نيل المدرك ما هو خير ، بل نيل ما يحبه المدرك أيضًا من قبيل اللذة فإدراك الشخص حس أنبه ، فإنه لذة مع أنه نيل أنبه ما هو كمال وخير له ، وأن اللذة قد يكون بمجرد إدراك ما هو خير من غير نيل سوى الإدراك كإدراك الصور الحسنة ، فإنه لذة ولا نيل سوى إدراكه . ودعوى أن اللذة بإدراك هذا الإدراك ليست ظاهرة ، وحينئذ نقول : اللذة العقلية مجرد إدراك النفسِ الأمورَ المطابقةَ إدراكا ثانيا من غير أن يدرك إدراكها كما ذكره الشارح ، فليكن سادس الأبحاث ، ولتكن الجهات ستة ، يكون كل منها لذة .

قال السيد السند : إنه لا يخفى أن إيراد أمثال هذه التحقيقات في أمثال هذه المقامات مما لا يجرى للمتعلم نفعا ، بل ربما زاده خبرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات ، فالأولى بحال هذه العلوم أن يقتصر فيها على الأمور العرفية ، وما يقرب منها ، ولعل ذاك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية ، وما ذكر فيه

من التدقيقات .

هذا كلامه ، وليس بذاك ، فإن السكاكي أدرج في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية ، فلا بد للشارح لكلامه أن يخوض في تفصيل مرامه ، فليس منطق افتخار إلا بالسكاكي ، ويشهد لذلك أنه يشكو الشارح فيا بعد عن السكاكي ، ويقول : لا يتفرع على أمثال هذه التقسيمات أحكام متفاوتة ، فهي قليلة الجدوى . وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين .

(ووجهه) أي : وجه التشبيه **(ما يشتركان)** أي : الطرفان **(فيه)** بحكم التشبيه فيئول المعنى إلى ما دل على اشتراكهما فيه ، فلا يرد نحو ما أشبهه بالأسد للجبان ؛ لأن الشجاعة ليست مشتركة بينهما ، مع أنها وجه الشبه للدلالة على مشاركتهما فيها ، ولا يلزم أن يكونا من وجوه التشبيه فيه : زيد كالأسد ، الوجود والجسمية والحيوانية .

ويتجه أنه يلزم أن يكون الطرفان قبل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين إلا أن يتجوز ، وأخرج التعريف مخرج من قتل قتيلاً ، ولا يخفى أن الوجه ليس أحوج إلى التعريف من الطرفين ، كما يوهمه كلامه .

وهما دل على اشتراكهما في شيء .

قال الشارح : المراد بكلمة : ما معنى له مزيد اختصاص بهما ، واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر : إن التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء نفسه خاصة ، كالشجاعة في الأسد ، والنور في الشمس ، ولا يخفى أن الشاهد لا يدل إلا على مزيد اختصاص بالمشبه به ، ثم نقول : لما كان ظاهر عبارة الشيخ موهما لوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرف ، وكونه وصفًا ثابتًا للشيء في نفسه من غير اعتبار معتبرا ومختصا بالمشبه به ، مع أن الظاهر أن ذلك شرط كون التشبيه مقبولاً ، وهو غير معتبر في مفهوم وجه الشبه ، ولا في مفهوم التشبيه أسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ، ولم يعتبره في تعريف وجه الشبه ووضع موضع الوصف كلمة ما ليشمل الجزء بلا خفاء وذكر قوله **(تحقيقا أو تخييلاً)** تصريحا بأن وجه الشبه لا يجب أن يكون من أوصاف الشيء

في نفسه فتعديل تعريف المصنف باعتبار أمور تجعله موافقاً لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه .

قال المصنف : (والمراد بالتخييل) أن لا يكون وجوده في المشبه به إلا على تأويل ، وكأنه اقتصر في البيان على ما أوجده ، وإلا فمفهوم ما يشتركان فيه تخييلاً أعم ، ولذا قال الشارح : هو أن لا يوجد في أحد الطرفين أو كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل (نجوما) أي : وجه شبه (في قوله) يعني القاضي التنُوخي (١) المنسوب إلى قبيلة تنوخ المسماة بمفعول من تنخ بالمكان أقام به سموا به لأنهم اجتمعوا فأقاموا في مواضعهم ، ووهم الجوهري (٢) ، فجعل النسبة إلى تنوخ من قبيل تقول . (وَكَأَنَّ النُّجُومَ) جمع نجم كأنجم وهو الكوكب (بين دُجَاهُ) أي : دجى الليل ، والمرجع في البيت السابق ، وروى دجاها فالضمير لليلة أو للنجوم ، فالإضافة لأدنى ملابسة ، والدجى كالعلى جمع دجية ، وهي الظلمة بناء ومعنى (سُنَنٌ) جمع سنة ، وهي في اللغة السيرة ، ومن الله حكمه وأمره ونهيه ، وما سلكه النبي ﷺ مع الترك أحيانًا (لاحَ) أي : ظهر (بَيْنَهُنَّ ابْتَدَاعٌ)] (٣) .

الابتداع : الإنشاء ، والبدعة : الحدث في الدين بعد كماله ، والمراد بالابتداع على ما بين وجه التشبيه إحداث البدعة ، ولا يخفى أن طرفي البيت لا يتلايمان فإنه جعل النجوم بين الدجى ، والسنن بينهن الابتداع ، والملايم أن تجعل بينهن الدجى أو السنن بين الابتداع وتحصيل الملائمة كما يمكن باعتبار القلب في الأول يمكن باعتباره في الثاني وأشار إليهما .

أما إلى الأول فبقوله : من خصوله من خصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود ، فإن مفهومه أن جعل الدجى بين النجوم . وأما إلى الثاني فبقوله بالسنن بين الابتداع ، وأشار إلى ترجيح الثاني بإيراد تفصيله وتوضيحه دون الأول ، وكان وجه الترجيح أن التأويل دار بين المتقدم والمتأخر ترجيح المتأخر ،

---

(١) القاضي التنوخي هو : علي بن محمد بن داود بن فهم .

(٢) الجوهري : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، لغوي من الأئمة ، أشهر كتبه «الصحاح» ، توفي بنيسابور ٣٣٩٣ هـ .

(٣) البيت للقاضي التنوخي في المصباح ص ١١٠ وأسرار البلاغة ص ١٨٣ والإيضاح ٣٣٦ والمفتاح ص ٤٥١ بتحقيقنا .

ويكون أحرى به ، لئلا يكون كالعمل قبل الحاجة ، وكنزع الخف قبل الوصول إلى الماء ، لكن لا يخفى أن الأول أنسب بالمقام وأبلغ ، كيف ؟ وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام الليل كغلبة السنن في الإسلام على البدعة ، والنكتة في القلب حينئذ الإشارة إلى أن الواقع كون الدجى ظرفا للنجوم ، والقول بكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود في هذا المقام بقرينة المشبه به قول تخييلي ، لأنه كذلك تخييل في المرأى لغلبة النجوم على الدجى كما أن قلب سنن بين الابتداع للإشارة إلى أن السنن هي الأصل الذي حدث فيها البدعة ، واللائق بأن يجعل ظرفا للبدعة دون العكس ، وإن دعت الحاجة إليه .

وقال الشارح : هو للإشارة إلى كثرة السنن ، حتى كانت البدعة هي التي تلمع بينها **(فإن وجه الشبه فيه)** أي : في هذا التشبيه **(هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض ، في جوانب شيء مظلم أسود)** هي الظلمات ، ولا يخفى أن جعل الظلمة وإن كان لها وجه من أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضيء بذاته ،لكن جعلها سوداء وقابلته اللون مما لا يوجد له مساغ ، فلا يكون تلك الهيئة في المشبه أيضاً إلا تخييلا ، ولا يكون تحقيقًا كما يلوح من قوله : **(وهي غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخييل)** إلا أن يقال لإيراده بالتحقيق ما ثبت في الواقع ، ولا ينمحي بالتدقيق ، وإنما هو ما يكون في المرأى ، ولا يحوج إلى تكلف أو خيال للنفس ، فإنه كالرؤيا ولا يخفى أنه يرى بين النجوم أمور مظلمة سود تؤول عند التحقيق بالتدقيق إلى ظلمات صرفة ، وهو منشأ قوله بين دجاه دون أن يقول بين أمور مظلمة سود .

(وذلك) أي : وجودها في المشبه به على طريق التخييل **(أنه)** أي : لأنه وهذا أظهر مما في الشرح من جعل ذلك إشارة إلى بيان وجودها في المشبه به بطريق التخييل ، أي : بيانه بأنه والضمير للشأن **(لما كانت البدعة ، وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها)** من الوقوع في مهلكة أو العثور على داهية مهلكة **(شبهت)** ، جواب لما ، أي : البدعة ونظائرها من الجهالات **(بها)** أي : بالظلمة **(ولزم بطريق العكس أن تشبه السنة ، وكل ما هو علم بالنور)** ووجه جعل تشبيه

السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس أن العلم قد يكون مع الضلال ، كما في العالم الغير العاقل ، والجهل لا ينفك عن الضلال ، أو أن التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب بالسنة ، فالتشبيه في البدعة أسبق أو أن ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة ، فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة ، وجعل السكاكي كلا منهما مستقلا .

(وشاع ذلك) أي : كل من التشبيهين **(حتى يخيل أن الثاني)** أي : كل ما هو علم **(مما له بياض وإشراق)** قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه ، **(نحو)** قوله عليه السلام «**(أتيتكم بالحنيفية)** أي : بالملة الحنيفة المنسوبة إلى الحنيف أي : الثابت على الإسلام **(البيضاء)**» هذا لا يدل إلا على ثبوت البياض ، دون الإشراق كما هو المرعى ، ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعلت صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الأسد ، أي : الجريء لم يدل إلا على تخييل الإشراق .

(والأول على خلاف ذلك كقولك : شاهدت سواد الكفر من جبين فلان ، فصار) لذلك الشيوع المستلزم للتخييل المذكور **(تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها)** أي : بالنجوم بين الدجى **(ببياض الشيب في سواد الشباب)** في القبول والرواج **(أو بالأنوار (١) مؤتلقة)** بالقاف أي : لامعة **(بين النبات الشديدة الخضرة)** التي يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق في الواقع أو في المرأى وبادي النظر ، كما أشرنا إليه .

وقد جعل صاحب المفتاح البيت من التشبيه المقلوب على نحو :

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخليفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ (٢)

ففيه ادعاء أن نور السنن صار بحيث يشبه به نور النجوم ، وأن الابتداع فوق الظلمة في الإظلام وليس لك أن تجعل الكاف للتشبيه وأن من الحروف المشبهة

---

(١) جمع نَور بفتح النون ، وهو الزهر الأبيض أو الزهر مطلقا .

(٢) البيت أورده السكاكي في المفتاح : ٤٥١ بتحقيقي ، وعبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة : ١٨١ وعزاه لمحمد بن وهيب ، وفخر الدين الرازي في نهاية الإيجاز : ٢٢٠ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٩١ ، والقزويني في الإيضاح : ٢٢٣ ، والطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح : ١٠٨/١ . والبيت في مدح الخليفة المأمون . الغرة : البياض في الجبهة .

بالفعل فيصير المعنى : وككون النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع ، أي : كتلك الهيئة تلك الهيئة فيخرج بذلك التشبيه عن كونه مقلوبًا ، لأنه وجب زيادة ما بعد الكاف إذا دخل على أن فيقال كما أن ولا يقال كان ، لئلا يلتبس بكأن من الحروف المشبهة .

(فعلم) من تصوير وجه التشبيه وأنه المشترك بين الطرفين **(فساد جعله في قول القائل : النحو في الكلام كالملح في الطعام ، كون القليل مصلحًا والكثير مفسدًا ؛ لأن المشبه)** أي : النحو **(لا يحتمل)** أي : لا يحتمل سببًا بين **(القلة والكثرة)** لا أنه ليس مردودًا بينهما ، ويتعين فيه أحدهما ، كيف وإذا روعي في جميع أجزاء الكلام فقد حصل النحو ، وإن أهمل في جزء فلا نحو في الكلام ، فوجه الشبه هنا أن الكلام يصلح بوجوده ويفسد بعدمه ، بمعنى أنه لا ينتفع به لفوات الدلالات ، بل ليضر به للانتقال إلى غير المقصود كما أنه لا ينتفع البدن بطعام لا ملح فيه ، بل يستضر به ويمرض ولا يقتصر الفساد على فوت الانتفاع ، بل كما لا لذة لطعام لا ملح فيه لا لذة لكلام لا نحو فيه ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل النحو ، فالفساد بقلته لفوته في البعض لا بكثرته .

قال صاحب المفتاح : وربما أمكن تصحيح جعله ، فقال الشارح : فكأنه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه العربية والأقوال الضعيفة ، ونحو ذلك مما يفسد به الكلام ، وفيه أن استعمال الوجه غريب بدل الوجه المستفيض لا تجعل النحو كثيرا في الكلام فكأنه أراد بكثرة النحو إيراد الكلام محتملا لوجوه مختلفة ، ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة .

(وهو) أي وجه التشبيه **(إما غير خارج عن حقيقتهما)** أي : حقيقة شيء من الطرفين **(كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما)** أو في الجنس والفصل .

(أو خارج) عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين ، أو خارج عن حقيقة كليهما ، ولا يخفى أن تشبيه الإنسان بالفرس في

الحيوانية ، لا في الحيوان كما هو دأب أرباب اللسان ، وكون الشيء حيوانًا ليس جنسا ، فكأنه أريد بالوجه الداخل على ما يؤخذ بالنظر إلى الداخل ، وأن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ؛ ولذا اختاره على الداخل ، وإنما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبيًا له وغير عريق في لطايف الشبيه ، بل لا يجري فيه إلحاق الناقص بالكلام الذي هو العمدة في باب التشبيه ، إذ هو مبني الاستعارة ، وكيف وقد تقرر أنه لا تفاوت الأشياء في الذاتيات ، وهي في الأمور المشاركة فيه سواء ، لعدم تقسيمه وتقسيم الثاني وتذييله بتفصل ، فلو قدم لا قضى بفصل قسيم عن آخر بفصل طويل ، ولا يذهب عليك أن دخول بعض المفهومات الكلية في الأشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة ، وتحصيل التمييز عنهما بالتحليل ، وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالعجز عن تميز الحقيقة عن غيرها ؛ لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصة ، وهم مخصون فيه ، بل يتعسر تمييز الحقيقة عن أجزائها أو يحتمل أن يكون تمام حقيقة الإنسان الناطق الحيوان أو يكون الناطق خاصة غير شاملة ، ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس أو يحتمل أن يكون جنس الإنسان مجرد الحساس .

أما أهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل في الطرف إلا الأجزاء الخارجية ، فالداخل في الإنسان عندهم الرأس واليد والرجل وهم برآء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة ، وليس المشبه به عندهم إلا المعاني القائمة بالطرفين ، وليس الجنس والنوع عندهم إلا الأخص والأعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه ، فأمثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي والبهتان العظيم .

(صفة) : هي الخارج لا بد أن يكون معنى قائما بالطرفين ، والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه **(إما حقيقية)** أي : موجودة في الطرفين لا بالقياس إلى شيء .

(وإما حسية) [1] أي : مدركة بالحس الظاهر **(كالكيفيات الجسمية)** أي : المنسوبة إلى الجسم باختصاصها به والكيفية نسبة إلى كيف كالماهية إلى ما

---

(١) ذكره القزويني في معرض حديثه عن التشبيه ، وعرفه بالتشبيه الحسي وأضاف : والمراد بالحس المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة .

والكمية إلى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف .

وخصها المتكلمون ببعض الأحوال فكيفية فتكيف من مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة ، وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلمه من فنهم ، فتارة يقال أراد بالكيفيات مطلق الصفات ، وتارة يقال : أراد بالمقدار وضعه من الطول والقصر والتوسط بينهما ، وبالحركة السرعة والبطء والتوسط بينهما ويزيف الثاني بأن في كون هذه الأمور صفات حقيقة نظرًا إذ رب طول يصير قصيرًا بالنسبة إلى طول ، ورب بطء يصير سرعة بالنسبة إلى آخر .

ونحن نقول لو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالاً للصفات الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها وإشارة إلى نفسها لم يرد شيء .

(مما يدرك بالبصر) هو في اللغة حاسة العين ونفسها ، وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان إلى العينين ، وفيه نظر، لأنه لا يصدق على بصر بعض الحول ، فإن الحول قد يكون بتقاطع العصبتين إلى العينين ، وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه ، بل على بصر الأحوال أصلا ، لما قيل : إن قوله يتلاقيان فيفترقان ينبئ عن عدم التقاطع فتفطن . ولا يخفى أنه يدرك بالبصر غايته أنه لا يدرك مطابقا إذا لم يكن حوله نظريا ، بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ، ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما .

(من الألوان والأشكال) المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء ، وما عداهما يدرك ثانيا ، وبالعرض واللون مع كونه مدركا بالذات إدراكه مشروط بإدراك الضوء اكتفاً ، وكأنه لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات في التنبيه على المدرك بالذات .

واختار اللون بالذكر تنبيها على أنه المدرك بالذات دفعا لما يتوهم من توقف إدراكه على إدراك الضوء أنه مدرك بالعرض ، وأكثر ذكر المدرك بالعرض ؛ لأنه أبعد من كونه مبصرا كما بالغ في توضيحه .

والأشكال كالشكوال جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة في عرف الحكمة هيئة إحاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو

نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام .

(والمقادير) : هي جمع مقدار ، وهو في اللغة مبلغ الشيء وفي عرف الحكمة كم متصل قار الذات والكم عرضي يقبل التجزأ لذاته ونعني بالاتصال أن يكون لأجزائه حد مشترك بتلاقي عنده بمعنى أن كل جزء فرض فيه يكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد ، فإن الأربعة إذا قسم إلى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر ، وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فإنه متصل بالقياس إلى الغير لا في حد ذاته ، وبهذا اندفع أنه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا ، لأن الحدس هو الحد الفرض اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة .

وذكر قار الذات لإخراج الزمان ، لأن المراد به أن يكون الأجزاء المفروضة ثابتة ، وليس الزمان كذلك .

(والحركات) : جمع حركة على وزن عرفة وهي لغة ضد السكون . وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر .

قال الشارح : يعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الأبنية هذا ، وفي التعريف أنظار لا يفي به المقام ، وعند الحكماء هو الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة النارية بالهوائية ، فإنه يسمى كونا وفسادا لا تقول الحركة من الأعراض النسبية ، فكيف جعلها صفة حقيقية ؛ لأنا نقول نفس النسبة لا تكون صفة حقيقية ، وأما معروض النسبة يكون حقيقية والحركة نسبية بالمعنى الثاني ، وقد نبه بإيراد الأمثلة جموعا على تنوع كل منها .

أما الألوان والأشكال فظاهرة ، وأما المقادير فلأنها إما أجسام تعليمية ، وإما سطوح وإما خطوط وإما الحركات فلانقسامها إلى الوضعية وغيرها أو إلى القسرية والطبيعية والإرادية إلى غير ذلك .

(وما يتصل بها) قال الشارح : أي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون ، من الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر

الداخلة تحت الشكل ، وغير ذلك .

هذا وفيه أنه حمل الحركات على كيفياتها من سرعتها وبطؤها ، والحالة المتوسطة بينها حفظ لما هو المصطلح من الكيفيات على ما هو أحد التوجيهين السابقين ، فلا يصح حينئذ تمثيل ما يتصل بالمذكورات بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة .

وأما قوله الداخلة تحت الشكل تقييد للأمور الأربعة لأنها تعرض للخط قطعا مع أنه لا شكل له لأن نهايتي الخط لا يحيطان به ، وأما ما يعرض للخط فداخل في قوله غير ذلك فإنها أيضا مما يتصل بالمذكورات ، لأنها مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما أورده السيد السند عليه من أن هذه الأمور تعرض للخط ولا شكل له .

نعم يتجه أنها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله والأشكال ، فلا معنى لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها إلا أن يقال تسامح في قوله تحت الشكل ، وأراد به تحت ما يتصل بالشكل الأول .

وأورد السيد السند أن الأشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع الألوان وإفرادها عما يتصل بها ويرده أن إفرادها وضمها إلى الألوان ، لأن حسن الشخص وقبحه مما يتصل بمجموعها .

(أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الأذن ، وحد الأذن يكون للواحد والجمع . وفي عرف الحكمة قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات ، وفيه نظر ، لأنه يصدق على قوة رتبت في إحدى العصبتين . **(من الأصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين)** وإنما وصف الأصوات تنبيها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا غير بينها إلا باعتبار أوصاف متفاوتة بالإضافة بخلاف الألوان وأخواتها ، والطعوم ، والروائح .

وفي كون الأصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الأصوات الحقيقية نظر ، لأنها تختلف باختلاف المضاف إليها ، ولا يذهب عليك أن للأصوات أيضا أمورا منفصلة ، بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها ، والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها ، موزونة ومنشورة ، وكذا للطعوم والروائح ، فتخصيص ما عد من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله : وما يتصل بها آنفا

في لا موجب له .

(أو بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختيار الطعام .

وفي عرف الحكمة قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان ، وفيه أنه يخرج عنه القوى المودعة في أبعاض هذا العصب ، ويدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه ، ويمكن دفع الأول بأدنى تمحل فانظر وادفع النظر .

(من الطعوم) وأصولها تسعة وطرفاها الحلاوة والمرارة ، وما بينهما من الحرافة والملوحة والحوضة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة .

والعفوصة : طعم ينقبض به ظاهر اللسان وباطنه .

والقبض : طعم ينقبض به ظاهر اللسان .

والتفاهة : طعم لا يحصل من ذي الطعم بسهولة لكمال صلابته ، والبعض لم يقبض ظاهر اللسان ، وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم .

(أو بالشم) وهو في اللغة حس الأنف .

وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي وفيه .

(من الروايح) جمع رايحة . قال الشارح : لا حصر لأنواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة أو المخالفة كرايحة طيبة أو منتنة أو من جهة الإضافة إلى محلها كرايحة المسك أو إلى ما يقارنها كرايحة الحلاوة .

هذا وكان المراد بالأنواع المفهومات المندرجة تحتها ، وإلا فالرايحة الطيبة ورايحة المسك ليستا نوعين مختلفي الحقيقة ، ولا يبعد أن يكون رايحة الحلاوة من قبيل الإضافة إلى المحل ، ويكون المراد رايحة ذي الحلاوة .

(أو باللمس) هو في اللغة المس باليد .

وفي عرف الحكمة قوة سارية في البدن كله تدرك بها الملموسات .

قالوا : لم يختلف في الكبد والرئة والعظم والطحال والكلية ، فعلى هذا لا يصدق التعريف على شيء من المحدود ، ولا يصلحه ضم الاستثناء أيضا ، لأنه لا يصدق على لامسة عضو عضو .

ولو أريد المدرك بالملامسة ، ويصدق على القوة الغاذية النامية ؛ إذ لو أريد بالملموس ما عليه اللغة كان قاصرا ، ولو أريد المدرك باللامسة يلزم الدور ، ولم يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه ، إذ قدموا اللامسة ، لأنها يحتاج إليها الحيوان أشد حاجة ، ولهذا نشر في جميع الأعضاء ، ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقد للأربعة ، لأن التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات ، فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس إلا أنه ينبغي أن يؤخر الذائقة من الثلاثة ليتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ؛ ولذا قال الإمام الرازي : لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون رديفة للملموسات .

(من الحرارة والبرود والرطوبة واليبوسة والخشونة والملامسة) في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الأجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدمه ، فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم ، وفي شرحه ، وقيل : قائمتان بسطح الجسم .

(والصلابة واللين) في المواقف هو عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة ، وقيل : بل كيفية بها تطيع الجسم للغامز .

وفي شرحه قال الإمام الرازي : هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الملموسة .

وقال الشارح : وكون هذه الأربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء .

(والخفة والثقل) هو كعنب مصدر ، وكعلم حاصل بالمصدر ولا يخفى أن مفهومات الأمور المذكورة ظاهرة متشاركة فيها الصبيان وغيرهم ، والاشتغال بتعريفاتها لغو وإن شاعت في غير هذا الفن فتركناها لذلك .

(وما يتصل بها) أي : بالمذكورات كالبلة والجفاف وغيرهما .

(أو عقلية) عطف على قوله حسية وتقسيم الخارج من وجه الشبه بالحسي والعقلي ؛ لمزيد اهتمام به ، وإلا فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا ، وقد يكون عقليا إذ المراد بالحسي ما يكون أفراده مدركة بالحس ، لكن لما لم يكن التشبيه به كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه وتفصيله .

وأيضا تقسيمه إلى الحسي والعقلي عائد إلى حسية الطرف وعقليته ، بخلاف

تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين .

(كالكيفيات النفسانية) نسبة إلى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني في النسبة إلى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الأنفس الحيوانية ، وقيل : ما يختص بذوات الأنفس حيوانية كانت أو نباتية .

كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالإضافة إلى ما فيه الأجسام فلا إشكال في التمثيل بالعلم المشترك بين ذوات الأنفس ، والواجب على أنه قد يمنع الاشتراك ، لكون علمنا عرضا وحادثا دون علمه تعالى فإنه قديم ، وليس بعرض .

(من الذكاء) وهو كالسواء سرعة الفطنة كذا في القاموس .

وعرف بشدة قوة للنفس مقدمة لاكتساب الآراء وبأخص منه بمرتبتين ، وهو ملكة سرعة إنتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج بواسطة كثرة من أدلة المقدمات كالبرق اللامع ، فلا يشتمل ملكة اكتساب الآراء التصويرية وسرعة الإنتاج وسهولة الاستخراج النظريتين ، وعلى الأول سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم من أن الذكاء يجامع اكتساب الرأي فكيف يكون معدا وأفخمه بعض الأذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بأن منشأ الإشكال اشتباه صور الكلمات والأشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول أي : قوة مهيئة هيأها الله تعالى لاكتساب الآراء .

هذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيئة تهيئ النفس لاكتساب الآراء ، أو بمعنى المعد اصطلاحا ، ولا نسلم أن شدة القوة يجامع اكتساب الرأي بل حين حصول الاكتساب بغير القوة ، والظاهر حملة الأمثلة على المعاني اللغوية ليكون تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين البلغاء ، فالظاهر في قوله :

(والعلم) : حمل العلم على اليقين فإنه من أفعال اليقين في اللغة ، أعني : الاعتقاد الجازم المطابق الثابت ، وإن كانت معانيه الأخر أيضا عقلية من المعاني الثلاثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان . ومما هو مصطلح الحكيم من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة لا حصول صورة الشيء في العقل كما ذكره في الشرح ؛ لأنه أحد أقسام العلم ، أعني : العلم الكاسب كما حقق ، وليس من معاني العلم ومن إدراك الكلي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى إدراك الجزئي أو

البسيط ومن مقابلة الصناعة ، وهي ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو عرض من الأعراض صادرا عن البصيرة بحسب الإمكان .

وقول الشارح : وقد يقال : العلم على ملكة يقتدر بها ... إلخ كأنه سهو القلم ، والمقصود بالكتابة ، وقد يقال : العلم على مقابل ملكة يقتدر بها إلى هنا .

(والغضب) وهو حركة النفس ومبداها إرادة الانتقام .

(والحلم) وهو أن يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ، ولا تضطرب عند إصابة المكروه .

(وسائر الغرايز) جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية جُبِلَ عليها الإنسان كالطباع أو الطياع ما ركب فينا من المطعم والمشرب ، وغير ذلك من الأخلاق التي لا تزايلنا .

كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وسائر الغرايز ، أي : باقي الغرايز على أن الممثل سابقا مبادي الأمور المذكورة ، لأنها التي جُبِلَ عليها الإنسان لا أنفسها ، ولو جرينا على تفسير الغرايز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لاستدعى حمل ما سبق على الملكات ، وبالجملة لا يصح حمل العلم على حصول الصورة أو الاعتقاد أو إدراك المركب ، كما يشعر به كلام الشرح .

ومن سائر الغرايز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها .

(وإما إضافية) عطف على قوله : إما حقيقية وكاشف عن المراد به فإن الحقيقي له معنيان : أحدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابل الإضافي بمعنى الأمر النسبي الثابت للشيء بالقياس إلى غيره .

وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواه ، سواء كان معقولاً بالقياس إلى غيره أو مع قطع النظر عن الأغيار ، وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح ، حيث جعل الحقيقي متقابلا لما هو اعتباري ونسبي ؛ لأن الحقيقي ليس له معنى مقابل للاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريًا ولا نسبيًا .

(كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) .

واعلم أنه لم يف المصنف بما وعد في ديباجة الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ، ونسى عنه في هذا المقام ، لأن هذه التقسيمات ما لا تنفع له في هذا الفن ، بل يوجب تحير الأفهام وإيقاع المبتدئين في الظلام ، حتى إن الشارح قال : كأنه ابتهاج من السكاكي باطلاعه اصطلاحات المتكلمين ، فهو من التطويلات المشكلة على المبتدي فيجب حذفه لمن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد ، وكأنه منع المصنف حذفه لاتقائه من الاتهام بأنه لم يعرف على اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام لكونه عاريا عن معرفة مصطلحات الكلام .

(وأيضا) وجه التشبيه **(إما واحد)** في ذاته بمعنى أنه لا جزء له ، وإلا فلا يقابل بينه وبين المركب ، لأنه أيضا واحد حقيقة إذ الوحدة تعرض للشيء حقيقة .

نعم لو قال إما بسيط أو مركب لكان أوضح .

(وإما بمنزلة الواحد) ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عاما لأن بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالموضوع والوحدة بالمحمول إلى غير ذلك قيده بقوله : **(لكونه مركبا من متعدد)** إما تركيبا حقيقيا بأن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من متعدد أو تركيبا اعتباريا بأن يكون هيئة منتزعة انتزعها العقل من متعدد ، والاعتبار عند البلغاء للاعتباري ، بل الظاهر أن يخص التركيب في هذا العرف بالمركب الاعتباري ، ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في المفتاح ، حيث قال غير الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه إما حقيقة ملتئمة وإما أوصافا مقصودا من مجموعها إلى حقيقة واحدة أو لا يكون في حكم الواحد وستعرف وجهه .

(وكل منهما) أي : كل واحد من الواحد وما هو بمنزلته .

(إما حسي أو عقلي) والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد إما مركب من العقليات الصرفة أو من الحسي والعقلي ، لأن المركب من الحسي والعقلي عقلي ، كذا حققه الشارح المحقق ، والسيد السند ، وفيه أن تحقيق العقلي ما حصل في نفس العقلي ، وتحقيق الحسي ما حصل في الحس المشترك أو الواهمة ، والمركب المذكور

ليس شيء منهما ، بل مجتمعا منهما فالحق أن يقسم ما هو بمنزلة الواحد أيضا ثلاثي كالمتعدد .

(وإما متعدد) (١) عطف على إما بمنزلة الواحد ، أي وجه التشبيه إما واحد أو غيره ، وغير الواحد إما بمنزلة الواحد ، وإما متعدد بأن يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد ، بخلاف المركب من وجه الشبه فإن القصد فيه إلى تشريكهما في مجموع الأمور أو في الهيئة المنتزعة عنها .

كذا في الشرح وكأنه دعاه إلى تأويل المنفصلة ذات ثلاثة أجزاء إلى منفصلتين ذاتي جزءين أن الحكم الانفصالي لا يمكن أن يتحقق إلا بين أمرين ، إذ لا يمكن أن تكون القضية واحدة إلا طرفان . هذا ويمكن جعل الجزءين الأولين بمنزلة أمر واحد وهو غير متعدد ، أي وجه الشبه إما غير متعدد ، وإما متعدد هل يمكن الحكم بالانفصال بين أمور ، فظني أن الحق أنه ممكن على سبيل الإجمال كما يحكم به الوجدان فإن القضايا المنفصلة ذوات الأجزاء الثلاثة فصاعدا تشتمل على أحكام إجمالية إذا فصلت صارت القضية الواحدة أكثر من قضيته ، ولا يخطر بالبال نسب متعددة مقصودة بتصديقات متعددة في الصورة الإجمالية ، فالداعي إلى التكليف ليس إلا وضع التفصيل موضع الإجمال .

ولا يخفى أن هذا التقسيم يجري في الطرفين أيضا فإن المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا ، وقد يكون بمنزلة الواحد ، وقد يكون متعددا . والقول بأن تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص .

وقوله : **(كذلك)** صفة لمتعدد ، وإشارة إلى انقسامه إلى حسي وعقلي . **(أو مختلف)** أي : بعضه حسي وبعضه عقلي ، وكما أن آحاد المتعدد ، وقد تختلف كذلك أجزاء المركب كما أشرنا إليه ، ولم يلتفت إليه ؛ لأن المقصود في المتعدد الآحاد دونه على عكس المركب ، فإن الملتفت فيه المركب الذي هو عقلي دون الأجزاء المختلفة ، فاعتد بحال الآحاد دون الأجزاء .

---

(١) عرفه عبد القاهر الجرجاني في كتابه «أسرار البلاغة» ومما قال : وذلك أن يكون معقودا على تشبيه شيئين بشيئين ضربة واحدة إلا أن أحدهما لا يدخل الآخر في الشبه .

كذا في الشرح ، وقد عرفت ما فيه ، ولك أن تريد بقوله كذلك أنه إما حسي أو عقلي ، وإما واحد أو بمنزلة الواحد ، وبقوله أو مختلف أن بعضه حسي وبعضه عقلي ، وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد ، لكن إيراد الأمثلة يوافق الأول ، وحمل العبارة عليه أسهل .

(والحسي) أي : وجه الشبه الحسي **(طرفاه حسيان ، لا غير)** فالمتعدد الذي بعضه حسي دخل في هذا الحكم ؛ لأن فيه وجه شبه حسيا فلم يحتج إلى تأويل الحسي بالحسي بتمامه أو ببعضه ، كما فعله الشارح ، ولا إلى أن يقال حكم المختلف أخيل اشتراك العلة **(لامتناع أن يدرك بالحسي من غير الحسي شيء)** ويتجه عليه أن الحس كما سيجيء ما أفراده حسية فيجوز أن يدرك من الطرف الحسي والعقلي ما يصدق عليهما ، ودفعه أن المراد أن وجه الشبه الخارج الحسي طرفاه حسيان ، وهو أمر قائم بالطرفين ، لكن لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا يشمل نحو قوله :

كأنَّ النُّجُومَ بينَ دُجَاهَا سُنَنٌ لاَحَ بَيْنَهُنَ ابتِدَاعٌ

فإن وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداع ليست حسية ، لكنها نزلت منزلة الحسي .

(والعقلي أعم) أي : طرفا العقلي أعم من الحسيين ، أو من طرفي الحسي ؛ لأنهما يكونان عقليين ومختلفين أيضا .

(لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء) بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبتدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ، ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس ، والمعقول بالانتزاع من المحسوس ؛ **(ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم)** أي : أعم تحقيقا ، إذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي ، ولا عكس . أو المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي أعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي ، وكل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للأول دون العكس ، وفيه نظر ، إذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلي له مزية اختصاص بأحد الطرفين ، فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي .

(فإن قيل هو مشترك فيه) لا حاجة إلى فيه **(فهو كلي ، والحسي ليس بكلي)** فيه تطويل ، ويكفي هو مشترك فيه ، والمشترك فيه ليس بحسي ، بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر إلى مجرد مفهومه .

(قلنا : المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي **(أن أفراده مدركة بالحسي)** وبهذا اندفع ما ذكره المفتاح أن جعل المشترك فيه حسيًا يخالفه التحقيق ، ولا يرد ما ذكره الشارح أنه لا يصلح جوابا لما في المفتاح من أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون حسيًا ، ومراد المصنف جواب ما فيه كما يظهر من الإيضاح لا أنه عدل المصنف من التحقيق إلى التسامح ؛ لأن التحقيق لا يأبى أن يكون وجه الشبه مما أدرك أفراده بالحسي .

(الواحد الحسي) شروع في تمثيل الأقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم ، فتأمل .

وقول الشارح : شروع في تعداد أمثلة الأقسام ، خفي ؛ إذ لم يذكر على طريقة التعداد **(كالحمرة)** كونها ونظائرها واحدا بمعنى ما لا جزء له مما يتطرق إليه المعنى فذاك يدعو إلى جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتباري ، الذي هو الهيئة المنتزعة ، ويأتي له داع آخر .

(والخفاء) أي : خفاء الصوت من المسموعات .

قال الشارح : وفيه تسامح لأن الخفاء ليس بمسموع ودفعه السيد السند بأن المراد بالخفاء ما يقابل الجهر .

(وطيب الرائحة) من المشمومات .

(ولذة الطعم) من المذوقات .

(ولين الملمس) من الملموسات .

(فيما مر) أي : في تشبيهات مرت من تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس ، والنكهة بالعنبر ، والريق بالخمر ، والجلد الناعم بالحرير .

(والعقلي) عطف على الحسي عطف صفة على صفة أي : الواحد العقلي .

(كالعراء عن الفائدة) هي ما اكتسب من علم أو مال .

(والجرأة) فيها لغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة ، والكراهة والكراهية والجراية باليا على وزن الكراهية شاذة ، وهي في اللغة الشجاعة لكنها أعم من الشجاعة في عرف الحكماء لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية ، فيختص بالعقلاء . قيل : ولذا اختارها على الشجاعة لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والأسد عن ثبوت اشتباه .

(والهداية) أي : الدلالة الموصلة إلى المطلوب أو الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب على الاختلاف فيها .

(واستطابة النفس) إضافة إلى الفاعل ، يقال : استطاب واستطبب الشيء وجده طيبا (في تشبيه وجود الشيء) هذا الظرف متعلق لظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه أي فقده أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم ، والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ، ولم يثبت في اللغة انعدم ، وإنما تكلم به المتكلمون ، والعديم يعارف في اللغة في الأحمق .

(النفع) فاعل العديم أو نائبه (بعدمه) الأولى بالعدم ؛ لأن الظاهر تشبيه وجود عديم النفع بالعدم لا بعدمه ورجع الضمير إلى مطلق الشيء شيء وهذا التشبيه الأول شبه عقلي ذكر ، وهكذا إما يأتي على ترتيب الوجوه المتقدمة ، وقد راعى في ترتيب الوجوه الأربعة ما هو أسبق ، فقدم ما طرفاه معقولان ؛ لأنه أنسب بالواحد العقلي ، ثم ما طرفاه حسيان ، ثم ما الشبه فيه عقلي ؛ لأن الأصل تشبيه المعقول بالمحسوس دون العكس ، وقد أنكر الشيخ على من جعل هو معدوم أو هو والعدم ، سواء تشبيها ونقول : لم يثبت للموجود هنا ما هو للمعدوم ، بل أردت نفي وجوده ، لكن هذا الحكم مبني على تشبيه الوجود بالعدم فإنهم لما شبهوا الوجود بالعدم في العراء عن الفائدة ، وينزل منزلته صار هو معدوم النفي الوجود ، وكذا هو والعدم سواء ، ثم لما شاهد الشيخ أن الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه ، ولا يتمكن من أن لا يجعل هو معدوم اختصار موجود كالمعدوم ، وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم ، كما أن زيد أسد اختصار زيد

كالأسد بالغ في أن الحق معه ، وقال الأمر كذلك ، لكن إن أبيت إلا أن تعمل على ظاهر قولهم موجود كالمعدوم إلى غير ذلك ، فلا مضايقة فيه يريد أن كلا ميسر لما خلق له (١) ، ويجب العمل بما روى حسن : «كلّمْ الناسَ على قدر عقولهم» .

وبهذا استغنيت عن أن يقول المصنف ممن لا مضايقة للشيخ معه في جعل وجود شبيه بالعدم تشبيها ، فظهر ضعف ما قال الشارح أن كلام الشيخ ساقط بما حققه المصنف ، فإن الحق معه ، ولا مجال لإنكار التشبيه .

كيف والشيخ لم ينكر التشبيه في وجود كالعدم ، بل في قولهم : هو معدوم أو هو والعدم سواء ، فأحسن التأمل ، وزين التعقل تنفع من يعقبك أحسن المنافع الذي ليس له مبطل ولا رافع .

(والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة ، فلهذا لم يقل والرجل الجريء ، كما هو الظاهر **(بالأسد والعلم)** بأي معنى أخذ ، وقد عرفت **(بالنور)** هو الضوء أيا ما كان أو شعاعه والذي يبين الأشياء .

(والعطر بخلق كريم) بإضافة الخلق أو وصفه بالكريم ، وجزم الشارح بالأول ، والجزم خلافه .

والخلق السجية والمروءة والدين جاء بضمة وبضمتين ، وتحمل الوحدة على البساطة يخفي صحة التمثيل بالعراء عن الفائدة واستطابة النفس الشائبة التركيب .

وقد ذكر في المفتاح والإيضاح من أمثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة ، في كونهما جهتي إدراك ، واتفق الشارحان بأن بيان ذلك أن المراد بالعلم الملكة التي هي سبب تفاصيل الإدراكات ، إذ لو أريد الإدراك لم يكن للتشبيه معنى .

أقول : المراد بالإدراك الوصول ، وتفاصيل الإدراكات والعلوم كالحيوة جهات للوصول ، وهذا قريب مما قال الشارح هنا .

ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما أن وجه الشبه بين

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث علي بلفظ : «اعملوا فكل .....» .

الجهل والموت عدم الانتفاع كان أيضا صوابا .

(والمركب الحسي) من وجه الشبه لا يكون طرفاه إلا حسيين فلم ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما ، لكن ينقسم باعتبار أفراد الطرف وتركيبه ، ولم يشر إلى تقسيم الطرف إلى المركب والمفرد والمختلف ؛ لأنه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ، ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف إلى الحسي والعقلي والمختلف تنبيها على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه ، وليس أحدهما تبعا للآخر .

وفي الشرح إنما قسم وجه الشبه المركب [1] هذا التقسيم دون الواحد ؛ لأن معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء تشترك فيه هيئتان منتزعتان كذلك بأن يعمهما تلك الهيئة والطرف المركب بأن يكون هيئة منتزعة من أشياء ؛ إذ لا معنى لتركيب الطرف وتركيب وجه الشبه إلا ذلك ، فلا يمكن تشبيه المركبتين إلا بالاشتراك في مركب يعمهما ، فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين .

هذا تنقيح كلامه ، ولا بد من بيان أنه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد ، وأنه لا يكون طرفا الواحد مختلفين أيضا ، حتى يتم وجه التخصيص ويتبين عدم صحة الاختلاف لما ذكره من أن التشبيه في الهيئة إنما يكون باشتراك الهيئتين فيها ، ولا يتم عدم الجريان في المتعدد ما لم يتبين أنه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنتزعتين يجوز أن يكون في غير الهيئة من كونهما معجبتين أو مرتين أو مرغوبتين أو مكروهتين ، إلى غير ذلك .

فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردين ومركبين ومختلفين .

فإن قلت إذا كان معنى التركيب ما حققته ، فكيف صح قول السكاكي : وجه الشبه إما واحد أو غير واحد ، وغير الواحد إما في الحكم الواحد ؛ لكونه إما حقيقة ملتئمة وإما أوصافا مقصودا من مجموعهما إلى هيئة واحدة أو لا يكون في

---

(١) عرفه عبد القاهر الجرجاني في كتابه أسرار البلاغة بقوله : «هو التشبيه الذي يتحد فيه المشبه والمشبه به» وفرق بينه وبين المتعدد بقوله : «ويكون مركبا من شيئين أو أكثر وهو غير التشبيه المتعدد الذي يكون جمعا للصور التشبيهية من غير تركيب» .

حكم الواحد يعني المتعدد .

قلت : هذا مما استصعبه الشارح ، ويمكن دفعه بأنه أراد بالحقيقة الملتئمة ما يكون هيئة منتزعة من أمور لا يكون أوصافًا ؛ ولهذا قابلها بالأوصاف ، فإن قلت : لا تستبعد ذلك لولا يأبى عنه ما صرح به من أن عد العراء عن الفائدة واستطابة النفس من الواحد تسامح ؛ لأن وجه التسامح ليس أن فيهما شائبة التركيب .

قلت : لو سلم فلا إباء ؛ لأنه لعله أراد التسامح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية بالواحد ، واعتباره على وجه يندرج فيه كثير من المركبات ، ومما يؤيده أن لا معنى للتركيب إلا ذلك ، جعل استعارة الفعل واستعارة الأسماء المتصلة به استعارة تبعية معدودة من الاستعارة في المفرد ، دون الاستعارة التمثيلية التي هي استعارة مركبة .

(فيما) أي : في تشبيه **(طرفاه مفردان كما)** أي : في وجه شبه **(في قوله)** .

قال الشارح : يعني أحيحة بن الجلاج أو أبي قيس بن الأسلت وقد يقع فيه الإيضاح ، لكن في القاموس الأسلت من أوعت صدع أنفه ، ووالد أبي قيس الشاعر [**(وقد لاحَ)** هو كالاح بمعنى بدا **(في الصُّبْحِ)** هو ضوء الصباح ، وهو حمرة الشمس في سواد الليل **(الثُّرَيَّا)** تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى سكران للمرأة المسمولة سمي تصغيرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل **(كما تَرَى)** أي : في المرأى وهو مأخذ قول المصنف في المرأى ، وله احتمال آخر كما ترى **(كَعُنْقُودِ مُلَّاحِيَّةٍ)** العنقود معلوم ، والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عنب أبيض طويل على ما في القاموس .

وينبغي أن يحمل عليه قول الشارح عنب في حبه طول ، وقد يشدد اللام كما في البيت والملاحية صفة عنب أو شجرة ، ولك أن تجعل الإضافة بيانية **(حين نَوَّرَا)**] [1] أي : أخرج نوره بالفتح ، وهو الزهر الأبيض أو المطلق والزهر شاع في الأصفر **(من الهيئة)** بيان لما كا في قوله : **(الحاصلة من تقارن الصور البيض**

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ٢١٣ ، محمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٨٠ . والملاحية : عنب أبيض ، نوّرا : تفتح .

المستديرة الصغار) المقاديرة (في المرأى) قيد التقارن بقوله في المرأى مستفيدا من قول الشاعر كما ترى ، لأنه لا يقارن في الحقيقة ، إذ لو كان إرائتها متصلة متراكمة ، ولأنه لا لون في الفلكيات أو لا علم بلونها ، ولا يعلم استدارتها وهي في الواقع كبار فيما يشعره قول الشارح إنه متعلق بالصغر ، لأنها كبار في الواقع تخصيص بلا مخصص .

(على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الأجزاء ، وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ، وقوله : (إلى المقدار المخصوص) إما حال من الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحي المفتاح ، ولا يلزم الحال من الحال ، لأن الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسط ، فيصح نصب الحال عنه أو حال من التقارن ، أي : الهيئة الحاصلة من التقارن منضمًا إلى المقدار المخصوص للعنقود والثريا من الطول أو العرض على ما فسره أو إلى المقدار للمجموع من الثريا والعنقود ، ولا حرارة من الصور الصغار ، يعني أن الهيئة منتزعة عن الصفات والمقادير ، لا عن مجرد المقادير .

ولقد أحسن صاحب المفتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ، ولم يكتف بذكر المقدار المخصوص ، كما اكتفى الشيخ مريدا بالمقدار مقدار القرب والبعد ، لأن إرادة الكيفية بالمقدار بعيد وفي عدم اعتبار المقدار في الهيئة شديد .

ولقد غفل الشارح حيث نسب إلى المفتاح أنه سكت عن ذكر المقدار كما أن الشيخ سكت عن ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما ، لأن الجامع بينهما المفتاح ، والمصنف تبعه في ذلك ولا ينصر الشارح بأنه لعله لم يكن في نسخته ذكر المقدار ، لأنه شرحه في شرحه على المفتاح ، وجعل الكيفية المخصوصة نفيا للتلاصق والنظام ، ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرحه للمفتاح مشتمل على لغو ، إذ لا ينطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا .

قال الشارح : إنما جعل الشعر من مفرد الطرفين ، لأن قوله حين نورا قيد للمشبه به لا جزءه ، والتقييد لا ينافي الإفراد .

أقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا في المشبه به أيضا لا يوجب التركيب إذ لا معنى للتركيب إلا انتزاع الهيئة من عدة أمور ، فالتحقيق يغني عن هذا التدقيق ، ومن الله العون والتوفيق وإحكام القول والتوثيق .

(و) المركب الحسي **(فيما)** أي : في تشبيه **(طرفاه مركبان كما)** أي : مركب حسي **(في قول بشار [:كأنَّ مُثَار)** اسم مفعول من أثار الغبار ، أي : هيجه **(النَّقْع)** والإضافة بيانية ، ولو جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه ، وإن جعل للظن كأن أداة التشبيه أيضا محذوفة ، ويكون كقولك : أظن زيدا أسدا ، فيكون أبلغ وهذا أصل مهدية لك في كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كأنه جرى بأن يتخذه جليا **(فَوْقَ رُءوسِنَا ، وَأَسْيَافَنَا)** منصوب معطوف على المثار بواو المقارنة ، كما في كل رجل وضيعته ، وهذا معنى قول الشيخ إن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر ؛ لئلا يقع في التشبيه تفرق يعني أنه متصل بالمثار ومنضم معه ، ومن تتمته وليس مستقلا في الملاحظة ، وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ، ولم يرد الشيخ أنه مفعول معه وعامله المثار ؛ لأن النقع ليس معمولاً للمثار ؛ لأنه لم يعتمد حتى يكون له معمول ، وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه ولو جعلت المثار مصدرا لكان النقع مفعوله بلا كلفة ، وكان أسيافنا مفعولا معه ، وكان هذا أنسب بكلام الشيخ ، ويكون كلام الشيخ أدعى له ، ولا يذهب عليك أن ليس الإثارة مشبهة ؛ لأن المثار أيضا ليس مشبها ، وفي تشبيه المركب لا يلي المشبه أداة التشبيه ، فجعل الشارح المحقق هذا الاحتمال وهمًا منهم **(لَيْلٌ تَهَاوَى)** قال الشارح : أي : يتساقط بعضها في إثر بعض ، وهو مضارع مؤنث حذف إحدى تائيه ومن جعله ماضيا لم يؤنث ؛ لأنك في الإسناد إلى ظاهر الجمع الغير السالم بالخيار ، فقد أخل بكثير من اللطايف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في أثناء شرحه هذا ، واختلف في بيان الإخلال فقال بعضهم : إن سقوط بعض في إثر بعض يستفاد من صيغة الحال ، فإن ما يحصل في زمان الحال شأنه أن يحصل بالتدريج واختلاف الحركات وما يتبعها بسقوط بعض في إثر بعض ، ولا يخفى أن الحصول التدريجي مقتضى الانطباق على زمان حالا كان أو غيرها ، وأن

اختلاف الحركات بجامع سقوط الجميع معا ، وقال بعضهم :

يفوت ما يفيده صيغة المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفاد من جعل الماضي في معرض الحال ، وقيل : يفوت الاستمرار التجددي المفاد بصيغة المضارع المناسب للمقام ، وفي هذين القولين أنه فوت لطيفة لا يذكر في أثناء شرحه لا إخلال بكثير من لطائف يذكر فيه ، ونحن نقول ليل تهاوى كواكبه ، يفيد وصفه الليل بالخلو عن الكواكب ، فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب ، بخلاف ليل تتهاوى (كواكِبُهُ)] [١] فإنه يفيد وصفه بكونه والكواكب يسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل يحكم به ذائقه لا يفوتها دقائق فحاوي البيان ، وحقايق تطاوي التبيان كواكبه أي كواكب له ؛ لأن سقوط السيوف وارتفاعها إنما يكون لطائفه طائفة منها ، لا لواحد فواحد ، فهذا مفهوم الجمع الاستغراقي بمعنى كل جمع جمع وإسناد المضارع الاستمراري .

(من الهيئة) بيان لما في قوله : كما (الحاصلة من هوى) قال الشارح : بفتح الهاء ، ونحن نقول : الأظهر ضم الهاء ؛ لأن الهوى بالضم السقوط من علو إلى سفل ، والهوى بالفتح إما كالهوى بالضم ، وإما مقابل له فتخصيصه بالإصعاد ، كتخصيص الضم بالانحدار على ما حققه القاموس (أجرام) أي : أجسام ، وقد يعارف الجرم في الجسم العلوي ، كما تعارف الجسم في السفلي (مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار ، متفرقة في جوانب شيء مظلم) فوجه الشبه مركب كطرفيه ، لكن التركيب أعجب مما يفيده بيان المصنف ؛ لأنه دخل في هذا التركيب اختلاف حركات بالسرعة والبطء ، وبالجهات وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وتلاقي تلك الأجرام وتداخلها ، وتصادم بعضها وبعضها ، كما هو شأن تهاوي الكواكب طائفة في إثر طائفة على ما نقل من أسرار البلاغة للشيخ ، فإنه قال : نبه على جميع ذلك بكلمة واحدة ، وهي قوله تهاوى ، وقد عرفت وجهه ، وأنه لو كان ماضيا لم يفده وليس مرادهم أن عبارة البيت لا يحتمل إلى تشبيه المركب بالمركب في مركب ، بل لا ينكر أن مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة ، والتشبيه الواحد إما تشبيه مركب بمركب كما عرفت ، وإما تشبيه مثار

---

(١) البيت لبشار بن برد في ديوانه ٣١٨/١ ، والإيضاح : ٢١٣ ، والمصباح : ١٠٦ ، ويروى : (رءوسهم) بدل (رءوسنا) . تهاوى : تتساقط ، وخفف بحذف إحدى التاءين .

النقع المقيد بالليل المقيد إنما يريدون أن لا اعتداد فيما يحتمل تشبيه مركب بمركب ، لما سواه من الاحتمالات ، وأنه لا ينبغي أن يلتفت إلى القصد في هذا الشعر إلى تشبيه السيوف بالكواكب ، والحجامة بالليل ؛ ولهذا نفاه الشيخ في هذا البيت وأثبت تشبيه المركب بالمركب ، ولم يلتفت إلى نفي تشبيه المقيد بالمقيد ، مع أنه لا معين تشبيه المركب بالمركب بدونه ، لظهور أنه كالتشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع التشبيه المركب . والعاقل يكفيه الإشارة ، و البليغ يكتفي بأدنى تبليغ .

(و) المركب الحسي (فيما) أي : تشبيه (طرفاه مختلفان) بالإفراد والتركيب ، وهو قسمان أشار إلى الأول بقوله : (كما مر في تشبيه الشقيق) بأعلامِ ياقوتٍ نُشِرنَ عَلَى رماحٍ من زَبَرْجَدْ] .

ولو قال كما مر في تشبيه الشقيق وما سيجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى ؛ لكان مستوفيا للأقسام .

وهاهنا بحث ، وهو أنه لا يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق ، لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر ، بل الظاهر من قوله إذا تصوب أو تصعد ، أن النظر في المشبه والمشبه به على الحركات أيضا .

(ومن بديع المركب الحسي) أي : الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس البديع الغاية في كل شيء ، وذلك إذا كان عالما أو شجاعا أو شريفا .

(ما) أي : وجه شبه (يجيء في الهيئات) والصفات (التي تقع عليها الحركة) أي تتركب من تلك الهيئات كقول النحويين : ولا يتأتى الكلام إلا في اسمين أو في فعل واسم ، لكن لا بد من اعتبار تغليب بأن يراد الهيئات ما يشمل الهيئات المجردة والهيئة وما يقارنها من أوصاف الجسم ؛ ليصح جعل ما يجيء فيها على وجهين إذ أحد وجهيه ما جاء في الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم وإلا فلا يصح قوله .

(ويكون على وجهين) :

أحدهما : أن يقترن أي : يوصل من قرنت الشيء بالشيء من حد نصر وصلته به ، والمراد أن يقترن في اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها من

أوصاف الجسم كالشكل واللون) ، ومع ذلك في قوله يجيء في الهيئات تسامح ، والمراد أنه يجيء في الحركات الواقعة على الهيئات يرشد إلى ذلك قوله فيا بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة ، مع تموج الإشراق .

وأصل هذا الكلام ما نقل عن الشيخ في أسرار البلاغة : اعلم أنما يزاد به التشبيه سحرا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين .

أحدهما : أن يقترن بغيرها من الأوصاف . **والثاني :** أن تجرد هيئة الحركة ، حتى لا يراد غيرها ، فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه الشبه المركب ، وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين ؛ لأنه يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة فيرى كلامه عن شائبة اضطراب ، ولم يحتج إلى تكلف .

(كما) أي وجه شبه **(في قوله)** أي : ابن المعتز أو أبي النجم [**(والشمس كَالمِرْآةِ في كَفِّ الأشَلِّ)**] [1] أي : الرجل الأشل ، والشلل أي : اليبس في اليد ، أو ذهابها ، والمراد هاهنا المرتعش ؛ لأن عديم اليد ويابسها لا يكون في كفه مرآة .

وقد صرح به السيد السند في شرحه للمفتاح .

(من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق) الظاهر أن يضم إليه تموجه ، فيقول : وتموجه إلا أنه أخره عن قوله : **(والحركة السريعة المتصلة)** ؛ لأنه مسبب عنها ، وعدل عن قول المفتاح ، وشبه تموج الإشراق إلى قوله **(مع تموج الإشراق)** ؛ لأنه مغلق إذ إضافة الشبه إلى الإشراق معنى ، والتركيب من قبيل حب رمانك لمن لا رمان له وله حب رمان ؛ إذ لا تموج للإشراق ؛ لأنه اضطراب موج البحر ، بل له ما يشبه التموج فحذف الشبه ، وأراد بالتموج الاضطراب .

---

(١) انظر البيت في الإيضاح : ٢١٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، والبيت ترددت نسبته بين ابن المعتز والشماخ بن ضرار ، وأبي النجم ، وابن أخي الشماخ واسمه جبار بن جزء بن ضرار ، وهو الأصح إذ هو ضمن أرجوزة طويلة له مثبتة في ديوان عمه الشماخ .

(حتى يرى الشعاع) بالضم كالشعة الذي تراه من الشمس كالجبال مقبلة عليك إذا نظرت إليها أو الذي تراه ممتدًا كالرياح بعيد الطلوع ، وما أشبه ، وبالفتح له معان أخر لا يناسب المقام وتفصيلها في القاموس .

(كأنه يهم) كيعم (بأن ينبسط) أي : يزيد الانبساط ، تقول : هممت بالشيء إذا أردته (حتى يفيض) أي : يسيل استعار الفيض للشعاع كما استعار التموج للإشراق للآلاف من أجزاء الكلام ورعاية لغاية الانتظام (من جوانب الدائرة ، ثم يبدو له) أي : يندم ، وأصله بداله رأي آخر غير الأول ، وإسناد الندامة إلى الشعاع عديل لإثبات الإرادة له وملايم له (فيرجع من الانبساط) الذي بداه (إلى الانقباض) كأنه يجمع من الجوانب إلى الوسط وهذه الهيئة إنما يظهر في الشمس بعد تجديد النظر إليها ليتبين جرمها ، بخلاف المرأة فإنه يؤديها في بادي النظر ، فلذا جعلت مشبها بها للشمس .

(والثاني) من الوجهين (أي : تجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ منها غيرها من أوصاف الجسم .

(فهناك أيضًا لا بد من اختلاط حركات) أي : امتزاجها ومزج العقل وتركيبه إياها (إلى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات ، أي : لا بد من أن يتحرك بعض الجسم إلى اليمين وبعضه إلى الشمال مثلا ، أو يتحرك تارة إلى اليمين ، وتارة إلى الشمال مثلا ، فتدبر ولا تقتصر ، وإلا لكان وجه الشبه مفردا .

ومعنى قوله أيضا أنه كما لا بد من حركات لا بد من كونها إلى جهات مختلفة ، وهذا أظهر مما فسره الشارح به من أنه كما لا بد في الوجه الأول من أن يقرن الحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني أيضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات فإن قلت : لا شبهة في إمكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطء إلى جهة واحدة ، وعن حركات الأجسام إلى جهة واحدة .

قلت : لعله أراد أنه لا بد لهذا القسم من بديع المركب الحسي من الاختلاط المذكور ، فإنه لو انتفى لم يبق مركبا كما أشار إليه بقوله (كحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) أو بقي ، ولم يكن بديعا كما ذكرت ، إلا أنه اكتفى بذكر ما هو أبعد لزوما لانتفاء الشرط فتأمل .

ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشيخ : كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك إلى جهة واحدة فمن شأنه أن يفر ويندر ، وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك إليها أبعاض الجسم أشد كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر .

(بخلاف حركة المصحف في قوله) أي : قول ابن المعتز [**(وكأنَّ البَرْقَ مُصْحَفُ قَارٍ)** اسم فاعل من قرأ ، حذفت همزته بعد قلبها لانكسار ما قبلها ، كما قلب في بادي الرأي ، لذلك كما ذكر في التفسير **(فَانطِبَاقًا مَرَّةً وانفِتَاحًا)**] (١) أي ينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة ، إلا أن يكون الانطباق والانفتاح في البرق سريعا دون مصحف القارى ، إلا أن يندم القارى عن القراءة فيجعله منطبقا عقيب الانفتاح ، فالمصحف يتحرك إلى العلو في الانطباق وإلى السفل في الانفتاح من لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض :

خُفَّتْ بِسَرْوٍ كالقيانِ تَلَحَّفَتْ ... خُضْرَ الحرِيرِ عَلَى قَوامٍ مُعْتَدِلْ
فَكَأَنَّهَا والـــرِّيحُ جَاءَ يُمِيلُهَا ... تَبغِي التَّعَانُقَ ثُمَّ يَمْنَعُهَا الخَجَلْ (٢)

السرو : اسم جنس ، يطلق على القليل والكثير ، والقيان : ككتان جمع قنية كرحمة ، وهي الجارية مغنية كانت أو غيرها ، والتلحف : أخذ الشيء لحافا ، والقوام : القامة وحسن الطول ، والخجل كالفرس ، التحير والدهش من الاستحياء ، ومقتضاه أن يكون معتد لا على وزن اسم المفعول مصدرًا ميميا فيكون مبالغة في وصف القامة بالاعتدال .

(وقد يقع التركيب) أي : التركيب في الطرف كان أو في الوجه ، والأشبه أن يجعل اللام للعهد إشارة إلى التركيب البديع ، ويؤيده أنه قال في الإيضاح : ومن لطيف ذلك قول أبي الطيب ، وأشار بكلمة قد إلى قلته ، نظرا إلى التركيب في الحركات **(في هيئة السكون كما)** أي : كتركيب **(في قوله)** أي : قول أبي الطيب ، وهذا هو الوجه دون قول الشارح كما أي كوجه الشبه الذي في قوله بشاهد سوق التركيب ، وبيان المصنف لكلمة ما ، فإنه ذكر في بيانه تركيب المشبه ، لا وجه الشبه ، إذ الإقواء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب

---

(١) انظر البيت في الإيضاح : ٢١٥ .
(٢) البيتان لابن المعتز أو الأخيطل الأهوازي الملقب ببرقوقا ، وهما في الإيضاح : ٢١٦ .

في إقعائه هي المشبه ، والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطلي ، وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به .

وينبغي أن يجعل التركيب في هيئة السكون أيضا على وجهين .

أحدهما : أن تجرد عن غيره من صفات الجسم ، كما في قوله : **(في صفة كلب)** أي : نعته [**(يُقْعِي)** من الإقعاء ، وهو مشترك بين **(جُلُوسَ)** الكلب على استه ، وجلوس الحيوان مع التساند إلى ما وراءه **(البَدَوِيّ المُصْطَلِي)**] (١) اسم فاعل من الاصطلاء ، وهو الاستدفاء بالنار . وفي تشبيهه بالبدوي المصطلي مبالغة في استدامته على الإقعاء ، كاستدامة البدوي المصطلي على هذا النوع من الجلوس ، وفي وصفه بالاستدامة على الإقعاء ترتبه لوضع بجدل القوائم فإنها لا تفتر ولا تصرر بالإقعاء تتمته بأربع مجدولة لم تجدل أي بقوائم محكمة الخلق . يقال : فلان مجدول الخلق أي : محكم الخلق ، وأصل المجدول المفتول . وقوله لم تجدل : أي : لم تفتل من طاقات ، بل خلقت محكمة مع عدم الفتل .

ويحتمل أن يراد بنفي الجدل نفي جمعها كما يكون للكلب في غير صورة الإقعاء من الهيئة الحاصلة ، أي : **(من)** تركيب **(الهيئة الحاصلة من موقع)** أي : من وقوع **(كل عضو منه)** وسكونه **(في إقعائه)** ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوي المصطلي في جلوسه ، ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين .

وثانيهما : أن يقرن بالسكون غيره من أوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره ، كما في قول الشاعر في صفة مصلوب :

[وَكَأَنَّهُ عَاشِقٌ قَدْ مَدَّ صَفْحَتَهُ] أي : عرض وجهه . [يَوْمَ الوَدَاعِ إلى تَوْدِيعِ مُرْتَحِلِ] .

أَوْ قَائِمٍ مِنْ نُعَاسٍ فِيهِ لَوْثَتُهُ ... مواصلٍ لِتَمَطِّيهِ مِنَ الْكَسَلِ (٢)

فإن المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة من هيئة السكون في مد صفحته

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ٢١٦ وعجزه : بأربع مجدولة لم تجذل .

(٢) البيتان في الإيضاح : ٢١٦ وهما للأخيطل الأهوازي ، والصفحة : باطن الكف ، واللوثة : الاسترخاء ، وهذا مثال لهيئة السكون المضاف إليها غيرها من أوصاف الجسم .

واصفرار الوجه الذي يكون للمصلوب والعاشق ، أو لقائم من النعاس الاسترخاء الذي في القائم من النعاس ومواصلة التمطي ، وزاد اللطف في التشبيه بالقائم من النعاس المتطي المواصل للتمطي لأجل الكسل فإن في ملاحظة التمطي ، وبيان سببه تفصيلا في التشبيه ليس في التشبيه بالتمطي ؛ لأنه أمر جلي ولطف التركيب على حسب التفصيل .

(و) المركب **(العقلي)** من وجه الشبه **(كحرمان)** مصدر حرمت الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء فهو مضاف إلى **(الانتفاع)** إضافة المصدر إلى مفعوله الثاني .

وقوله : **(بأبلغ نافع)** صلة الانتفاع وقوله : **(مع تحمل التعب في استصحابه)** متعلق بالحرمان ومرتبط به **(في قوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾** [1] جمع سفر بكسر السين أي الكتاب .

قال في الإيضاح : فإنه منتزع من أمور مجموعة قرن بعضها ببعض ، وذلك أن روعي من الحمار فعل مخصوص ، وهو الحمل وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا ، وهو الأسفار التي هي أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها ، وكذا في جانب المشبه .

هذا كلامه ، ولا يخفى أن الجهل في جانب المشبه تنزيلي تخييلي ، ولو جعل المرعى أن الحمار غير منتفع بها لكان مشتركا بينه وبين أهل التوراة بلا تكلف وتصرف .

(واعلم أنه قد ينتزع من متعدد) أي : يجعل المتعدد منتزعا منه ، سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير في ينتزع ، وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ، ويؤيده الضمير في قوله :

(فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه عن أكثر) ونحن نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل .

فإن قلت : هل حاصل هذا التحقيق إلا أنه قد يقع الخطأ لالتباس الشيء

---

(١) الجمعة : ٥ .

بغيره مقامه ، فما الفائدة للتعرض له ؟ وما وجه تخصيصه بالانتزاع فإنه يجري في جميع التشبيهات ؟ قلت : المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه في الأول لا يمكن إسقاط شيء من متعدد ، وذكر بخلاف الثاني فإنه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه ، ولا يذهب عليك أن من جهات الفرق أنه لا يمكن الزيادة على المتعدد الأول ، بخلاف الثاني ، وأنه قد يقع الخطأ أيضا بأن ينتزع من متعدد ، ويجب الانتزاع بأقل منه ، وهذا أنسب مما يستفاد من الإيضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الإسقاط في الثاني دون الأول ، فإنه لو حذف شيء من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية ، وأن يختل الغرض من الكلام ، كما في : زيد يصفو ويكدر ، فإنه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحالة ، وإن اختل الغرض من الكلام ، وهو وصف زيد بالقعر بخلاف التشبيه المركب فإنه لو حذف شيء مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله .

واعلم أن المقصود بزيد ويصفو ويكدر زيد ماء ويصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد أسد ، بل كأنه أسقط الناسخ ماء فلا يرد أن زيدًا يصفو استعارة بالكناية لا تشبيه ، كما ذكره الشارح أو استعارة تبعية كما ذكره السيد السند .

(كما إذا انتزع من الشطر الأول من قوله [كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ)

حكى أبرقت السماء صارت ذات برق ، وفي القاموس والصحاح : أبرقت المرأة تحسنت وتزينت ، والناقة شالت بذنبها وتلحقت ، وليست بلاقح ، ويصح كل من الثلاثة في البيت ، لكن لا بد لنصب قوما من تضمين معنى الإطماع ، ولا يخفى حسن المعنى الأخير ، بحيث يمنع عن الالتفات بغيره ، فإن الغمامة هنا كالناقة المتلقح في أنها ترى ما ليس لها ، وتدعي كذبا .

وأما ما ذكره الشارح أن في الأساس أبرقت لي فلانة ، إذا تحسنت لك وتعرضت ، فالمعنى هاهنا أبرقت الغمامة للقوم ، أي تعرضت لهم لحذف الجار ، وأوصل الفعل ففيه أن الحذف والإيصال سماعي ، لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع ، وأن أبرقت لي لتضمين الإبراق معنى التعرض كما يفيده قوله : وتعرضت ، واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير أبرقت بتزينت ، ولا يصح

الحذف والإيصال فيما يحتاج إلى التضمين ، لأن الجار قرينة التضمين وحذفه إخلال بالقرينة ، فتأمل .

(فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ) أي تفرقت **(وَتَجَلَّتِ)**] (١) أي : انكشفت ، ولا بد هنا من تجريد لما عن معنى السببية ، وجعله لمجرد الظرفية فانتزاع وجه الشبه من مجرد ، وقوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة ، وجعل المشبه به منتزعا من مجرد خطأ **(لوجوب انتزاعه من الجميع)** أي جميع البيت **(فإن المراد التشبيه)** للحالة المذكورة في الأبيات السابقة .

(باتصال ابتداء مطمع) للغمامة **(بانتهاء مؤيس)** فالباء دخلت على المشبه به كما هو المتبادر أو المراد أن التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم عطاش ، ثم تفرقها وانكشافها في اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس ، على أن الباء بمعنى في ، وهو غير عزيز في كلام العرب . وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح : إن معنى قوله باتصال بواسطة اتصال يعني باعتبار أن يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس ، لأن البيت مثل في أن يظهر للمضطر إلى الشي الشديد الحاجة إليه أمارة وجوده ، ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة ترح ، فالباء في قوله باتصاله ليست هي التي تدخل في المشبه به ؛ لأن هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ، ثم انكشافها ، بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي أعم ، فليتأمل .

وينبغي أن لا يخفى أيضا أن المراد ليس مجرد الانتزاع الاتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس بالتدريج بأن يظهر أمارة اليأس ثم يصير الناس بناء ؛ لئلا يفوت فائدة ذكر اقشعت ، فالقوم أيضا لم يحفظ عن الخطأ بالكلية فبالله اعتصم إن النفس لأمارة بالسوء إلا من عصم .

(والمتعدد الحسي) عطف على الواحد الحسي .

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ٢١٨ ، والطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح : ١٠٧ وقبله :

لقد أطمعتني بالوصال تبسما   وبعد رجائي أعرضت وتولت

وقوله : أبرقت : بمعنى تحسنت وتعرضت لهم ، فما بعده منصوب بنزع الخافض ، والغمامة السحابة ، وقوله : أقشعت ، وتجلت بمعنى تفرقت وانكشفت ، وقد نسب بعضهم البيت إلى كثير ، ولكنه لا يوجد في تائيته .

(كاللون والطعم والرايحة في تشبيه فاكهة) هي التمر كله على الأصح ، ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان ، مستدلا بقوله تعالى : ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ (١) ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة . **(بأخرى)** أي بفاكهة أخرى .

(والعقلي) عطف على الحسي **(كحدة النظر وكمال الحذر)** كالنظر والنظر الاحتراز .

(وإخفاء السفاد) كالعماد ، أي : نزو الذكر على الأنثى قيل : لم ير أحد ذلك منه ، وفي المثل : «هو أخفى سفادا من الغراب» وقيل لا سفاد له ، بل أمره ما أنشأه بالطاعمة وهو إدخال منقاره في منقارها . وحكى في كمال حذره أنه كان يوصي إلى ولده أن يطير إذا رأى الإنسان إذا توجه إلى الأرض مخافة أن يأخذ الحجر لضربه ، فقال ولده : أنا أطير إذا رأيته لعله كان الحجر في يده .

(في تشبيه طاير) أو غيره **(بالغراب والمختلف)** عطف على الحسي والعقلي على المختلف ، أي : متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي **(كحسن الطلعة)** أي : الوجه **(ونباهة الشأن)** أي : شرفه مصدر نبه مثلثة : رواه ابن طريف .

(في تشبيه إنسان بالشمس واعلم أنه قد ينتزع الشبه) كالفرس والعلم وكأمير المثل ، صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بأن الشبه كالفرس بمعنى التشابه ، وفي كلام الصحاح إشارة إليه وأراد به وجه الشبه **(من نفس التضاد)** أي : التنافي سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد **(لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل)** التضاد **(منزلة التناسب بواسطة تمليح)** أي : إتيان بما فيه ملاحة وظرافة **(أو تهكم)** أي : استهزاء وسخرية ، وقد يجتمعان .

قال الإمام المرزوقي في قول الحماسي :

أَتَانِي عَن أَبِي أَنَسٍ وَعِيدٌ ... فَسُلَّ لِغَيْظِهِ الضَّحَّاكُ جِسْمِي

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزء والتمليح ، هذا والضحاك أبو أنس ، وأسل أي ابتلى بالسل **(فيقال للجبان ما أشبهه بالأسد وللبخيل هو حاتم)**

---

(١) الرحمن : ٦٨ .

فكل من المثالين محتمل لكل منهما ، ولهما معا فكلام الشرح والمختصر أنه إن كان الغرض مجرد الملاحة من غير قصد إلى استهزاء فتمليح ، وإلا فتهكم محل نظر .

والقسمة الصحيحة ثلاثية أورد الشارح على هذه العبارة أنه يستفاد منه أن وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذه البعض مذهبا وفساده ظاهر ، إذ لو قلنا للبخيل هو حاتم في التضاد لم يكن فيه تهكم ولا تمليح ، ولا حاجة حينئذ إلى قوله ، ثم نزل منزلة التناسب ، بل لا معنى له أصلا .

هذا وأيضًا لا يفهم من قولنا : هو حاتم إلا أنه الحاتم في الجود ، حتى لا يتأتى لنا أن نقول المراد هو حاتم في التضاد ، وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد ، لا ما ينتزع منه .

وأجاب بأن المراد أنه نزل أحد الضدين منزلة الآخر للاشتراك في التضاد ، ولجعل وجه الشبه ، ويتجه عليه أن التنزيل سابق على الانتزاع ، فلا يصح التراخي المستفاد من كلمة ثم .

وأجاب عنه السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح بأن القصد إلى التراخي في الرتبة إذ العمدة في التشبيه التنزيل المذكور وما سبق كالتوطئة له ، ولا يخفى أنه تكلف .

والحق أن يقال : المراد ، وقد يقصد إلى انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ، ثم ينزل منزلة التناسب فينزع .

فإن قلت بعد : لم يقع ثم موقعه ، والحق الفاء .

قلت : كما يكون ثمْ لتراخي أول المعطوف عن المعطوف عليه يكون لتراخي آخره ، والتنزيل منزلة التناسب إنما يتم بالتهكم أو التمليح كما أشار إليه بقوله : بواسطة تمليح أو تهكم ، فهو من تتمته فيتراخى التنزيل بآخره عن قصد الانتزاع .

هكذا ينبغي أن يبحث عن دقائق الكلام ، وتوضيح سرائر المقام ، ولا يبعد أن يقال : انتزاع وجه الشبه تحصيله بتكلف وإعمال نظر ، فالمراد أنه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لا يرتكب إلا لداع ، فلذا عبر عنه بانتزاع ، ثم ينزل ذلك التضاد المعتبر في مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة تمليح

أو تهكم ، فينزل أحد الضدين منزلة الآخر ، ويصير وجها للشبه بالآخرة .

فلهذا يحصل التمليح أو التهكم ، ولا يصح التصريح بالتضاد في بيان وجه الشبه ويصح العطف بثم ، لأن جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل ، وبعد التنزيل ينقلب وجه الشبه إلى الضد التنزيلي فيقصد أولا في هو حاتم إلى أنه كالحاتم في التضاد ، فإذا جعل التضاد وسيلة الجمع بينهما نزل منزلة التناسب فيصير بخله كرما تنزيلا ، فيصير وجه الشبه الكرم التنزيلي ، فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه إلا أن يقال : هو حاتم في الكرم ، ولعل المقصود في أمثال هو حاتم للبخيل أنه جانب الضد نهاية كما أن الحاتم نهاية في الجانب الآخر والتمليح في أنه أفاد كمال بخله في صورة كمال الكرم ، والتهكم في أنه بالغ في كمال بخله مع إراءة أنه مبالغ في كرمه .

والشارح العلامة جعل التمليح هنا بمعنى الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر نادر ، وجعل هو حاتم للتمليح لا للتهكم ، ورده الشارح عليه بأنه اشتباه التمليح بالتمليح ، وبأنه لا إشارة فيه إلى قصة لحاتم ورده خق ، لكن الظاهر أن اعتبار التمليح في هو حاتم باعتبار الإشارة إلى المثل عند الشارح العلامة ، لأن قولنا : هو حاتم بمنزلة المثل في كمال الكرم **(وأداته)** أي : أداة التشبيه ، أي : آلته ، والأداة لغة الآلة سمي بها ما يتوسل به إلى التشبيه اسما كان أو فعلا أو حرفا ، وقد بعد كل البعد من قال : إطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ، ومن فروع تسميتهم الحرف أداة ، على عكس تسمية المنطقيين أداة السلب بحرف السلب .

(الكاف) : حرفا كانت أو اسما ، والثاني يكون في الضرورة ، والسعة عند الأخفش والجزولي ، ويخصه سيبويه بالضرورة ، ويلزم الكاف إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كما أن زيدا قائم ، ولا يقال كأن زيدا قائم ، لئلا يلتبس بكلمة كان .

(وكأن) : جمعها مع الكاف مبالغة لمذهب غير الخليل [1] من أن كأن كلمة

---

(١) الخليل : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، الإمام صاحب العربية ومنشيء علم العروض ، ولد سنة ١٠٠ هـ وتوفي ١٧٠ هـ .

موضوعة للتشبيه ، لأن في مذهبه من أن كأن زيدا أسد في الأصل أن زيدا كالأسد غير صورة الجملة ، والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وأن المفتوحة صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة ، وفي عدها مطلقا من أداة التشبيه موافقة لما اشتهر في عبارة جمهور النحاة ، من أنها للتشبيه وعدم المبالاة بما قال الزجاج إنه للتشبيه إذا كان الخبر جامدا ، نحو كأن زيدًا أسد ، وللشك إذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لتفرده في هذا التفصيل ، فإن قوى ما ذكره من التعليل ، وهو أن الخبر إذا كان مشتقا عين الاسم والشيء لا يشبه نفسه ووجهه أن ضمير المشتق عين الاسم ، والمشتق عين الضمير ، ولا تنصرنه بما يختلج في الوهم أنه كما لا يشبه الشيء نفسه لا يحمل عليه نفسه ، لأنه ما لا يلتفت إليه نظر العقل ؛ لأن وجوب حمل الخبر على الاسم م (١) ، وأما ما يقال في دفع ما ذكره إن كأن زيدا قائم في تقدير كأن زيدًا شخص قائم ، لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت : مما يعجب ، وإن رضى به الشارح وذلك ؛ لأن الشخص القائم إن كان عين زيدًا فلا يصح التشبيه ، وإن كان غيره فلا يصح جعل ضميره لزيد ، قوله : جعل الاسم لسبب التشبيه كان الخبر برده أنه مع ذكر أداة التشبيه لا يجعل المشبه به كأنه المشبه ، ولأن موصوف الجملة لا يحذف إلا بشرط ، فقد هناك .

لكن الشارح قال : والحق أنه قد يستعمل للظن ، سواء كان الخبر جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أخوك ، وكأنه فعل كذا وقد كثر في كلام المولدين .

(ومثل وما في معناه) نحو : شبه وشبه ، ونحوه درج ما يشتق من المتماثلة والمشابهة والمضاهاة ، وما يؤدي معناه فيه يحتاج إلى تمحل جعل ما في معناه أعم مما في معناه باعتبار المعنى المطابقي أو التضمني ، وإلا فلا يشتمل لشبه ونحوه ، ولم يستغن بقوله مثل وما في معناه عن ذكر الكاف ، وكأن لأن الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل ، لاستقلال معناهما دونه

نعم لك أن تخص الكاف سابقا بالحرف ، وتدخل الكاف الاسمي في سلك

---

(١) كذا بالأصل .

ومثل وما في معناه ، ولا يبعد أن يجعل من أدوات التشبيه صيغة التفعل نحو : تحلم وتصبى وتشيخ فإنه في معنى حليا وصار صبيا وصار شيخا .

ولا يخفى أنه لم يصر شيخا ، بل صار كالشيخ في صدور أفعاله عنه وظهور صفاته منه .

(والأصل في نحو الكاف) (١) أي : الأصل في الكاف ونحوها ، ومثل هذه العبارة تعارفت في مثل هذا المعنى ، والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه ، وهو ما يكون الداخل عليه مجرور إلا غير ، واحترز به عن نحو كأن ويشبه ويشابه بل عن مماثل فإن قولنا : زيد مماثل عمر ولم يل المماثل المشبه به ، بل المشبه ، وهو الضمير المستتر فيه ؛ ولذا قيدنا المجرور بقولنا : لا غير ؛ إذ عمرو في المثال المذكور تجوز نصبه . وقال الشارح : أراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد كالكاف بخلاف كان وتماثل وتشابه ، وفيه أن تماثل وتشابه لا يدخل على الجملة ، بل على المفرد كالكاف ومثل إلا أن يتكلف بأنه أراد بالمفرد الواحد وتماثل وتشابه ونحوهما يدخل على المتعدد **(أن يليه المشبه به)** (٢) قد ذكروا حكم الكاف ونحوها وأهملوا حكم كأن ونحوها إذ لا يفهم من بيانهم إلا أن ليس الأصل فيها أن يليها المشبه به ولا يعلم أن ولي غيره واجب أو أصل أو ولي المشبه به وغيرها سيان ، فيقول تجب أن يلي كأن المشبه ؛ لأن المشبه به الخبر وتقديم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز في غير الظرف والخبر هنا لا يكون ظرفا ، فتأمل .

وفي الأفعال وأشباهها الأصل أن يليه المشبه ؛ لأنه الفاعل ، ويجوز العدول عن الأصل تقديم المشبه به على المشبه ؛ لأن تقديم المفعول على الفاعل ، ثم نقول : الغرض من هذا التحقيق أن ما ليس بمشبه به قد يقع في الصورة موقعه ،

---

(١) نحو الكاف : كل ما يدخل على المفرد كلفظ مشابه ومماثل ، أما غير الكاف ونحوها وهو ما يدخل على الجملة أو يكون جملة بنفسه ، فالأصل فيه أن يدخل على المشبه ، كلفظ كأن مما يدخل على الجملة ، وكلفظ يشابه مما يكون جملة بنفسه والمشبه في نحو – زيد يشابه عمرا – هو الضمير العائد على زيد لا زيد .

(٢) وإما لفظا نحو – زيد كأسد – أو تقديرا نحو قوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ تقديره أو كمثل ذوي صيب ، بدليل قوله بعده : ﴿يَجْعَلُونَ﴾ .

وذلك لا يختص بالكاف ونحوها . وحق البيان في هذا المقام أن يقال : الأصل في الكاف ونحوها أن يليه المشبه به ، وفي كأن أن يكون خبره المشبه ، وفي الأفعال وشبهها أن يكون مفعولاتها المشبه بها ، وقد يخالف ذلك نحو ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ﴾ (١) الآية وكأن مثل الحياة الدنيا ماء أنزلناه إلى آخر الكلام ، وتشبيه الحياة الدنيا ماء إلى آخره ، بل يقول قد يقع غير المشبه به أيضا في موقعه كما في قوله : [وكأن النجوم بين دجاها] فإن النجوم ليست مشبها بها ، بل الهيئة ، وقس عليه . قال الشارح المحقق : المراد أعم من أن يليه المشبه به لفظا نحو : زيد كالأسد أوكزيد الأسد ، ومن أن يليه تقديرا كقوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ (٢) الآية فإن التقدير أو كمثل ذوي صيب فحذف ذوي بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبها بها لمثلهم يشهد بأن مثل الآية مما يلي الكاف المشبه به ، دون غيره كون المقدر كالملفوظ فيما بينهم وكلام الكشاف والإيضاح ، وما صرح به المصنف في الإيضاح حيث قال : وأما قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (٣) فليس منه يعني من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف ، لأن المعنى كونوا أنصار الله كما كان الحواريون أنصار عيسى حين قال لهم : من أنصاري إلى الله .

هذا ويتبادر من عبارة الإيضاح أنه حذف من بين كلمة ما ، وقال كان الحواريون أنصار عيسى حين بَيَّنَ ، ولا يرشد إلى صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ، ولهذا قال : لأن المعنى ولم يقل ، لأن التقدير كونوا أنصار الله ككون وقت قول عيسى ، فالمحذوف مضاف ومضاف إليه كما صرح به المفتاح .

وإضافة الكون إلى الوقت إضافة المظروف إلى الظرف على نحو ضرب اليوم وهذا مما أخفى على أقوام فاشتبه عليهم أنه كيف يضاف الكون إلى الوقت ، ولا يبعد أن يجعل ما في كما قال موصولة أي : كالكون الذي قال عيسى لأجله من أنصاري إلى الله ، والأوجه أن التشبيه إلى نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة

---

(١) الكهف : ٣٢ .
(٢) البقرة : ١٩ .
(٣) الصف : ١٤ .

كون الحواريين أنصار الله في سرعة إجابتهم له ، وظاهر قوله تعالى : ﴿نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ﴾ [١] يقتضي أن يكون المعنى كما كان الحواريون أنصار الله ؛ لا كما كان الحواريون أنصار عيسى ، إلا أن يقال تقديره نحن أنصار نبي الله لاستدعاء ظاهر من أنصاري إلى الله .

ذلك **(وقد يليه غيره)** أي : قد يلي الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل في المشبه به ، وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما ينتزع عنه الهيئة ولا خفاء في كثرته ، فالتقليل باعتبار الإضافة ، وقد أشار إلى هذا بقوله : **(بنحو ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾** [٢] ولا يخفى أنه يمكن رعاية الأصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل ، والحال والشأن ، لكنهم رأوهم مستغنين عن جميع ما هو عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الأصل فأهملوه وراعوا أصل أخراهم هو عدم الحذف ، وقد يراعونه في مقام الاستغناء عن الحذف إذا كان لا بد في المقام من حذف شيء ؛ لأنه بعد الوقوع في الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لأدنى داع ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ الآية لأن حذف ذوي ضروري للضمائر ، وحذف المثل ؛ لأنه أنسب بجعل المشبه المثل ، وأشد ملايمة له ؛ ولهذا القدر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقدير ضروريا **(وقد يذكر فعل ينبئ عنه)** الظاهر ينبئ به أو ينبئ إياه في القاموس إنباءه إياه ربه ، فكلمة عن متعلقة بالكشف المتضمن للإنباء ، والأولى وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليتناول ، نحو : أنا عالم أن زيدا أسد ، وزيد أسد حقا أو بلا شبهة ، وكأن زيدا أسد إذا كأن للظن ، ومما لا يشتبه أن ليس مقصود المصنف أن يذكر فعل يدل على نفس التشبيه ، فإنه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهي ويماثل ، بل المراد فعل ينبئ عن حال من أحوال التشبيه على أنه لا يتبادر من قولنا إنباء فلان عن فلان إلا أنه أظهر حالا من أحواله لا أنه أفاد تصوره سيما مع قوله إن قرب وقوله إن بعد ، فما ذكره الشارح أن في كون الفعل منبئا عن التشبيه نظرا للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه ، بل الدال عليه عدم صحة

---

(١) الصف : ١٤ .

(٢) الكهف : ٤٥ .

الجمل وتعين قصد التشبيه لإصلاح الكلام ، فلو قال إنه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان أنسب ضعيف .

(كما في علمت زيدا أسدا أن قرب) التشبيه أي : نسب إلى القرب لما في العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد مبالغة في التشبيه ، وأن الشبه بحيث تيقين بينهما الاتحاد .

قال الشارح : دلالته على قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه ، وفيه نظر وهو إنما يصحح وجها لتقريب التشبيه في علمت أن زيدا كالأسد .

(و) كما في **(حسبت)** زيدًا أسدًا **(إن بعد)** التشبيه لما في الحسبان من الدلالة على الظن والتخمين ، ففيه إشعار بأن في شبهة الاتحاد فيفيد قوة للمشابهة دون قوة أفادها ذكر العلم . وينبغي أن يعلم أن قولنا : أشك أن زيدا أسد أيضا أبلغ من قولنا زيد كالأسد ، فإن إيقاع المشابهة في الشك في الاتحاد يفيد قوة للمشابهة بلا شبهة .

ومن نفايس سوانح هذا المقام أنه قد يدخل ما ينبئ عن حال المشبه به نحو : قد علمت أن غرة الصباح وجه الخليفة ، فإنه يفيد المبالغة في كون وجه الخليفة أتم من الغرة **(والغرض منه)** أي : من التشبيه **(في الأغلب يعود إلى المشبه)** ؛ لأن التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر ، فكان الغرض عائدا إلى المشبه الذي كالمقيس ، وقوله في الأغلب لما سيأتي من أنه قد يعود إلى المشبه به .

فإن قلت : فيما سيأتي ما يدل على أنه قليل ، وقوله في الأغلب يدل على أنه غالب .

قلت : القلة بالإضافة لا ينافي الغلبة .

(وهو) أي : الغرض **(بيان إمكانه)** أو وجوبه أو امتناعه أو وقوعه ، فالاقتصار على الإمكان من ضيق العطف في البيان ، فبيان الإمكان **(كما في قوله [فَإِنْ تَفُقِ)** أي : تعل بالشرف **(الأَنَامُ)]** كسحاب الخلق ، أو الجن والإنس ، أو جميع ما على وجه الأرض **[(وأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ المِسْكَ بَعْضُ دَمِ**

الْغَزَالِ)] (١) فإنه أراد أن الممدوح به قد فاق الخلق ؛ بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة ، والحال أنه منهم والفائق على هذا الوجه كالممتنع أن يكون من المفوق فاحتج لإثبات كونه منهم بأن حاله كحال المسك ، فإن المسك بعض دم الغزال ، وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع إنكار كونه منهم أبلغ من جعله لدفع إنكار تفوقه ؛ لأن المناسب بمقام المدح هذا ، واعرفه ودع ما اشتهر أنه لدفع إنكار تفوقه ، وهو منهم فالتشبيه معتبر في نظم البيت ومن المطويات فيه ومن مقدمات الحجة المشار إليها بقوله : فإن المسك بعض دم الغزال ، فلا يرد أن جعل البيت من قبيل الشبيه لبيان الإمكان فرية بلا مرية ؛ إذ لا تشبيه فيه نعم الأنسب بمقام المدح أنه يجعل التشبيه لبيان الوقوع إذا لإمكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع .

(أو حاله) عطف على إمكانه **(كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد)** ويتجه أنه هل البليغ نختار التشبيه على الإخبار عنه بالسواد ، فإن هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا في السواد ، ويمكن أن يقال في التشبيه يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الإخبار ، ولا يدخل بهذا في بيان المقدار ؛ لأن بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون في أول الأمر مثلا ، وإن كان على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار .

وفي كلام السيد السند من شرحه للمفتاح إشعار بذلك حيث قال في شرح قول المفتاح : أو لبيان مقدار حاله يعني أن حاله معلومة ، فيراد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة إلى غير ذلك ، ومقابله بيان الحال وما يتبعها ببيان الإمكان ونظايره مع أنها من الأحوال بناء على أن المتبادر من الحال ما بعد الوجود .

---

(١) البيت للمتنبي في ديوانه ٣/١٥١ ، من قصيدة يرثي فيها والد سيف الدولة . انظر البيت في الإيضاح : ٢٢٠ ، والإشارات : ١٨٧ ، والفاء في قوله - فإن المسك - للتعليل ، والجواب محذوف تقديره فلا غرابة في ذلك ، والتشبيه في البيت يسمى معنويا وضمنيا ومكنيا عنه ، لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه - فوقان الأصل - وأريد الملزوم وهو التشبيه ، ومن ذلك قول ابن الرومي :

قالوا أبو الصقر من شيبانَ قلت لهم ... كلا لعمري ولكن منه شيبانُ
كم من أبٍ قد علا بابن ذُرَى شرف ... كما علا برسول الله عدنانُ

(أو مقدارها كما في تشبيه ثوب بالغراب في شدته) أي شدة السواد .

(أو تقريرها) عطف على البيان أي تقرير حالها ، ولا يخفى أن التقرير لا يخص الحال ، فإنه يصح أن يكون لتقرير الإمكان أو تقرير مقدر الحال ، وإلا يفيد أن يجعل ضمير تقريرها إلى المذكورات ، ويفسر قوله وتقريرها بتقرير شيء منها **(كما في تشبيه من لا تحصيل من سعيه)** أي : قصده أو عمله أوكسبه **(على طائل)** أي : فضل أو غنى أو سعة **(بمن يرقم)** من حد ينصر أي : يكتب أو يخطط **(على الماء)** وقيد المفتاح الرقم بكونه في حضور المخاطب ، إذ التقرير فيه أقوى لإعانة المشاهدة في ذلك ، كما لا يخفى .

ولك أن تستفيده من صيغة الحال في عبارة المصنف .

قال الشارح : وتبعه السيد رحمهما الله في تقرير التقرير أنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره ؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه في العقليات لتقدم الحسيات وفرط الإلف بها ، وفيه أن هذا المثال لا يخص بتقرير حال غير الحسي ، بل يشتمل تقرير بعض حسيات لا تقرير لعدم نفعها كتقرر عدم نفع الرقم على الماء .

(وهذه) الأغراض **(الأربعة)** وكذلك غرض إلحاق الناقص بالكامل ، فقد فات المصنف في ضبط الأغراض ، وفي بيان مقتضاها أيضا وفي درجة تقرير الحال ؛ لأن إلحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح ؛ حيث جعله مقابلا له **(يقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم ، وهو به أشهر)** في الصحاح الشهرة وضوح الأمر ، وفي القاموس : ظهور الأمر في شنعة يعني فظاعة ، وبالجملة الشهرة يقتضي عموم أعلم الناس به ، وهذه الأغراض لا تطلب إلا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به ، بل بيان الإمكان والحال والمقدار لا يقتضي علم المخاطب بوجه المشبه في المشبه حتى يتضح صيغة التفضيل ، بل يجب في بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلا بالمشبه ، وكذا في بيان الإمكان والمقدار وأيضا بيان هذا الشرط في هذا المقام مستغن عنه ؛ لأنه سيبينه في تقسيم التشبيه إلى المقبول والمردود إلا أن يقال الغرض منه هنا الإشارة إلى وجه كون الغرض في الأغلب عائدا إلى المشبه ووجه إيهام التشبيه المقلوب كون المشبه به أتم من

المشبه .

قال الشارح : وظاهر هذه العبارة أن كلا من الأربعة يقتضي ذلك ، ولا يقتضيه إلا تقرير الحال : لأن النفس إلى الأتم الأشهر أميل ، فهو بزيادة التقرير والتقوية أجدر ، وأما بيان المقدار فيوجب أن لا يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا ويوجب أن يكون على نحو واحد فيهما ليتبين المقدار على ما هو عليه ؛ ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه أدخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه أدخل في القبول ، يعني هذا الكلام العام منهم مخصوص ببيان المقدار ، وكذا بيان الإمكان يقتضي الأعرفية دون الأتمية ، كبيان الحال ، فإنه يصح تشبيه الثوب الأسود بما يساويه في بيان سواده ، بل المساواة أحق ؛ لأنه أسلم من الإيقاع في خلاف الواقع .

هذا كلامه مع تنقيح ومزيد توضيح .

وفيه أبحاث لا يخل عدم الإشارة إليها ، بل عدم تصريح .

الأول : أن قولهم يقتضي جواز التفاوت في بيان المقدار كما لا يخفى ، لأنه جعل الأدخل في السلامة عن التفاوت أدخل في القبول ، ولم يجعل المتفاوت عن القبول بمعزول .

ولك أن ترتكب تأويل قوله : أدخل في القبول بكونه أقرب إلى القبول ، ولا يلزم منه إثبات القبول .

والثاني : إذا قلت في مقام التهكم لقصور العامة : هو كظل الرمح يكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما ، ويمكن دفعه بأن المراد بعدم التفاوت عدم ادعاء أو بحسب الواقع فإنه في بيان المقدار الادعائي لا بد من عدم التفاوت ادعاء . وفيه أن في إلحاق الناقص بالكامل أيضا ادعاء عدم التفاوت ، وبينهما فرق دقيق لا يقودك إليه إلا توفيق فاختبر فطانتك ، هل لك منها رقيق .

الثالث : أنه لو كان في بيان الإمكان وجه الشبه في المشبه به أتم لكان التشبيه في إدخال المشبه في حيز الإمكان أقوى ، لأنه إذا كان أقوى مما يستبعد متحققا كان هذا المستبعد أولى بالإمكان .

الرابع : أن في اقتضاء التقرير الأمرين نظرا ، إذ في تشبيه المعقول بالمحسوس

تقرير حال المعقول ، لأن إلف النفس بالمحسوس أكثر ، وإن لم يكن المحسوس أتم في وجه الشبه ، وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة ، وإن لم يذكر مما ذكره فيه الابتداء إلا أن يراد بالاقتضاء اقتضاء أولوية ، وفي عبارته إرشاد إليه فإن قلت : لم خصص هذه الأربعة بذلك ، وعبارة السكاكي كالصريح بأن التزيين والتسوية والاستطراف أيضا يشاركها في ذلك ؟ .

قلت : لأنها لا يقتضي الأتمية ولا الأعرفية .

قال الشارح : كلما كان المشبه به أندر وأخفى كان التشبيه بتأدية هذه الأغراض أوفى ، ووجه ما قال في الاستطراف ظاهر ، وفي التزيين والتسوية أن حسن ما لم يشتهر أكثر تأثيرا فيمن يشاهده وأعجب ، وكذا قبح ما لم يشتهر قبحه ، لأن إلف النفس ليسهل أمر المألوف ، ويسكن شغف المشغوف ، ولما لم يظهر ما ذكرنا من الوجه أنكر كثيرون ما ذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا ، وقد شرط السكاكي الأعرفية في التزيين والتسوية ؟! ولا يخفى أنه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه ، لأنه حمله على الأعرفية بالغرض ، والسيد السند حمله على الأعرفية في وجه الشبه ، وبين وجهه بأن وجه الشبه في تشبه وجه أسود بمقلتي الظبي مثلا ليس له مطلقا السواد ، وإلا فلا تزيين ، بل هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل إليه الطبع ويقبله ، ولا شك أن مقلة الظبي بهذا أعرف ، وكذا الحال في التسوية وفيما ذكروه من وجهين :

أحدهما : أن الملازمة المشار إليها بقوله وإلا فلا تزيين مسلمة ، لأنه بمجرد التشبيه بالمزنين يخيل زينه ، ويحصل للطبع ميلان إليه . **وثانيهما** : أنه إذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف ، فوجه الشبه في المشبه به أتم باعتبار اللطيف .

وهذا كلام وقع في البين فلنرجع إلى ما كنا فيه ونقل هذا مخالفة منه مع السكاكي أو إشارة إلى أن ليس على ما يفيده عبارته معول ، بل كلامه مؤول ، ولولا مخالفة الإسام بعد تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتفينا الشارح بنقل كلامه ، وبيان طريق تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام .

(أو تزيينه) عطف على بيان إمكانه أو تقريره أي : تزيين المشبه عند السامع **(كما في تشبيه وجه أسود بمقلة)** أي : شحمة العين التي تجمع السواد والبياض ،

أو هي السواد والبياض أو الحدقة ، والمراد هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الأصمعي (١) في بحث الإطناب في شرح قوله :

كَأَنَّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا (٢)

أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهرها البياض والسواد بعد الموت ، وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها .

(الظبي) معلوم ، وكتشبيه صوت حسن بصوت داود ، وكتشبيه جلد ناعم بالحرير ، وكتشبيه النكهة بريح المسك ، وكتشبيه طعم البطيخ بالعسل ، فقولنا : تزيينه عند السامع أحسن من قول الشارح : في عين السامع ، وقس عليه .

قوله : **(أو تشويهه)** يقال : شوهه الله قبحه **(كما في تشبيه وجه مجدور)** يقال : جدر وجدر فهو مجدور ومجدر ، أي خرج منه الجدري **(بسلخة)** هي العذرة **(جامدة)** لا طراوة فيها **(قد نقرتها)** أي : ضرتها يعني بالمنقار **(الديكة)** بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك على وزن . قيل : وهو معلوم ، وقد يطلق على الدجاجة **(أو استطرافه)** أي : عد المشبه طريفا حديثا **(كما)** أي : كاستطراف **(في تشبيه فحم)** هو كتمر وتمر ، وكأمير الجمر الطافي **(فيه جمر)** في القاموس الجمر النار المتقد ، فلا حاجة إلى قوله **(موقد يتجر من المسك موجه الذهب لإبرازه)** متعلق بمفهوم ما فإنه عبارة عن استطراف أو تشبيه ، وجعله الشارح متعلقا بمقدر أي : إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه في **(صورة الممتنع عادة)** لا عقلا لإمكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا .

(وللاستطراف) المطلق لا الاستطراف في المثال المذكور ، ولذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف في المثال .

(وجه آخر) غير الإبراز في صورة الممتنع عادة **(وهو)** أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن إما مطلقا كما مر **(في تشبيه الفحم ، وإما عند حضور المشبه كما في قوله)** أي : قول ابن العتاهية في وصف البنفسج [وَلاَزَوَرْدِيَّة] بكسر

(١) الأصمعي : هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب على بن أصمع الباهلي ، أحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان ، ولد عام ١٢٢ هـ وتوفي عام ٢١٦ هـ .

(٢) البيت لامرىء القيس في ديوانه : ٢١٧ ، وتمامه : وأرحُلِنا الجزع الذي لم يُثَقَّبِ ، وهو في الإيضاح : ١٩٢ ، والمصباح : ٢٣١ . والجزع : الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض .

الراء هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه [(تزهُو)] لكثر زهي على صيغة المجهول ، وزها لغة قليلة ، والمعنى تتكبر وتفتخر [(بِزُرقَتِهَا)] لو كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل، وفي التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع إشعار إليه كأن الباء في قوله بزرقتها للسببية ، ولو كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع ، وكان البيت تعجبا عن تكبرها [(بينَ الرِّيَاض)] لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعني تزهو علانية ، لا على وجه الخفاء [(على حُمر)] جمع أحمر [(اليَوَاقِيت)] جمع ياقوت معرب من الجواهر ، ويكون أحمر وغير أحمر وأجوده الرماني وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والخفقان وضعف القلب شربا ولجمود الدم تعليقا ، ففي التكبر عليه مزيد تعجب ، والمراد بحمر اليواقيت شقايق النعمان ، وفي جعلها عين الشقايق وأوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا إشارة ، وجعل اللازورد منسوبا إليه للبنفسج إشارة إلى تفاوت الشبهين ، لأن الشقايق وأوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج . فإنه لا يشبه اللازورد إلا لونا ، وبهذا ظهر أن تفسير حمر اليواقيت بالأزهار الحمر ، دون تفسيرها بالشقايق مبني على الغفلة عن الدقايق ، وفيه أيضا أوجه تعجب لتكبر البنفسج [(كَأَنَّهَا فَوْقَ قاماتٍ ضَعُفْنَ بها)] أي : بسببها لثقلها وطول مكثها فوق نزل التعظيم منزلة العظم والجسامة [(أوائِلُ النَّارِ في أَطْرَافِ كِبْرِيت)] (١) هي حجارة توقد بها ، وجاء بمعنى الياقوت الأحمر والذهب أيضا ، فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب ، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد .

وللشيخ عبد القاهر وجه آخر وهو أنه أراك شبها لنبات غصن برق وأوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطبايع على أن الشيء إذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس إليه أكثر ولا يذهب عليك أنه يجري في تشبيه الفحم ، فإنه أراك شبها لأمر موجود من أمر ممتنع الوجود ، ولهذا الشيخ الضعيف وجوه أخر ، وهي أنه أراك شبها بين جسم ثقيل لا تقوى

---

(١) البيتان لابن المعتز ، أوردهما القزويني في الإيضاح : ٢٢٢ ، والطيبي في التبيان ٢٧٣/١ ، والعلوي في الطراز ٢٦٧/١ . اللازوردية : البنفسجية نسبة إلى اللازورد ، وهو حجر نفيس .

لحمله قامته ، وبين جسم لطيف في غاية اللطافة لا يتوهم في شأنه ثقل أو شبها بين أوائل النار ، والأمر الدائم أو أنه جعل قامات البنفسج كبريتيا ونفسه أوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمعة غير معينة للكبريت أو جعل النار والكبريت ذات رائحة طيبة ، ويمكن أن يجعل من الإبراز في صورة الممتنع عادة فإن الكبريت الموقدة لا يتكثر في موضع واحد عادة .

ولا يخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف إبراز الشيء في صورة الممتنع عقلا ، وكأنهم لم يلتفتوا إليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء .

(وقد يعود) الغرض **(إلى المشبه به)** ويمكن تربيع قسمة الغرض .

ثالث الأقسام : أن يعود الغرض إلى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ، فإنه أمر مستطرف مرغوب للطباع جدا .

ورابعها : أن يعود الغرض إلى المشبه والمشبه به جميعا ، وهو جعلهما مستطرفين بجمعهما ، لأن كلا من المتباعدتين يستطرف إذا تعانقا .

(وهو ضربان : أحدهما) وهو الكثير الشايع حتى أوهم صاحب المفتاح قصر العائد إلى الغرض المشبه به عليه في أول بيانه إشارة إلى كثرته إلى حد كأنه ليس غيره ، وصرح بقلة الثاني ، ثانيا : حيث قال : وربما كان الغرض بيان كونه أهم ، ولم يلتفت المصنف إليه ، واقتصر على بيان أنه ضربان ، فاختصاره هذا مخل ، وقد تداركه في الإيضاح ، حيث قال : وأما الثاني فيكون في الغالب **(إيهام أنه أتم من المشبه)** في وجه الشبه **(وذلك في التشبيه المقلوب)** وهو أن يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه زائد .

كذا في الشرح ، ولا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه إذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جاريت معه ، وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه للتزيين والتشبيه والاستطراف لادعاء أن الزينة في المشبه به أتم أو القبح أكثر أو ادعاء أن المشبه به أندر وأخفى ، ولا يظهر اختصاصه بصورة إلحاق الناقص بالكامل .

(كقوله) أي : قول محمد بن وهيب [**(وبَدَا)** أي : ظهر **(الصَّبَاحُ)** هو أول النهار وضوءه يعني حمرة الشمس في سواد الليل **(كَأَنَّ غُرَّتَهُ)** هي كالغُر غُرة

بضمهما بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ، فيقال : غرة الصبح لبياضه (وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ)] فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من غرة الصباح في الوضوح ، والبعد عن ظلمة العبوس .

قال المصنف : وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح ، وبالارتياح له وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح . هذا ، ولا يخفى أن في إبراز يمتدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه الذكي ، فإنه يشعر بأنه لا مدخل في ذلك لخصوصية مادح ، ثم أقول لك : أيها الفطن العارف بمقدار اللطايف ، المتخلص عن ربقة التقليد ، المتعرف بخفايا حسن المعاني ، كالقايف إن الشعر يجوز أن يكون تشبيها غير مقلوب بأن يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ، ولا يخفى أن سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة إلى انتشار ضوء الصبح .

(و) الضرب **(الثاني)** من الغرض العائد إلى المشبه به **(بيان الاهتمام به كتشبيه الجايع وجها كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف)** لا في مجرد الإشراق والاستدارة ، كما ينبيء عنه ظاهر هذه العبارة ، بل في استلذاذ النفس به ، فإن استلذاذ النفس بالرغيف ليس باعتبار استدارته وإشراقه فحسب .

(ويسمى هذا) النوع من الغرض **(إظهار المطلوب)** قال السكاكي : لا يحسن المصير إليه إلا مقام الطمع في تسني المطلوب ، يعني تيسره كما يحكي عن الصاحب ابن عباد (١) أن قاضي سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متغنيا فأخذ يمدحه حتى قال : وعالم يعرف بالسنجري ، وأشار للندماء أن ينظموا عن أسلوبه ففعلوا واحد بعد واحد إلى أن انتهت النوبة إلى شريف من البين ، فقال : أشهى إلى النفس من الخبز ، فأمر الصاحب أن يقدم له مائدة دقيقة أشهى إلى النفس من الخبز تشبيه مقلوب في المآل ، لأنه جعل زائدا على الخبز في المشترك بينهما ، وهو كونهما مشتهى للنفس .

(هذا) الذي ذكرناه من جعل أحد الشيئين مشبها ، والآخر مشبها به إنما يكون **(إذا أريد إلحاق الناقص)** في وجه الشبه كذا في الإيضاح **(حقيقة)** كما

---

(١) ابن عباد : هو أبو القاسم محمد بن إسماعيل بن عباد اللخمي ، توفي سنة ٤٣٣ هـ .

في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلى المشبه أو ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلى المشبه به .

(بالزائد) كذلك .

قال الشارح : وهذا الكلام محل نظر ؛ لأن ما تقدم كله ليس ما يقصد فيه إلحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق . هذا ، ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به لكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء إذا أريد ... إلخ **(فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر)** [1] مركبا كان أو مفردا حسيا كان أو عقليا واحدا كان أو متعددا ، وذلك تارة يكون في المتساويين في وجه الشبه وتارة يكون في المتفاوتين من غير قصد إفادة التفاوت **(فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه)** [2] احترازا من ترجيح أحدها المتساويين هذه العبارة قاصرة ، ولا تشتمل مثل قولنا تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي ، فإنه ليس العدول فيه من التشبيه إلى الحكم بالتشابه فأحسن ترك التشبيه إلى إفادة التشابه . وهذا الخلل إنما وقع من قبل المصنف ؛ حيث غير عبارة المفتاح إلى التشابه بقوله : إلى الحكم بالتشابه ، وخفى على من تلاه إلى أن وفقت بالإفادة فاغتنم السعادة .

قال المفتاح تفاديا عن ترجيح أحد المتساويين ، وكأنه أراد التفادي عن إيهام ترجيح أحد المتساويين ، وإلا لوجب ترك التشبيه فيختل قوله فالأحسن ويبطل تجويز التشبيه .

ولك أن تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به ، وتوقي البيان عن الالتباس ؛ لأن ظاهر العبارة الإلحاق لا التشارك **(كقوله)** أي قول أبي إسحاق الصابي **(تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى)** أي : كل وقت جرى ، ففائدة الطرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار **(وَمَدَامَتِي)** المدام : المطر

---

(١) هذا إما لأن المقام يقتضي المبالغة في ادعا التساوي ، وإما لأن الغرض إفادة أصل الاشتراك ، فيكون المقصود إفادة التساوي ادعاء أو حقيقة .

(٢) مثله الحكم بالتساوي ونحوه ، وليس من ذلك نحو : شابه زيد عمرا - إن كان من صيغ المشاركة ؛ لأن صيغة - تفاعل - تدل على إسناد الفعل ابتداء لاثنين ، أما صيغة - فاعل - فتدل على الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على المفعول ، ولا يفهم منها وقوعه من المفعول على الفاعل إلا بالالتزام .

الدائم ، والخمر كالمدامة ، لأنه ليس بشراب يستطاع إدامة شربه إلا هي :

(فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ فَوَاللهِ مَا أَدْرِي أَبِالْخَمْرِ أُسْبِلَتْ)

ذكر أسبل الدمع في القاموس بمعنى أرسله ، وفي الصحاح : بمعنى هطل ، فعلى الأول الباء زائدة ، وعلى الثاني للتعدية ، فجعل الزيادة وهما مطلقا كما في الشرح ، وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام ، وفي غير خبر المبتدأ إسماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية ، لأنا نقول باء التعدية أيضا سماعية على أن من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والإحاطة بالنفي متعذرة **(جُفُونِي أَمْ مِنْ عَبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ]** (١) **ويجوز)** عن قصد التشابه **(التشبيه أيضا)** لأن أداة التشبيه قد يستعمل لمجرد قصد التشريك .

(كتشبيه غرة الفرس بالصبح ، وعكسه متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله : فالأحسن واضحا ، وكأنه تعرض له لتوضيحه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما يشتمل على تمثيل الأحسن الذي هو التشابه يشتمل على تمثيل الجايز الذي هو التشبيه ، حيث اشتمل على قوله فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب ، وكأنه أراد التمثيل للتشبيه ، فأحد الطرفين أكمل مع أنه لم يقصد الإلحاق ، بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لأحد الطرفين على الآخر ، فتأمل .

ولما فرغ من النظر في الطرف والوجه والأداة والغرض حان النظر في تقسيمه بالاعتبارات الأربعة فشرع فيه على ترتب ذكر الأربعة ، فابتدأ بالتقسيم باعتبار طرفيه فقال : **(وهو)** أي : التشبيه **(باعتبار طرفيه)** أي : المشبه والمشبه به أربعة أقسام : قسمه الأول : أيضا أربعة أقسام ، والثالث والرابع قسمان يعلم انقسامهما إلى القسمين من بيان تقسيم الأول إلى الأقسام الأربعة ، فاكتفى به ولم يشر إلى تقسيمهما .

---

(١) البيتان أوردهما القزويني في الإيضاح : ٢٢٤ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٩٠ ، وعبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة : ١٥٦ ، والمدامة : الخمر ، وسميت بذلك ، لأنه لا شراب يستطاع إدامة شربه غيرها ، والعبرة : الدمع ، والتساوي في قوله : تشابه دمعي ومدامتي - ادعائي إذا كان المراد تشابههما في الحمرة ، ويجوز أن يكون المراد أنها تشابها في الصفاء ، وأبو إسحاق الصابي هو إبراهيم بن هلال .

والثاني : يحتمل القسمة إلى الأربعة عقلا ، وكأنه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع ؛ فالأقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع في أربع ، والواقعة تسعة ، ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف ، وبالعكس ، وهكذا الحال في الوجه والأداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ، ويترك تقسيم التشبيه باعتباره ، وتارة يعكس إعمالا للطريقين ، وتجديداً للسلوك ، وتفننا في البيان .

وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب فإنه ما به التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء وللتنبيه على الفرق بين المفرد والمقيد وهو أحوج شيء إلى التأمل وإعمال الذكاء .

(إما تشبيه مفرد بمفرد ، وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد) ولا نعني بالمقيد ما ذكر معه قيد ، بل ما لقيده مدخل في التشبيه .

ألا ترى أنه جعل من غير المفيد قوله تعالى : ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ (١) مع أن اللباس موصوف ؛ لأنه لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف ، فإنه إما حسي على ما بينه الزمخشري ، وهو أن كل واحد يشمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس أو عقلي كما ذكره غيره ، وهو أن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة ؛ فإن الفاحشة هي الزنا ، وما يشتد قبحه من الذنوب ، وما نهى عنه ، واللباس يصون من كشف العورة ، والزنا ؛ لأنه ما لم يجرد العورة عن اللباس لا يمكن الزنا كما أن كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا ، وما يتبعه من الوقوع في المنهيات وقبائح الذنوب ، وشيء من الوجهين لا يتوقف على القيد على ما ذكره الشارح .

وفيه بحث دقيق ، يتبعه تحقيق ، وهو أن المقصود تشبيه كل منهما باللباس في الاشتمال على صاحبه أو صون صاحبه ، وذلك ليس لمطلق اللباس ، بل للباسة فلإضافة اللباس دخل في وجه الشبه ، فالأظهر أن الآية لتشبيه المقيد بالمقيد ، ووجه ما قاله أنه شبه كلا منهما باللباس المطلق في الاشتمال أو الصيانة ، ثم قيد

---

(١) البقرة : جزء من الآية : ١٨٧ .

الاشتمال أو الصيانة ، فتدبر وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ، ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة ؛ لأن اللباس يصون صاحبه عن البرد ، لا عن فضيحة الفاحشة ككل من الرجل والمرأة ، وقد ظهر فساده ويمكن أن يكون وجه الشبه أن كلا منهما يجعل صاحبه موقرا معززا في أعين الناس ، كاللباس ؛ ففيه إشارة إلى أنه كلما كان الزوج أطهر وأزكى ، ويكون أدخل في التوقير كاللباس ، وإنما قدم غير مقيدين مع أنه عدمي والمقيدان وجوديان ؛ لأنه أقوى في الإفراد الكلام الذي فيه .

(أو مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل : هو كالراقم على الماء) فإن المشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على طائل ، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء ؛ لأن وجه الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه ، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين .

وقد نبه بهذا المثال على أن القيد يشمل الصلة والمفعول ، ولا يخص بالإضافة والوصف كما هو المشهور ، ومن القيود الحال . **(أو مختلفان)** في التقييد وعدمه **(كقوله : [وَالشَّمسُ كَالمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلِّ]** يقال : الواو حالية ، والجملة حال عن المصراع السابق ، ومضمون البيت أن الصياد اصطاد ، والشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرآة المذكورة ، بل هي مقيدة بزمان مخصوص وهو الصباح أو العصر ، إلا أن يقال : لا يكفي في تقييد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا ، بل لا بد من اعتباره في نظم الكلام ، حتى يكون الطرف مقيدا .

(وعكسه) : عطف على قوله كقوله أي : كعكس قوله : وهو المرآة في كف الأشل كالشمس .

(وأما تشبيه مركب بمركب كما) أي : تشبيه **(في بيت بشار)** الإضافة عهدية يشار بها إلى ما سبق من قوله : **[كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ]** البيت وتشبيه المركب بالمركب قد تكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف ، كما في قوله :

وكَأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوَامِعًا ... دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقِ (١)

---

(١) البيت لأبي طالب الرقي ، وهو من شعراء اليتيمة وانظر البيت في الإيضاح : ٢١٤ .

فإنه كما يشبه الهيئة المنتزعة من أجرام النجوم اللوامع في أديم السماء الصافية الزرقاء هيئة درر نثرن على بساط أزرق .

كذلك يشبه أجرام النجوم اللوامع بالدرر ، وأديم السماء بالبساط الأزرق شبها واضحا عاريا عن التكلف ، لكنه أين هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في أديم السماء ، وهي زرقاء زرقتها الصافية ، وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات إلا بتكلف ، كما تكلف من لم يذق حلاوة التشبيه المركب في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ...﴾ (١) الآية فقال شبه المنافق بالمستوقد نارا وإظهاره الإيمان بالإضاءة ، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار .

وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة ، ومثلوا لذلك بقوله :

كَأَنَّمَا المَرِّيخُ والمُشْتَرَى قُدَّامَهُ فِي شَامِخ الرِّفْعَه
مُنْصَرِفٌ باللَّيلِ عَنْ دَعْوَةٍ قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَه شَمْعَه (٢)

فإنه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف بالليل عن دعوة .

أقول : وأن لا يحسن تشبيه المريخ بالمنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه ، لكن يصح تشبيهه بالمنصرف عن دعوة ، وتشبيه المشتري قدامه بشمعة أسرجت ، فإن التشبيه ربما لا يحسن وحده ، ويحسن إذا جمع مع تشبيه آخر ، فبهذا عرف عن التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب في التضام والتلاصق . وعرف أنه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب ، وأنه ليس التشبيهات المركبة في مرتبة فإن ما ساغ فيه التشبيهات المتعددة أيضا بلا تكلف له فضل على ما ساغت فيه بتكلف ، وما ساغت فيه بتكلف له فضل على ما لم تسغ فيه أصلا ، بل ما ساغت فيه ، ولا بد من اجتماعها لهذا المساغ أعلى من الكل ، لأن وجه تعدده يشبه وجه وحدته في التضام والتلاصق .

ولا يبعد أن يقصد تشبيه المركب بالمركب والأجزاء بالأجزاء في إطلاق

---

(١) البقرة : ١٧ .

(٢) البيتان للقاضي التنوخي ، علي بن داود أبي فهم ، الشاعر الكاتب الناقد ، صديق الوزير المهلبي . وهما في الإيضاح : ٢٢٨ .

واحد ، لأنه إذا جاز بأداة واحدة تشبيهات الأجزاء المتعددة ، فليجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة أيضا .

(وأما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) بأعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد ، وهو الشقيق ، والمشبه به مركب من عدة أمور ، كما ترى ، وكذا تشبيه الشاة الحبلى بحمار أتني مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرة غصنا .

والفرق بين المركب والمقيد أحوج شيء إلى التأمل ؛ ولهذا قال صاحب المفتاح : وهذا أي الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فن له فضل احتياج إلى سلامة الطبع ، وصفاء القريحة ، فليس الحاكم في تميز البابين إذا التبس أحدهما بالآخر سوى ذلك ، ولولا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة ، وكفى شاهدا في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح ، حيث جعل المفتاح تشبيه الشاة الحبلى تشبيه المفرد بالمفرد ، والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب ، وأنه لم يثبت المفتاح تشبه المفرد بالمركب ، وبالعكس مع كثرة أمثلتها ، فكأنه جعل المركب في الصورتين مقيدا . قال الشارح : وكان ما ذكره المصنف أقرب .

(وأما تشبيه مركب بمفرد كقوله) أي : قول أبي تمام :

[**(يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا)** في القاموس تقصيت في المسألة بلغت الغاية فالتقدير في **(نَظَرَيْكُمَا)** وفي الأساس تقصيته بلغت أقصاه **(تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ)** قائلين تعجبا **(كَيْفَ تُصَوَّرُ)** مضارع التصوير مجهول يقال صوره الله صورة حسنة فتصور ، والشارح جعله مضارعا لحذفت التاء أي : كيف يتصور **(تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا)** من أشمس صار ذا شمس أي لم يسترها غيم **(قَدْ شَابَهُ)** أي : خالط النهار **(زَهْرُ)** كقمر جمع زهرة ككثرة وبركة **(الرُّبَى)** كهُدَى جمع ربوة بالضم ، وجاءت كرحمة خصها إلا أنها أنضر وأخضر ، ولأنها المقصودة بالنظر .

كذا قاله الشارح في المختصر ، ويمكن أن يقال خصه لأنه يخالطه الشمس في أول طلوعه وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر ، لأن نور الشمس فيه أضعف

(فَكَأَنَّمَا هُوَ) أي : ذلك النهار (مُقْمِرُ)][(1)] أي : ليل ذو قمر في القاموس المقمر ، والمقمرة ليلة فيها القمر ، فليس الكلام في تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح ، بناء على أنه في تقدير ليل مقمر ففيه شائبة تركيب على ما وجهه السيد السند ، وللتسامح توجيه آخر ، وهو أن هذا التشبيه في البيت لا يخلو عن تسامح ، إذ شبه النهار بالشمس ، لأن الضمير المشبه به راجع إليه . والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار المشمس الذي اختلط به أزهار الربوات ، فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس ، حتى صار يضرب إلى السواد بالليل المقمر ، فالمشبه مركب ، والمشبه به مفرد .

(وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين ، ولا يناسب التقسيمات الأخر ، لأنها كانت تقسيما لتشبيه واحد ، وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة ، إذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد . وأيضا ليس من وظايف البيان ، بل هو من أفراد اللف والنشر الذي من الصنايع البديعية ، وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب ، وبتبعيته يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه .

ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يخص بالطرف ، بل يجري في الوجه أيضا .

(إن تعدد طرفاه) أي : كل من طرفيه (فإما ملفوف) قال المصنف وتبعه الشارح : وهو أن يؤتى بالمشبهين أولا ، ثم بالمشبه بهما . هذا وهو قاصر ، ويجب أن يقال : أو بالعكس ، لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطبا ويابسا .

قال الشارح : المراد أعم من الإتيان بطريق العطف أو غيره ، وكأنه أراد به مثل قولنا : كالقمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة (كقوله) أي : قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور

---

(1) البيتان لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم ، وهما في ديوانه : ١٩٤/٢ ، والإيضاح : ٢٢٨ ،والإشارات : ١٨٣ ، قوله - تقصيا نظريكما - بمعنى أبلغاه أقصاه ، وقوله - تصور - أصله تتصور بمعنى تتشكل ، والمراد ترياها قائلين ذلك على وجه التعجب ، فالاستفهام مقول لقول محذوف ، والنهار المشمس الذي لا غيم فيه ، وقوله - شابه - بمعنى خالطه ، والربى : جمع ربوة ، وهي الأرض المرتفعة ، ومقمر صفة لمحذوف تقديره ليل مقمر ، وإني أرى أنه لا حاجة إلى تقدير هذا المحذوف ، والمراد أن نبات الربى مع زهره قد خالطها النهار المشمس ، لأن خضرة النبات داخلة أيضا في ذلك التشبيه .

[(**كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ**) اسم جمع للطائر (**رَطْبًا**) بعضها (**وَيَابِسًا**) بعضها (**لَدَى وَكْرِهَا**) هو عيش الطائر ، وإن لم يكن فيه (**العُنَّابُ**) هو كرمان (**والحَشَفُ**) هو كعرس أردء التمر أو الضعيف الذي لا نوى له أو اليابس الفاسد ، وكفلس الخبز اليابس (**البَالِي**)] [1] شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب ، واليابس العتيق منها بالحشف البالي ، إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها .

قال الشيخ : فضيلته في اختصار اللفظ وحسن الترتيب لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه .

هذا ولا يذهب عليك أنه لا ضنة في النشر لا على ترتيب اللف (**أو مفروق كقوله**) أي قول المرقش الأكبر وهو عمرو بن سعد ، والمرقش الأصغر عمرو بن حرملة

[(**النَّشْرُ**) أي : نشر تلك النساء ورايحتهما (**مِسْكٌ**) أي : نشر مسك (**والوُجُوهُ دَنَانِير وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ**) وروى أطراف البنان ، فالإضافة بيانية (**عَنَمْ**)] [2] هو شجر أحمر لين يشبه به بنان الجواري ، كذا في الصحاح .

(**وإن تعدد طرفه الأول**) قال أعني : المشبه (**فتشبيه التسوية**) ؛ لأنه سوى بين المشبهين (**كقوله : [صَدْغُ**) هو بالضم ما بين الأذن والعين ، والشعر المتدلى على هذا الموضع ، والمراد هو الثاني (**الحَبِيبِ وَحَالِي**) وكأنه أراد أحوالي فيصح أنه ، والصدغ كالليالي كل شعر من الصدغ كليل ، وكل حال له كليل المصراع الثاني وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي (**كِلاهُمَا كَاللَّيَالِي**)] وصف دمعه بالصفاء لينبئ عن كثرة بكائه ، لأنه إذا كثر جريان ماء المنبع يصفو عن الكدر ، لأنه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات التي تمتزج بالماء بخلاف ما إذا جرى أحيانا ، فإنه يكون مكدرًا بكدورات المنبع (**وإن تعدد طرفه الثاني**) وقال أعني : المشبه به (**فتشبيه الجمع**) ، لأنه يجمع للمشبه وجوه تشبيه أو يجمع له أمورًا مشبهات بها (**كقوله**) أي : قول البحتري :

---

(١) البيت في ديوانه : ٣٨ ، والإيضاح : ٢٢٨ ، والإشارات : ١٨٣ .

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ٢٢٨ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ١٨٢ .

بَاتَ نَدِيمًا لِي حَتَّى الصَّبَاحْ   أَغْيَدَ مَجْدُولَ مَكَانِ الوِشَاحِ

الأغيد الناعم البدن ، وتذكير بات ونديما وأغيد يدل على أن الكلام في مذكر ، ومكان الوشاح يدل على أنها محبوبة . في القاموس : الوشاح بالضم والكسر قلادتان من لؤلؤ وجوهر منظومتان يخالف بينهما معطوف أحدهما على الآخر ، أو أديم عريض مرصع بالجوهر تشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها .

[(كَأَنَّمَا يَبْسَمُ) بسم يبسم كضرب بسما ، وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه (عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ) أي : منضم (أو برد) كجمد لم يصفه بالنظم ، لأن الذهن ينساق إليه من وصف اللؤلؤ (أو أَقَاحْ] [1] جمع أقحوان بالضم كالقحوان ، وهو البابونج . قال في الصحاح : جمع على أقاحي بحذف الألف والنون ، وقد لا يشدد الياء هذا ، فهمزة أقاح مفتوحة ، وما اشتهر من كسرها سهو .

شبه ثغره بثلاثة أشياء إلا أنه أورد كلمة أو تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للإبهام ، حتى يرد أنه ينبغي الواو ويوجه بأنه بمعنى وكيف الواو يجعل بمعنى الواو ، وهو أحسن من الواو ، ولخلوه عن وصمة إيهام جعل المجموع مشبها به .

قال الشارح : شبه ثغره بثلاثة أشياء ، ثم اعترض بأن في كونه من باب التشبيه نظرا ، لأن المشبه أعني : الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا ، إلا أن لفظ كأنما يدل على أنه تشبيه .

أقول : أولا هذا تشبيه بتشبيه بثلاث تقسيمات ، والمشبه مقصود في الكلام ، لأنه في معنى أنه يبسم بسما كبسم عن هذا أو ذاك أو ذلك .

وثانيا : أن تشبيه الثغر بثلاثة أشياء ضمني ، لأن تشبيه البسم بالبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدهما ومما مثل به التشبيه بمتعدد بيت الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب ، وعن برد وعن أقاح ، وعن طلع وعن حبيب .

قال الشارح : شبه ثغره بخمسة ، ثم قال : في كونه من باب التشبيه نظر ،

---

(١) البيتان في ديوانه : ٤٣٥/١ من قصيدة يمدح فيها عيسى بن إبراهيم ، وفي الديوان : «كأنما يضحك» بدل «كأنما يبسم» . والبيت الثاني في الإيضاح : ٢٢٩ ، والإشارات : ١٨٣ .

لأن المشبه أعني : الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا .

أقول : التقدير يغتر أي : يضحك ضحكا حسنا عن مثل لؤلؤ البيت ، فالمشبه مقدر في نظم الكلام ، وإنما لم يجعل استعارة مغنية عن التقدير ، لأن الاستعارة أمور منافية لشيء واحد في كلام واحد دعوى ثبوت أمور متنافية لشيء واحد ، فلا يقدم عليه عاقل ، بخلاف التشبيه بالأمور المتنافية **(وباعتبار وجهه)** عطف على قوله باعتبار الطرفين ، يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات :

الأول : هو تمثيل وغير تمثيل .

والثاني : هو مجمل ومفصل .

الثالث : هو قريب وبعيد فصرح بالأول ، بقوله : **(إما تمثيل أو غير تمثيل)** ولا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وغيره ، لأن التمثيل يرادف التشبيه ، ويشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه ، لأنه مشترك بين مطلق التشبيه ، وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الأعم ، والقسم ما هو أخص فلا إشكال ، وبهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله :

(وهو ما وجهه منتزع من متعدد) غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه ، ولا يرد أنه يشمل ما وجهه مركب حسي ، فلا يطرد ، لأن الشيخ قيده في أسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال : التمثيل التشبيه المنتزع من أمور ، وإذا لم يكن التشبيه عقليا يقال : إنه يتضمن التشبيه ، ولا يقال : إن فيه تمثيلا عليه ، وأن يقال : ضرب الاسم مثلا لكذا ، يقال : ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم هذا إلا لما قال السيد السند في شرحه للمفتاح : إن هذا القيد من قبل الشيخ . لأن ما أمكن لا يثبت مخالفة بين الجمهور والشيخ ، بل ، لأن الشيخ فسره بالتشبيه المنتزع من أمور ثم نبه على أن لفظ التمثيل لا يجوز إطلاقه على الحسي مطلقا ، ويجوز إطلاقه على العقلي مطلقا .

ولا يخفى على الذوق السليم أن الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنتزع من أمور ، وبين التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه العقلي حيث جعل الأول معنى مقررا شائعا ، والثاني مما قد يستعمل فيه بقوله جاز أن يطلق اسم التمثيل عليه ثم إني أخاف أن يتحير في حل عبارة الشيخ فأفسره لك تبرعا ، فلا تؤاخذني

ببسط الكلام فإني لا أفعله ترفعا .

فنقول : يريد بقوله : إذا لم يكن التشبيه عقليا إنه إذا لم يكن الكلام الدال على التشبيه ، فإنه جاء بهذا المعنى حيث جعل البعض إطلاق أركان التشبيه على الطرفين والوجه والأداة من فروعه ، وحيث قال : إنه يتضمن التشبيه أراد به المعنى المصدري ، وكذا بالتمثيل في قوله : إن فيه تمثيلا فلا يشكل عليك أنه ينبغي أن يقول إذا لم يكن عقليا يقال له التشبيه ، ولا يطلق عليه التمثيل ، وكأنه أراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم .

(كما مر) وستعرف تعيينه ، ولما استشعر المصنف الإشكال على تعريفه بأنه غير مطرد ؛ لأنه يدخل فيه التشبيه والوصف المنتزع الحقيقي ، مع أنه ليس بتمثيل أشار إلى دفعه بقوله : **(وقيده السكاكي)** أي : المنتزع من متعدد **(بكونه غير حقيقي)** كذا فسر الشارح الضمير ، ونحن نفسره بالوجه أي : قيد الوجه بكونه غير حقيقي كما قيده بكونه منتزعا من متعدد ؛ لأنه قال السكاكي : التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي ، وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل ، فقيد الوجه بقيدين ، ولم يقيد المنتزع من متعدد ، وهذا كلام وقع في البين فلنرجع إلى ما كنا فيه ، فنقول : وجه الدفع أن هذا القيد لم يثبت في غير كلام السكاكي فجرينا في التعريف موافقا للجمهور ، ولا يبعد أن يقال : أوقع السكاكي فيه قول الشيخ : وإذا كان عقليا جاز أن يطلق اسم التمثيل عليه ، فحمل العقلي على ما هو مخترع العقل ، ومعتبره فقط ثم إن وجه عدول المصنف من عبارة السكاكي من عدة أمور ، على طبق عبارة الشيخ إلى قوله من متعدد كما نبه عليه في الإيضاح حيث قال : أمرين أو أمور ظاهرة .

(كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه ، فهو وصف مركب من متعدد ، وليس بحقيقي ، بل هو عائد إلى التوهم . كذا ذكره الشارح ، وهو المطابق لكلام المفتاح ممن قال مراد المفتاح بغير الحقيقي ما يقابل الإضافي ، فلم ينظر في كلام المفتاح أدنى نظر .

أما إن المراد غير الحقيقي في كل من الطرفين أو يكفي أن يكون ذلك في أحد

الطرفين فهما لم يتضح ، لكن المتبادر الأول ؛ لأنه الفرد الكامل فليحمل عليه ما لم يصرف صارف ، ويقيد مثال التمثيل على بيان السكاكي ، وإطلاقه على بيان الجمهور حمل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما . وخالفه السيد السند بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان ، وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه ، لا المركب من متعدد هو أجزاؤه ، وإلا لقال مركبا من متعدد ، فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين ، فلم يتناول ما مر إلا ما يركب طرفاه ، ونوره بأن المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافي ؛ لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المندرجة تحت المجاز المفرد ، ومباني المخالفة غير سديدة ؛ أما حديث التبادر فممنوع ، وإنما اختير الانتزاع على التركيب ؛ ليعلم أن المدار على التركيب الاعتباري ، والهيئة الانتزاعية ، لا على التركيب الحقيقي ، وليتناول المركب من متعدد هو أجزاؤه ومن متعدد في الطرف وكذا سند رد المصنف على السكاكي ضعيف ؛ لأنه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك . وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ، ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان .

نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة في المفرد ، فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان ؛ كيف يحترز عنه فبين كلاميه تنافر ، لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هناك ، بل ينبغي أن يحمل ما سيأتي ، على أن الاحتراز بإرادة تشبيه تمثيل خاص ؛ إذ لا بد إما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب ، أو تقييد تشبيه التمثيل تقييد ، والفصل بالتخصيص أولى من الجنس .

ثم نقول : لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقص تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب ، أو قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يجيء المفرد بمركب .

(وإما غير تمثيل ، وهو بخلافه) وهو ما لا يكون منتزعا عن متعدد عند غير السكاكي ، ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي ، وهو ما لم ينتزع من متعدد أو كان وصفا حقيقيا ، والمراد بالوصف الحقيقي وجود ما يكون ما انتزع عنه أوصاف حقيقته ، وإلا فالهيئة الانتزاعية أمر اعتباري ، لا وجود له .

وهذا أولى من جعله وهو بخلافه بيانا لغير التمثيل على المذهبين ، كما يفيده عبارة الشارح ؛ لأنه يحوج إلى تكلفات بعيدة من جعل ضمير بخلافه إلى ما يطلق عليه التمثيل ، وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل ، بل جعل قوله : إما تمثيل أيضا ، ثم اعتبار التوزيع بجعل كل مما يستفاد من قوله ، وهو بخلافه لأحد معنى غير تمثيل. ولما فرغ من التقسيم الأول شرع في التقسيم الثاني بقوله :

(وأيضا) التشبيه **(إما مجمل ، وهو ما لم يذكر وجهه)** .

ولا ما ستتبعه ، ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما ، وفصل بينه وبين قسميه ، والأنسب بمقام التعليم تقديم المفصل ؛ لأنه وجودي ، ولأنه يندفع به طول الفصل بين القسمين بتقديمه ، وكأنه نظر إلى أن المجمل أجمل .

(فنه) أي : فمن المجمل **(ما هو ظاهر يفهمه)** أي : يفهم وجهه **(كل أحد نحو : زيد كالأسد ، ومنه خفي لا يدركه)** أي : لا يدرك وجهه **(إلا الخاصة)** سواء أدركه بالبديهة أو بالتأمل .

فالتقسيم للتشبيه ، وتسميته بالظاهر والخفي تسمية له بحال الوجه ، وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بإرجاع الضمير إلى الوجه ، ويأباه كون قوله : وأيضا منه تقسيما للتشبيه قطعا ، وأن يلايمه أن ما ذكر عقيب القسم الثاني من قوله : وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه .

(كقول بعضهم) : هي الأنمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم : ربيع الكامل ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ وأنس الفوارس ، قالهم حين قاله حين سئلت أيهم أفضل ؟ فإنها قالت : عمارة ، لا بل فلان ، لا بل فلان ، ثم قالت : ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل **(هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها)** كذا ذكره الشيخ جار الله ، وقال الشيخ عبد القاهر: إنه قال

من وصف بني المهلب للحجاج ، لما سأل عنهم أيهم الخدي [1] أسجع ؟ ولا تنافي بينهما ،بل هما يجتمعان على الصدق توارد أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم ، ولا يخفى أن المراد بالخفي الخفي في حد ذاته ، فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره ، كما في هذا الكلام ، فإن وصف الحلقة أظهر وجه الشبه ، فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل ، بل يجري في المفصل أيضا ، وكأنه خصه به للتنبيه على أنه مع خفاء التشبيه بحذف الوجه ، والمراد بطرفاها طرفها الأعلى والأسفل الملايمان للأفضل والأدنى ، وإذا لم يعلم الأدنى والأعلى لم يعلم الوسط .

(وأيضا) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره آض تقسيم المجمل أيضا عاد عودا ، وفائدته التنبيه على أنه استئناف تقسيم للمجمل ، وليس تقسيما للخفي ، إذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفي ، ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قاله الشارح : إن اختار منه ، ومنه دون إما ، وإما للإشعار بأنه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به ، لأنه لا مجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه ، إذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم ، بل الوجه أن لا حصر فيما ذكره ، إذ يحتمل قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بأداة الحصر ، ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ، ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المفصل ، وكأنه لم يتعرض له ، لأنه لم يوجد ، إذ لا معنى لإيراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره ، أو لأن ذكره في المجمل لدفع توهم أنه ليس التقسيم مجملا مع ما يشعر بالوجه ، ولا داعي لذكره في المفصل .

(منه) أي : من المجمل **(ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين)** أي : وصف يذكر له من حيث إنه طرف ، وهو وصف يشعر بوجه الشبه لخرج منه زيد الفاضل أسد ، لأن زيدا لا يثبت له الفضل من حيث إنه مشبه بالأسد ، وبما ذكرنا حققنا أن نقول هكذا ينبغي أن يفهم لا بمجرد ما ذكر الشارح أن المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه ، ثم قال : هكذا ينبغي أن يفهم ، وإنما قدم العدمي ، وهو ما لم يذكر اسم على ما هو وجودي في الجملة ، وقدم ما هو

---

(١) كذا بالأصل .

وجودي في الجملة على الوجودي الصرف مع أن حق التعليم يقتضي العكس ، حفظا للأقسام عن وقوع فاصلة بينها ، ولو بالمثال .

(ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) لم يذكر مثاله ، لأنه ذكر آنفا ما هو مثاله (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أي : وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) أي : قول أبي تمام في الحسن بن سهل :

سَتُصْبِحُ العِيسُ لي واللَّيل عِندَ فَتًى   كثيرِ ذكرِ الرِّضَى في ساعَةِ الغَضَبِ

العيس بالكسر : الإبل البيض ، يخالط بياضها شقرة وهو أعيس وهي عيسا أي : سيدخلني الإبل والسير في الليل صباحا عند فتى.

[(صَدَفْتُ عنه) أي : أعرضت عنه .

(ولم تَصْدِفِ) من حد ضرب (مَوَاهِبُهُ عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي) فلم يخب كالغيث (وهو المطر أو الذي عرضه يريد) إن جئته وافاك ريقه ، أي : أوله وأفضله ، والموافاة الإتيان (وإنْ تَرَحَّلَتُ عَنهُ لَجَّ) اللجاج : الخصومة (في الطَّلَبِ) ووصف الفتى بكثرة المواهب أعرضت عنه أو لم تعرض ، و الغيث بأنه يصيبك حسه أو ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه ، أي : الإفاضة في حالتي الطلب وعدمه ، وحالتي الإقبال والإعراض .

(وإما مفصل) عديل إما مجمل (وهو ما ذكر وجهه) لما كان في هذا التعريف تسامح بجعل ما ذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيا ذكر وجهه ، وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبه على هذا التسامح وعلى منشأة إخراجا للتعريف عن الإبهام الذي هو غاية تبعيده عن الإتقان والإحكام ، فقال : (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه) أي : وجه الشبه (مكانه) والشارح جعل هذا إشارة إلى التقسيم بعد التعريف ، يعني المفصل : قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة ، وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (كقولهم للكلام الفصيح) أي : الفصيح وكلام المفتاح فيه كالصريح أو البليغ ، والثاني هو الأشبه ، لأنه أحق بالتشبيه بالعسل .

(هو كالعسل في الحلاوة) وشاع هذا التسامح إلى أن صارت الحقيقة مهجورة ، حتى لو قيل : الكلام الفصيح كالعسل لا يفهم القصد إلى أنه مثل العسل ، وفي ميل الطبع إليه ولا يجعل المقدر ذلك ، بل لو سئل عن وجه الشبه

لا يجاب إلا بالحلاوة .

(فإن الجامع فيها لازمها ، وهو ميل الطبع) أي : محبة وروده ، كذا فسره السيد السند في شرح المفتاح ، وإنما جعل الجامع ميل الطبع ، لأنه المشترك بين العسل والكلام ، لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات ، ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ، ويجعل ثبوته في المشبه على سبيل التخييل كما في تشبيه السنة بالنجم ، والبدعة بالظلمة .

قال السكاكي : وهذا التسامح لا يكون إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري ، كميل الطبع وإزالة الحجاب ، ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه . حيث قسموه إلى حسي وعقلي ، مع أنه في التحقيق لا يكون إلا عقليا كما مر من تسامحهم .

هذا ، ويحتمل أن يكون قصده أن تسامحهم ناشئ من تسامح البلغاء من وضع المستتبع مكان وجه الشبه ، فيقولون : الكلام البليغ كالعسل في الحلاوة ، وزيد كالغراب في سواده ، أي : سواد الغراب أو سواد زيد .

وقد يقال زيد كالغراب في سوادهما ، فلما وضع البلغاء الحسي الملزوم بوجه الشبه الكلي مكانه نزل علم البيان الكلي الذي هو وجه الشبه منزلة جزئياته ، فقسموه إلى حسي وعقلي .

ويحتمل أن يكون قصده إلى أن تسامحهم الأول من قبيل هذا التسامح من تنزيل غير وجه الشبه منزلته ، فإنهم نزلوا الجزئي منزلة وجه الشبه الكلي ، فقسموه إلى الحسي والعقلي .

والشارح العلامة جرى على الأول ، لكن لم يسلك في الحقيقة مسلك السداد ، والشارح اعتمد على الثاني ، لكن لم يأت في بيانه بما عليه الاعتماد ، ومن الله الاهتداء والرشاد .

ولا يخفى عليك أنه نشأ من هذا التسامح أيضا التسامح في عد هذا التشبيه مفصلا ، والتسامح في التعريف على ما عرفت .

بقي هاهنا بحث ، وهو أن ذكر الحلاوة في مقام ميل الطبع من قبيل ذكر الملزوم ، وإرادة اللازم وسلوك طريق المجاز ليس تسامحا (وأيضا) تقسيم ثالث

للتشبيه باعتبار وجهه ، وهو أنه **(إما قريب مبتذل)** أي : غير مصون من أحد ، بل يعطي لكل أحد ويناله بمجرد توجيهه ، والابتذال عدم الصيانة **(وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي)** أي ظاهر الرأي ، فإن جعل من بدا يبدو فالأمر ظاهر لفظا ومعنى ، وإن جعل من بدأ مهموزا فوجه حذف الهمزة أنها قلبت ياء لانكسار ما قبلها .

ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى : ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [1] في سورة هود ، ووجهه جعل أول الرأي ظاهره ، تنزيل أول الرأي منزلة ظاهر الشيء الذي يبدو أولا ، ولك أن تجعله حينئذ بمعنى أول الرأي ، ولك أن تهمزه كما في قراءة من قرأ «باديء الرأي» بالهمزة ، وجعل القاضي تقديره في الآية في وقت حدوث بادي الرأي على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيليا فيستغنى عن حذف المضاف ، ولا ينتقض التعريف بتشبيهه بكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه ؛ لأنه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادي الرأي . وقوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث إذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به ، من غير تدقيق نظر ، والتفات النفس إلى المشبه به من غير توقف ، ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادي الرأي ؛ لأنه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه ، وإحضار الطرفين ، وهو لا يكفي في الابتذال ، بل لابد أن يكون انتقال من المشبه إلى المشبه به ؛ لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه .

(إما لكونه أمرا جُمْليا) لا تفصيل فيه **(فإن الجملة أسبق إلى النفس)** من التفصيل ؛ وذلك لأن التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة ، وبالجملة الجملة أسبق إلى النفس ، ولأن النفس مجبولة على درك المجمل ، وحفظ المجمل ، حتى إن التفصيل كأنه خروج عن جبلتها ، ولأن المجمل أحب عندها ؛ لأنه الذي يبقى لها بعد التفصيل ، فكان التفصيل وسيلة إلى تحصيل مجمل على ما ينبغي .

ألا ترى أن التعريفات التي هي تفاصيل وسائل معرفات هي مجملات ، حتى إذا حصل المجمل أعرض النفس عن التعريف ، والتفصيل هنا ما خطر بالبال في تفصيل هذا الإجمال ، ولعله أجمل مما ذكره الشارح المحقق في شرح هذا المقال ،

---

(١) هود : ٢٧ .

حيث قال : ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق ، لأن المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ، فلهذا كان العام أعرف من الخاص ، على أن في قوله : لهذا كان العام أعرف من الخاص نظرًا ، لأن العام ربما يكون مفصلا ، كالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة ، والخاص مجملا كالإنسان .

وقال المصنف : ألا ترى أن الرؤية لا تصل في أول أمرها إلى الوصف على التفصيل ، لكن على الجملة ، ثم على التفصيل ، ولذلك قيل : النظرة الأولى حمقاء ، وفلان لم ينعم النظر ، وكذا سائر الحواس فإنه يدرك من تفاصيل الأصوات ، والطعوم في المرة الثانية ما لم يدرك في الأولى . وفيه بحث ، وذلك لأن ذلك لبس للإجمال ، فإن الإجمال بعد التفصيل في غاية المثابة ، بل لأنه لا إتقان في النظرة الأولى ، ولا يحصل إحكام النظر بها ؛ لقلة إعماله .

(أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن ، أما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به مثلا ، إذ قد يكون غلبة الحضور اتفاقا لا لقرب المناسبة ، ولا يخفى أن غلبة حضور المشبه عند حضور المشبه به يجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا ، فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا ، إلا أن يقيد الغلبة عند حضور المشبه به بقيد فقط ، لكن لا يساعده المثال أو يجعل الترديد لمنع الخلو .

(كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) إذا اعتبر التركيب ، وأما إذا لم يعتبر فهو أيضا أمر جلي يشهد له ما سيأتي من أنه كلما كان التركيب من أمور أكثر كان التشبيه أبعد ، حيث لم يقل كلما كان التعدد أكثر كان التشبيه أبعد . وفيه بحث ؛ لأن الظاهر أن تعدد وجه الشبه أيضا من أسباب البعد والغرابة ، ويرد أن الجرة الصغيرة أيضا كثير الحضور مطلقا في الذهن ، فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه به ، لا مطلقا .

والجواب أن كلا من الجرة والشمس مما يغلب حضور الكوز والمرآة عند حضوره ، فيصبح التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه بأيهما

شئت ، وأن كلا من المرآة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا بأيهما شئت ، فتمثيل كل قسم بأحدهما ، خاصة على سبيل الاتفاق ، وهذا مما لا ضنة فيه .

(أو مطلقا) عطف على قوله : عند حضور المشبه **(لتكرره على الحس)** أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس ، أو غير ذلك ، كالشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فإن في وجه الشبه تفصيلا ، لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا **(لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل)** الأخصر الأوضح لمعارضة غلبة الحضور في الذهن مطلقا التفصيل .

(وإما بعيد غريب) عطف على قوله : إما قريب مبتذل . **(وهو بخلافه)** أي : بخلاف القريب أي : ما لا ينتقل فيه في بادي النظر من المشبه إلى المشبه به لظهور وجهه في بادي الرأي **(لعدم الظهور)** المعهود وهو الظهور في بادي الرأي ، سواء انتقل فيه من المشبه إلى المشبه به في بادي الرأي لكون المشبه به لازما ذهنيا ، لا لظهور وجهه أو لا ينتقل منه إليه كذلك أصلا .

والمصنف فسر قوله ، «وهو بخلافه» بأنه ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر ، ووافقه الشارح . ويرد عليه التشبيه الغريب الذي المشبه به فيه لازم ذهني للمشبه ، إلا أن يتكلف فتأمل .

(وإما لكثرة التفصيل ، كقوله : [(والشَّمسُ كالمِرْآةِ فِي كفّ الأَشَلِّ)] [(١)] فإن وجه التشبيه فيه هيئة مشتملة على كثرة تفصيل كما سبق **(أو ندور حضور المشبه به إما عند حضور المشبه)** قد عرفت وجه الترديد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر **(لبعد المناسبة كما مر)** من تشبيه البنفسج بنار الكبريت .

(وإما مطلقا لكونه وهميا) كأنياب الأغوال .

(أو مركبا خاليا) كأعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد .

(أو عقليا) عطف على قوله : خياليا ، لا على قوله : مركبا خاليا ، وإلا لاكتفى به ، ولم يذكر وهميا فتدبر ، فإنه لطيف دقيق ، و الظاهر أن المركب العقلي إذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور . **(كما مر)** متعلق بقوله : مطلقا ، وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة . ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن

(١) سبق تخريجه .

ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه ، سواء كان الوجه جليًا أو لا .

وكلامه سابقا دل على أن كونه جليًا مطلقا موجب لظهور وجهه ، فبينهما تناف .

والتحقيق أن التشبيه القريب المتبذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليًا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه ، أو مطلقا .

والغريب البعيد ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه مطلقا .

(أو لقلة تكريره على الحس) أو عدم تكرره عليه أو عدم تعلق الإحساس به كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب ، و استغنى بذكر قلة التكرر عنهما ، لأنهما أولى بغلبة الندور مطلقا .

ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته ، وتجعل النفي شاملا للجميع .

(كقوله [والشمسُ كالمرآة في كفّ الأشَلّ]) لم يقل كما مر كما في نظائره ، لأن ما مر كثير فيلتبس ، ولا يحصل ما هو المقصود من التمثيل ، وهو التوضيح . والفرق بينه وبين نظائره أن ما مر مثل به نظائره فيما سبق بعنوان ذكر هنا بخلافه ، فإن مثاله فيما مر لم يكن لقلة التكرر ، بل لاعتبارات أخر ، وإنما كان ندور حضور المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه ؛ لأنه فرع الطرفين والجامع بينهما فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح ، فإن قلت : ما سبق من أن ظهور الوجه في بادي الرأي سبب للانتقال من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه ، وينافي هذا البيان .

قلت : تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين ، وسبب للانتقال من المشبه إلى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي .

(فالغرابة فيه) أي : في المثال المذكور **(من وجهين)** كثرة التفصيل ، وندور حضور المشبه به مطلقا لقلة تكرره على الحس ، والمقصود منه التنبيه على أن الترديد فيما بين الأسباب لمنع الخلو فلا مانع من الاجتماع **(والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف ويقع)** ذلك النظر **(على وجوه أعرفها)** أي : أشهر

الوجوه ، وأغلبها ينقسم إلى قسمين :

أحدهما (أن تأخذ بعضا) مما لاحظته (وتدع بعضا) ، لا بمعنى أن تسقطه عن النظر ، وتعرض عنه بالكلية ، وإلا فلا يكون المعتبر في التشبيه إلا البعض المأخوذ ، فإن كان واحدا فيكون وجه شبه واحد ، لا تفصيل فيه ، وإن كان متعددا كان وجه الشبه أمورا نظر فيها ، واعتبر الجميع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه ، بل بمعنى أن تعتبر عدمه ، وتجعله داخلا في وجه الشبه ، وتجعل الوجه هيئة ملتئمة من وجود بعض وعدم بعض .

فإن قلت : فإذا كان المشبه به ما لم ينعدم فيه ذلك الوصف ، فكيف يشبه به في الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم ؟

قلت : المشبه به إنما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ أمر وهمي .

فإن قلت : فيكون وجه الشبه أمرا نظر فيه في أكثر من وصف ، واعتبر الجميع فليس هناك إلا قسم واحد .

قلت : نعم كذلك عند التحقيق ، إلا أنه قسم نظر إلى بادي الرأي ، وميز بين القسمين . لأن في القسم الأول مزيد دقة وفضيلة اعتماد ، ولذا قدمه (كما في قوله) أي قول امريء القيس [(حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا) أي : رمحًا ردينيا ، يقال : رمح رديني ، وقناة ردينية ، وردينة امرأة السمهر ، زعموا أنهما زوجان كانا يقومان القنا بخط هجر ، فيقال : رمح رديني ، وقناة ردينية ، ورمح سمهري وقناة سمهرية (كأنَّ سِنَانَهُ سَنَا) ضوء البرق واللهب (لَهَبٍ) كالفرس والفلس اشتعال النار إذا خلص من الدخان ، كذا في القاموس فحينئذ يلغو قوله (لم يَتَّصِلْ بِدُخَانِ)] [1] وفي حواشي السيد السند أنه شعلة نار يعلوها دخان (لم يتصل بدخان) فقد أخذ السنان مجردا عن الدخان ، لأنه يقدح في تشبيه المقصود ، ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه .

ونقل عن أبي الحسن أن هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة

---

(١) البيت ليس في ديوانه ، ويروى (يختلط) بدلاً من (يتصل) ، الرديني : الرمح المنسوب لامرأة تسمى ردينة اشتهرت بصناعة الرماح . انظر البيت في الإيضاح : ٢٣٣ ، الإشارات : ١٩٦ .

وهيئة ، ونحن نقول : يحتمل التشبيه في كثرة التأثير وسرعته أيضا .

ومن غرابة التشبيه ولطفه هنا أن يعتبر كون السنان متصلا بالخشب ككون اللهب كذلك في الأغلب . **(و)** الثاني **(أن يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا)** والشيخ جعل أقسام الأعرف الأغلب ثلاثة ثالثها أن ينظر إلى خاصة الجنس ، كما في عين الديك حيث يشبهه يسقط من النار فإنك لا تقصد فيه إلى نفس الحمرة ، بل إلى ما ليس في كل حمرة ، ثم قال : إنما جعلت هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف ؛ لأن دقائق التفصيل لا يكاد يضبط ، وكان المصنف عدل عنه ، ولم ينظم الثالث في تقسيم سلك الأعرف ؛ لما رآه مكثورا بالقسمين المذكورين .

(وكلما كان التركيب من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) ، لكون تفاصيله أكثر ، فلو قال : وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر ، ومن العلم في ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (١) الآية فإنها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها .

(والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه ؛ لأن الظاهر من الضمير عوده إلى ما كان تركيبه من أمور أكثر ؛ فلهذا أضرب عنه إلى الظاهر ، فإن قلت : البلاغة لا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيئا منهما ، فكيف وصف بهما ، ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه ، فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال ، لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا ، فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيها قريبا ، فلا يكون الغريب بليغا .

قلت : المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البلغاء بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر عنده الغريب البعيد دون القريب المبتذل أو البليغ بمعنى الواصل إلى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول ، وكلاهما تكلف ، لكن لا بد منه ، ومنه قولهم : المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والصريح .

(لغرابته) لا إلى حد الخفاء المردود المعدود في التعقيد ، والمعاني الغريبة أعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه ، فرب شريف يبرز في معرض الخسيس لخسة الشركاء

(١) يونس : ٢٤ .

فيه ، (ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألذ) حتى إنه يضرب لما يصل إليه بعد الطلب ببرد الماء على الظمأ ، ولا ينافي بينه وبين ما يستعملونه من أن حصول نعمه غير مترقبة ألذ ، فإن الطلب لا ينافي الحصول غير المترقب ، فإنه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ، ويترقب منه فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد يتصرف في التشبيه القريب بما يجعله غريبا) قال : وهو على وجوه منها :

أن يكون (كقوله) يعني في أن يجعل التشبيه مبنيا على إثبات أمر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس في هذا البيت [(لم يلق هذا الوجهَ شَمْسُ نَهَارِنَا) أي : لم ير ولم يبصره (إلا بِوَجْهٍ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ] (١) لأن رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الأدب خلاف الحياء ، و الشمس قد تجاوز حدها في دعوى المشابهة ، فالتشبيه ضمني ومكني . وجوز الشارح كون يليق بمعنى عارض ، أي لم يعارض هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا ، ويكون الملاقاة منبئة عن التشبيه ، وفي البيت وجوه أخر لا يبعد أن يجعل موجبه للغرابة :

أحدها : جعل التشبيه مقلوبا ، وهو يخرج التشبيه عن الابتذال والغرابة .

وثانيها : جعل التشبيه مكنيا وضمنيا .

وثالثها : ما تضمنه جعل التشبيه ضمنيا من أن الشاعر يستحي من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ، ولو جعل هذا الوجه فاعل لم يلق إشارة إلى الشمس وشمس نهارنا كناية عن الممدوح مفعولا . لقوله لم يلق لكان فيه تصرف في غاية اللطف ، حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقررا ، وأمثله قول الآخر :

إنَّ السَّحابَ لَتَسْتَحِي إذا نَظَرَتْ   إلى نَدَاك فَقَاسَتْهُ بِمَا فِيهَا (٢)

ومن لطائف هذا التشبيه أن إثبات الحياء للسحاب يستتبع كون المطر عرق وجه السحاب ، لأن الحياء يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات العرق .

(و) منها ما يكون مثل (قوله) يعني في تعليق التشبيه بما تعرض تعليقا صريحا

---

(١) البيت للمتنبي في ديوانه والإيضاح : ص ٢٣٨ .

(٢) البيت لأبي نواس : وهو في الإيضاح : ٢٣٩ .

أو غير صريح نحو : هل بدر يسكن الأرض ، فإنه في قوة لو كان البدر يسكن الأرض [(عَزَماتُه) جمع عزمة للمرة من العزم وهو إرادة الفعل مع القطع عليه (مِثْلُ النُّجومِ ثَوَاقِبًا) من ثقبه بمعنى خرقه أي : نوافذ في الأمور كالنجم الذي يخرق الظلمة ، وينفذ فيها .

قال الشارح : أي : لوامعا وكأنه جعله من ثقبت النار ، أي : اتقدت (لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أُفُولُ)] (١) أي : غروب (ويسمى) هذا التشبيه (التشبيه المشروط) (٢) وهو التشبيه الذي يقيد فيه المشبه أو المشبه به أو كلاهما بشرط وجودي أو عدمي أو مختلف يدل عليه تصريح اللفظ أو بسياق الكلام .

ومنها : ما يكون بجميع التشبيهات كقوله :- يعني في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومتباعدا عن المشبه - (شعر)

فِي طَلْعَةِ الْبَدْرِ شَيْءٌ مِن مَحَاسِنِهَا ... وَلِلقَضِيبِ نَصِيبٌ مِن تَثَنِّيهَا (٣)

أي : من تمايلها وتعاطفها . ومنها ما يكون بجميع التشبيهات ، كقوله :

كأنما يبسم .... البيت .

(وباعتبار أداته إما مؤكد ، وهو ما حذف أداته) في جعل زيد في جواب من قال : من يشبه الشمس ؟ أي : يشبهها زيد تشبيها مؤكدا نظر ، لأن حذف الأداة على هذا الوجه لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به ، فالوجه أن يفرق بين الحذف والتقدير ، ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية ، بحيث لا يكون مقدرة في نظم الكلام ، ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بأن المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر ، فعلى هذا (مثل ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾) (٤) إذا كان في تقدير مثل مر السحاب بالقرينة تشبيه مرسل ، وبدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد ، فاعرفه فإنه من عوارف الفياض ، وأزهار روضة

---

(١) البيت لرشيد الدين الوطواط ، محمد بن عبد الجليل بن عبد الملك المتوفي سنة ٥٧٣ هـ . انظر البيت في الإيضاح : ٢٣٩ ، الإشارات : ١٩٨ .

(٢) إنما سمي هذا الوجه بذلك لما فيه من الشرط ، والغرابة فيه ناشئة من كونه مشروطا ، والشرط قد يكون في المشبه أو المشبه به أو فيهما .

(٣) البيت للبحتري ، وهو في الإيضاح : ٢٣٩ .

(٤) النمل : ٨٨ .

من الرياض ، التي لا يفتح بابها إلا للعارف المرتاض أهداه لك خاليا عن شوب طمع الأعواض والأغراض .

(ومنه) أي : قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه به وضع في الأول موضع أداة التشبيه ، وهنا لم يوضع موضعه ، بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا إلى المشبه أو يقول في الأول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه . وفي الثاني بحيث لا يمكن ، إذ لا يصح أن يقال : مثل لجين الماء ، وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد ، أي : بعض منه ، كما ذهب إليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين إفادة واضحة ، فاحفظه واعتبر به أمثاله (نحو : (والرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ) .

أي : تميلها ميلاً رقيقا لا عنيفا ، ففيه مدح للريح بالاعتدال ، وهو الريح المطلوب ، كما جاء في خبر الآثار : أنه ﷺ إذا رأى ريحا كان يقول : «اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا» (١) والواو حالية .

وقوله : (وَقَد جَرَى) إما عطف حال على حال ، وإما تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة (ذَهَبُ الأصِيلِ) أي : ذهب لوقت الأصيل ، أي : الوقت بعد العصر ، وهو شعاع الشمس فيه ؛ لأنه مصفر ويوصف بالاصفرار ، فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الإضافة إلا الأصيل ، فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفاء لجين الماء بذهب الأصيل الجاري عليه لكونه مموها بها ، فكن متيقظا فإن خطابنا مع اليقظان لا مع النعسان . (وَعَلَى لُجَيْنِ المَاءِ) (٢) أصله : ماء كاللجين ، وهو المقصود بالتمثيل ، واللجين هو الفضة الخالصة ، يشبه بها الماء في البياض والصفاء .

(أو مرسل) قسم للمؤكد (وهو بخلافه) وهو ما قصد أداته لفظا أو تقديرا لعدم تقيده بالتأكيد المستفاد من أجزاء المشبه به على المشبه .

فإن قلت : إن زيدا كالأسد مشتمل على تأكيد التشبيه ، فكيف يجعل

---

(١) الحديث ذكره النووي في الأذكار (ص ٢٣٨) وعزاه إلى الشافعي في كتابه «الأم» من حديث ابن عباس .

(٢) البيت لابن خفاجه الأندلسي ، إبراهيم بن عبد الله الشاعر الوصاف المتوفي سنة ٥٢٣ ، وهو في الإيضاح : ٢٤٠ .

مرسلا .

قلت : اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر إلى نفس أركان التشبيه ، مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه .

(كما مر) من الأمثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها أداته ، ولك أن تريد جميع ما مر من الأمثلة من أول الكتاب إلى هنا ، فإنها تشبيه القاعدة بالجزئي بذكر أداة التشبيه أرجو منك التحسين في هذا التوجيه ، و الإفادة لا تقصدني بالتشويه كما هو ثمرة التقليد ونتيجة الابتلاء بالقيد الشديد .

(و) التشبيه **(باعتبار الغرض)** منقسم إلى قسمين ، لأنه **(إما مقبول وهو الوافي بإفادته)** أي : الغرض **(كأن يكون المشبه به أعرف شيء)** الأولى أعرف الطرفين **(بوجه الشبه في بيان الحال أو أتم شيء)** الأولى أو أتمهما ، والظاهر الواو فتدبر **(فيه)** أي وجه الشبه **(في إلحاق الناقص بالكامل)** وفي التقرير أيضا **(أو مسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب)** ينبغي تقييد قسميه أيضا به ، كما لا يخفى ، فلو أخره عن قوله في بيان الإمكان لأمكن تعلقه بالأقسام الثلاثة من غير بعد **(في بيان الإمكان)** يشبه أن يكون كونه مسلم الإمكان معروفه كافيا .

(أو مردود ، وهو بخلافه) (١) والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر إلى وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح .

واعلم أن صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان الإمكان والتزيين والتشويه ، والحق معه ، فلا وجه للعدول .

نعم هل يجب كون المشبه به أعرف بوجه الشبه في التزيين والتشويه ؟ فيه تردد ، ونشأ من أن وجه الشبه هل هو الوصف الحسن أو القبح أو مطلق الوصف ؟ فعلى الأول نعم ، وعلى الثاني لا ، وإلا فكلما انتفى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو طرف فمردود ، لكن يبعد الاصطلاح على جعل وفاء شرط الوجه أو الطرف مقبولا لإفادة الغرض ، إلا أن يقال : الوفاء بالغرض لا

---

(١) من التشبيه المردود قول الفرزدق :

يمشون في حلق الحديد عليهم ... جُرب الجمال بها الكحيل المشعل

ومنه قول الآخر في وصف السهام :

كساها رطيب الرّيش فاعتدلت له ... قـداحٌ كأعناق الظباء الفوارق

يوجد بدون اجتماع شرائط التشبيه مطلقا .

(خاتمة)

جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات ببحث ؛ لأنه لا يخص الطرف ، ولا الوجه ، ولا الأداة ، بل باعتبار كل من الطرف والوجه والأداة والمجموع ، ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض ، مع أنه لا مدخل للغرض فيه ؛ لأن شدة مناسبته بالاستعارة في تضمنها المبالغة في التشبيه دعت إلى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة ، مهما أمكن .

وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الأركان وتركها ؛ لأن القوة باعتبار قوة المشبه به نحو : زيد كالأسد ، زيد كالسرحان ، وباعتبار الأداة نحو : كأن زيدا أسد فإن فيه مبالغة ليست في : زيد كالأسد ؛ لأنه بمنزلة : إن زيدا كالأسد ، ولهذا ترى بعض أئمة النحو يقول : كأن زيدًا أسد ، بمعنى إن زيدا كالأسد وكأن مركبة من إن المكسورة ، وكاف التشبيه الداخلة على خبرها ، وباعتبار وجه الشبه نحو : زيد كالأسد ، في كمال الشجاعة ، فإنه أقوى من قولنا في الشجاعة تستوي فيها العامة والخاصة ، ويخرج عن عهدتها عارف متن اللغة والنحو إنما المتعلق لَفَنِّنَا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الأركان ؛ فلهذا خص بالبيان ، لكن لابد من تحقيق معنى حذف نيط عليه قوة المبالغة ، فإنه اختفى في جلباب بيان المفتاح ، ولم ينكشف في نور المصباح إلى طلوع هذا الإصباح ، حتى ظن به أن المراد به ما يقابل الذكر ، وليس بذاك ؛ فإن المسافة بين الملفوظ به والمقدر في نظم الكلام في قوة الإفادة قليلة ، قد حكم به المفتاح في أثناء هذا البحث ؛ ولذا شاع التقدير ، بل شاع في مقام الإفادة فلا يفرق عاقل بين قولنا زيد كالأسد في الشجاعة ، وبين قولنا زيد ، في جواب من يقول : من يشبه أسدا في الشجاعة ؟ في قوله المبالغة أو بين قولنا : أسدا ، في جواب من أي شيء يشبهه زيد في الشجاعة ؟

بل المراد بحذف الأداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان ، فالتقدير هنا داخل في الذكر ، فإن مدار المبالغة في : زيد كالأسد في الشجاعة ، على دعوى

الاتحاد ، وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالأسد ، على ادعاء عموم وجه الشبه ، وهو لا يجامع تقدير الوجه ، لكن المراد بحذف المشبه حذفه من اللفظ ، فهو بالمعنى المقابل للذكر ، وهذا الذي ستر الحق عن عبارة المفتاح وأخفاه على الفحول ، وأبعده عن الإيضاح ، حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف الوجه والأداة بمعنى آخر ، لجذب حذف المشبه حذفهما إليه وأبرزه في معرضه في الأنظار فاختفى المقصود في خبايا الأستار .

هذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية ، وفسره المصنف بحاصل مراتبه في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها ، أو بعضها ، ولا يخفى أن مثل ما ذكر فيه جمع الأركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة فالأولى إطلاق المراتب بهذا الاعتبار ، وإنما أوقع المصنف فيه نفي المفتاح القوة عن هذه المرتبة دون أصل المبالغة ، لكن لابد من بناء نفيه على نفي المبالغة ، وضبط الشارح المراتب الثمانية بأن المشبه به مذكور قطعا ، وحينئذ فإما أن يكون المشبه مذكورا أو محذوفا ، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك .

وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما متروكة أو مذكورة ، وأورد على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من تشبيه الأسد ، حيث يجاب بقولنا : زيد ، بلا ريبة فيزاد المراتب ويرد أيضا أن هذا المثال من قبيل حذف الوجه والأداة ولا مبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في أعلى مراتب التشبيه ، لكن الوارد يندفع بما حققناه دون ما أورد وأجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها ، بل هو تعيين المشبه ، وبعد تسليمه يمنع وقوعه في كلام البلغاء ،ولا يخفى ضعفه ، إذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد ، في جواب : من قام ؟ ، إخبارا ، بل تعيينا للقائم ، ولا معنى بمنع الوقوع في كلام البلغاء ، لأنه حذف قياسي لا يتوقف وقوع مثله في كلام البليغ على السماع ، بل الجواب بأنه نادر بالقياس إلى سائر المراتب ، فلذا لم يلتفت إليه ، أو أن الجواب في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ، ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير ، فإنه المقابل لحذف الأداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا .

ولك في ضبط المراتب الثمانية أن الوجه والأداة إما مذكوران معا أو ليس شيء منهما مذكورا ، أو المذكور الوجه فقط أو الأداة وعلى التقادير الأربعة فإما لمن يذكر المشبه أو لم يذكر ، فقول المصنف : **(وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه أو بعضها)** إشارة إلى المراتب الثمانية ، وقوله : باعتبار متعلق ، بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب إلى التشبيه ، فإنه في معنى مراتب يثبت للتشبيه .

وقال الشارح : إنه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام ، لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة ، كأنه قيل : وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها ، أو بعضها ، وما ذكرنا أقصر طريق فاقتصر عليه .

ومن البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الأركان فضلا عن قوة المبالغة ، وأن جعل الكلام آيلا إلى أن أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحد الذكرين كذا وكذا ، وذا لا يتوقف على أن يكون لكل من الذكرين مدخل في ذلك ، فليكن ذكر جميع الأركان مما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف جدا ، فقوله : باعتبار متعلق بمفهوم إضافة المراتب إلى التشبيه ، كما حققنا لا إلى قوة المبالغة كما يتبادر .

ووهم فاعترض بما ذكر لك ، وإن حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه ، لا من أعلى مراتبها لأنه لا قوة لما دونه من المراتب ، كما حكم به ، بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا ، لأنه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة ، بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما أيضا أعلى المراتب في قوة المبالغة ، بل أعلى المراتب في المبالغة ، ولو قال : وأعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجه هذا .

(حذف وجهه وأداته) معا **(فقط)** بدون حذف شيء من المسند والمسند إليه ، وفسره الشارح بقوله : أي بدون حذف المسند وله أيضا وجه لا يخفى على من إليه وجه الكلام .

(أو مع حذف المشبه) مع اعتباره في نظم الكلام ، إذ لو أعرض عنه وترك

بالكلية لترقى من التشبيه إلى الاستعارة .

(ثم) أي الأعلى بعد هذه المرتبة على أن ثم للتراخي في الرتبة ، هذا هو المتبادر ، وإليه جرى بيان الشارح ، وقد عرفت ما فيه ، ولك أن تفسره بأن بعد هذه المرتبة الأعلى **(حذف أحدهما كذلك)** أي : فقط أو مع حذف المشبه بقرينة قوله **(ولا قوة لغيره)** فلا يتجه ما عرفت من لزوم كونهما أعلى بعد المرتبة الأولى مع أنه ينافي قوله ولا قوة لغيره ، ونفي القوة عن غير المذكورين من الأمرين يفيد ثبوت المبالغة فيه ، ولا مبالغة مع ذكر الوجه والأداة ذكر المسند أولا فنفى قوة المبالغة بنفيها ، فحاصل الكلام أن مراتب التشبيه باعتبار ذكر الأركان أو بعضها ثمانية اثنتان فيهما مزيد مبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع حذف المسند وبدونه ، و أربع فيها مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وأداته مع حذف المسند وبدونه اثنتان لا مبالغة فيهما ، هما ما ذكر وجهه وأداته مع حذف المسند أو ذكره .

وفرق الشارح بين حذف الوجه والأداة في شرح المفتاح بأن المبالغة في الأول أقوى ، وجعله من مقتضيات كلام المفتاح ، وفي الشرح بأن الثاني أقوى ، واختاره السيد السند ، وأنكر كون الأول من مقتضيات كلام المفتاح ، ووجهه أن في حذف الأداة جعل المشبه عين المشبه به ، بخلاف حذف الوجه فقط ، إذ ليس فيه إلا عموم وجه الشبه ، وفيه نظر ، لأن الشركة في جميع الأمور أيضا ينفي المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال ذكر الأداة يوجب المغايرة ، لأنا نقول صحة الحمل أيضا يوجب المغايرة ، ويمكن أن يقال تكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه يتخصص بما يجامع الإثنينية .

ووجه الشارح كون الصورتين الأوليين أقوى من الأربع المتوسطة بأن المبالغة إما بعموم وجه الشبه ، أو بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليهما فهو أقوى مما اشتمل على أحدهما وتوجيهه عندي بأن الأقوى في المبالغة دعوى الاتحاد ، فإذا لم يقارنها ما يخل بها بقي على مقتضاها ، وإلا فيتنزل عنه إلى مرتبة دونه ففي حذف الوجه والأداة تحقق دعوى الاتحاد بلا شائبة فتور ، وفي حذف الأداة فقط يختل دعوى الاتحاد بذكر الوجه المنبئ عن المغايرة .

وقد جرى المصنف في هذا البيان على ما عليه المحققون ، ورجحه الشيخ في أسرار البلاغة من أن نحو : زيد أسد ، وأسد بحذف زيد ، وتقديره لقرينة وأمثاله مما نسب فيه المشبه به إلى المشبه ، أو أضيف إليه نحو : لجين الماء تشبيه لا استعارة كما ذهب إليه البعض ، وهذا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة اسما لذكر المشبه به ، مع خلو الكلام عن المشبه على وجه ينبئ عن التشبيه أو اسم لذكر المشبه به لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه ، على ما ذكره الشارح .

والأوجه أنه مبني على أنه هل يكفي في الاستعارة دعوى أن المشبه من جنس المشبه به ومن أفراده ، أو هي عبارة عن كون دعوى أنه من جنسه مفروغا عنها مسلمة ، والتعبير عنه باسم المشبه به ، فعلى الأول أمثال زيد أسد ، استعارة ، وعلى الثاني تشبيه ؛ لظهور قصد التشبيه فيها بأدنى تأمل ؛ لأن الدعوى تشعر بالمبالغة في التشبيه ، لظهور كذب الحقيقة ، فيصار إليها ، بخلاف صورة التغيير فإنه يحتاج الانتقال عنها إلى قصد التشبيه إلى مزيد تأمل ؛ لأن الدعوى التي ينتقل منها إلى التشبيه غير مقصودة ، بل أمر مفروغ عنه ، فيحتاج الانتقال عنها إلى تدقيق النظر وإحضارها ، ثم إنه نقل عن أسرار البلاغة أن إطلاق الاستعارة في : زيد الأسد ، لا يحسن ؛ لأنه يخص به دخول أدوات التشبيه من غير تغيير لصورة الكلام ، فيقال : زيد كالأسد ، بخلاف ما إذا كان المشبه به نكرة ، نحو زيد أسد ، فإنه لا يحسن زيد كأسد ، وإلا لكان من قبيل قياس حال زيد إلى المجهول ، وهو أسد ما إذ المراد بأسد فرد ما ؛ ولهذا يحسن : كأن زيدًا أسد : لأن المراد بالخبر المفهوم ، فالتشبيه بالنوع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول ، وإنما يحسن دخول الكاف بتغيير صورته ، ونقل النكرة إلى المعرفة بأن تقول : زيد كالأسد ، فإطلاق اسم الاستعارة هاهنا لا يبعد ويقرب الإطلاق مزيد قرب بأن يكون النكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به نحو : فلان بدر يسكن الأرض ، وشمس لا تغيب ، فإن التقدير أداة التشبيه فيه مزيد غموض ، ويحتاج إلى كثرة التغيير كأن يقول : هو كالبدر إلا أنه يسكن الأرض ، وكالشمس إلا أنه لا تغيب .

وقد يكون في الصفات والصلات التي تجري في هذا القبيل ما تحول تقدير أداة التشبيه فيه فيشتد استحقاقه لاسم الاستعارة ، ويزيد قربه منها كقوله :

أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الهِزَبْرِ خِضَابُهُ مَوْتٌ فَرِيصُ المَوْتِ مِنه يُرْعَدُ (١)

فإنه لا سبيل إلى أن يقال المعنى أنه كالأسد ، وكالموت ، لما في ذلك من التناقض ، لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على أنه دونه أو مثله ، وجعل دم الهزبر الذي هو أقوى الجنس خضاب يده دليل على أنه فوقه ، وكذا في الموت ، وأيضا يلزم أن يثبت للأسد المعروف ما ليس له فظهر أنه إنما أريد أن يثبت من الممدوح أسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للأسد ، فهو مبني على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة ، فليس الكلام موضوعا لإثبات التشبيه بينهما ، بل لإثبات تلك الصفة ، فالكلام فيه مبني على أن كون الممدوح أسدًا أمر يقرر ويثبت ، وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة فمحصول هذا النوع من الكلام أنك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور ، إلا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها ، فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى .

هذا ، وفيه نظر من وجوه :

أما أولا : فلأن المقصود من زيد أسد المبالغة في تشبيه زيد بهذا الجنس بادعاء أنه فرد منه ، فلا يستدعي جعله تشبيها حسن تقدير أداة التشبيه أو إمكانه ، بل يكفي فيه الانتقال منه إلى المبالغة في التشبيه والقصد إليه .

وأما ثانيا : فلأن نحو : فلان بدر يسكن الأرض ، يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغيير الصورة كأن يقال فلان مثل البدر يسكن الأرض فيجعل يسكن الأرض صفة مثل المضاف إلى البدر ، وجعله وصفا للبدر حين حذفه ؛ لكون البدر قائما مقامه .

وأما ثالثا : فلأن نحو [أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الهِزَبْرِ خِضَابُهُ] ليس المقصود منه ادعاء

---

(١) البيت للمتنبي في ديوانه : ٩٢/١ من قصيدة في مدح شجاع بن محمد الطائي المنبجي ، ومطلعها :-

اليوم عهدكم فـأين الموعد ؟ هيهات ليس اليوم عهدكم غـد

الموت أقرب مخلب من بينكم والعيش أبعد منكم لا تبعدوا

والبيت في الإيضاح : ٢٥٧ . الهزبر : الشديد البأس ، الفريص : جمع فريصة ، وهي لحمة في الكتف ترتجف عند الخوف ، أسد : خبر لمحذوف أي هو أسد ، دم مبتدأ خبره خضابه .

حدوث شيء هو من الجنس المذكور ، إلا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها ، بل المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور ، والمفهوم من التشبيه كون الممدوح مثل هذا الفرد الذي هو أقوى الأفراد أو دونه ، ولا يناقض ذلك كون هذا الفرد المشبه به أقوى الجنس بأن يكون دم ما تعارف كونه أقوى الجنس خضاب يده .

نعم ؛ المشبه به أمر خيالي لا تحقق له فقد لاح بما ذكرنا أن الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل أمثال زيد أسد ، تشبيها مطلقا ، ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ ، وأما ما ذكره الشارح في بحث الاستعارة من أنا لا نسلم [1] أن قولنا : زيد أسد ، يجب أن ينصرف إلى معنى قولنا : زيد كالأسد ، لعدم صحة حمل الأسد ،لعدم توقف صحة الكلام عليه ، فليكن في تقدير زيد رجل شجاع بأن يكون الأسد مستعار للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد ، فليس بشيء ؛ لأنه لا ينكر إمكان جعل الأسد في المثال المذكور الاستعارة إنما ينكر كونه استعارة ، مع كون التشبيه بين زيد والأسد ، لأن الاستعارة لا تجامع مع ذكر المشبه أو تقديره ، ولا خفاء في أنه على ما ذكره ليس زيد مشبها ، بل المشبه رجل شجاع ، وهو ليس بمذكور في نظم الكلام ولا مقدر ، فالأظهر أن نحو أسد على استعارة ؛ لأن تعلق الجار به حينئذ أوضح ، لأنه في معنى يجترئ وإن أمكن التعلق حين قصد التشبيه أيضا لتضمنه معنى الاجتراء ؛ لكونه وجه الشبه .

وقد جعل السكاكي نحو : لقيت من زيد أسدا تشبيها ، والمصنف أخرجه من تعريف التشبيه باشتراط أن لا يكون على وجه التجريد ولم يجعله أحد استعارة ، وإنما خالف السكاكي فيه ؛ لأن الإتيان باسم المشبه به ليس لإثبات التشبيه ؛ إذ لم تقصد الدلالة على المشاركة ، وإنما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر إلا بعد تأمل .

ولم تجعل الاستعارة بالاتفاق ؛ لأنه لم يجر اسم بالمشبه به على المشبه لا باستعماله فيه ولا بإثبات معناه له ، وهذا النزاع لفظي راجع إلى تغيير التشبيه ، كذا يستفاد من الشرح .

---

(١) في الأصل (نم) وما ذكرناه أوفق للسياق .

ونحن نقول : في لقيت من زيد أسدا تجريد أسد من زيد ، لجعل زيد أسدا ، وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالأسد ، حتى صار أسدا بالغا غاية الجنس ، حتى تجرد عنه أسد ، لكن هذا التشبيه مكنون في الضمير خفي ، لأن دعوى أسديته مفروغ عنها منزلة منزلة أمر متقرر ، لا يشوبه شائبة خفاء ، ولا يجعل السكاكي هذا من التشبيه المصطلح ، وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الأسد الحقيقي عنه ، إذ لا يخفى أن المجرد عنه لا يكون إلا شبه أسد فينصرف الكلام إلى تجريد الشبه ، فهو في إفادة التشبيه بحكم رد العقل إلى التشبيه بمنزلة حمل الأسد على المشبه ، فهو الذي سماه السكاكي تشبيها .

ولا ينبغي أن ينازع فيه المصنف معه ، وكيف لا وهو أيضا في تقدير المشبه والأداة كأنه قيل : لقيت من زيد رجلا كالأسد ، ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيد أسد .

***

الحقيقة والمجاز

قوله : المجاز عديل بقوله التشبيه ، بعد قوله : فانحصر في الثلاثة يعني انحصر المقصود من البيان في التشبيه والمجاز والكناية ، فينبغي أن يقتصر على ذكر المجاز ؛ لأنه المقصد الثاني من البيان ، إلا أنه ذكر الحقيقة تنبيها على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة ؛ لأنها ضد له ، والأشياء إنما تتبين بأضدادها ، فهذا اقتصار لقول المفتاح : الأصل الثاني من علم البيان في المجاز ، ويتضمن التعرض للحقيقة .

هذا وقدم الحقيقة ؛ لأن مدار الحقيقة ، وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له ، وسميت بالحقيقة المأخوذة إما من حَقَّ بمعنى ثَبَتَ ، فيكون فعيلا بمعنى فاعل ، أو من حَقَّ بمعنى عَلِمَ ، فيكون فعيلا بمعنى مفعول ، والتاء على الوجهين للتأنيث عند صاحب المفتاح .

أما على الأول فظاهر ؛ لأن فعيلا بمعنى فاعل يُذَكَّر ويؤنث ، سواء أجرى على موصوفه أولا نحو : رجل ظريف ، وامرأة ظريفة . وأما على الثاني ، فلأن الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤنث محذوف ، وما يقال : إن فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المؤنث والمذكر مخصوص بما إذا كان موصوفه مذكورا .

أما إذا كان محذوفا فيؤنث للمؤنث للالتباس ، والتاء للنقل مطلقا عند الجمهور ؛ لأن الوصف إذا نُقِلَ من الوصفية إلى الاسمية يلحق به التاء علامة للنقل ، كما في الذبيحة .

وجعل الشارح توجيه «المفتاح» تكلفا مستغنًى عنه بما ذكره الجمهور ، ولعله تفصيل نظر المصنف عليه في الإيضاح .

وقال السيد : دعاه إليه أن الأصل في التاء التأنيث ، ونحن نقول : الأصل في النقلِ النقلُ بالغلبة ، فالظاهر أنه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة الموصوف، حتى صارت اسما لها ، وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الإسناد لإطلاقها على النسبة ، أو الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لها ، ولا يخفى أن الحقيقة

اللازمة على توجيه «المفتاح» مغنية عن الحقيقة المتعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفًا لمؤنث محذوف ، بخلاف توجيه القوم فإن اللازمة والمتعدية فيه سيان ، وسمي المجاز بالمصدر الميمي مبالغة في جوازه عن مكانه الأصلي ، حتى كأنه عيَّن الجواز حتى نصب قرينة له مانعة عن إرادة الموضوع له ، بخلاف الكناية فإنها وإن جازت مكانها الأصلي ، لكن لا بالكلية فاحفظه ؛ فإنه وجه بديع يندفع به ما وجه به نظر المصنف أنه لو كان التسمية بالمجاز لكون اللفظ جائزا عن مكانه الأصلي لناسب التسمية بالجائزة ، كالتسمية بالحقيقة ، فالظن أن التسمية ، لأن اللفظ طريق إلى المعنى يسلكه السامع من قولهم جعلته مجازا إلى حاجتي أي : طريقا إليها .

(وقد يقيدان باللغويين) [1] رفعا لتوهم إرادة الإسناد ، والأكثر حمل الإطلاق على اللفظ ، والتقييد بالعقلي للإسناد ؛ إذ في هذا التقييد حدوث التباس حدوث العام بالخاص ، فهو كالهرب من ورطة إلى ورطة أشد منها ، فتأمل .

وقد نبهك بهذا على ما يصونك عن الوقوع في توهم أن تقسيم كل من الحقيقة والمجاز إلى اللغوي والشرعي ، والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم للشيء إلى نفسه ، وإلى غيره ، ومثل هذا التوهم غيْر عزيز ، إذ الواهمة في أمرها غير فاترة لكل ذي فطنة ضعيفة قاصرة ، حتى شاع مثله في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق إلى غير ذلك ، والمؤلف عامة أمره مع الضعفاء ، فينبغي أن لا يهمل في الذهاب عنها ، حتى يكون آتيا بحق الوفاء والتذكير ليفيد أن اللغويين يغلبون المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونه أهم .

(والحقيقة) آثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد ، فإن الأول من جملة اسم المبحث .

(الكلمة) خرجت به الأصوات فإنها ليست بكلمة ؛ لأنها ليست بموضوعة كما حقق في محله **(المستعملة فيما وضعت)** تلك الكلمة **(له)** من المعنى **(في اصطلاح**

---

(١) إنما يقيدان بذلك ليخرج عنهما الحقيقة والمجاز العقليان ، وقد سبقا في باب الإسناد الخبري من علم البيان ، وبهذا يكون المراد باللغوي منهما ما قابل العقلي فيدخل فيه الشرعي والعرفي الآتيان .

به التخاطب) (١) إما متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد تقييدها بقوله : فيما وضعت له ، ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح ، أي : المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ، ونظرًا إليه ، فقول الشارح : تعلقه بالاستعمال وَهْم لا معنى له عند التأمل ، لا يساعده التأمل ، وقول السيد : وأيضا ينتقض التعريف بالمجاز الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد ، فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال ، فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازا ، وبقوله : فيما وضعت له عن شيئين .

أحدهما : ما استُعْمِلَ في غير ما وضع له غلطًا ، كقولك : خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب بين يديك ، فإن لفظ الفرس هنا قد استُعمل في غير ما وضع له ، وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز .

والثاني : المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له ، لا في اصطلاح به التخاطب ، ولا في غيره كالأسد في الرجل الشجاع ، كذا ذكره المصنف ، ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغي أن يخرج عن التعريف كأنْ يتلفظ بالإنسان موضع البشر غلطا ، فإنه ليس حقيقة ؛ إذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور، فينبغي أن يراد بالمستعملة المستعملة قصدا ، كما هو المتبادر من الأفعال الاختيارية ، فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله : فيما وُضِعَت له ، ثم ذكر أن قوله في اصطلاح به التخاطب احترازا عن القسم الآخر من المجاز ، وهو ما استعمل فيما وضع له ، لا في اصطلاح به التخاطب ، كلفظ الصلاة يستعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا ؛ إذ لم يوضع في هذا العرف للدعاء ، بل في اللغة ، ولا يخفى أن فائدة هذا القيد لا ينبغي أن يقتصر في زعم المصنف على إخراج هذا المجاز ؛ لأنه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلاة التي استعملها الشارع في الدعاء غلطا ، فإنه يتناولها الكلمة المستعملة فيما وضعت له في زعمه . نعم يقتصر عليها على ما مَهّدنا لك ، وما ذكره الشارح في المختصر من أن المراد باصطلاح به التخاطب اصطلاح به التخاطب بالكلام

---

(١) الأحسن أن يذكر في التعريف اللفظ بدل الكلمة ليشمل الحقيقة المركبة أيضا ، كقولك - الصدق حسن - باعتبار الهيئة التركيبية لا باعتبار الإسناد ، وقيل : إن المركب لا يطلق عليه حقيقة لغوية .
[بغية الإيضاح ٧٦/٣]

المشتمل على تلك الكلمة عدول عن المتبادر من غير قاسر ؛ إذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة ، بل عدول مع الزجر وهو أنه يلزم أن لا يدخل في الحقيقة الحقائق المعددة من غير تركيب وكلام . ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة ؛ فإن الكلمة فيه حقيقة ، وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام ، بل تخاطب هذه الكلمة ؛ ثم في تقديم الظرف إشارة لطيفة إلى أن التخاطب لا يكون باصطلاحين ، ثم استعمال الاصطلاح يوجب إخلال التعريف ؛ إذ لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة ، بل هو العرف الخاص ، فالأولى في وضع به التخاطب .

وأما ما يقال : إن هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى ، وكذا عند من توقف فليس بشيء ؛ لأن وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح ، بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب ، وبعدما أضفناك بما نظنك شبعان ، بل ملآن لو لم نعرض عليك لذائذ أنعمنا بها لنا في الإحسان ، فلا تعرض عنا فإنه ، وإن لم يبق لك طاقة الاستفادة ، فنقنع منك بالمشاهدة ، فنقول كما لابد للنحوي من ضبط ما يجري في الأصوات المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الألسنة في المحاورات ، حتى نَزَّلوها منزلة الأسماء المبنية ، وضبطوها فيا بينها ، كذلك لابد لصاحب البيان من الالتفات إلى دقائق وسرائر يتعلق بها فإن البلغاء أيضا يتداولونها تداول المجازات الدقيقة ، فيقول للمرائي لفعله المعجب به ، وهو في غاية الدناءة : وَيْ ؛ تعجبًا تهكمًا ، ويخاطبون بالنازل عن درجة العقلاء الملحق بالحيوانات بأصوات يخاطب بها الحيوان تنزيلا له منزلة الحيوان ، فيجب أن يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى أكاد أجترئ على أن أقول : المراد بالكلمة أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ، وكذا المراد بما وُضِعَتْ له ، وغير ما وضعت له ، ثم نقول : لا يخفى أن كثيرا ما تستعمل الهيئة في غير ما وضعت له ، فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سرائر تتعلق بالهيئات ، ولولا مخافة الإسهاب لَلَزِمني الإطناب في كل مقام ، لكثرة ما يفيضه الوهاب ، لكن توهم ضيق حوصلة السامعين يمنعني عن أن أبوح بكثير ما خفي على ذوي الألباب ، ولولا ذلك لكان مطاعمة قلبي للقلوب بما تلذ به طيور المعاني أكثر مما يسعه هواء ، ويطبقه سماء ، ثم عدم شمول تعريف

الحقيقة للحقائق المركبة كلمة ظاهرة مستفيضة ، فينبغي تقسيم الحقيقة إلى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره على طبق تقسيم المجاز ، ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع المأخوذ فيهما عقب تعريف الحقيقة ، وصدر تعريف المجاز به فتعريف الوضع لأجل معرفتهما لا للحقيقة فقط .

فقال : **(والوضع)** لا مطلقا ، وإلا لكان تعريفه تعريفا بالأخص ؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه ، لفظا كان أو غيره ، كالخط ، والعقد ، والإشارة ، والنصب ، والهيئات ، ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة ، وإلا لكان تعريفا بالأعم ، وحمل اللفظ على الكلمة بجعل اللام للعهد ، وأن يصلحه ، لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا .

ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعلم والتعليم حيث أخر تعريف الوضع إلى هذا المقام وأول ما يحتاج إليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية ، فليت شعري بأنه ماذا أخره ؟ **(تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه)** [١] ولا يختلج في وهمك أن الأولى للدلالة على شيء ؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع : اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى ؛ لأنا نقول : نعم ، لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ ، والمعنى فكن متبصرا حديد النظر في دقائق المعاني : لئلا تغفل عن لطائف البيان ، لكن الأولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه ؛ لأن الوضع إضافة بين اللفظ والشيء والإضافة إنما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها ، على أنك تستغني حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ، ويكون أخصر ، وكأنه أراد صاحب التعريف إيداع العلل الأربع ، فإن التعيين لابد له من معين فيدل عليه بالالتزام ، واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية .

(فخرج المجاز) متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه ، يعني خرج تعيين

---

(١) أي بغير وساطة قرينة ، وبهذا يدخل فيه وضع الحروف ، لأن معانيها تفهم منها بغير قرينة وإن كانت غير مستقلة بنفسها .

المجاز .

قال المصنف : فقولنا : بنفسه ، احتراز عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة ، أعني المجاز ، فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعا ، فقول الشارح في الشرح ومختصره : فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا بالنسبة إلى معناه المجازي تعسف ، ويحتمل أن يكون مقصود المصنف أنه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة ، **(لأن دلالته بقرينة)** وفيه نظر ، لأن الدلالة على الجزء واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا .

نعم على ما حققنا أن الدلالة لا تكون بدون الإرادة ، يتم هذا فتذكر .

اعترض عليه أنه تخرج تعيين الحرف أيضا ، لأنه لا يتأتى منه الدلالة بنفسه ، فلو كان الغرض من تعيينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سفهًا من الواضع .

وقد أجاب عنه الشارح بما ينبئ عن أنه على حرف من تحقيق معنى الحرف ، ونحن تقصينا عنه في شرح رسالة الوضع ، وفي حواشي شرح الكافية بالأجوبة الشافية ، فإن ظفرت بهما لشبعت ، وإن كنت نَهِمًا ، ومن سوانح هذا المقام أن الحرف موضوع لمفهوم لا يُستَعمل أبدا إلا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستفيض فيما بينهم ، وإن حقق الأمر على خلاف ذلك ، وهو يدل بنفسه على ما وضع له ، وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازي **(دون المشترك)** حال من المجاز أي : لم يخرج تعيين المشترك ، أو لم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة ، لأن تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه ، والقرينة إنما احتيج إليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور ، حتى ظن أن المصنف ومن قال : إن عدم دلالته على أحد معنييه بلا قرينة لعارض الاشتراك ، فإن الاشتراك أخلَّ بغرض الوضع ، فَتُدورِكَ بالقرينة : فقد التبس عليه الدلالة بالإرادة ، وأين أحدهما عن الآخر ؟ ونحن مهدنا لك ما نجعل هذا القائل محقا ، فتذكر .

وقال «المفتاح» لدفع هذا الإشكال على ما لخصه الشارح : أن الموضوع له بالنسبة إلى كل وضع أحد المعنيين بعينه ، فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة إلى الوضعين واحد من المعنيين غير معين ، فإذا قلت : القُرْء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض ، فقد دل بنفسه على واحد بعينه ، والقرينة لدفع مزاحمة الغير ، ولا

مدخل له في الدلالة وإذا أطلقت القُرْء ، فقد دل على غير معين بنفسه ، واعترض عليه المصنف بأن الدلالة على المعين بالتقييد دلالة بالقرينة لا بنفسه ، وأن وضع المشترك لواحد غير معين (مم) [1] ، ودفعه الشارح المحقق بأن القرينة في المشترك لرفع المانع ، ولا مدخل لها في الدال ، بخلاف قرينة المجاز ، فإنها من تتمة الدال ، وأن الوضع لكل معينا يستلزم الوضع الثالث ضمنا فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا ، أو أخرى للدلالة على ذلك .

وقال : إذا أُطلِقَ فمفهوم أحدهما غير مجموع بينهما . وفيه أنه لما كان الوضع التعيين لغرض لا يلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض ثالث ، حتى يتحقق وضع ، وإن كان يلزم تعيين ثالث ، واعترض عليه السيد بأن المراد إما أنه وضع لأحدهما معنيا في نفسه ، وعند المتكلمين غير معين عند السامع ، على معنى أنه يتردد أن المراد إما هذا بعينه وإما ذاك بعينه ، فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه إلى الوضعين ، ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا ، بل هناك تردد بين معني الوضعين . وإما أنه وضع للواحد المردد أعني : هذا المفهوم فيلزم لفهمه الاحتياج إلى قرينة كالمعنيين الأخيرين ، ويلزم أن لا يكون مشتركًا بين الاثنين فقط ، ويلزم أن يكون عند الإطلاق مستعملا في المفهوم المردد ، ويدفعه أن الاحتياج إلى القرينة لدفع المزاحمة ، وهي عدم قرينة أحدهما بعينه ، والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز أن يكون معناه الاشتراك القصدي بين اثنين فقط ، على أنه صرح الشارح في بعض تصانيفه : بأن الوضع الضمني لا يثبت به الاشتراك ، ولا الحقيقة ولا المجاز ، ولذا لم يلزم من الوضع الضمني للألفاظ لا نفسها اشتراك جميع الألفاظ .

نعم لا خفاء أنه لم يُسْتَعْمل في المفهوم والمردد ، بل استعمل واحد معين ، فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه . هذا وقال الشارح : وفي أكثر النسخ دون الكناية ، بدل قوله دون المشترك ، وهو سهو في الكتابة ؛ لأنه إن أريد أن الكناية بالنسبة إلى المعنى الذي هو مسماها موضوعة ، فالمجاز أيضا كذلك ؛ لأن أسدا في قولك : رأيت أسدا يرمي ، موضوع بالنسبة إلى الحيوان المفترس ،

(١) كذا في الأصل ولعلها (ممتنع) .

وإن أريد أنه موضوع بالنسبة إلى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح ، لظهور أن دلالته على اللازم ليست بنفسه ، بل بواسطة قرينة ، هذا وأيضا لو كانت الكناية موضوعة للازم لكانت الكناية خارجة عن البيان ، إذ ليست دلالتها حينئذ عقلية ، بل وضعية ، ثم قال في الشرح والمختصر أيضا : لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية ، لأنا نقول الأول يستلزم الدّوْر حيث أخذ الموضوع في تعريف الوضع ، والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي ، حتى لو كانت القرينة معنوية كان داخلا في الحقيقة .

هذا ، ونحن نقول : لا يتجه على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعة للازم أصلا ، ويندفع أيضا ما ذكره بأن الكناية لا ينحصر قرينتها في المعنوية ، فيخرج كناية لها قرينة لفظية ، وبأن القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له لا دخل له في تعيين المجاز للدلالة على معنى ، إنما هو موجب إرادة الغير ، والتي بها دلالة المجاز القرينة المعينة .

ولو قيل : من غير قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي لاندفع الدَّوْرُ .

نعم هذا مما لا يفهم من عبارة التعريف ، لا يقال : يمكن تصحيح هذه النسخة بأن الكناية تجوز أن يراد منها معناها الموضوعة هي له ، ومعناها اللازم للموضوعة هي له ، صرح به في «المفتاح» .

فإذا أريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له ، فيصح أن يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية ، إذ يبقى بعضها داخلة ، لأنا نقول ليس الاستعمال مجرد الإرادة ، بل كون المراد من اللفظ مقصودا أصليا .

قال في المفتاح : واعلم أنا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة ، فيما يدل عليه أو في غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه ، لكن في كلام «المفتاح» ما يشعر بأن الكناية يصح أن تكون حقيقة ، فانظر في هذا المقام فإن وجه الحق مخفي في اللثام ، لما عرف الوضع بتعين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ، واقتضى ذلك إثبات الوضع ، وينافيه ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته ، لأنه يلغو الوضع ، بل في تعريفه بتعيين اللفظ

للدلالة على أنه تحصيل الحاصل عقَّبه بقوله : **(والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد)** [١] ذبًّا عن سابقه ، فقول الشارح : هذا ابتداء بحث ليس بذاك ، فإن قلت : قد قال في الإيضاح ؛ وقيل : دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لحكم بظهور فساده ، وهنا بأن ظاهره فاسد ، ولم يجزم بفساده . فما الحق منهما .

قلت : مراده في الإيضاح أن ظاهره ظاهر الفساد ، كيف وقد عقبه بأنه يأوله السكاكي ، ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر أشار إليه بعدم بيانه ، كأنه قال : ظاهره فاسد يستغني عن البيان .

قال صاحب المفتاح : من المعلوم أن دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى ، مع استواء نسبته إليهما يمتنع فيلزم الاختصاص بأحدهما ضرورة ، والاختصاص لكونه أمرا ممكنا يستدعي مؤثرا ، وذلك بحكم التقسيم . أما الذات أو غيرها إما لله تعالى وتقدس أو غيره ، ثم إن في السلف من يحكي عنه اختياره الأول ، ومنهم من اختار الثاني ، ومنهم من اختار الثالث .

هذا كلامه ، يريد بمن يحكي عنه سليمان بن عباد الضميري ، وبمن اختار الثاني الشيخ أبو الحسن الأشعري ، حيث قال الواضع هو الله تعالى ، ووافقه كثير من المحققين .

وبمن اختار الثالث البهشيمة ، ومراده أن دلالة اللفظ مع استواء نسبته ممتنع فلا يكون نسبته مستوية ، فاختلف في وجه الاختصاص لا ما يوهم الشارح أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص ؛ لتساوي نسبته إلى جميع المعاني فاختلف فيه ؛ لأن من المخالفين من قال : المخصص هو الذات ، فكيف تقول بتساوي النسبة ؟ ثم قال : ولعمري إنه فاسد ؛ فإن دلالة اللفظ على مُسَمًّى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ ، وإنك لتعلم أن ما بالذات لا يزول بالغير ؛ لكان يمتنع نقله إلى المجاز ، وكذا إلى جعله علما ، ولوجب فهمنا معاني الهندية كوجوب فهم اللافظ منها ، ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين لأدائه إلى فهم الاتصاف بالمتنافيين ، من قولنا : هو جوره ، ووجوه فساده أظهر من أن يخفى ،

---

(١) أي لا بالوضع ، وهو قول عباد الصَّيْمَرِيّ من المعتزلة .

وأكثر من أن يحصى .

هذا تتمة كلامه ، مع تنقيح . والحاصل : أن دلالة اللفظ لذاته بديهي الفساد ، ويذكر لها منبهات ، والمنبهات عليها كثيرة جدا ، فالمناقشة في بعض ما ذكر ، وأن يؤدي إلى إبطاله لا تنفع ، بل لا يفيد إلا تقليلا في المنبه ، فتنبه إلا أن جعله دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث ، لأنه لعلاقة عقلية لا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة ، وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ، ولا ينفك عنها ، ولا يكون دائرًا على اعتبار معتبر .

(وقد تأوله) أي : الحكم بدلالة اللفظ لذاته **(السكاكي)** [1] حيث قال : الذي يدور في خلدي أنه رمز ، وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف - رحمهم الله - من أن للحروف في أنفسها خواص بها يختلف بها ، كالجهر والهمس ، والشدة والرخاوة والتوسط بينها ، أو غير ذلك مستدعية في حق المحط بها علما أن لا يستوي بينهما ، وإذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى أن لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة ، مثل ما ترى في الفصم بالفاء التي هي حرف لكسر الشيء من غير أن يبين ، والقصم بالقاف التي هي حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين ، وأن للتركيبات كالفعلان والفعلي تحريك العين فيهما ، مثل : النزوان والحيدي لما في مسماهما من الحركة ، وفعل مثل شرف للأفعال الطبيعية اللازمة خواص أيضا ، فيلزم فيها ما يلزم في الحروف ، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني .

هذا ولا يخفى أن ما أول به كلام ابن عباد يخرجه عن أن يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ، ويكون مدعيا ؛ لأن الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلامه على طبق ما في كتب الأصول ، وكأنه يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ، ويمكن التأويل بأنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفي توقف الدلالة على إرادة المعنى به ، وأن يراد أن الدال ليس إلا نفس اللفظ ، وليس الوضع من تتمة الدال ، والأوجه أنه أراد أن بين اللفظ ونفس المعنى مناسبة يقتضي الانتقال ، وكأن

(١) انظر المفتاح للسكاكي ص ١٩٠ .

انتقال الأوائل منه إلى المعنى لإلهام الله تعالى تلك المناسبة ، فلما اشتهر كل لفظ في معنى استغنى في الانتقال منه إليه عن تلك المناسبة ، فاكتفى في الانتقال بالاختصاص العرضي ، فلم يلهم بالمناسبة بعده ، ولا وضع لا لله ولا لغيره ، والله تعالى أعلم . ولا اعتداد إلا بما ألهم ، اللهم ألهمنا رشدنا ، ولا تُضِع عاجلا وآجلا جهدنا ولا تكلنا إلى أنفسنا ، (فإنك لو وكلت ليس على شيء أنفسنا) (١) .

قال المصنف : قيل المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه إذا تعداه أي : تعدت موضعها الأصلي ، ولم ينسبه إلى السكاكي ؛ لأنه ليس مخصوصا به ، بل ذكره الشيخ في أسرار البلاغة مع وجه آخر ، وهو أنه من جاز به المكان على معنى أنهم جازوا بالكلمة مكانها الأصلي ، فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ، ولم يلتفت إليه المصنف لاحتياجه إلى تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه ، وكأنه حمل الشيخ على الالتفات به أن يكون نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل أو المفعول .

ثم قال المصنف : وفيه نظر ، وبينه الشارح المحقق ، وتبعه السيد السند فقالا : وجه النظر أن جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ، ولا يخفى أنه مما لا يعد في مقام التسمية تكلفا ، ومثله أكثر من أن يُحْصَى ، ومنه اللفظ والمعنى ، ولعل وجه النظر أن تسميتهم المجاز طريقا وتعريفهم البيان بإيراد معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح إلى غير ذلك ، ينبو أن يسمى مجازا بمعنى الجائز ؛ لأن الطريق ليست الجائزة ، بل محل الجواز ؛ ولهذا قال : والظاهر أنه من قولهم : جعلت كذا مجازا إلى حاجتي أي : طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه على ما فسره الجوهري وغيره ، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه .

هذا وأشار الشارح إلى ضعفه ، حيث سمى قوله زعمًا ، وكان وجه ما ذكره السيد السند في حواشي شرح مفتاحه : أنه لا يلائم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل ، ونحن نقول : لا خفاء في فوت التقابل ، لكن لا يوجب إهمال هذا الوجه ، بل ترك ما ذكر في الحقيقة إلا ما يلائمه فتسمية المجاز في غاية الحسن ؛ لأن المعنى المجازي كالسائلة التي لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة ، فإنه كسكن

---

(١) كذا بالأصل ولا أدري أهي من تعقيدات المصنف وعجمته الشائعة في الكتاب أم هي تحريف من النساخ .

استقر فيه المعنى الحقيقي ، فالتسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى ؛ لأن المعنى ثبت فيها ، فقد روعي التقابل ، ولم يخف ماله التفاضل ، ولما لم يمكن جمع المجاز المفرد والمركب في تعريف واحد ، ولم يكن بينهما حقيقة مشتركة لم يعرف المجاز المطلق ، بل قسمه أولا بقوله :

(والمجاز مفرد ومركب) هكذا ذكر الشارح ، وهذا إنما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد ، وبين مفهوم المجاز المركب ، ويكون تقسيمه إلى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك ، والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له إلى المجاز والكناية دَلَّ على أن المجاز هو : اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له ، مع قرينة على عدم إرادة الموضوع له ، فالوجه أن يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز ، مع قرب عهده اكتفى به ، وقسمه من غير تعريفه ، ولم يكتف في الكناية لبعده عن التقسيم المذكور .

(أما) المجاز **(المفرد فهو : الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب)** متعلق بوضعت أو بالغير لاشتماله على معنى المغايرة أو المستعملة بعد تقييده بقوله : في غير ما وضعت له على ما مر .

وبالجملة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له هو موضوع له في اصطلاح به التخاطب ، فإنه حقيقة مع أنه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ، لكن المصنف جعله لإدخال نحو لفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا ، فإنه وإن كان مستعملا فيما وضع له في الجملة ، فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب ، وتبعه من جاء بعده ، وفيه نظر ؛ لأنه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ، كما أنه داخل في الكلمة المستعملة فيما وُضِعَتْ له ، وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك إليه ما مر في تعريف الحقيقة ، فلا أظن أن يكون لك عنه مجاز **(على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته)** أي : ما وضعت له **(فلابد للمجاز من العلاقة)** لابد من ملاحظة العلاقة أيضا ، حتى لو كانت علاقة ، ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا ، بل غلطا .

وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ، ولا يبعد أن يقال : العلاقة في الاصطلاح ليست إلا المعتبر نوعها ، والعَلاَقة بالفتح وبكسر في الأصل : الحب اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها ، وبالكسر في السوط ونحوه ، كذا يستفاد من القاموس .

(ليخرج الغلط) [1] إشارة إلى فائدة قيد على وجه يصح ، وقد عرفت ما يتعلق به فتذكر .

وهاهنا بحث ، وهو أنه كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم تنصب قرينة معينة للمراد منه فإن استعماله على هذا الوجه لا يصح إلا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما يحقق فيه العلاقة ، ولا يخفى أنه لو قال الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب لاستغنى عن قوله على وجه يصح .

(والكناية)

بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم إرادته [2] **(وكل منهما)** أي : من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق ، وصرح به المصنف في الإيضاح فتفسير الشارح إياه بالحقيقة والمجاز خلاف الإيضاح **(لغوي وشرعي وعرفي خاص)** الخاص صفة العرف ، والمقصود النسبة إلى العرف الخاص ، وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرفي بحال العرف ، وقس عليه قوله **(أو)** عرفي **(عام)** ولا حاجة إلى تقييد العرفي بالعام كاحتياجه إلى التقييد بالخاص ، لأنه إذا أطلق العرف والعرفي انصرفا إلى العام ، وفسر الخاص بما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي والعام بما لا يتعين ناقله ، وفيه أن النحوي مثلا تشمل العرب وغيرها ، كما أن العرب تشمل النحوي وغيره فجعل أحدها متعينا

---

(١) أي من تعريف الحقيقة ، فهو خارج عن التعريفين ، ولا يقال له حقيقته ولا مجازه ، وإنما خرج بذلك عن تعريف المجاز ، لأن الوجه الذي يصح به استعمال الكلمة في غير ما وضعت له هو وجود العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي مع ملاحظتها ، والغلط لا يكون عن ملاحظة علاقة .

(٢) أي في حصر أبواب علم البيان ، لأن قرينة الكناية لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي ، وأما نحو قولهم - القلم أحد اللسانين - مما قيل إنه من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فذهب علماء البيان فيه أنه من باب عموم المجاز ، والمعنى عليه القلم أحد المبيِّنَيْنِ ، ولا شك في أن هذا إطلاق مجازي .

دون الآخر أو خاصا دون الآخر لا توجيه له ، ويمكن أن يقال المتعين ما يكون وضعا للفظ الاستعمال في تحصيل أمر مخصوص ، والنحوي إنما يضع اللفظ يستعمله في تحصيل النحوي بخلاف اللغوي ، فإن نظره في وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل أمر مخصوص .

قال الشارح : تقسيم الحقيقة إلى تلك الأقسام باعتبار الواضع ، وفي المجاز باعتبار اصطلاح به التخاطب ، ولا يخفى أنه يصح تقسيم الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح به التخاطب كما أنه يجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع ، فإن الوضع معتبر في مفهوم المجاز مرارًا باعتبار غير ما وضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضعت له ، واعتبار قرينة مانعة عن إرادة ما وضعت له **(كأسد)** نَكَّرَ اللفظ وعَرَّف المعنى ؛ لأن المعنى متعين واللفظ مبهم ، دائر بين المعنيين فتأمل .

(للسبع المخصوص) أي : حيوان يصيد **(والرجل الشجاع ، وصلاة للعبادة والدعاء ، وفعل اللفظ)** المعهود **(والحدث ودابة لذي الأربع)** المعهود أي : الحمار والبغل والخيل **(والإنسان)** المهان **(والمجاز)** مطلقا ، سواء كان مفردا أو مركبا .

(مرسل : إن كانت العلاقة غير المشابهة) ؛ لأنه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة ، بل أرسل وردد بين علاقات ، وقيل : مرسل ومطلق عن المبالغة ، بخلاف الاستعارة .

وفيه أنهم قالوا : المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة ؛ لكونه كالدعوى مع البينة .

(وإلا) أي : وإن لم يكن علاقته غير المشابهة ، بل يكون علاقته المشابهة .

قال الشارح فيما سيأتي من قول المصنف : والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية . الاستعارة ما كانت علاقته المشابهة أي : قصد أن إطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي ، فإذا أطلق نحو المشفر على شفة الإنسان ، فإن أريد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة ، وإن أريد إطلاق المقيد على المطلق في المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل .

هذا ، ولا يخفى أنك إذا قلت : رأيت مشفر زيد ، وقصدت الاستعارة ،

وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب ، بخلاف ما إذا كان مجازا مرسلا **(فاستعارة)** انحصر المجاز في المرسل والاستعارة ، لأنه لم يوجد مجاز يكون العلاقة المشابهة وغيرها معا ، ولهذا أطلق قوله : وإلا فاستعارة وإلا فالاستعارة ما علاقة المشابهة لا غير ، ويتجه عليه أنه لا وجه لتوسيط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الأول له .

(وكثيرا ما) في نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق ، حتى يكون المعنى السابق قل **(تطلق الاستعارة)** لم يضمر فاعل يطلق مع سبق ذكره ، لأنه سبق مراد به معناه ، والمراد هنا نفس اللفظ .

(على استعمال اسم المشبه به في المشبه) [1] الأولى على أخذ لفظ المشبه به للمشبه ، ليستقيم أخذ المستعار منه ، بلا تكلف ، وليشمل استعارة الفعل والحرف ، بلا تأويل ، ولقد أكدّ ذلك الإطلاق بتفريع أثره عليه ، فقال : **(فهما)** أي المشبه به والمشبه **(مستعار منه ومستعار له ، واللفظ)** قد نبه على أنه أراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى ، لا ما يقابل الفعل والحرف **(مستعار)** ، لأن اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به ، لأجل المشبه .

كذا في الشرح ، والأولى لأنه كأمر طلب عارية ، وقد وَهِمَ من قال : الأولى مستعار أيضا ، أي كما أنه استعارة ، لأن كونه استعارة ليس نتيجة الإطلاق المذكور ، حتى يصح ذكر أيضا .

(والمرسل ، كاليد في النعمة) بالكسر الخفض والدّعة ، وبالفتح النعم .

قال المصنف : لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة ، ومنها تصل إلى المقصود بها ، ويشترط أن تكون في الكلام إشارة إلى المولى لها ، يقال : اتسعت أيادي فلان عندي ، ولا يقال اتسعت اليد في البلد ، كما يقال : اتسعت النعمة فيها .

هذا ، وينبغي أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة ، لا على توقف كونه مجازا عليه ، وإلا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على

---

(١) هذا يقابل إطلاقها على الكلمة بحكم أنها قسم من المجاز ، والحق أن هذا الإطلاق غير خاص بها ، لأن المجاز كما يطلق على الكلمة يطلق على استعمالها .

يد مستعملة في النعمة من غير إشارة إلى المولى لها .

(وفي القدرة) والأولى أو القدرة تنبه ، وهي صفة بها يتمكن العالم من الفعل والترك ، فهي أخص من القوة ، وهي صفة بها يتمكن الحيوان من مزاولة الأفعال الشاقة ، وقد جمعهما المفتاح حيث قال : كما إذا أردت بها القوة أو القدرة ، والمصنف رأى أن ذكر القوة غير ظاهر الجهة أو حشو فتركها ؛ لأنها إما أن يريد بها المعنى المشهور ، فاستعمال اليد فيها أقل قليل ، وإما أن يريد بها القدرة ، كما قيل فحشو .

قال المصنف : لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد ، وبها يكون البطش والضرب والقطع والأخذ ، وغير ذلك من الأفعال التي تنبئ عن وجود القدرة ومكانها ، والحاصل أن اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة ، وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة ، وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية، ولو جعلت اليد آلة لهما لم يبعد .

(والرواية في المزادة) هي وعاء يستقي به يطلق عليها الرواية التي هي البعير أو البغل أو الحمار يستقى عليه .

كذا في القاموس ، فتفسير الشارح المزادة بالمزود الذي يجعل فيه الزاد ، أي : الطعام المتخذ للسفر سهو ، والعلاقة كون البعير حاملا ؛ لأنه كأنه العلة الفاعلية؛ لأنه به يصل المزادة إلى المستقي ، ولما كان البحث عن المرسل في غاية العلة ، ولذا قدمه على الاستعارة ، وكان ذلك موهما لقلة استعماله ، أزاح ذلك الوهم بتكثير الأمثلة ، لكن ربما يشعر تكثير الأمثلة بأنه جرى على ما قيل أن المجاز يشترط فيه النقل كما في الآحاد حتى لا يجوز استعمال مجاز لم يسمع مع أن الصحيح أنه يتوقف على سماع نوع العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها ، وأما آحاد المجاز فلا يشترط فيه سماع دفعه بذكر تسعة أنواع من العلاقة من الأنواع الثلاثة والعشرين للمجاز المرسل ، فإنهم ضبطوا أنواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل ، كما للفرس المنقوش والوصف ، أعني : ما به الاشتراك غير الشكل والباقي للمجاز المرسل ، وفي بعض شروح مختصر ابن الحاجب عدها سبعة وعشرين ، ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الاستعارة ، مع مزيد تحقيق .

ولما اختار المذهب المختار كان حقه أن يستوفي أنواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ في التجوز على معرفتها ، وكأنه اكتفى بذكر التسعة ، لأنه اختار أن الأنواع خمسة ، كما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف والكون عليه والأول والمجاورة ، إلا أنه اكتفى عن ذكرها المجاورة بتعداد سبعة أقسام منها ، من السببية والمسببية ، والكلية والجزئية ، والحالية والمحلية والآلية .

قال الشارح : أورد تسعة غير ما سبق ، وما سبق لم يكن إلا السببية على ما حققه ، وذكرنا لك فكأنه أراد بالمغايرة أن السابق سببية تنزيلية ، وما ذكره سببية حقيقية لكن يأباه أنه قال : يرتقي ما ذكروا من أنواع العلاقة إلى خمسة وعشرين . والمصنف قد أورد هنا تسعة غير ما سبق ، فإنه يدل على أنه أورد تسعة من خمسة وعشرين ، والسببية منها أعم من التنزيلية والحقيقية ، وإلا لزادت على خمسة وعشرين ، والظاهر من قوله : (ومنه) وبعض المجاز المرسل ففي الإخبار به عن (تسمية الشيء باسم جزئه) تسامح ، لكنه تسامح أقرب مما وقع في المفتاح ، حيث قال : المجاز المرسل نحو أن يراد الرجل بالعين ، فالتوجيه إما أن يصرف منه عن التبعيض إلى الابتداء ، أي : وناشئ من المجاز المرسل كذا ، أو بحذف المضاف من المبتدأ ، أي : منه ذو تسمية الشيء باسم جزئه .

وأما ما ذكره الشارح من أنه أعني أن في هذه التسمية مجازا مرسلا فوجهه خفي وتسمية الشيء باسم جزئه إنما يصح إذا كان الجزء مدارا في المعنى الذي قصد بالكل ، كما أن مدار الرقابة على العين دون غيرها من الأعضاء ، حتى لا يصح التعبير عن الرقب باليد ، مثلا فلا يبعد أن يقصد بقوله : **(كالعين في الربيئة)** التقييد أيضا ، والربيئة : الطليعة من رئابب القوم ، إذا كنت طليعة لهم في مكان عال .

(وعكسه كالأصابع) هي جمع أصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الباء ، ومن لغاتها : أصبوع ، وجمعها : أصابيع . كذا في القاموس .

(في الأنامل) جمع أنملة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهمزة في حركات الميم ، وهي من الأصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس ، وهو إشارة إلى

قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ (١) استعمل الأصابع في الأنامل ؛ إذ ما يجعل في الأذن أنملة السبابة ، هذا إذا أريد بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور .

أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه في أذنه ، ففيه ذكر الأصابع الخمس وإرادة أنملة ، وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الأذن ، لئلا يسمع من الصواعق شيئًا **(وتسميته)** أي : ومنه تسمية الشيء **(باسم سببه نحو : رعينا الغيث)** أي : النبات الذي سبّبه الغيث **(أو مسببه)** لم يقل : وعكسه تفننا ، وكذا ذكر الواو في الأقسام تارة ، وذكر أو أخرى **(نحو : أمطرت السماء نباتا)** .

وشرط بعض في المسبب أن يكون غاية ، فحينئذ يكفي ذكر تسمية الشيء باسم سببه ، وأورد في الإيضاح من أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم : فلان أكل الدم .

قال الشارح : وظاهر أنه سهو ؛ لأنه من تسمية المسبب باسم السبب ؛ إذ الدم سبب الدية ، والعجب أنه قال في تفسيره : أي الدية المسببة عن الدم .

هذا ، ويمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية داعية إلى القتل ، حتى لو لم يمكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ، ولا تنافي بينه وبين تفسيره ؛ لأن المعلول من وجه قد يكون علة من وجه .

ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذي الغاية فأشار إلى بيان مسببية الدية عن الدم ، يعني أنها مسببة عنه ؛ لأنه سببها في الخارج فلا تعجب من المصنف ، وتعجب من الشارح ، ثم تعجب ؛ ولأنك معجبا برأيك الصالح ، فإن الله هو الواهب الفاتح . **(أو ما كان عليه)** أي : تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي **(نحو : ﴿وَءَاتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ (٢))** اليتيم واليتامى في الإنسان من لا أب له ، ما لم يبلغ الحلم .

وفي البهائم ما فقد الأم قبل استغنائه من الأم .

وإيتاء اليتامى أموالهم بعد الحلم ، وهم ليسوا بيتامى حينئذ ، فإطلاق اليتامى

---

(١) البقرة : ١٩ .

(٢) النساء : ٢ .

عليهم بعلاقة أنهم كانوا يتامى من قبل .

(أو ما يئول إليه) أي : تسمية الشيء باسم ما يئول ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل (نحو : ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (١) أي : عنبا يئول إلى الخمر، إذ المقصود ليس خمرا .

هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله ، والبيضاوي .

وقال الشارح : أي عصيرا يئول إلى الخمر ، وفيه خفاء ، إذ العصر لا يتعلق بالعصير ، كما لا يتعلق بالخمر إلا أن يئول العصر بالاستخراج بالعصر ، ولا داعي إليه .

(أو محله) أي : تسمية الشيء باسم محله (نحو : ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ (٢) النادي : مجلس القوم نهارا ، أو المجلس ما داموا فيه ، وفي التعبير عن أهل النادي به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي .

(أو حاله) أي : تسمية الشيء باسم حاله ، فيكون على وتيرة نظائره ، أو حال فيه كما هو الظاهر فيه (نحو : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ (٣) أي : في الجنة) التي يحل فيها الرحمة ، وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها ، حتى كأنها الرحمة نفسها (أو آلته نحو : ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ (٤) أي : ذكرا حسنا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع دلالته على خبره ، كما لا تنقطع كلمات اللسان ، وخص الآخرين بالتفسير بخفائهما .

فإن قلت : لم لا يجعل اللسان على حقيقتهما فيكون المعنى : «واجعل لي لسان صدق في الآخرين نافعا لي» ونفع اللسان بعده إنما هو بأن يذكر محاسنه .

قلت : لأن نسبة اللسان إلى الآخرين يكون باللام ، لا بفي ، بخلاف الذكر ، فإن نسبته شاعت بفي ، ويحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا باقيا في

---

(١) يوسف : ٣٦ .
(٢) العلق : ١٧ .
(٣) آل عمران : ١٠٧ .
(٤) الشعراء : ٨٤ .

الآخرين أي : اجعل لي لساني متكلما بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف .

ولا يذهب عليك أن العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية أيضا ؛ إذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف إلا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية .

فإن قلت : كل من العلاقات لا يستلزم اللزوم ، وقد سبق في مقدمة الفن أن كلا من المجاز والكناية لفظ أريد به لازم معناه .

قلت : لم تشترط العلاقة لتفيد اللزوم ؛ إذ المعتبر اللزوم ، ولو بالتأمل في القرينة ، فلا يتوقف على العلاقة . فإن قلت : قد دل ما سبق على أن يذكر الملزوم وإرادة اللازم تحقق المجاز والكناية ، فينبغي أن لا يتوقف على العلاقة . قلت : ما سبق قاصر يجب أن يعتبر فيه ما يتم به .

فإن قلت : إذا اكتفى بالعلاقة واللزوم في الجملة ، فأوجه اشتراطهم في الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا إطلاق اليد على الإنسان .

قلت : ما سبق قاصر تجب العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا ، لكن ينبغي أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز والحقيقة ، بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه ؛ حيث قالوا : إن الرقبة ملزومة للإنسان ؛ لأن الإنسان لا يوجد بدونها ، بخلاف اليد ، وهذا معنى الملزوم عند علماء البيان .

فإن قلت : ما من جزء إلا وشأنه أن الكل لا يوجد بدونه . قلت : هذا مشكل وإن أجابوا عنه بأن مبنى هذا على العرف فإن بعض الأجزاء مما لا يمنع فوته إطلاق اسم الكل عرفا كاليد ، فإنها مع انتفائها يسمى الشخص إنسانا بخلاف الرأس ؛ لأن العرف جعل الكل المسمى بالإنسان ما لم يعتبر فيه اليد مثلا ، لا أنه مع اعتباره جزء جوز وجود الإنسان بدونه ، وأطلق الإنسان .

ومما وقع للشارح المحقق في هذا المقام أنه اشتبه عليه الملزوم بهذا المعنى بالملزوم بمعنى سبق فاستعمله في تصحيح تحقق الملزوم بالمعنى السابق مع العلاقات . فتمكن ، ولا تتبع الزلة ، وإن كنت مغلوبًا خذ بربقة التقليد ، فإنه ليس شأن من له فطنة ما إنما هو شأن بليد أي بليد .

(والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية) عدل عن قول السكاكي ، والاستعارة المصرح بها تنقسم إلى تحقيقية وتخيلية لوجهين : إما عن التقسيم إلى التقييد ؛ فلأن التحقيقية قيد القسم لا نفسه ؛ إذ لا يسمى القسم تحقيقية ، بل استعارة تحقيقية .

وإما عن الاستعارة المصرح بها إلى الاستعارة ، فلأن معنى التحقيقية محقق المعنى فبتقييد الاستعارة بالتحقيقية تخرج التخيلية ؛ لأنه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى ، وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس ، فلا يكون محقق المعنى ، وأيضا ما هو الاسم هو الاستعارة التحقيقية المصرح بها التحقيقية ، فلو قال : والاستعارة المصرح بها قد تقيد بالتحقيقية لأوهم ذلك وأفاد بلفظ «قد» إلى أن إطلاقها على الاستعارة التحقيقية قد تكون على إطلاقها ؛ لتبادر الفهم إليها .

واعلم أن الاستعارة التخيلية تخرج بقيد التحقيقية عند السكاكي ؛ لأن معناها شيء وهمي محض ، كما ستعرف .

وأما الاستعارة بالكناية فإنما تخرج من المقيد ؛ لأن المقيد بالتحقيقية عنده إنما تكون الاستعارة المصرح بها على ما عرفت ، والاستعارة بالكناية داخلة في الاستعارة بالتحقيقية عند السلف ؛ لأنه باللفظ المستعار المضمر في النفس ، وهو محقق المعنى ، ولا يذهب عليك أنه كما يقيد الاستعارة بالتحقيقية يقيد المستعار بالتحقيقي ؛ لأن المستعار قد يكون تخييلا ، وكذا الاستعارة بالمعنى المصدري ، لكن لا لتحقق معناها ، بل لتحقق معنى مستعار لها .

وعبارة المصنف لا يصلح أن يكون الاستعارة بالمعنى المصدري لإباء قوله لتحقق معناها عنه لا لإباء قوله كقوله : لدى أسد ؛ لأنه مسامحة لا محالة ؛ إذ المراد كأسد في قوله فليكن المراد كاستعارة أسد في قوله والضمير في قوله : **(لتحقق معناها** (١) **حِسًّا أو عقلا)** راجع إلى إفراد الاستعارة والمقيد سابقا إما لفظ الاستعارة عند من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوي بين التحقيقية وبين التخييلية

(١) يعني به المعنى المجازي كما سبق ، والمراد بالحسي هنا الحقيقي فلا يدخل فيه الخيالي ، بل يدخل فيه الوهمي ، ويكون من قسم الاستعارة التخييلية .

والمكنية عنده ، وإما مفهومها عند القائل بالاشتراك المعنوي ، فهناك استخدام .

ولقد نبه بهذا التعليل على حقيقة النسبة في التحقيقية ، وهو أنه نسبة معنى الاستعارة إلى التحقيق فالحسي (**كقوله**) أي : قول زهير بن أبي سلمى :

[(**لَدَيَّ أسدٍ شَاكِي السِّلاَحِ**) في القاموس : شاك السلاح بتشديد الكاف ، وشايكه وشاوكه وشاكيه : حديده ، وفي الصحاح : شاك السلاح اللابس السلاح التام ، وشائك السلاح وشاكيه : حديده ، فقول الشارح : شاكي السلاح ، أي : تام السلاح لا يوافق شيئا منهما .

(**مُقَذَّفٍ**) هو كمعظم على ما في القاموس من رمى باللحم رميا إلى جسيم نبيل ، وفسره الشارح بالشجاع أي : مرمى في الوقائع كثيرا تمامه (**لَهُ لِبَدٌ**) كعنب جمع لبدة ، وهو الشعر المتراكب بين كتفي الأسد ، ويقال للأسد ذو لبدة ، وفي المثل هو «أمنع من لبدة الإنسان» (**أَظْفَارُهُ**) جمع ظفره (**لَمْ تُقَلَّمِ**] [(1)] التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب أن يجعل المبالغة راجعة إلى النفي ، ولا يجعل النفي داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى : ﴿**وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ [(2)] وتقليم الظفر كناية عن الضعف في حواشي الكشاف ، فلان مقلوم الأظفار : أي ضعيف .

وفي المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكأنه أسود ، إذ لا يكون لأسد إلا لبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف ، والمبالغة في نفي الضعف .

(**و**) العقلي مثل (**قوله تعالى ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** [(3)] **أي الدين الحق**) يُوصَف الدين بالحق لاشتماله على الأحكام المطابقة إذ الحق الحكم المطابق والدين أمر متحقق عقلا ، وفي التعبير عنه بالصراط طلب الهداية التي تجعله كالمحسوس .

وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى : ﴿**فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ**﴾ [(4)] أن

---

(١) البيت لزهير في ديوانه : ٢٣ من معلقته المشهورة التي يمدح فيها الحارث بن عوف ، وهرم بن سنان . انظر البيت في الإيضاح : ٢٥٤ ، ٢٧٠ .

(٢) ق : ٢٩ .

(٣) الفاتحة : ٦ .

(٤) النحل : ١١٢ .

الظاهر من اللباس عند أصحابنا الحمل على التخييل ، وإن كان تحمل عندي أن يحمل على التحقيق ، وهو أن يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته .

هذا والمراد بقوله يحتمل : الاحتمال الذي يساوي التخييل ، وينافي كون الظاهر ، وإلا فالاحتمال لا ينافي الظاهر .

وهاهنا بحثان :

أحدهما : ما ذكره الشارح المحقق في هذا المقام ، وهو أن الحمل على التحقيق مما ذكره الزمخشري ، حيث قال : شبّه ما غشي الإنسان والتبس به من الحوادث باللباس ، لاشتمال له على اللابس ، إلا أنه يحتمل أن يريد بالحوادث الضرر الحاصل من الجوع ، فيكون الاستعارة عقلية ، وأن يريد انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي [1] ، فلا يكون من عند السكاكي ، وهذا البحث مما ذكره الإيضاح ، إلا أنه قال : ظاهر كلام الزمخشري أنها عقلية ، وظاهر كلام السكاكي أنها حسية ، فالشارح خالف معه بأن كلام الزمخشري محتمل ، وكلام السكاكي نص ، وإن كان الحق معه في الأول ، لكن ليس في الثاني ؛ لجواز أن يكون ذكر انتقاع اللون ورثاثة الهيئة في كلام السكاكي على سبيل التمثيل ، والأظهر أن مراد الزمخشري بالحوادث ما يعم الكل ، ولا يخص بشيء من الحسي والعقلي . ويمكن دفع ما أورده الشارح بأن السكاكي أراد جمهور الأصحاب ، ولم يرد بقوله عندي تخصيص الاحتمال بنفسه ، بل إنه على خلاف جمهور الأصحاب موافق للزمخشري على أنه يمكن أن لا يريد بأصحابنا علماء المعاني ، بل أهل عصره .

وثانيهما : ما ذكره السيد السند أن احتمال التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن ، فإن الجوع إذا شبه بشخص ضار ، مجد فيا هو بصدده ، فلابد وأن يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الإضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه ، هذا ويمكن دفعه بأن لباس الشخص ما يبرز فيه ، فلما شبه الجوع بشخص أثبت له لباس يبرز فيه لا مطلق ما يكسوه ، فإذاقة لباس الجوع عبارة عن إبرازها

---

(١) انظر المفتاح ص ٢٠١ .

في معرض الجوع ، وفيه إفادة أنها ابتليت بالجوع في الغاية ، حتى كأنها نفس الجوع وبارزة في لباسه وظاهرة في معرضه ، وللآية تتمة بحث يمنع من بيانه خوف الإسام ، فليرجع إلى شروح «المفتاح» من أراد التمام .

وقد تم تصوير الاستعارة بما مر إلا أنه ذكر المصنف في الإيضاح هنا تعريفا له فقال : فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له ، والمراد بمعناه ما عني به ، أي : ما استعمل فيه فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له وإن تضمن التشبيه به نحو أسد زيد ، ورأيته أسدًا ، لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن المراد بقولنا : ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها ، والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا ، وقد أفاد هذا التعريف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي ، وإن كان مشهورا فيه .

وفي قوله : لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه نظر ، لأنه لا يتم في اللفظ المشترك ، لأنه لو تضمن تشبيه معناه لما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه ، لأنه لا يلزم فيه ذلك التعدد ما وضع له وإخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن التعريف مبني على ما استقر فيه رأيهم أن المراد : بزيد أسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الأسد ، ليتوسل بها إلى المبالغة في التشبيه فإن تم ، تم ، وإلا فلا .

ولا يتجه عليه ما ذكره الشارح أنا لا نسلم أن أسدا في : زيد أسد مستعمل فيما وضع له ، بل هو مستعمل في رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة ، إذ أصله : زيد رجل شجاع كالأسد ، فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ، على أنا إن جوزنا كون زيد أسد محتملا لهذا التوجيه ، فليس لأحد أن ينكر صحة أن يقصد به ما تقدم . فالمحترز عنه هو الأسد بهذا المعنى .

وأما ما ذكره السيد السند : من أن الحق مع القوم فإن الفرق بين قولنا : مر دي همجوشيرست زيد ، وبين شيرست زيد ، يكشف عن ذلك ؛ فإن التشبيه في الأول راجع إلى ذات ما حمل على زيد ، وفي الثاني إلى زيد مما لا ينفع ، فإن من يقول : إن زيدًا أسد في معنى : زيد رجل شجاع ، يقول شيرست زيد معناه دي همجوشيرست زيد ، فلا يفيده تبديل الفارسي بالعربي شيئا . وأعجب منه أنه قال:

إنما أخرنا زيدا في المثال الأول ؛ لأنه لو قدم احتمل الكلامُ رجوعَ التشبيه إلى زيد ، بناء على أن الخبر قصد به المفهوم ، ولا معنى لرجوعه إليه ، وأما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم استناد الفرق إلى التقديم والتأخير ؛ لأن قولنا : زيد بدمردي همجوشيرست ، لا يحتمل إلا تشبيه ذات ما وإلا للغا ذكر مردي ، وأن مردي همجوشيرست في صورة التقديم خبر لموجب احتمال رجوع التشبيه إلى زيد بحاله .

نعم لا ينكر جودة ما قال إنك إذا قلت : زيد أسد لم يحسن تقدير الأداة ؛ لأن ظاهر دعوى حمل الأسد عليه ، وأنه مندرج تحته مبالغة ، فلو قدرت فاتت المبالغة ، بخلاف ما إذا قلت : زيد الأسد ، فها هنا ثلاث مراتب .

الأولى : ادعاء المشابهة بأداة التشبيه لفظا أو تقديرا نحو : زيد كالأسد ، وزيد الأسد .

الثانية : ادعاء اندراجه تحت الأسد ، كقولك : زيد أسد .

الثالثة : جعل اندراجه تحته مسلما ، فالأولى تشبيه اتفاقا ، والثالثة استعارة اتفاقا ، وأما الثانية فقد تَرَقَّتْ عن مرتبة صريح التشبيه ؛ حيث سيق الكلام ظاهرا ؛ لكونه فردا منه ، لكن القصد حقيقة إلى إثبات الشبه بطريق المبالغة ، ويجوز تقدير الأداة نظرا إلى المآل ، وإن لم يحسن نظرا إلى الظاهر ، ولا ينتقض ذلك بالاستعارة ؛ لأن اللفظ هناك قد استُعِير بمعنى آخر ، وأطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم أولى ؛ لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ، ومن سماها استعارة فكأنه أراد التنبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ، ولابد له أن يفسر الاستعارة بما يتناولها أيضا ، إذ تعريف المصنف لا يتناولها كما عرفت .

ومما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه التشبيه بالاستعارة ، فإنه ربما يشتبه لتعارض أماراتها حتى قال صدر الأفاضل : إذا ترك المشبه بالكلية وأتى بوجه الشبه ففيه إشكال ، نحو : رأيت أسدا في الشجاعة ؛ لأن ترك المشبه لفظا وتقديرا ، وإجراء اسم المشبه به عليه يقتضي أن يكون هذا استعارة ، وذكر وجه الشبه يقتضي أن يكون تشبيها ، أي : رأيت رجلا كالأسد في الشجاعة قال الشاعر :

وَلاَحَتْ مِن بُرُوجِ الْبَدْرِ بُعْدًا   بُدورُ مَهًا تَبَرُّجُهَا اكْتِنَانُ

يعني لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد بقرات وحشية ، هي كالبدور ، إظهارهن زينتهن للرجال اختفاء ، والمها : جمع مهاة ، وهي البقرة الوحشية .

قال الشارح : فالظن أنّ مثل هذا تشبيه ، لأن المراد بكون المشبه مقدرا أعم من أن يكون محذوفا جزء كلام ، أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره ، هذا يعني ما يقتضي اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام ، وإن لم يكن تقديره على وجه لا يختل نظامه كذا يستفاد من كلام السيد السند ، لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم ، فإن في كل ما بعد استعارة يمكن تقدير «مثل» ، فيقال في : جاءني أسد ، تقديره : جاءني مثل أسد ، وفي : جاءني أسد في الشجاعة ، جاءني مثل أسد في الشجاعة .

وينقدح من هذا أن إثبات الاستعارة في كلام العرب مشكل جدا ، ومما جعلوه تشبيها قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (١)

واستدلوا عليه بأن بيان الخيط الأبيض بالفجر قرينة على أن الخيط الأسود أيضا مبين سواد الليل ، ولا يخفى أن الخيط الأبيض إذا كان مشبها به لا يصح أن يكون مُبَيَّنًا بالفجر ، بل المبين به المشبه المقدر في الكلام ففيه مسامحة ، وأن البيان لا ينافي كون الخيط الأبيض استعارة ، لأن استعمال الخيط الأبيض في الفجر ، بناء على ادعاء دخوله تحت جنس الخيط الأبيض ، فلو بين أن المراد بالخيط الأبيض ، أي : فرد منه من فرديه المتعارف وغير المتعارف ، لم يكن بعيدا .

ومن علامات الاستعارة التي ذكرها الشارح وعدها السيد جيدة : هو أن يصح وضع اسم المشبه مقامه ، كما في : رأيت أسدا يرمي ، فإنه يصح : رأيت رجلا شجاعا يرمي ، ولا يفوت إلا المبالغة في التشبيه ، وفيه أنه يصح في التجريد أيضا مثل ذلك ، فيصح أن يقال في : لقيت من زيد أسدا ، لقيت منه رجلا

---

(١) البقرة : ١٨٧ .

شجاعا ، ولما كان تقسيم المجاز إلى المجاز المرسل والاستعارة مبنيا على أن الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي احتاج إلى إثباته وإبطال كونه مجازا عقليا ، فاشتغل عقيب التقسيم به تقريرا لتقسيمه ، فقال : **(ودليل أنها)** أي : الاستعارة **(مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه لا للمشبه به ولا الأعم منهما)** وذلك معلوم من اللغة ، ومسلم عند من يخالف في كونه مجازا لغويا ، ويدعي كونه مجازا عقليا .

وما ذكره «المفتاح» والمصنف في بيانه توضيح للبديهي ، وهو أنه لو كان الأسد موضوعا لأحدهما ، لكان إطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق ، لا من جهة التشبيه ولا نقلب المطلوب بنصب القرينة ، وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له إلى إيجاب حملها على ما هي موضوعة له ، وأيضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسما .

هذا فلا مجال للمناقشة فيه ، بأن كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ما هو موضوعة له (م) (١) ، بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعة هي لها إلى إيجاب حملها على بعض آخر ، كما هو شأن المشترك ، وكون المستعار صفة لا يبطل في استعارة ، مثل الناطق ، والمراد بقوله: لا للمشبه أنه لم يوضع للمشبه لا وحدها ولا مع المشبه به ، حتى يكون مشتركا بينهما ، فلا يتجه أنه لم يستوف إبطال الاحتمالات ، ولا يحتاج إلى أن يقال اكتفى بمشاركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للمشبه في اللازم ، وإنما احتاج إلى نفي كونه موضوعا لأعم منهما في إثبات كونه مجاز لغويا ؛ لأنه لو كان موضوعا لأعم منهما يصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة ، بأن يطلق العام لعمومه ، ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل في الخاص ، كما إذا قلت : رأيت إنسانا فيما إذا رأيت زيدا ولم يرد بالإنسان إلا مفهومه ، فإن العام حينئذ مستعمل فيما وضع له ، لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ، ومن اشتبه عليه إطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز .

---

(١) كذا بالأصل ، ولعله اختصار لكلمة (ممتنع) والمصنف أو لعله الناسخ يكرر مثل ذلك مرارًا طلبا للاختصار الذي يجلب التعقيد ، وقد سبق نظير ذلك من قريب .

واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه .

على أن اعتراضه مما يتعجب منه ، لأن الدلالة المعتبرة في المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة .

وفيه بحث ، لأنه إذا جوز أن لا يكون «نعم ما فعلت» مجازا في مقابلة من قال : أكرمت زيدا ، بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الإكرام بالقرينة ، وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص ، إذ لا يوجد في عام قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له ، إذ كل ما يظنه قرينة صارفة ، يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ، ويكون العام معها مستعملا على عمومه ، فلا يكون قرينة صارفة .

(**وقيل : إنها مجاز عقلي**) لا بمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس غير ما هو له بتأول ، بل (**بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي**) [١] وهذا النفي مدار النزاع ، وإلا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ، ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا ، وبين كونه مجازا عقليا ، فتارة أطلق عليها المجاز اللغوي ، وتارة المجاز العقلي لا لالتباس حقيقة الأمر عليه ، فإنه مما لا يتوهم في شأنه ذلك ، بل للتنبيه على أنها ليست لمجرد نقل اسم ، بل فيه احتمال عقلي ، (**لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به**) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد .

(**كان**) : تامة جواب لما (**استعمالها فيما وضعت له**) متعلق بالاستعمال ، فلا حاجة إلى ما في الشرح : أنه في تقدير : استعمالا فيما وضعت له يعني الأسد استعمل في مفهومه الحقيقي ، وسراية الحكم عليه إلى الرجل الشجاع كسرايته إلى سائر أفراده الحقيقية بناء على إحاطته بالرجل الشجاع لقضية الادعاء المذكور ، ولا يخفى أن مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الأسد حقيقة ، سواء كان الدخول بدعوى أن للأسد فردين ، متعارفا وهو ما له الهيكل المخصوص ، وغير متعارف

---

(١) هذا أيضا خلاف لفظي كالخلاف السابق في التشبيه المؤكد أنه استعارة أو لا ، ولا معنى للاشتغال بمثل ذلك في علم البيان ، ويريد بقوله - بمعنى أن التصرف إلخ - أن المجاز العقلي هنا غير المجاز العقلي السابق في باب الإسناد الخبري من علم البيان . راجع بغية الإيضاح ١٠٢/٣ .

وهو الرجل الشجاع ، أو بدعوى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد ، فقول الشارح في شرح التنقيح : إن جعلها مجازا عقليا مبنيّ على اعتبار مرجوح هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع ، والحق خلافه ، وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه مما لا وثوق به .

قال المصنف : والدليل على الادعاء أنه لولاه لما كانت استعارة ، لأن مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الأعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ، ولما صح أن يقال لمن قال : رأيت أسدا أنه جعله أسدا ، كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا أنه جعله أسدا ، لأن جعل إذا تعدى إلى مفعولين كان بمعنى صَيَّرَ ، ويفيد إثبات صفة لشيء حتى لا يقال : جعلته أميرا إلا إذا أثبت له صفة الإمارة .

هذا وفي الوجه الأول : أنه لا يلزم من انتفاء الادعاء أن يكون مجرد نقل الاسم استعارة ، بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع المنقول إليه .

وفي الوجه الثاني : أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة لمجرد أنه بمنزلة دعوى الشيء ببينة كما في سائر المجازات على ما سيأتي ، وللادعاء دليل آخر ، وهو : أنه لولاه لما امتنع استعارة العلم .

(ولهذا) أي : ولأن إطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به **(صح التعجب في قوله)** أي : قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله :

[**(قَامَتْ)** [1] فاعله نفس **(تُظَلِّلُنِي)** في الشرح : أي توقع الظل عليّ **(مِنَ الشَّمْسِ)** أي : من أجلها ، ولدفع حرها أو المراد من الشمس تظللني نفس الغلام أي توقع عليّ ظلا حاصلا من الشمس ، والأول هو الموافق لقوله :

شمس تظللني من الشمس **(نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي)** بالإضافة إلى ياء المتكلم أو بتنكير نفس وإشباع كسرته كما في الشمس أي : من كل نفس ، وهو

(١) يصف ابن العميد غلامًا جميلا قام على رأسه يظلله من الشمس ، وإنما أنث الضمير في - قامت - لإسناده إلى نفس .

أبلغ :

(قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ) (١)

فلولا أنه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب معنى ، إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حَسَن الوجه إنسانا آخر ، وفيه نظر ، لأنه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له .

(والنهي عنه) أي : عن التعجب (في قوله) :

[(لا تَعْجَبُوا مِنْ بِلَى غِلاَلَتِهِ) هي ثوب يلاقي البدن (قَدْ زَرَّ) أي : شَدَّ (أَزْرَارَهُ عَلَى القَمَرِ)] (٢) .

فلولا أن جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي من التعجب معنى ، لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة إنسان كالقمر في الحسن .

(ورد بأن الادعاء) مسلم لكنه (لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له) فيما ادعى دخوله تحت مفهومها .

وفيه : أن الادعاء لو أوجب صحة كونها حقيقة لكفى ، إذ معها لا ضرورة في القول بالتجوز ، فدعوى كون المجاز عقليا لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له ، بل يكفي فيه أن يقال : يصح أن يكون الأسد مثلا مستعملا في مفهومه ، ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء أنه من أفراده كما سبق ، فالجواب أن يقال : استعمال الأسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع ، وسراية الحكم كما في أفراده ما لم يقصد به ، ويمكن أن يقال : إذا قلت : رأيت أسدا ، وحكمت برؤية رجل شجاع يمكن فيه طريقان :

---

(١) هو : لأبي الفضل محمد بن الحسين بن العميد إمام الكتاب في القرن الرابع الهجري ، وإليه تنسب الطريقة الكتابية التي راجت في عصره ، وهو وزير لركن الدولة البويهي إلى أن مات سنة ٣٦٠ هـ . والبيتان في الإيضاح : (٢٥٩) ، نهاية الإيجاز : (٢٥٣) ، المصباح : (١٢٩) ، الطراز : (١/ ٢٠٣) .

(٢) البيت لابن طباطبا العلوي ، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣٢٢ هـ .
انظر البيت في الإيضاح : (٢٥٩) ، الطراز : (٣٠٢/٢) ، نهاية الإيجاز : (٢٥٣) ، والمصباح : (١٢٩) .

أحدهما : أن يجعل الأسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع .

وثانيهما : أن يستعمله فيما وضع له الأسد ، ويجعل مفهوم الأسد آلة لملاحظة الرجل الشجاع ، ويعتبر تجوزا عقليا في التركيب التقييدي الحاصل من جعل مفهوم الأسد عنوانا للرجل الشجاع ؛ فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الأسد مبنيا على التجوز العقلي ، وإن كان تقييديا ، فلا يكون هناك مجاز لغوي .

ألا ترى أنه لا يجوز لغة في قولنا : لي نهار صائم ؟ فقد حق القول بأن المجاز عقلي ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

ولما أراد الاستدلال أشار إلى وجه التعجب ، والنهي عنه بحيث لا يقتضي إرادة المعنى الحقيقي ، فقال : (**وأما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة**) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى إن كل ما يترتب على المشبه به يترتب عليه .

ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه ، إذ التعجب والنهي عنه لم يُجعلا دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له ، بل استدل بهما على الادعاء ، فلما سلم الادعاء ، ومنع اقتضاءه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة إلى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء ، فليكونا مبنيين عليه ، إذ لا ينافي المجاز اللغوي .

ولما كان في الاستعارة توهم كذب ، وذلك يوجب أن لا يقع في القرآن وكلام الرسول ، أشار إلى أنها تفارقه فقال :

(**والاستعارة**) أي : الذي يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به (**تفارق الكذب**) ، ولا تلتبس به لوجهين :

(**بالبناء**) أي : بسبب بناء الاستعارة ، أي : ما تتضمنه (**على التأويل**) والصرف عن الظاهر الذي هو إفادة تلك الدعوى ، واعتقاده إلى جعل أفراد الأسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد ، بل بمجرد إبراز في هذه الصورة ليتوسل به إلى المبالغة في التشبيه ، ولا كذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب .

(**ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر**) ، إذ لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التأويل المذكور ، فقد افترقت عن الكذب بالوجهين ، ولك

أن تريد أن الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب ، إذ جاءني أسد يشتبه بالكذب ، لولا شيء من هذين الوجهين هذا كله إذا أريد بالمفارقة نفي الاشتباه .

أما لو أريد نفي لزوم الكذب فلا حاجة إلى شيء من هذين التأويلين ، لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة ، إذ ربما كان ما قصد من المبالغة في شأن المشبه كاذبا غير مطابق .

ولقد حرر في هذا المقام كلام «المفتاح» (١) أحسن تحرير ، وعدل عنه بألطف تغيير لما فيه من التطويل والخفاء ؛ لأنه قال : والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة ، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل ، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره ، فإن الكذب لا يُنْصَبُ دليلا على خلاف زعمه ، وأنى ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول ؟!

هذا ولما كان الباطل والكذب واحدا ؛ إما مطلقا أو بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول في الباطل ، ومخالفة القول للواقع في الكذب - كان الفرق بين الاستعارة والكذب مُغْنِيًا عن ذكر الباطل - فاكتفي لذلك بذكر الكذب ، وصفي كلامه عن شوب التخصيص بلا مخصص ؛ حيث لزم «المفتاح» من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ، ونصب القرينة بمفارقة الكذب ، وأغنى لمشتغل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه ، وحمل الكذب على ما علم كذبه .

وتوجيه التخصيص بـ «أن» للإشارة إلى أن الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية البعد عن قصد تأويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فإنه لا ينافي قصد التأويل وأن لا يقع قط ، وإنما ينافي نصب القرينة ؛ إذ لا يخفى أنه في غاية الخفاء والإغلاق على أن ما هو المقصود لا يستدعيه ، ولا التخصيص لوجه آخر مما يمكن أن يقال وهو أقرب من هذا المقال ، لكن صَرَفْنَا عن بيانه لك خوفُ الملال .

(ولا تكون علما) قال الشارح في شرح «المفتاح» : لا يخفى أن المراد غير علم الجنس فإنه المتبادر من إطلاق العلم هذا ، ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما

(١) المفتاح ص ١٩٨ .

مخصوصا بالنحاة ، لأنه علم اضطراري دعا إلى القول به أحكام نحوية ، فحينئذ يدخل علم جنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الأصلية بلا كُلفة بمحل في بيانه ، والجملة عطف على قوله : **(والاستعارة تفارق الكذب)** ، عطف جملة فعلية على جملة اسمية .

ولك أن تجعله عطفا على قوله : **(تفارق الكذب)** ، فيكون التناسب مَرْعِيًّا .

(لمنافاته الجنسية) وبناء الاستعارة على جعل المستعار من أفراد المستعار منه بادعاء أن له قسمين : قسما متعارفًا ، وقسما غير متعارف ، فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسي امتنع أن يستعار ، ولامتناع أن يكون له الفرد ، فضلا عن أن ينقسم إلى متعارف وغير متعارف .

قال المصنف : ولأن العلم لا يدل إلا على معين من غير إشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره ، إلا في مجرد التعيين ، ونحوه من العوارض التي لا يكفي شيء منها جامعا في الاستعارة .

(إلا إذا تضمن نَوْعَ وَصْفِيَّةٍ) الأولى نوع وصف ، لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدري إلى إلحاق الياء المصدرية والمراد بتضمن الوصف : أن يكون الوصف لازما للشخص ، نظرا إلى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف ؛ فإن الوصف اللازم يُنَزَّل منزلة الموضوع له ، ويجعل الموصوف فردا متعارفا له ، والمستعار له فردا غير متعارف .

هكذا ذكروه ، وفيه أنه تكلف لا يوافقه الاستعمال فإن استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى إدخالهما تحت جنس .

وقد تنبه الشارح لهذا في «التلويح» ، فقال : التحقيق أن الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور ، له نوع اختصاص بالمشبه به ، فإن وجد ذلك في مدلول الاسم ، سواء كان علما أو غير علم جاز استعارته ، وإلا فلا . هذا كلامه ، لا تقول : فليكن مراد المصنف أنه لا يكون علما إلا إذا اشتهر بوصف ؛ لأنه لابد للاستعارة من وجه شبه له مزيد اختصاص بالمشبه به ؛ لأنا نقول : قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحمل هذا التوجيه على أنه لا اختصاص لتضمن

الوصفية بهذا المعنى بالعلم ، إلا أن يقال : ما من اسم جنس إلا وله وضفيَّة واشتهار بصفة ، بخلاف العلم ؛ فإنه يندر فيه ذلك ، فلهذا اشترطت في العلم دون اسم الجنس .

(كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم ، جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم ، «ومادر» اسم فاعل من مدر بمعنى طان ، صار اسما للمخارق الذي هو لئيم ليس له في البخل سهيم ، سمي به ؛ لأنه سقى إبله فبقي في الحوض قليل فسلخ فيه ومدر الحوض .

«وسحبان» على وزن عطشان علما لبليغ يُضْرَب به المثل ، وهو في الأصل بمعنى صياد يصيد ما مر به ، والمناسبة ظاهرة .

«وباقل» لرجل يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظبيا بأحد عشر درهما ، فسئل عن شراه ففتح كفيه ليشير بأصابعه إلى عدد العشرة وأخرج لسانه ليتم الإشارة إلى إحدى عشر ، فانفلت الظبي . وقرينتها ما مر في تحقيق المجاز ، وهو القرينة المانعة فيبادر من قوله :

(وقرينتها) قرينة الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة ، لكن الأنفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة كانت أو معينة ، أو كلتيهما .

ومن البين أنه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة ، بل تجري في المجاز المرسل والكناية أيضا ، ولا ينكشف الداعي إلى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية ، بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة ، والزائد عليه ترشيحا ، وأيضا لا يظهر فرق بين الاستعارة التي قرينتها متعددة ، وبين الاستعارة المجردة إلا أن يلتزم .

(إما أمر واحد كما في قولك : رأيت أسدا يرمي أو أكثر) (١) أي : أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة .

(كقوله) أي : بعض الأعراب على ما في الإيضاح :

[**(فَإِنْ تَعَافُوا)** أي : تكرهوا يقال : عاف الطعام أو الشراب ، وقد يقال في

---

(١) هذا مبني على الراجح من جواز تعدد قرينة الاستعارة ، وقيل : إنها لا تكون إلا واحدة وما عداها ترشيح أو تجريد كما سيأتي .

غيرهما : يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما : كرهه فلم يشربه (العَدْلَ) العدل مقابل الظلم ، ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [1] خص بالذكر ، لأنه أول الإيمان (والإيمَانَا) جواب الشرط محذوف ، أي : تلجئون إليهما ، وقوله : (فإنَّ في أَيْمَانِنَا نِيرَانَا)][2] علة الجزاء أقيم مقامه ، والنيران إما جمع نور ، أو نار استعيرت للسيوف أو الرماح يلمعن ، وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف أو استعارتها من النار ، لا من النور ، كما هو المشهور منظور ليس للأنظار السليمة بمنظور ، فتعلق الكراهة بكُل من العدل والأيمان قرينة على أن المراد بالنيران آلة الحرب التي تشبهها في اللمعان ، لا حقيقتها ؛ لأنه يدل على أن الجزاء المحاربة ، وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي جزاء الظلم والكفر في الشرع لطافة بينة ، وقد يقال : من القرائن قوله : في أيماننا ، فإن النار لا تؤخذ بالأيدي ، وفيه ضعف لا يخفى .

(أو معان ملتئمة) يكون المجموع قرينة واحدة ، فيقابل قوله : (أو أكثر) . ويصح كونه قسيما له ، كذا في الشرح ، وفيه : أنه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ، ولا يصح حمل الواحد على البسيط ؛ لأنه يبقى أكثر من واحد هي مركبات واسطة على أي تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة ، وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد .

(كقوله) أي : البحتري : (وَصَاعِقَةٍ) مجرور بواو رب أو مرفوع موصوف بالظرف ، مبتدأ خبره تكفي بها ، والصاعقة هي نار تسقط من السماء (مِن نَصْلِهِ) بيان صاعقة أي : صاعقة هي نصله ، جعله صاعقة في الاشتعال والتأثير ، أو المراد صاعقة ناشئة من نصله ، فهي وهمية تخييلية ، فكأن لنصله صاعقة تحرق الأعداء ، والأول أظهر ، وإلى الثاني ذهب الشارح . والنصل : حد السيف على ما يفهم من الصحاح ، ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما في القاموس .

فعلى هذا جعل سيفه لاختفاء مقبضه في كف الممدوح كأنه لا مقبض له

---

(١) النحل : ٩٠ .

(٢) انظر البيت في الإيضاح : (٢٦٠) .

(تنكَفِي) أي : تنقلب (بها) الباء للتعدية أي : تنقلب تلك الصاعقة (على أَرْؤُسِ) جمع رأس للقلة يراد بها الكثرة لداعي مقام المدح (الأقْرَانِ) جمع قرن بالكسر ، وهو الكفوء في الشجاعة أو عام (خَمْسُ سَحَائِبِ)] [١] صرف السحائب رعاية للقافية أي : أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطاء سحائب ، كذا في الشرح ففي البيت استتباع ، حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ، ومن لم يدرك توهم أنه لا يلائم ذكره المقام .

ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار ، والمسطور تفسير السحائب بالأنامل .

والظاهر أن المراد بها الأصابع ، فكأنه أريد مزيد المبالغة في الشجاعة ، حيث يكفي للأقران أنامله ، ولا يحتاج في هلاكهم إلى إعمال الأصابع ، ولهذا عبر عن أرؤس الأقران مع كثرتها بجمع القلة ، وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة إشارة إلى أن الأرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة إلى أنامله الخمس لإحاطة أنامله إياها وشمولها لها ، فحينئذ مجموع المعاني الملتئمة التي جعلت قرينة لإرادة الأنامل بالسحائب ذكر الصاعقة ، وبيان أنها من نصل سيفه ، وجعلها على أرؤس الأقران ، وجعل السحائب معدودة بعدد الأنامل مع ضميمة مقام المدح ، فإن قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الأصابع ، فالتفسير بالأنامل وترك ضميمة مقام المدح يورث الذم .

(وهي) أي : الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين ، وباعتبار الجامع ، وباعتبار الثلاثة ، وباعتبار اللفظ ، وباعتبار آخر ، وقوله : باعتبار آخر بالإضافة أي باعتبار أمر آخر هو المقارنة بما يلائم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره ، ويوافقه عبارة الإيضاح هنا ، بدل قوله باعتبار آخر باعتبار أمر خارج عن ذلك كله ، وفيما بعد ، وإما باعتبار الخارج ، والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف : «فيما» بعد وباعتبار آخر تركيبا توصيفيا ، ففسره باعتبار آخر غير الاعتبارات السابقة .

---

(١) البيت في ديوانه : (١٧٩/١) ، والإيضاح : (٢٦١) ، والطراز : (٢٣١/١) ، ورواية الديوان :

وصاعقة من كفه ينكفي بها ... على أرؤس الأعداء خمس سحائب

ويريد بخمس سحائب : الأنامل .

(باعتبار الطرفين) أي «طرفي الاستعارة» ، ففيه مسامحة أو طرفي التشبيه ، وقوله : «فيما بعد» كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على أن المقصود بالتقسيم : الاستعارة ؛ بمعنى المصدر .

وقوله : ومنها : التهكمية والتمليحية ، وهما ما استعمل في ضده يدل على أن المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار ، وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سيان في هذه التقسيمات .

(قسمان لأن اجتماعهما) أي : الطرفين **(في شيء إما ممكن نحو : أحييناه في قوله تعالى : ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [1] أي : ضالا فهديناه)** استعارة الإحياء من معناه الحقيقي ، وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب .

قال المصنف : والهداية والحياة لا شك في جواز اجتماعهما .

قال الشارح : الأولى أن يقال : الإحياء والهداية مما يُمْكِن اجتماعهما في شيء .

وفيه بحث ؛ لأنه يجوز أن يكون اعتبارهم أن يجعل استعارة الإماتة للإحياء وفاقية ؛ لعدم إمكان اجتماع الموت والحياة ، فنبه المصنف بما ذكره على معنى إمكان الاجتماع .

(ولتسم وفاقية) أي : المنسوبة إلى الوفاق ، لمعنى الموافقة .

(وإما ممتنع) كاستعارة الميت في الآية للضال ؛ إذ لا يجتمع الموت مع الضلال ؛ ولهذا قال نحو : أحييناه في : **﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾** و**(كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غَنَائه)** أي : نفعه بالفتح ، ولا يتوقف ذلك على عدم نفعه أصلا ، بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه .

قال المصنف : ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الأشد للأضعف أولى ، فكل من كان أقل علمًا وأضعف قوة كان أولى أن يستعار

---

(١) الأنعام : ١٢٢ .

له اسم الميت ، ولما كان الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان ، لتوقف أفعاله المختصة به أعني الإرادية على الإدراك كان الأقل علما أولى باسم الميت أو الجماد من الأقل قوة .

وكذا في جانب الأشد ، لأن الإدراك الأشد اختصاصا بالحيوان أشد تبعيدًا له من الموت ، فكل من كان أكثر علما أو أشرف علما كان أولى بأن يقال : إنه حي . هذا كلامه .

قال الشارح : ولا يخلو عن اختلال ؛ لأن الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ، ولم يستعر اسم أحدهما للآخر ، بل المقصود : أنه إذا أطلق اسم أحد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف ، فكل من كان ذلك المعنى فيه أشد كان إطلاق ذلك الاسم عليه أولى .

والعبارة غير وافية بذلك .

هذا ، وأقول : هذا تشكيك في العبارة لغفلة عن حقيقة التشكيك ، فإن التشكيك بالأشدية أن يكون الآثار في البعض أكثر من بعض ، فنقول : الضدان فيما نحن فيه : الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك ، باعتبار الأشدية التي هي التفاوت في الآثار له ، وذكر قلة العلم وضعف القوة ، لبيان تفاوت الحياة للشدة لتفاوت آثارها التي منها العلم والقوة ، فكل من كان أقل علما وأضعف قوة ، كانت الحياة فيه أضعف ، فهو باسم الميت أولى ؛ لأن الميت اسم للأشد في الموت ؛ لأنه دال على الثبوت دون الحدوث ، وأقل علما أولى من الأقل قوة ، وكل ما كان العلم فيه أكثر ، وآثار القوة فيه أزيد كان باسم الحي أولى ، وإن مات ، وأكثر علما أولى من أزيد قوة .

هكذا حقق المرام ، ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام ، وكن مستفيضًا من موهبة الملك العلام .

(ولتسم) هذه الاستعارة (عنادية) لمعاندة كل طرف منها الآخر .

(ومنها) أي : من العنادية الاستعارة **(التهكمية والتمليحية ، وهما ما استعمل)** أي : الاستعارة التي استعملت (في ضده) أي : ضد معناها الحقيقي

(أو نقيضه لما مر) في باب التشبيه من تنزيل التضاد [1] منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم .

(نحو : ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [2] أي : أنذرهم ، استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سرورا في المخبر للإنذار الذي هو ضدها بإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكم .

وللنظم توجيهات أخر ، وهي أنه أمر نبي الرحمة بإنذار لهم شبيه بالتبشير في انشراح صدره ، فيه إزالة لانقباضه من الإنذار عنه ، فتكون استعارة البشير للإنذار الجامع كونهما مرغوبين له ﷺ ، وأنهم في استماع الإنذار كمن يستمع التبشير ، لعدم مبالاتهم به ، فالاستعارة لجامع المشابهة في عدم الخوف منهما ، وأنهم في الجد في اكتساب العذاب الأليم كالراغب فيه ، فإنذارهم به شبيه بالإخبار بمرغوب ، فيكون كالتبشير فاحفظها ، فإنها من إفاضة العليم الخبير .

(وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه ، وسمى في باب التشبيه : وجه الشبه ، لأنه سبب التشبيه ، وهنا جامعا ، لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء ، وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه .

(قسمان ، لأنه إما داخل في مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه إما داخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه ، لأن كل تشبيه لا يكون مبني على الاستعارة ، على أن وجوب كون الجامع أخص بالمشبه به يوهم امتناع دخوله في مفهوم الطرفين ، لما تقرر أن الذاتي لا يتفاوت في الأفراد . ووجه صحة أن ما تقرر إنما هو في ذاتيات الماهيات الحقيقية ، دون المفهومات الاعتبارية .

(نحو) قوله عليه السلام : «خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة) أي : صوتا يفزع منه أو صوتا يخافه من عدو (طار إليها)» [3]

(١) التضاد هو : تقابل الأمرين الوجوديين اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان كالبياض والسواد ، والتناقض : تقابل الأمرين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان وأحدهما وجودي والآخر عدمي كحيوان ولا حيوان .

(٢) آل عمران : ٢١ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ، باب : فضل الجهاد والرباط (٥٥٣/٤ - ٥٥٤) ، بلفظ : «خير معاش الناس لهم رجل ممسك عنان فرسه في سبيل الله يطير على متنه كلما سمع هيعة أو فزعة طار عليه .....» .

إسناد طار إلى الرجل مجاز ، أي : طار فرسه بسعيه إليها .

وتتمة الحديث : «أو رجل في شعفة في غُنَيْمَةٍ حتى يأتيه الموت» يعني ﷺ : «خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد ، أو رجل اعتزل الناس ، وسكن في رأس جبل في غنم قليل قنع بمنافعها ، واشتغل بالعبادة حتى يموت» .

استعار الطيران لِعَدْو الفرس ، والجامع داخل في مفهومهما .

(فإن الجامع بين العَدْو والطيران ، هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) (١) ، إذ الطيران : قطع المسافة بسرعة الجناح ، والعدو : قطعها بالأقدام بسرعة ، أو الأول قطع المسافة في الهواء ، والثاني قطعها في الأرض .

واعترض عليه الشارح : بأن السرعة غير داخلة في مفهوم الطيران ، بل هو مجرد قطع المسافة بالجناح غايته أنه في الأكثر بالسرعة .

هذا ، والشيخ فَرَّقَ بين العَدْو والطيران ، والإنسان والفرس والأسد ، بأن الأولين من جنس واحد ، هو المرور ، وقطع المسافة ، وإنما الاختلاف بالسرعة ؛ لأنها مما يقبل الشدة والضعف ، وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ، بخلاف الأسد والإنسان ، فعلى هذا للاستعارة تقسيم آخر هو أن الطرفين إما من جنس واحد ، أو من جنسين ، لكن في حصر ما به الاختلاف في السرعة ، بل في جعلها ما به الاختلاف نظر لا يخفى على من نظر فيما سبق .

(وإما غير داخل) عطف على قوله : **(إما داخل)** ، وغير الداخل في مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا في مفهوم أحدهما ، كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة ، فإنه داخل في مفهوم العدو دون الطيران ، كما حقق .

وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه ، وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه : وجهه إما غير خارج عن حقيقة الطرفين ، أو خارج عنهما ، فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا في القسم الأول ، وهنا جعله داخلا في القسم الثاني ، ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل في أحدهما ، وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو .

---

(١) بأن يكون جنسا أو فصلا لمفهومهما .

(كما مر) من استعارة الأسد للرجل الشجاع ، فإن الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور أن الأسد موضوع للحيوان المخصوص ، والشجاع وصف له ، والمستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاع ، والصفة خارجة ، ولا تعويل على ما قال الشيخ في «أسرار البلاغة» من أن الأسد موضوع للشجاعة ، لكن في تلك الهيئة المخصوصة ، لا للشجاعة وحدها .

(وأيضا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو أنها (إما عامية) منسوبة إلى العامة (وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو : رأيت أسدًا يرمي ، أو خاصية) منسوبة إلى الخاصة (وهي الغريبة) أي : البعيدة عن العامة ، أو عن كل أحد إلا أن الخاصة يدركونها بسرعة سيرهم .

(والغرابة قد تكون في نفس الشبه [1] كما في قوله) أي : قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بأنه مؤدب : أنه إذا نزل عنه ، وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود إليه .

(وإذا احتَبَى قَرَبُوسُهُ) القربوس مُحَرَّكة ، ولا يُسَكَّن إلا للضرورة ، وهو : حنو السرج على ما في القاموس . وفي الصحاح : المعتمد الذي رأيناه القربوس للسرج ، فالقربوس مقدم السرج ، ولا حاجة إلى حذف مضاف أي : مقدم السرج كما يوهمه عبارة الشارح ، حيث قال : قربوسه أي : مقدم سرجه . وفي الصحاح : القربوس السرج (بِعَنَانِهِ عَلَكَ) مضغ (الشَّكِيمِ) كالشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس (إلى انصِرَافِ الزَّائِرِ) .

يعني إلى انصرافي ، عبّر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه ، حيث يقف مكانه ، وإن طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب يدل عليه ما قبله

عَوَّدْتُهُ فِيمَا أَزُورُ حَبَائِبِي   إِهْمَالَهُ وكذاكَ كُلُّ مُخَاطِرِ

والمخاطر : طالب الشفاء على خطر هلك ، أي : مثل ذاك الرجل ، يريد نفسه في تعويد فرسه كل مخاطر ، شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في ركبة المحتبي ممتدا منحدرا إلى جانبي ظهره ،

---

(١) يعني بالشبه التشبيه أي في التشبيه نفسه لا في الجامع ، بأن يكون تشبيها نادرا لبعد ما بين الطرفين ، كما في البيت ، فإن أحدهما من وادي القعود والآخر من وادي الركوب مع ما في ذلك من كثرة التفصيل .

فاستعار له الاحتباء ، وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره على تلك الهيئة .

(وقد تحصل) الغرابة (بتصرف في العامية كما في قوله)

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ
وَشُدَّتْ عَلَى دُهْمِ المَهَارِي رِحَالُنَا وَلَمْ يَنْظُرِ الغَادِي الَّذِي هُوَ رَائِحُ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأَحَادِيثِ بَيْنَنَا (وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ) (١)

التمسيح : كالمسح المهاري : كالصحاري والجواري ، جمع المهرية ، وهي الناقة المنسوبة إلى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة ، والأباطح : جمع أبطح ، وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى . والنظر محركا يجيء بمعنى الانتظار .

يريد : لما فرغنا عن أداء مناسك الحج ، ومسحنا أركان البيت عند طواف الوداع ، وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ، ولم ننظر الغادي الذي هو رائح للاستعجال أخذنا في الأحاديث وأخذت المطايا في سرعة السير ، استعار السيلان للسير الحثيث في غاية السرعة للإبل ، والشبه فيه ظاهر عامي ، لكن قد تصرف فيه بما أفاده اللطف والغرابة .

(إذ أسند الفعل) يعني سالت (إلى الأباطح دون المطي) أو أعناقها حتى أفادت أنه امتلأت الأباطح من الإبل ، كما في نهر جار ، فإنه إنما يسند الجريان إلى النهر إذا امتلأت الإناء بحيث لا يتميز من الماء .

(وأدخل الأعناق في السير) حيث جعلت الأباطح سائلة مع الأعناق ، فجعل الأعناق سائرة إشارة إلى أن سرعة سير الإبل وبطئه إنما يظهران غالبا في الأعناق ، ويتبين أمرهما فيه وسائر الأجزاء يستند إليهما في الحركة ، وتبعهما في الثقل والخفة .

هذا ما ينظر في هذا المقام ، ولا يخفى أن النجاة من السيل يكون بأخذ أمر يحفظ الغريق عن الغرق ، فجعل الأحاديث كأعمدة أخذ بكل طرف منه واحد من المصاحبين يسهل عليهم سيلان المطايا ، بعد جعل سيرهن سيلا تصرف دقيق ،

(١) الأبيات لكثير عزة في الإشارات ص ٢١٧ والشطر الثاني من البيت الثالث في الإيضاح : (١٧٦) .

بلغ التشبيه معه مرتبة يخص بها أخص الخواص .

ثم إنه يمكن حمل التشبيه على ما هو خاصيٌّ في أصله ، بأن يقال : لم يقصد تشبيه السير بالسيل في السرعة ، بل تشبيه المطايا ، وهي الإبل التي لها لون السيل بنفس السيل في الاتصال والحمرة والسرعة ، وتشبيه أعناقها المرتفعة المتحركة بما يجري على السيل ، ولا يخفى أن هذا تشبيه مركب مبتدع في غاية الدقة .

ولك أن تريد بالأباطح : الطرق ، فيكون من تشبيه الطرق بالأباطح ، بعد تشبيه السير بالسيل في السرعة ، فيكتنف تشبيه السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالأباطح إليه دقة وخصوصا .

قال المصنف : وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل ، كما في قول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي
فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ :
أَلا يَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنكَ بِأَمْثَلِ[(١)]

أراد وصف الليل بالطول ، فاستعار له صلبا يتمطى به ؛ إذ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ، ثم بالغ في ذلك ، جعل له أعجازا يردف بعضها بعضا ، ثم أراد أن يصفه بالثقل على قلب ساهرة ، والشدة والمشقة فاستعار له «كلكلا» أي : صدرا ينوء به أي : يثقل به ،هذا كلامه .

قال الشارح : والظاهر : أن هذا من قبيل الاستعارة بالكناية ، كاليد للشمال ، يعني : ليس مما نحن فيه من الاستعارة المصرحة ، ولا يخفى أن التقسيم إلى العامية والخاصية مما يجري في الاستعارة بالكناية أيضا ؛ لأنه دائر على ظهور الجامع وغرابته .

فلا يبعد أن يصير الاستعارة بالكناية في الليل باعتبار تشبيهه المبتذل

---

(١) الأبيات لامرىء القيس في ديوانه : (١١٧) من معلقته المشهورة .

كموج البحر : يعني في ظلمته وكثافته ، أرخى سدوله : أرسل ستوره ويريد بها ظلمته ، تمطى بصلبه : تمدد بجسده ، أردف أعجازًا : تابع أواخره بأوائله ، بكلكل : بمعنى حط ومعنى بعد ، الأولى بالمقام أي : حط بصدره .

بالإنسان ، باعتبار شيوع خطابه غريبة تجمع عدة استعارات تخييلية ، فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه ، وتنبيها على جريان هذا التقسيم فيه .

(و) الاستعارة **(باعتبار الثلاثة)** أي : المستعار له ، والمستعار منه ، والجامع **(ستة أقسام)** لأن الاستعارة التي جامعها عقلي ، وليس طرفاها حسيين ، طرفاها إما عقليان أو مختلفان ، فهذه ثلاثة أقسام أشار إليها . ثانيا : والاستعارة التي طرفاها حسيان جامعها إما عقلي وإما حسي ، وإما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي ، فهذه ثلاثة أقسام أُخر أشار إليها أولا ، ولا يخفى أن استعارة العقلي للحسي ينبغي أن لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول ، فكفى شاهدا عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف .

وأن ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان : تقسيم باعتبار الطرفين رباعي ، وهو أن الطرفين إما حسيان أو عقليان أو مختلفان ، وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي ، وهو أن الاستعارة جامعها إما حسي أو عقلي أو مختلف جمعهما ، وسماه تقسيما باعتبار الثلاثة ، ووجهه خفي والأصفى لكل شربه ، والأشهى له ما هو خير به .

وقد جعل السكاكي هذا التقسيم خماسيا لإهمال ما وجهه مختلف ، ويعتذر له تارة بأن لم يوجد له مثال في التنزيل ، وندر استعماله ، وتارة بأنه داخل باعتبار فيما وجهه حسي ، وباعتبار فيما وجهه عقلي ، ولما كان جعل الأقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكي استدل عليه بقوله : **(لأن الطرفين إن كانا حسيين ، فالجامع إما حسي نحو قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ﴾** (١) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام **(فإن المستعار منه ولد البقرة ، و المستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي)** الحلي كقفل ، وبالفتح ما يزين به من مصنوع المعدنيات أو الحجارة ، جمعه حلي كدلي أو هو جمع ، والواحد حلية كظبية .

(القبط) بالكسر : أهل مصر ، وإليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس .

(١) طه : ٨٨ .

(والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار .

(والجميع حسي) يُدرَك بالبصر ، والخوار يدرك بالسمع ، وفي كون الآية استعارة بحيث إذ جسدا له خوار صريح في أنه لم يكن عجلا ؛ إذ لا يقال للبقر : إنه جسد له صوت البقرة ، وقد أبدل من العجل بدل الكل ، وظاهر أنه ليس عين العجل ، فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل ، فهو نظير ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (١) فإن بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه ، فكذا إبدال جسد له خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة ، فهو تشبيه بليغ مجمل ، ذكر فيه وصف المشبه وحده ، وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده ، بناء على عدم الظفر به في كلامهم ، كما ذكره الشارح .

ومثّل السكاكي هذا القسم بقوله تعالى : ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (٢) قائلا : فالمستعار منه هو النار ، والمستعار له هو الشيب ، والجامع بينهما هو : الانبساط ، ولكنه في النار أقوى ، والطرفان حسيان ، ووجه الشبه حسي .

هذا ، واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بأن فيه تشبيهين :

الأول : تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والإنارة ، وهذا استعارة بالكناية ، وكلامنا في الاستعارة التحقيقية .

نعم ، صح التمثيل من السكاكي ؛ لأن كلامه في الاستعارة مطلقا .

والثاني : تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط ، مع تعذر تلاقيه فهذه الاستعارة تصريحية ، لكن الجامع فيها عقلي .

هذا ، ويتجه عليه : أن السرعة كالانبساط حسية ، وتعذر التلاقي عقلي ، فالجامع مختلف ، لكن المتجه لا يضره .

ويتجه أيضا : أنه لما كان الاشتعال الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية مستعارًا للانتشار المذكور ، وهو أمر محقق ، فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ، وسيصرح في فصل الاعتراضات على السكاكي أنه باطل بالاتفاق ،

---

(١) البقرة : ١٨٧ .

(٢) مريم : ٤ .

لكن التحقيق ما ذكره هنا فإنه يوجد المكني عنها بدون التخييلية ، ويتجه على السكاكي أن المستعار منه هو الشيب دون النار ، لأن الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل في المشبه به .

نعم ، يصح على مذهب السلف من أن الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل الرمز ، وسيأتي تحقيقه .

(وإما عقلي) قسيم لقوله : (إما حسي) **(نحو : ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾** [1] أي ننزع منه النهار **(فإن المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة ، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل)** وموضع إلقاء ظله جعل المستعار له كشف الضوء ، لا كشف النهار ، لأن النهار زمان كون العالم مضيئا ، والليل زمان كونه مظلما ، ولا ينسلخ أحد الزمانين عن الآخر ، بل الضوء عن وجه الظلمة ، فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقة سلخ الضوء ، لكن الأولى أن يقول : عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل ، إذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل ، بل عن الظلمة ، فلا يليق ذكره في مقام البيان ، وإنما يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة .

ولقد نبه بالعدول عن عبارة المفتاح ، والشيخ عبد القاهر حيث جعلا المستعار له والمستعار منه : الظهورين ، على أنه لا يناسب استعمال السلخ المتعدي ، فجعل المستعار منه : إظهار الشاة من الجلد ، والمستعار له : إظهار الليل من النهار .

(وهما) أي : الكشط والكشف المذكوران **(حسيان ، والجامع ما يعقل)** ولا يحس به **(من ترتب أمر على آخر)** [2] أي : حصول أمر عقيب أمر دائما أو غالبا ، كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها .

وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكي : أن المستعار له : ظهور

---

(١) يس : ٣٧ .

(٢) الحق أن هذا الترتيب حسي لتعلقه بأمورٍ محسوسة ، وإنما يكون الترتيب عقليا في مثل ترتيب النتيجة على العلم بالمقدمات .

النهار من ظلمة الليل ، لكن زيف ما ذكر إبان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار .

وزيفه المصنف أيضا بأن المتفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الإبصار لا الإظلام ، فيقتضي ذلك أن لا يعقب بقوله : ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ (١) بل بقولنا : فإذا هم مبصرون .

واستصعب الإشكال ، حتى التجأ البعض إلى التعسف ، فقال : عبارتهما محمولة على القلب ، والمراد : أن المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار ، والبعض إلى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل ، يعني زوال النهار من ظلمة الليل ، وتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال بقول الحماسي : [وذلكَ عارٌ يا ابن ريطة ظاهر] حيث فسره الإمام المرزوقي بزائل ، وبقول أبي ذؤيب :

وعَيَّرَها الوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا ... وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنكِ عَارُهَا

وجعل «من» في قولهما : ظهور ظلمة الليل من النهار ، بمعنى : عن .

وذكر الشارح العلامة : أن السلخ قد يكون بمعنى النزع ، نحو : سلخت الإهاب عن الشاة ، وقد يكون بمعنى الإخراج ، نحو : سلخت الشاة عن الإهاب ، والشاة مسلوخة ، فذهب عبد القاهر والسكاكي إلى الثاني ، وغيرهما إلى الأول ، فاستعمال الفاء التي للتعقيب بلا مهلة في قوله : ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ ظاهر على قول غيرهما ، وأما على قولهما فإنما صح من جهة أنها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخٍ ، وهذا يختلف باختلاف الأمور والعادات ، وربما يطول الزمان بين أمرين ، ولا يعد الثاني متراخيا ؛ لأن العادة كانت تقتضي أطول من هذا ، فيستقصره المتكلم ، ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير متراخ ، ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على قولهما ، فإنهما حملا : ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ على ظلمة بعد إخراج النهار من الليل ، وزوال النهار وهو وإن كان متراخيا عن الإخراج بساعات النهار ، إلا أن العادة تقتضي أن لا تنقضي مثل هذه الإضاءة إلا في أضعاف هذه الساعات ، ولا يأتي الظلام إلا بعد مهلة ، فيجعل الليل لإتيانه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة .

---

(١) يس : ٣٧ .

ثم لا يخفى أن «إذا» المُفاجِئة إنما تصح إذا جعل السلخ بمعنى الإخراج ، كما يقال أخرج النهار من الليل ، ففاجأه دخول الليل ، فإنه يستقيم بخلاف ما إذا جعل بمعنى النزع ، فإنه لا يستقيم أن يقال : نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام ، كما لا يستقيم أن يقال : كسرت الكوز ففاجأه الانكسار ؛ لأن دخولهم في الظلام عين حصول الظلام ، فتكون نسبة دخولهم في الظلام إلى نزع ضوءه ، كنسبة الانكسار إلى الكسر ؛ فلهذا جعلا السلخ بمعنى الإخراج دون النزع . انتهى كلامه .

وأيد كلاهما بعد هذا التوجيه بوجوه :

أحدها : أن الشيء إنما يكون آية إذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب ، بحيث يفتقر لنوع اقتدار ، وذلك إنما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار ، لا عقيب زوال ضوء النهار لي .

وثانيها : أن ظهور النهار المضيء أنسب بظهور المسلوخ الأبيض من الجلد الساتر الذي ربما كان أسودًا مظلمًا من ظهور الليل .

وثالثها : أن التحقيق وإن كان يقتضي طرئان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر ، لكن المتعارف المتبادر إلى فهم العامة عكس ذلك ، حتى كأنهم يعتقدون ويعدون من جملة الضروريات أن الظلام هو الذي يطرأ على الضوء ، فيستره بمنزلة لباس له ، وينكشف عنه فيظهر ﴿**وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا**﴾ (١) .

وأقول بعد ما سمعت الاستقصاء في ترجيح قولهما وتزييف قول غيرهما ، حتى كاد ينقلب القول بالقلب : إن فهم الإظلام بعد انقضاء النهار من قوله : ﴿**فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ**﴾ بعيد عن النظم ، ويتبادر منه أنه ترتب على سلخ النهار من الليل ، لا على زوال النهار على أنه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخي ، وما رد به قول الغير أنه حينئذ لا يحسن حديث مفاجئة الإظلام ؛ لأنه إنما يستعمل فيما يتوقع فيه تراخ ، ولا يتوقع حدوثه ، وليس حدوث الإظلام بعد إزالة النهار خلاف المتوقع ، حتى يصح ذكر المفاجئة ، ويمكن دفعه بأن مفاجئة الإظلام إنما تترتب على سلخ النهار من الليل ، وهم يعدونه مفاجئاً لعدم علمهم

(١) النبأ : ١٠ .

بالسلخ ، وعدم توقعهم زوال النهار في هذا المقدار من الزمان .

ويمكن تقوية كلام الغير أيضا بأن الليل والنهار طارئ ، كما هو التحقيق . وحمل القرآن على ما هو الواقع هو المناسب ، لا على ما هو متعارف العامة ، لأنه الهدى فلا يليق به أن يفيد ما هو خلاف التحقيق .

نعم ، لو حمل كلامهما على أن معنى الآية تخرج النهار من الليل تعقيب إخراجه بالتمام من الليل يظلمون بلا مهلة ، لكان فيه نجاة عن تكلفه في نفي التراخي .

(وإما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي **(كقولك : رأيت شمسا ، وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة ، وهو حسي ونباهة الشأن)** وهي عقلية ، والأولى بعلاقة أنه كالشمس ، لأنك لو تريد بقولك : شمسًا بمفهوم إنسان كالشمس في حسن الطلعة ، ونباهة الشأن لم يكن استعارة ، بل تشبيها ، ولو تريد إنسانا هو في الواقع كالشمس فيهما ، لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه .

وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ، ولا في كلام من يوثق به ، فلذا تركه المفتاح .

(وإلا) عطف على قوله **(إن كانا حسيين)** أي : إن لم يكن الطرفان حسيين **(فهما إما عقليان ، نحو : ﴿مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ (١))** المعنى إما : من أيقظنا من رقادنا ، فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد ، والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء ، وإما من أيقظنا من مكان رقادنا ، فالمستعار له القبر ، والمستعار منه المقام ، ولا خفاء في أنهما حسيان ، فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الأصلية ، فالاستعارة التبعية مبنية عليها .

وقوله : **(فإن المستعار منه الرقاد (٢) ، والمستعار له الموت ، والجامع**

---

(١) يس : ٥٢ .

(٢) ظاهر هذا أن مرقدنا في الآية مصدر ميمي ، ويجوز أن يكون اسم مكان فيكون المستعار منه الرقاد أيضًا ، ثم يشتق منه اسم المكان بعد استعارته للموت .

عدم ظهور الفعل (١) ، **والجميع عقلي)** يحتمل التنبيه على المدار كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد ، والأول أنفع فهو الأحمد ، والظاهر أن الجامع سهولةَ تأتِّي البعث كما قيل ، لأن التعجب من البعث والاعتراف به مما يدعو إليه ، أو سرعة البعث حتى إن أزمنة الموت لم يكن إلا زمان يوم كما تقول ، ثم نقول والله تعالى أعلم : يحتمل أن يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه النوم ، والجامع كون ما يرى فيهما مما لا حقيقة ولا ثبات له ، كما قال علي رضي الله تعالى عنه : «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا» .

واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بأنه بالموت أخص ، فلا تصلح علاقة الاستعارة الرقاد للموت ، ويمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع إمكانه كما يشعر نفي الظهور وهو أخص بالنوم ، لأنه في الموت لتنزيله منزلة النوم خيالي لا حقيقي .

وسمعت بعض من استفدت منه هذا الكتاب - خصه الله تعالى بجزيل الثواب - أن هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله تعالى : ﴿**هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**﴾ (٢) لكان وجه الشبه الراحة .

وقد ورد في الخبر «أنه يقال للمؤمن في القبر : نم كنومة العروس» (٣) هذا على مذهب أهل السنة والجماعة .

وأما عند المعتزلة المنكرين لعذاب القبر فراحة القبر مشتركة بين المؤمن والكافر .

وقيل : الجامع : البعث الذي هو في النوم أقوى وأشهر ، لكونه مما لا شبهة فيه ، ويمنع كونه أقوى ، بل يكاد يكون الأمر بالعكس ، لأن المانع في الموت أقوى فبعث الفاعل فيه أقوى ، ويناقش أيضا بأن ذكر وجه الشبه يستدعي كون الكلام تشبيها كما في قوله [ولاحت من بروج البدر بعدا] فتأمل .

ثم القرينة في هذه الاستعارة كونه كلام الموتى ، وقيل : ذكر البعث ، ورد بأنه

(١) أو البعث ، وقد رُجّح بأنه في النوم أظهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لأحد ، وعدم ظهور الأفعال بالعكس ، والجامع لا بد أن يكون أقوى في المستعار منه .

(٢) يس : ٥٢ .

(٣) أخرجه أحمد وغيره بسند صحيح ، وهو حديث البراء بن عازب الطويل في عذاب القبر ونعيمه .

لا اختصاص للبعث بالموت ، فإنه يقال : بعثه من نومه أي : أيقظه ، وبعث الموتى أي : أنشرهم ، بل هو في النوم أقوى على ما قيل .

(وإما مختلفان) عطف على قوله : **(إما عقليان)** ، أي : أحد الطرفين حسي والآخر عقلي .

(والحسي : هو المستعار منه نحو : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [1] ولقد أكد التنبيه على أن حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية ، وللعقلية باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها بقوله : **(فإن المستعار منه كسر الزجاجة)** هذا إذا كان الصدع كسر الزجاجة ، لكن في القاموس : أن الصدع هو الشق في الشيء الصلب ، فالمستعار منه : الشق في شيء صلب لا يلتئم **(والمستعار له : التبليغ)** هذا إذا فسر : **﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾** بأظهِرْ ما تؤمر ، أي : أظهر الأمر إظهارا لا ينمحي كما لا يلتئم شق الزجاجة .

أما إذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسي ، وله تفسيرات أخر أيضا جمعها في القاموس .

(والجامع : التأثير ، وهما عقليان ، وإما عكس ذلك) عطف على قوله : **(وإما مختلفان)** ، لا على قوله : والحسي هو المستعار منه ، فالمعنى : وإما مختلفان ، والحسي هو المستعار له لا وإما الحسي هو المستعار له : لأن إما في المعطوف عليه لازم في العطف بإما ، ولذا عطف بإما ليكون صريحا في أنه يعادل قوله : **(وإما مختلفان)** ، وإنما اختاره ، لأنه أظهر في تحصيل الأقسام الستة فَتَدَبَّرْ .

(نحو : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [2] في القاموس : طغا يطغو طغوى وطغوانا بضمهما كطغي يطغى كرضي يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر : جاوز القدر ، وارتفع وعلا في الكفر وأشرف في المعاصي والظلم .

(فإن المستعار له كثرة الماء ، وهو حسيٌّ ، والمستعار منه التكبر ، والجامع الاستعلاء المفرط) المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي ، وقيل : الجامع

---

(١) الحجر : ٩٤ .

(٢) الحاقة : ١١ .

الاستعلاء الحسي ، وهو في المتكبر خيالي ، وفيه : أن وجه الشبه يجب أن يكون في المستعار منه أقوى .

(وهما عقليان ، والاستعارة باعتبار اللفظ) أي : باعتبار لفظها **(قسمان)** وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة ، فإنها باعتبار معنى الاستعارة ، فإن التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع إلى معنى الاستعارة ، فإنه تارة باعتبار أن معنى الاستعارة لا تجامع المستعار منه ، وقِسْ عليه ، وإنما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع أنه يمكن باعتبار المعنى بأن يقال المستعار منه إن لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ، ولم يكن مما اعتبر معه وصف ، ولم يكن معنًى حرفيا فأصلية ، وإلا فتبعية طلبا للاختصار ، ولأن بحثهم عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ في التقسيم أنسب بحالهم ، فلا يتجاوز عنه ما أمكن ؛ **(لأنه)** أي : اللفظ **(إن كان اسم جنس)** اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أُسامة ، ويشمل الأسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم ؛ لظهور أن أسامة يرمي استعارة أصلية ، والحال ناطقة استعارة تبعية ، فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرح «المفتاح» : «يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ، ولا مشتملا على تعلق معنى بذات ، فيدخل فيه نحو : رجل وأسد وقيام وقعود ، ويخرج عنه الأسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة» .

قال الشارح وتبعه السيد : المراد باسم الجنس أعم من الحقيقي والحكمي أي : المتأول باسم الجنس ليتناول نحو : حاتم ، فإن الاستعارة فيه أصلية وفيه نظر ؛ لأن الحاتم مأول بالمتناهي في الجود فيكون متأولا بصفة ، وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود لمن له كمال جود ، فهو كاستعارة شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق ، فلا يصلح شيء من المشبه والمشبه به ؛ لأنْ يعتبر التشبيه بينهما بالأصالة فيبغي أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ، ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الأصلية .

(فأصلية) أي : فاستعارة أصلية ؛ لأنها ليست تابعة لأمر آخر أو لأنها أصل للاستعارة التبعية **(كأسد ، وقتل)** مثالان لاسم الجنس أو للاستعارة على تقدير

استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد .

(وإلا) أي : وإن لم يكن اللفظ اسم جنس **(فتبعية)** أي : فالاستعارة تبعية ، والتمثيل بقوله : **(كالفعل وما يشتق منه)** كما سبق ، وقوله : ما يشتق منه عدول عن قول المفتاح : والصفات ، لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان والآلة بالاتفاق ، وتعريف الصفة : بما دل على ذات مبهمة في غاية الإبهام باعتبار معنى هو المقصود لا يتناولها لأنها امتازت عن اسم الزمان والمكان والآلة بإبهام الذات ، فإن الذات المعتبرة في تلك الثلاثة لها تعين المكانية والزمانية والآلية .

كذا قالوا : ولا يبعد أن يقال : المعنى ما قام بالغير ، والمتبادر منه أن يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه أيضا من هؤلاء الأسماء ، وفيه نظر ، إذ يجوز أن يكون ما وضع له اسم المكان ذاتًا يفعل فيها ، وكذا اسم الزمان ويكون ما وضع له اسم الآلة ذاتًا يفعل بها ، وكأنهم لهذا صرحوا بأن تعريف الصفة هذا غير صحيح ، لانتقاضه بهؤلاء الأسماء على ما نقله الشارح ، وبهذا ظهر أن تشنيع السيد السند على دعوى الانتقاض ليس في موقعه .

وأما إنكاره عليه تصريحهم بالانتقاض ، ودعوى أن الانتقاض زَعْم منه ، والنسبة إليهم فرية بلا مرية فاجتراء ودعوى إحاطة بالنفي .

وهذا كلام وقع في البين فلنرجع إلى ما كنا فيه فنقول : الاستعارة الأصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي قسمان ، فالأصلية استعارة اسم جنس لغير مشتق ، أو حرف ، واستعارته لأحد الأمرين .

والتبعية استعارة مشتق ، أو حرف لمشتق ، أو حرف ، واستعارة أحدهما تغيرهما ، والواقع من كل من التقسيمين قسمة الأول ، وذلك لأن اعتبار الاستعارة في المصدر أو المتعلق يقتضي أن يكون لكل من المستعار منه وله مصدر أو متعلق .

(والحرف) (١) فالقوم زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدري ، والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سراية

---

(١) لأن الأفعال والمشتقات غير متقررة ، والحروف غير ثابتة في نفسها .

استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشيء ، ومن غير استعارة المشتق .

واستعارة الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية ، فإنه وضع اللام لكل عِلّية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية ، فإنه وضع اللام فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شيء على شيء لتشبيه الترتب بالعلية فتسري تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول ، لترتب مخصوص كذلك .

وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف ، حيث قالوا : اعتبر الاستعارة أولا في متعلق الحرف ، وهذا مشكل جدا ، إذ لا يخفى على مستعير لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق الحرف ، ولا يستعير شيئا منهما ، وهذا هو الذي يليق بالسكاكي أن يجعله وجها لرد التبعية إلى المكنية .

والذي دعاهم إلى هذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم أن الاستعارة تعتمد التشبيه ، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه ، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي : الأمور المتحققة المتقررة الثابتة ، كقولك : جسم أبيض ، وبياض صافٍ ، دون معاني الأفعال والصفات المشتقة ؛ لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها ، ودون الحرف ، وهو ظاهر ، وأما لموصوف في نحو شجاع باسل ، وجواد فياض ، وعالم نحرير فمحذوف أي رجل شجاع .

واعترض عليه بوجوه بعضها مصرح به في الشرح ، وبعضها مرموز ، أوضحه فيما نقله عنه في الحواشي وهي أن الزمان نفسه يقع موصوفًا ، فيقال : زمان طويل ، وكذا غيره من الأمور الغير المتقررة كالحركة ، وأن المدعي أن الحروف والأفعال لا تقع مشبهًا بها ، ومقتضى الدليل هو أنه : يمتنع وقوعها مشبهة ، فلا ينطبق الدليل على المدعى ، وأن الدليل لا يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة ، لأنها تقع موصوفات ، فيقال : مقام واسع ، ومجلس فسيح ، ومنبت طيب ، والاستعارة فيها تبعية ، وإن خصصوا المشتقات بالأفعال والصفات إذ لا شك في أنا إذا قلنا : بلغنا مقتل فلان ، أي الموضع الذي ضرب فيه ضربًا شديدًا ، كان المعنى على

تشبيه ضربه بالقتل . هذا وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر ، لظهور دخول الزمان في مفهومه ، وقد اندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك من أن المستعار له في الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكفي في إيجاب الاستعارة التبعية في الأفعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة كما هو مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعي .

ولا يذهب عليك أنه كما لا يصلح المعنى الغير المستقل بجعله محكومًا عليه لا يصلح لكونه مفعولاً ولا مجرورًا ، وأنه إذا حكم على المشبه بكونه مشاركًا للمشبه به لا بد أن يجعل مدخول الكاف ، أو مفعول المشاركة ، فلا تصلح الحروف لكونها مشبهة بها وأن لا يصلح الفعل أيضًا لكونه مفعولاً به أو مجرورًا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه أيضًا امتناع استعارتها أصالة . ودفعه السيد السند بأن التشبيه يستلزم أولا كون المشبه موصوفًا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به فيه ، ويلزم منه تبعًا وصف المشبه به بالمشاركة للمشبه .

وزاد في وجوه النظر أنه يصح جعل الصفات محكومًا عليها ، لأن المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب إليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالأصالة من العبارة ، وامتزجت تلك الأمور بحيث صارت كشيء واحد ، فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فيجعل محكومًا عليها ، وتارة جانب الوصف فيجعل محكومًا بها .

هذا ولا يخفى أن جعل الصفة محكومًا عليها بملاحظة ما سبق عليه مفهومها وجعلها محكومًا بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية ودوران الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه ، والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر .

ولك أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره الشارح أمور :

أحدها : أنه وصف في هذا الدليل معاني الأفعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة إلى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعًا عن الوصف .

وثانيها : أنه لا معنى لكون البياض متقررًا حين التعبير عنه بلفظ البياض عنه غير متقرر حين التعبير عنه بالأبيض .

وثالثها : أن معاني المصادر أيضًا معروضة للزمان ، وأيضًا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها زمان ولم يعرض لها أيضًا .

ثم قال الشارح : فالأولى أن يقال : إن المقصود الأهم في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة ، هو المعنى القائم بالذات ، لا نفس الذات ، وهو ظاهر ، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم ، وكأنه أراد أولى ما يمكن أن يقال مبالغة في قوة هذا الوجه ولم يرد الإشارة إلى إمكان تصحيح ما ذكره القوم ، لأنه ظاهر الفساد .

ونحن نقول : الأولى أن يقال ما سوى المعنى المصدري مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات ، فلا استعارة عند التحقيق ، إلا من معنى مصدري إلى معنى مصدري ، فالأحق بالاعتبار أن يعتبر هذه الاستعارة في المصدر إخراجًا لما لا دخل له في الاستعارة عن الاستعارة . أو يقال : اعتبر الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها ، ويكون التناسب بين المجازات والحقائق مرعيًا .

وأنكر السيد السند مما نقل عن القوم تفسير الحقائق بالأمور المتقررة الثابتة المقابلة للمتجددة ، وجعله من مظنونات الشارح ، ومن تبعهم من شارحي المفتاح .

وقال : المراد بالحقائق كالذوات في بعض استعمالاتهم المفهومات المستقلة الغير الملحوظة للغير ، تبعا كمعاني الحروف ، والنِّسَب المعتبرة في مفهومات الأفعال ، فإن معاني الحروف آلة لتعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصدا ، ونسب الأفعال آلة لملاحظة طرفيها من الحدث المعتبر في مفهوماتها ، والفاعل الخارج عنه غير مستقل بالملاحظة ، فلا يصح شيء من المعاني الحرفية ؛ لأَنْ يعتبر مشبها به محكوما عليه بالمشاركة للمشبه ، وكذا المعاني الفعلية ؛ لأن مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل بالملاحظة ؛ لدخول النسبة فيها ، والحدث ، وإن استقل ، لكن اعتبر أبدا كونه مسندا فلا يصلح ؛ لأَنْ يجعل مسندا إليه ؛ لأن الشيء لا يكون مسندا ومسندا إليه معا في النسبة التامة ، وأن يكون مسندًا إليه لنسبة تامة مع كونه مسندا لنسبة غير تامة نحو : أعجبني ضرب زيد عمرا .

وأما الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة فلا يتم فيها ما ذكره القوم ، والوجه ما ذكره الشارح .

هذا تنقيح كلامه بعد حذف ما طَوَّلَه من تحقيق معاني الحروف والأفعال اعتمادا على اشتهاره في تصانيفه ، وبلوغ تحقيقه الغاية في شرح «الرسالة العضدية» لنا .

ولك أن تقول : لما لم تصلح الاستعارة عن المعنى المطابق للفعل أعرضوا عن استعارته ، إذ استعارته من المعنى التضمني كاستعارة الشي ممن لا يملكه ، واعتبروا الاستعارة في المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر .

وبالجملة يتجه أنَّ جعلَ معاني الحروف والأفعال محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بألفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف ، إذ لا يساعدها الواقع ، وإذا لم يجر التشبيه والاستعارة بالأصالة في الفعل ، وما يشتق منه ، وفي الحرف **(فالتشبيه في الأولين لمعنى المصدر)** [1] فيه أن التشبيه في الأولين بمعنى المصدر ، لآلة لأن الفعل مستعار فيجب أن يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر ، وكذا الحال في قوله **(وفي الثالث لمتعلق معناه)** ودفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه . ولا يمكن دفعه بأن التشبيه بمعنى المصدر صريحا يستلزم التشبيه له ضِمْنًا ، فإن المشبه به صريحا مشبه ضمنا ، لأن التشبيه لا يمكن إلا من جانب واحد ، وإن كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين .

فإن قلت : هل تجري الاستعارة في الأفعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسري في الأفعال ؟

قلت : لا ، لكن لما قاله السيد السند : من أن مطلق النسبة التي هي متعلق نسب الأفعال لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه شبه ، بخلاف متعلقات الحروف من الابتداء والانتهاء والظرفية إلى غير ذلك ، فإنها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة ، لأن متعلق النسب الجزئية المعتبرة في الأفعال ، وهو النسبة إلى

---

(١) أي المحققة أو المقدرة كما في الأفعال التي لا مصادر لها .

الفاعل لها أحوال مخصوصة ، يمكن أن يشبه لها نسبة الفعل إلى الآلة وتنزل منزلتها فيستعار لها لفظها ، بل لأن النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار عنها ، بخلاف المصدر فإنه لا يستعار من معناه الفعل ، بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ، ولا يمكن مثله في النسبة ، ومما يعد في الأفعال الاستعارة للتعبير عن الماضي بالمضارع ، وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ، وتشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ، ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر .

قال السيد السند : فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين :-

أحدهما : أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ، ويستعار له اسمه ، ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا .

والثاني : أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع ، فتستعمل فيه «ضرب» ، فيكون المعنى المصدري موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به ، لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر ، فصح في المستقبل ، فكيف تتحقق استعارته من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة التشبيه لذلك .

وفيه : أن الضرب حقيقة من كل من الضرب في الماضي ، و الضرب تبعية في الفعل .

(وفي الثالث لمتعلق معناه) عطف على قوله : **(في الأولين)** بمعنى المصدر عطف معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ، ولا مُشَاحَّة فيه ، إنما المُشَاحَّة في العطف على معمولي عاملين ، والمراد بالثالث : الحرف ؛ لأنه ثالث ما لا يجري فيه الاستعارة إلا تبعية من الفعل وما يشتق منه ، والحرف .

ومن العجب القول بأنه ثالث أقسام الكلمة ، وقد حققتُ مرادهم بمتعلق معناه ، لكن المصنف حمله على المتعلق النحوي ، أعني : الذي لا يدل الحرف على المعنى إلا به ؛ فلذا قال :

(كالمجرور [1] **في : زيد في نعمة)** وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه

---

(١) هذه طريقة الخطيب في إجراء الاستعارة التبعية في الحروف ، فهي تابعة عنده للتشبيه في متعلقاتها من مجروراتها ونحوها وتعلقها بها بمعنى ارتباطها بها ، وليس هو التعلق النحوي المعروف . بغية الإيضاح ١٢١/٣ .

مسامحة ؛ لأن تقدير التشبيه في معناه كما يفيده قوله : وفي الأولين بمعنى المصدر .

وما ذهب إليه المصنف غير صحيح ، لأن النعمة في : زيد في نعمة لم تَسْتَعِر شيئا عند المصنف ، لأنه لا استعارة للمشبه عنده ، بل هي مستعملة فيما وضعت له ، وقصد تشبيهها بظرف وأضمر في النفس ، وجعل استعمال «في» قرينة على هذا التشبيه **(فيقدر)** أي : التشبيه **(في نطقت الحال ، والحال ناطقة بكذا للدلالة)** متعلقة بالمستتر في يقدر .

ويجوز تعلق الجار بالضمير العائد إلى المصدر **(بالنطق)** (١) أي : يقدر التشبيه لدلالة الحال بالنطق في إيضاح المعنى ، ثم يَدْخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور ، فيستعار له لفظ النطق ، ثم يشتق منه ما يشتق ، فتكون الاستعارةُ في النطق أصليةً ، وفيما يشتق منه تبعيةً .

ويرد عليه ، أن هناك ما يغني عن تكلف الاستعارة التبعية ، وهو كون النطق مجازا مرسلا في الدلالة التي هي لازمة ، لأن ما لا دلالة له مجردُ صوتٍ لا يستحق أن يسمى نطقا ، ولا يندفع بما ذكره الشارح من أنه لا ينكر جواز ذلك ، لكن ذلك الجواز لا ينفي احتمال الاستعارة ، فإنه إذا اجتمع في مقام التجوز علاقة متعددة ، فلك العمل بأيِّهِ شئت ، لأن كلامنا في أن الاستعارة التبعية تكلف لا يرضى به أحد من غير اضطرار ، ولولا أنه نقل أنه استحسن هذا الجواب منه من قال : إن الدلالة لازمة للنطق ، فَلِمَ لا يجوز أن يكون إطلاق النطق عليها مجازا مرسلا ، باعتبار ذلك الملزوم وإرادة اللازم من غير قصد إلى تشبيه ؛ ليكون استعارة لحملت كلامه عليه .

وفي استعارة النطق للدلالة استبشاع آخر ، وهو أن إيضاح المعنى ليس صفة للنطق ، بل صفة لدلالته ، فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق ، والنطق يستحق أن يشبه به الحال ، والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال .

---

(١) ثم يستعار النطق للدلالة ثم يشتق من النطق - نطقت أو ناطقة - بمعنى - دلت أو دالة - والجامع إيصال المعنى إلى الذهن ، وهكذا كل الاستعارات في الأفعال والمشتقات فتكون الاستعارة فيها تابعة للاستعارة في مصادرها ، ولا خلاف هنا بينهم في ذلك .

(وفي لام التعليل) عطف على قوله : في نطقت الحال (نحو : ﴿فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [1] للعداوة) عطف على قوله للدلالة (بِعِلَّتِهِ) أي : الالتقاط عطف على قوله : بالنطق ، ولا يخفى التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بِعِلَّتِهِ ، فالأولى أن يقول : وفي لام التعليل في نحو : فالتقطه ... إلخ فاعرفه إن كنت من أهله .

وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف ؛ حيث قال : معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز ؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وَحَزَنًا ، ولكن المحبة والتبني ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شُبِّهَ بالداعي الذي يفعل الفاعل لأجله ؛ لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية إلى كونه استعارة بالكناية ، وتحقيق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا : أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب عِليته الغائبة عليه ، ثم استُعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائبة الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام .

هذا ، وفيه بحث ؛ لأن الترتب هي المعلولية لا العلية ، فلا مشابهة بينه وبين العلية ، حتى تستعار له اللام ، وإنما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب ، ومدخول لام الغرض ، وإن كان معلولا من وجهٍ ، وعلة من وجهٍ ، لكن لم يقل أحد : إن وضع اللام للمعلولية ، بل اتفقوا على أن اللام للعلية ، ولأن متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق السابق العليةُ مطلقا لا علية العلة الغائبة للالتقاط .

(ومدار قرينتها) أي : الشائع الكثير ، فنبه بلفظ المدار على أن القرينة قد تكون غير هذه الأمور ، كقرينة الحال .

ولك أن تجعل القرينة النسبة إلى الفاعل ، فيكون الفاعل مدار القرينة لا نفسها (في الأولين) أي : الفعل وما يشتق منه ، بخلاف الحرف ، فإن قرينته غير مضبوطة على ما قالوا ، ولأنه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة ، حتى يجعل البعض

---

(١) القصص : ٨ .

مدارا على ما نقول .

(على الفاعل نحو : نطقت الحال بكذا) فإن النطق الحقيقي لا يثبت للحال (أو المفعول) المتبادر منه المفعول به (نحو) قول ابن المعتز في مدح أبيه حيث خلع المقتدر لفساده من الخلافة ، ونصب وقام بالخلافة ، كما ينبغي :

(جُمِعَ الحقُّ لنا في إمامٍ   قَتَلَ البُخلَ وأَحيا السَّماحا) (١)

هو بالفتح والكسر : الجود والكرم ، كذا في القاموس . المراد هنا : الجود ، فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ، ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة في أحيا ، إذ لا يتأتى الإحياء إلا من الله تعالى ، فجعل كُلاًّ من القتل والإحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبني على الغفلة ، ووصف في المفتاح بالمفعول الأول وهو غير معهود فيما لا تأتي له ، فلذا تركه المصنف .

(ونحو) قول القطامي :

لم تَلْقَ قَوْمًا هم شَرٌّ لإخْوَتِهِمْ   مِنَّا عَشِيَّةَ تَجْرِي بالدَّمِ الوادِي

[(نُقَرِيهِمْ)] أي : الإخوة [لَهْذَمِيَّاتٍ)] اللهذم : كجعفر : القاطع من الأَسِنَّة ، والظاهر أنه أراد باللهذميات : الطعنات والجراحات وإراقات الدماء باللهذم ، وقد يحمل على نفس الأسنة ، ويجعل الياء للمبالغة كما في احمري للأحمر .

ونبه بالمثال الثاني : أنها تدور القرينة على المفعول الثاني ، أيضا فإنه القرينة على أن نقري استعارة عن اتصال اللهذميات إليهم من غير تغيير على وجه النشاط كما هو شأن الكريم المضياف .

تتمة البيت [نَقُدّ بها] القد : القطع المستأصل أو المستطيل أو الشق طولا [ما كانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زَرّادِ] (٢) من زرد الدرع : نسجها .

---

(١) البيت في ديوانه : (٤٦٨/١) ، وأورده القزويني في الإيضاح : (٢٦٩) ، والسكاكي في المفتاح : (٤٩٢) ، والرازي في نهاية الإيجاز وعزاه إليه : (٢٤٣) ، وبدر الدين بن مالك في المصباح : (١٣٥) ، والطيبي في شرحه على المشكاة : (١١٩/١) .

(٢) انظر البيتان في الإيضاح : (٢٦٣) ، والبيت الثاني : (٢٦٩) ، والمفتاح : (٤٩٢) .
اللهذم : السنان القاطع ، القدُّ : القطع ، وسرد الدروع وزردها : نسجها .

(أو المجرور نحو : ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (١)) فإن العذاب قرينة استعارة البشارة للإنذار .

قال صاحب المفتاح : أو إلى الجميع ، وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور فأشكل تمثيله بما مثّله به من قوله :

تَقْرِي الرياحُ رياضَ الحُزْنِ مُزْهِرَةً ... إذا سَرَى النَّوْمُ في الأَجْفَانِ أَيْقَاظا (٢)

ويحتمل أن يكون هذا الإشكال مرموز قول المصنف في الإيضاح ، وفيه نظر.

كما يحتمل أن يكون مرموزة النزاع في كون الجميع ككل واحد مدار القرينة ، بل هو ملحق في الندور بما سوى هذه القرائن .

ووجه الإشكال : أنه لم يجمع قرينة البيت الفاعل والمفعول الأول والثاني ، والجار والمجرور إذا لم يتعلق في الأجفان بقوله «نقري» ، بل بقوله : قرينة على أن السُّرى مستعار من السير بالليل ، فقد جمع البيتُ جميعَ القرائن المذكورة لأن الكلام في قرينة استعارة واحدة كما لا يخفى على واحد .

ومنهم من قال : المراد بالجميع هو الأكثر ، ونحن نقول : قابل الجميع بواحد من هذه الأمور مرادًا به ما يجاوز الواحد من اثنين أو ثلاثة أو أكثر .

ففي البيت تمثيلان : تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الأول والثاني باعتبار قوله نقري ، وتمثيل جميع من الفاعل والمفعول في سرى .

ومن هفوات الشارح المحقق : تفسير الحزن بالسهل ، وكأنه سهو من الناسخ ، وكأن عبارته مقابل السهل ، فسقط المضاف من قلم الناسخ ، والأمر فيه سهل .

(وباعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والثلاثة واللفظ ، وهو الذي سماه المصنف في الإيضاح التقسيم باعتبار الخارج أي : الخارج من أركان التشبيه ، والمراد : خارج خاص واعتبار آخر خاص ، وإلا فالأقسام باعتبار آخر مطلقا ، أو باعتبار الخارج مطلقا لا تنحصر في الثلاثة فإن لها أقساما باعتبار

---

(١) آل عمران : ٢١ .

(٢) أورده القزويني في الإيضاح ، (٢٦٩) ، والسكاكي في المفتاح (٤٩٢) ، والرازي في نهاية الإيجاز (٢٤٤) ، وبدر الدين بن مالك في المصباح (١٣٦) ، والطيبي في شرحه على المشكاة : (١/١١٩) والعلوي في الطراز : (١/٢٣٨) وفيه : أيقاظًا بالفتح (أي فتح الهمزة) والأجفان : أكمام الزهر .

القرينة ، فإنها إما حالية أو لفظية ، وإما واضحة أو خفية .

فالمراد أن الاستعارة باعتبار اقتران ملائم لأحد الطرفين سوى القرينة ؛ إذ لا استعارة باعتبار لأحد الطرفين إلا وفيها تقارن ملائم المستعار منه ، أعني : القرينة ، فلو لم تكن القرينة خارجة عن الاعتبار لم توجد مطلقة ، وقد استخرج شارحوا المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار ، حيث قال في تعريف المطلقة :

وهي ما لم تُعَقَّب بصفة ولا تفريع عن التعقيب ، فقالوا : في لفظ التعقيب إشارة إلى أن اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة ، حتى لا تُعَدّ القرينة تجريدا مع كونها من خواص المشبه ؛ ولذا جعل : في الحمام أسد خلوا من الترشيح والتجريد ؛ لما أنه لما رأى المصنف أن في لفظ التعقيب إيهام اشتراط كون الملائم بعد الاستعارة عدل عنه ، فقال :

(ثلاثة أقسام مطلقة ، وهي ما لم تقرن) ولم يقل ما لم تعقب ، ولم يفته ما قصد به السكاكي ؛ لأنه يستفاد من إسناد الاقتران إلى الاستعارة ؛ لأن القرينة من تتمة الاستعارة ، فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بما يلائم **(بصفة ولا تفريع)** يريد بالتفريع : ما يكون إيراده فرع الاستعارة ، سواء ذكر على صورة التفريع ، وهو تصديره بالفاء أو لا نحو : ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ (١) حيث جعله «اليمتني» (٢) من التفريع ؛ لأن ذكر الإذاقة مع اللباس فرع استعارته لشدائد الجوع والخوف ، ولما كان الصفة شاعت في النحوية قال :

(والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي) وتذكير النحوي لتذكير الصفة بعبارة المراد ، وقدر الشارح موصوفه النعت على ما يقتضيه الإيضاح .

ونحن تبعنا داعي دقة النظر والصفة المعنوية يحتمل ما قام بالغير ، وما دل على ذات مبهمة باعتبار معين هو المقصود .

وقد تنبهت بما ذكر أن التفريع أيضا كان محتاجا إلى توضيح .

(١) النحل : ١١٢ .
(٢) كذا بالأصل ، ولعله الخطيب اليمني ، قال في كشف الظنون : «وأما من شرح القسم الثالث منه - أي المفتاح - فذكر جماعة منهم : الخطيب اليمني» ، فلعله هو ، والله أعلم .

(ومجردة ، وهي ما تقارن بما يلائم المستعار له) ينبغي أن تقيد ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد ، إذ ذكروا أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه ، فعلى هذا لا يكون فيه تبعيد الكلام في قوله :

قامَتْ تُظَلِّلُني ومِنْ عَجَبٍ — شمسٌ تُظَلِّلُني من الشمسِ (١)

تجريد من إسناد التظليل ، لأن التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خللا في دعوى الاتحاد ، إذ لو لم يكن عين الشمس ، كيف يتعجب من تظليله .

(كقوله) أي : قول كُثَيِّر تصغير كثير صاحب عزة [(غَمْرَ الرِّداءَ) أي : كثير العطاء استعير الرداء للعطاء ، لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه من الغبار والدنائس ، بقرينة سياق الكلام ، وذكر الغمر لا للقرينة ، بل للتجريد ، لأنه الماء الكثير فأضافه إلى العطاء مريدا به الكثير ، وقد شاع وصف العطاء بالكثرة ، وتعارف دون الرداء . قال الزمخشري : ولولا قصده إلى التجريد ، وكأن قصده الترشيح لقال : سابغ الرداء ، لأن الرداء هو الموصوف بالسبغ والسعة دون الكثرة .

هذا ونحن نقول : قد ذكر في القاموس : الغمر من الثياب السابغ ، والغمر لمطلق الماء الكثير ، فالغمر المضاف إلى الرداء بالترشيح أشبه على أنه لو حمل على الكثرة لاحتيج إلى التجريد من الماء .

وهاهنا نكتة لابد من التنبيه عليها ، وهي أنه إذا اجتمع ملائمان للمستعار له ، فهل يتعين أحدهما للقرينة أو الاختيار إلى السابغ يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا ؟

قال بعض الأفاضل : ما هو أقوى دلالة على الإرادة للقرينة والآخر للتجريد .

ونحن نقول : أيهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد ، كيف لا والقرينة ما نصبت لدلالة على المراد ، وبعد سبق أحد الأمرين في الدلالة لا معنى لنصب اللاحق ؟

---

(١) سبق تخريجه .

فعلى هذا كون الغمر تجريدا ، وسياق الكلام قرينة محل نظر ، والأوجه : أن كلا من الملائمين المجتمعين إن صلحت قرينة فقرينة ، ومع ذلك الاستعارة مجردة ، ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة ، بل كل متعددة القرينة مجردة .

(إذا تَبَسَّمَ) البسم والتبسم والابتسام أقل الضحك وأحسنه ، فقوله : [(ضَاحِكًا)] حال مؤكدة .

ولك أن تجعله حالا مقيدة ، فإن تبسم الكريم قد يكون في مقام الإنعام وعلامة لإنجاح السؤال ، وقد يكون لمجرد الضحك ، فقوله : «ضاحكا» احتراز عن التبسم معطيا ومجيبا للسؤال ، يعني : بلغ من العطاء أن تبسمه حال ضحكه من غير إرادة إجابة سؤال تملك السائلين أمواله ، والمراد : التمليك في الواقع ، لا في ظن السائلين كما ظن فإن فيه رعاية مقام المدح .

تتمة البيت [غَلِقَتْ بِضِحْكَتِهِ رِقابُ المالِ] [1] يقال : غلق الرهن في يد المرتهن إذا لم يقدر الراهن على انفكاكه ، وهذا مجاز مشهور ، أصله أنه كان في الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط مَلَكَ المرتهنُ الرهنَ ، كذا في الفائق .

فمعنى البيت : إذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين .

قال المصنف في الإيضاح : وعليه قوله تعالى : ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ وذكر في بيانه ما تنقيحه : أن الإذاقة تجريد للباس المستعار لشدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ؛ ولذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالإذاقة ، وإنما كانت الإذاقة من ملائمات المستعار له ، مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات ؛ لأنه شاعت الإذاقة في البلايا والشدائد ، وجرت مجرى الحقيقة في إصابتها ، فيقولون : ذاق فلان البؤس والضر ، وأذاقه العذاب ، شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر والبشيع ، واختار التجريد على الترشيح ، ولم يقل : فكساها الله لباس الجوع والخوف ؛ لأن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس ، فكان في الإذاقة إشعار بشدة الإصابة ليست في الكسوة ؛ هذا كلامه .

---

(١) البيت لكثير عزة في الإيضاح ص ٢٦٩ .

وقد اقتفى في ذلك أثر الزمخشري ، فقوله : شبه ما يدرك من أثر الضر والألم ، وبما يدرك من طعم المر والبشيع بيان لوجه تعارف الإذاقة والذوق في إصابة الشدائد ، وما نشأ منه هذا التعارف لبيان أن في الآية استعارتين :

إحداهما : تصريحية ، وهو أنه شبه ما غَشِيَ الإنسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس ؛ لاشتماله على اللابس ، ثم استعير له اللباس .

والأخرى : مكنية ، وهو أنه شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر والبشيع ، حتى أوقع عليه الإذاقة ، فتكون الإذاقة استعارة تخييلية لا تجريدية ، كما ظنه الشارح فنسب إلى القوم والزمخشري اعتبار تينك الاستعارتين في الآية ؛ لأن جعل الإذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضي إرادة حقيقتها ، وجعلها تجريدا إرادة ما تفارقت من إصابة الشدائد ، ولا يجتمعان .

وإن قال بعضٌ : أنْ لا بأس بإرادة حقيقة الإذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية ، لا لاعتبارها في نظم الكلام ، وإرادة المعنى المتعارف في نظم الكلام ؛ لأنه خالٍ عن التحصيل على أن إرادة حقيقة الإذاقة هنا تحتاج إلى قرينة ، فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية .

(ومرشحة) عطف على مجردة ، كما أن المجردة عطف على مطلقة ، والثلاثة خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي مطلقة ومجردة ومرشحة ، وملاحظة العطف سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الأقسام الثلاثة .

وأما ما يشعر به كلام الشارح أن الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة : أي الأول مطلقة ، والثاني مجردة ، والثالث مرشحة ، فبعيد ولعل مراده ليس ما تشعر به عباراته .

(وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه) ولم يلتفت إلى ما يقرن بما يلائم المستعار له في الاستعارة بالكناية ، مع أنه أيضا ترشيح لأنه ليس هناك لفظ يسمى ا ستعارة ، بل تشبيه محض .

وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي قسم المجاز لا في ترشيح يشمل ترشيح الاستعارة ، والتشبيه المضمر في النفس ، وأما عدم التفاوت فالسكاكي يوهم ما ليس عنده ، وهو : أن المرشحة من أقسام الاستعارة المصرحة ، إذ التحقيق أن

الاستعارة بالكناية إن أريد فيها على المكنية ما يلائمها تصير مرشحة عنده .

(نحو ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ (١)) فإنه استعار الاشتراء للاستبدال ، ثم فَرَّعَ عليها ما يلائم الاشتراء من فوت الربح ، واعتبار التجارة .

وقد نبه على أن التقسيم اعتباري بقوله : (وقد يجتمعان) أي : التجريد والترشيح ، أو على دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح ، فإن أحدهما يدعو إلى الاتحاد ، والآخر إلى التعدد ، ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد إلى المشبه المقارن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى يستدعي الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا .

(كقوله) أي : قول زهير :

[لَدَى أسَدٍ شَاكِّ السِّلاحِ) أي : حاد السلاح ، وأصله شائك من الشوكة التي هي الحدة والبأس ، وقد تحذف الياء بعد القلب ، ويجرى الإعراب على الكاف ، فلا تكتب الياء ، والسلاح بالكسر : آلة الحرب أو حديدتها ، وبالضم النجو .

ومن التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه في طير يقال له بالعجمية تقدري ، وهو كثير النجو يحارب مع البازي بالنجو ، فإنه يطير فوقه ويدفع نجوه عليه بحيث يسيل من رأسه إلى قدمه فيسقط ويعجز عن الطيران .

قال الشارح : هذا تجريد ، لأنه وصف يلائم الرجل الشجاع .

قلت : وكذا المقذف لو فسر بمن أوقع في الوقائع كثيرا ، وأما لو فسر بمن كثر لحمه حتى كأنه قذف ورمى باللحم ، فهل هو ترشيح وأنسب بالأسد لا يبعد أن يكون كذلك ، وكأنه لذا جعله الشارح داخلا في ترشيح البيت ، فقال بعد قوله : (مُقَذَّفٍ له لَبَدٌ أظفارُه لَمْ تُقَلَّمِ)] (٢) هذا ترشيح ، واللبد : كعنب جمع لبدة كحكمة ، وهي الشَّعْر المتراكب بين كتفيه ، وفي جمع اللبدة إشعار بأنه من كمال

---

(١) البقرة : ١٦ .

(٢) البيت في ديوانه : (٢٣) من معلقته المشهورة التي يمدح فيها الحارث بن عوف ، وهرم بن سنان . انظر البيت في : الإيضاح : (٢٥٤ ، ٢٧٠) .

ضخامته تعدد لبدته ، والتقليم : القطع ، وفي كون عدم التقليم ترشيحا نظر ؛ لأن الأسد بعيد عن الوصف بعدم تقليم الظفر ، بل هو بالتجريد أشبه ؛ لأنه إنما يوصف بعدم تقليم الظفر ما من شأنه التقليم ، ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح «الكشاف» من أنه يقال : فلان مقلوم الأظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشيء من الأسد والرجل القوي الشجاع ، إلا أن يقال : الوصف بعدم الضعف أخص بالأسد .

(والترشيح أبلغ) من الإطلاق والتجريد ، وكذا الإطلاق من التجريد ، والترشيح : الصرف من جمع الترشيح والتجريد .

(لاشتماله على تحقيق المبالغة) في ظهور العينية التي توجب كمال المبالغة في التشبيه ، فيكون أكثر مبالغة ، وأتم مناسبة بالاستعارة ، فقوله : **(لاشتماله)** يصلح أن يكون دليلا على ما أريد بقوله : **(أبلغ)** سواء كان من المبالغة ، أو البلاغة .

(ومبناه) أي : مبنى الترشيح **(على تناسي التشبيه حتى إنه يبنى)** أي : يجري صيغة المضارع لحكاية الحال الماضية **(على علو القدر ما يبنى)** ويجري **(على علو المكان)** في مقام استعارة علو المكان لعلو القدر .

(كقوله) أي : قول أبي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ، ويذكر أباه ويمدحه في هذا البيت :

[**(وَيَصْعَدُ حتَّى يَظُنُّ)** بلام الابتداء ، والماضي المعروف على ما هو الرواية المشهورة ، وفي شرح العلامة يظن على صيغة المضارع **(الجَهولُ)** فضلا عن الذكي العارف **(بأَنَّ له حاجَةً في السَّماءِ)**] (١) .

إشارة إلى أنه يظن أنه لا يتوقف حتى يدخل السماء ، ويسرع في الصعود كما هو شأن الساعي في الحاجة ، فقد بالغ بذكر الجهول في ظهور صعوده إلى السماء ، فلا يرد أن إسناد ظن الصعود إلى كامل الجهل قاصر في المبالغة في صعوده إذ فيه

---

(١) أورده السكاكي في المفتاح : (٤٩٤) ، وبدر الدين بن مالك في المصباح : (١٣٨) ، وعزاه لأبي تمام ، والرازي في نهاية الإيجاز : (٢٥٢) ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : (٢٢٥) ، والقزويني في الإيضاح ؛ (٤٣٤) .

كمال المبالغة .

وذكر الشارح في دفعه : أنه ذكر «المجهول» إشارة إلى أنه غني بالله ، وظن الحاجة به جهل عظيم .

قال المصنف : فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على إنكاره ، فيجعله صاعدا إلى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ، وفيه نظر ؛ إذ لو توقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه ، فإذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه ، فلا يتم أنه لولا تناسي التشبيه ، لما كان لهذا الكلام وجه .

(ونحوه) أي : نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان **(ما مر من التعجب)** في قوله :

قامَتْ تُظَلِّلني ومن عجبٍ   شمسٌ تُظَلِّلني من الشَّمسِ

[**(والنهي عنه)** أي : عن التعجب في قوله :

[لا تَعجَبُوا مِن بِلَى غِلالَتِهِ] (١)

قال في الإيضاح : غير أن مذهب التعجب عكس مذهب النهي عنه ، فإن مذهبه إثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ، ومذهب النهي عنه إثبات خاصة من خواص المستعار منه ، ثم أشار إلى زيادة تحقيق ، وتقرير لهذا الكلام بقوله :

(وإذا جاز البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل) قال في الإيضاح : وإذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه ، فهذا حَمَلَ الشارحُ على أن حمل الفرع على المشبه به ، والأصل على المشبه ، فقال في توجيهه : إن الأصل في التشبيه ، وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف في وجه الشبه ، لكن المشبه أيضا أصل من جهة أن الغرض يعود إليه ، وأنه المقصود في الكلام ، ووافقه السيد السند في شرح عبارة المفتاح .

ونحن نقول : وإن نساعد في إطلاق الأصل على المشبه ، والفرع على المشبه به ، لكن لا يخفى أن البناء على الفرع هنا ، وفي عبارة «المفتاح» في محاذاة قوله

---

(١) البيت لابن طباطبا العلوي ، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد المتوفي سنة ٣٢٢ هـ . انظر البيت في : الطراز (٢٣/٢) ، نهاية الإيجاز : ٢٥٣ ، والمصباح : (١٢٩) ، والإيضاح : (٢٥٩) .

حتى إنه يبنى على علو القدر ، وعلو القدر هو المشبه ، ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام أن يجعل الفرع عبارة عن المشبه به ، فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح ؛ لأن المانع أقرب من الداعي ، بل نقول : مراده بالفرع المشبه ، ويريد : أنه إذا جاز بناء حال الأصل ، وهو المشبه به وإجراؤه على الفرع ، وهو المشبه مع الاعتراف بالأصل ، وعدم الإصرار على إنكار أن هناك متعددا فضلا عن جعل بعضه أصلا ، وبعضه فرعا على أن توجيه ما في الإيضاح ، والجمع بينه وبين ما في الكتاب يمكن بأنه قصد في الإيضاح إلى بيان يئول إلى ما يئول إليه ما ذكره هنا ، ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم ، حتى يكون كلام الإيضاح شارحا لخصوصيات هذا النظم .

(كما في قوله) أي : العباس بن الأحنف :

[**(هيَ الشَّمسُ مَسكَنُها في السَّماءِ فَعَزِّ)** أي : حمل على الصبر الفؤاد **(الفُؤادَ** عزاءً جميلا **فَلَن تَستَطِيعَ)** أنت **(إلَيها)** أي : إلى الشمس **(الصُّعودَ ولَن تَستَطِيعَ)** أي : الشمس **(إلَيكَ النُّزولا]** [1] **فمع جحده أولى)** هذا جواب قوله : وإذا جاز أي فالبناء على الفرع مع جحد الأصل كما في الاستعارة أولى ، ولا يخفى أن قولنا : هي الشمس دعوى الاتحاد ، ومع دعوى الاتحاد والاعتراف بالأصل .

نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله أمرا مقررا ، فينبغي أن يقال : وإذا جاز البناء على الفرع مع جحد الأصل فمع تقرره أولى ، ولا خفاء في أنه كما أن إثبات حال الأصل للفرع يحتاج إلى توجيه ، يحتاج إثبات حال الفرع له ، مع جحد الأصل وتناسي التشبيه ، وجعل الفرع عين الأصل إلى توجيه ؛ لأنه مع تناسي الإثنينية ، وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نُصْبَ العين كيف يسوغ إثبات حال المشبه ، وإضافة ما هو من خواصه إليه ؟ فتوجيه الترشيح صار موجب خفاء أمر التجريد ، وقد قدمنا لك في توجيه اجتماعهما ما ينفعك هنا ، وربما يُوَجَّه بأن التجريد متابعة الواقع ، والترشيح متابعة الادعاء ، فلكل وجهة هو موليها . وما قدمنا أعذب ، وبمشرب البلاغة أنسب .

(وأما) المجاز **(المركب)** عديل لبيان المجاز المفرد بجعل البيان السابق في قوة

---

(١) البيتان في ديوانه : (٢٢١) ، والإيضاح : (٢٧١) ، والمصباح : (١٣٩) وأسرار البلاغة : (١٦٨) .

قولنا : أما المجاز المفرد فكذا تفصيلا لمطلق المجاز المعرف في صدر المبحث .

(فهو اللفظ) المركب ، كذا في الإيضاح ، فكأنه أشار إلى أن المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيده ، فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب **(المستعمل فيما)** أي : معنى **(شبه بمعناه الأصلي)** يعني المطابقي ، وبهذا تم تعريف المجاز المركب ، إلا أنه أراد التنبيه على أن التشبيه الذي يبتني عليه المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلا ، وتوضيح أنه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من عدة أمور إلى مثلها إلا في وجه ينزع من عدة أمور ، كما اتفقت كلمتهم عليه ، وإن نبهناك على أنه لا يتم فتذكر ، فزاد قوله :

(تشبيه التمثيل) [1] ولم يكتف بقوله تمثيلا ؛ لأن التمثيل مشترك بين التمثيل ، وهذه الاستعارة ، فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف أو عن إيهام أخذ المعرف في المعرف ، ولم يحترز بقوله : تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة ، فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف ؛ لأنه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا .

وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل ، فإخراج قوله : تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل ، فإخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا تصلح للتعويل .

وزعم السيد السند : أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا ، وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مبنيّ على التسامح ، فكلما يذكر الطرف مفردا فمعه ألفاظ مقدرة ينساق الذهن إليها ، فلما لم يذكر إلا مفردا ، قيل : إن الطرف مفرد مسامحة ، والشارح المحقق ، وإن لم يوافقه في هذا في بحث التمثيل إلا أنه جعل قوله : تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد ، ولا يخفى أنه على هذا ينبغي تقديم قوله للمبالغة في التشبيه على قوله : تشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذي هو في عداد الجنس على المختص ، الذي هو في عداد الفصل ، وسيأتي لهذا مزيد تفصيل يكشف الغطاء عن وجه الحق إن شاء الله تعالى .

---

(١) هذا يفيد أن المجاز المركب لا يكون في المجاز المرسل كما يكون في الاستعارة ، والحق أن يكون في المرسل أيضًا ، ومن ذلك استعمال الخبر في الإنشاء وبالعكس ، والعلاقة فيهما الضدية أو اللزوم .

وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية ، وهي المتكلم المستعمل والصورية وهي الاستعمال ؛ لأن الاستعارة معه بالفعل والمادية ، وهو التشبيه ؛ لأنها معه بالقوة فأراد إتمام الاشتمال على العلل ، فصرح بالغاية بقوله : **(للمبالغة في التشبيه)** (١) ونبه به على أن الادعاء في هذه الاستعارة أيضا مرعي .

بقي أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه غير ظاهر **(كما يقال للمتردد في أمر :)** إن كان اختصارا لما في المفتاح كان المعنى كما يقال للمفتي المتردد في جواب المسألة ، لكنه إخلال ، وإن كان عدولا إلى أمثال جامع لما فيه ، ولغيره ، فالأمر واضح ، وكأنه على الأول حمله الشارح المحقق حيث قال عطفا عليه :

ولما كتب الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان بن محمد ، وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له : أما بعد ، فإني أراك تقدم رِجْلا وتؤخر أخرى فإذا بلغك كتابي هذا فاعتمد على أيتهما شئت فتأمل .

وقوله : **(إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى)** بيان لكلمة ما ، وليس مقول القول ، فافهم .

والمشهور : أراك على صيغة المعروف ، وللمجهول أيضا مساغ ، وحينئذ بمعنى الظن ، ولكل منهما مقام ، والظاهر من العبارة أن أخرى صفة رجلا ، وهو المشهود له في عبارة المفتاح ، حيث قال : فنأخذ صورة تردد يعني المفتي فتشبيهها بصورة تردد إنسان قام ليذهب في أمر ، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجْلاً ، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ، ثم يدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به رَوْمًا للمبالغة في التشبيه ، فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا :

أراك أيها المفتي تتردد ، تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، ويشهد له عبارة الإيضاح أيضا حيث قال في بيان ما كتب الوليد بن يزيد : شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر ، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا ، وتارة لا

(١) يشير بهذا إلى اتحاد الغاية في المجاز المفرد والمركب وهى المبالغة في التشبيه ، ولا يقصد به الاحتراز عن شيء .

يريد فيؤخر أخرى ، فأورد عليه أن المتردد لا يقدم رجلا قدامه ، ولا يؤخر رجلا أخرى خلفه ، فدفعه الشارح المحقق في شرحه للمفتاح بأن المراد بالرجل الخطوة ، والمعنى : تقدم خطوة قدامك ، وتؤخر خطوة أخرى خلفك .

وأورد عليه : أن تأخير الخطوة المقدمة إلى موضع ابتدأ منه لا إلى خلف المتردد ، فالأولى يقدم خطوة ، ويؤخر خطوة أخرى ، وبعد يرد أن المشهور في التردد تقديم الرجل وتأخيرها لا الخطوة ، وتباعد السيد السند في التكلف ، فقال :

المراد بالرجل الأخرى الرّجْل التي قدمها جعلها رجلا أخرى ؛ لأنها من حيث إنها أخرت مغايرة لها من حيث إنها قدمت ، ولكن الظاهر ما ذكره أن أخرى صفة تارة ، أي : تقدم رجلا تارة ، وتؤخرها تارة فإن هيئة تردد المتردد في الذهاب هكذا .

(وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل أو لبنائه عليه **(على سبيل الاستعارة)** ؛ لأنه استعارة متضمنة للتشبيه ، فالتشبيه التمثيلي فيه على طريق الاستعارة **(وقد يسمى التمثيل مطلقا)** وحينئذ يقيد اسم التشبيه ، فيقال : تشبيه تمثيل ، وتشبيه تمثيلي ، ولا يطلق التمثيل مطلقا على التشبيه .

اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه : غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها التشبيه ، كالأخبار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو التحزن أو نحو ذلك .

ولا يبعد أن يقال : ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض ، والمجاز بالأصالة أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد ، فلو عُدَّ اللفظ الذي صار مجازا لتجوز في جزئه قِسْمًا على حدة من المجاز لكان جاء في أسد ، وقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ (١) وأمثالها مجازات مركبة ، ولم يقل به أحد ، بخلاف الاستعارة التمثيلية فإنها من حيث إنها استعارة لا تجوز في شيء من أجزائها ، بل المجموع نقل إلى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه ، فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه

(١) آل عمران : ١٠٧ .

الأصلي ، ولا شيء مما ليس علاقته علاقة التشبيه كذلك .

بقي أن قولنا : حفظت التورية لمن حفظها ، استعمل في لازم معناه من حيث المجموع ، وليس باستعارة إلا أن يتكلف ، ويقال : حفظت التورية لم يستعمل في لازم معناه ، بل أفيد اللازم على سبيل التعريض . وفيه بحث ، فتأمل .

ثم إنه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة ، وهي غير مستقلة لا ينبغي أن لا يجري منه الاستعارة بالأصالة ، كما في الحرف ، فهل هي كالاستعارة التبعية أولا ؟ وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شيء **(ومتى فشا)** أي : انتشر **(استعماله)** أي : المجاز المركب أو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي ، وجعل الضمير إلى التمثيل على سبيل الاستعارة أو التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام .

(كذلك) فسره الشارح بكونه على سبيل الاستعارة ، واحترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي ، وهو تكلف ؛ إذ شيوع استعمال التشبيه أو اللفظ في المعنى الأصلي غير داخل في فشو المجاز المركب ، حتى يحترز عنه به .

فالوجه : أن المراد به عدم التغيير أي : متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا ، ولم يعدل عن هيئة في المضرب ، وحينئذ يكون أشد اتصالا بقوله ، ولهذا لا يغير الأمثال ، ولتعلقه بقوله :

(ويسمى مَثَلا) وجه أي : كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة ، وتمثيلا مطلقا يسمى مَثَلا ، ولا يبعده أن القصد إلى تسميته مثلا بخصوصه ، وتسميته تمثيلا لا بخصوصه ؛ لأن الكلام في كل فرد من المثل ؛ لأن في نوع المثل بشهادة كلمة متى ، فالتسمية مثلا أيضا لا بخصوصه .

(ولهذا) أي : لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملتزما فيه هيئة المورد ، من غير تغيير يستدعيه المضرب **(لا تتغير الأمثال)** فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شيئا ضيعه قبل ذلك : ضيعت اللبن بالصيف بفتح التاء ، بل بكسرها ؛ لأنه كان واردا في امرأة ، ولا يخفى أن «ضيعت اللبن» في مضربه لم يستعمل فيما استعير له في المورد ، بل نقل إلى معنى آخر فهو استعارة متفرعة على استعارة

لصيرورة الاستعارة حقيقة في موردها .

ومما ينبغي أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والإشارة إلى المثل كما في ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فإنه مأخوذ من المثل ، وإشارة إليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الأمثال .

وللأمثال تأثير عجيب في الآذان وتقرير غريب لمعانيها في الأذهان ، فهي بين الألفاظ كالموجوه ، والمشاهر من الناس حتى يغير بلفظ المثل ، ويستعار هذا اللفظ منه للحال ، والصفة والقصة إذا كان لها شأن عجيب ، وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (١) الآية ، أي : حالهم أو صفتهم أو قصتهم العجيبة الشأن الغريبة في نظر الأذهان .

وكقوله : ﴿الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ (٢) أي الصفة العجيبة .

وكقوله : ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ (٣) أي : فيما قصصنا عليكم قصتها العجيبة لما فرغ من بحث الاستعارة ، وكأنه مظنة أن يؤخر عليه بأنه فاته الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ، ولم يستوف أقسام الاستعارة ، وبأنه خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين .

أحدهما : في تحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية على وجه يتبين أنهما ليستا من أقسام المجاز اللغوي ، والاستعارة المذكورة ، فلذا أهملنا ، لا لفوتهما ، والغفلة عنهما .

وثانيهما : في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه ، وقدم فصل الاستعارة بالكناية والتخييلية ، لأن الحقيقة لهما يخالف بيان السكاكي ، وفي فصل تزييف رأيه فيهما أيضا ، فهذا الفصل كالتتميم له أيضا .

***

---

(١) البقرة : ١٧ .

(٢) النحل : ٦٠ .

(٣) محمد : ١٥ .

(فصل) الأقوال في الاستعارة بالكناية ثلاثة :

أحدها : ما ذهب إليه القدماء ، وهو المشبه به المستعار للمشبه المسكوت عن ذكره اعتمادا على دلالة إثبات لازم المشبه به للمشبه ، على أن المشبه به مستعار له ، ففي قولنا : نشبت أظفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية ، السبع المستعار للمنية الذي لم يذكر ، اعتمادا على أن إضافة الأظفار إلى المنية تدل على أن السبع مستعار لها .

وزعم الشارح المحقق والسيد السند : أن في كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ (١) تصريحا بذلك حيث قال : من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه ، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه ، نحو : شجاع يفترس أقرانه ، ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد . هذا كلامه .

وقالا : هذا هو القول الصواب الذي لا خَلَل فيه .

وفيه : أن القصد من استعارة السبع للمنية إلى دعوى أن كونها سبعا قد تقررت ، وصارت مسلمة لكمال المبالغة في التشبيه ، وهذا حاصل من إضافة الأظفار إلى المنية ، فإنها تفيد : كإطلاق السبع عليها أن كونها سبعا مُسَلَّمٌ ، ففي الحكم بأن هناك سبعا مستعار لها منويا نصب إضافة الأظفار قرينة عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة إليه .

فالحق : أن الاستعارة بالكناية هي استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز إليها ، بذكر رادفه الذي هو الأظفار .

وفي قول «الكشاف» حيث قال : عن ذكر الشيء المستعار ، ولم يقل : عن ذكر المستعار .

وقوله : ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد ، دون أن يقول فيه تنبيه على استعارة الأسد للشجاع شهادة ظاهرة ، لما قلنا .

نعم يتجه عليه أن في الاستعارة دعوى ظهور الأسدية ، وكونها مسلمة لا

---

(١) البقرة : ٢٧ .

دعوى أنه أسد ، كما ذكره .

ويمكن دفعه بأن في قوله : «تنبيه» تنبيها على ظهور الدعوى ، فتنبه .

وثانيها : ما ذهب إليه السكاكي صريحا وإن كثيرا في كلامه ما يقتضي أنه جرى على ما تقدم من قول القدماء أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ ، ما هو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبيهة به أثبت للمشبه ، ولا غبار عليه ، بل في حكمه بأنه مجاز ، وجعله قسما للاستعارة الداخلة في المجاز .

وأما القول بأن حكمه بأن لفظ لازم المشبه به مستعار لصورة وهمية شبيهة به تعسف ، لا حاجة إليه ، بل إبقاء اللازم على معناه وإثباته للمشبه مجازا أعون للدلالة على المقصود ، وأقوى قرينة عليه ، فيدفعه أن إثبات الحكم للاستعارة التخييلية حينئذ يرجع إلى المشبه به ، لا إليها .

فقولنا : نشبت أظفار المنية ، لو أريد بالأظفار حقيقتها يفيد تعلق أظفار السبع ، لا تعلق الموت ، فلولا قصدُ أمر ثابت للمنية لفات المقصود ، وفسد البيان كيف لا ومال نشبت أظفار المنية لو كانت الأظفار على حقيقتها نشبت أظفار السبع الذي اتحدت معه المنية لكمال الشبه بينهما ؟! ولا شبهة في أنه يفيد تعلق الأظفار .

وثالثها : ما ذهب إليه المصنف . قال الشارح : هو شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو يبتني على مناسبة لغوية ، إذ تسميتها بالكناية ، وإن كانت في موقعها ، لكن تسميتها استعارة خالية عن المناسبة ، وكأنه استنباط منه .

ونحن نقول : أقوى ما يدل على ضعف مذهبه أنه في قولنا : أظفار المنية يجعل كون المنية سبعا مسلم الثبوت ، فلا يكون هناك قصد إلى تشبيه ، فلا يصح قوله : وقد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ، ولا قوله : ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به .

هذا فقوله : **(وقد يضمر التشبيه في النفس ، فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه)** يشمل زيدا في جواب من تشبيه الأسد ، فأخرجه بقوله : **(ويدل**

عليه [١] **بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به)** من غير أن يكون هناك أمر محقق حسا أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر ، **(فيسمى)** التشبيه **(استعارة بالكناية)** أو استعارة **(مكنيا عنها)** .

أما الكناية والمكني عنها فلأنه لم يصرح به ، بل إنما أشير إليه بذكر لازم المشبه به .

وأما الاستعارة وإن قيل : إنها مجرد تسمية خالية عن المناسبة كما مر ؛ فلأنها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به ؛ لأن ما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه .

(و) يسمى **(إثبات ذلك الأمر)** المختص بالمشبه به **(للمشبه استعارة تخييلية)** [٢] لاستلزامه استعارة لازم المشبه به للمشبه ، وتخييل أن المشبه من جنس المشبه به ، وهذا القول منه في الاستعارة التخييلية موافق لكلام السلف ، ومصرح به في كلام الشيخ عبد القاهر .

وقد سمعت فيها قول السكاكي ؛ ففيها قولان لا ثلاث لهما ، ولا يذهب عليك أن تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم المشبه به ، للزوم المشبه ، فإن مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه ، فإنه لولا التشبيه لم يستعر المشبه به للمشبه .

وقد جعل العلامة في «الكشاف» قوله تعالى : ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [٣] من هذا القبيل ، حيث قال : شاع استعمال النقض في إبطال العهد ، من حيث تسميتهم العهد بالحبل ، على سبيل الاستعارة ؛ لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين ، إلا أنه لما زعم المصنف أن الاتفاق على أن قرينة المكنية لا تكون إلا التخييلية كما سيجيء ، لم يحفظ تعريفها عن خروج مثلها عنه .

قال المصنف في الإيضاح : ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه ، منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه ، ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه

---

(١) أي : على ذلك التشبيه المضمر في النفس ، ويمتاز هذا التشبيه على التشبيه الاصطلاحي بما تمتاز به الاستعارة من المبالغة في التشبيه .

(٢) على هذا يكون الاستعارتان عنده أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز .

(٣) البقرة : ٢٧ .

في المشبه به ، وكأنه أشار بقوله : ومنه هون أن يقول على ضربين إلى أنه لا حصر فيهما ، إذ يكفي للقرينة إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه ، سواء كان له دخل في وجه الشبه أو لا .

ألا ترى أن قوله : [صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى] (١) إذ جعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضمرا في النفس يدل عليه إثبات الصحو المخصوص بالسكران ، مع أنه لا دخل له في وجه الشبه الذي هو التحير وزوال العقل ، فعدول الشارح عن بيانه إلى قوله : ثم ذلك الأمر المختص على ضربين خالٍ عن المصلحة ، وأشار إلى الأول بقوله **(كما في قول)** أبي ذؤيب **(الهذلي)** مع أنه الأحق بالتقديم ، هو القسم الثاني لمزيد الاهتمام به ، إذ فيه تنبيه على خطأ السكاكي ، حيث جعل قول أبي ذؤيب من القسم الثاني ، وقال : إن قوام اغتيال السبع للنفوس بالأظفار .

فإن قلت : قد ذكره المصنف في الفصل الثاني على وفق ما ذكره السكاكي فقد ناقض نفسه . قلت : ذكره على سبيل النقل ، ولم يقدح هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الأمر هنا .

[**(وإذا المَنِيَّةُ)** من أعلام الموت **(أنْشَبَتْ)** أي : أعلقت **(أظفارَها)**] (٢) شبه في نفسه **(المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة)** تفسير للقهر **(من غير تفرقة بين نفَّاع وضرَّار فأثبت لها)** أي : للمنية **(الأظفار التي لا يكمل ذلك فيه بدونها)** وأن يتقوم بدونها : لأن من أسباب اغتيال السبع الأنياب ، وأشار إلى الثاني بقوله : **(وكما في قول الآخر :**

ولَئِنْ نَطَقْتُ بشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا فلِسانُ حَالِي بالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ) (٣)

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمي في ديوانه : (١٢٤) ، والطراز : (٢٣٣/١) ، والمصباح : (١٣٢) ، ولسان العرب (رحل) ، وبلا نسبة في كتاب العين (٢٦٨/٣) ، وتاج العروس (صحا) . وعجز البيت :

.... وعرى أفراس الصبا ورواحله

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين : (٨) ، وتهذيب اللغة (٣٨٠/١١ ، ١٤ ، ٢٦٠) وسمط الآلي : (٨٨٨) ، وأمالي القالي (٢٥٥/٢) ، وكتاب الصناعتين : (٢٨٤) ، وللهذلي في لسان العرب (تمم) ، وبلا نسبة في (نشب) ، وتاج العروس (نشب) ، (تمم) وتمام البيت :

ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لا تَنفَعُ

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله العتبي ، وقيل : لأبي النضر بن عبد الجبار ، وأورده القزويني في الإيضاح : (٢٧٨) ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : (٢٢٨) .

يعني : ضُرك أكثر من بِرِّك ، ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر ، حيث يعجز عن أداء حقه ، ففيه التوجيه ، فافهم ، فإنه البديع التنبيه ، ولا يذهب عليك أن البيت إنما يكون من باب الاستعارة بالكناية ، لو لم يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء ، وأن الظاهر أنه لا فرق بينه وبين قول الهذلي ، فإنه شبه فيه الحال بالإنسان في الدلالة على المقصود ، وليس قوام دلالة الإنسان باللسان ، بل له أسباب أخر من الإشارة والكناية ، إلا أن كمالها به إلا أن المصنف تكلف وقال : (**شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود ، فأثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه**) [1] وما به قوام دلالة الإنسان المتكلم هو اللسان ، ولا يخفى أنه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالأظفار كان قوام وجه الشبه بالأظفار ، إلا أنه تكلف .

ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح : أن الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة ، مبنية على التشبيه المقلوب ، لكمال المبالغة في التشبيه ، فهي أبلغ من المصرحة ، فكما قولنا : أن السبع كالمنية ، تشبيه مقلوب يعود الغرض منه إلى المشبه به ، كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائي ، وأريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تنبيها ، على أن المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس . فالمنية وضعت موضع السبع ، لكن هذا على ما جرى عليه السكاكي .

(**وكذا قول زهير**) حيث أثبت فيه للمشبه ما به قوام وجه الشبه ، فذا إشارة إلى قول الآخر : [(**صَحَا**) أي : ذهب سكرُ هوى (**القلْبُ**) معرضا (**عن سَلْمى**) ففيه استعارة بالكناية ، وتخييل ؛ حيث شبه القلب بسكران ، وأثبت له الصحو أو ترك القلب الصِّبَى ، والميل إلى الجهل معرضا عنها .

في القاموس : صحا : ذهب السكر وترك الصِّبَى .

وفي الشرح أي : سلا مجازا عن الصحو ، والسلو : الخروج من الحب (**وأَقْصَرَ باطِلُه**) أي : انتهى باطله من لوازم حب سلمى ، يقال : اقصر وقصر

---

(١) يجوز أن يكون قوله - لسان حالي - من إضافة المشبه به إلى المشبه فيكون تشبيهًا لا استعارة .

وتقاصر . انتهى .

وحينئذ لا حذف في الكلام ، المعنى ظاهر ، ويقال : أقصر عنه أي : عجز فالتقدير : أقصر عنه باطله ، فحينئذ لا محالة في كلام قلب ؛ لأن العاجز هو القلب لا الباطل ، إذ لا ينسب العجز إلا إلى ما من شأنه الاختيار .

وفي كلام المتن حيث قال : إنه ترك ما كان يرتكبه ، إشعار بذلك ، ومن لا يتفطن بهذا يكاد يقول قوله : إنه ترك ما كان يرتكب في تقدير تركه ما كان يرتكبه ، «وما كان يرتكبه» فاعل «ترك» ومفعوله العائد إلى القلب محذوفا .

وقال الشارح : يقال : أقصر عن الشيء إذا أقلع عنه أي : تركه وامتنع عنه . قيل : هو على القلب ، أي قصر القلب عن باطله ، ولا حاجة إليه لصحة أن يقال : امتنع عنه باطله وتركه بحاله ، هذا كلامه .

ولا يخفى عليك أن الترك لا يُنسَب إلى ما يرتكبه المرتكب بالنسبة إليه ، بل إلى المرتكب بالنسبة إلى ما يرتكب ، فلا تتجاوز عن تحقيق من له القلب **(وعُرِّيَ أَفراسُ الصِّبا ورواحِلُه)]** (١) من عَرَّيته تعرية جعلته عريانا ، هذا هو المقصود بالتمثيل .

ومثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييل دائر بينها وبين الاستعارة التحقيقية، وهذا في كلام السكاكي قسم ثالث من الاستعارة ، فإنه جعل الاستعارة تحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما ، والمصنف لم يتلفت إلى هذا القسم في مقام التقسيم ؛ لأن المحتمل لهما لا يخرج عنهما ، وأشار إليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكناية ، وفي هذه الاستعارة فائدة جليلة ، رزقناها ولله الحمد الأعلى على منه ، وهي :

أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ، ولا ضِنَّة معه في تجويز إيراد كلامه محتملا لطرق متعددة ليسلك المخاطب أيها شاء ، بل إيراده كذلك مما يزيد في قدره ، ويدل على طول باعه ، وانشراح صدره ، ويزيد في نشاط المخاطب ؛ حيث نزَّله ذلك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان ، والتنبيه للمقصود بوجوه لمجرد إشارة البيان ، ولم يأت به في أمثلة التحقيقية ، لأن تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية

---

(١) سبق تخريجه .

فأشار أولا إلى بيان التخييلية التي هو فيه بقوله :

(أراد) زهير **(أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف)** الزمان **(المحبة من الجهل أو الغي وأعرض عن معاودته)** لأدلة في الكلام على تَرْكه ما كان يرتكبه من المحبة مطلقا على ما يقتضيه الشَّوْق ، فتنبه .

وإنما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلمى إلا أن يراد بِسَلْمَى جنس المحبوبة ، كما قد يراد بحاتم السخي ، ثم لا دلالة فيه على الإعراض عن معاودته إلا أن يؤخذ ذلك من أبيات أخر لهذا الشعر والله أعلم .

(فبطلت آلاته) أي : آلات القلب ، وكذا عَوْد الضمير في معاودته .

وقال الشارح : الضمير إن «إلى ما يرتكبه» وكأنه حفظ البيت عن أن يكون فيه قلب .

وهاهنا بحث ، وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن إلا حقيقة الأفراس والرواحل ، فكيف يدل على أنه بطلت آلاته ، إنما يلائم ذلك لو أراد بأفراس آلات ما يلزمه ، فيجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية ، كما سمعه في قوله تعالى : ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ وتوهم له آلات كما هو شأن السكاكي ، ولو سلم فلا دلالة على تعرية أفراس الصبا والرواحل على بطلانها ، بل على إهمالها إلى وقت الحاجة ، كما هو شأن السائر مسيرة إذا فرغ عن سلوكها .

(فشبه) زهير في نفسه الصِّبَى **(بجهة من جهات السير كالحج والتجارة قضى منها)** أي : من تلك الجهة **(الوطر)** كالسفر هو الحاجة **(فأهملت الآلات)** ووجه الشبه الاشتغال التام ، وركوب المسالك الصعبة فيه ، غير مبال بمهلكة ، ولا محترز عن معركة مع إهمال الآلات ، وليس وجه الشبه تاما بدون ضميمة إهمال الآلات ، وليس وجه شبه كما يدل عليه كلام الشرح ، فهذا التشبيه المضمر في النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التي قرينتها ما أشار إليه بقوله :

(فأثبت له) أي : للصبى **(الأفراس والرواحل)** (١) التي تخص جهة المسير والسفر ، **(فالصبى)** على هذا **(من الصبوة)** أي من جنس الصبوة ، لا بمعنى

---

(١) إثبات ذلك له استعارة تخييلية .

الكون صبيا .

في القاموس : الصبوة جهلة الفتوة ، صبا صبوا ، وصبوا وصبي وصبا ، وفيا ذكره عدول عن طريقة السكاكي ؛ حيث جعل الصبي بمعنى الكون صبيا ، فاحتاج إلى حذف مضاف ، أي : أو أن الصبي وأشار إلى أن عنه غنى ، وأن لا ضنة في حذف الزمان عن المصادر .

وأما ما قال الشارح : لا من الصبا بفتح الصاد ، فيقال : صبي صباء أي : لعب مع الصبيان ، فيدل ما نقلناه من القاموس على ضعفه .

على أن فتح الصاد يقتضي المد ولا يساعده النظم إلا على وجه بعيد ، وهو ارتكاب قصر الممدود للضرورة .

ومن البين أن وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور ، فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه في الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل .

وأشار إلى التحقيقية بقوله : **(ويحتمل أنه)** أي : زهير **(أراد)** بالأفراس والرواحل **(دواعي النفوس وشهواتها أو القوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو)** أراد بها **(الأسباب التي قلَّما تتآخذ)** أي : تتفق وتجتمع **(في اتباع الغي إلا أوان الصبا)** [1] وعنفوان الشباب مثل المال والأعوان **(فتكون)** استعارة الأفراس والرواحل **(تحقيقية)** لتحقق معناها عقلا على الاحتمال الأول ، وحسا على الثاني .

ولا يذهب عليك أنه لا بأس بأن يراد بالأفراس والرواحل جميع ما ذكره ، على سبيل الترديد ، فكأنه قصد لكلمة «أو» منع الخلو ، ولما فرغ من الفصل الأول شرع في الثاني فقال :

(فصل : عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) احترز عن الحقيقة العقلية **(بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع ، واحترز بالقول الأخير)** وهو قوله من غير تأويل في الوضع **(عن الاستعارة على أصح القولين)**

---

(١) هذه الأسباب كالمال والأعوان ، والتحقيق على إرادتها حسي وعلى إرادة دواعي النفوس عقلي ، والاستعارة عليهما تحقيقية تصريحية .

وهو أن الاستعارة مستعملة في غير ما وضعت له بخلاف القول الآخر ، وهو أن الاستعارة مستعملة فيما ضعت له ، والتصرف في أمر عقلي ، فإنه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ إخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية ولا إخراجها بقوله من غير تأويل في الوضع ، لأنه لا تأويل في الوضع على غير القول الأصح .

وقوله **(فإنها)** بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بأنها **(مستعملة فيما وضعت له بتأويل)** أي : وضعا ملتبسا بتأويل ، وصرف للوضع عن الظاهر ، فإن الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء ، بل على سبيل التحقيق .

ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله : على أصح القولين ، يجب أن يقيد الدليل ، إلا أن تقييد أحدهما يسوق الذهن إلى تقييد الآخر ، فيكفي به . وقد عدل عن عبارة السكاكي ، لاختلال فيه على ما هو المشهور ، حيث قال : وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ، ففي الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين ، ولا نسميها حقيقة ، بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له ، على ضرب من التأويل .

هذا والمراد بقوله : دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف إلى اللفظ ، فاشتهر أنه لا يصح جعل قوله على أصح القولين متعلقا بقوله : مستعملة فيما وضعت له ، إذ لا اختلاف في استعمالها فيما وضعت له في الجملة ، وإنما الاختلاف في استعمالها فيما وضعت له بالتحقيق ، لكن أصح القولين انتفاؤه ، وحمل الوضع على الوضع بالتأويل بعيد ، فتعين تعلقه بقوله : ليحترز به ، فاختل النظم ، وصار معقدا للفصل بين قوله : على أصح القولين ومتعلقه بقوله ، ففي الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له ، وبين قوله : ولا نسميها حقيقة ، وقوله بعد الكلمة إلخ بقوله على أصح القولين .

هذا ونحن نقول : عدل عن المطلب الأخفى إلى الأوجز الأوضح ، لكن كلام السكاكي بريئ عما ظن به من الخلل ، فإن قوله : على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له ، والمراد : ما وضعت له بتأويل لوضوح القرينة المؤدية إليه ، بل لفظ العد ينبئ عن كونها مستعملة فيما وضعت له ، لا على سبيل التحقيق واكتفى بتقييد الدليل بقوله : على أصح القولين ، عن تقييد الدعوى على

عكس ما فعله المصنف .

لكن ما فعله المصنف أنسب ؛ لأن حوالة أمر اللاحق بالسابق أنسب من العكس ، وأحفظ من توهم غير المقصود .

(والمجاز اللغوي) عطف على قوله : الحقيقة اللغوية أي : عرّف السكاكي المجازَ اللغوي **(بالكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له بالتحقيق)** [(١)] أراد به ما يقابل التأويل **(في اصطلاح به التخاطب ، مع قرينة مانعة عن إرادته ، وأتى بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة)** في تعريف المجاز بناء **(على ما مر)** من أنها مستعملة فيا وضعت له بالتأويل ؛ وهذا واضح ، وإن كان ظاهر عبارة السكاكي تقتضي أن هذا القيد لإخراج الاستعار ة حيث قال :

وقولي : بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج ، وفي بعض النسخ احتراز أن لا يخرج استعارة ؛ لأن ذلك الظاهر ظاهر الفساد ، فجعل الشارح كلمة «لا» زائدة ، وجعل في المختصر الجار المحذوف في احتراز أن لا يخرج كلمة اللام ، أي : احتراز لئلا يخرج .

ونحن نقول : المراد : احتراز عن أن لا يخرج مدلول الاستعارة عما وضعت له ، فلا تدخل الاستعارة في المستعملة في غير ما وضعت له .

(ورد) ظاهر ما ذكره السكاكي [(٢)] **(بأن الوضع)** وأن يطلق في شأن الاستعارة فيقال : هي موضوعة للمستعار له بتأويل ، ويطلق عليه الموضوعة بالتأويل ، لكن لا يطلق فيها الوضع من غير تقييد بالتأويل ، وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع ، لا مما ذكره المصنف .

وتبعه الشارح فيه من أنه فسر السكاكي بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه ، وقال : قولي : بنفسه احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة .

ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع ، وتعينه بإزائه إنما هو بواسطة القرينة ؛ لأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسيرا لأحد معنييه ، ولا يلزم من

---

(١) فإذا كانت الحقيقية لغوية تكون الكلمة مستعملة في غير معناها اللغوي فتكون مجازًا لغويا ، وإذا كانت شرعية تكون الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي فتكون مجازًا شرعيا ، وهكذا .

(٢) المفتاح ص ١٩١ .

تفسير أحد المعنيين نفي الآخر ، فهو **(إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل)** فالاستعارة داخلة من غير قيد بالتحقيق ، فلا يصح أنه ليدخل الاستعارة في تعريف المجاز .

نعم فيه زيادة إيضاح للدخول ، وبهذا التقرير ظهر أن ما أجاب به الشارح عنه في المختصر من أنه أراد السكاكي أنه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل ، فذكر قوله : بالتحقيق قرينة على المراد ؛ ليظهر فيدخل فيها الاستعارة ؛ لأن انصرافه عند الإطلاق إلى ما ليس بتأويل ينفي عروض الاشتراك .

ويرد أيضا توقف الدخول على التقييد بأنه يصدق على الاستعارة : الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لا محالة ، ولا ينافيه صدق الكلمة المستعملة فيما وضعت له ؛ لأن صدق الأول باعتبار الوضع بالتحقيق ، وصدق الثاني باعتبار الوضع بالتأويل ، ولا يندفع بما ذكره الشارح في المختصر أنه قرينة على نفس المراد بلفظ الوضع الذي عرض له الاشتراك ؛ لئلا يُحْمَل على الوضع بالتأويل ، فتخرج الاستعارة ؛ لأن عروض الاشتراك قد زُيِّف .

واعلم أن الشارح قال : المراد بالوضع موافقا لما في الإيضاح ، وما يشتق منه لينتفع به في إثبات عدم الحاجة إلى تقييد وضعت بعدم التأويل في تعريف الحقيقة ، وبالتحقيق في تعريف المجاز .

ويمكن أن يقال : بيان حال الوضع يكفي فيما هو بصدده ؛ لتقرر أن المشتقات تابعة للمصدر في ذلك .

(وبأن) عطف على قوله بأن في قوله : «ورد بأن» ، وإعادة الجار يدل على أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقلّ في الرد عليه ، وليس كذلك ؛ لأن المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز ، والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الأمرين ، فالأولى ترك إعادة المجاز .

(التقييد باصطلاح به التخاطب) لا بخصوصه **(كما لا بد منه في تعريف المجاز لابد منه)** في تعريف **(الحقيقة)** ليخرج المجاز المستعمل فيما وضع له ، كالصلاة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعاء ، فحصل الاعتراض : أن

التعريف غير مانع ، وربما يجاب بأن المراد بالوضع في قوله : من غير تأويل في الوضع الواضع في اصطلاح به التخاطب ، وذلك يوجب تقييد الوضع في غير ما وُضِعَت له باصطلاح به التخاطب ، وبهذا اندفع ما ذكره الشارح أنه لا يكفي العهد ، بل لابد من تقييد موضوعه أيضا في قوله : فيا هي موضوعة له .

نعم يتجه أن لام العهد لا تصرف اللفظ إلا إلى وضع مفهوم من قوله : فيا هي موضوعة له .

وأن قوله : بالتحقيق في تعريف المجاز ، وقوله : من غير تأويل في الوضع ، في تعريف الحقيقة بمعنى واحد بلا ريبة ، فلو أغنى قوله : من غير تأويل في الوضع عن قيد اصطلاح به التخاطب لأغنى عنه قوله : «بالتحقيق» .

ومنهم من أجاب بأن القيدَ مراد في تعريف الحقيقة ، تركه للعلم به من تقييد تعريف المجاز ، وهو غير مُلْتَفت إليه لوجوه :

منها : أن الترك بالمقايسة لا يليق بالتعريفات . ومنها : أن القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز ، لا يمكن ذكره في تعريف الحقيقة ؛ لأنه يستلزم الدَّوْر .

ومنها : أن المفتاح الذي هو بصدد توضيح التعريف إلى أن ذكر للتوضيح قوله : من غير تأويل في الوضع ، مع أنه لا حاجة إليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقايسة ؟

وأجاب عنه الشارح ، وارتضاه السيد السند : بأن الأمور التي تختلف بالإضافات لا يتم تعريفاتها بدون اعتبار قيد الحيثية .

وقد تعارف ذلك بحيث يكتفى بهذا التعارف من ذكرها ، وبأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا : الجواد لا يخيب سائله .

ومعلوم أن الحقيقة والمجاز من الأمور الإضافية ، حتى إن لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة إلى معنيين ، بل بالنسبة إلى معنى واحد ، فالمعنى هاهنا : أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيا هي موضوعة له من حيث إنها موضوعة له ، والصلاة المستعملة في لسان الشارع في الدعاء لم تستعمل في الموضوعة هي له ، من

حيث إنه موضوع له .

ولا يصح أن يجعل معنى تعريف المجاز : الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له ، من حيث إنه غير ما هي موضوعة له ، لأن استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث إنه غير الموضوع له ، بل من حيث إنه متعلق الموضوع له بنوع علاقة ، مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له ، فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به التخاطب في تعريف المجاز . وفيه بحث ، وهو : أنه لو أريد بقوله : المستعملة فيما وضعت له ، من حيث إنه ما وضعت له أن كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال ، فلا يستقيم ؛ لأن استعمال المتكلمِ اللفظَ فيما وُضع له لأجل أنه موضوع له ، والمخاطب عالم بالوضع ، وإن اكتفى في الحيثية التعليلية بمجرد أن لها مدخلا فلا خفاء في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز ، إلا أنه لا يكفي ، بل لابد من ضميمة التعلق ، مع كونه غير هذا .

قال في الإيضاح : ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم ، يريد ما تقدم من أنك تقول لصاحبك : خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب بين يديك ، وأنت تريد أن تقول : خذ هذا الكتاب ، فغلطت .

وأجيب تارة : بأن الغلط لا يُنصَب قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له ، وردّه الشارح بأن إشارته إلى الكتاب قرينة مانعة .

وفيه : أنه لو كانت هذه قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له لم تعد المخاطب ساهيا ، بل هذه الإشارة قرينة مانعة عن إرادة التلفظ به ، وفرق بين المانعة عن إرادة التلفظ والمانعة عن إرادة المعنى ؛ لأن المانعة عن إرادة المعنى أن ينتقل الذهن منها إلى عدم إرادته ، لا إلى عدم إرادة التلفظ المستتبع ؛ لعدم إرادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن إليه ، وتارة بأن عبارة الحد مشعرة بأن ذكر الكلمة عن قصد ، ولا قصد في ذكر الغلط .

وأجاب عنه السيد السند : بأن المراد الغلط ليس ما يكون سهوا من اللسان ، بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد .

وفيه أنه قوله كما تقدم يتأدى أن مراده ما هو سهو .

نعم لو كان المراد ذلك لتم أن الغالط لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح ، لكن

يمكن المناقشة في عدم كون هذا الغلط حقيقة ، لأنه يحتمل أن يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استُعملت فيما وُضعت له ، في اعتقاد المتكلم ، غايته أن لا يكون حقيقة صحيحة .

(وقسّم) السكاكي **(المجاز اللغوي)** أي : المجاز بالمعنى الذي سبق **(إلى الاستعارة وغيرها)** [1] ولم يرد أنه قسمه إليهما صريحا ، بل إنه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة ، لأنه قسمة إلى خال عن الفائدة ، ومتضمن لها ؛ وقسم المتضمن لها إلى الاستعارة وغيرها .

ومن البين أنه يستفاد منه أن المجاز المطلق استعارة وغيرها .

(وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) أي لفظ أحد طرفي التشبيه بقرينة قوله : **(وتريد به الآخر)** ذلك أن تريد به معنى الآخر ، فتأمل .

(مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به) [2] لجعل الاستعارة قسمين .

أحدهما : المشبه المراد به المشبه .

وثانيهما : المشبه به المراد به المشبه ، ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا المشبه به ، حيث قال : ويسمى المشبه به ، سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارا منه ، واسمه مستعارا .

أما في صورة إرادة المشبه بالمشبه به فيتبادر أن يكون المستعار منه المشبه ، لكنه اعتبر في إطلاق المستعار منه استعارة لازم المشبه به للمشبه ، ففي أظفار المنية جعل المستعار منه السبع ، مع أنه أريد بالمنية السبع ؛ لأنه استعير من السبع الأظفار للمنية .

ولما خفي هذا ، ظن به أنه خالف نفسه في هذا المقام ، حيث جعل الاستعارة بالكناية منها السبع ؛ ولذا جعل المشبه به مستعارا منه ، لكن في جعل اسم المشبه به مستعارا مخالفة بجعله الاستعارة بالكناية المشبه ، إلا أن يقال : أراد أن المشبه به نفسه ، سواء كان المذكور كما في الاستعارة بالكناية أو المتروك كما في الاستعارة المصرحة سمي مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل ، واسمه المذكور

---

(١) انظر المفتاح ص ١٩٤ .

(٢) انظر المفتاح ص ١٩٦ .

مستعارا كما هو المتبادر منه ، ومن ترك التسوية فيه بين المذكور والمتروك .

ومما يوهم كلامه في هذا المقام ، أنه جعل الاستعارة بالكناية الأظفار ، حيث بين في استحقاقه اسم الاستعارة كون الأظفار مستعارا .

ويمكن دفعه بأنه جعل المنية مستحقة لاسم الاستعارة ، لاستلزامها استعارة الأظفار .

وقد انكشف لك بما ذكرنا لك أن زعم القوم أنه وقع منه حفظ عظيم في تحقيق الاستعارة بالكناية واضطراب في كلامه ليس بوارد .

نعم ، يتجه أنه كيف تكون المنية مجازا ، وسيجيء ما يتعلق به إن شاء الله تعالى .

(وقسمها) أي : السكاكي الاستعارة **(إلى المصرَّح بها ، والمكنى عنها ، وعنى بالمصرح بها أن يكون المذكور)** من طرفي التشبيه **(هو المشبه [1] ، وجعل منها تحقيقية)** سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال **(وتخييلية)** كذلك ، وإنما لم يقل قسمها إليهما مع أنه قال : والمصرح بها ينقسم إلى تحقيقية وتخييلية تفننا . وما قال الشارح المحقق : إنه لم يقل ، وقسمها إليها ؛ لأنه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر إلى الفهم ، وهو لم يقسم إليهما ، بل إليهما ، والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشيء لأن الظاهر من قوله : **(وفسر التحقيقية بما مر)** أي : ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة، والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التخييلية على القطع .

(وعد التمثيل) أي : الاستعارة التمثيلية ، وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه للتقدير على سبيل الاستعارة ، كما يوهمه تقرير الشارح .

(منها) أي : من التحقيقية ؛ حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع : ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى .

---

(١) المفتاح ص ١٩٨ .

ومن البين أنه لا اختصاص للتمثيل بالتحقيقية إلا مانع من تشبيه صورة مركبة من أمور وهمية بصورة محققة كما كان ينتزع من المخالب الملتئمة من أمور متعددة صورة ، ويتوهم مثلها للمنية ؛ فكأنه ذكره في التحقيقية على سبيل القطع ، واعتمد على التنبيه منه على مثله في التحقيقية على الاحتمال ، وفي التخييلية .

(ورُدَّ بأنه) أي : التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي للإفراد) فلا يصح عدّه من الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد ، وإلا لزم كون مباينِ الشيء مندرجًا تحته .

وأجيب عنه بوجوه :

أولها : ما عُدَّ تامًا ، واختاره الشارح المحقق والسيد السند ، وهو منع عدم صحة عدّه من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد ؛ لأن المعدود من قسم الشيء لا يجب أن يكون معدودا منه ؛ لأن قسم الشيء قد يكون أعم منه من وجه ، فيقال : الحيوان إما أبيض أو غيره ، والأبيض أعم من الحيوان ، لا يقال : هذه مسامحة والقسم الأبيض الحيوان ، فالأعم من وجه قيد قيد القسم ، لا القسم ؛ لأنا نقول : فليكن تقسيم السكاكي أيضا من هذا القبيل .

وثانيها : ما اختاره أيضا الشارح ، وهو أن ما قسّمه السكاكي من المجاز ليس ما عرفه ، وإن وقع تقسيمه عقيب التعريف ، بل المجاز المعنى الأعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة ، وهما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له .

أما الأول فظاهر ، وأما الثاني ؛ فلأنه إما نفس الإعراب ، فهو ليس بكلمة ، وإما الكلمة باعتبار الإعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له .

وفيه أنه قال : المجاز عند السلف قسمان : لغوي ، وهو ما تقدم ، ويسمى مجازا في المفرد .

وعقلي ، ويسمى مجازا في الجملة ، وينقسم اللغوي قسمين : راجع إلى معنى الكلمة ، وراجع إلى حكم لها في الكلام .

والراجع إلى معنى الكلمة قسمان : خال عن الفائدة ، ومتضمن لها .

والمتضمن للفائدة قسمان : خال عن المبالغة في التشبيه ، ومتضمن لها ، وأنه يسمى الاستعارة ، فالمجاز المقسم وإن كان أعم يجعل المجاز العقلي قسما منه ، لكن المنقسم إلى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم ، فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد .

وكون المقسم في هذا التقسيم المجاز الأعم لا يقال : لابد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه ، حيث قال : واللغوي قسمان : أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسيما للمجاز العقلي ، وإلا لم يصح جعل المجاز الراجع إلى حكم الكلمة قسما منه ، فالمراد به ما يطلق عليه المجاز ، لأنا نقول هذا مع كونه تكلفا في غاية السماجة ، يرده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع إلى معنى الكلمة ، والراجع إلى حكمها ، وإلا لم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد .

فالوجه أن يقال : المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم ، وجعل الراجع إلى حكم الكلمة قسما منه ، لكونه ملحقا به على ما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز ، ومشبها به الراجع إلى حكم الكلمة ، حيث قال : ورأيي في هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز ، ومشبها به ، لما بينهما من الشبه ، لاشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير الأصل ، لا أن يعد مجازا ، وبسبب هذا لم أذكر الحد شاملا له ، ولكن العهدة في ذلك على السلف رحمهم الله .

وثالثها : أن المجاز المعرف شامل للمركب ، والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ، ومنه قولهم : كلمة الله .

ورده الشارح بأن الكلمة في هذا المعنى مجاز في اصطلاح العربية ، فلا يصح من غير قرينة سيما في التعريف مع أنه صرح بأن المقسم إلى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد : حيث قسم إليهما المجاز اللغوي الذي عيّنه بقوله : وهو ما تقدم ، ويسمى مجازا في المفرد ، فقوله : وهو ما تقدم وإن لم يكن صريحا في أن المقسم المجاز المفرد ، بناء على تعميم الكلمة ، لكن قوله : ويسمى مجازا في المفرد نَصٌ فيه، بل نص في أنه لا يصح تعميم الكلمة أي : سلمنا صحة تعريف المجاز بالكلمة بهذا المعنى إما لأن عبارة المفتاح غير مصونة عن التعقيد ، وإما لأن القرينة قامت على هذه الإرادة حيث قسم إلى أقسام هي مركبات ، وسلمنا أنه لم يصرح بأن المنقسم

إلى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد ، بناء على أن التسمية بالمجاز في المفرد يصح أن يكون بناء على الأغلب ، لكنا نقول بعدما أريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب، فإن أريد بالوضع الوضعَ بالشخص ، لم يدخل المركب من الحقائق في تعريف الحقيقة ، ومن المجازات في تعريف المجاز ؛ لأنه وإن يصدق عليه أن الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له ، لكن لا يصدق أنها الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له في اصطلاح به التخاطب ؛ لأنه لا وضع لها فضلا عن الوضع في اصطلاح به التخاطب ، حتى يتحقق عن غير الموضوع له في اصطلاح به التخاطب .

وإن أريد ما هو أعم من الشخصي والنوعي ، فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة ؛ لأنه موضوع بإزاء المعنى المجازي وضعا نوعيًّا على ما تبين في الأصول . هذا كلام الشارح مع نهاية تحريره وتوضيحه ، وفيه نظر .

أما أولا : فلأن قوله مع أنه قد صرَّح بأن المنقسم إلى الاستعارة وغيرها ، هو المجاز في المفرد ينافي ما ذكره في جوابه الثاني ؛ إذ مورد القسمة ليس المجاز المفرد اللهم إلا أن يقال : لم يجعل الشارح المقسم المجاز المفرد لجعله المجاز اللغوي المنقسم، إلى : الراجع إلى معنى الكلمة ، وإلى : الراجع إلى حكمها غير المجاز اللغوي المسمى : بالمجاز في المفرد .

وهذا المجيب لا يتكلف بجعلهما متغارين ، بل يجعل المجاز المعرف أعم ، ويتوهم أنه يندفع به الإشكال ، فرد توهمه بأن السكاكي صرح بأن المنقسم المجاز المفرد بناء على كون المجاز اللغوي المقسم والقسم واحدا في زعمه لا ينافي الحكم بأن المقسم ليس المجاز المفرد ، بناء على ارتكاب التكلف والحكم بأن المقسم والقسم متغايران .

وأما ثانيا : فلأنا نختار شِقًّا ثالثا : ونقول : أراد بالوضع الوضع بلا قرينة ، سواء كان شخصيا أو نوعيا ، ولم يتبين في الأصول أن المجاز موضوع بهذا المعنى ، والحاصل أن للوضع معنيين : خاص ، وهو التعيين للمعنى بلا قرينة ، وهو المشهور ، والتقسيم إلى الحقيقة والمجاز إليه يدور ، وعام وهو التعيين للمعنى ويدخل فيه تعيين المجاز ، فليكن هذا على ذكر منك ينجيك عن كثير من

المزالق .

وأما ثالثا : فلأن هذا الاعتراض يلزم على المصنف أيضا ؛ لأنه فرع الاعتراف بالحقيقة والمجاز المركبين ، فإذا عرف مطلق الحقيقة والمجاز وأخذ الوضع في تعريفهما ، يقال : إن أريد بالوضع الوضع بالشخص إلى آخر ما ذكر ، والحاصل أن هذا الاعتراض لا يرد على جعل الاستعارة التمثيلية قسما للمجاز المفرد ، بل على جعله قسما للمجاز فكما يبطل به هذا الجواب يبطل به الجواب الذي اختاره الشارح وغيره .

ورابعها : أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقترانها بألف شيء لا يخرجها عن أن يكون كلمة ، فالاستعارة هاهنا هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترنة بتأخير أخرى ، والمستعار له هو التردد ، فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له .

قال الشارح : وهذا في غاية السقوط ، وإن كان ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بأن لفظ «تقدم» في قولنا : تُقَدِّم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الأصلي والمجاز إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي ، أعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد ويؤخر أخرى . وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان .

وخامسها : وهو أسقط من الرابع ، وهو أن المراد بقول السكاكي : ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى ، ومن أمثال الاستعارة ونظائرها ، فلا يلزم كونه استعارة ، والاستعارة المستعملة في بيانه من قبيل اللغة .

وسادسها : أنا [لانم] (١) أن التمثيل يستلزم التركيب ؛ لأنه استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي ، والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين ، كما في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (٢) فإذا ترك فيه التشبيه إلى الاستعارة صار استعارة تمثيلية مفردة .

ولا يخفى أن هذا المنع لا يضر المصنف ؛ لأنه يكفي كون التمثيل مركبا ، ولا

---

(١) كذا بالأصل ولعلها اختصار «لا نسلم» وقد مرَّ أمثلتا .

(٢) البقرة : ١٧ .

يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب ، لا تقول : فليكن التمثيل معدودا منها لا بتمامه ، بل ببعض أقسامه أي : المفرد ، لأنا نقول عد السكاكي التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب مطلقا ، حيث مثّل لتلك الاستعارة المعدودة «بأراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى» ، على أنه يمكن تحرير عبارة المصنف على وجه يندفع عنه هذا المنع بأن يقال : مراده باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل للتركيب ، بمعنى أن هذا القسم لا ينفك عن فرد مركب ، وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال : وفيه نظر ؛ لأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية ، فهذا إنما يصلح لرد كلام المصنف ، لا لإصلاح كلام السكاكي ؛ لأنه قد عد من الاستعارة التحقيقية ، مثل قولنا : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى .

ولا شك أنه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ، ولا مجاز في مفرد من مفرداته، بل في نفس الكلام حيث لم يُستعمل في معناه الأصلي على أن المنع المشار إليه بقوله : لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منع للسند ، وقوله : لا مجاز في مفرد من مفرداته ، بل في نفس الكلام لا يخلو من خلل أو المجاز نفس الكلام لا فيه ، فالصحيح لا يجوز في مفرد من مفرداته ، بل في نفس الكلام .

واعلم أن ملخص هذا الجواب ، والجواب الرابع واحد ؛ لأنه أيضا منع استلزام التمثل التركيب ، لكن بسند أن لا تركيب في تمثيل ، حتى قولنا : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، إلا أنه لو تم لكان نافعا ، بخلاف المنع بهذا السند كما عرفت .

والسيد السند أثبت استلزام التمثيل التركيب بالنقل أولا من «المفتاح» ؛ حيث قال : ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى ، وهذا الذي نسميه تمثيلا على سبيل الاستعارة ، فقد صرح بكون المستعار منه والمستعار له مركبين .

ورد بأن الصورة المنتزعة لا يستدعي إلا متعددًا ينتزع عنها ، ولا يقتضي للدلالة عليها لفظا مركبا فليغير عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل .

وأجاب بأن دلالة المفرد إجمالية لا يلتفت النفس إلى المتعدد المضمر في

مفهومه قصدا ، فلا يقدر العقل على انتزاع الصورة منها ، ولو فَصَّلَه العقل بعد فهمه إجمالا لم يبق مدلول اللفظ المفرد ، وفيه أن استعارة اللفظ الدالّ على الهيئة المنتزعة لهيئة منتزعة أخرى لا يجب أن يكون من الهيئة المفصلة لهيئة مفصلة ، بل لا يكون إلا لهيئة مجملة ، وربما يكون من هيئة مجملة إذا كان اللفظ مفردا ، إلا أن ذلك الإجمال لغرابة تفصيل الهيئة يحضر تفصيلها ، ويجعله العقل وسيلة تفصيلها ، ولذلك يكون لهذه الاستعارة شرف وفضل وبيان أنه لا يكون إلا لهيئة مجملة أن استعارة «تقدم رجلا وتؤخر أخرى» ، من هيئة التردد في الذهاب تفصيلا لانفهامه من ألفاظ متعددة ينتقل من كل منها إلى جزء من الهيئة ، لكن لهيئة التردد في جواب الاستفتاء إجمالا ، إذ هيئة التردد فيه تُفهم من جميع هذه الجملة من حيث هو جميع من غير تفصيل ألفاظها على قدر تفصيل أجزاء الهيئة ، فأجزاء الجملة بالنسبة إلى الهيئة المستعار لها كالحروف التي في المفرد ، وأثبت ذلك الاستلزام ثانيا بالاستدلال بأن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي ، وهو لا يكون إلا بين طرفين مركبين ؛ وذلك لأنه عرف بما يكون وجهه منتزعا عن متعدد ، والمتبادر منه الانتزاع عن متعدد هو غير أجزائه ، وإلا لقيل : ما وجهه مؤلف أو مركب من متعدد ، وحمل التعريفات على ما يتبادر .

وأجيب ما لم يصرف عنه صارف ، فلا بد أن يكون كل من طرفيه مركبا .

وفيه أن صرف التعريف عن الظاهر ليس بأصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ﴾ اليهود مفردين ، وجعله حكما على سبيل التوسع ، وجعل إدخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة لاتحاده مع المشبه به ، كما ذهب إليه ، لحفظ ظاهر عبارة التعريف ، على أن اختيار الانتزاع على التأليف لا يجب أن يكون لخروج المنتزع عنه عن المنتزع ، بل للتنبيه على أن المعتبر هو التركيب الاعتباري ، لا التركيب الحقيقي الثابت ، مع قطع النظر عن اعتمال العقل وتصرفه ، فالانتزاع لا يتبادر منه إلا التركيب الاعتباري ، لا خروج المنتزع عنه . ولو سلم ، فلا يستدعي ذلك إلا كون متعدد متحققا في الظرف لا تركيبه المنافي للإفراد ، كما حققناه لك على وجه أغناك عن بيانه هنا .

فإن قلت : قد جوز صاحب «الكشاف» في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ

الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [١] الآية ، أن يكون تشبيهات مفرقة ، وأن يكون تشبيها واحدا مركبا ، ولا مرية في أن لا فرق بين المركب والمفرق ، إلا بأن العقل يجعل المتعدد أمرا واحدًا مأخوذا من حيث الاجتماع في المركب ، ويعتبره واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد في المفرق ، فكما لا بد في المفرق من اعتبار ألفاظ منوية في الطرف ، وإن لم تكن مقدرة في نظم الكلام لا بد في المركب ، فلا يكون الطرف الذي هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد .

قلت : من تجويز التركيب والتفريق في جملة واحدة لا يجب أن يعتبر في التركيب ما يعتبر في التفريق ، فليكن من جملة فضل التركيب على التفريق غناء التركيب عن تقدير الألفاظ دون التفريق ، على أن في احتياج التفريق أيضا نظر ، لم لا يجوز أن يكتفى في التشبيهات المفرقة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبيه بين جزء منها وشيء .

وقد فرع السيد السند التنافي بين الاستعارة والتبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف في التمثيل ، ووجوب إفراده في الاستعارة التبعية والتمثيل ؛ لأنه يعتبر في المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء ، وكلها مفردات .

وشَنَّعَ على الشارح : في جعله كلمة «على» في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [٢] استعارة تبعية وتمثيلا ، ومتابعته ظاهر عبارة «الكشاف»، وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأطنب في هذا المقام غاية الإطناب ، ولم يكن لنا غرض يتعلق بإيراده فأعرضنا عنه ، وإن كان لنا فيما ذكره مباحث ، لكن نقول : لا التباس على ذوي الإحساس بعد قياس البناء على الأساس ، فَتَبَصَّرْ بالبصيرة والبصر ، واستعذ بالله في المزالق عن أن يكون في بئر ممن سرى لا حور وما شعر .

(وفسر) السكاكي **(التخييلية بما)** أي استعارة **(لا تحقق لمعناه حسًّا ولا عقلاً)** فلا يرد القول ونظائره ، فإنه ليس معناه إلا أمرا وهميا ؛ لأنه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ، ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسًّا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق

---

(١) البقرة : ١٧ .

(٢) البقرة : ٥ .

به توهم أيضا أضرب عنه بقوله **(بل هو)** أي معناه صورة ، أي ذو صورة ، فإن الصورة جاءت بهذا المعنى أيضا **(وهمية)** اخترعها المتخيلة بإعمال الوهم إياها ؛ فإن للإنسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات إذا استعملها العقل يسمى مفكرة ، وإذا استعملها الوهم يسمى متخيلة ، ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعتبار إعمال بالوهم إياهما سميت استعارة تخييلية ، ومن لم يعرفه قال : المناسب حينئذ أن تسمى وهمية ، وعدَّ التسمية تخييلية من أمارات تعسف السكاكي في تفسيره ، وإنما وصف الوهمية بقوله **(محضة)** أي : لا يشوبها شيء من التحقق العقلي أو الحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف ، فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية ، فهناك اختلاط توهم وتحقق ، بخلاف ما اعتبره فإنه أمر وهمي محض ، لا تحقق له لا باعتبار ذاته ، ولا باعتبار ثبوته .

وصرح باللفظ في قوله **(كلفظ الأظفار)** اهتماما بتمثيل ما هو في تحقيقه من التخييلية ، حتى لو حذف اللفظ ، وقال : كالأظفار لربما يسبق الوهم إلى جعله مثالا للصورة الوهمية ، أو لربما يسبق الوهم إلى تمثيلها بإثبات الأظفار للمنية ، كما اشتهر **(في قول الهذلي)** أي : المعهود الذي سبق **(فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم)** بإعمال المتخيلة **(في تصويرها)** أي : المنية **(بصورته)** أي : السبع **(واختراع)** مثل **(لوازمه)** بحسب الصورة ، لا بحسب الحقيقة ، فإن الأظفار لا تستلزم [1] حقيقة السبع .

قال في المفتاح : وفي الإيضاح : فيثبت ما يلزم صورته **(لها)** أي : للمنية **(فاخترع لها مثل صورة الأظفار ثم أطلق عليه)** لفظ **(الأظفار)** أي : مثل المصور بصورتها لأنها من لوازم السبع لا يكمل الاغتيال فيه إلا بها ، على ما حققه المصنف سابقا ، ولا يتقوم الاغتيال إلا بها على ما ذكره «المفتاح» ، ووافقه في الإيضاح هنا ، ولم يتعرض له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه ، فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية ، فلا تستلزم الاستعارة بالكناية ، بخلاف تفسير السلف ، فإنها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية .

---

(١) في الأصل : «لاستلزم» .

وقد صرح به حيث مثل للتخييلية بأظفار المنية المشبهة بالسبع ، والسلف إما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الأظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية .

وقد صرح في فصل بيان جهات حسن الاستعارة أيضا به حيث قال : التخييلية ، فلما يحسن الحسن البليغ بدون الاستعارة بالكناية ، ولذلك استهجنت في قول الطائي لا تسقني ، هذا يريد قول أبي تمام (١) :

لا تَسقِنِي ماءَ المَلَامِ فإنَّنِي   صَبٌّ قدِ استَعْذَبْتُ ماءَ بُكائِي

ويريد بالاستهجان ما نقل أن بعض أصحاب الطائي بعث إليه قارورة ، وقال : ابعث لنا فيها ماء الملام ، فقال في جوابه : ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام .

يعني إنما وقع مني مثل : ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ (٢) ولم يلتفت إلى ما ذكره في الجواب ، وجعل الاستهجان بمكان ؛ لأن الآية ليست من قبيل ماء الملام ، حتى يذب عنه الملام ؛ لأن الطائر عند إشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ، ويلقيه على الأرض ، وكذا عند تعبه ووهنه ، والإنسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ، ويخفض من بدنه ، فشبه ذله وتواضعه بإحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية .

ويضاف إليها الجناح قرينة لها ، فإنها من الأمور الملابسة للحالة المشبه بها ، و استبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا ؛ إذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء ، وقال : قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه ؛ لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب ؛ لاشتماله على ما يكرهه الملوم ، كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته ؛ فتكون التخييلية في قوله تابعة للمكنى عنها أو بالماء نفسه ؛ لأن اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الإدام ، فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيا مر ، لا استعارة .

والاستهجان على الوجهين ؛ لأنه كان ينبغي أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو

(١) البيت لأبي تمام في المفتاح ص ٤٩٨ بتحقيقنا ، والمصباح ص ١٤٢ ، ونهاية الإيجاز ص ٢٥٤ .

(٢) الإسراء : ٢٤ .

بشراب مكروه .

هذا كلامه ، يعني : تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ما ينبغي ، وليس المراد أن عبارته لا تفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه ، على ما بينه الشارح ؛ لأنه خلاف عبارته . ويمكن أن يقال : المقام قرينة على إرادة تشبيهه بالظرف المكروه ، أو الماء المكروه ؛ فلا استهجان .

على أنا لا نسلم أن التشبيه بالمكروه ؛ لجواز أن يقول للائم : **(فلائم على سبيل** [(١)] **المجازاة)** إني لا أستعذب الملام مع عذوبته ، وإنما أستعذب ماء بكائي فاحفظ ماء ملامك فلا تضيعه .

(وفيه) أي : في تفسيره التخييلية **(تعسف)** [(٢)] وخروج عن الطريق لما فيه من اعتبارات لا حاجة إليها .

وقد عرفت وجه الحاجة على أوضح بيان وأتمه ، فتذكر .

(ويخالف) عطف على تعسف وبتأويل المصدر لتقدير أن فهو منصوب ، والمعنى فيه تعسف ومخالفة .

(تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء) ولا يخفى أنه يصدق على كل مجاز عقلي ؛ فلذا قيده في الإيضاح بقوله : جعل اللبيد للشمال يدا ، وكأنه جعل اللام للعهد أي : جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه .

ولك أن تعطفه على قوله : وفيه تعسف عطف فعلية على اسمية ، وبالجملة يريد أن تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير موثوق به نقلا ؛ لأنه يخالف تفسير غيره في أنه يقتضي كون الأظفار مستعملة في صورة وهمية . وتفسير غيره يقتضي كونها حقيقة على ما عرفت ، ومخالفة القوم فيما الحق معهم بلا شبهة جسارة فيه خسارة ؛ فلا يرد ما ذكره الشارح المحقق في المختصر أن صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره ، حتى يعترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكره غيره ؛ لأن مقصود المصنف أن ما ذكره

(١) كذا بالأصل (للائم فلائم ... إلخ) ولعلها جملة معترضة .

(٢) باشتماله على تلك الاعتبارات الكثيرة من تقدير الصورة الخيالية ، ثم تشبيهها بالمحققة ، ثم استعارة لفظها لها ، وهي اعتبارات لا دليل في الكلام عليها ولا تدعو حاجة إليها .

مزيف جدا لمخالفته مقتضى العقل ، وما ذهب إليه القوم بأجمعهم .

(ويقتضي) ما ذكره السكاكي **(أن يكون الترشيح تخييلية ؛ للزوم مثل ما ذكره)** في التخييلية من أنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته ، واختراع لوازمه لها .

(فيه) : أي في الترشيح ، لأنه أيضا إثبات ما اخترعه الوهم من لوازم المشبه به للمشبه ، بعد تصويره بصورته ، كما يقتضيه التشبيه ، فإما أن يلتزمه فيلزم مزيد تعسف ومخالفة للغير ، وإما أن يوافق فيه غيره فيلزم التحكم .

وما ذكرنا أقوى مما ذكره الشارح أنه يلزم أن يكون الترشيح تخييلية ، مع أنه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [1] ما يدل على أن الترشيح ليس من الاستعارة ، حيث قال : إنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهده ، والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد ، أو هو ترشيح هذا يريد بقوله : ليس من الاستعارة أنه ليس بجميع أفراده منها ، بل ربما يفارقها ، فإنه دل على أن الترشيح متحقق بدون الاستعارة ، سواء كان المراد بقوله أو هو ترشيح بدون استعارة ، أو كان المراد بقوله : أو هو ترشيح على إطلاقه ، فلا يرد على الشارح مما ذكره السيد السند أنه يجوز أن يكون المراد بقوله : أو هو ترشيح فقط ، فلا ينافي تحقق الترشيح مع الاستعارة أو هو ترشيح مع الاستعارة ، بل يجوز كما جَوَّزه صاحب الكشاف ، بل الشارح نفسه أيضا في شرح الكشاف ، فإن الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد ، فإن التعبير عن لازم العهد بعبارة هي حقيقة في لازم الحبل ترشيح .

ووجه كون ما ذكرنا أقوى أنه لا يلزمه على ما ذكره إلا مخالفته للكشاف ، لكن ما ذكره وفق بتقرير الإيضاح .

وأجاب الشارح عن هذا الاعتراض بأن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه ، كالمنية مثلا حملناه على المجاز ، وجعلناه عبارة عن أمر موهم يمكن إثباته للمشبه .

وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج إلى ذلك ، لأنه جعل المشبه به

---

(1) آل عمران : ١٠٣ .

هو هذا المعنى مع لوازمه ، فإذا قلنا : رأيت أسدا يفترس أقرانه ، ورأيت بحرا يتلاطم أمواجه ، فالمشبه به هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي ، والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي ، بخلاف أظفار المنية فإنها مجاز عن الصورة الوهمية ؛ لتصح إضافتها إلى المنية .

هذا ومخلصه أن حفظ ظاهر إثبات لوازم المشبه به للمشبه يدعو إلى جعل الدالّ على اللازم استعارة ؛ لما يصح إثباته للمشبه ، ولا يحتاج إلى تجوز في ذلك الإثبات ، وليس هذا الداعي في الترشيح ؛ لأنه أثبته للمشبه به ، فلا وجه لجعله مجازا ثم أورد على نفسه أنه يلزم حينئذ أن لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها .

وأجاب عنه بأنه فرّق بين المقيد المجموع والمشبه به هو الموصوف ، والصفة خارجة عنه ، لا المجموع المركب منهما ، وأيضا معنى زيادة أن الاستعارة تامة بدونه ، وأورد عليه السيد السند بأن هذا الفرق لا ينفع : لأن المشبه به إذا كان هو المقيد لوصف كان ذلك الوصف من تتمته ، ولا يتم ذلك التشبيه إلا بملاحظته ، فلا يكون ذكر الوصف تقويته ، وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ، ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا أصلا ، وأيضا إذا كان المشبه به هو المقيد به من حيث هو مقيد ، فلا بد أن يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك . فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد .

هذا وأيضا يرد على الشارح أن مثل

لدَى أسدٍ شَاكِي السّلاحِ مُقَذَّفٍ ... له لَبَدٌ أَظْفَارُه لَمْ تُقَلَّمِ (١)

لا شك أن شاكي السلاح فيه أثبت للمشبه لا للمشبه به ، وليس من تتمة المشبه به ؛ فيكون قوله : مقذف ، وقوله : له لبد ، كقوله : شاكي السلاح مثبتين للمشبه لا للمشبه به ، فلا بد من تجوز في الإثبات أو في المثبت ، وأن الترشيح كما يكون في الاستعارة المصرحة ، يكون في المكنى عنها ، وهو في الاستعارة بالكناية لم يقرن المشبه به . ويمكن أن يفرق بين التخييلية والترشيح بأن

(١) البيت لزهير في ديوانه ص ٢٣ ، من معلقته المشهورة التي يمدح فيها الحارث بن عوف ، وهرم بن سنان ، وانظر الإيضاح ص ٢٥٤ .

التخييلية لو حمل على حقيقتها لا يثبت الحكم المقصود في الكلام للمكني عنها ، كما عرفت .

بخلاف المصرحة فإن قولنا : جاءني أسد له لبد ، لو أثبت فيه اللبد الحقيقي للأسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن إثبات المجيء للأسد ، فإن ما له جاءني رجل شجاع لما شبه به لبد ، لكنه لا يتم في قوله تعالى : ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا**﴾ (١) فإنه لو أريد الأمر بالاعتصام الحقيقي لفات ما قصد بيانه للعهد ، فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما يثبت العهد .

(وعنى) أي : أراد السكاكي **(بالمكني عنها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه)** على وجه خاص أشار إليه بقوله : **(على أن المراد بالمنية)** في قوله : **[وإذا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أظْفَارَها]** (٢) **(هو السبع بادعاء السبعية لها)** وإنكار أن يكون شيئا غير السبع **(بقرينة إضافة الأظفار)** التي هي من خواص السبع **(إليها)** أي: إلى المنية فقوله : على أن المراد بالمنية يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به ، فلا حاجة إلى تقييد قوله أن يكون الطرف المذكور هو المشبه بقولك ويراد به المشبه به ، تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف ، كما فعله الشارح المحقق .

وقوله : بقرينة إضافة الأظفار إليها لو حمل على أن القرينة للاستعارة بالكناية إنما هي إضافة خاصة المشبه به إلى المشبه أفاد استلزام الاستعارة بالكناية للتخييلية .

ولو حمل على أن القرينة لها إضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به إلى المشبه لم يفد ، وكأنه حمله المصنف على الأول فادعى فيما بعد أن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلة .

(ورد) أي : ما ذكره السكاكي من تعيين الاستعارة بالكناية ، وجعلها قسما من الاستعارة التي هي قسم من المجاز ، وجعل إضافة الأظفار قرينة الاستعارة **(بأن لفظ المشبه فيها)** أي : في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا **(مستعمل**

---

(١) آل عمران : ١٠٣ .

(٢) قد سبق تخريج هذا البيت .

فيما وضعت له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ، ويراد به المشبه به .

(والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسما منها **(وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه)** ولا يدل على أكثر من التشبيه ، فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة ، وليس ضمير رد إلى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية ، كما ظنه الشارح المحقق ، فإنه حينئذ يلغون قوله : والاستعارة ليست كذلك ، وقوله : وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه ، ويحتاج في دفع الأخير إلى ما ذكره بقوله : وهذا كأنه جواب سؤال مقدر ، وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى إضافة الأظفار إليها ، على أنه بعدما عرف أن إضافة الأظفار قرينة التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعيد ، وقد بذلوا الجهد في دفع هذا الاعتراض ، وهو لقوته قاوم عساكر التوجه ، وأكثر ما ذكر ليس إلا مجرد التفوه .

وهكذا يكون سعي العجزة في مقاومة الأقوياء ، ولا علينا أن نستوفي البيان ، فإنه من مطارح الأذكياء ، فمنهم من أجاب بأن السكاكي قد ذكر أنه كما أن استعمال المشبه به في المشبه في الاستعارة التصريحية مبني على ادعاء أن المشبه داخل تحت جنس المشبه به ، وبذلك لا يصير المشبه داخلا تحته ، حتى ينافي هذا الادعاء نصب القرينة على أن المراد بالمشبه به ليس ما وضع له ، إذ لا منافاة بين الادعاء ، والاعتراف بأن الواقع والتحقيق خلافه ، كذلك استعمال المنية في الموت بادعاء أنه سبع مبني على دعوى الترادف بين السبع والمنية ، حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع بجعل أسمائه قسمين متعارف وغير متعارف .

ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء . ولا يخفى أن استعمال المنية في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمالٌ في غير ما وضعت له . ومن البين أنه ليس بشيء ، إذ الموت ما وضع له المنية تحقيقا ، ولا يخرج بدعوى أنها مرادفة للسبع عن كونها موضوعة للموت تحقيقا ، كيف والسكاكي مصرح في أثناء البيان بأن ثبوت الشيء ادعاء لا ينافي نفيُه حقيقةً ؟! ولهذا لم يتناقض نصب القرينة ، على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له .

فإن قلت : ما ذكره السكاكي لا يتم ، لأن الادعاء أن المنية داخلة تحت السبع بجعل أفراد السبع قسمين : متعارف وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية ، بل يستدعي كون السبع أعم .

قلت : ليس الدعوى أن جنس المنية من أفراد السبع ، بل إن المنية المخصوصة التي يخبر عنها تحت السبع ، وحينئذ لا يبعد دعوى من الترادف . نعم ، لا يتعين ، لكنه أ بلغ فيما هو المقصود من الادعاء ، وأوهن مما ذكر ما يجاب به من أن لفظ المنية بعد «جعل» مراد ، فاللسبع استعماله في الموت استعمال فيما وضع ادعاء ، لا تحقيقا ، فلا يكون حقيقة ، بل مجازا وكذا ما يجاب به من أنه لا يمكن إنكار أن المنية مستعملة في المشبه هي به ، فيكون مجاز الظهور أنها مستعملة فيما وضعت له تحقيقا ، وفي المشبه هي به ادعاء .

وأجاب الشارح تارة بأن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له ، من حيث هوكذلك ، والمنية لم تُسْتَعْمل في الموت من حيث إنها موضوعة له ، بل من حيث إنه فرد من أفراد السبع ، وزيفه تارة بأنه لا يستعمل اللفظ في المعنى إلا لكونه موضوعا له ، أو لكونه لازما للموضوع له ، فاستعمالها مجاز أو مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق ، وتارة في الموت لكونه موضوعا لها ، وتارة بأنه وإن خرجت بذلك عن كونها حقيقة ، لكنها لم تصر مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق ، فلا ينفع ، وتارة بأن الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري هو ذكر المشبه وإرادة المشبه به ، والاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبه به المضمر في الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذكر لازمه ، كما صرح به السلف .

ولما أبى عنه قول السكاكي بأن المنية استعارة بالكناية عن السبع ، وكذا في أخواته أوَّلَهُ بأن معناه أن ذكر المنية استعارة بالكناية ، ولا يخفى أن مقتضى جعل الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري ذكر المشبه وإرادة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه ، فهذا بعيد عن الاعتبار جدا .

وأجاب السيد السند بأن في المصرحة تصور غير الموضوع له تصورته ، وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره ، فقد اعتبر في كل منهما ما خارج عن

الموضوع له ، وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا كالمصرحة ، وفيه أن اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه ، بل إنما استعملت فيما وضعت له ، وجاء الخارج من إضافة لازم المشبهة هي به .

وقد جرني سماع هذه الأصوات على أن ترنمت فيما بينهم بأن المنقسم إلى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة ، وهي قسم المجاز ، بل ما يطلق عليها الاستعارة ، فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة . وهذا التقسيم منه كتقسيمه للمجاز إلى المجاز العقلي والمجاز اللغوي ، بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب ، ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرف حيث عرف فتأمل .

(واختار) السكاكي **(رد التبعية** (١) **إلى المكنى عنها على نحو قوله)** أي : قول السكاكي **(في المنية وأظفارها)** حيث جعل المنية استعارة بالكناية ، وإضافة الأظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار قرينتها لا يجعل التبعية مكنيا عنها **(بل يجعل قرينتها)** أي : قرينة التبعية **(مكنيا عنها)** وجعل **(التبعية قرينتها)** ففي قولنا : نطقت الحال بكذا ، جعل الحال الذي جعله القوم قرينة التبعية ، استعارة بالكناية باستعماله في متكلم ادعاء ، ويجعل إثبات النطق الذي هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة ، لكن في كون ذلك مختار السكاكي نظر ، لأنه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية : هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل ، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية ، بأن قلبوا فجعلوا في قولهم : نطقت الحال بكذا الحال التي ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المتابعة في التشبيه ، على مقتضى المقام ، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله : [وإذا المنية أنشبت أظفارها] يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة لكان أقرب إلى الضبط فتدبر .

هذا كلامه ، وهو صريح في أنه رد الاستعارة التبعية إلى المكنية على قاعدة

(١) يعني بالتبعية التصريحية التبعية في نحو نطقت من قولهم - نطقت الحال بكذا - ويعني بالتركيب فيها تركيبها مع قرينتها وهي الحال ، ويعني برد ذلك إلى تركيب الاستعارة بالكناية أن يجعل استعارة بالكناية وقرينة لها .

القوم ، فحينئذ لا حاجة له إلى استعارة قرينة المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ، ولا يتقلل الأقسام بهذا ، فلا يتم ما رد به المصنف رده .

فإن قلت : لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبه المستعمل في المشبه به ، كما اعتبره في هذا الرد ، فكيف لا يتأتى لك توجيه كلامه بأن رده على قاعدة السلف من غير أن يكون مختارا له .

قلت : لا شبهة فيما ذكرنا ، والعهدة عليه في قوله كما تراهم في قوله : وإذا المنية أنشبت أظفارها ، يجعلون المنية استعارة بالكناية ، ولا يضرنا فيما ذكرنا من توجيه كلامه .

(ورد) رد السكاكي التبعية إلى المكنى عنها **(بأنه)** أي : السكاكي أو الشأن **(إن قدر)** أي السكاكي وإن قدر **(التبعية)** فتأمل **(حقيقة)** كما هو طريقة غيره في قرينة المكنى عنها **(لم تكن تخييلية)** على مذهبه ؛ **(لأنها مجاز عنده)** ولا يخفى أن هذا الترديد قبيح ؛ لأنه لما قال : وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله في المنية وأظفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة ، وإلا لم يكن على نحو قوله ، فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها ليحسن هذا الترديد ، وأيضا ينبغي أن يقول : إن قدر التبعية غير استعارة لم يكن تخييلية ؛ لأنها مجاز عنده **(فلم يكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلة ، وذلك باطل بالاتفاق)** [1] لئلا يتجه المنع على قوله **(وإلا)** أي : وإن لم يقدر حقيقة **(فتكون استعارة)** لجواز أن يكون مجازا مرسلا، وأن لا يضر هذا المنع ؛ لأن الكون مجازا مرسلا أيضا يشارك الكون حقيقة في الفساد ، وأما إثبات الملازمة بأن كون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ، كما تصدى له الشارح المحقق ، فدونه خرط القتاد .

(فلم يكن ما ذهب إليه السكاكي مُغنِيًا عما ذكره غيره) ولا يحصل ما هو الغرض من الرد من تقليل الأقسام ؛ لأن تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها بعد بحاله ، إلا أن التبعية صارت برمتها قرائن الاستعارة بالكناية .

---

(١) دعوى الاتفاق في هذا غير صحيحة ؛ لأن الزمخشري كما سبق يُجَوِّزُ أن تكون قرينة المكنية استعارة تحقيقية ، والسكاكي أيضا لم يرد عنه نص قاطع في استلزام المكنية للتخييلية ، بل اضطرب في هذا كلامه هنا وفي المجاز العقلي .

وقد يجاب عن هذا الرد بأن استلزام المكنى عنها للتخييلية ليس متفقا عليه ، بل المتفق عليه عدمه ، كيف وصاحب الكشاف من السلف صرح بأن في : ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ (١) استعارة بالكناية بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعارة لإبطال العهد ، فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية عند غير السكاكي ، وهو صرح في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها إما مقدر وهمي كالأظفار في أظفار المنية ، ونطقت في نطقت الحال ، أو أمر محقق كالإنبات في أنبت الربيع البقل ، والهزم في هزم الأمير الجند ، فقد أثبت الإنبات المحقق قرينة للمكنى عنها ، فلم يجعل المكني عنها مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام المكنى عنها للتخييلية ثابتا ، لا عنده ولا عند غيره ، على أن مذهب الغير لا يقوم دليلا على إبطال كلامه ، لأنه يصدر الخلاف ، وزيفه الشارح بأنه يتم في إفساد كلام المصنف ، لا لإصلاح كلام السكاكي ، كيف وقد جعل نطقت في نطقت الحال قرينة وهمية للاستعارة بالكناية ؟! فقد اعترف بالاستعارة التبعية ، وهو ضعيف ؛ لأنا لا نسلم ، أن ذلك اعتراف باستعارة نطقت ؛ لأن كونها وهمية ، ليس لاستعارتها لنطق موهوم كالأظفار ، بل لأنه ليس مع الحال نطق يتوهم ثبوته لها ، كالإنبات مع الربيع ، بل النطق كثبوته وهم محض .

سلمنا أنه اعتراف باستعارة نطقت لصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد ، لأنه لا إنكار في احتمال بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية ، بلا تكلف ، فتمثيله بنطقت الحال لقرينة الاستعارة بالكناية لا يلزم أن يكون مع التزام الرد حتى ينافي القول بالرد .

ويشهد لما ذكرنا ما ذكره صاحب الكشّاف في الرد على السكاكي رد الاستعارة التبعية إلى المكنى عنها ، من أنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الأصلي ، والواضح الجلي ، ويكون ذكر المتعلقات جَليًا تابعا ومقصودا بالغرض عنها ، فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله :

تَقْرِي الرِّيَاحُ رِيَاضَ الحُزْنِ مُزهِرَةً إِذَا سَرَى النَّوْمُ فِي الأَجْفَانِ أَيْقَاظَا (٢)

---

(١) البقرة : ٢٧ .

(٢) أورده السكاكي في المفتاح (٤٩٢) ، والقزويني في الإيضاح (٢٦٩) ، والرازي في نهاية الإيجاز (٢٤٤) ، وبدر الدين بن مالك في المصباح (١٣٦) ، والطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح (١١٩/١) ، ....=

فإن التشبيه هاهنا إنما يحسن بين هبوب الرياح عليها ، وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ، ولا بين الأيقاظ والطعام ، نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الأمور تبعا لذلك التشبيه ، ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشيء من هذه التشبيهات ، فلا يصح هاهنا رد التبعية إلى المكنية عند من له ذَوْق سليم .

وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضا أصليا ، وأمرا جليا ، وقد يكون ذكر الفعل ، واعتبار التشبيه فيه تبعا (فح) [١] يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ فإن تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور ، وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل أو في متعلقه على السوية ، فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما في : نطقت الحال ، فإن كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن ، فظهر أن ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا مردود .

ويمكن توجيه كلام المصنف بأنه أراد أنه إن قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة التخييلية قرينة للمكنية أصلا ، وذلك باطل عنده باتفاق الناس ؛ وذلك لأنه إذا جعل قرينة المكنية في صورة رد التبعية حقيقة يلزمه أن يجعل القرينة في غيرها أيضا كذلك ، لأن الفرق تَحَكم ، فالمراد بقوله : أن لا تكون مستلزمة نفي مطلق الاستلزام الأعم من الاستلزام الجزئي والكلي ، حتى لو قال : ولا تكون التخييلية قرينة المكنية أصلا لم يتجه عليه شيء .

ومن وجوه رد الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح في بحث الترشيح حيث قال : وليت شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية ، وكيف تجعلها قرينة على استعارة مكنية ، وهذا في غاية القوة ، وغاية ما يمكن أن يقال : إنه لما كان مدار القرينة في التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور ، على ما صرح به السكاكي بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية ، وأما في نحو : قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا ، فجعل زيدا مكنيا عنها

= والعلوي في الطراز (٢٣٨/١) . والأجفان : أكمام الزهر .

(١) كذا بالأصل ، وهو اختصار من المصنف ، لعله اختصار (فحاصله) أو (فحينئذ) ، كما قال بعد ذلك : (وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل أو في متعلقه على السوية (فحينئذ) جاز أن يجعل استعارة .... إلخ) .

باستعماله في المقتول ادعاء وإثبات القتل تخييلية ، ولا يجعل القرينة مكنية .

نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال لتبعية قرينتها حالية ، ولم يكن هنا ما تجعل مكنية ، والتبعية قرينتها .

ومن وجوه الرد كلام من لا مساس له ، فكلام السكاكي نقله الشارح وطوّل الكلام في الرد عليه في حاشية الشرح ، وزاد في طول كلامه السيد السندِ ، ولم أظن ذكره إلا إطالة وإبطالا لما هو أظهر بطالة فأعرضنا عنه شفقة على الآذان ، وصيانة للأذهان .

(فصل) في شرائط حسن الاستعارة وتعينه **(والمراد)** بيان ما به أصل الحسن ، وما يزيد في حسنها ، ويدور عليه مراتب الحسن ، ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن إلى القبح .

(حسن كل من التحقيقية) أي : كل فرد من أفراد التحقيقية مفصلة ، فقوله : **(والتمثيل)** تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشأنه ، كما لا يخفى ، وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين ، وإلا لَلَغي ذكر التمثيلية فافهم .

(برعاية جهات حسن التشبيه) [1] سوى ما يأتي من أن لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فإنه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه .

وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها ، وهذه الجهة مما لم تسبق .

قال الشارح في تفصيل جهات حسن التشبيه : كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين ، والتشبيه وافيا بإفادة ما علق به من الغرض ، ونحو ذلك مما سبق ، وكأنه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا ، وإلا فشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه ، وإنما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه ، لأنه مبنى الاستعارة فصحتها وحسنها مانعان لصحته وحسنه ، وفيه نظرٌ تَأَمَّلْ تَعْرِفْ .

(وأن لا يشم رائحته لفظا) ظاهره أن المراد : أن لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل ، كما في الشرح ، والصحيح تفسيره بأن لا يشم شيئا منهما كما في

---

(١) هو أن يكون وجه الشبه ظاهر الشمول للطرفين وافيا بإفادة ما علق عليه من الغرض ونحو ذلك ، وإنما اعتبر في ذلك ظهور الشمول ، لأن أصله شرط في صحة التشبيه لا في حسنه .

المختصر ، والتحقيق : أن المعنى أن لا تشم التحقيقية ، إذ التمثيل مندرج تحتها، فلا حاجة إلى عود الكناية إليه أيضا .

وإنما قال لفظا أو التشبيه معنى مما لابد منه ، لكنه لفظا ينافي ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به ، لدلالته على كون المشبه به أقوى في وجه الشبه ، ولذا قيل : ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك ، فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ، فإشمام رائحته لا يلائم الادعاء المذكور ، فينقص من حسنه ، فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا ، وحسنه يستدعي انتفاء الإشمام ، فقولنا : رأيت بدرا في الحسن ، ليس باستعارة وقوله : [قد زرَّ أزراره على القمر] [1] استعارة قليلة الحسن ، لأن في ذكر المشبه إشمام رائحة التشبيه ، وإن كان ليس على وجه ينبيء عن التشبيه .

كذا حققه السيد السند في شرح المفتاح ، وأظن أن في التجريد أيضا إشمام رائحته ، ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه ، فحسنها برعاية جهات حسنه يدور على القرينة أيضا ، فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذكي غير واضحة جدا ، ومع البليد في غاية الوضوح ، ومع المتوسط بين بين، وكأن لم يتعرض له ، لأنه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها .

(ولذلك) أي : ولأن شرط حسنهما أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا **(لوصى أن يكون التشبيه)** أي : ما به المشابهة **(بين الطرفين جليا)** بنفسه أو بسبب عرف أو اصطلاح **(لئلا تصير)** الاستعارة التحقيقية **(إلغازا)** أي : سبب إلغاز وتعمية أي : إخفاء يقال : ألغز فلان في كلامه إذا عمّاه أي : أخفى مراده ، ومنه : اللغز والجمع : ألغاز نحو رطب وأرطاب .

وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقة المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح : قيل ذلك لأن في المكنية تصريحا باسم المشبه ، فلا يصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية وإلغاز ، والتوصية بالجلاء أي : إلى حد لا ينتهي إلى الابتذال ، لأن شرائط حسن التشبيه أن يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل ،

---

(١) البيت لابن طبا طبا العلوي ، وهو في الإيضاح (٢٥٩) ، والطراز : (٢/٢٠٣) ، ونهاية الإيجاز : (٢٥٣) ، والمصباح : (١٢٩) ، وصدر البيت .

لا تعجبوا من بِلَى غلالتِه

ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن إشمام أن وجه الشبه الخفي لا يوجب كون الاستعارة إلغازا إذا أشممت رائحة تشبيه .

(كما لو قيل :) في التحقيقية **(رأيت أسدا ، وتريد إنسانا أبخر)** البخر بالتحريك : النتن في الفم وغيره .

(ورأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة ، وأريد الناس) تمثيل للتحقيقية والتمثيل ، ولا يخص التمثيل كما يوهمه بيان الشرح ، لأن التمثيل من التحقيقية وإنما صار إلغازا ، لأن مشابهة الناس بالإبل المائة لا توجد فيها راحلة في عزة وجوده مرضي منتخب ، فيما بينهم خفية غير واضحة ، بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن إليه من ذكر المشبه به ، ولذا صرح النبي ﷺ بالتشبيه فقال : «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة» [1] وفي رواية «تجدون الناس كالإبل المائة ليست فيها راحلة» .

الراحلة : البعير يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة ، أي يحط عليه رحله ، وقوله : كالإبل مفعول ثان ليجدون ، وقوله : ليست فيها راحلة : حال أو جملة مستأنفة .

(وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا) أي : أعم بحسب التحقق لا بحسب الصدق ، إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة ، ولا الاستعارة عليه .

ونبه على إرادة العموم بينهما بحسب التحقق بقوله : «محلا» والأعم إذا أطلق ينصرف إلى الأعم المطلق ، ولم يظهر بما سبق إلا افتراق التشبيه عن الاستعارة ، ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ، ما لم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه ، وهو لم يعلم ، بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ، ولا يصح التشبيه فبينهما عموم من وجه .

وليس لك أن تحمل العموم عليه ، لأنه خلاف العبارة ، ومع ذلك لم يظهر مما سبق ، وليس للأعم معنى أعم منهما ، حتى يحمل عليه ، إذ ظهر بما سبق أحد العمومين . ولما في عبارته هذه من الخلل غَيَّرَهُ في الإيضاح إلى قوله : وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه .

---

(١) أخرجه البخاري في الرقائق ، ومسلم في فضائل الصحابة .

(ويتصل به) أي : بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة ، وإن كان بينهما تفاوت ، فناسب جمعهما في فصل واحد .

وقال الشارح أي : يتصل بما ذكر من تعيين التشبيه إذا خفي الشبه أنه تتعين الاستعارة ، إذا قوي الشبه .

هذا وفاعل قوله : «ويتصل به» **(أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور ، والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعيين الاستعارة)**(١) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه أو لا يفوت ما أوجبه البلوغ إلى مرتبة الاتحاد من جنس الادعاء ، فإذا فهمت مسألته تقول : في قلبي نور ، ولا تقول : في قلبي ما هو كالنور ، وإذا وقعت في شبهة تقول : أنا في ظلمة ، ولا تقول : كأني في ظلمة .

ومن هذا عُلِمَ أن من فوائد الاستعارة الاحترازَ عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه ألا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه .

(والمكنى عنها كالتحقيقية) في أن حسنها برعاية جهات التشبيه ، لا في أن لا تشم رائحة التشبيه لفظا ؛ لأنه تشبيه مُضمَر في النفس ، فلا ينافي رائحة التشبيه .

نعم ينبغي أن نتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه .

(و) الاستعارة **(التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها)** ؛ لأنها لا تكون إلا تابعة للمكني عنها عند المصنف ؛ فلهذا لم يقيد هذا الحكم بقولنا : إن كانت تابعة لها كما قيده صاحب المفتاح ؛ لأنه جَوَّزَ وجودَ المكنية بدون الاستعارة بالكناية ، ولم يلتفت إلى بيان جهة حسنها إذا لم يكن تابعة لها لقلته كما صرح به ؛ حيث قال : وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها .

وينبغي أن يكون حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ظهور اختصاصها بالمشبه به ، وباعتبار قوتها فيه .

وينبغي أن يكون ما به قوام وجه الشبه أحسن مما به كماله .

قال الشارح : ولقائل أن يقول : لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه ، فَلِمَ لَم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا ، كما

(١) يعني بتعينها استحسانها ؛ لأن التشبيه يجوز في هذا مع حسن الاستعارة فيه .

ذكره في التحقيقية والمكني عنها . ويمكن دفعه بأن الاستعارة التخييلية صورة وهمية مخترعة اخترعها البليغ ، وأضافها إلى المشبه مشابهة للازم المشبه به ، وهو أمر مبطن غير مصرح به في الكلام ، فلا يمكن بيان التفاوت فيه ، وضبط درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيه ، فتأمل .

(فصل : وقد يطلق المجاز) إما على سبيل الاشتراك أو التشابه **(على كلمة تغير حكم إعرابها)** الإضافة لامية أي : حكم لإعرابها ، لأنها إضافة العام إلى الخاص كشجر الأراك ، فقول الشارح : «هي للبيان على نحو من النحو» .

قال في المفتاح : يتغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر **(بحذف لفظ أو زيادة لفظ)** خرج بهذا القيد لغير حكم إعراب «غير» في : جاءني القوم غير زيد ، فإن حكم إعرابه كان الرفع على الوصفية ، فتغير إلى النصب على الاستثناء ، لكن لا بحذف لفظ أو زيادة ، بل لنقل «غير» عن الوصفية إلى كونه أداة استثناء ، لكنه يخرج عنه ما ينبغي أن يكون مجازا ، وهو جملة حذف ما أضيف إليها ، وأقيمت مقامه ، نحو : ما رأيته مذ سافر ، فإنه في تقدير : مذ زمان سافر إلا أن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة ، ومنها حكما ، ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو : إنما زيد قائم ، فإنه يغير حكم إعراب زيد بزيادة «ما» الكافة ، وإن زيدًا قائم ، فإنه يغير إعراب زيد من النصب إلى الرفع بحذف إحدى نوني إنّ وتخفيفها، وغير ذلك مما تعرفه لو كنت في درجة من التفطن .

فالصحيح كلمة تغير حكم إعرابها الأصلي إلى غيره ، أي : إلى غير الأصلي فإن ربك في ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [1] تغير حكم إعرابه الأصلي أي : إعرابه الذي يقتضيه بالأصالة لا بتبعية شيء آخر ، وهو الجر في المضاف إليه أي : إلى غير الأصلي الذي حصل بمتابعة أمر آخر ، كالرفع الذي حصل فيه بفرعية مضافة المحذوف وثباته له ، وليس ما غير إليه الإعراب الأصلي في الأمثلة المذكورة إلى غير الأصلي ، بل إلى أصل آخر .

وكذلك يدخل فيه نحو : ليس زيد بمنطلق ، وما زيد بقائم ، مع أن المفتاح صرح بأنهما ليسا بمجازين ، إذ قيدا لإخراجهما بأن قال : أو زيادة لفظ مُسْتَغْنًى

---

(١) الفجر : ٢٢ .

عنه استغناء واضحا نحو : كفى بالله ، وبحسبك زيد بخلاف : ليس زيد بقائم ، وما زيد بقائم .

وفسر شارحوا المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة أصلا ، وزيادة الباء في النفي لتأكيد النفي .

قال الشارح : وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب ، يريد به أنه قال : الحكم الأصلي لقوله : ربك هو الجر ، وأما الرفع فمجاز فيه .

كذا قال المصنف : النصب في قوله تعالى : ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (١) مجاز ، والجر في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ (٢) .

واعترض عليه : بأن الأقرب أن يكون المجاز هو الكلمة دون الإعراب ، لأنه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أنه تعدى الإعراب عن محله، وقد صرح المفتاح بأن اعتبار التجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز في التعدي عن الأصل إلى غير الأصل .

ورُدَّ ذلك بأن ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه أنه نفس الكلمة ، حيث قال : وهو عند السلف أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي إلى غيره ، فليؤول قوله : وأما الرفع المجاز بأن المرادلحكم مجازي بمنزلة المعنى المجازي في المجاز ، والمجاز شائع بالمعنى السابق ، لا بهذا المعنى فإنه قلما يستعمل كما دل عليه قوله : وقد يطلق إذ لا غَرَضَ متعلق به في فن البيان .

قال الشارح : حاول المصنف التنبيه عليه اقتداء بالسلف ، وحفظًا للمتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز بهذا المعنى ، هذا والأَولى القناعة بالوجه الثاني ، إذ لابد لتعرض السلف لهذا المعنى من جهة ، وهي ليست إلا المعنى المذكور ، وستعرف تحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا في البيان .

فالأول : (كقوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾) لاستحالة مجيء الرب (٣) ،

---

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) الشورى : ١١ .

(٣) مذهب أهل السنة في هذا وأمثاله هو الحمل على الحقيقة مع نفي المشابهة بينه وبين خلقه ، فا .... =

فيجب أن يحمل على أن التقدير : جاء أمر ربك أو عذابه ، ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ للقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية ، و إن كان الله قادرا على إنطاق الجدران أيضا ، وأنه ليس المقام مقام تذكير المخاطب ، وجعله معتبرا بفناء أهل القرية ، حتى يقال لها : اسئل القرية ، وقل لها : ما صنعوا كما يقال : سل الأرض مَن شق أنهارك ، فإنه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر .

وسر ذلك أن التصرف هنا في السؤال والقصد من الأمر بالسؤال الأمر بالتأمل في القرية الخالية عن أهلها ، والتأمل فيها والاعتبار بها ، والتذكير لمآل ما تعلق به المخاطب من المنازل والمآرب .

(و) الثاني (كقوله تعالى : ﴿ليس كمثله﴾) فإن الأصل ليس مثله شيء ، تغير حكم إعراب مثله عن النصب إلى الجر بزيادة الكاف ، هذا إذا قيل بزيادة الكاف دون المثل ، كما قيل بدليل : إن الزيادة نشأت منه ، ورجَّح الأول بأن الحكم بزيادة الحرف سيا حرف «ليس» إلا حرفا أنسب ، ونحن نرجحه بأن القول بزيادة المثل يؤدي إلى القول بدخول الكاف على المضمر ، وإلى الحاجة إلى تقدير متعلق للجار . وقد يقال : المقصود من هذا الكلام نفي أن يكون شيء مثله تعالى ، وكما يكون قصد هذا المعنى بجعل الكاف أو المثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شيء منهما زائدًا ، بل التحصيل مع عدم الزيادة بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح .

وذكر الشارح المحقق له وجهين :

أحدهما : وهو ما نقله عن الكشاف ، وهو أنه قد قالوا مثلك لا يبخل ، فنفوا البخل عن مثله ، والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا إلى المبالغة ؛ لأنهم إذا نفوا عمن يماثله ، وعمن يكون على أخص أوصافه ، فقد نفوه عنه كما يقولون : قد أيفعت لذاته ، وبلغت أترابه يريدون إيفاعه وبلوغه ، فحينئذ لا فرق بين قوله : ليس كالله شيء ، وقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ إلا ما تعطيه

= أثبته الله تعالى لنفسه أثبتناه له مع اعتقاد أنه ليس كمثله شيء ، فلا يشبهه أحد من خلقه في شيء مما وصف به نفسه سبحانه .

الكناية من فائدتها ، وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحـد ، وهو نفي المماثلة عن ذاته ، ونحو قوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (١) فإن معناه : بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها ؛ لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر ، حتى إنهم استعملوها فيمن لا يد له ، وكذلك يستعمل هذا فيمن له مِثل ومن لا مِثل له .

هذا وينبغي أن يعلم أن نفي المثل عنه تعالى بنفي مثل المثل مجاز متفرع على الكناية ، لأنه لابد في الكناية من صحة إرادة المعنى الحقيقي ، وهذا إنما يصح فيما يمكن في حقه المعنى الحقيقي ، وأما فيما يمتنع فلا يصح ، فهو مجاز متفرع على الكناية بأن هذه الكناية لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي إلى محل يمتنع انقلبت مجازا .

فإطلاق الكناية مسامحة شائعة تسمية للفرع باسم أصله ، هذا على حذف ما حققوه .

وأما ما يقتضيه الرأي الصائب فلعله غيره ، لأنه إذا جاز إرادة المعنى الحقيقي لانتقال إلى اللازم ، فيما لا يتحقق فيه مع إمكان تحققه فَلِمَ لا تجوز تلك الإرادة ، فيما يمتنع ، حتى تكون كناية محضة .

ومما يتعلق بتحقيق هذا الوجه من الكناية ، وبه يمتاز عن الوجه الثاني الذي سنذكره لك أن نفي المثل عنه تعالى على هذا الوجه لازم لنفي المثل عن مثله تعالى ؛ لأنه إذا انتفى المثل عن مثله ، وعمن هو على أخص أوصافه ، ينتفي عنه بطريق الأولى لا من جهة أن ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ، ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم .

وثانيهما : أنه نفي للشيء بنفي لازمه ؛ لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ؛ وذلك لأنه لو كان له تعالى مِثل لكان لمثله مثل ، وهو ذاته تعالى ؛ لأن المماثلة من الجانبين .

وأورد عليه السيد السند : أنه لا تفاوت بين هذين الوجهين في باب الكناية إلا بحسب العبارة ، وبيان ذلك أن كلا الوجهين كناية في الشبه ؛ حيث نسب

(١) المائدة : ٦٤ .

النفي إلى مثل المثل ، وأريد بسببه إلى المثل فرجعهما إلى استعمال لفظ دال على نفي مثل المثل في نفي المثل ، إلا أنه عبر عن الأول بأن ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ، ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ، وعن الثاني بأن نفي المماثل عمن هو على أخص أوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة ، فالصواب : أن هذا الوجه ليس بكناية ، بل هو من المذهب الكلامي بإيراد حجة على نفي المثل على طريقة أهل الكلام ، فيكون المآل أنه ليس لمثله مثل ؛ إذ لو كان له مثل لكان لمثله مثل هو ذاته تعالى ، وحينئذ يكون لنا وجهان متميزان .

هذا ، وقد عرفت التمايز بين وجهي الكناية وأن بناءه على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي المثل فيهما ، وكفى شاهدا في التمايز بينهما أنه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الأول ، وهو أنا لا نسلم أنه لو كان له مثل ، لكان ذاته مثلا بمثل ؛ لأن مثل الشيء ما هو ملحق به إلحاق الناقص بالكامل ، على ما عرفته في باب التشبيه ، حتى لو تساويا لترقى الأمر في باب البلاغة عن التشبيه إلى التشابه .

فإن قلت : فقد سقط بهذا الفرق الوجه الثاني .

قلت : كأني بصاحب هذا الوجه يقول : ينبغي أن يكون المقصد من الآية أكثر من نفي الملحق بذاته ، لئلا يقصر عن نفي المشارك ، لكنا نقول لا نرضى بحمل أبلغ كل كلام على ترك ما هو أحسن من العدول من التشبيه إلى التشابه ، في أمثال هذا المقام ، فنقول : المراد على هذا نفي المثل ، ويلزم من انتفائه انتفاء المشارك بطريق الأولى ، ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكناية ، بل يتعين حينئذ الحكم بزيادة الكاف . نعم لو أريد التوجيه بطريق الكناية ، فالوجه هو الأول ؛ وبهذا ظهر سقوط المذهب الكلامي أنه لا يختص بالوجه الثاني ، بل يصح صرف ما ذكره الكشاف أيضا على المذهب الكلامي ، وأنه ليس نفي مثل المثل أوضح من نفي المثل ، حتى يستدل به على نفي المثل .

وللكناية وجه ثالث يتضمن التعريض لمثبت المثل بأنك لم تتعقل الواجب ، بل لم تتعقل إلا مثلا له ؛ إذ لو تعقلت ذاته لم تثبت له مثلا ، فاللائق بحالك في مقام نفي المثل عنه تعالى نفي المثل عن مثله تعالى ، فتنبه .

***

قال صاحب المفتاح (١) : ورأيي في هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به ، لاشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير الأصل ، لا أن يعد مجازا ، ولذا لم أذكر الحد شاملا له ، لكن العهدة في ذلك على السلف ، وكأنه أراد أنه لا يرضى بجعله مشاركًا لما سبق في اسم المجاز ، وداخلاً تحت مفهومه ، أو جعل اللفظ مشتركًا بينهما ، لأن لفظ المجاز لا ينصرف في الإطلاق إلا إلى الأول ، ولا يراد به هذا الفرد إلا بالقرينة لكن العهدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا أو لفظيا على السلف ، كما يستدعيه تقسيمهم المجاز إلى هذا النوع وغيره ، فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح المحقق .

ووافقه السيد السند عليه أنه إن أراد أنهم جعلوه من أقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة ، والمفسر تفسيرًا يتناوله وغيره فليس كذلك ، لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له ، مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته ، فلا يعرف له هاهنا رأي ينفرد به ، لأنا نقول له : نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين اشتراكا معنويا أو لفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز إليهما .

ثم نقول : لا يبعد أن يقال هذا النوع من المجاز أيضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له إلى غيره فإن للكلمة وضعا إفراديا ووضعا تركيبيا ، فهي مع كل إعراب في التركيب وضعت لمعنى لم توضع له مع إعراب آخر ، فإذا استعملت مع إعراب في معنى وضعت له مع إعراب آخر فقد أخرجت عن الموضوع له التركيبي إلى غيره ، مثلا : القرية بالنصب في ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ موضوعة لمعين تعلق به السؤال ، وقد استعمل في معين تعلق بما أضيف إليه السؤال ، وحينئذ يمكن أن يجعل تحت تعريفاتهم للمجاز ، ويجعل مقصودا لصاحب البيان لتعلق أغراض بيانية به ، فلما رتبه وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريفا للمجاز بالزيادة ، وتعريفا للمجاز بالحذف عن الإحكام وطول فيه الكلام .

وزاد عليه السيد السند فوائد في بيان المقصود والمرام ، إلا أننا خفنا عن السآمة فتركناه ، فإن اشتهيته فارجع إليهما ، وإن فاتك ما كنا نريد عليهما ، لكن لا علينا فإنك لا تتحمل ما لدينا .

---

(١) راجع بغية الإيضاح ١٥٣/٣ ، أسرار البلاغة ٤٥٠ - ٤٦٣ ، المفتاح للسكاكي ١٧٠ .

(الكناية)

مصدر قولهم : كنيت به عن كذا أكنى من باب ضرب ، وكنوت أكنو من باب نصر أي : تكلمت بما يستدل به عليه ، أو تكلمت به وأردت غيره أو تكلمت بلفظ يحاذيه جانبا حقيقة ومجازا ، والمعنى الأخير قريب من المعنى المصطلح عليه أعني قوله : **(لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه)** [١] وقد أشار إلى فائدة قوله مع جواز إرادته معه ، وهو إخراج المجاز عن التعريف بقوله : **(فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه)** إلا أنه لم يقل فخرج به المجاز ، مع أنه أخصر وأوضح في المقصود ؛ ليكون مع الإشارة إلى هذه الفائدة تنبيها على أن العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الأول للفرق الذي ذكره السكاكي .

والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره ، وهو قوله : «وفرق بأن الانتقال فيها من اللازم» إلخ ليس بشيء ، وكما يخرج به المجاز تخرج بعض الحقائق الصريحة كلفظ الصلاة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة ، فإنه يصدق عليها لفظ أريد به لازم معناه ، لكن لا تجوز إرادته معه ؛ إذ لا تجوز حين التكلم باصطلاح اللغة إرادة المعنى الشرعي ، فضلا عن إرادته معه ، فلا حاجة لإخراجها إلى اعتبار حيثية اللزوم ، أي : لازم معناه من حيث إنه موضوع له ، لا من حيث إنه لازم الموضوع له .

فإن قلت : ما فائدة قوله : معه ، وهل لا يكفي للفائدتين المذكورتين مجرد قوله : مع جواز إرادته ؟

قلت : يكفي لهما ذلك ، لكن فيه التنبيه على أن إرادة اللازم أصل ، وإرادة المعنى تبعية إرادة اللازم ، ولينتقل منه إلى اللازم كما يفهم من قولنا : جاء زيد مع عمرو ؛ ولهذا يقال : جاء فلان مع الأمير ، ولا يقال : جاء الأمير معه ،

---

(١) لازم المعنى وهو المقصود يقال له معنى كنائي ، وملزومه يقال له معنى حقيقي ، وجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية بالنظر إلى ذاتها ، وقد تمتنع إرادته فيها لعارض يمنع من إرادته .

والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه ، على وجه يكونان مقصودين استقلالا ، ولا مانع من الجمع على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ، ووسيلة إلى قصده وفهمه ، لكن فيه : أن استعمال كلمة «مع» في قوله : مع جواز ليس كما ينبغي ؛ لأن إرادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز إرادته معه ، إلا أن يقال : إن كلمة مع تدخل على المتبوع من المتشاركين ، وجواز إرادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الإرادة ، فتأمل .

ومعنى قوله : «إنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي» أن إرادة المعنى الحقيقي فارق بينهما ؛ فإنها جائزة في الكناية ، كما ذكره في التعريف ، وممتنعة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز . وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح أن ما به المخالفة جواز إرادة المعنى الحقيقي ، مع إرادة لازمه لا إرادته .

فَبَيْنَ التعريف وقوله من جهة إرادة المعنى الحقيقي ، مع إرادة لازمه تناف ؛ لأنه لا يتفرع ظهور أن المخالفة من جهة إرادة المعنى الحقيقي ، مع إرادة لازمه ، ولا حاجة في دفعهما إلى تقدير الجواز ، كما ذهب إليه الشارح .

فإن قلت : قد صرح صاحب الكشاف أن قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ كناية مع امتناع المعنى الحقيقي في حقه تعالى ، فتمتنع إرادته ، فالتقييد بقوله : مع جواز إرادته معه يخرج كثيرا من الكنايات .

قلت : منهم من يقول : معنى جواز إرادته معه جواز إرادته في الجملة ، وفي بعض المواد فلا تخرج كنايات يمتنع جواز إرادة المعنى الحقيقي في بعض المواد ، ولا يخفى أنه في غاية البعد على أنه تدخل هذه الكناية في تعريف المجاز ؛ لأنه يصدق عليه أنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ؛ لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له .

وقال الشارح في المختصر : إن المراد مع جواز إرادته معه من حيث إنها كناية وامتناع الإرادة في هذه الأمثلة بواسطة خصوص المادة ، وهو كلام خال عن التحصيل ، مع أنه يوجب الدور في تعريف الكناية ، وتدخل هذه الأمثلة في

---

(١) طه : ٥ .

تعريف المجاز .

والتحقيق : أنه إذا امتنع إرادة المعنى الحقيقي فهي مجاز ، وإنما جعل الكشاف الأمثلة المذكورة من باب الكناية ، لا كنايات .

وقد صرح بأنها مجازات متفرعة على الكناية بمعنى : أنها استعملت في المعنى الكنائي كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي ، فصار ذلك بسبب استعماله في محل امتنع فيه المعنى الحقيقي ، فانقلبت الكناية مجازا ، لكن إذا يمكن المعنى الحقيقي ويكون منتفيا بجعل كناية كما في بسط اليد في من فقدت يده لنقصان في الخلقة ، فإن استعماله في كرمه كناية لإمكان المعنى الحقيقي فيه .

وفيه بحث ، لأنه كما أن امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة عن إرادته ، كذلك انتفاؤه .

قال الشارح : وفي الإيضاح : أن الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه أي : من جهة إرادة المعنى ، مع جواز إرادة لازمه ، وهو ليس بصحيح ، اللهم إلا أن يراد بالمعنى ما عني باللفظ ، وهو لازم المعنى الموضوع له ، ويلازم المعنى معناه الموضوع له ، وفيه ما فيه ، هذا كلامه ، وكأنه أراد أن فيه : أن المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سيذكره ، وفيما رأيناه من نسخ الإيضاح أن من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه ، فلا يتجه عليه شيء .

فإن قلت : قد صرح في المفتاح أن الكناية يراد بها معناها مع لازمه ، حيث قال : إذا استعملت الكلمة إما أن يراد معناها وحده ، أو غير معناها وحده ، أو معناها وغير معناها معا ، والأول الحقيقة ، والثاني المجاز ، والثالث الكناية ، فينبغي أن تعرف الكناية بما أريد به معناه مع لازمه .

قلت : زيف هذا الكلام منه بأنه لا شبهة في أنه كثيرا ما يقال : طويل النجاد ، لمن لا نجاد له ، فهو كناية مع أنه ليس هناك إرادة المعنى الحقيقي ، وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه في الفرق الأول بين الكناية والمجاز ، حيث قال : إن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك : فلان طويل النجاد إن أريد طول نجاده من غير ارتكاب تأول مع إرادة طول قامته ، فإنه يشعر بجواز إرادة المعنى مع لازمه . وبناء هذا التعريف على هذا ، لكن فيه

بحث ؛ لأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن إرادته على ما عرفت .

ولنا بحث نذكره لك ، وإن حان الإسهاب للإطناب رجاء أن نجدد نشاطك في السماع ، فإنه معجب للألباب ، وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ، ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد إقامة الدليل ، فيكون قولنا : فلان كثير الرماد ، حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضياف ، فيكون التقدير : فهو مضياف ، ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضياف .

(وفرق) لم ينسبه إلى السكاكي [١] ، مع أنه ذكره في كتابه ؛ لأنه لا يخصه كما صرح به في الإيضاح **(بأن الانتقال فيها)** أي : في الكناية **(من اللازم إلى الملزوم)** كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة إليه .

(وفيه) أي في المجاز **(من الملزوم إلى اللازم)** كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت إلى النبت .

ولا يخفى أن هذا لا يظهر في الاستعارة ؛ لأن الأسد ليس ملزوما للرجل الشجاع ، وكذا في كثير من المجازات المرسلة ، ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة .

(ورد) هذا الفرق يمنع أن الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم **(بأن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه)** إلى الملزوم [٢] ؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ، ولا دلالة للعام على الخاص ، وفيه أنه إن عرف علاقة اللزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه إليه ، لا محالة .

وإن لم يعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا **(وحينئذ)** أي : حين إذ كان اللازم ملزوما **(يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم)** كما في المجاز ، فلا يتحقق الفرق .

والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن أخص أو مساويا لم ينتقل منه إلى الملزوم .

---

(١) انظر المفتاح - ٢١٣ .

(٢) لأن هذا اللازم قد يكون أعم من الملزوم كلزوم الحيوان للإنسان ، ولا دلالة للعام على الخاصّ .

فإن قلت : إن اللازم كيف يكون أخص ، والعام قد يوجد بدون الخاص ، فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم ؟

قلت : أراد باللازم التابع والرديف ، كطول النجاد التابع لطول القامة ، وما ذكره في موضع آخر من كتابه أن الانتقال في الكناية يتوقف على مساواة اللازم للملزوم ، فغير موثوق به ، وإن وثقه الشارح في هذا المقام .

وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من أن السكاكي أراد أن الانتقال في الكناية من التابع ، وفي المجاز من المتبوع ، ومنع الشارح كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما ، إذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث ، ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبني على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية ، لكن ينتقل منه إلى ملزومه ، فالموضوع له في الكناية تابع في الإرادة ، والانتقال من التابع في الإرادة إلى المتبوع ، وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي ؛ لأنه الأصل بالنسبة إلى الخارج ، ولم تعرض له التبعية بحسب الإرادة .

ولو بنى الكلام على جواز إرادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة .

(وهي) أي : الكناية **(ثلاثة أقسام)** :

(الأولى :) أي : القسم الأول وتأنيثه باعتبار الخبر ، لأنه الكناية **(المطلوب بها غير صفة ولا نسبة)** (١) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف ، فكأنه قال : المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكناية بما هو المطلوب منه ، وليظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين .

(فمنها) أي : من الأولى **(ما هي معنى واحد)** أي : عبارة عما هو معنى واحد **(كقوله : [والطاعنين مجامع الأضغان]** (٢) فإن مجامع الأضغان معنى

---

(١) أي ولا نسبة صفة لموصوف بأن يكون المطلوب بها موصوفا ، ولو قال الأولى المطلوب بها الموصوف لكان أحسن .

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وهو في الإيضاح : (٢٨٦) ، والإشارات : (٢٤٠) ، وعقود الجمان : (٦٠) من باب الكناية ، وصدره :

الضاربين بكل أبيض مخذَم

مخذم : أي قاطع بتار ، مجامع الأضغان : القلوب لأنها موطن الأحقاد .

واحد كناية عن القلوب .

(ومنها : ما هي مجموع معان) حصل بضم لازم إلى لازم ، وأطلق على الموصوف **(كقولنا كناية عن الإنسان : حي مستوي القامة ، عريض الأظفار** (١) **، وشرطهما الاختصاص بالمكني عنه)** ليحصل الانتقال منهما إلى المكني عنه ، لكن الاختصاص أعم من الحقيقي ، كما في الواجب والقديم ، وغير الحقيقي كما إذا اشتهر زيد بالمضيافية أو صار كاملا فيها ؛ بحيث لا يعتد بمضيافية غيره .

وفسر الشارح القسم الأول بأن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض ، فنذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف .

والقسم الثاني بأن تؤخذ صفة فتضم إلى صفة لازم آخر ؛ لتصير جملتها مختصة بموصوف ليتوصل بذكرها إليه ، وفيه : أن في تفسير القسمين على هذا الوجه يجعل اشتراط الاختصاص لغوا .

ألا ترى أنه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكر الاشتراط ؟ ومن البين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الأقسام الثلاثة من غير مخصص ، وجعل السكاكي الأولى يعني ما هو معنى واحد قريبة ، والثانية بعيدة .

قال المصنف في الإيضاح : وفيه نظر ، فقال الشارح : ولعل وجه النظر أنه فسر القريبة في القسم الثاني : بأن يكون الانتقال بلا واسطة ، والبعيدة : بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة ، والكناية التي هي معنى واحد ، والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسائط لظهور أن ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الأظفار إلى شيء ، ثم منه إلى الإنسان .

فالجواب : أن القرب هاهنا باعتبار آخر ، وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر ، وتلفيق بينهما ، وتكلف في التساوي والاختصاص ، والبعد ، بخلاف ذلك .

هذا ، ولا يخفى أنه يبعد أن يكون نظر المصنف ذلك لظهور أن ما هو مناط

---

(١) لا داعي إلى تقسيم هذا القسم إلى قسمين إلا الرغبة في تكثير الأقسام (بغية الإيضاح ٣/١٥٨) .

القرب و البعد في كلام المفتاح ما ذكره الشارح ، بحيث لا يخفى على من نظر في كلامه نظرا تاما .

فالأقرب : أن وجه النظر إن جعل مناط القرب والبعد في هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها ، وفي القسم الثاني وجود الواسطة وعدمها تحكم ، وفرق من غير فارق ، فلا يجاب بما ذكره الشارح ، بل بما ذكره السيد السند لو تم من أن الواسطة وعدمها ظاهران في القسم الثاني دون الأول .

ولك أن تجعل النظر : أن التكلف في الاختصاص قد يكون في القسم الأول ، كما إذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص إلا بتمحل وتكلف ، والبراءة عنه في القسم الثاني بأن يكون اختصاص مجموع معان مشتهرا واضحا . ويمكن دفعه بأن التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ، ويمكن أن يكون القريبة عند المفتاح ما يكون اختصاصه ظاهرا بلا تكلف ، بأن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف من غير حاجة إلى إعمال تكلف مركبة كانت أو واحدة ، والبعيدة عنده أن يتكلف في اختصاصها مركبة كانت أو واحدة ، إلا أنه بين التكلف في المركب على سبيل التمثيل ، ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ، ولا شموله لجميع أفراده .

(**الثانية : المطلوب بها صفة** [1] **بمعنى ما قام بالغير**) والمكني في طويل النجاد عند التحقيق طول القامة ، لأن طويل القامة وكلام المصنف حيث قال : كقولهم كناية عن طول القامة ، مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى ، فلا يتجه أنه إن أريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد ، وإن أريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج عنه نحو : أعجبني طول نجاد فلان، فإنه كناية عن طول قامته ، لا عن طويل القامة .

وهي ضربان : قريبة ، وبعيدة (**فإن لم يكن الانتقال**) من الكناية إلى المطلوب (**بواسطة قريبة**) والقريبة قسمان : (**واضحة**) يحصل الانتقال منها بسهولة ، ومن البين جريان هذين القسمين في القسم الأول من الكناية ، وكأنهما

---

(١) بأن تكون نسبة الصفة إلى موصوفها معلومة ، فتكون الصفة نفسها هي المطلوبة من صفة أخرى يكنى بها عنها للاعتناء بها والمبالغة فيها .

أهملا فيه لعدم الاطلاع على أمثلتهما في كلام البلغاء (**كقولهم كناية عن طول القامة : طويل نجاده وطويل النجاد**) وخص هذا القسم بتعد ، والمثال من بين الأمثال إشارة إلى تقسيم آخر كما أشار إليه بقوله :

(**والأولى**) كناية (**ساذجة**) لا يشوبها شيء من التصريح (**وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة**) بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (**الضمير**) الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه ؛ لمشابهتها الفعل الذي لم يخل عن مرفوع على ما قيل ، وليخرج المضاف إليه عن كونه فاعلا إلى كونه فضلة ، فتبعد الإضافة عن استهجان إيهام إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن الصفة عين فاعله على ما نقول ، فإضافة الصفة أبدا إلى المفعول أو الملحق به ، ولا يكون إلى الفاعل قطعا ، لكن هذه الإضافة لا تحسن ، بل تقبح ، ما لم تتضمن الصفة معنى قائما يتضمنها لا محالة ، حين الإضافة ، فإن الطويل المسند إلى نجاد أحد يتضمن طول قامته ؛ فبهذا الاعتبار حسن إسناده إلى ضمير بعد الإضافة ، لأن إسناد الطول الذي هو صفة النجاد في قوة إسناد طول القامة إليه ، بخلاف : زيد أصفر ثوره .

وبهذا التحقيق عرفت أن إسناد الطويل إلى ضمير الموصوف لا يجعله صريحا ؛ لأنه إسناد طويل هو صفة النجاد ، بل يجعله في قوة الصريح ؛ لأن الإسناد بملاحظة تضمنه طول القامة ، فكأنه أسند بإسناده طول القامة ، وبهذا حكم عليه بأن فيه تصريحا مالا لأنه أسند إليه الطويل الذي هو حاله ، كما ظنه الشارح .

كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطول نجاده وطويل النجاد ، ويكون قولنا : زيد كثير الرماد ، كناية ساذجة ، كقولنا : زيد كثير رماده . وقد أورد بناء على ظنه هذا أنه يجب أن يكون طويل النجاد تصريحا لا كناية فيها تصريح ما ، وتكلف في جوابه بأن اعتبار الضمير لمجرد أمر لفظي ، هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع ، وبما حققناه لا اتجاه لهذا السؤال .

(**أو خفية**) ما عطفت عليها واضحة ، وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية ، ولا يخفى أن الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه ، نحو : عريض قفاه ، وعريض القفاء ، وكذا الواضحة والخفية بأن يكون الانتقال في

كل مرتبة واضحا أولا يكون كذلك ، وكأنه لم يعتبر ؛ لأن الكناية مع الواسطة خفاء لا محالة .

(كقولهم كناية عن الأبله عريض القفاء) فإن عرض القفاء ، وعظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على بلاهة الرجل ، وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة ، لكن هذا الاعتقاد ليس مشتركا بين الناس ، بل يختص به واحد دون واحد ، فلا ينتقل إليه إلا بعد تأمل .

وجعل صاحب المفتاح قولهم : عريض الوسادة ، كناية قريبة خفية عن هذه الكناية ، أعني : قولهم عريض القفاء .

قال المصنف : وفيه نظر ، ووجه النظر يحتمل أن يكون ما ذكره الشارح من أنه كناية بعيدة عن الأبله ؛ لأنه ينتقل منه إلى عريض القفاء ، ومنه إلى الأبله ، وحينئذ يندفع بما ذكره في جوابه من أنه لا امتناع من أن تكون الكناية بعيدة بالنسبة إلى المطلوب ، وقريبة بالنسبة إلى الواسطة ، بل الأمر كذلك فيما يكون الانتقال منه إلى المطلوب بواسطة ، فنبه صاحب المفتاح على أن المطلوب بالكناية قد يكون الواسطة إذا كانت في إفادة المطلوب وظهور المطلوب منه كأنه المطلوب نفسه ، وقد يكون المطلوب ، فلا ينتهي القصد من العبارة إلى الواسطة ، بل يذهب إلى المطلوب ، لكن كون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف ؛ لأنه بعد ما قال السكاكي كناية قريبة عن هذه الكناية لا يتوجه عليه أنها بعيدة ؛ لأن الانتقال منها إلى الأبله بالواسطة ، فكيف يظن بالمصنف مثل هذه الغفلة .

ويحتمل أن يكون أن الكناية عن الكناية إنما تكون إذا كانت الكناية المكنية مشتهرة ، ربما التحقت بالصريح فإنه لا يكنى بكثير الرماد عن كثرة إحراق الحطب تحت القدر ، فإنها ليست كالصريح في المضياف ، وليس عريض القفاء كالصريح ، وإلا لم تكن من الكناية الخفية كما اعترف به السكاكي .

ولا يخفى لطف هذا النظر ودقته ، والجواب عنه أن الكناية الخفية ما كان الانتقال فيها محتاجا إلى تأمل قبل الاشتهار ، وعريض القفاء لاشتهاره في الكناية عن البلاهة التحق بالصريح ، فيحسن أن يكنى عنه بعريض الوسادة ، ويحتمل أن يكون منعا لكون قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية ، فإنهم يقصدون به

البلاهة ، وليس الوسادة كناية قصد عريض القفاء بها ، إلى مجرد فرض وتقدير ، فلا يصح قول السكاكي كما في قولهم : عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية ، وحينئذ لا جواب له .

ويحتمل أن يكون إن القريب ما لا يكون بينه وبين المطلوب واسطة ، ولا خفاء في أن المطلوب بعريض الوسادة الأبله ، سواء قصد به عريض القفا والأبله، فلا يحتمل أن يكون قريبا .

وجوابه حينئذ : أن المطلوب عبارة عن المقصود من اللفظ لا ما لا يكون وسيلة إلى شيء آخر بعد إفادته باللفظ .

(وإن كان) أي : الانتقال **(بواسطة)** فهي **(بعيدة)** فضلا عن أن يكون بأكثر من واسطة ، ولم يقل : وإلا فبعيدة لئلا يشتبه المعطوف عليه ، ولأن الأعذب مقابلة الإثبات والنفي ، لا مقابلة النفي ونفيه **(كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف ، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ، ومنها)** أي : ومن كثرة الإحراق وكذا كل ضمير يأتي إلى كثرة قبله **(إلى كثرة الطبائخ ، ومنها إلى كثرة الأكلة ، ومنها إلى كثرة الضيفان)** بكسر الضاد جمع ضيف .

و **(منها إلى المقصود)** وهو المضياف ، وبحسب قلة الوسائط وكثرتها وسرعة الانتقال في كل مرتبة وبطؤها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء . **(الثالثة المطلوب بها نسبة)** [1] سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين ، فتنفرد الكناية في النسبة أو أحدهما ، مذكور صريحا والآخر كناية ، فتجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة ، إذ كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الأقسام الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة ، أربعة منها اجتماع الثالث أو اثنان منها ، ولا يبطل بشيء منها حصر القسمة ، لأن المقسم مقيد بالوحدة كما في سائر التقسيمات .

نعم لو جعل قوله عليه السلام :«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» [2]

---

(١) بأن يصرح بالصفة ويقصد بإثباتها لشيء الكناية عن إثباتها للموصوف بها .

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٠) و (٦٤٨٤) ، ومسلم برقم (٤١) وأبو داود (٢٤٨١) .

كناية عن الاستدلال على كفر المؤذي المعرض به بأن يقال هو كناية عن أن هذا المؤذي كافر ؛ لأنه لا يسلم المسلمون من لسانه ويده ، وكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر ، يكون قسما رابعا من الكناية .

(كقوله) أي : قول زياد الأعجم [**(إن السَّمَاحَةَ)** أي : الكرم لا الجود ؛ لئلا يكون الندى تطويلا (والمروءة) بضمتين كمال الرجولية **(وَالنَّدَى)** أي : الجود **(في قُبَّةٍ)** هي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء ، يقال : بيت مقبب جعلت فوقه قبة **(ضُرِبَتْ عَلَى ابنِ الحَشْرَجِ]**) (١) على وزن جعفر اسم رجل **(فإنه إن أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات)** .

قال الشارح : أراد بالاختصاص ثبوت الصفات له ، سواء كان على طريق الحصر أو لا يدل عليه أنه جعل السكاكي (٢) من التصريحات بالاختصاص له المتروكة إلى الكناية سمح ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح .

ومن البين أنه لا حصر في شيء منها ، ويؤيد ما ذكره قوله في الإيضاح فإنه حين أراد أن لا يصرح بإثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها في قبة ؛ تنبيها بذلك على أن محلها ذو قبة ، وجعلها مضروبة عليه لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين ، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية هذا .

ثم وجه إرادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو الثبوت لشيء ، والنفي عن غيره ، فأريد هنا بعض معناه .

وفي شروح المفتاح : أنه مبني على أن الإثبات تخصيص بالذكر ، ولا يخفى أن المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر ، وليست الإرادة متعلقة بإثبات الاختصاص بالذكر .

بقي أنه إذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله : فإنه أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له .

---

(١) البيت لزياد الأعجم من قصيدة له في المدح ، وهو كناية عن وصف ممدوحه في صفات المروءة والسماحة والندى ، وهو في الإيضاح : (٢٩٠) ، والطراز : (٤٢٢/١) ، ونهاية الإيجاز : (٢٧١) ، والإشارات (٢٤٥) .

(٢) المفتاح - ٢١٦ .

ولا يخفى سماحته ، والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له .

ولا يخفى أنه لو جعل التعريف في السماحة والمروءة والندى للجنس الاستغراقي أفاد حصر هذه الصفات في ابن الحشرج ؛ لأن جميع أفرادها إذا قامت به لا تقوم بغيره ؛ إذ الصفة لا تقوم بمحلين ، وتكون مبالغة في كمال ابن الحشرج في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم ، فلا يبعد أن يكون قول المصنف : إنه مختص بها ، وقوله : اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما ، وحينئذ يكون في البيت كنايتان أحديهما : جعل إثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص ، وثانيتهما : جعل جملتها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له .

(فترك التصريح بأن تقول : إنه مختص بها أو نحوه) مجرور معطوف على أن تقول أي التصريح بنحو هذا القول ، أو منصوب معطوف على مفعول أن يقول : أي نحو قولنا : إنه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختص بها أو ثبت له دون غيره في وجه ، ومن نحو : سمح ابن الحشرج سمح أيضاً في وجه آخر ، فتأمل .

(إلى الكناية بأن جعلها) أي : تلك الصفات **(في قبة مضروبة عليه)** أي : على ابن الحشرج فأفاد إثبات الصفات المذكورة له ؛ لأنه إذا ثبت الأمر الذي لا يقوم إلا بغيره في مكان الرجل ثبت له ؛ لأن الصفات تثبت في المكان بتبعية ثبوت محلها ؛ ولهذا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز ؛ إذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لامتنعت إرادة الحقيقة ، ولم تكن كناية ، بل مجازا .

ونحن نقول : لا يبعد أن يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربت على ابن الحشرج ، كناية عن كونها عين ابن الحشرج ، حيث جعلت في مكان ابن الحشرج ، والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ، ولا يكون في مكان الرجل بالذات إلى نفسه ، فكأنه قيل : ابن الحشرج هو السماحة والمروة والندى .

(ونحوه) أي : نحو قوله في الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة **(قولهم [المجد)** أي : نبل الشرف والكرم ؛ إذ لا يكون إلا بالآباء أوكرم الآباء خاصة ، والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل **(بين ثوبيه)**

يريد بالثوبين الرداء والإزار ، وكذا المراد بالبردين في قوله : **(والكرم في برديه)**] وإنما قال : ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاده .

وتبع في هذا الرد المفتاح حيث قال : وقد يظن هذا من قسم زيد طويل نجاده ، وليس بذلك ، فطويل نجاده بإسناد الطويل إلى النجاد تصريح بإثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة ، فإذا صرح من بعد بإثبات النجاد لزيد بالإضافة كان ذلك تصريحا بإثبات الطول لزيد ، فتأمل .

هذا ، وليس الأمر كما ظن المفتاح ؛ فإن المثال ذو وجهين ، له وجه نحو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة ، ووجه إلى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة ، الثاني ما شاهده المفتاح ، وهو أنه جعل المجد فيما يحيط به ، ويشتمل عليه ، وجعل ذلك كناية عن ثبوته له ؛ لأن الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشيء بالذات ، ولولا ذلك لامتنعت الحقيقة ، وكان اللفظ مجازا .

والأبلغ على هذا أن يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه ؛ لأن كون الشيء بين بردي الشيء يدل على أنه عينه ؛ لأنه الذي يكون بين برديه ، والأول ما شاهده غيره ، وهو أن كون الشيء بين بردي الشي كناية عن إحاطته به ، كإحاطة البردين ، وبإضافة البردين إليه ثبت التصريح بإثبات الإحاطة المكنية بالكون بين البردين له ، على نحو التصريح لإضافة النجاد إلى الشيء بثبوت الطول المكني بطول النجاد له ، فيكون المجد بين ثوبيه : بمعنى المجد محيط به ، وحينئذ ينبغي أن يكون قوله : ونحوه للتنبيه على الفرق بينه وبين المثال السابق ، في كون السابق نصا ، وهذا محتمل .

(والموصوف في هذين القسمين) يعني الثاني والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كما مر .

(وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حينئذ يستلزم القسم الثالث ؛ إذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة ، مع التصريح بالنسبة ، بخلاف القسم الثالث ، فإنه لا يستلزم القسم الثاني ، فإنه يصح الكناية عن النسبة إلى موصوف غير مذكور ، مع التصريح بالصفة .

(كما يقال) أي : الموصوف الغير المذكور في الكناية عن النسبة لا فيهما كما

هو المتبادر (في عرض) بالضم أي : ناحية (من يؤذي المسلمين «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده») فكأنك أشرت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده ، إلى ناحية أخرى هي للمؤذي ، فالصفة وهي الإسلام هنا مصرح بها ، والموصوف وهو المؤذي غير مذكور ، والنسبة وهي نفي الإسلام عنه مكنية بحصر الإسلام في غير المؤذي ، على ما يفيده تعريف الجنس للمسند إليه .

فإن قلت : حصر الإسلام في غير المؤذي عبارة عن ثبوته له ، ونفيه عن المؤذي ، فيكون نفي الإسلام عن المؤذي مصرحا .

قلت : الحصر أمر إجمالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام فيجوز أن يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل ، على أنه لو كان معنى الحصر الإثبات والنفي تفصيلا ، يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء ، ويجعل الكل وسيلة الانتقال إلى الجزء، ويجعل الجزء مقصودا بالإفادة ، ومثال الكناية عن الصفة قولك في عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره : أنا لا أعتقد حل الخمر ، وهذا كناية عن إثبات صفة الكفر له إذا كني عن الكفر باعتقاد حل الخمر ، وكناية عن نفي الإسلام عنه إذا كني بعدم اعتقاد حل الخمر عن الإسلام .

(قال السكاكي :) [1] في أوائل بحث الكناية **(الكناية تتفاوت إلى تعريض ، وتلويح ورمز وإيماء وإشارة)** ومساق الحديث يحسن لك اللثام عن ذلك . قال العلامة : إنما قال : تتفاوت ، ولم يقل : تنقسم ؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط ، بل هو أعم .

قال الشارح : وفيه نظر ، والأقرب : أنه إنما قال ذلك لأن هذه الأقسام قد تتداخل ، وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها .

أما وجه النظر فهو أن التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس أعم من الكناية ، وأما محصل ما ذكره من الوجه الأقرب ، فهو أن كثير الوسائط قد تبلغ في الخفاء مرتبة التعريض ، وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية إلى هذه الأقسام ؛ لأنها غير منضبطة وفيه نظر ؛ لأنه إذا سمي بالموصوف غير المذكور تعريضا ، وما له وسائط كثيرة تلويحا فلا معنى لتداخل الأقسام .

(١) المفتاح - ٢١٧ .

والأظهر أنه قال : تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الأقسام في الدقة والبلاغة دون أن تنقسم .

ثم قال السكاكي في أواخر بحث الكناية ، وفاء بوعده : حسر اللثام عن هذه الأقسام : وإذ قد وعيت ما أملي عليك فنقول إلى آخر ما ذكره مما حاصله ما لخصه المصنف بقوله :

(والمناسب للعرضية) (١) أي : للكناية العرضية ، وهو ما لم يذكر الموصوف فيها **(التعريض)** ؛ لأن التعريض خلاف التصريح .

قال العلامة : يقال : عرضت فلانا وبفلان إذا قلت قولا ، وأنت تعنيه يعني لا يكون القول مسوقا له ، وإنما تعنيه من عرض من غير أن تستعمل اللفظ فيه ؛ ولهذا لم يقل : وأنت تعنيه به .

(ولغيرها إن كثرت الوسائط) وهو الذي عبر عنه المفتاح بذات مسافة بعيدة .

(التلويح) ، لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد .

وجعل السيد السند في شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد **(و)** المناسب **(لغيرها إن قلت)** الوسائط **(مع خفاء)** وهو الذي فسره المفتاح بذات مسافة قريبة ، وفسره السيد السند بما لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة ، لكن في كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفاء ، وشمول قلة الوسائط أخفى منه ، والشارح أيضا نبه على شمول قلة الوسائط لما لا واسطة فيها ؛ حيث جعل عريض القفاء مثلا له .

(الرمز) ، لأن الرمز أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية ، لأنه الإشارة بالشفة والحاجب **(و)** المناسب لغيرها إن قلت الوسائط **(بلا خفاء الإيماء والإشارة)** .

قال السيد السند : إما لأنه إذا لم يكن قيد زائد ، كما في التلويح في الرمز تعين

---

(١) الحق أن الكناية العرضية غير التعريض وإن سميت به ، فالكناية العرضية هي التي يكون الموصوف فيها غير مذكور ، والتعريض إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود ، تقول - عَرَّضتُ لفُلان به - إذا قلت قولا لغيره وأنتَ تعنيه .

الاسم الدال على مطلق الإشارة ، وإما لأن هذا الاسم إذا أطلق تبادر منه القرب والظهور ، وقيل : الأولى أن يخص الإيماء فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الإشارة للباقي .

هذا كلامه ، ثم انتقل السكاكي من الكناية في التعريض إلى تحقيق المجاز فيه فكلمة «ثم» للتباعد بين البحثين ، وإلا فلا تراخي بين كلامي السكاكي .

واعلم أن السكاكي بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الأقسام بتحقيق التعريض المشهور ، فقال :

واعلم أن التعريض تارة يكون على سبيل الكناية ، وأخرى على سبيل المجاز ، فإذا قلت : آذيتني فستعرف ، وأردت المخاطب ، ومع المخاطب إنسانا آخر معتمدا على قرائن الأحوال كان من القبيل الأول ، وإن لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني ، فتأمل .

وعلى هذا فقس ، وفرع إن شئت ، فقد نبهتك .

هذا فالمراد بالتعريض ليس ما هو أحد الأقسام المذكورة للكناية ، بل ما اشتهر من التعريض ، وهو الذي قاله صاحب الكشاف في مقام الفرق بينه وبين الكناية أن الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ، والتعريض أن تذكر شيئاً تدل به على شيء آخر لم تذكره ، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه : جئتك لأسلم عليك ، فكأنه أماله الكلام إلى عرض يدل على المقصود ، ويسمى التلويح ، لأنه يلوح فيه ما يريده ، فقد فرق بين الكناية والتعريض بأنه يذكر معنى الكناية بلفظها ، والكناية غير موضوعة له بخلاف التعريض ، فإنه لا يراد بمعناه التعريضي باللفظ ، بل ينتقل إليه من غير استعمال اللفظ فيه ، فإنه يفرق الكناية عن التعريض أنه مستعمل في غير الموضوع له ، بخلاف التعريض .

ولا يخفى أن هذا الفارق موجود في المجاز أيضا ، فقد تضمن الفرق لا التعريف .

وقد صرح ابن الأثير أيضا في المثل السائر بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي ، بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال :

الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع

بينهما ، ويكون في المفرد والمركب .

(والتعريض) [1] هو اللفظ الدال لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي ، بل من جهة التلويح والإشارة ، فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة : والله إني محتاج فإنه تعريض بالطلب ، مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجاز ، وإنما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أي : جانبه ، هذا أو أراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينًا لهما ، لأحدهما بلا قرينة ، وللآخر بقرينة .

وهذا كلام وقع في البين فلنرجع إلى ما كنا فيه ، وهو أن كلام السكاكي في التعريض بهذا المعنى لا بمعنى اصطلح عليه من عند نفسه في باب الكناية ، كما يلوح من قوله كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسبا ، فهو في هذا المقام جرى على ما جرى عليه غيره مرة حيث عرف المجاز ، وقسم المجاز بمعنى آخر ، وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لا بهذا المعنى إلى الاستعارة المصرحة والاستعارة بالكناية ، على ما حققناه لك ؛ ولهذا أدرج لفظ السبيل ، فقال : التعريض تارة يكون على سبيل الكناية ، وأخرى على سبيل المجاز ، ولم يقل تارة يكون كناية ، وتارة يكون مجازا .

وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة ، لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن أن إطلاق التعريض على الكناية سابقا من إطلاق العام على الخاص ، ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض إليها ، وإلى المجاز ، وظن أن التنبيه يحصل بمجرد بيان أنه قد يكون مجازا أو التعريض ، بأنه يكون كناية تطويل اختصر كلامه ، فقال : **(والتعريض قد يكون مجازا كقولك : آذيتني فستعرف وأنت تريد إنسانا** [2] **مع المخاطب دونه)** ثم زاد في توضيح المثال ، وبين أنه يحتمل الكناية فقال : **(وإن أردتهما جميعا كان كناية)** [3] ثم نبه على قصور

(١) المفتاح - ٢١٨ .

(٢) هذا مجاز مرسل علاقته اللزوم ؛ لأنه يلزم من تهديد المخاطب لإيذائه تهديدُ كل مؤذٍ ، وهو يشمل كل من مع المخاطب ، ولا بد له من قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي .

(٣) لا بد لها من قرينة تدل على إرادتهما جميعا ، لأن الكناية لا بد لها من قرينة أيضا ، والحق أنهما إذا أريدا جميعا لا يكون ذلك كناية بل يكون من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، وذلك ممنوع ، وأنه إذا أريد غير المخاطب يكون تعريضا لا مجازا ، وإنما يجتمع التعريض والمجاز في نحو قولك تُعَرِّض بمن كشف عورته في حمام رأيت أسودا في حمام غير كاشفين عوراتهم ، فلم يعب ذلك عليهم .

كلام المفتاح (ولا بد فيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه إلا على اشتراط القرينة في الكناية ، والحق معه في هذا التنبيه ، وإن اعتمد السكاكي على اشتهار وجوب القرينة في المجاز ، وخاف توهم عدم القرينة في الكناية من جواز إرادة الحقيقة ،لكن باقي تصرفاته على ما ترى . وقد نبه العلاّمة أيضا على مراد السكاكي ، حيث قال في شرحه : معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الأولى ، فإنها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب في غير ما هي موضوعة له ، وليس بمجاز ، إذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم إلى لازم .

وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية ، فإنها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له ، وليس بكناية ، إذ لا يتصور فيه لازم وملزوم ، وانتقال من أحدهما إلى الآخر ، إذ حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية ، وإن وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضح ، فتأمل .

ومما يقضي منه العجب أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الأثير في هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب إليه أحد ، بل أمر لا يقبله عقل ، لأنه يؤذي أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة ذلك المعنى أو مجازا أو كناية ، بل الحق أن الأول مجاز ، والثاني كناية ، كما صرح به المصنف ، وهو الذي قصده السكاكي .

وتحقيقه أن قولنا : آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب ، فإن استعمل في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية ، وإن أردت تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقا، وإما فرضا وتقديرا كان مجازا .

ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو إهانته ، فإنه أفاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب .

وهنا مزيد تحقيق بقي إلى الآن في ستر الاكتنان فلا علينا أن نهب لك من

غير امتنان ، كما وهب لنا الفياض المنان ، وإن طال الكلام وحال السآم بينك وبين الأفهام ؛ لأنه منشط وللسآم مسقط فنقول :

فرق بين المعنى التعريضي المجازي وبين المجاز فإنك في المجاز تنصب القرينة على عدم إرادة المعنى الحقيقي ، وفي التعريض تريد الحقيقة للانتقال إلى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه ؛ لأنه لا يكون التلفظ به من غير إرادة معنى باللفظ إلا أن المعنى التعريضي تصرف النفس بالكلية عن الالتفات إلى ما أريد به إلى الالتفات إلى ما هو في عرض اللفظ ، وكذلك فرق بين التعريضي على سبيل الكناية وبين الكناية ، فإنه في الكناية لا يكون القصد إلا إلى غير الموضوع له ، وإن قصد الموضوع له كان للانتقال إلى الغير بخلاف التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتني فستعرف فإن التفات النفس واهتمامها إلى وعيد المخاطب وغيره على سواء .

(فصل) **(أطبق)** أي : أجمع من قولهم : أطبق القوم على الأمر : أجمعوا **(البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ)** يقال ثناء أبلغ ، أي : مبالغ فيه ، فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ فيهما مبالغة أكثر ، حيث بولغ في تقرير معنييهما وتحقيقهما ، فقوله : أبلغ شاذ من وجهين :

أحدهما : أنه أخذ من المزيد ، كقولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم .

وثانيهما : أنه بمعنى المفعول ، ولك أن تجاوز الشذوذ الثاني إلى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه ، وإنما لم يجعلوا الأبلغ من البلاغة ، فيكون المعنى أن كلاما فيه كناية ومجاز أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ، ويكون وجه الأبلغية كونه أكثر مبالغة ؛ لأن كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا في مقام يستدعي المبالغة . فرب حقيقة أبلغ من المجاز ؛ لوقوعها في مقام لا يسع المبالغة .

قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح : يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر ؛ لأنهم هم الذين يظهر منهم الإجماع ، ويمكن أن يراد جميع البلغاء ، ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى ، حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام ، وإن لم يعلموا هذه الاصطلاحات .

(من الحقيقة) (١) أي : الحقيقة المفردة ، وأما الحقيقة المركبة التي هي الكناية فالمجاز ليس أبلغ منها ، لاشتراكهما في وجه المبالغة ، فقوله **(والتصريح)** تطويل إلا أن تجعله عطفا تفسيريا للحقيقة **(لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم)** هذا متفق عليه بين المصنف والسكاكي ؛ لأنه وإن جعل الكناية ذكر اللازم أي : التابع وإرادة الملزوم أي : المتبوع ، لكنه جعلها مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم إلى اللازم ؛ لأن اللازم ما لم يصر ملزوما لا ينتقل منه .

ويرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز غير المقيد ، وهو لفظ المقيد المراد به المطلق ، فإنه إذا نظر إلى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين ، فكما أن أحد المترادفين إذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر ، بل ذلك المعنى بعينه ، فلا يعد مقيدا ، كذلك المشفر إذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به إلا تلك الحقيقة ، أعني : العضو المخصوص .

وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها ، كأنه بمنزلة أمر خارج عن مفهوم المشفر ، فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة ، بخلاف إطلاق الأصابع على الأنامل في ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم﴾ (٢) فإنه يفيد مبالغة ، وكذا إطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها .

وهذا كلام وقع في البين فلنرجع إلى ما كنا فيه ، والمجاز الغير المقيد لا يكون أبلغ من الحقيقة ، كيف ولا يصدق في حقه **(فهو)** الظاهر فهمًا **(كدعوى الشيء ببينة)** قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد :

وأيضا في كل من هذين الإطلاقين يعني إطلاق الأصابع واليد دعوى الشيء ببينة كما سيأتي ، وليس ذلك في المشفر الاتحاد المعنى حقيقة ، فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المقيد ، وبين كونهما كدعوى الشيء ببينة بأن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم .

---

(١) أبلغ : أفعل تفضيل يجوز أن يكون مأخوذا من البلاغة بمعناها اللغوي أي أفضل وأحسن ، ويجوز أن يكون مأخوذا من البلاغة على مذهب الأخفش في جواز بناء أفعل التفضيل من الرباعي ، وهو الظاهر من كلام عبد القاهر ، وقد قيل : إن المجاز المرسل لا مبالغة فيه فلا يكون أبلغ من الحقيقة ، والحق أن المجاز المرسل فيه مبالغة أيضا إلا ما كان منه خاليا عن الفائدة .

(٢) البقرة : ١٩ .

وفيه أن ما ثبت أن الانتقال فيهما من الملزوم في التصور إلى اللازم ، ووجود الملزوم في التصور لا يستلزم وجود اللازم ، وكأنه أشار الشارح المحقق إلى هذا حيث قال : هذا أي اقتضاء وجود الملزوم اللازم ظاهر ، وإنما الإشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز ، هذا وكثيرا ما لا يتنبه لمراده ، فيظن أن الإشكال في بيان اللزوم الذهني ، فيعترض بأنه بعد ما بين الشارح في أوائل بحث المجاز اللزوم ، فلا وجه لدعوى الإشكال هنا ، وليس بشيء ؛ لأن ما سبق بيانه هو اللزوم الذهني ، والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجي ، فأين ذلك من هذا ؟!

(و) أطبقوا على (أن الاستعارة أبلغ من التشبيه ؛ لأنها نوع من المجاز) .

أقول : بعد وضوح كون الاستعارة مجازا ، والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الإطباق بعد ذكر الإطباق الأول إلا تطويلا ، وإنما ذكره المفتاح لإفراده بدليل آخر ، سوى الدليل المشترك بين المجازات ، وهو أن التشبيه يتضمن الاعتراف بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه الشبه ، ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن قولنا : زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن ، وأن نسبة التشبيه إلى الاستعارة كنسبة الكناية إلى المجاز .

ومما يجب أن ينبه عليه أن المصنف توهم أن ما ذكره السكاكي أن للاستعارة مزية على التشبيه ، فإن في التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه عن المشبه به دون الاستعارة ، يرد ما حققه الشيخ عبد القاهر ، حيث قال : وليس السبب في كون المجاز والكناية أبلغ أن أحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ، بل لأنه يفيد تأكيدا لإثبات المعنى ، لا يفيد خلافه ؛ إذ لا يفيد : رأيت أسدا زيد من : رأيت رجلا يساوي الأسد في الشجاعة ، إنما فضيلة الأول لاشتماله على تأكيدٍ فاته الثاني ، وهكذا لا مزية للكثير الرماد على المضياف في كثرة القرى ، بل لاشتماله على تأكيد فاته المضياف ، مع اتحاد المقصود منهما .

ووجه الرد : أن ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة إلى التشبيه ، إذ رأيت أسدا يفيد شجاعة الأسد ، وزيد كالأسد يفيد شجاعة دون شجاعة الأسد ، ثم نصر الشيخ بأن مراده ليس السبب في كل صورة ذلك ، ورفع الإيجاب الكلي لا ينافي الإيجاب الجزئي ، فالسبب في كل صورة تأكيد إثبات المعنى بخلاف خلافهما .

وأما المزية في المعنى فربما تكون كما في الاستعارة و التشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما في : رأيت أسدا ، ورأيت رجلا يساويه في الشجاعة .

وقال الشارح : هذا استنباط معنى قد غلط فيه ، كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها إلى تأمل وافر ، بل مراد الشيخ : أن شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المزية في الواقع ، كما ذكر هو نفسه أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه ، مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي ، وذلك لأن الدلالة اللفظية قد تتخلف عن المدلول .

ورده السيد السند : بأن هذا معنى ركيك فاسد ، لأن ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب إليه وهم ، حتى يدفع ، فإنهما لا يوجبان ثبوت أصل الشجاعة وأصل القرى في الواقع ، فكيف يتوهم إيجابهما لثبوت أصل المعنى فيه ، والإنصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ، وأن المغلط غالط والتشنيع ساقط .

هذا ونحن نقول : لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وفى نفي ما نفاه الشيخ لإثبات أن الأبلغية لمجرد التأكيد ، فليكن لاعتبار زيادة في المفهوم ، لكن الإنصاف أن مراد الشيخ ليس ما ذكره المصنف ، كما أنه ليس ما ذكره الشارح ، وإن كان ما ذكره المصنف أقوى ، بل مراده : أن ليس للأبلغية لإفادة شيء من العبارات مزية في المعنى ، دون خلافها ، وإلا لم يكن المقيس عليه للحقيقة والمجاز معنى واحد ، وهذا كلام حق .

والمراد بقولنا : جاءني أسد ، ليس إلا المراد بزيد كالأسد ، وإلا لم يكن بجعله أبلغ منه دون زيد كالحمار معنى ، وإنما التفاوت بادعاء المساواة في جاءني أسد وتأكيد تلك الدعوى بجعله عين الأسد ، وإنكار كون زيد أنقص ، بخلاف زيد كالأسد ، فإن فيه اعترافا به ، وبخلاف زيد والأسد ، سواء فإنه لا يؤكد دعوى التسوية والادعاء وتأكيده لا يفيد مزية في الحق ، بل مجرد تأكيد ومبالغة فيه ، فما يدل عليه جاءني أسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزية في الواقع ، بخلاف الخبر فإنه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه ، فَبَيْنَ ما ذكره في الخبر وما ذكره في هذا المقام بون بعيد .

هذا آخر ما وفقنا من شرح الفن الثاني ، بعد شرح الفن الثالث ، ووهبنا ما فيهما من الغرائب والبدائع ، نسأله التوفيق للترقي إلى شرح المقدمة والفن الأول ، والحفظ من الموانع .

إلهي هب لنا أقوى الذرائع ، التوفيق لاتباع أجل الشرائع ، وبصرنا في أنوار العمل بأسرار المعارف والبدائع ، واغتناما بإفاضة معاني بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنائع . بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه أستعين في الوقائع .

***

(الفن) في اللغة الضرب ، أي : النوع ، أو التزيين ، وكلا المعنيين يناسب ما سماه فنا ، لأنه في بيان نوع من مسائل تتعلق بالبلاغة ، ويزين باستعانتها الكلام .

(الثالث) أي : الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة ، فالمعنى : الفن الذي هو ثالث الثلاثة ؛ لأن الفنون مرتبة في تحصيل البلاغة وتكميلها ، أو ثالث الفنين فإنه جعل الفنين المتعلقين بالبلاغة السابقين عليه ثلاثة .

(علم البديع)

هو في اللغة : المبتدع اسم فاعل أو مفعول فإضافة العلم إلى الأول إضافة إلى الفاعل ، وعلى الثاني إلى المفعول ، أي : علم مبتدع الكلام ، فإن من زين كلامه بهذه المحسنات فقد أتى بكلام مبتدع ، أو علم متعلق بكلام المبتدع ، وقد جاء بمعنى الحبل الذي فتل ، فالكلام الذي تم تزيينه بهذه المحسنات كالحبل الذي فتلت أوتاره وثلثت ثم فتلت في المثانة .

(وهو علم) فسر الشارح المحقق العلم في تعريفي المعاني والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل إدراكات جزئية متعلقة بأصول وضعها واضع الفن ، وجوز أن يراد نفس تلك الأصول ، وزاد المحقق المحشي شريف زمانه تجويز إرادة التصديقات بتلك الأصول ، بل رجحها .

فمعنى قوله (يعرف به وجوه تحسين الكلام) (١) : أنه يعرف به كل وجه جزئي يرد على سامع الكلام البليغ أو المتلفظ به مما أورد في هذا الكلام ، أو أريد إيراده بمقتضى استعمال المعرفة الشائعة في إدراك الجزئي على طبق ما ذكره ذلك الشارح الجليل ، في تعريف علم المعاني من التفصيل فما ذكره هنا في شرح قوله : « يعرف به وجوه تحسين الكلام» من قوله أي : يتصور معانيها ، ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر ؛ إذ تصور معانيها إشارة إلى ما يحصل من

---

(١) يعني بمعرفتها تصور معانيها والعلم بأعدادها وتفاصيلها ومنشأ الحسن فيها ، وهذه الوجوه هي المحسنات المعنوية واللفظية الآتية ، وإنما سميت محسنات ؛ لأنها ليست من مُقَوِّمَاتِ البلاغة ولا الفصاحة ، فالحسن الذي تحدثه في الكلام عَرَضِيٌ لا ذاتي . [بغية الإيضاح ٣/٤] .

تعريفات المفهومات الاصطلاحية ، وهي معان كلية لا يوافق إرادتها استعمال المعرفة الشائعة في إدراك الجزئيات .

ومع ذلك ليس داخلا في العلم بالمعنى المذكور ، بل في العلم بمعنى المسائل والمبادي والموضوعات وضبط الأعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتائجها . وقوله : وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات ، وهي أيضا مفهومات كلية ليست من المقاصد العلمية ونتائجها ، وكأنه لما لم يشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات ظن أن لا مسألة فيه ، وليس كذلك ، لأن المقصود بذكر كل من الأقسام : الحكم على كليته بأنه محسن للكلام البليغ .

قال الشارح : المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة في صدر الكتاب ؛ حيث قال : ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا .

هذا ووجه الإشارة جعل الإضافة للعهد ، وحينئذ يفوت قصد الاستغراق الذي لا بد منه في وجوه التحسين ، وما يعرف به بعض وجوه التحسين ليس بديعا ، فينبغي أن يقال : المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي المذكور في صدر الكتاب بقوله : ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا .

ولك أن تريد بالكلام الكلام البليغ ، لفهم العهد من اللام ، ولا يخفى أن تحسين الكلام البليغ إنما يكون بما يكون خارجا عن بلاغته ، وإلا لصار بليغا بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به ، وحكم بأن قوله **(بعد رعاية المطابقة)** أي : مطابقة الكلام **(لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)** [(١)] أي : الخلو من التعقيد المعنوي للتنبيه ، على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام ، بعد رعاية الأمرين ، ووجه ذلك أنه يكون إيراد هذه الوجوه ، بدون رعاية الأمرين ، كتعليق الدرر على أعناق الخنازير ، فقوله : «بعد متعلق بالتحسين» ، وكأنه أراد مزيد التنبيه ، وإلا فالعهد ، كما تكفل تخصيص الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة تكفل التنبيه المذكور ، إذ لا معنى لتبعيتها لوجوه البلاغة إلا عدم

---

(١) قيل : إن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال ووضوح الدلالة ووجوه التحسين قد يوجد دون الآخر ، فلا يكون الأول واجبا في الثاني ، ولا كل من الأول والثاني واجبا في الثالث ، والحق أنهما يجبان فيه ، لأنه لا قيمة له إلا معهما .

الاعتداد بها بدونها .

ولك أن تقول : الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ، ربما يكون مقتضى الحال ، ويكون مظنة التباسها بالوجوه المبحوث عنها في البديع ، فنبه على أن التحسين التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها ، إنما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ، حتى لو لم يتم شيء منهما بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البديعية .

وأما ما قيل حمل الكلام على العهد بعيد عن المقام ، فاللائق بمقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على مفهومه العام ، وإخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بأنه كما يخرج عن الوجوه الداخلة في رعاية المطابقة ، ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخل في البلاغة من الخلو عن التنافر ، ومخالفة القياس والغرابة وضعف التأليف ، فيبقى الجميع في قوله : وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة .

ويمكن دفعه بأن هذا لو حمل وضوح الدلالة على ما هو المعتبر في البيان .

أما لو حمل على مقتضى عموم البيان ، فما سوى الخلو عن التنافر له مدخل في وضوح الدلالة ، إذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لا يكون واضح الدلالة ، وإن توهم المحشي المحقق أنه لا ينافي الوضوح إلا الغرابة والتعقيد مطلقا .

وأما التنافر ، فما يعلم بالحسن ، ولا تعلق له بعلم فلا يتوهم دخوله في علم البديع ، وبأنه لو حمل الكلام على الكلام الفصيح ، إذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ماله دخل في الفصاحة ، إذ ليس بها تحسين الكلام الفصيح ، بل جعل الكلام فصيحا .

ويعلم مما ذكر أنه لو قال : تعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية البلاغة لكان أخصر وأوضح .

ويكون قوله : بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف ، لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد على تعريفه أنه

يدخل في علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ ، مما يبحث عنه في علم العروض والقوافي ، وغير ذلك من العلوم الأدبية ، إذ بها يكتسب الكلام البليغ حُسْنًا لا مرية فيه .

(وهي ضربان) أي الوجوه المحسنة نوعان :

(معنوي) (١) يفيد حسن المعنى ، ويكون له مزيد تعلق بحسن المعنى ، وإن كان لا يخلو عن تحسين اللفظ ، كما يظهر لك في بعضها .

(ولفظي) (٢) له مزيد تعلق بتحسين اللفظ كذلك ، وأما الضرب المتعلق بكليهما بأن لا يكون له مزيد اختصاص بأحدهما فما لم يوجد .

(أما المعنوي) بدأ بالمعنوي ، لأن الاعتداد باللفظ إنما هو لكونه وسيلة المعنى ، ولهذا ستسمع أن أصل الحسن في المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس .

(فمنه المطابقة) (٣) وما يلتحق بها إما بمعنى الموافقة أو المساواة ويؤيد الثاني تسميته بالتكافؤ فإنه بمعنى الاستواء .

(ويسمى الطباق) وهو مصدر مثل المطابقة كالقتال والمقاتلة ، سمي بها لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستوائهما في ذلك ، مع بعد الموافقة بينهما .

(والتضاد) ووجهه ظاهر ، والتطبيق **(أيضا)** يقال : طبق الشيء الشيء إذا عمه ، فالجملة عمت الضدين وشملتهما ، والبديع أيضا وجهه ظاهر ، وقيل : المطابقة مصدر طابقت بين الشيئين إذا جعلت أحدهما على حذو الآخر . وما ذكرنا أقرب ، فتأمل ، ولا تبعد .

(وهي الجمع بين متضادين) هذه عبارة المفتاح ، ولما كان مراده هنا

---

(١) أي أولا وبالذات وإذا كان بعض أنواعه قد يفيد تحسين اللفظ أيضا ، كما في المشاكلة لما فيها من إيهام المجانسة اللفظية .

(٢) أي أولا ، وبالذات وإن كان بعض أنواعه قد يفيد تحسين المعنى أيضا .

(٣) المطابقة في اللغة : الموافقة ، ووجه المناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحي أن المتكلم فيه يوافق بين المعنيين المتقابلين .

بالمتضادين المعنى اللغوي دون الاصطلاحي الكلامي على خلاف دأبه ؛ لأنه يذكر الاصطلاحات الكلامية ، ويريد معانيها الاصطلاحية تبجحا منه لجمع المنقول والمعقول ، فسره المصنف بقوله :

(أي : معنيين متقابلين في الجملة) [١] سواء كان تقابل الضدين أي : المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف أو غايته أو تقابل الإيجاب والسلب ، أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف ، وسواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا .

وقيل : لا يجعل التضايف تقابلا فلا يسمى الجمع بين الأب والابن طباقا على ما هو الظاهر ، بل هو بمراعاة النظير أقرب .

ولك أن تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين ، وتكتفي في تعميمه بعدم تقييده ، ويجعل قوله في الجملة متعلقا بالجمع أي : الجمع مطلقا ، سواء كان في جملة واحدة أو في جملتين إحداهما جزء من الأخرى أولا ، والأظهر أن يقول : بين متضادين فصاعدا .

(ويكون) على طبق وهي أو الجمع ، وقوله : ومن الطباق فتفطن فإنك من المخبرين .

(بلفظين) أي : بسبب لفظين **(من نوع)** قدمه ، لأن لطف التضاد فيه أتم ، كيف والمتكلم كما جمع بين الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة ، وهذا أغرب من القسم الثاني ، ولأنه أكثر دوراناً على ألسنتهم ، يشهد بذلك : أنه لم يهمل شيئا من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله ، فإنه لم يمثل إلا لقسم واحد من أقسامه .

وقد حكم الشارح بأنه لا يوجب جدالاً هو ومن لا يتفطن ، لما ألقيناه لك ربما لقيناه يقول : هذا التقسيم تطويل لا طائل تحته .

(اسمين نحو) قوله تعالى : ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾ [٢] جمع يقظ ، على وزن عضد أو كتف بمعنى يقظان ﴿وَهُمْ رُقُودٌ﴾ أي : نيام **(أو فعلين نحو)** قوله تعالى

---

(١) أي سواء أكان التقابل حقيقيا أم اعتباريا . [بغية الإيضاح ٤/٤] .

(٢) الكهف : ١٨ .

(﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾) أو حرفين نحو) قوله تعالى : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (١) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما في هذه الأمثلة من الطباق كيف ، وقد أوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق ، كما أوقع الموصوف والمحكي عنه بينهم الوفاق ، فيشاهد التطبيق فيها من وجهين .

قال القاضي : أي لها ما كسبت من خير ، وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ، ولا يتضرر بمعصيتها غيرها ، وتخصيص الخير بالكسب والشر ، بالاكتساب ، لأن الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه ، فكأنه أجد في تحصيله ، وأعمل هذه عبارته ، والاعتمال هو الاضطراب في العمل .

(أو من نوعين) عطف على قوله : من نوع والقسمة تقتضي أن تكون ستة أقسام اسم وفعل أو حرف وفعل أو اسم وحرف ، فهذه أقسام ثلاثة تتضاعف باعتبار التقدم والتأخر ، ولم يمثل المصنف إلا للقسم الأول ، وأما تمثيله للاسم المتقدم فبقوله : (نحو) قوله تعالى : ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ (٢) .

قال الشارح : فإن الموت والإحياء مما يتقابلان في الجملة ، وقد ذكر الأول بالاسم والثاني بالفعل ، وهذا إنما يستقيم لو كان الموت والإحياء بمعناهما ، لكن قال المصنف : أي ضالا فهديناه .

هذا ، ويشهد له ما بعده من قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ (٣) قال القاضي : مثل به من هداه الله ، وأنقذه من الضلال ، وجعل له نورا .

ويمكن تصحيح التمثيل على طبق ما ذكره الشارح الجليل بأن المراد التمثيل إن كنت فطنا ، فعلى فهمك التعويل ، وبالجملة فالظاهر أن الإحياء مما يتعلق بما يقابل الموت ، فالمثال من قبيل ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (٤) وما تمثيله للفعل المتقدم ، فبقوله في الإيضاح : يصان وهو ليوم الروع مبذول ، فقد ذكر

---

(١) البقرة : ٢٨٦ .
(٢) الأنعام : ١٢٢ .
(٣) الأنعام : ١٢٢ .
(٤) الفتح : ٢٩ .

الصون بلفظ الفعل أولا ، والبذل المقابل له بلفظ الاسم ثانيا .

قال الشارح : الموجود من الأقسام الثلاثة هو الأول فقط .

ونحن نقول : لا نقتصر في أمثال هذه المقامات بما وقع ، بل زد على ما وقع يكن لك نافلة فمثال الحرف والاسم للصحيح كل مضر ، وعلى السقيم كل نافع ، ومثال الحرف والفعل للصحيح ما يضر ، وعلى السقيم ما ينفع ، هذا وما ذكر من التفصيل لا يفي إلا بالطباق بين لفظين .

وأما الطباق بين أكثر فتزيد أقسامه باعتبار اجتماع الأنواع الثلاثة ، والتقدم والتأخر إلى غير ذلك ، وضبط أقسامها مفوض إلى فطانتك .

(وهو ضربان) أي : المطابقة على طبق وهي الجمع ، وهو عند الشارح للطباق فكأنه دعاه إليه تذكير الضمير أو عبارة الإيضاح والطباق ينقسم إلى طباق الإيجاب ، وهو للتلخيص كالتفسير ، وهو ليس بمذكر مؤثر ؛ لأن التذكر باعتبار الخبر هو الأكثر من الأكثر ، وظهور ما مر من الداعي مغن في الإيضاح .

(طباق الإيجاب ، كما مر) أي : كأمثلة مرت بحذافيرها .

(وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح : وهي أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي ، والمثال الأول للأول ، والثاني للثاني .

قلت : يخرج عن بيانه نحو : لست بعالم ، وأنا أعلم ، أو أنا عالم ، ونحو : أحسبك إنسانا ، ولست بإنسان ، ونحو : أضرب زيدا وما ضربت عمرا ، ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا ، والأولى هو أن يجمع بين الثبوت والانتفاء .

(نحو :) قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ (١) أي : وعد الله ، وصدق وعده ، بجهلهم وعدم تفكرهم ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٢) أي : ظاهرا هي الحياة الدنيا ، ويغفلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة ، أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا ، التي هي وسيلة الشهوات ، ولا يعلمون باطنها ، الذي هو وسيلة الحياة الأبدية ، كما قال : ﴿وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ

---

(١) الروم : ٦ .

(٢) الروم : ٧ .

غَافِلُونَ﴾ (١) (ونحو) قوله تعالى : ﴿فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ (٢) نهي للحكام أن يخشوا غير الله في حكوماتهم ، ويداهنوا فيها خشية ظالم أو كبير .

قال المصنف : قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿لاَ يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (٣) أي : لا يعصون الله في الحال ، ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل ، وفيه نظر ؛ لأن العصيان يضاد فعل المأمور به ، فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضاد ؟!

هذا ، وفيه نظر من وجه آخر أيضا ؛ لأن ما أمرهم يأبي أن يجعل ﴿لاَ يَعْصُونَ اللَّهَ﴾ حالا ، ويقتضي أن يقال : لم يعصوا ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، فقوله : ﴿لاَ يَعْصُونَ اللَّهَ﴾ بمعنى لم يعصوا عبر عن الماضي بالمستقبل ، قصدا إلى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتا فوقتا ، كما في قوله تعالى : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ (٤) وقد سبق .

وقال : الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا ، وقد يكون خفيا نوع خفاء كقوله تعالى : ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ (٥) طابق بين أغرقوا ، وأدخلوا نارا ، ومثله في الاسمين بالجمع بين هاتا وتلك ، والشارح لم يلتفت إلى تقسيمه هذا ، بل ذكر ما يشعر بأنه لا يقول بهذا التقسيم ، وأن ما هو غير الظاهر داخل في الملحق بالطباق ، حيث قال :

ومن الملحق بالطباق قوله تعالى : ﴿أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ لأن إدخال النار يستلزم الإحراق المضاد للإغراق .

ونحن نقول : ما هو غير الظاهر ما لم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد ، بل حصل التضاد بتصرف في أحدهما أو فيهما في الاستعمال ، فإن أغرقوا وأدخلوا فعلان لا تضاد بينهما ، وإنما حصل التضاد بجعل مفعوله نارا ، وكذلك هاتا وتلك ليستا إلا اسم إشارة ، فليس هناك متضادان ، إنما صارا متضادين لتصرف فيهما بما

(١) الروم : ٧ .
(٢) المائدة : ٤٤ .
(٣) التحريم : ٦ .
(٤) الحجرات : جزء من الآية : ٧ .
(٥) نوح : ٢٥ .

جعل المشار إليه بها تارة بعيدا بعدا تاما ، وتارة بعيدا في الجملة لا بعدا تاما ، إلا أنه أورد في مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به ، تنظيرا لما هو بصدده ، وتنبيهًا على جريان هذه القسمة في الملحق بالطباق أيضا ، فتوهم أنه وقع في هذا التقسيم لاشتباه الملحق بالطباق الغير الظاهر ، ويجعل غرض الشارح غير هذا مساغ يتفطن له من يفهمه إلى التوجه بدقائق القصد ، فراعِ ، فكن ذلك الرجل تجده .

(ومن الطباق) لم يقل : ومنه ، لئلا يتبادر الوهم إلى أنه من متعلقات تقسيم الطباق إلى طباق الإيجاب وطباق السلب في جعل ضمير منه إلى طباق الإيجاب .

(نحو قوله) أي : قول أبي تمام في مرثية أبي نهشل محمد بن حميد حين استشهد ، وأراد «بنحو قوله» ما ضبطه ما سماه بعضهم تدبيجا بالدال المهملة والباء التحتانية الموحدة والجيم ، ومن صححه بالحاء المهملة لم يزد ألا تسقيا يرده الرواية والدراية ، إذ ليس من معاني التدبيج ما يناسبه المعنى الاصطلاحي ، بخلاف التدبيج ، فإنه التزيين بالديباج ، على ما في القاموس . والتزيين على ما في الدستور .

قال الشارح : دبيج الأرض المطر زينها ، ويناسب المعنى الاصطلاحي الذي نقل المصنف تفسيره بأن يذكر في معنى المدح أو غيره ألوانًا لقصد الكناية ، أو التورية ، وينبغي أن يقصد بالألوان معان متضادة ، إذ لو لم تتضاد لكانت من القسم الثاني من الملحق بالطباق ، فالتدبيج بمقتضى ظاهر هذا التفسير أعم من الطباق ، والملحق به ، ففي جعله من الطباق نظر ، ولا يظهر وجه لتخصيص التدبيج بما قصد بالألوان الكناية أو التورية من دون أن يشمل المجاز ، وإنما قال :

ومن الطباق دفعا لتوهم أنه قسم له ، كما توهم تخصيصه باسم أو دفعا لتوهم أنه من القسم الثاني من الملحق به .

والتضاد باعتبار المعنى الحقيقي :

(تَرَدَّى ثِيَابَ المَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى ... بِهَا اللَّيْلُ إلاَّ وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرِ) (١)

وفي هذا المثال تنبيه على أن المراد بالألوان في تعريف التدبيج ما فوق

---

(١) البيت لأبي تمام في رثاء محمد بن حميد الطوسي ، انظر البيت في : الإيضاح : (٣٠٣) .

الواحد ، وفي الحواشي المنقولة عنه : خضر مرفوع في البيت خبر بعد خبر ، لأن قوافي القصيدة على حركة الضم ، إذ من جملة أبياتها قوله :

وَقَدْ كَانَتْ الْبِيضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَغَى بَوَاتِرَ فَهْيَ الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ (١)

على ما سيجيء في رد العجز على الصدر هذا ، ولا يخفى أن هذا لا يلائم قوله في شرح البيت : ولم يدخل في الليل إلا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة ، فإنه واضح في جعل الخضر صفة للسندس ، وهو الموافق للعرف، لأنه إذا ذكر أصل الثوب يجعل اللون صفة الأصل ، لا الثوب .

فالوجه أن تجعل خضر مرفوعا خبر مبتدأ محذوف ، أي هو خضر ، ويجعل الجملة صفة سندس قال الشارح : أي ارتدي الثياب الملطخة بالدم .

هذا ، فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها ، والإضافة لأدنى ملابسة ، ويصح أن يراد بثياب الموت دماء تلطخ بها بدنه ، وصارت كثياب لبسها ، والإضافة إلى الموت ، لأنه ألبسها له الموت حين لبسها بمجيئه إليه ، وفي جمع الثوب إشارة إلى تعدد جراحاته حتى ألبسته كل جراحة ثوبا ، فالمعنى : ارتدي الدماء فما آتى لتلك الدماء الليل ، ولم ينقض يومه إلا وهي من سندس خضر ، والسندس : رقيق الديباج ، معرب بلا خلاف ، والقصد من الثياب الخمر : القتل ، أو نصب السيف ، ومن الثاني الحياة الأبدية أو لذات الجنة ، واللذة والنصب ، والقتل والحياة متضادان ، فالبيت من قبيل الكناية .

وقال الشارح : لا ينفي الكناية فيه إلا من لا يعرف معنى الكناية .

أقول : الوقوع في نفي الكناية لا يتصور إلا بأن اللون ليس كناية ، بل ارتداء الثياب الحمر والسندس الخضر .

والجواب : أن المراد أن للألوان دخلا في قصد الكناية ، لا أن أنفسها كنايات ، ومثل المصنف لتدبيج التورية بقول الحريري [فمنذُ بَرَّ الْعَيْشُ الأخضَر ، وَازْوَرَّ المَحْبُوبُ الأصفَر ، اسْوَدَّ يَوْمِي الأبْيَض ، وابْيَضَّ فُودِي الأسْوَد ، حتى رثى لي العَدُوّ الأزْرَق ، فَيَا حَبَّذَا المَوْتُ الأحْمَر] .

(١) البيت لأبي تمام من قصيدة في رثاء محمد بن حميد الطوسي .

قال الشارح : فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر ، هو الإنسان الذي له صفرة ، والبعيد هو الذهب ، وهو المراد هاهنا فيكون تورية ، كما توهمه البعض .

أقول : المتبادر من ذكر الألوان لقصد الكناية أو التورية أن لا يخرج الألوان منهما ، ولا منع من الاجتماع ، فالأولى أن يقال : قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما ، فما سوى الأصفر كناية فاغبرار العش الأخضر ، كناية أن تكدر العيش الناعم ، واسوداد اليوم الأبيض ، كناية عن سوء الحال الحسن ، وابيضاض الفودين جانبا الرأس ، كناية عن وهن البنية ، كما أن اسوداده كناية عن قوتها .

ثم نقول : يحتمل أن يراد بالمحبوب الأصفر المحبوب الجميل لما أن بنات الأصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن فيما بينهم ، قال عليه السلام لأصحابه في الترغيب إلى غزوة تبوك : «هل لكم في بنات الأصفر» (١) كازورار المحبوب الأصفر أي : عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام ، فالمثال للكناية ، وكأنه لم يجد المصنف لصرف التورية مثالا ، وهذا المثال أيضا غير متيقن ، فكأنه لهذا لم يذكر للتورية مثالا هاهنا .

(ويلحق به) أي : بالطباق شيئان :

أحدهما (٢) **:** الجمع بين معنيين ، يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق ، مثل السببية واللزوم **(نحو :)** قوله تعالى : **(﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾** (٣) **فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة ، لكنها مسببة عن اللين)** الذي يقابلها أو الشدة سبب العنف الذي يقابل الرحمة ، ولا يخفى أن سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه ، كما أن مسبب المقابل للشيء مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشيء ، وحينئذ يتجه أنه ينبغي أن يقدم قوله : ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على قوله : ويلحق به ، ويمكن دفعه بأن المراد بقوله : ودخل فيه : أنه دخل في الطباق ، والملحق به بقرينة أن

---

(١) ذكره ابن إسحاق في السيرة بنحوه عن الزهري ويزيد بن رومان وعبد الله بن أبي بكر وعاصم بن قتادة وغيرهم مرسلاً .

(٢) هو أن يجمع بين معنيين لا يتنافيان في ذاتهما ، ولكن يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر بسببه أو لزومه أو نحوهما .

(٣) الفتح : ۲۹ .

بعض الأمثلة المذكورة للمقابلة مما ذكر فيه الملحق بالطباق ، ومنهم من تكلف ، وقال : هذان الشيئان داخلان في الطباق إلا أن غيره من الطباق أغرق في التقابل ، فنبه على التفاوت بذكر لفظ الإلحاق ، وبهذا التكلف يندفع الأمان .

قال المصنف : وعليه قوله تعالى : ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ (١) فإن ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون ، والعدول عن لفظ الحركة إلى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم ؛ لأن الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة لمفسدة ، والمراد الأولى لا الثانية .

هذا وفيه أن السكون أيضا ضربان ، فينبغي أن يعدل عنه ، ويمكن دفعه بأن العدول عن الحركة إلى إيتاء الفضل يعين السكون للمصلحة ، ويمكن أن يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبيه على أن كل ما ينتفع به من فضل الله لا مدخل لسعي العبد حقيقة .

قال الشارح : ومنه قوله تعالى : ﴿أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ (٢) لأن إدخال النار يستلزم الإحراق المتضاد للإغراق ، وقد مر ما يتعلق به ، فتذكر .

(و) ثانيهما : الجمع بين معنيين غير متقابلين ، غير أنهما بلفظين يتقابل معناها الحقيقيان ، كذا ذكره الشارح ، وينبغي أن لا يخص إيهام التضاد بجمع ما يتضاد معنياها الحقيقيان ، بل يجعله منه ما يتضاد معنياهما المجازيان المشهوران ، وإذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين أبرز المعنيان في صورة المتضادين ، فالحسن راجع إلى المعنى بهذا الاعتبار ، فلا يتوهم أن هذا جمع لفظين معنياهما متضادان، فالحسن عائد إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فلا يصح جعله من المحسنات المعنوية .

(نحو قوله) أي : دعبل كزبرج شاعر خزاعي رافضي [**(لا تَعْجَبِي يَا سَلْمُ)** ترخيم سلمى ، أو المراد : يا سالمة من العيوب ، فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السالم **(مِنْ رَجُلٍ)** يعني نفسه عبر عنه برجل ؛ لتمكنه الوصف بالجملة **(ضَحِكَ المَشِيبُ)** هو كالشيب الشعر وبياضه .

قال الشارح : أي ظهر ظهورا تاما ، فجعل الضحك كناية عن الظهور التام ؛

---

(١) القصص : ٧٣ .

(٢) نوح : ٢٥ .

إما لأن الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس ، أو لأن الظهور يستلزم ظهور ما خفي من مستورات الشفتين (بِرَأسِهِ فَبَكَى)] (١) ذلك الرجل لتذكر الموت أو التأسف على زمان الشباب ، فلا تقابل بين ظهور الشيب والبكاء، بل يكاد يكون بينهما تلازم ، لكن بين المعنى الحقيقي للضحك والبكاء تقابل ، ويمكن أن يراد بضحك المشيب سروره تشبيها للمشيب برجل سار من قوته وغلبته ، وبالبكاء الحزن ، فحينئذ يكون من أصل الطباق .

(ويسمى الثاني : إيهام التضاد) ، لأن المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبرا بلفظين يوهمان التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقيين أو المجازيين مع الشهرة .

(ودخل فيه) أي : في الطباق بالتفسير الذي سبق ، والملحق به **(ما يختص باسم المقابلة)** وإن جعله السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية ؛ حيث ذكروها في مقابلة الطباق .

(وهي أن يؤتى بمعنيين) متوافقين أو أكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب فيكون داخلا فيه ، فإنه يصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين ؛ لأن المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا ، كما أشرنا إليه ، ولما كان يتجه عليه أن جعله داخلا في الطباق ، دون مراعاة النظير يحكم ؛ لأنه كما يصدق عليه باعتبار جمع المتقابلين تعريف التضاد يصدق عليه ، باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير دفعه بقوله :

(والمراد بالتوافق خلاف التقابل) (٢) لا التناسب ، فإنها غير مشروطة بذلك بشواهد الأمثلة ، وهذا وإن يرجح الحكم بدخولها بالطباق ، لكن لا ينفي كون بعض أفرادها من مراعاة النظير ؛ لأنه كما لم يشترط فيه التناسب ، لم يشترط عدمه ، وقد توجه كلام القوم بأن الطباق : الجمع بين الضدين بلا فصل ، بخلاف المقابلة فإنه يشترط فيها الفصل بين المتقابلين بغيرهما .

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : (٣٠٤) ، سلم : ترخيم سلمى . وضحك المشيب : استعارة تخييلية لمكنية في المشيب ، أو ضحكه استعارة تبعية لإظهارها بياضًا إظهارًا تامًا ، أو التبعية جارية في التخييلية مع اعتبار المكنية ، فيفيد لفظها معنى انتصار الشيب عليه وسروره بالتمكن منه .

ودعبل الخزاعي ، شاعر كان يتشيع للعلويين في العهد العباسي ، توفي سنة (٢٤٦ هـ) .

(٢) فلا يشترط فيه أن يكونا متناسبين كما سيأتي في مراعاة النظير ، فإن كانا كذلك سمي مراعاة نظير أيضا .

ويرده تمثيلهم المطابقة بأمثال ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ (١) وقد توجه بأن الطباق هو جمع المتقابلين فقط ، والمقابلة جمع المتقابلات ، وفيه أنه لو خص الطباق بجمع المتقابلين فقط يخرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب المتناسبات المجموعة أولا منها . وبقي مهملا ، مع أنه من المحسنات البديعية المعنوية .

ثم قسم المقابلة إلى أقسام ، مقابلة الاثنين بالاثنين ، والثلاثة بالثلاثة ، والأربعة بالأربعة ، إلى غير ذلك مما لا يحصى .

ولما كان هذا التقسيم والتسمية من التطويل بلا طائل لم يلتفت إليه المصنف ، ونبه على أنها تقع على تلك الأنحاء بذكر الأمثلة الثلاثة .

(نحو) قوله تعالى (﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ ونحو قوله) أي : قول رجل كني بأبي دلامة على وزن ثمامة :

(مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الكُفْرَ وَالإِفْلاَسَ بِالرَّجُلِ) (٢)

ذكر الرجل تغليب ، إذ حديث المرأة معلوم بطريق الأولى ، لأنه إذا لم يدفع قبح الكفر والإفلاس كمال الرجل برجوليته ، كيف يدفعه نقصان المرأة ، لكونها مرأة **(ونحو ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾)** (٣) أي : بالكلمة الحسنى أعني : كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى أي : الإيمان أو بالملة الحسنى ، وهو الملة من عند الله أو بالمثوبة الحسنى ، وهي الجنة **﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾** (٤) .

قال الشارح : ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا إلا مقابلة الاتقاء والاستغناء ، بَيَّنَهُ بقوله **(المراد باستغنى : أنه زهد فيما عند الله تعالى ، كأنه مستغن عنه فلم يتق)** .

ويمكن أن يقال : لما كان ظاهر العبارة إدخال مقابلة في الطباق ، وكان المراد

(١) التوبة : ٨٢ .
(٢) البيت لأبي دلامة ، وقيل : أبو لأمة ، وأبو دلامة : كنية زند بن الجون ، شاعر السفاح والمنصور والمهدي ، توفي سنة (١٦١ هـ) وهو في الإيضاح (٣٠٤) ، والمصباح : ١٩٣) ، والإشارات : (٦٣) .
(٣) الليل : ٥ ، ٦ .
(٤) الليل : ٧ – ١٠ .

إدخاله في الطباق ، ولم يلحق به ، نبه على أن جميع الاتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ، ليعلم أنه أراد بقوله : دخل فيه الدخول في الطباق وما يلحق به ، ثم نقول : مقابلة الاستغناء عن الله بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله في قوة عدم التقوى فتأمل .

(أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يبق ، وزاد السكاكي) قال الشارح : أي في تعريف المقابلة قيدا آخر ، فعرفه بأن يجمع بين شيئين متوافقين أكثر وضديهما .

(وإذا شرط) اعتبر **(هاهنا)** أي : فيما بين الموافقين أو المتوافقات **(أمر شرط ثمة)** أي : فيما بين الضدين أو الأضداد .

(ضده) أي : ضد ذلك الأمر **(كهاتين الآيتين)** فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق .

(جعل ضده) وهو التعسير المعبر عنه بقوله : ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ **(مشتركا بين أضدادها)** وهي البخل والاستغناء والتكذيب ، فعلى هذا لا يكون بيت أبي دلامة من المقابلة ، لأنه اشتراط في الدين والدنيا الاجتماع ، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده ، بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع ، إذا الإفلاس مع الإسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح ، هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ، ووافقه شريف زمانه .

ونحن نقول إثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند معتد به ، مما لا يستحسنه العقلاء ، وقول السكاكي وإذا شرط هنا أمر شرط ثمة ضده ، كما يحتمل أن يكون بيان ما لابد منه للمقابلة يحتمل أن يكون بيان ما به يكمل ويزيد حسنها ، بل سوق كلامه ، حيث قال بعد التعريف ثم إذا شرط هاهنا أمر شرط ، ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف ، وذلك لأن التعريف بيان ما لابد منه للمقابلة ، وهذا بيان ما له بد منه ، وله مدخل في كمالها .

ولكلام المصنف احتمال أنه زاد السكاكي حكما على القوم هو أنه يكمل المقابلة بذلك ، لا أنه زاد في تعريف المقابلة قيدا .

نعم تصرف في كلام السكاكي بما أخل بها ، حيث غير قوله ثم إذا شرط إلخ بقوله : وإذا شرط إلخ .

ومما وقع في هذا المقام من المصنف أن لكلام السكاكي في تعريف المقابلة خللا على ما يشعر به كلام الإيضاح ، حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة ، وهي أن تجمع بين معنيين متوافقين ، أو أكثر وضديهما قوله : أو أضدادها .

واتخذه الشارح المحقق ، والمحقق الشريف مذهبا في شرح كلام المفتاح وصرحا بأنه لابد في الكلام من حذف معطوف ، أي : أو أضدادها وليس بذاك ، لأن معنى كلام السكاكي أن يجمع بين معنيين متوافقين ، أو أكثر ، ثم ضدي هذين المجموعين بأن يأتي بضد المعنيين المتوافقين ، وهو ضدهما وبضد الأكثر وهي أضداده . واعلم أنه لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا على الترتيب ، لأن الجمع لا على الترتيب أيضا من المحسنات ، ونشر لا على ترتيب اللف ، وكأنه لذلك حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه .

ولا يذهب عليك أنه لا يجب أن يكون الشرط وضده خارجين عن الأضداد والمتوافقات ، كما توهمه العبارة .

ألا ترى أن التيسير واحد من المتوافقات والتعسير واحد من الأضداد .

(ومنه) أي : ومن المعنوي **(مراعاة النظير)** وتسميته بهذا الاسم والتوفيق أي : جعل الشيء موافقا لشيء ، والتلفيق أي : ضم شيء إلى شيء بالخياطة بطريق نقل الاسم من أفعال المتكلم به في مقام التكلم به ، ولو جعلت هذه الثلاثة مبنيات للمفعول كانت تسمية باسم صفات الأجزاء كالتناسب والائتلاف .

(ويسمى التناسب والتوفيق أيضا ، وهو جمع أمر وما يناسبه) شامل للطباق والمشاكلة ومراعاة النظير فأخرج بقوله : **(لا بالتضاد)** الطباق والمراد بالتضاد ما هو مصدر المتضادين بالمعنى المفسر سابقا ، فيخرج الطباق رأسا بقي المشاكلة ؛ لأنه جمع أمر ، وما يناسبه بمناسبة الجوار في تعبير واحد ، فلا بد من قيد يخرجها .

وقد أهمله القوم ، ولا يبعد أن يقال : المتبادر من الجمع الجمع في التركيب ،

لا الجمع في التعيين . لا يقال : الجمع في التركيب أيضاً يصدق عليها ، لأنا نقول ليس جمع المتشاكلين في التركيب جمع المتناسبين ، إذ التناسب حصل بالجمع ، وإنما عدل عن عبارة المفتاح ، وهي الجمع بين المتشابهات ، لأنه لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والسهم ، والوتر مثالها من التنزيل ما ذكره بقوله (نحو ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾) (١) قال الزجاج : الشمس والقمر في موضوع الابتداء ، وقوله بحسبان ، يدل على الخبر أي : يجريان بحسبان ، أي : يدلان على عدد الشهور والسنين وجميع الأوقات . كذا ذكره الطيبي .

(وأمثالها) من شعراء البلغاء ما أشار إليه بقوله : (نحو قوله) أي : قول البحتري في صفة الإبل المهزولات [(كالقِسِيِّ المنعَطِفَاتِ) أي : الأقواس المنحنيات من عطف العود ، وعطفه حناه (بَلِ الأَسْهُمِ) جمع سهم (مَبْرِيَّةً) أي: منحوتة (بَلِ الأَوْتَارِ)] (٢) جمع وتر ومن لطائف هذا التناسب أنه جمع مفهومات يجمع بينها في الخارج ، وجعل الشارح المثال الأول لجمع المتناسبين ، والثاني لجمع ثلاثة متناسبات .

وقال : وقد يكون بين أربعة ، كقول بعضهم للمهلبي الوزير : أنت إيهام الوزير ، إسماعيلي الوعد ، شعيبي التوفيق ، يوسفي العفو ، محمدي الخلق ، والمهلبي : نسبة إلى المهلب الشاعر بصيغة اسم المفعول من هلبهم تهليبا هجاهم وشتمهم ، أبو المهالبة : وذلك الوزير كان من المهالبة وإسماعيل عليه السلام علم في صدق الوعد .

ذكر في تفسير الكواشي أنه وعد رجلاً أن يقيم مكانه حتى يعود إليه ، وذهب الرجل ونسي سنة وهو عليه السلام تثبت في هذا المكان سنة ، حتى يذكر الرجل وعاد ، وعفو يوسف مستغن عن البيان .

وشعيب موفق بالعبادة والصلاة ، وأخبر الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (٣) سئلت عائشة - رضي الله عنها - عن

---

(١) الرحمن : ٥ .
(٢) انظر البيت في الإيضاح : (٣٠٦) .
(٣) القلم : ٤ .

خلقه قالت «خلقه القرآن» (١) ومن أمثلة ذكرها المصنف ، وفيه أكثر من أربعة قول ابن رشيق أصح وأقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور ، منذ قديم أحاديث يرويها السيول عن الحياء ، يعني المطلوب (٢) عن البحر عن كف الأمير تميم ، قال : فإنه ناسب فيه بين الصحة والقوة ، والسماع والخبر المأثور ، والأحاديث والرواية ، ثم بين السيل والحياء والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة ؛ إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر ، كما يقع في سند الأحاديث ، فإن السيول أصلها المطر ، والمطر أصلها البحر ، على ما يقال؛ ولهذا جعل كف الممدح أصلا للبحر مبالغة .

هذا كلامه ، ومما في البيت الثاني وغفل عنه ، ومن تبعه أنه جمع السيول جمع كثرة لتصير الرواية في كمال القوة بكثرة الرواة ، ويبلغ حد الشهرة ، بل التواتر فيفيد اليقين ، وفي هذا والعنعنة إثبات ما ادعاه من كون تلك الأحاديث أصح .

ولا يخفى أن صحة العنعنة ، وتكثير الراوي ودعوى الأصحية من الأمور المتناسبة فليستا لطيفتين خارجتين عن التناسب ، ذكرنا لبيان لطائف البيت كما يتوهم .

(ومنها) أي : من مراعاة النظير **(ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى)** والتناسب قد يكون ظاهرا **(نحو ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾)** (٣) أي : العالم ، فإن اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر (٤) ، والخبرة تناسب ما يدرك شيئا ؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيرًا به .

كذا ذكره الشارح ، وفيه نظر ؛ لأن الخبير هو المدرك للشيء لا ما يناسبه ، فالأولى يقال : الخبير يناسب كونه مدركا للأبصار ؛ لأن الخبير هو المدرك ، فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص ، وقد يكون خفيا .

---

(١) صحيح : أخرجه مسلم وأحمد عن عائشة .

(٢) كذا في الأصل ولعلها تحريف عن (المطر) .

(٣) الأنعام : ١٠٣ .

(٤) لأن اللطف في الأصل دقة الشيء ، ولكن المراد باللطف هنا ما لا تدركه الأبصار مطلقا لاستحالة الأول على الله تعالى ، ويجوز أن يكون من اللطف بمعنى الرأفة فيكون من إيهام التناسب الآتي لا من التناسب .

قال المصنف : ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى : ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١) فإن قوله : إن تغفر لهم ، يوهم أن الفاصلة الغفور الرحيم ، لكن إذا أمعن النظر علم أن الواجب هو العزيز الحكيم ، لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه ، وهو العزيز أي : الغالب ، من قولهم : عزه يعزه ، كغفر يغر عليه ، ومنه المثل من عزيز ، أي : من غلب سلب ، ثم يجب أن يوصف بالحكيم ؛ لئلا يتوهم أن الغفران خارج عن الحكمة ؛ لأن الحكيم من يضع الشيء في محله فهو احتراس حسن ، أي : إن يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لأحد في ذلك ، والحكمة فيا فعلته .

هذا كلامه ، وتبعه الشارح ، ونحن نقول والله تعالى أعلم : الأظهر أن الحكيم ليس من الإطناب ، بل كما لا بد من الوصف بالعزة لتحقق تمكنه من المغفرة لمستحق العذاب ، لا بد من الوصف بالحكمة ؛ لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد حكمه عليه ، والمتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة ، فيمنعه بالغلبة ، وقد يكون متفوقا بالعلم فيمنعه بالحكمة والعلم ، فلا يستفاد نفي المتفوق عليه مطلقا بمجرد حصر الغرة فيه ، لا بد في الاستفادة من حصر الحكمة أيضا .

(ويلحق بها) أي : بمراعاة النظير ، وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها ببيت السقط ، وحرف كنون تحت راء أو لم يكن بذال يؤم الرسم غيره النقط ، مع أنه لا تناسب بين المعاني المرادة بهذه الألفاظ ؛ لأن المراد بالحرف الناقة المهزولة، وبالنون الحرف أو معناه الحقيقي فإن كليهما يصح أن يشبه بهما في الهزال ، فما قال الشارح : وليس المراد بها الحوت على ما وهم وهم ؛ ولذا فسره في شرح المفتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح ، وبراء الرأي من رأيته ضربت ريته ، وبدا لي الذالي أي : السائق برفق وبالرسم رسم الديار ، وبالنقط تقاطر بالمطر على الرسوم لا إعراب الحروف ، وتلك المعاني المرادة غير متناسبة ، والتناسب مما يتوهم من تعبيرها بألفاظ تتناسب معانيها . الآخر أما التناسب فيا سوى الرسم فظاهر ،

(١) المائدة : ١١٨ .

وأما في الرسم ، فلأن من معانيه رسم الخط ، وإن خفي إلى الآن ، وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت السابق أعني [(تَجِلُّ عَنِ الرَّهْطِ) أي : اللباس (الإِمَائِيِّ) أي : لباس تلبسه الإماء ، فالرهط جلدة تلبسها الإماء الحيض مكان الإزار (غَادَةٌ) أي : ناعمة لينة تميل عنقها من اللين ، وتهتز أعطافها ، فاعل لتجل (لَهَا مِنْ عَقِيلٍ فِي مَمَالِكِهَا رَهْطُ)] أي : قبيلة وقوم ، فالمعنى تجل من اللباس الدنيء تلك الناعمة التي لها من عقيل في ممالكها قبائل ، وعن ركوب حرف في غاية الضمير تكون تحت من يضرب رجله على ريته ، لأنه لا حراك له من الضعف يؤم ذلك الرأي رسوم الديار التي غيره نزول المطر .

والأظهر كما نبه عليه المصنف أن إيراد البيت في المفتاح تنظير لا تمثيل ، كما هو دأبه وتنبيه على أنه ملحق بمراعاة النظير ، فلا يحتاج إلى ما تكلف البعض أن مراد المفتاح بجميع المتشابهات في تعريف مراعاة النظير ، أعم من المتشابهات حقيقة ، ومن المعبر بعبارات لها معان متشابهة ، فالمراد بقوله (نحو ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [(١)] أي ينقادان لحكم الله تعالى ، مما جمع فيه بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان ، كما أنه جمع بين الشمس والقمر والنجم ، مع عدم التناسب بين النجم وبينهما ، إذ المراد به نبات لا ساق له ، وإنما جمع لإيهام التناسب لتعبيره بالنجم الذي ناسب معناه الآخر للشمس والقمر ، وبعدم إيهام هذه المتناسبة صح جمع الشجر أيضا لمناسبته للنجم المناسبة لهما .

هذا ما تواطأ عليه الآراء ، وأخبر به العلماء .

ولك أن تقول النجم والشجر متناسبان للشمس والقمر ، لأن المقصود جريان حكمه تعالى في العلويات والسفليات ، وخص الشمس والقمر ، لتحركهما أبدا بحكمه تعالى على نهج واحد ، من غير ظهور تغيير منهما لحكمه ، والنجم والشجر من السفليات ، لأنهما ينبتان في كل سنة مرارا وينعدمان فأثر الحكم عليهما أظهر ، فكأنه قال : ينقاد لحكمه تعالى العلوي والسفلي ، فجمع الشجر والنجم ، مع الشمس والقمر من جمع المعاني المتناسبة .

---

(١) الرحمن : (٥ ، ٦) .

قال المصنف : أما ما يسميه بعضهم التعريف ، وهو أن يؤتى في الكلام بمعان ملتئمة ، وجمل مستوية المقادير أو متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا

تَسَرْبَل وَشْيٌ مِنْ خُزوزٍ تَطَرَّزَتْ ... مَطَـارِفُهَا طُـرزًا مِـنَ البرْقِ كَالتِّبْرِ
فَـوَشْـيٌ بِلاَ رَقْمٍ وَنَقْشٌ بِلاَ يَـدٍ ... وَدَمْعٌ بِلاَ عَيْنٍ وَضِحِكٌ بِلاَ ثَغْرِ (١)

وكبيت كقول ديك بالجن :

احْلُ وامْرُرْ وَضُرَّ وَانفَعْ وَلِنْ ... وَاخْشَنْ وَرِشْ وَابْرِ وَانْتَدِبْ لِلْمَعَالِي (٢)

فبعضه من مراعاة النظير وبعضه من المطابقة .

هذا كلامه أقول : أولا في توضيح كلامه : التعريف مأخوذ من ثوب مقوف على صيغة المفعول ، أي : رقيق أو مخطط بخطوط بيض على الطول .

والتسربل : لبس السربال ، أي : القميص .

والوشي : اللباس المنقوش .

والخزوز : جمع خز .

وتطرزت : أخذ الطراز .

والمطارف : جمع مطرف ، وهو الرداء من خز مربع له أعلام ، والطرز جمع طراز ، وهو علم الثوب .

ومعنى البيت : لبس السحاب قميصا منقوشا من خزوز عليها أردية مطرزة بالبرق ، كالتبر والباقي ظاهر ، إلا أن فيه أن تفرع دمع بلا عين ، وضحك بلا ثغر على سابقه لا يظهر .

وديك الجن : عبد السلام الشاعر ، ومعنى بيته أحل : كن حلوا للأولياء ، وأمرر : كن مُرًّا على الأعداء ، وضر : المخالف ، وانفع الموافق ، ولن : كن لينا للملائم ، خشنا للعنيف ، ورش : أي أصلح حال من يختل حاله ، وابر : أي انحت واقطع المفسدين من برى القلم نحته ، وانتدب للمعالي : أي أحب يقال

---

(١) البيتان ينسبان لأبي العباس الناشيء أحد شعراء سيف الدولة ، وللوزير المهلبي ، وهما في الإيضاح (٣٠٧).

(٢) ديك الجن هو عبد السلام بن زغبان الشاعر الوصاف الشعوبي ، توفي سنة (٣٩٦هـ) وانظر البيت في الإيضاح : (٣٠٨) .

ندبه لأمر فانتدب أي دعاه له ، فأجاب .

قال الشارح : فالأول داخل في مراعاة النظير ؛ لكونه جمعا بين الأمور المتناسبة ، والثاني داخل في الطباق ؛ لكونه جمعا بين الأمور المتقابلة ، وفيه نظر ؛ لأن الدمع والضحك ليسا من الأمور المتناسبة ، بل المتضادة .

وأقول ثانيا في نقد كلامه إن جعل العبارات متناسبة المقدار بالاستواء أو التقارب لتكون كمعانيها في التناسب ليس طباقا ولا تناسبا .

(ومنه) أي : من المعنوي **(الإرصاد)** وهو في اللغة الإعداد ، فالمتكلم أعد قبل الآخر ما يدل عليه .

وقال الشارح : هو نصب الرقيب ، ولو ساعده اللغة فوجه المناسبة أنه جعل المتكلم المخاطب رقيبا ينتظر العجز **(ويسميه بعضهم التسهيم)** [١] ، وكأنه أخذ هذا الاسم من السهم ، بمعنى النصيب ، أي إعطاء الكلام نصيبا من الحسن أو من السهم ، بمعنى البيت الذي اشتهر ، وجاز من بلد إلى بلد ، فسمي التسهيم ؛ لأنه يجعل الشاعر بهذا العمل بيته سهما أو من السهم بمعنى حجر على باب بيت بني لصيد الأسد ، فإذا دخله الأسد وقع فسد الباب ، فجعل في البيت قبل العجز ما يصيد العجز .

قال الشارح : هو من برد مسهم أي : فيه خطوط مستوية ، كأنه جعله منقولا بجامع التزيين .

(وهو أن يجعل قبل العجز) أي الآخر ، وفيه خمس لغات العجز مسألة وكعضد وكتف ، ويؤنث فينبغي تأنيث الضمير في قوله مما يدل عليه .

(من الفقرة) هي بالفتح والكسر في اللغة لما انتضد من عظام الصلب من الكاهل إلى العجب ، ثم اشتهر في حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر ، وفي عرف الفن ما هو في النثر بمنزلة البيت في الشعر ، مثلا قولهم يطيع الأسجاع بجواهر لفظه فقرة ، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه ، فقرة أخرى ، إلا أن البيت يكون بيتا وحده ، والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى **(أو من البيت ما يدل عليه)** أي : العجز ، وهو آخر كلمة من البيت ، أو من الفقرة وما يدل عليه قد يكون

---

(١) يسميه قدامة العسكري «التوشيح» وهو ما يُكسب الشعرَ حلاوةً والنثرَ طلاوةً .

بحيث يدل عليه مطلقا .

وأما في الفقرة (نحو) قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (١) فإن الاستدراك من قوله : ﴿وما كان الله ليظلمهم﴾ ، يدل على العجز .

(و) أما في البيت (نحو قوله) أي : قول عمرو بن معدي كرب :

(إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْه إلى مَا تَسْتَطِيعُ) (٢)

فإن قوله : وجاوزه يدل على أن الآخر ما تستطيع .

وقد يكون بحيث لا يدل عليه لو لم يعرف الروى ، وهو الحرف الذي يبتنى عليه أواخر الأبيات ، ويجب تكراره في كل منها ، وينسب إليه القصيدة ، فيقال : قصيدة لامية أو نونية ، بل ربما يوهم خلافه .

أما في النثر كقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (٣) وما في الشرح من رواية «فيما هم فيه يختلفون» سهو ؛ فإنه لو لم يعرف بناء الفواصل على النون لربما توهم أن العجز هاهنا فيما فيه اختلفوا وفيما اختلفوا .

وأما في الشعر فكقوله :

أحلَّتْ دَمِي مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وحرَّمَتْ بِلا سَبَبٍ يَومَ اللقاءِ كَلاَمِي
فَلَيْسَ الَّذِي حَلَّلْتَهُ بِمُحَلَّلٍ وَلَيْسَ الَّذِي حَرَّمْتَهُ بِمُحَرَّمٍ (٤)

فإنه لو لم يعرف الروي لربما توهم أن العجز بمحرم ، فدلالة ما يدل على العجز في الإرصاد لا يتحقق كليا إلا إذا عرف الروي ؛ فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح . وهاهنا بحث من وجوه :

(١) العنكبوت : ٤ .

(٢) البيت في ديوانه : (١٤٥) ، والأصمعيات : (١٧٥) والمفتاح : (٦٤٣) ، والإيضاح : (٣٠٨) ، وتاج العروس : (زمع) ، (ودع) ، ويروى (أمرًا) بدل (شيئًا) ، وقوله : «دعه» بمعنى : اتركه ، والإرصاد قوله : «إذا لم تستطع» .

(٣) يونس : ١٩ .

(٤) انظر البيتين في الإيضاح : (٣٠٨) ، وهما للبحتري والجرم : الذنب ، والإضافة في قوله : «كلامي» من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والمراد كلامها له ، والإرصاد قوله : «حرمته» .

أحدها : أنه لا دلالة في قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (١) لولا معرفة الروي لجواز أن يكون آخر الكلام ﴿ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾ أبدا إلى غير ذلك .

وكذا البيت ، لجواز أن يكون آخر البيت «إلى أن تستطيعا» .

وثانيها : أنه لا دلالة في قوله تعالى :﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (٢) الآية على العجز مع معرفة الروي أيضا ، لجواز أن لا يكون يختلفون ، ويكون مختلفون ، بل هو أولى ، لأنه أقرب طباقا مع الماضي السابق إلا أن يقال المراد بالدلالة على العجز الدلالة على صيغته ، وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة ، وفيه تكلف .

وثالثها : وهو أن معرفة الروى لا تجري في الفقرة ، لأنه لا روي فيها ، ولذا يقول في تعريف لزوم ما لا يلزم ، وهو أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة إلخ إلا أن يتكلف ، ويقال : أراد بالروى ما يعم ما في معناه .

ورابعها : أنه مع معرفة الروي أيضا لا يعرف أن العجز في قوله : وليس الذي حرمته بحرام ، لأن الروي في بمحرم ، وبحرام واحد ، فيجب أن يقول إذا لم يعرف القافية .

(ومنه) أي : من المعنوي (المشاكلة) وهي في اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (ذكر الشيء بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكناية ، فقيده بقوله (لوقوعه في صحبته) فاللام للوقت ، أي : وقت وقوعه في صحبته ، وأما ذكر الشيء بلفظ غيره ، لا في هذا الوقت ، فلا يسمى مشاكلة ، وليس اللام للتعليل ، لأن إطلاق لفظ الغير على الشيء معلل بالعلاقة ، والوقوع في صحبة الغير ليس من العلاقات المصححة ، والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر في بعض الأمثلة لخفائها على الفحول فأشكل عليهم وجه إطلاق الطبخ على الخياطة مثلا ، فتارة قالوا بأن القول بالمشاكلة أثبت قسما آخر سوى المجاز والكناية ، وتارة بأنهم قالوا أثبت كون الوقوع في صحبة الغير علاقة المجاز .

---

(١) العنكبوت : ٤٠ .

(٢) يونس : ١٩ .

ونحن نبين لك علاقات أمثلة الشارح على وجه تتخلص من هذه الورطة ، وتمكن في تخريج العلاقة بحيث لا يلتبس عليك ، ولا يشكل مشاكلة .

(تحقيقا) أي : وقوعا محققا (أو تقديرا) أي : مقدرا ، فالأول كقوله (١) :

[(قالوا اقْتَرِحْ) أي علينا (شَيْئًا) أي : سل من غير تفكر وتأمل ، يقال : اقترحت عليه شيئا أي : سألته بلا تفكر ، وهذا إنما يكون بين الأصدقاء .

وأما ما قال الشارح : إنه من اقترحت عليه شيئا إذا سألته إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف ، والتحكم عن خلط المعنيين ، فإن الاقتراح يجيء بمعنى السؤال من غير روية على ما في الصحاح .

ويجيء بمعنى التحكم أيضا على ما في القاموس ، على أن إجادة الطبخ لا ينبغي أن تتوقف على التكليف والتحكم ، بل ينبغي أن يتحقق بمجرد الإشارة .

وقد يجيء بمعنى الابتداع ، ويحتمله البيت أي : ابتدع سؤالا ، وسل ما لا يعتاد سؤال مثله (نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ) ولا يخفى أنه أبلغ في الانقياد لأمره من الانقياد لما تعتاد سؤال مثله .

والشارح المحقق ذهل عنه ، فقال : ليس من اقترح الشيء ابتدعه ، فإنه غير مناسب على ما لا يخفى ، وقوله نُجِدْ ، مجزوم جواب الأمر من الإجادة يعني التحسين ، وهو مقتضى الرواية والدراية ، وإن كان لنجد من وجد وجه صحة (قُلْتُ اطْبُخُوا لي جُبَّةً وَقَمِيصا)] (٢) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له في كونه مما ينبغي أن يكون مرغوبا لهم ؛ لأنهم كما قالوا نجد لك طبخه علم أنهم رغبوا في الطبخ له فرغبهم في الخياطة بتصويره بصورة الطبخ .

ومن هذا ظهر أيضا تأثير المشاكلة في المعنى واضمحل ما يوسوس في صدور القاصرين أنه لا يتجاوز تحسين المشاكلة الألفاظ ، فحقه أن يعد في المحسنات اللفظية .

ولا يخفى أن هذا التعبير يلائم كل الملائمة كون الاقتراح بمعنى الابتداع ، فإنه

---

(١) قوله «اقترح» امر من «اقترح عليه شيئا» إذا سأله من غير روية وطلبه على سبيل التكليف ، وقوله «نجد» بمعنى نحسن .

(٢) البيت لأبي الرَّقَمعق الأنطاكي ، توفي سنة (٣٩٩) ، وهو في الإيضاح : (٣٠٨) ، والمصباح : (١٩٦) .

سؤال مبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص ، وأشار بقوله **(ونحوه ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾)** (١) أي : في ذلك إلى تفاوت بين الشاهدين ، فالأول وقع فيه الطبخ ، والثاني وقع في الصحة ، باعتبار وقوعهما في كلام صادر من شخص واحد ، يقال : لا يجوز إطلاق النفس على الله تعالى ، وإن أريد به الذات بدون المشاكلة ، ولعل ذلك لكون إطلاق الألفاظ عليه تعالى توقيفيا . ولم يوجد إطلاق النفس في غير صورة المشاكلة ، وأما إطلاق النفس على ذاته فبعلاقة أنه كما تقوم أمور الشخص بنفسه تقوم أموره تعالى بذاته ، فنفسه نفس ذاته ، كما أن سمعه وبصره كذلك .

(والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحبته تقديرا **(نحو قوله)** تعالى : **﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾** إلى قوله : **﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾** (٢) فإنه لم يقع المعنى المراد أعني : التطهير في صحبة الصبغ تحقيقا ، إذ ليس في الكلام صبغ **(وهو مصدر مؤكد لآمنا بالله)** أي : من قبيل له على ألف درهم اعترافا ، ويجب حذف عامله لذلك ولحذف عامله جهة أخرى ، وهو أن المصدر أضيف إلى فاعل الفعل ، لا لبيان النوع ، وكان الأصل صبغ الله صبغة ، فلما حذف الفعل تحول فاعله إلى مصدره فأضيف إليه ، وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي ، وأشار إلى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله **(لأن الإيمان يطهر النفوس)** فنبه به على أنه لا يحتمل غير التطهير ، وإلا لقال يحتمل تطهير النفوس ، ثم أشار إلى بيان وقوعه في صحبة الصبغة تقديرا بقوله : والأصل فيه أي : ما يبنى عليه الأمر في وقوعه في صحبته تقديرا ، وهذا أولى من شرح الشارح ، حيث قال : ثم أشار إلى بيان المشاكلة ، ووقوع تطهير الله في صحبته تقديرا **(الأصل فيه)** أي ذكر التطهير بلفظ الصبغ فتأمل .

(إن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه معمورية ويقولون إنه) أي : الصبغ بهذا الماء الأصفر ، والغمس في هذا الماء **(تطهير لهم)** قال في القاموس ويجعلونه بمنزلة الختان ، فقال الله تعالى للمسلمين قولوا آمنا بالله

---

(١) المائدة : ١١٦ .

(٢) البقرة : ١٣٨ .

صبغة الله أي : غمسنا الله في الإيمان الذي كالماء الطهور صبغة من صبغ يده بالماء غمسها فيه ، أو تلوين الله من صبغه كمنعه نصره وضربه لونه ، لا كصبغكم بأحد المعنيين .

هذا إذا كان الخطاب للمؤمنين أو قولوا آمنا بالله صبغة الله بأحد المعنيين ، لا كصبغنا بأحدهما إذا كان الخطاب للنصارى .

ومما يتعجب منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتلخيص وشرحه للمفتاح أنه إذا كان الخطاب للكفار فالمعنى أنه أمر الله المسلمين أن يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا كصبغتنا ، ولا يخفى أن الخطاب يقولوا للنصارى لا يفيد الآمر النصارى بهذا القول ، لا أمر المسلمين بأن يقولوا لهم قولوا فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بعلاقة أنه كما لا تطهير إلا بالصبغ في اعتقادهم لا تطهير إلا بالإيمان في الواقع .

قال المصنف : هذا كما يقال لمن يغرس الأشجار : اغرس كما يغرس فلان ، يريد رجلا يصطفى إلى الكرام ويحسن إليهم ، ونحن نقول : اغرس كما يغرس فلان يحتمل أن يكون لما ورد في الحديث أن أرض الجنة بيضاء وإنما غرسها العمل الصالح .

(ومنه : المزاوجة) وهي في اللغة الازدواج ، وفي الاصطلاح **(أن يزاوج)** اختلف في تصحيح نسخ المفتاح ، ففي بعضها صيغة الخطاب ، وفي بعضها صيغة الغائب المجهول ، فالتركيب من قبيل حيل بين الغير والنزوان ، وبيانه في العلم الذي ملكته **(بين معنيين في الشرط والجزاء)** وهذا التركيب مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع للمزاوجة من غير تكلف ، فالشارح قال ما استفيد به من كلام السلف أن يوقع الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء في أن يترتب عليهما معنى واحد .

ولا يخفى أن هذا لا يستفاد من العبارة على أن المتبادر منه الواحد من كل وجه مع أن الواجب أن يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس ، فإن لجاج البحر ، ولجاج الهوى ليسا متحدين إلا في جنس اللجاج ؛ فلا بد من الاستعانة بالأمثلة في فهم المقصود .

ومنهم من قال أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء بأن يقارن أحدهما بالشرط ثم يقارن الآخر بهذا المعنى في الجزاء ، بواسطة أن المقارن للجزاء المقارن للشرط مقارن لما قارن الشرط .

ومنهم من قال أن يقارن بين معنيين في الجزاء بأن يقارن بمعنى هو الشرط معنى ، ومعنى هو الجزاء معنى .

قال الشارح المحقق في شرح المفتاح : الثاني أردى من الأول .

وقال في الشرح والمختصر : وهو فاسد ، ولا قائل بالمزاوجة في قولنا : إن جاء زيد ، فسلم على أجلسته فأنعمت عليه .

هذا وفي كون الثاني أردئ من الأول بحث ؛ إذ ما أورده في المختصر مشترك بينهما ، والعبارة أوفق بالثاني ، بل أوفق من توجيه ما استفاده من السلف .

ويمكن دفع النقض بتقييد المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما ، وبين الشرط والجزاء بكونهما متحدين في الجنس ، كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه في ترتب معنى مخصوص عليهما بقرينة الأمثلة .

هذا ، وينبغي أن لا تخص المزاوجة بين الشرط والجزاء ، ويجعل منه نحو التي نهاني الناهي عن حبها فلج بي الهوى أصاخت إلى الواشي فلج بها الحجر ، فإنه يشارك المركب من الشرط والجزاء المزدوجين في هذا التحسين البديعي ، فإما أن يأول الشرط والجزاء بما يشمل هذا التركيب فتفطن ، أو يجعل هذا ملحقا بالمزاوجة .

(كقوله) أي : قول البحتري : [(إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي) ومنعني عن هواها (فَلَجَّ) أي : لزم (بِي الهَوَى أَصَخْتُ إِلَى الوَاشِي) أي : استمعت إلى النام الذي يشي حديثه ويزينه ، وصدقته فيما افترى علي ، وكأنه افتراد أنه قبل نهى الناهي ؛ إذ حينئذ بحسن اتصال الإصاخة بنهي الناهي (فَلَجَّ بِهَا الهَجْرُ)] (١) . ومثله قوله أيضا [(إذا احتَرَبَتْ) أي : تحاربت الفرسان المذكورة في البيت السابق (يوما فَفَاضَتْ) أي : سالت (دِمَاؤُهَا) أي : دماء المقتولين منها (تَذَكَّرَتِ القُرْبَى)

---

(١) البيت في ديوانه : (٨٤٤) ، والإيضاح : (٣١٠) ، والتبيان للطيبي (٢/٤٠٠) .

البقيـة من الفرسان (فَفَاضَتْ دُمُوعُهَا)] (١)، ومن قال دماء الفرسان بمعنى دماء سفوكها فقد تكلف بلا حاجة .

(ومنه) المسمى باسمي **(العكس والتبديل ، وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء ثم يؤخر)** عن ذلك الجزء أو ما يفيد معناه ، فيشمل ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ (٢) وقد مثل به المصنف ، ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة العادات بجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيدة العادات ، وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بأنه يصدق على رد العجز على الصدر في النظم والنثر .

قال الشارح : العبارة الصحيحة ما ذكره بعضهم حيث قال : هو أن يقدم جزءا ثم يعكس ، فيقدم ما أخر ويؤخر ما قدم .

هذا ، ولا يخفى عليك أنه لو قال البعض هو أن يقدم في الكلام ما أخر ، ويؤخر ما قدم لكفى ، والذي يشكل ويصعب دفعه أنه ما الفرق بين رد العجز على الصدر والعكس ، حتى صار الأول من المحسنات اللفظية والثاني من المحسنات المعنوية .

ويمكن أن يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبار أنه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق التقديم لفظه ، وتارة مستحقا لتأخيره ، بخلاف رد العجز على الصدر فإن الحسن فيه باعتبار جعل لفظ صدرا وعجزا ، من غير تصرف في معناه في هذا التقديم والتأخير .

ثم ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو .

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ (٣)

فإنه قدم فيه أجزاء هي حروف على أجزاء هي حروف ، ثم عكس إلا أن يقال : المتبادر من الجزء الكلمات دون الحرف .

(ويقع) أي : التقديم والتأخير أو العكس **(على وجوه منها أن يقع بين**

(١) البيت للبحتري أيضًا ، وهو في الإيضاح : (٣١٠) .
(٢) البقرة : جزء من الآية : ١٨٧ .
(٣) البيت للقاضي الأرجاني في الإيضاح : ٣٤٤ .

أحد طرفي جملة ، وما أضيف إليه) أي : إلى ذلك الطرف **(نحو : عادات السادات سادات العادات)** وكلام الملوك ملوك الكلام ، فإن العكس قد وقع بين إحدى طرفي الكلام ، وهو العادات في سادات العادات ، وما أضيف إلى العادات من السادات .

وفسر الشارح ما أضيف إليه بما أضيف الطرف إليه ، فإنه وقع العكس بين العادات ، وما أضيف العادات إليه وهو السادات ، وما ذكرنا أقرب بالعبارة ، ويخرج من بيانه نحو من عادات سادات العادات ، فإنه لم يقع العكس بين إحدى طرفي الكلام ، سواء كان بمعنى طرفي النسبة أو جانبي الكلام دون بياننا .

(ومنها أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين ، نحو ﴿يخرج الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ﴾ (١)**)** أقول : ومنها أن يقع بين متعلقي فعل وشبهه في جملة واحدة نحو ﴿يخرج الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾ (٢) **(ومنها أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين)** أي : جانبيهما ، سواء كان اللفظ طرفي النسبة أولا نحو ﴿لاَ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ﴾ فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا : ﴿وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٣) لفظه هم فيه طرف النسبة ، ولفظة هن قيد للطرف .

ومن جملة هذا القسم أن يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين ، كما أنشد الشارح لنفسه :

طَوَيْتُ بِإِحْـرَازِ الْفُنُونِ وَنَيْلِهَا ... رِدَاءَ شَبَابِي وَالجُنُونُ فُنُـونُ
فَحِينَ تَعَاطَيْتُ الْفُنُونَ وَحَظَّهَا ... تَبَيَّنَ لِيَ أَنَّ الْفُنُونَ جُـنُونُ

ففي جعل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلان لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين في طرفي جملتين ، بحيث لا يخفى .

(ومنه الرجوع) سمي به لما يشعر به تعريفه من أنه الرجوع على الكلام السابق بالنقض أو لأنه رجوع عن الحكم السابق .

(وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة) وإنما قال لنكتة ، لأن بعض

---

(١) الروم : ٩ .
(٢) الأنعام : ٩٥ .
(٣) الممتحنة : ١٠ .

الكلام السابق لو لم يكن لنكتة ، لكان مفسد الكلام فلا يكون محسنا .

فإن قلت : إذا كان النقض لنكتة كان من دواخل البلاغة ، فلا يكون تابعا .
قلت : كما أن التحسين قسمان ، كذلك النكتة (كقوله) أي : زهير :

[(قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا) أي : لم يمحها (القِدَمُ) أي : تقادم العهد (بَلَى) أي : بلى محاها القدم (وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ) جمع ريح كالرياح ، والأرياح في الصحاح ، وقد يجمع على أرواح ؛ لأن أصله الواو قلب في الرياح ياء لكسر ما قبلها ، وزال الكسر في أرواح كان وهذا من أبقى الياء قصد دفع الالتباس بالأرواح جمع روح ، وقوله وغيرها الأرواح عطف على المحذوف بعد بل ، كما أشرنا إليه فلا داعي إلى جعل الواو فيه زائدة ، وجعله في قوة بل غيرها كما في الصحاح (وَالدِّيَمُ)] (١) جمع ديمة بالكسر ، وهي مطر يدوم بلا رعد وبرق أو يدوم خمسة أو ستة أو سبعة أو يوما أو ليلة أو أقله ثلث النهار أو الليل أو أكثر ما بلغ دل الكلام السابق على أن تقادم العهد لم يمح الديار وآثارها فلما بدا له أنه كذب أراد الخبر بأنه محاها القدم وغيرها الأرواح والديم ، فأتى بقوله بلى نقضا له ؛ إذ لو قال : لم يعفها القدم محاها القدم كان كلاما واهيا موهما ؛ لأن قائله يتفوه بما لا يشعر به ، فلما قال : بلى ، علم أنه نقض الكلام السابق ، فجاء الإخبار بمحوها القدم وتغيرها الأرواح والديم مقبولا لطيفا .

وكذلك قوله [فَأُفٍّ لِهَذَا الدَّهْرِ لاَ بَلْ لأَهْلِهِ] (٢) فإن نقض السابق بقوله لا يحسن الإضراب ، والنكتة في ذكر لا التنبيه على أن ما بعده إضراب لا ترق ، والنكتة في الإخبار أولا بما هو غير واقع إظهار حدوث الكآبة والحزن والدهش والحيرة بالوقوف على الديار ، على ما نقله المصنف ، وإظهار أنه يمكن رسوم الديار في بصره ، ويمكن خيالها في نفسه ؛ بحيث لم يقف أولا أنه محا لقدم آثارها على ما نقول ، وهذه النكتة مما هي من دواخل البلاغة ، كما لا يخفى .

---

(١) البيت في ديوانه : ٧٨ ، وهو مطلع قصيدة قالها في مدح هرم بن سنان ، وانظر البيت في الإيضاح : ٣١١ ، الإشارات : ٢٧١ .

(٢) لا يعرف قائله . قوله : «أف» اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر ، والشاهد في أنه جعل التضجر من الدهر ثم رجع عنه وجعله من أهله ، والنكتة هنا إظهار التحير ، وقوله : «لا بل لأهله» على تقدير : لا أف للدهر بل أف لأهله .

والشارح المحقق ظن أن ما ذكره المصنف بيان نكتة النقض ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك .

(ومنه التورية) وهو في اللغة الإخفاء (الإيهام) مصدر أوهم أي إدخال شيء في الوهم (وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ، ويراد به البعيد) لقرينة خفية ، وإنما ترك المصنف ذكر القرينة لوضوح أن الكلام البليغ لا يستعمل في المعنى البعيد إلا لقرينة ، وأنه لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القرينة ولا خفاء أيضا في أنه لا يلزم أن يكون للفظ معنيان ، بل يجب أن يكون له معان متعددة ، وكلما يكون الظاهر أكثر تكون التورية أوفر ، والكلام أبدع ، فالمختصر الواضح أن يقال : هو أن يطلق اللفظ على غير ما وضع له لقرينة خفية ، مما يتعلق بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة ، فهو داخل في أصل البلاغة ، فكيف عد من البديع ؟! ويمكن أن يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلالة من البيان ، حتى لو بلغ في الخفاء بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ، ولا يفيد توريته حسنا لفوات أصل البلاغة ، وكون رعاية الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتاجا إلى تأمل ، وتجاوز عن بادي الرأي من المحسنات البديعية .

واعلم أن التورية لا يجب أن يكون بالنسبة إلى المخاطب حتى لو نصب قرينة واضحة عند المخاطب خفية على السامعين ، حتى لا يتنبهوا له إلا بعد مزيد تأمل، كان في الكلام تورية .

(وهي ضربان : مجردة ، وهي التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب) القسمة العقلية تقتضي ضروبا ثلاثة ، ثالثها ما يجامع سببا مما يلائم المعنى البعيد ، لكنه لم يلتفت إليه ، لأنه لا ينافي التورية بل لا تورية إلا فيها شيء مما يلائم المعنى البعيد أو أقله القريبة .

(نحو) قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (١) فإن معناه الظاهر الاستقرار ، وليس هناك ما يلائمه .

وفيه بحث ، لأن العرش يلائم الاستقرار ، ومعد للاستقرار لا للاستيلاء ،

(١) طه : ٥ .

وإنما يلائم الاستيلاء الملك ، والمراد البعيد أو هو الاستيلاء على العرش ، بإجراء الأحكام وإنزال الأسباب منه ، حسبما تقتضيه الحكمة .

(ومرشحة) ترك تعريفها لإمكان معرفتها ببيان مقابلها ، والمرشحة قد سبق بمعنى آخر في علم البيان ، وقد اجتمعتا في قولنا : رأيت أسدا له لبد أظفاره لم تقلم .

(نحو) قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (١) فإن المراد بأيد معناها البعيد أي كمال القدرة ، ولإفادة الكمال جمعت اليد ، وقد قرن به ما يلائم المعنى القريب ، وهو البناء ، لأن البناء وإن تطلب القدرة ، لكن طلبه لليد أكثر ، فلا يرد أن ذكر البناء لا يرشح التورية في أيد ، لأنه كما يلائم المعنى القريب منها يلائم المعنى البعيد منها .

وقد يجتمع في الكلام توريتان ، كل منهما مرشحة للأخرى ، كقول القاضي أبي الفضل عياض على ما في الإيضاح وابن عياض على ما في الشرح يصف ربيعا باردا :

كَأَنَّ كَانُونَ أَهْدَى مِنْ مَلَابِسِهِ ... لِشَهْرِ تَمُّوزَ أَنْوَاعًا مِنَ الحُلَلِ (٢)

[وَالْغَزَالَةُ مِنْ طُولِ المَدَى خَرِفَتْ] أي : فسد عقلها من باب نصر وفرح وكرم [فَمَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الجَدْيِ وَالْحَمَلِ] فإن في الغزالة تورية حيث أريد بها الشمس لا الرشاد .

وقد رشح بذكر الجدي والحمل ، فإنه يلائم المعنى الحقيقي اللغوي ، وفي الجدي والحمل تورية ، حيث أريد بهما المعنى البعيد ، وهو البرجان دون ما هو حقيقة اللغة ، وذكر الغزالة ترشيح لها ، ومثله بيت السقط إذا صدق الجد ، أي : البخت افترى العم ، أي : الجماعة من الناس للفتى مكارم لا يخفى ، وإن كذب الخال أي : المخيلة والمظنة ، فما يلقيه إيهام بيان الشارح أن ترشيح تورية بتورية في

---

(١) الذاريات : ٤٧ .

(٢) البيتان للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى الشبتي . وكانون من أشهر السنة الشمسية يقع في زمن البرد ، وتموز : شهر منها يقع في زمن الدفء ، والحلل : جمع حلة وهي كل ثوب جديد أو الثوب عموما ، والغزالة الشمس معطوف على كانون .

بيت السقط ، دون شعر القاضي مما لا يلتفت إليه .

فإن قلت : كانون من شهور الشتاء ، فكيف يوجب إهداءه لبعض ملابسه لشهر تموز برودة الربيع ؟ قلت : مسيرة الهدية إلى تموز هي الربيع .

فإن قلت : ما وجه إيجاب عدم تعرفه الغزالة بين الجدي والحمل برودة الربيع ؟

قلت : وجهه أنه لما نزلت الحمل وقتا يجب أن ينزل فيه الجدي ظهر في الحمل آثار الجدي ، لأن الوقت للبرودة وجعل الآيتين من التورية على تفسير أهل الظاهر من المفسرين ، وأهل التحقيق منهم بجعل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ مجازا متفرعا عن الكناية ، وقوله : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ تمثيلا وتفصيله في الكشاف موافقا لدلائل الإعجاز ، فلا نقل في مفرداته عن معناها مثلا إلى معنى آخر فضلا عن النقل إلى بعيد ، لكن لا ضنة في الأمثلة .

قال المصنف اعلم أن التوهم ضربان : ضرب يصير مستحكما ، حتى يصير اعتقادا وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ، ولكنه شيء يجري في الخاطر ولا يلتفت إليه ، لأنك تعرف حاله ، ولا بد من اعتبار هذا الأصل في كل شيء بني على التوهم يعني لا ينبغي الإيهام ، بحيث يصير اعتقادا ، لأنه إخلال ، وإنما ينبغي رعاية القسم الثاني ، والمحافظة عليه .

ونحن نقول : هذا في التورية على المخاطب مسلم ، وأما في التورية على السامع فلا فتأمل .

(ومنه الاستخدام) صححه المحقق شريف زمانه بثلاثة أوجه بالمعجمتين ومهملة ، ثم معجمة سمي به ، لأنه يستدعي قطع الضمير عما هو حقه .

أما إذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر ، فظاهر .

وأما إذا كان المراد بالضمير الثاني خلاف ما أريد به الأول على ما هو حقه ، فظاهر أيضا .

وأما إذا كان المراد بالضمير الأول خلاف ما أريد بالظاهر ، بالثاني ما أريد بالظاهر ، فلأن حق الضمير الثاني أن يوافق الأول ، وإن خالف حقه .

وبالمهملتين من استخدمه بمعنى استوهبه خادما كان المعنى المراد من الظاهر ، يطلب خادما تابعا ، فيجعل المتكلم المعنى الآخر تابعا له في الإرادة في مقام إرجاع الضمير به .

(وهو أن يراد بلفظ له معنيان) حقيقيان أو مجازيان أو مختلفان أو أكثر .

(أحدهما) أو أحدها .

(ثم يراد بضميره الآخر) أو بضمائره الأخر .

(أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أو بأحد ضمائره أحدها .

(ثم بالآخر الآخر) (١) أو بالآخر الآخر ، وهذا القسم يستلزم القسم الأول ، لأنه لا يتحقق استخدام باعتبار الضميرين إلا ويتحقق باعتبار ضمير والاسم الظاهر .

ولا يخفى أن الاستخدام غير داخل في التورية أصلا إلا أن يشترط في الاستخدام القرينة الواضحة ، وإن اكتفى بمطلق القرينة يكون بينهما عموم من وجه ، والثاني أظهر . **(فالأول كقوله :**

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا (٢)

أراد بالسماء المطر وبضميره النبت والظاهر أن الشاعر وصف قومه بالجرأة والغلبة على ما عداهم من الأقوام ، حتى يرعون كلاءهم وماءهم من غير رضائهم ، لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام ، وهو من الأعلام يقول هذا البيت إظهار لقدرة الله تعالى ، وإنعامه في حق عباده ، وإن كانوا غير شاكرين له تعالى، يعني يقول الله تعالى إذا نزل السماء بأرض قوم يزينه ويجعله صالحا ، لأن يرعوه وإن كانوا غضابا غير شاكرين .

(والثاني : كقوله) أي : البحتري :

[**(فَسَقَى الغَضَا)** بأن يسقي الله منزلا فيه الغضا **(وَالسَّاكِنِيهِ)** أي : ساكني

---

(١) لا فرق في المعنيين بين أن يكونا حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين ، وقد يأتي الاستخدام في لفظ له أكثر من معنيين .

(٢) البيت لمعاوية بن مالك بن جعفر معود الحكماء ، أو لجرير وهو المشهور ، ولكن لا يوجد في ديوانه ، والمراد منه وصفهم بالقلة لغيرهم ، من شعراء المفضليات وهو في الإيضاح : (٣١٣) .

مكان الغضا (وَإِنْ هُمُ شَبُّوهُ) أي : أوقدوا نارا ، الغضا (بَيْنَ جَوَانحٍ) أي : ضلوع تحت الترائب (وَضُلُوعِ)] (١) جمع ضلع كعنب ، يريد بنار الغضا ، نار الهوى ، فالضمير الأول للغضا بمعنى ، والثاني لحقيقته .

واعلم أنه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه وبأحد الضميرين نفس اللفظ ، وبالآخر معناه .

ويدخل في التعريف التعريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه ، وأما عند من لا يجعله ، وهو التحقيق فإما أن يجعل داخلا في التعريف بضرب من التكلف بأن يراد بالمعنى أعم من المعنى ، وما في حكمه أو لا يجعل ، ويجعل ملحقا بالاستخدام .

(ومنه : اللف والنشر ، وهو ذكر متعدد على التفصيل) متعلق بالذكر بتضمين معنى الاشتمال ، ولا يبعد أن يقال على هذه لبيان الوتيرة ، ويتعلق بكل فعل ويتعدى به كل فعل ، ويطلبه للكشف عن وتيرته وعلامته صحة إدخاله على الجهة أو الطريقة ، ولذا قال في الإيضاح على جهة التفصيل .

(أو الإجمال) (٢) فاحفظه عنا إن كان قابلا للاحتمال ، فقوله على التفصيل أو الإجمال للتعميم ، وليكون في التعريف توطئة لبيان الأقسام ، ويكون البيان على أشد انتظام وقوله **(ثم)** ذكر **(ما لكل)** بكلمة ، ثم احترز عن تقديم التفصيل على الإجمال ، فيما إذا كان اللف مجملا ، لأنه ليس منه ، ولهذا قدم اللف في تسميته ، أي : ثم ذكر ما لكل **(واحد)** من المتعدد **(من غير تعيين)** (٣) احترز به عن التقسيم ، والمراد سلب التعيين مطلقا بأن لا يقصد المتكلم إلى معين ، وإن كان قاصرا في التعيين غير واف بما قصده .

وبهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف والنشر ، وسيجيء لهذا تتمة بيان في بحث التقسيم .

وأخرج بقوله **(ثقة بأن السامع يرده إليه)**ما لو ترك تعيين ما لكل عدم

---

(١) انظر البيت في الإيضاح : (٣١٢) .

(٢) هذا هو اللف .

(٣) هذا هو النشر ، فلو عين كان من التقسيم الآتي لا من اللف والنشر .

الوثوق ، لأنه إن كان الترك مع قصد الإضافة كان الكلام خارجا عن البلاغة ، فلا يكون ما عمل فيه محسنا ، وإن لم يكن مع قصده لم يكن لفا ونشرا ، ولا يكون هناك محسن بديعي .

بقي أمران :

أحدهما : أن يذكر متعدد ، ويضاف إلى البعض ماله ، ويضاف إلى الباقي أنه ليس له شيء بعدم التعرض لماله ، فيقال : جاء محبي وعدوى ومن لا أعرفه ، فأكرمت وشتمت ، فأفيد أن المحب مكرم ، والعدو مشتوم ، والثالث غير ملتفت إليه بشيء .

ولا يصدق عليه التعريف ، لأنه لم يذكر فيه ما لكل ، إلا أن يقال : المراد بذكر ما لكل إفادته التي تكون غالبا بالذكر .

وثانيهما : أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يؤتى بمجمل مشتمل على متعدد برد السامع من المفصل ما لكل مما ذكر في المجمل إليه فيقال : أعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنانير ، فيما إذا تقرر أن أنعام زيد أربعة ، وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه أبدا فيرد زيد إلى أربعة وعمرو إلى اثنين وبكر إلى واحد ، ولا يخفى أنه لا يقصر عما إذا قدم الإجمال ، اللهم إلا أن يقال : تأخير المجمل لم يعهد في كلامهم ، والوارد في هذا التركيب أعطاني سبعة دنانير زيد وعمرو وبكر ، فبناء التعريف على الواقع فإن وجد على هذا النظم فليجعل ملحقا باللف والنشر ، فأحسن التأمل ، وأجمل التجمل يكن لك أفضل التجمل .

(فالأول) (١) وهو أن يكون المتعدد على سبيل التفصيل **(ضربان ، لأن النشر إما على الترتيب اللف)** بأن يكون المذكور في النشر أولا للمذكور في اللف أولا ، وهكذا ، وليسم اللف والنشر المرتب **(نحو ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ﴾** أي : خلق لكم **﴿اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾** (٢) ذكر الليل والنهار على التفصيل ، ثم ذكر فائدة خلق الليل ، وهو السكون فيه ، وفائدة خلق النهار ، وهو الابتغاء من فضل الله فيه ، على الترتيب من غير تعيين ، لأن

---

(١) هو ذكر متعدد على جهة التفصيل ثم ما لكل واحد إلخ .

(٢) القصص : ٧٣ .

السامع بنفسه يعرف أن السكون فائدة خلق الليل ، وابتغاء شيء من الفضل فائدة النهار ، ولا يلزم من جعل ضمير فيه إلى الليل تعيين السكون له ؛ لأنه لا تعيين إلى كونه ظرفا للسكون ، ولا يلزم من ذلك كونه فائدة خلق الليل ؛ لجواز أن يكون السكون في الليل من فوائد وجود النهار ، وابتغاء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل ، واللف والنشر هنا باعتبار رد فائدة الخلق إلى الخلق ، لا باعتبار رد المظروف إلى الظرف ؛ إذ هو بهذا الاعتبار تقسيم ، ففي هذه الآية تقسيم ولف ونشر ، فاحفظه ؛ فإنه مما أنعم الله علينا ، ولم يهتد لوجهه الشارح الجليل ، فأجاب عن الإشكال بأنه لا تعيين في ضمير فيه ؛ لأنه يحتمل الرجوع إلى النهار ، وتبعه المحقق شريف زمانه في شرحه للمفتاح ، وستعرف أن القصد إلى التعيين ، وإن لم يكن المعين وافيا كافي في التقسيم ، والشارح يعترف به هذا ، ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون أن يجب فيه السكون شرعا ؛ إذ لا يجوز مخالفة ما أراد الله ؛ لأنه لبيان معظم فائدته ، وأغلب ما يتعلق به ، وهكذا ولتبتغوا من فضله .

(وإما على غير ترتيبه) وذلك قسمان بأن يكون على عكس ترتيبه ، وأن يكون مخالفا لترتيبه .

قال الشارح : وليسم الأول معكوس الترتيب ، والثاني مختلط الترتيب ، وسماه في شرح المفتاح المشوش ، والأول المعكوس .

وقيد بعض من على تقييده وثوق المشوش بكسر الواو ، وفي الصحاح : التشويش : التخليط ، وأنكر القاموس ثبوته في اللغة ، وقال وهم الجوهري ، وصوابه التشويش .

(كقوله) أي : قول ابن حيوش بالمهملة والياء المثناة التحتانية ، والواو المعجمة على وزن تنور ، والحيوش الشيخ الطبراني كنيته ابن رزق الله .

[**(وَكَيْفَ أَسْلُو)** سلاه وعنه كرضى ودعا نسيه **(وَأَنتَ حِقْفٌ)** هو الرمل العظيم المستدير يشبه به الكفل في العظم والاستدارة **(وَغُصْنٌ وَغَزَالٌ لحظًا)** هو للغزال **(وَقَدًّا)** للغصن **(وَرِدْفًا)**] (١) للحقف ، والثاني كقوله هو شمس وأسد

(١) البيت في ديوانه : (٤٧/٢) ، والإيضاح : (٣١٤) ، والمصباح : (٢٤٧) الحقف : الجلة من الرمل .

وبحر جواد وبها وشجاعة . وأراد بقوله : (**والثاني**) ذكر المتعدد على سبيل الإجمال (**نحو ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾**)[١] فقد ذكر اليهود والنصارى إجمالا لا يضمر الجمع أو قولهما إجمالا بإسناد القول إليهما إجمالا ، وعلى الثاني كلام الإيضاح ، ثم ذكر ما لكل من الفريقين أو القولين ولما كان المتعدد المجمل منهما ، سواء كان القولين أو الفريقين شرح هذا المثال بخلاف باقي الأمثلة ، فقال (**أي : قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا ، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى ، فكف**)[٢] أي : بين القولين أو الفريقين (**لعدم الالتباس**) وعدم مظنة إرادة حكمها جملة بأن الداخل في الجنة أحد الفريقين لا غير ، كما هو ظاهر النظم .

(**للعلم بتضليل كل فريق صاحبه**) أي : نسبة كل فريق صاحبه إلى الضلال بالمعنى المقابل للاهتداء أو بمعنى الهلاك .

قال الشارح في شرحه على المفتاح : وقد جرى الاستعمال في اللف الإجمالي على أن يذكر النشر بكلمة أو كما في الآية ، لأن الذي وقع عليه الاتفاق هو أحد القولين ، وإنما الموكول إلى فهم السامع هو التعيين ، وتوضيح ما ذكره أن في اللف الإجمالي تشريك الجماعة المذكورة ، كما في المذكور المفصل ، وليس تشريكهم بكون كل من تلك المفصل لكل ، وإلا لم يكن لفا ونشرا ، بل تشريكهم في أن لكل واحد من هذا المفصل ، والمتكفل لهذا المعنى كلمة أو .

اعلم أنه أثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف . وقد وصفه بأنه لطيف المسلك لا يهتدي لوجهه إلا الثقاة من علماء البيان ، في قوله تعالى : **﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾**[٣] حيث قال الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ، ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون .

---

(١) البقرة : ١١١ .

(٢) أي بقوله : «وقالوا» والأصل وقالت اليهود وقالت النصارى ، وأما النشر فبقوله : «إلا من كان هودا أو نصارى» .

(٣) البقرة : ١٨٥ .

شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر ، وأمر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ، ومن الترخيص في إباحة الفطر فقوله : لتكملوا العدة ، علة الأمر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر .

ولعلكم تشكرون أي : أراد أن تشكروا علة الترخيص والتيسير .

هذا كلامه ، وأورد عليه من أن المعلل المذكور أمر الشاهد بصوم الشهر ، ولم يعين له علة .

ومما عين له علة تعليم كيفية القضاء ، وهو لم يذكر في المعللات المذكورة فتطبيق العلل منه غير موافق لبيان ما شرع .

وأجاب عنه الشارح المحقق بأن قوله من أمر الشاهد في تفصيل المعللات ليس لأنه معلل بشيء من العلل ، بل هو توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ، يشهد بذلك أنه لم يقل من أمر المرخص بإعادة حرف الجر ، كما قال ومن الترخيص وفي أمر المرخص بعدة من أيام أخر دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء .

هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لأنه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة على الثلاثة ، فينبغي أن لا يدخل من على الترخيص أيضا .

نعم لو كان توطئة لمجرد أمر المرخص بعدة من أيام أخر لكان لما ذكره وجه .

فالجواب :

أولا : أن قوله : ولتكملوا العدة علة الأمر بمراعاة العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ، ومراعاة عدة أيام أخر .

وإن رده الشارح بأنه لا معنى لتعليل أمر الشاهد بصوم الشهر بإكمال عدة أيام الشهر ، والشريف المحقق بأن القصد في التعليل بتكميل العدة إلى أن قضاء ما فات ، وتلافي المطلوب بقدر الإمكان واجب ، ولما كان المطلوب أولا صوم أيام مخصوصة بعدة معينة ، وقد فات بعذر أمر برعاية العدة حفظا له عن الفوات بالكلية ، وتحصيلا له بقدر الإمكان ، فلا معنى لجعل كمال العدة في الأداء علة

لأمر الشاهد بصوم الشهر ، لأنا نقول أمر الشاهد بصوم الشهر وأمر المرخص بعدة من أيام أخر ، لتكملوا العدة ، إذ الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الإكمال ، والمرخص يعسر عليه الإكمال لو صام في الشهر ، فيكون عرضه لفوات الإكمال ، فبالرخصة يسهل عليه ؛ فتعليل أمر الشاهد بالإكمال في الأداء له معنى لطيف ، ولا يجب أن يكون تعليل أمر المرخص بالتكميل ؛ لأن تلاقي المطلوب واجب ، بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر ، وتخصيص صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل الأمرين بإكمال العدة في غاية الحسن .

وثانيا : بأنه جعل من تفصيل المعلل ما ليس بمعلل ، وترك في التفصيل ما هو معلل إشارة إلى أن ظاهر اللف والنشر غير ما هو حقيقته .

وهذا الذي خص معرفته ، والاهتداء به بالثقاة ، كما ستعرف تفصيله . وهذا كلام وقع في البين فحان أن ترجع إلى ما كنا فيه من أن ذلك النوع اللطيف من اللف الذي اهتدى إليه صاحب الكشاف ما هو ، فقال الشارح المحقق إنه ذكر بالكل بين ذكر المتعدد أولا تفصيلا ، وثانيا إجمالا ، فيقع اللف بين نشرين : أحدهما مفصل ، والآخر مجمل .

وفيه أن وقوع النشر بين لفين يتصور على أربعة أوجه ، لا يعرف لتخصيص اللطف بما ذكره وجه وأنه يصدق على نحو : ضربت زيدا ، وأكرمت عمرا ، للتأديب والإحسان أي : فعلت ذلك حقا ، فإن الثاني لم يذكر للف ، بل لتحقيق ما سبق تأكيده ، فالأولى أن يقال إنه ذكر ما لكل بين ذكر المتعدد أولا وثانيا معلقا بالثاني ، كما في الآية .

وقال السيد السند شريف زمانه : لا يخفى أن وقوع النشر بين لفين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مسلكه ، بحيث لا يهتدى إليه إلا الثقاة ، بل لا بد هناك من أمر آخر ، وإن كنت في ريب مما ذكر ، فتأمل فيما أورد من المثال هل هو بهذه المثابة من الدقة واللطافة .

ما أظن ذا طبع سليم يحكم بذلك ، فالوجه أن هذا النوع عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض ما لف فيه إلى دقة نظر ، كما أن في الآية تحصيل تعليم القضاء كذلك .

ويكون في رد بعض ما لكل إليه دقة كما في تعليل الأمر بمراعاة العدة بإكمال العدة ، فإن فيه إشارة إلى أن تلافي المطلوب بقدر الإمكان واجب إلى آخر ما سمعته ، ويكون المتعدد كل منه أو بعض منه صالحا للرد إلى غير ما ذكر له بحسب الظاهر .

لكن بالتأمل الصادق ينكشف أنه لم يرد إليه .

هذا تنقيح ما ذكره .

قلت : ما ذكره كلام محقق لا غبار عليه ، ولا يتوقف لطف النشر على جميع ما ذكر ، بل كل منها يوجب لطفه ، فقد بلغ لطف الآية الغاية ، ومن موجبات لطفه أن يكون اثنان من المتعدد معا متعلق واحد من النشر ، كما ذكرنا وأن يكون المتعدد مذكورا بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب ، فيقع الترتيب في الاستنباط ، لا في الذكر صريحا ، فإن قوله : ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (١) مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية القضاء وأمر المرخص برعاية العدة ، فالترتيب المرعي في النشر باعتبار أنه يستفاد منه رعاية العدة أولا ثم كيفية القضاء من كون يوم بيوم ، ثم الترخيص ، وبهذا اندفع أنه لم يذكر المتعدد أولا مفصلا ، لأنه أدى بلفظ واحد هذا .

وأما ما ذكره الشارح بأنه لا يعرف له لطف لا يهتدي إليه ، فلا يتجه ، لأن ذكر ما لكل بعد المتعدد يوجب جعله نشرا للمتعدد ، فإذا تعلق بالمجمل بعده ييئس السامع عن كونه نشرًا له ، ثم لما نظر فوجد المجمل عين مفصل سبق وجد أنه متعلق بالسابق معنى ، فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة ، لأنه نشر بحسب المعنى من غير أن يكون في اللفظ اقتضاء ، بل مع اقتضائه خلافه ، ويمكن بيان الآية على وجه لا يحتاج إلى حذف شيء .

لكن عاقني مخافة التطويل عن هذا الكلام الجميل ، فعسى أن أوفق لأذكره في تفسيره ، في تفسير لكتابه يشتمل على نقيره وقطميره متوكلا عليه ، ومتوسلا ببشيره ونذيره .

(ومنه : الجمع وهو أن يجمع بين متعدد) في الذكر **(في حكم)** أي : في

---

(١) البقرة : ١٨٤ .

محكوم به واحد .

قال المحقق التفتازاني في شرح المفتاح : وهو أن يحكم على المتعدد بكلي ، وإنما قيد المتعدد بالتعدد في الذكر ، لئلا يدخل فيه البنون زينة الحياة الدنيا المحكوم به الواحد ما يكون واحدا في المعنى ، وإن تعدد في اللفظ ، وإلا لم يكن قوله :

فَوَجْهُكِ كَالنَّارِ فِي ضَوْءِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا (١)

جمعا وتفريقا ، ففي بيانه قلق وخفاء ، وكان وجه تحسينه إبراز الشيء في هيئات مختلفة في تركيب واحد ، تارة في هيئة الكثرة ، وأخرى في هيئة الواحدة.

ولا يظهر عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه ، فإنه يشاركه في هذا المعنى كأن يقال : زينة الحياة الدنيا مال وبنون ، وذلك المتعدد منه قد يكون اثنين .

(كقوله تعالى : ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾) (٢) وقد يكون أكثر قدم الآية على الشعر ، على عكس ما في المفتاح ، ليكون النشر على الترتيب ، وذكر الآية مع الترتيب حسب (نحو [إنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ) والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى (وَالْجِدَةَ) على وزن العدة بمعنى الاستغناء ، صحح السكاكي في كتابه أنه بالكسر ، وأشكل ذلك على شارحيه ، فإنه من شعر أبي العتاهية على وزن الكراهية لقب أبي إسحاق محمد بن إسماعيل بن سويد ، وأوله : علمت يا مجاشع ، اسم فاعل ابن مسعدة فقوله : إن الشباب في حيز العلم ، فيجب فتح الهمزة .

ونحن نقول : يجوز أن يكون البيت من الأشعار المشهورة التي ضمنها أبو العتاهية ، يعني : قد علمت هذا البيت المشهور .

فائدة : قال صاحب القاموس : أبو العتاهية لقب أبي إسحاق وليس كنيته ، كما وهم الجوهري ، وهذا غريب مخالف للمشهور من أن اللقب لا يصدر بالأب والابن والأم والبنت ، وكل علم كذلك فهو كنية .

(مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ) فيه تغليب أو كونه مفسدة للمرأة يعلم بطريق الأولى ،

---

(١) البيت لرشيد الدين الوطواط ، أورده الجرجاني في الإشارات ٣٧٤ ، الإيضاح ٣١٥ .

(٢) الكهف : ٤٦ .

والمفسدة كالمصلحة ضدها (أَيُّ مَفْسَدَةْ] (١) **ومنه التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين)** أي : عدم شركة أحدهما مع الآخر في وصف مختص بالآخر ، فالمراد بالتباين ما يقابل المشابهة .

ولا يخفى أن ذكر المتعدد في الجمع والتثنية هنا يوهم أنه مختص بأمرين ، فينبغي أن يقول بين متعدد .

(من نوع) ليس احتراز عن إيقاع تباين بين أمرين من نوعين ، فإنه لا يكون ، بل توضيحا وتفصيلا .

ولا فائدة في قوله في المدح أو غيره إلا التعميم والتوضيح ، ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا في الجمع .

(كقوله) أي : قول الوطواط [**(مَا نَوَالُ الغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ)** مع أن الربيع وقت ثروة الغمام **(كَنَوَالِ الأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءٍ)** مع أن يوم السخاء يوم فقر الأمير ؛ لكثرة السائلين وكمال بذله .

(فَنَوَالُ الأَمِيرِ) أي : كل نوال منه **(بَدْرَةُ)** أي : جلدة ولد الضأن **(عَيْنٍ)** أي : مملوءة من الدراهم . وقال في الشرح : هي عشرة آلاف درهم .

وأنكر في القاموس أن تكون بدرة عين البدرة ؛ اسم لعشرة آلاف أو سبعة أو خمسة . قال : بل هي جلدة السخلة .

(وَنَوَالُ الغَمَامِ) أي : كل نوال منه **(قَطْرَةُ مَاءٍ)**] (٢) فلا يرد أن الظاهر قطرات ماء .

ومن لطيف هذا قوله :

مَنْ قَاسَ جَدْوَاكَ بِالْغَمَامِ فَمَا ... أَنْصَفَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ شَكْلَيْنِ
أَنْتَ إِذَا جُدْتَ ضَاحِكًا أَبَدًا ... وَهُوَ إِذَا جَادَ دَامِعُ الْعَيْنِ (٣)

---

(١) البيت لأبي العتاهية ، في ديوانه : (٤٤٨) من أرجوزة ذات الأمثال ، والطراز (١٤٢/٣) والمصباح : (٢٤٧) ، والإيضاح : (٣١٤) .

(٢) البيتان للوطواط في الإيضاح : (٣١٤) ، والطراز : (١٤١/٣) والإشارات : (٢٧٤) ، والمصباح : (٢٤٧) بلا عزو .

(٣) البيتان ينسبان للوطواط ، وللوأواء الدمشقي ، محمد بن أحمد .

(ومنه التقسيم) شدة اتصال التقسيم باللف والنشر يقتضي أن لا يفصل بينهما بشيء ، ولا يقع بينهما التفريق .

(وهو ذكر متعدد ، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين) الأخصر ثم تعيين ما لكل .

قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر ، ولم يذكره السكاكي ؛ فيكون التقسيم عنده أعم ، إذ يبعد أن يكون التعريف أعم .

قال الشارح : ولقائل أن يقول إن ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد ؛ إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه ، بل يذكر فيه ما لكل ، حتى يضيفه السامع إليه ويرده عليه ، فليتأمل ؛ فإنه دقيق ، وفيه نظر ؛ لأن ذكر ما لكل ليس بلا إضافة إليه ؛ لأن التركيب يدل على الإضافة ، ووضعه على إفادة أن كلا منهما بواحد من المتعدد ، ولكن لا تعيين ، والتعيين مفوض إلى السامع ، فإضافة ما لكل إليه يلزم ذكر ما لكل ، إلا أنه إضافة إجمالا ، بلا تعيين وتفصيل ، فتأمل ؛ فإن هذا هو الدقيق .

(كقوله) أي : قول المتلمس جرير بن عبد المسيح :

[(وَلاَ يُقِيمُ) أحد ، فإنه المستثنى منه المحذوف ، أي : لا يتوطن في مواطن الظلم (عَلَى ضَيْمٍ) أي : مع ظلم (يُرَادُ بِهِ) أي : بذلك الأحد (إلاَّ الأَذَلاَّنِ) أفعل من الذل (عِيرُ الحَيِّ) العير : الحمار الوحشي والأهلي ، وإضافته إلى الحي عينته للأهلي ، وجعل الشارح تعينه ، لأنه المناسب (وَالْوَتَدِ هَذَا) عير الحي (عَلَى الْخَسْفِ) أي : الذل (مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ) صلة الربط ، أي بقطعة حبل بالية يسهل الخلاص معه عن الربط ، أو مربوط على الذل بتمامه من فرقه إلى قدمه ، كما يقال : ذهب فلان برمته (وَذَا) أي : الوتد (يُشَجُّ) أي : يشق رأسه بالدق (فَلاَ يَرْثِي لَهُ) أي : للوتد ، ولا يدقه ولا يرحم (أَحَدُ)] [(1)] ولا يخفى أن عدم الرحم مشترك بين غير الحي والوتد فالأولى أن يجعل ضمير (له) لكل منهما ، ويجعل قوله (فلا يرثي) متفرعًا على الربط ، والشج ، ولا يخفى أن هذا وذا وإن كانا لا يتعينان لشيء مما أشير إليه ، لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على أنه

---

(1) انظر البيتين في الإيضاح : (٣١٥) .

إشارة إلى المعين ، فإن الربط يلائم العير والشج والوتد ، فبهذا اندفع أن الإضافة في هذا البيت على التعيين .

وقد مر في بحث اللف والنشر ما يغنيك عن هذا الجواب ، فارجع إليه فإنه المرجع والمآب .

(ومنه) أي من المعنوي **(الجمع مع التفريق)** فيه أنه لا معنى لجعل الجمع مع التفريق قسما من المحسن ؛ لأنه من قبيل اجتماع القسمين ، وكذا أخواه ؛ لا يقال : ليس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق ؛ بل حسن جمع الجمع مع التفريق ، وهما متضادان ؛ لأنا نقول : فحينئذ لا معنى للاقتصار على الثلاثة ، بل ينبغي أن يعد من المحسنات جمع الطباق ، مع التناسب ، ولا يبعد أن يقال : فليكن هذا أيضا من المحسنات ؛ إلا أنهم لم ينتبهوا له ، وتنبهوا واكتفوا بالتنبيه عليه باعتبار نظائره عن بيانه .

(وهو أن يدخل شيئان في معنى وتفرق بين جهتي الإدخال) لو أريد بقوله : «الجمع مع التفريق» المعنى التركيبي لاستغنى عن التعريف كما استغنى في قوله : الجمع مع التفريق والتقسيم ، فتأمل .

(كقوله) أي : الوطواط :

(فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْءِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا) (١)

أدخل قلبه ، ووجه الحبيب في الشبه بالنار ، وفرق بينهما بين جهتي الإدخال باختلاف وجه الشبه ، والأظهر أنه أراد بجعل القلب كالنار في الحر أنه يحرق ، لا أنه يحترق كما ذكره الشارح ، ولو قيل : فوجهك وقلبي كالنار في ضوءها وحرها لكان جمعًا مع التفريق ، ولفا ونشرا ، وقد قصد بتشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما تقتضي التأليف وبتميز وجهه عن قلبه التحرز عن تحقق مماثل لوجهه في الحسن .

(ومنه : الجمع مع التقسيم) التقسيم هنا بمعناه الحقيقي أي ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه ؛ لأنه حصل بالجمع ذكر المتعدد . وأما التقسيم المصرح والضمني في قوله : **(وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس)** فهو

(١) تقدم تخريجه .

بمعنى إضافة ما لكل من المتعدد إليه لا ذكر المتعدد ثم الإضافة .

(فالأول) أي الجمع قبل التقسيم (كقوله) أي أبي الطيب في مدح سيف الدولة [(١)] :

(حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ تَشْقَى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبِيَعُ
لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْب مَا جَمَعُوا وَالنَّار ما زَرَعُوا)

(حتى) للعطف على قاد المقانب في البيت السابق ، وليس بحرف جر كما توهمه عبارة الشارح ، متعلق بالفعل في البيت السابق ؛ أعني قاد المقانب ، لأن الجار لا يدخل على الفعل (أقام) أي سيف الدولة ، واختاره على أحاط ؛ إشارة إلى تصميم عزمه على فتح القلاع والحصون ؛ حتى أنه يتوطن حولها ولا يفارقها ، حتى تفتح ، ولتضمين معنى الاستعلاء أي مستعليا على الأرباض ، كما هو شأن أهل الجرأة في محاربة الحصون .

قال : (عَلَى أَرْبَاضِ) وهي جمع ربض بمعنى السور ، وهذا التضمين ألطف من تضمين التسليط كما جاء به الشارح (خَرْشَنَةٍ) على وزن دحرجة : بلدة من بلاد الروم (تَشْقَى بِهِ الرُّومُ) جنس للرومي ، كما أن التمر جنس بالتمرة (والصُّلْبَان) كغفران جمع صليب هو معبود النصارى (وَالْبِيَع) جمع بيعة كقطعة ، بمعنى : متعبدهم ، يعني : قاد المقانب جمع مقنب ، وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل ، حتى أقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه تشقي به شقاوة مستمرة هذه الأشياء بجميع أنواع الشقاوة ؛ من السبي والقتل والنهب والإتلاف ، فجمع الشقاوات تحت تشقى ، ثم بقوله فصله (لِلسَّبْيِ ما نَكَحُوا) أي : نكوحهن ، أتى بلفظ (مَا) لأنه قصد إلى مفهوم الصفة أي المنكوحة ، وكذا في أخواته فهو على أصله ، فلا حاجة إلى ما قال الناظرون برمتهم إنه لمراعاة الموافقة ، بما جمعوا وما زرعوا ، أو لإهانتهم بتنزيلهم منزلة غير العقلاء . وفي نكحوا تغليب أي ما نكحوا وينكحون لو بقوا ، ليشمل من كانت من نسائهم صبية .

(وَالْقَتْل مَا وَلَدُوا) من الذكور بقرينة ما يقابله ، ولو قرئ «وُلِدُوا» مجهولا

---

(١) البيتان للمتنبي في شرح ديوانه (التبيان) ٤١٩/١ - ٤٢٥ ، والطراز ص ١٤٣/٣ والإيضاح ص ٣١٥ .

أي ولدوا منهم لصار مخصوصا بالذكور (وَالنَّهب مَا جَمَعُوا وَالنَّار مَا زَرَعُوا) أي : للنار ما زرعوا ، فأشجارهم للإحراق تحت القدر ، ومزروعاتهم للطبخ ، وحمله على كونه للإحراق والتضييع لا يناسب لمن همه فتح الحصن ، إنما هو شأن العاجز عنه ، القانع بمجرد إضرار أهل الحصن ، ولم يلتفت المصنف إلى جعل التقسيم لما دخل تحت قوله : (وَأَرْضُهُمْ لكَ مُصْطَافٌ) أي : منزل للصيف (وَمُرْتَبَعُ) أي : منزل الربيع ، في قوله الدهر معتذر ، والسيف منتظر ، وأرضهم لك مصطاف ومرتبع من الأرض ، وما فيها في كونها خالصة للممدوح ، كما في المفتاح ، لأن نسخ ديوان أبي الطيب غير مختلفة في أن هذا البيت بعد قوله : للسبي إلخ بعدة أبيات ، لا قبله كما في المفتاح .

(والثاني) أي التقسيم قبل الجمع (كقوله) أي حسان :

(قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ ... أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا

(سَجِيَّةٌ) خبر (تِلْكَ مِنْهُمْ) صفة سجية ، فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ الموصوف (غَيْرُ مُحْدَثَةٍ إِنَّ الخَلَائِقَ) جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق أو الناس ، وعلى الأول أشرها صاحب البدع (فَاعْلَمْ) اعتراض بالفاء (شَرُّهَا الْبِدَعُ) (١) على وزن عنب جمع بدعة على وزن حكمة ، مؤنث بدع كعلم بمعنى الأمر الذي وجد أولا ، وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بعد الاستكمال ، أو ما استحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال ، والمناسب هنا الأول ، ولا حاجة إلى جعله مجازا عن المستحدثات متفرعًا على المعنى الثاني كما في الشرح ، ولا يخفى أن المصراع الأخير يفيد أن شر الخلائق مسلوبة عنهم ، وهو لا يليق بمقام المدح ، واللائق إثبات خير الخلائق لهم ، إلا أن يقال : المقصود تعريض مخالفتهم بأن لهم شر الخلائق ، فصل في البيت الأول ما تحت سجية منهم غير محدثة .

(ومنه : الجمع مع التفريق والتقسيم) قد عرفت وجه عدم تعريفه (كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ﴾ منصوب بتقدير : اذكر ، أو بقوله : لا تكلم ﴿يَأْتِ﴾ أي أمر الله ، بجعل الضمير لله ، فحذف المضاف ، أو يأتي اليوم أي هوله ، بجعل الضمير

(١) البيتان لحسان بن ثابت في ديوانه : (٢٣٨) ، والإيضاح : (٣١٦) ، والطراز (١٤٤/٣) ، والمصباح : (٢٤٩) .

لليوم ، وحذف المضاف كذا قيل ، ولك أن تجعل : ﴿لا تكلم﴾ - بتأويل عدم التكلم - فاعل - يأتي كما جعلوا (تَسمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ) مبتدأ (نفس) بشيء ﴿إلا بإذنه﴾ [1] أي : بإذن الله ، وقول الشارح أي : لا تكلم نفس بما ينفع من جواب أو شفاعة - يوجب أن لا يكون نفي التكلم مطلقا بغير إذنه ؛ بل كانوا يتكلمون بما لا ينفع ، وظاهر الآية يخالفه ، فلا يعدل عنه إلا لداع ، والمستثنى منه محذوف ؛ أي لا تكلم بشيء بسبب من الأسباب إلا بإذن الله ، ولا يبعد أن يراد بإذنه ما أذن فيه ، فيكون مستثنى من شيء ، ولا يحتاج إلى تقدير غيره ، ولا تدل الآية على ثبوت الإذن حتى تنافي قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [2] لجواز أن لا يكون التكلم إلا بإذنه ، وينبغي الإذن فينبغي التكلم فنفي الإذن في الآية الأخرى لا ينافيه ؛ بل يكشف عن حاله ، فلا حاجة إلى ما قيل إن في هذا اليوم مواقفا ؛ فالإذن في موقف ، ونفيه في آخر ، أو المأذون فيه الكلام الحق ، والممنوع عنه العذر الباطل ، وإلى ما يمكن أن يقال الإذن في بعض اليوم ، والمنع في بعض آخر .

﴿فمنهم شقي﴾ تفريق لا جمع تحت النفس التي عمت بوقوعها في سياق النفي ، والمراد بالشقي : الشقي المطلق ، وكذا بقوله : ﴿وسعيد﴾ [3] ، فيكون التفريق ظاهرا ؛ لكن لا يكون حاصرا ، ولا بأس به ؛ لأنه ليس في النظم ما يدل على إرادة الحصر . وقوله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [4] أي : احتباس النفس بحيث يدخل ويخرج بشدة ، وبشقه أو صوت الحمير ﴿خَالِدِينَ فِيهَا ...﴾ الآية تقسيم وإضافة ما لكل منهما إليه بالتعيين ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ [5] قيل : هو في العرف للتأبيد ، فلذا أكد به الخلود ، وقيل : المراد سماوات الآخرة وأرضها ، وهي أبدية ، وَرُدَّ بأن تأكيد الخلود بما لا يعرف تأبيده لا يليق ، ويمكن أن يجاب ، بأنه جاز أن تكون معروفة فيما بين

(١) هود : ١٠٥ .

(٢) المرسلات : (٣٥ ، ٣٦) .

(٣) هود : ١٠٥ .

(٤) هود : (١٠٦) .

(٥) هود : (١ ٧) .

المؤمنين ، قبل نزول هذه الآية ، أو بأنه مما يعرف بالقياس إلى سماوات الدنيا وأرضها الباقية ببقائها ، ونحن نقول جاز أن يكون المراد بالسماوات الجهات العلوية ، وبالأرض مقابلها .

﴿إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [1] أي : غير مقطوع ، بل ممتد إلى غير النهاية ، وهذا الاستثناء مما أعمل فيه العرب أفكارهم ، واختلفت في توجيهه المعتزلة وأهل السنة ، وأكثر كل منهما على الآخر إنكارهم ، ولبيانه مقام آخر سنبينه في مقامه إن وفقنا والأجل تأخر ، لكن مما لا أثر له فيما بينهم ويخاف أن يفوت ما قد وهبنا الحي الذي لا يموت فنذكره لك ، وهو أن الغرض من الاستثناء تعليق الخلودين بمشيئة الله ، لا إخراج زمان من أزمنة كون الفريقين في الدارين ، إلا أنه يخرج من أزمنة خلود بعض الأشقياء في النار بعض الأزمنة ، للعلم بتعلق مشيئة الله به من الشرع ، ولا يخرج من أزمنة الخلود في الجنة شيء للعلم بعدم ذلك التعلق به .

(وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين) فله ثلاثة معان : ولا يخفى أن الأنسب أن لا يفصل بين المعاني بشيء ، إلا أن يقال أخره عن الجمع مع التفريق والتقسيم ، ليعلم أن التقسيم المعتبر في هذا القسم هو الأول دون شيء من الآخرين .

(أحدهما : أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل ما يليق به) يرد عليه أنه يصدق على بعض ما هو لفٌّ ونشر مرتب كأن يقال : [ثِقَالٌ خِفَافٌ إذَا لاَقُوا أو دُعُوا] فلا بد من قيد الإضافة بقولنا على التعيين ، ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الأحوال ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين ، كأن يقال : لي كسب علم وكسب مال ، فذلك للآخرة ، والثاني للدنيا ، مع أنه تقسيم بالمعنى الأول إلا أن لا يحترز عن صدقه على هذه الأمور ، والأظهر أن المراد ذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل ، مع ذكره ما يليق ، وهو المتبادر فافهم .

(كقوله) أي : أبي الطيب (ثِقَالٌ) صفة مشايخ في البيت السابق أي ثقال

---

(١) هود : (١٠٧ ، ١٠٨) .

لشدة وطأتهم على الأعداء ، أو ثباتهم على اللقاء (إِذَا لاقُوا) أي : حاربوا ، (خِفَافٌ) مسرعين إلى الإجابة (إِذَا دُعُوا) إلى كفاية بهم (كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا) لأن واحدًا منهم يقوم مقام جماعة (قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا) [١] ذكر أحوال المشايخ مضافا إلى كل منها ما يناسبها ، والإضافة إلى كل ما يناسبه يتحقق فيما إذا كان المناسب للأحوال واحدًا ، وأضيف إلى الجميع فلا يجب في التقسيم كون المناسب على قدر الحال .

(والاستيفاء أقسام الشيء) أي : التقسيم الحاصر (كقوله تعالى : ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا﴾ ككتاب جمع أنثى و ﴿وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا﴾ [٢] هو على وزن الغفران كالذكور جمع الذكر خلاف الأنثى ، والتزويج بمعنى الإنكاح يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وبمعنى التقريب إلى الثاني بالباء ، قال تعالى : ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [٣] أي : قربناهم ، وهو المناسب في الآية فقوله تعالى : ﴿ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ منصوبان بنزع الخافض ولو قال ويزوج من يشاء لتعين الواو فلما عدل إلى الضمير الراجع إلى (من) في الجمل السابقة تبدل الواو ياء ، وللتنافي بين التزويج والإفراد بالنسبة إلى فرقة واحدة والتوافق بالنسبة إلى فرقتي ، وعلق التزويج بالفرقتين السابقتين حتى احتاج إلى العطف بأو ، ولم يعلق بفرقة ثالثة ، ليعطف بالواو كما في الجمل الباقية تنبيهًا على أن المشيئتين السابقتين ليس شيء منهما واجبا عليه تعالى ، ولا هذه المشيئة ، فتدبر . كذا أفاده المحقق شريف زمانه .

وفيه بحث ؛ لأن التنافي مطلقا لا ينافي الواو ، ولا يجامع أو ، ألا ترى أنه لو قيل يهب زيدا إناثا إن شاء ، ويهبه الذكور إن شاء يتعين الواو مع أن المقيس عليه واحد ، فينبغي أن يجعل مناط اختيار الواو والتنافي مع التصريح بالشرط ، وفي تحقيق استيفاء الأقسام في الآية نظر ، وإن بينه الشارح المحقق بأن الإنسان إما أن يكون له ولد أو لا يكون ، وإذا كان فإما أن يكون ذكرًا أو أنثى ، لأنه فرق بين ما ذكره الشارح وبين ما في الآية ؛ لأن في الآية إما أن يكون له إناث أو

---

(١) البيت في الإيضاح : (٣١٧) لأبي الطيب المتنبي .

(٢) الشورى : ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) الطور : ٢٠ .

ذكور ، أو كلاهما ، وإما أن يكون عقيما ، يبقى ما يكون له أنثى واحدة وذكر واحد ويكون له كلاهما ، وإرادة الجنس بالجمع المنكر بعيد ، وأيضا إذا جعل ضمير (يزوجهم) للفرقتين السابقتين بقي قسم آخر وهو تزويج الذكور والإناث لغيرهما ، ويمكن دفعه بأن من يشاء سابقا مأخوذا على وجه لا يخرج عنه شيء .

هذا ثم في الآية تقسيمان : أحدهما استيفاء أقسام الإنسان وثانيهما استيفاء أقسام الولود . قال صاحب الكشاف : إنما قدم ذكر الإناث لأن سياق الآية يدل على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الإنسان ، فكان ذكر الإناث الآتي من جملة ما لا يشاءه الإنسان أهم ، لكنه يجبر تأخير الذكور ، عرفهم لأن في التعريف تنويها بالذكر ، وكأنه قال : ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ، ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتأخير تنبيها على أن تقديم الإناث لم يكن لتقدمهن ، بل لمقتضى آخر .

هذا ويمكن أن يقال : سوق الآية يدل على أن الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا ، مواهبه تعالى ، يجب الشكر عليها ، ولما كانوا يبغضون الإناث قدمهن في جعلها موهبة ، لأنها أهم في المقام وأحرى بالاهتمام ، ونكرها لأن اللائق بشأنهن الستر والمجهولية ، بخلاف الذكور ؛ فإن اللائق بهم التعين والظهور ، ثم ذكرهما على ما يقتضيه أنفسهما من التنكير والتقديم والتأخير .

(ومنه : التجريد ، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها) : لا يشمل بظاهره نحو : لقيت من زيد وعمرو أسدين ، ولا نحو : لقيت من زيد أسدين أو أسودا ، فالأولى أن يقال : من أمر ذي صفة ، أو أكثر أمر آخر ، أو أكثر مثله .

(مبالغة لكمالها فيه) (١) أي لأجل المبالغة بكمال تلك الصفة ، ولو قلت : لقيت من فلان في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة ، إلى

---

(١) اعترض على هذا التعريف بأنه لا يشمل ما كان من التجريد نحو : «لا خيل عندك تهديها ولا مال» ، لأنه لم يجرد شيئا مثل نفسه في صفة من الصفات ، وإنما جرد من ذاته ذاتا أخرى من غير اعتبار صفة ، فالأحسن تعريف التجريد بأنه انتزاع أمر من آخر مطلقا ، والأحسن أيضا أن تجعل نكتتة العامة التفنن في الأسلوب كالالتفات لتقاربهما ، وإن كان مبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، ومبنى التجريد على التغاير بينهما بحسب الاعتبار . [بغية الإيضاح ٣٩/٤] .

حيث ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ، ولو قلت : لقيت من فلان أسدا ؛ للتهكم كما تقول للجبان ما أشبهه بالأسد - لا يصح فيه إنه انتزع منه مبالغة لكمالها فيه، بل مبالغة لنقصانها فيه ، فيلزم خروجه عن تعريف التجريد إلا أن يتكلف بإنه لأجل المبالغة في الكمال تهكما ، ولزم من تلك المبالغة المبالغة في النقصان ، وبعد يتجه أنه كما إن التجريد يفيد المبالغة الاستعارة أيضا تفيد المبالغة ، فالذي أوجب جعل الثاني من دواخل البلاغة والأول من توابعها ، وأنه لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة - وعدُ كل منهما محسنا برأسه ، بل هو أيضا من صور المبالغة ، ومبني هذا التعريف على أن التجريد بدعوى إمكان الانتزاع من أمر ذي صفة آخر مثله . وأما لو كان بدعوى تجسم الشجاعة في زيد مثلا وصيرورته أسدا ، وكذلك تجسم صفات كمال أخرى فيه وجعلها أجسامًا أخر حتى صار زيد كجماعة فتقول : لقيت من زيد أسدا أي أسد بعض زيد هو جماعة من الأسد ، والبحر ، والحاتم ، مثلا بدعوى أنه تجسم فيه الشجاعة بالأسد والعلم والبحر والكرم لحاتم ، فإذا لقيته لقيت جماعة كلا منهم الأسد ، وتقول لقيت فيه أسدا ، ولقيت فيه بمعنى فيه أسد على ما أظن لم ينطبق عليه التعريف ، ولا يخفى أن اعتبارنا أقرب وأدق فاحفظه قاطعًا ربقة التقليد فإنه أحب ، وبالمصلحة أوفق .

(**وهو**) أي : التجريد (**أقسام : منها نحو قولهم : لي من فلان صديق حميم**) يريد بهذا القسم ما يكون بكلمة (من) وبعض النحاة جعل التجريد من نواحيها ، وبعضهم جعله راجعًا إلى الابتداء ، وقد جعلناها تبعيضية فتذكر ، وأيًّا يعجبك اختر ، والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد والواحدة والتثنية والجمع ، وقد يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء ، والحميم القريب ، وقد يكون للجمع والمؤنث.

(**أي بلغ من الصداقة**) أي المحبة (**حدًا أي طرفا أصبح معه**) أي مع ذلك الحد (**أن يستخلص منه**) أي : من فلان (**آخر**) أي صديق حميم (**مثله فيها**) أي : في الصداقة الكائنة مع القرابة .

(**ومنها نحو قولهم : لئن سألت فلانا**) يحتمل أن يكون سؤال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السماحة ، وأن يكون سؤال رفع الجهل فيكون التشبيه

بالبحر في كثرة العلم (لتسألن به البحر) وأراد بنحو قولهم مايكون بالباء الداخلة على المنتزع منه إذ ما يكون مع الباء الداخلة على المنتزع قسم آخر في مقابلة هذا القسم ، وإنما لم يجعل التجريد مع «من» قسمين كالباء ، لأنه لم يجد فيه القسم الثاني . وجعل بعضهم «الباء» للتجريد ، وبعضهم للسببية ، وقد جعلناها بمعنى «في» فتذكر . وقال الرضى : إن نحو : لقيت من زيد أسدا ، ونحو : لتسألن به البحر ، على حذف مضاف . أي : لقيت من لقاء زيد ومن جهته أسدا ولتسألن بسؤاله البحر ، والغرض : التشبيه بالأسد والبحر .

وقال الشارح المحقق : هذا التقدير ضعيف في مثل قولنا : لي من فلان صديق حميم ، لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق هذا ، يعني : تشبيهه بالصديق يفوت المبالغة في الصداقات ، وهو صديق .

قلت : يفوت المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الحميم ، أما لو كان في حق الصديق الذي ليس بحميم ، أو في حميم ليس بصديق ، أو في من ليس شيئا منهما ، فالمبالغة متحققة ، فيجوز أن لا يقع مثله إلا في من ليس متصفًا بمدخول حرف التجريد ، ويكون شبيها به .

(**ومنها نحو قوله :**) في كون المنتزع مما دخله «باء» المعية (وشَوْهاءَ) أي : رُبّ شوهاء ، وهي من الخيل : الطويلة الرائعة ، أو المفرطة رحب الشدقين والمنخرين ، وكل منهما صفة محمودة في الخيل . (تغدُو بي) أي : تسرع . (إلى صَارِخ الوغَى) أي : مستغيث في الوغى : وهو الحرب (بمُسْتَلئِمٍ) أي : لابس لامة وهي : الدرع ، و«الباء» للملابسة أو المصاحبة . (مثل الفنيق) هو : الفحل المكرم عند أهله (المرَحّلِ) من رحل البعير : أشخصه عن مكانه وأرسله . أي : تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب .

بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ، هذا هو المشهور .

ويمكن أن يكون : (بمستلئم) متعلقا بقوله : صارخ الوغى . أي : مستغيث في الحرب مستعد له ، بحيث ينتزع منه مستعد آخر ، وذلك أبلغ في وصفه بالشجاعة ، لأنه جعله في غاية الكمال إلى أن بلغ بحيث يسرع إلى مستغيث

يستغيث مع كمال استعداده ، ولا يخاف ممن اضطر في يده مثل ذلك المستغيث ، وعلى التقديرين يحتمل أن يريد بالفنيق : المرحل ، المنتزع منه ، فيكون مشبها للصورة المنتزعة بالمنتزع منه ، في كونه فحلاً مكرمًا ، مشخصا من مكانه ، مرسلا إلى جانب العدو .

(ومنها) ما يكون بدخول «في» على المنتزع منه **(نحو قوله تعالى : ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾** (١) **أي : في جهنم وهي دار الخلد)** .

قال الشارح : لكنه انتزع منها دارًا أخرى ، وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار ، تهويلاً لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ، هذا وفيه نظر ، لأن انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود ، لا في الشدة ، ثم إنه يمكن أن لا تكون «في» للانتزاع ، بل تكون لإفادة أن دار الكفار ومنزلهم بعض من جهنم ، وكيف لا ، وكثير منها مشغول بالفساق من المسلمين ، بل هي أوسع أن يشغلها جميع من دخلها قال تعالى : **﴿هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾** (٢) .

(ومنها نحو قوله :) أي : قول قتادة بن مسلمة الحنفي . قال الشارح : أي ما يكون بدون توسط حرف هذا ، ولا يخفى أنه لا تقابل بينه وبين ما سيأتي ، فالمراد : ما يكون بدون توسط حرف ومدخلية كناية ، ومن غير مخاطبة الإنسان لنفسه . **(فلئِنْ بقيتُ لأرْحَلنّ)** رَحَلَ كَمَنَعَ . بمعنى : انتقل **(بِغَزْوَةٍ تَحْوِي الغَنائِمَ)** أي : تجمعها صفة غزوة ، والفاعل ضميرها أو الضمير محذوف ، أي : تحوى فيها الغنائم ، وهو التفات من المتكلم إلى الخطاب ، ففي البيت ثلاثة التفاتات كل منها من قسم ، ورُوي «**نحو الغنائم**» وجعله في شرح الحماسة أصلاً .

وقوله : «تحوي الغنائم» رواية بعض ، وهو يوجب كون : **(أوْ يموتَ كَريمُ)** لغوًا مستغنًى عنه بقوله : «**فلئن بقيت**» فإنه منصوب بمعنى : إلا أن يموت كريم ، وحينئذ يجب أن يجعل الاستثناء من جميع الغنائم ، لا من الرحلة وإلا لَغا ، فتأمل .

---

(١) فصلت : ٢٨ .

(٢) ق : ٣٠ .

ولو لم تتحقق الرواية من الشاعر بالنصب لأمكن أن يُرفع عطفا على (تحوي) أي : غزوة تجمع الغنائم أو أستشهَد فيها ، عبر عن قتله بالموت إشارةً إلى أنه أرفعُ من أن يقتله الخصم ، بل يموت لتحقق الأجل ، وبالجملة عبر عن نفسه بالكريم إشارة إلى أنه بلغ في الكرم إلى حدّ صح أن يُنْتَزَعَ منه كريم آخر مثله ، ولهذا لم يقل : أو أموت .

قال الشارح المحقق : وهذا بخلاف قوله : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ (١) إذ لا معنى للانتزاع فيه ، هذا كلامه .

والفرق خفي ، ويجوز أن يكون : «أو يموت كريم» من وضع الظاهر موضع المظهر للتعظيم . فتأمل .

(وقيل : تقديره : أو يموت مني كريم) فيكون من القسم الأول (وفيه نظر) وهو : إما ما قال الشارح : من أنه لا حاجة إلى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ، وإما أنه يجوز أن يكون التقدير : أو يموت بي كريم ، فلا وجه للجزم بأنه من القسم الأول .

وقال الشارح : وبهذا يسقط ما قيل : إنه أراد أن في كون البيت من التجريد نظرًا ، لأنه من باب الالتفات ، وَرُدَّ بأن التجريد لا ينافي الالتفات ، بل هو واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في **(تطاول ليلك بالإثمد)** (٢)

والنصح في قوله .

أقولُ لها إذا جَأَشَتْ وجاشَتْ ... مكانَكِ تُحْمَدِي أو تستَرِيحي

هذا كلامه ، ويؤيده : بأنه لو كان النظر ما قيل لم يكن لتخصيصه بالبيت وجه ، بل يتجه على كون مخاطبة الإنسان نفسه تجريد ، إلا أنه التفات إلا أن يقال : التفات عند السكاكي دون الجمهور .

---

(١) الكوثر : ١ ، ٢ .

(٢) صدر بيت لامريء القيس ، وتمامه :

ونام الخلي ولم ترقد

والبيت من المتقارب وهو في ديوانه وخزانة الأدب (٢٨٠/١) .

وَيُرَدُّ عليه : أن الالتفات من باب المعاني ، فكيف يكون تجريدًا معدولا في البديع ، ويمكن أن يدفع بأن أصل الالتفات من باب المعاني ، ووجوده بطريق التجريد من البديع ، حتى لو لم يعتبر في الالتفات تجريدٌ لم يخرج عن البلاغة لكان باب محسن .

وذكر المحقق شريف زمانه : أن مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لإرادة معنى واحد في هيآت مختلفة ، فمبناه على دعوى الاتحاد ، فلا يجتمعان ، نعم الرد مردود بمنع التجريد بكونه التفاتًا ، وما ذكره ضعيف ؛ لأن إرادة المعنى الواحد في الواقع في صور لا تنافي دعْوَى التعدد .

(ومنها ما يكون) أي منتزع يكون مذكورا **(بطريق الكناية)** : وفيه أنه لا تقابل بين ما يكون بحرف وما يكون بطريق الكناية ، فإنه ما يكون بحرف أيضًا قد يكون بطريق الكناية ، نحو : لقيت من زيد طويل النجاد ، وأيضًا المنتزع قد يذكر بطريق الحقيقة نحو : لقيت من زيد عالما ، وقد يذكر بطريق المجاز نحو : لقيت من زيد أسدا ، وقد يذكر بطريق الكناية فجعلُ ما هو بطريق الكناية من الأقسام دون غيره لا بُدَّ له من داعٍ ، **(نحو قوله : يا خيرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيَّ)** هو جمع مطية بمعنى : الدابة التي تمطو ، أي : تسرع في سيرها **(ولا يَشْرَبُ كأسًا بكَفِّ مَنْ بَخِلا)** صفة كأس أو متعلق بيشرب ، ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية ؛ لأنه إذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب فيشرب بكف الجواد ، وفيه بحث من وجهين :

أحدهما : أن نفي الشرب بكف البخيل لا يستلزم الشرب بكف الجواد ، لثبوت الواسطة بين البخيل والجواد ، ودُفع بأن الاستلزام بمعونة المقام .

وثانيهما : أن إسناد الشرب بكف الجواد إلى نفس ذلك الجواد لا يقتضي انتزاع جواد منه كما أن قولنا : يا من يشرب بكفه ، لا يقتضي انتزاع شخص آخر منه ، فالقول بالتجريد قول بلا ثبت ، ولذا قيل : إن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريدٌ ، وإلا فليس من التجريد في شيء ، وإنما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ، فلا يرد ما أورده عليه الشارح المحقق : أن كونه كناية لا ينافي التجريد ، وأنه إن كان خطابًا لنفسه لم يكن إلا القسم المذكور بعده ؛ لأنه مخاطبة الإنسان

نفسه بأن ينتزع من نفسه شخصًا آخر مثله في الصفة التي سبق بها الكلام ، على أنه لا يضر المعترض كونه عين ما جعل قسيمًا له ، لأنه داخل في اعتراضه ، وإن لم يصرح به ، نعم يمكن إثبات التجريد بأنه يتبادر من قولنا : يا من يشرب بكف جواد جواد غيره ، فبمقتضى مقام المدح إذا حمل على نفسه فالأولى أن يحمل على الانتزاع ، لئلا يخرج بالكلية عن المغايرة المفهومة منه ، مع أنه أبلغ من وصفه بالجود ، وأنسب بما هو المقصود من الكناية ، أعني : إيراد المعنى مستورا في لباس مزين .

(ومنها مخاطبة الإنسان نفسه) أي : تجريد في وقت مخاطبة الإنسان نفسه ، ففي العبارة مسامحة ، ولا خفاء في أنه ليس إلا تجريدا في صورة الالتفات على مذهب السكاكي ، فمنها : إخبار الإنسان عن نفسه بطريق الغيبة ، **(كقوله :)** أي : أبي الطيب **(لا خيلَ عِندكَ تُهدِيهَا)** للممدوح **(ولا مَالُ فليُسْعدِ النّطقُ)** بمدحه **(إنْ لم تُسْعِدِ الحالُ)** أي : حالك ، وهي : الفقير ، إذ الفقر لا يسعد للإهداء ، وإنما يسعد الغنى وهو عادته ، فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي ، والظاهر تفسيره بالفقر ، ولك أن تحمل إسعاد النطق على العذر بالفقر في عدم الإهداء .

(ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة ، فإنها لا تكون من المحسنات ، وفي عددها من المحسنات رد على من ردها مطلقا ، وفي التقييد بالمقبولة رد من قبلها مطلقا ، والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما ، وأما ما يقال في رده مطلقا : إن خير الكلام ما جاء على منهج الصدق ، كما يشهد له قول حسان .

وإنما الشعرُ لبُّ المرءِ يعرضُه

أي : شعر المرء على المجالس إنْ كَيِّسا وإن حمقا .

فإنّ أشعَر بيتٍ أنتَ قائله … بيت يقالُ إذا أنشدتَه صِدقا

أي : صدّق صدقا ، ففيه : أنه فليكن المقصود : أن أشعر بيت ما يروج بحسن نظمه معناه ، بحيث يعترف السامع بصدقه وإن كان كاذبا .

وأما ما يقال في قبولها مطلقا : إن أحسن الشعر أكذبه ، قضية مشهورة اشتهرت بين العقلاء وتلقاها بالقبول معاشر الفضلاء ، وأن خير الكلام ما بولغ

فيه ، ولهذا استدرك النابغة علي حسان في قوله .

لنا الجفناتُ الغرّ يلمعْنَ بالضحى وأسيافُنا يقطرْنَ من نجدَةٍ دما

حيث استعمل في وصفه بالكرم «الجفنات» وقيدها بوقت الضحى ، وهو وقت تناول الطعام ، والمبالغة تقتضي جمع الكثرة ووجودها في كل وقت ، وحيث قال في وصف شجاعته : «الأسياف» ، والمبالغة السيوف ، ووصفها بـ «القطر» ، والمبالغة الوصف بالسيلان ، ففيه : أن أحسن الشعر أكذبه بالاشتمال على كذبات مقبولة لا تمجها ذائقة الأسماع ، ولا يتأذى منها بالاستماع ، وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة ، وأما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان ، لأنه بعد أن الحسان ممن يلتزم الصدق في الشعر ، كما استدل عليه بشعره السابق أن استعارة القلة للكثرة غير غزيرة وفي وصف «الجفنات» بـ «الغر» الذي هو جمع كثرة نوع إيضاح لها ، وفي تقييد لمعان الجفنات في هذا الوقت مع كثرة الآكلين فضلا عن الأوقات الأُخَر ، وصف السيف بـ «القطر» هو الشائع دون وصفه بالسيلان ، على أن كمال الشجاعة أن يقطع السيف سريعا ، بحيث يتخلص من العضو قبل أن يصل إليه الدم ، ويختلط به كثيرًا ، وبالجملة فالمصنف اختار مذهب القصد كما قال بعضهم : أحسن الشعر أقصده ، لأن على الشاعر أن يبالغ فيما يصير به القول شعرًا فقط ، فما استوفى أقسام البراعة والتجويد أو جلّها ، من غير غلو في القول ، ولا إحالة في المعنى ، ولم يخرج الموصوف إلى أن لا يوصف بشيء من أوصافه ، لظهور الشرف في أبياته ، وشمول التزيين لأقواله كان بالإيثار والانتخاب أولى .

وخالف في هذا الإيثار أكثر العلماء القائلين للشعر العالمين به ، فإنهم اختاروا الغلو ، لأن القائل البليغ إذا أدخل في بيانه المبالغة وأسقط عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ، ورعاية المماثلة ، اشتد فيما يأتيه إلى أعلى الرتبة ، وظهر قوته في الصياغة ، وتمهّره في الصناعة ، فتصرف في الوصف كيف يشاء ، لأن العمل عنده على المبالغة والتمثيل ، لا المصادقة والتحقيق ، كذا ذكره الإمام المرزوقي في شرح الحماسة ، وجعل دليل من قال : أحسن الشعر أصدقه ، أن تجويد قائله فيه مع كونه في آثار الصدق يدل على الاقتدار والحذق ، وأشار إلى تفسير المبالغة

مطلقا وإلى تقسيمها لتتعين المقبولة والمردودة ، ولذا لم يقل : وهي ، بل قال : (المبالغة أن يدعي لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا) .

أما مفعول بلوغه كما قال الشارح : وحينئذ بلوغه فاعل يدعى ، وأما مفعول يدعى وفاعله لوصف ، وبلوغه بدل منه (مستحيلا أو مستبعدا) ، قال الشارح : وإنما يدعي ذلك (لئلا يظن أنه) أي : ذلك الوصف (غير مُتَنَاهٍ) أي : في الشدة أو الضعف ، وتذكير الضمير باعتبار عوده إلى أحد الأمرين المستفاد من كلمة «أو» وليس المستفاد أحد الأمرين مع تأنيث الشدة لتغليب الضعف لتذكيره ، أو لتأويلهما بالأمرين ، فسوق كلام الشارح دلَّ على أن التعريف تَمَّ قبل التعليل ، والتعليل بيان لفائدة المبالغة ، وبهذا اندفع أن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها أن يكون لهذا الغرض ، وإنما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها ، ونحن نقول : قوله «لئلا يظن» احتراز عن دعوى بلوغ الوصف حدًّا مستحيلا ، أو مستبعدا ، لإفادة الواقع ، لا لدفع الظن ، فالدعوى المذكورة إنما تكون مبالغة إذا لم يقصد بها حقيقة الدعوى ، بل دفع الظن ، فإن كان المقام مقام المظنة فالمبالغة مقبولة ، وإلا فمردودة ، وجعل التبليغ والإغراق مقبولين مطلقا ، بمعنى : قبولهما مطلقا في مقام المظنة ، هكذا حقق المرام من كلام ذوي الأحلام .

(وتنحصر) أي : المبالغة لا بمجرد الاستقراء ، بل بدليل قطعي ، كذا في المختصر (في التبليغ والإغراق والغلو ، لأن المدعى إن كان ممكنا عقلا وعادة) لو اكتفى بقوله : (عادة) لكفى ، إذ الإمكان عادة يستلزم الإمكان عقلا (فتبليغ) والإمكان العادي : أن يكون الإمكان بحكم الوقوع في أكثر الأوقات أو دائما ، فدخل في الإمكان عقلا ما يحكم بإمكانه العقل ، أو وقوعه نادرًا ، لكنه خلاف العبارة ، ولو لم تحمل العبارة عليه لبطل الحصر ، والدليل : (كقوله) أي : امرىء القيس يَصِفُ فَرَسًا بأنه لا يعرق بكثرة العدو (فعادَى عِدَاءً) العِداء بالكسر : الموالاة بين الصيدين ، يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد (بين معمول عادي لا عدا) كما عرف في محلّه (ثَوْرٍ) أي : ذكر من البقر الوحشي (ونعجةٍ) أي : الأنثى منها (دِرَاكًا) أي : متتابعًا (فلم ينضح بماء) أي

لم يترشح بماء ، فلم يغسل بالماء (فيُغسَلِ) مجزوم على أنه عطف على مدخول «لم».

وفائدة قوله : «فيغسل» : ضبط المبالغة عن الخروج عن حد الإمكان عادة ، لأن عدم النضح مطلقا خارج عن حد العادة ، لكن عدم النضح المستعقب لعدم الغسل داخل في حَدِّ العادة .

بالغ في عدم عرق هذا الفرس ، بأنه بلغ حَدًّا مستبعدا ، حيث عدا عَدْوًا كثيرًا ، حتى صرع ثَوْرًا فنعجة بلا توقف بينهما ، ولم يعرق عرقا بالغا حَدَّ الغسل ، وذلك ممكن عادة ، لكنه مستبعد .

(وإن كان ممكنا عقلا لا عادة فإغراق كقوله : ونكرم جارنا ما دامَ فينا) أي : ما دام في بيوتنا أو في جوارنا . ويؤيد الثاني قوله : **(ونُتبِعُه الكَرامةَ حيث مالا)** ادعى بلوغه في إكرام الجار حَدًّا يتبع الكرامة والعطاء على أثره ، حيث مال ، وهذا ممكنٌ عقلاً ، لا عادةً **(وهما مقبولان)** مطلقا من غير شرط ، وقد عرفت معناه فتذكر .

(وإلا) أي : وإن لم يكن لا عادة ولا عقلا **(فغلو كقوله :)** أي : أبي نواس ، كخداع ، الحسن بن هانيء الشاعر :

(وأخَفتَ أهْلَ الشرْكِ حتى إنّـ ـهُ لتَخافُكَ النُّطَفُ التي لم تُخْلَقِ)

بالغ في إخافة الممدوح أهل الشرك ، بأنه بلغ في الشدة إلى أن خافه النطف التي لم تُخْلَق ، عبر عن الماضي بالحال حكاية ، وهذا ممتنع عقلا وعادة ، وكأنه مثل به ولم يكتف بأمثلة الأقسام ، لأن المبالغة رُدت حيث لم يدخل عليها ما يقربها إلى الصحة ، ولم يتضمن تخييلا حسنا ، ويمكن أن يقال : يريد الشاعر : «أنه يخافك» : أن النطفَ التي لم تخلق ، فلا تخرج من خوفك إلى ساحة الوجود ، فيتضمن تخييلا حسنا ، وأن يقال : ليس من الغلو ، لأن المراد بقوله : «تخافك» المستقبل ، يعني : تخافك النطف التي لم تخلق في وقت إخافتك في الاستقبال بعد وجودها ، وبلوغها سنَّ التمييز ، وسماعها ما فعلتَ مع آبائهم .

(والمقبول منها أصناف ، منها : ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو « يكاد» في : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ (١) ومنها : ما يضمن نوعا

(١) النور : ٣٥ .

حسنا من التخييل كقوله :) أي : قول أبي الطيب **(عَقَدَتْ سنابِكُها)** أي : الجياد المذكورة في سابق البيت **(عَلَيْها)** أي : فوقها **(عِثْيَرا)** على وزن دِرْهَم : الغبار **(لو تبتغي)** تلك الجياد **(عَنَقًا)** هو : السير السريع للإبل والدابة **(عليه)** أي : على ذلك المعقود **(لأمكنا)** أي : أمكن العنق إمكانا بعد إمكان ، إن اعتبر «أمكنا» تثنية للتكثير ، كما هو المناسب بالمقام ، وغيرنا جعل الألف للإشباع والإطلاق ، ادّعى بلوغ العثير في الكثرة إلى أنه صار أرضًا يمكن سير الفرس عليه سريعا ، وهذا ممتنع عقلا ، لكنه تخيل حسن .

(وقد اجتمعا) أي : الإدخال والتخييل المذكوران فزاده قبولا **(في قوله :)** أي : القاضي الأرجاني ، أي : المنسوب إلى أرجان ، من بلاد فارس **(يُخَيِّلُ لي أنّ سُمِّرَ على الشُّهْبِ)** أي : شدت في القاموس سمره شده **(في الدُّجَا)** شبه الشهب بمسامير لها رءوس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت في الدجا واستحكمت فلا يرى إلا رءوسها ، وهذا أحسن من تفسير الشارح أنه شد الشهب بالمسامير لا يزول عن مكانها **(وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إلَيْهِنَّ أَجْفَانِي)** جعل عدم انطباق أجفانه في الليل إلى حد شدت بأهدابها إلى الشهب المستحكمة في الدجا وهذا أمر ممتنع عقلا ، دخل عليه تخيل فقربه إلى الصحة ، ومع ذلك تخييل حسن **(ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله :**

أَسْكَرُ بِالأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّرْ ... بِ غَدًا إِنَّ ذَا مِنَ الْعَجَبِ) (١)

أكد كونه من العجب مع أنه لا شبهة في كونه عجبا ، لأنه حكم على الأمر المتحقق المشار إليه بقوله ذا ، والحكم عليه بكونه من العجب مما ينكر لإنكار وجود ذلك الأمر فافهم .

(ومنه المذهب الكلامي وهو إيراد حجة) سواء كان قياسا ميزانيا أو قياسا فقهيا أو غيره **(للمط على طريقة أهل الكلام)** وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاهتمام بإقامة الدليل ، بخلاف أرباب المحاورات فإن شأنهم الإخبار الصرف والتأكيد في مقام التردد ، والإنكار ، وليس المراد بطريقتهم أن تكون

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : (٣٢٠) بلا عزو ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : (٢٧٩) بلا عزو أيضًا .

الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمط كما ذكره الشارح ؛ لأنه لا يشمل التمثيل وما أورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ، ووجه تحسينه للكلام أنه أخرج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوقع وأبرزه في صورة المقاصد العلمية ، وبهذا اندفع أن إيراد الحجة لا يزيد على بيان أصل المراد فإن الدعوى والحجة كسائر المقاصد فلا يعقل موجب تحسين لمجرد إيرادهما (**نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**) (١) واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل ، لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه ، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة . قال الشارح : وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث أنكر مجيء المذهب الكلامي في القرآن ، وكأنه أراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الآلهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد ، وإنما هو من المشهورات الصادقة ، فالدليل ظني إقناعي . هذا كلامه ، وفيه بحث من وجوه : **أحدها** : أن تأويل كلامه بما أوله به لا ينفعه ، لأنه وقع في القرآن ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ (٢) فإنه في معنى أن الإعادة أهون من البدء وأسهل وكل ما هو أهون أدخل في الإمكان ، ووقع أيضا حكاية : ﴿**فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لاَ أُحِبُّ الأَفِلِينَ**﴾ (٣) وهو في قوة القمر آفل ، وربي ليس بآفل ، فالقمر ليس بربي .

وثانيها : أن الآية برهان يتضمنه بيان له مكان آخر ، إن وفقنا الله وإياك الوصول إليه فيجعل لك الحق ثابتا في المقر .

وثالثها : أنه لو كانت الآية إقناعية ، لكانت دليلا تاما على أن معرفة الله تعالى بغير يقين كافية ، ولا يجب تحصيل اليقين في العقائد الإلهية ، والمذهب خلافه ، فالوجه في تأويله أن يقال : أنكر إقامة الدليل في القرآن على أحكامه لأن الإيمان قبول أحكامه من غير طلب دليل منه تعالى ، فمعنى الآية عنده امتناع الفساد لامتناع الآلهة ، ومعنى ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ الإخبار بأن الإعادة أهون عليه تعالى لا غير ، وكذا ﴿**لاَ أُحِبُّ الأَفِلِينَ**﴾ (٤) نقل لكلام إبراهيم

(١) الأنبياء : ٢٢ .
(٢) الروم : ٢٧ .
(٣) الأنعام : ٧٦ .
(٤) الأنعام : ٧٦ .

عليه السلام .

(وقوله) أي : قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، عما بلغه أنه مدح إلى جفنة بالشام فتنكر عليه النعمان وكرهه :

[(حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفسِكَ رِيبَةً)] الريبة التهمة أي : حلفت أني على محبة وإخلاص بك كنت عليه ، ولم أترك لنفسك أن تتهمني بأني غيرت إخلاصي بك ، وأبدلتك بغيرك (وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ) أي : هو أعظم المطالب فلا خيانة معه بالحلف الكاذب لمطلوب غيره ، فبعد الحلف لا ينبغي أن تتهمني بما كنت تتهمني :

(لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغتَ عَنِّي خِيَانَةً   لَمُبَلِّغُكَ الْوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ)

فقد خان في خبره أني رجحت آل جفنة عليك [(وَلَكِنَّنِي كُنْتُ امْرَأً إِلَى جَانِبٍ)] أي : جانب مخصوص بي لا يشاركني غيري من الشعراء [(مِنَ الأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ)] أي : محل طلب رزق [وَمَذْهَبُ] [مُلُوكٌ] بدل من مستراد ، وجعله الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك (وَإِخْوَانٌ) يعاملونني مع سلطنتهم معاملة الإخوان ، ولا يتكبرون معي ، أو يعطفون عليّ عطف الإخوان [(إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ أُحَكَّمُ فِي أَمْوَالِهِمْ)] أي : يجعلونني حكما في أموالهم [(وَأُقَرَّبُ)] أي : جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم

[(كَفِعْلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَنَعْتَهُمْ)] أي أحسنت إليهم [(فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا)] (1) الأولى جعل فلم ترهم مجهولا من الإراءة فيكون نفيا لظنه إياهم مذنبين ، فإن نفي الظن فيما هو فيه أدخل من نفي العلم ، والمشهور أن المقصود بالتمثيل قوله : كفعلك يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إليّ ، كما لا تلوم قوما مدحوك وقد أحسنت إليهم ، وكما أن مدح أولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لهم ، ويمكن أن يكون قوله وليس وراء الله للمرء مطلب أيضا مثالا ؛ لأنه في قوة أن الحلف بأعلى المطالب لا يترك الريبة أو في قوة الحلف

---

(1) الأبيات للنابغة يعتذر فيها إلى النعمان ، وهي في ديوانه : (٧٢) ، والإيضاح : (٣٢١) ، والمصباح : (٣٠٧) ، وملوك : يقصد بهم غساسنة الشام ، ويشير به إلى حسن معاملتهم ، وعدم ترفعهم عليه شأن الملوك ، وفي أكثر النسخ : (أراك اصضعتهم) .

بالله حلف بأعلى المطالب ، والحلف بأعلى المطالب أعلى الأحلاف .

(منه) أي : من المعنوي **(حسن التعليل)** هو بيان علة الشيء **(وهو أن يدعى لوصف)** دعوى مجزوما به بقرينة أنه جعل كأن السحاب الغر البيت ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن **(علة مناسبة له باعتبار)** إما متعلق بقوله يدعى أو بالمناسبة وهو إما منون موصوف باللطيف أو مضاف أي باعتبار **(أمر لطيف غير حقيقي)** أي غير حقيقي عليتها بهذا الاعتبار ، وهو الاحتراز عن إيراد علة حقيقية ولو زعما ، كما في التعليل بعلة غير واقعة اشتهرت عليتها ؛ لأن إجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل ، سواء كان مذهبا كلاميا ، أو لم يكن ، وليس الاحتراز ؛ لأن التعليل بالعلة الحقيقية ليس من المحسنات كما قاله الشارح ؛ لأنه قد يكون المذهب الكلامي ، فكيف يخرج عن المحسنات والتقييد باللطيف ؟ بمعنى أنه يكون فيه دقة يخص بها بعض الأذكياء لإخراج التعليل بعلة مناسبة باعتبار مبتذل فإنه لا يكون من حسن التعليل بعلة ، وقال المحقق الشريف : إنه لإخراج التعليل بالعلة العادية التي كذبت الحكم بعليتها ؛ لأنها علة غير حقيقية ، لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها بالعادة ، وقد عرفت أنها علة حقيقية زعما ، ولو كان الظهور بالاشتهار منافيا لحسن التعليل لم يكن المستعمل لحسن تعليل ، وقع في كلام غيره آتيا به ؛ لأنه لم يبق لطيفا بعد إظهار الغير إياه **(وهو أربعة أضرب)** بدليل قطعي هو قوله **(لأن الصفة)** المعهودة المذكورة سابقا بعبارة الوصف **(إما ثابتة)** أي معلومة الثبوت **(قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها)** ببيان علتها فيكون من قبيل الإثبات ببيان اللمي ، وأما احتمال الإثبات بالدليل الآتي فخارج عن التعليل فضلا عن حسن التعليل إذ المتبادر منه بيان علة ثبوت الشيء في الواقع لا بيان علته في الذهن **(والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة)** أي نظرا إلى جميع أوقات وقوعها أو أكثرها على ما هو معنى العادة **(علة)** وإن كان لا يخلو في الواقع عن علة فدخل في هذا القسم ما يظهر لها في النادر علة هي المذكورة ، وهو ليس من حسن التعليل ، بل تعليل بما هو علة في الواقع ، أو غير المذكورة فيناسب أن يدخل في سلك القسم الثاني ، كما لا يخفى .

(كقوله) أي : أبي الطيب :

(لَمْ يَحْكِ) من حكيت فلانا شابهته وفعلت فعله أ، قوله سواء (نَائِلَكَ) أي عطاءك (السَّحَابُ) أي نائلها (وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ) أي صارت محمومة به أي بعدم مشابهة نائلها نائلك ، وهو الظاهر ، أو بسبب نائلك الفائق على نائلها ، أو بسبب نائلها النازل عن نائلك (فَصَبِيبُهَا) الذي كان إلى الآن نائلا الآن (الرُّحَضَاءُ) [١] بالمهملتين ومعجمة على وزن السفهاء العرق من أثر الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له ، لا يظهر لها علة في العادة ، وقد علل بأنه عرق حماها الحادثة بسبب أحد من الأمور المذكورة ، وفيه نظر ، لأن لنزول المطر سببًا على اختلاف بين أهل الشرع والحكمة ، ولا يذهب عليك أنه يمكن جعل البيت من قبيل إثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الإمكان ، وهو إثبات العرق للسحاب .

(أو يظهر لها) أي للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك قسمان : أحدهما أن تنفى علته غير المذكورة ، ومنه المثال ، وثانيهما : أن لا تنفى ، وإنما قال غير المذكورة لأنه لو كانت هي المذكورة كانت علة حقيقية ، فلم يكن من حسن التعليل في شيء ، كذا ذكره الشارح المحقق ، وتعقبه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز أن تكون الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة ، فالتقييد لأنه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ودقته ، لظهوره بحسب العادة ، وقد عرفت حقيقة البحث بما لا مزيد عليه فكن متذكرا متدبرا .

(كقوله [مَا بِهِ) أي مع الممدوح (قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي أَخْلاَفَ مَا تَرْجُو الذِّئَابُ)] [٢] من وجود القتلى بعد محاربة الفريقين فمحبة تحقيق رجاء الراجين وكراهية خيبة الرجاء دعاه إلى قتلهم ، فلقتل الأعداء علة ظاهرة في العادة هي النجاة من شرهم وخلوص الملك من ضرهم ، فقد نفى عليتها بحصر العلية في الاتقاء عن خيبة الرجاء ، وعلله بغير ما هو علته في العادة ، قال المصنف :

---

(١) انظر البيت في الإيضاح : (٣٢٢) الرُّحضاء : عرق الحمى .

(٢) البيت للمتنبي ، في شرح ديوانه : (١٤٤/١) ، والأسرار (٣٣٧) ، والإشارات : (٢٨١) ، والإيضاح : (٣٢٢) .

ويستتبع مدحه بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات العجم ، فوثقوا بوجود القتلى في محاربته مع الأعداء ، وفيه ضعف ؛ لأن المجزوم به للذئاب وجود القتلى للمحاربة لا وجود القتلى من أعدائه ، وليس في الشعر إشارة إليه ؛ نعم كما قال : يستتبع مدحه بأنه لا يقتل لغلبة الغضب عليه ، وقوته الغضبية ليست متصفة برذيلة الإفراط ، كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى أمن من شر الأعداء فلا يحتاج إلى قتلهم واستئصالهم .

(والثانية) أي الغير الثابتة التي أريد إثباتها **(إما ممكنة كقوله)** : أي قول مسلم بن الوليد :

[**(يَا وَاشِيًا)**] من وشى به إلى السلطان سعى ونمّ **(حَسُنَتْ فِينَا إسَاءَتُهُ)** أي ما قصدت به الإساءة أو ما كانت إساءة في حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه **(نَجّى حَذَارِكَ)** أي محاذرتك أي حذارى منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد : حذاره منه ، وقال الشارح : أي حذارى إياك وهو يدل على تعديته بنفسه **(إنْسَانِي)** الإضافة استغراقية أي كلا من إنسان عيني **(مِنَ الْغَرَقِ)** [1] الجملة منادى لها فعلم أن حسن التعليل يتحقق بذكر ما يصلح علة ، سواء كان ما يشعر بالتعليل أولا .

(فإن استحسان إساءة الواشي ممكن) الظاهر فإن حسن إساءة الواشي ممكن ؛ لأن الظاهر أن العلة علة حسن لا علة الاستحسان المذكور ضمنا ، وكأنه حمل قوله : حسنت فينا على أنه حسنت في نظرنا ، والأظهر أن فينا متعلق بالإساءة **(لكن لما خالف الناس فيه)** حيث لا يستحسنونها **(عقبه بأن حذاره منه نجى إنسانه من الغرق في الدموع)** حيث ترك البكاء خوفا منه فإن قلت المناسب أن يقول نجي نفسي من الغرق فإنه الدال على كثرة الدمع و المبالغة فيها دون ما ذكره فإن إنسان العين يفرق بدمع قليل : قلت بل المبالغة فيما ذكره لأن إنسان العين هو الساكن في الماء ، الماهر في علم ما ، فإذا كان يغرق لكثرة الدمع ففرق نفسه بالطريق الأولى ، ولا يخفى ما في هذا البيت من حسن تضمينه كمال الكآبة والحزن الموجب لكثرة الدمع في الغاية .

---

(١) البيت في ديوانه : (٣٢٨) ، والإيضاح : (٣٢٤) ، والطراز : (١٤٠/٣) والمصباح : (٢٤١) .

(أو غير ممكنة) عطف على ممكنة (كقوله) قال الشارح : هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فترجمه ، وقيل هو :

(كَرْنَبُودَيْ عَزَمَ جُوزا خُدَّمِيش   كَسَنَ نديدِي بَرمِيَانِ أَوْ كَرَ)

يقال حكم الشارح بأن البيت للمصنف من قوله في الإيضاح ، فكمعنى بيت فارسي ترجمته لو لم يكن البيت ، فجعل قوله ترجمته على صيغة المتكلم ، وهو يحتمل المصدر كما حمله عليه شارح الأبيات قلت الظاهر كونه مصدرا إذ لو كان ماضيا لتعدى إلى المفعول الثاني بالباء فيجب ترجمته بقوله :

(لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتُه   لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنتَطِقِ) (١)

اسم مفعول من انتطق أي شد المنطقة ، وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء ، وما في الشرح من قوله : من انتطق أي شد النطاق ، وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء ففيه أنه لا تساعده اللغة إذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ، فترسل الأعلى على الأسفل والأسفل ينجر على الأرض ، ليس لها حجزة ، ولا يتفق ، ولا ساقان فانتطق لم يجئ بمعنى شد النطاق ؛ بل وانتطق بمعنى شد المنطقة ، وما للجوزاء شبيه بالمنطقة لا بالنطاق ، فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة ، كذا في الإيضاح ، ويستفاد منه أن المعلل نية الجوزاء خدمة الممدوح ، ويتجه عليه أولا أن نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس ، وثانيا ما ذكره الشارح من أن أصل لو امتناع الجزاء لامتناع الشرط ، فيكون مفهوم العبارة أن العقد المنتطق لنية الخدمة ، لكن لا يتجه ما ذكره الشارح فيكون من قبيل الضرب الأول ، مثل قوله : لم يحك نائلك البيت ؛ لأن المعلل هو رؤية عقد المنتطق عليه أعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ، وهي صفة ثابتة قصد تقليلها بنية خدمة الممدوح - لأنه يجوز أن يكون المراد أن يعلل بها عقد المنتطق الحقيقي ، ويكون نفي الرؤية عقد المنتطق عليه كناية عن عدم عقد المنتطق ، فيكون عقد المنتطق الحقيقي معللا بنية الخدمة ، وكيف لا ونية الخدمة علة لعقد الحقيقي لا للحالة الشبيهة به ، ولا لرؤيتها ، وقد

(١) الجوزاء برج في السماء ، وحولها نجوم تسمى نطاق الجوزاء . العقد ما يلبس في العنق ، ومراده به هنا هذا النطاق المشير له بترصيعه على طريق الاستعارة . والمنطق : لابس النطاق أو المنطق وهي ما يشبه به الوسط . وانظر البيت في الإيضاح : (٣٢٤) .

نبه على فساد ما في الإيضاح من شرح كلام التلخيص مخالفا لما في الإيضاح ، ولم يلتفت إليه لدعوى أنه غفل في الإيضاح دون التلخيص لأنه الأصلح ، فالحمل عليه أرجح ، فقال إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء ، وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح ، فليس مخطئا مرتين مرة في مخالفته كلام الإيضاح في شرح كلام التلخيص ، ومرة في جعل الانتطاق معللا ، مع أن المعلل رؤية الحالة الشبيهة بالانتطاق ، كما زعم الشارح ، قال الشارح المحقق في المختصر : والأقرب أن يجعل «لو» هاهنا مثلها في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول ، فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح ، أي دليلا عليه ، وعلة للعلم به مع أنه وصف غير ممكن ، وقد زيف هذا الأقرب في الشرح بأنه تكلف ، وخروج عن الظن لأن المتبادر من قوله أن ندعى لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشيء لا للعلم به ، ونحن جرينا في شرح كلام المتن على هذا الظن لأن العدول عن الظاهر أشق من حمل ما وقع عنه في الإيضاح على السهو ، فإن قلت بل لا يصح أن تجعل العلة أعم من علة العلم لأن الدليل علة العلم حقيقة فلا يصح في شأنه لكونه علة غير حقيقية ! قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب ويجوز أن يراد بالحقيقي منه ما يثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبنية على اعتبار لطيف غير حقيقي لم يكن دليلا حقيقية كما فيما نحن فيه ، فإن استلزام عدم نية الجوزاء خدمته لعدم رؤية عقد المنتطق عليه مبني على اعتبار لطيف ، ولا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ، ولا يتبادر من الدليل الحقيقي إلا ما يصدق عليه تعريف الدليل ، فليكن هذا أيضا من موجبات بعد التوجيه الأقرب .

(والحق به) أي بحسن التعليل (ما بني على الشك) المراد به ما يشمل الظن لأن كأن للظن وإنما جعل ملحقاته لا داخلا فيه ، لأن المعتبر فيه إصرار في الدعوى كما أوضحناه .

(كقوله) أي أبي تمام : ([كَأَنَّ السَّحابَ]) (الغُرّ) جمع أغر ، والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لأنها أشرف السحب (غُيِّبْنَ تَحْتَها) أي تحت الربى

ذكرت في البيت السابق (حَبِيبًا) أي محبوبة (فَمَا تَرْقَا) أي ما تسكن مخفف ترقا مهموزا (لَهُنَّ) أي للسحاب (مَدَامِعُ) جمع مدمع ، ونسبة السيلان إلى المدامع كنسبة الجريان إلى النهر ، وعدم سكون دموع السحاب إما لحزنها ، كما هو الظاهر ، أو ليدفع الربى بالسيلان ، فيجد الحبيب المغيبة تحتها ، وفي الشرح قال بعض النقاد : فسر هذا البيت قوم فقالوا : أراد بحبيب نفسه ، ولا أدري ما هذا التفسير ، قلت : وجه هذا التفسير أنه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة ، وهو قوله :

إلا أَنَّ صَدْرِي مِنْ عَاوِي بَلاقِعٍ ... عَشِيَّةَ سَاقَنِيَ الدِّيَارُ البَلاقِعُ (١)

هذا كلامه قلت : كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ، ولا يفيده ما ذكر الشارح ، ووجهه أنه حبيب السحاب لكونه معينًا لها في إسالة المياه ، ونظيره في عدم سكون مدامعه ، (ومنه التفريع) سمي به لأنه تفريع إثبات على إثبات .

(وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر) بعدية ذاتية يترتب الإثبات الثاني على الأول فخرج نحو : غلام زيد راكب ، وأبوه راكب ، ودخل غلام زيد راكب كما أبوه راكب ، ولم يحتج لإخراج الأول إلى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب ، كما ذهب إليه الشارح المحقق .

(كقوله) أي : الكميت في قصيد يمدح بها أهل البيت [(أَحْلامُكُمْ)] جمع حلم ، كفعل بمعنى العقل ، لا حلم كقفل فإنه بمعنى الرؤيا (لِسِقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ) وصف بالعلم التام والعقل الكامل (كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ) (٢) وصف بكونهم ملوكا وأشرافاً والكلب على وزن فرس ، شبه جنون يعرض للإنسان من عضة الكلب ، الكلب على وزن الكتف بمعنى الكلب الذي جن من أكل لحم الإنسان ، ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك ، وقيل يشق إبهام رجله ويؤخذ منه الدم .

---

(١) البيتان لأبي تمام في ديوانه ص ٤٨٦ من قصيدة يصف قومه ويفخر بهم ، والإيضاح ص ٣٢٢ .

(٢) البيت للكميت ، وهو الكميت بن زيد شاعر ، كان يتشيع للعلويين أيام الأمويين ، والبيت في الإيضاح : (٣٢٥) ، والطراز : (١٣٥/٣) ، والمصباح : (٢٣٨) .

قال المصنف : فرع على وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ، ونحن نقول : جعل أحلامهم بمنزلة الدماء فإن حياة العاقل بالعقل كما أن حياة الحيوان بالدم والجهل بمنزلة الكلب ، وقد عرض لأعداء أهل البيت وقاصدي دمائهم ، بأنهم في سلك كلاب كلبة يستشفون بدمائهم ، فإنهم المنهمكون في طلب الدنيا ، فقد ورد في حقهم كلام النبوة (**الدنيا جيفة وطلابها كلاب**) (١) إن قلت الظاهر أنه فرع على وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب وصفهم بشفاء أحلامهم عن سقام الجهل فإنه جعله مشبهًا به ، والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس ، قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه كلامه أن ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه ، لأنه أورد لبيان حاله فإثبات المشبه به بعد إثبات المشبه في الكلام وفرعه ، فتأمل ، ووجه تحسين التفريع أنه يجعل المتعلقين مرتبطين في الذكر ، كما أنهما مرتبطان في المعنى فيتطابق الذكر والمذكور .

(**ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم**) قال الشارح النظر في هذه التسمية على الأعم الأغلب ، وإلا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ، ويكون من محسنات الكلام ، كقوله تعالى : ﴿**وَلاَ تَنكِحُوا مَا نَكَحَ ءَابَاؤُكُم مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ**﴾ (٢) يعني : إن أمكن لكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره ، وذلك غير ممكن ، فالغرض المبالغة في تحريمه ، وليسم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه أي فليسم ماسمى باعتبار الأعم الأغلب تأكيد المدح بما يشبه الذم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضيه فإنه العبارة المنطبقة على المراد ، وفيه نظر ، لأنه لو كان تأكيد المدح بما يشبه الذم بمعنى تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه لم يصح ذكر تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابلا له ، ولم يصح ما ذكره في شرح المفتاح ، أن المفتاح اكتفى عن تعريفه بما يفيده الاسم ، لأن الاسم يفيد ما هو أخص من تعريفه ، وأيضا لا يصح حصره في الضربين المذكورين ، وأيضا لا يرجح لإدخال الصورة المذكورة في تأكيد المدح بما يشبه الذم على إدخاله في تأكيد الذم بما يشبه المدح ، فالحق أن النظر في التسمية على أمر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك

---

(١) أورده العجلوني في كشف الخفاء (٤٩٣/١) ، وقال : ليس بحديث وإن كان معناه صحيحًا ، وذكره السيوطي في الدرر بلفظ : الدنيا جيفة والناس كلابها ، وروي عن علي موقوفًا» .

(٢) النساء : ٢٢ .

بالمقايسة .

(وهو ضربان : أفضلهما) لاشتماله على فصل تأكيد (أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح) لذلك الشيء ؛ لا باعتقاد أنها صفة ذم ، فإنه كلام كاذب أتى به للجهل، وليس فيه تأكيد ولا تسليم أنها صفة ذم ، لمجارات المخاطب ؛ فإنه أيضا كلام كاذب ، ذكر مطابقا لما يروج عند المخاطب ، ولا تأكيد فيه ، ولا لدفع توهم أنها أيضا منفية مع صفة الذم ، لتلازم بينهما في الانتفاء في غالب الأوقات ، كما هو المعتبر غالبا في الإتيان بالمستثنى المنقطع ، واشتهر في كتب النحو ، فإنها استثنيت حينئذ لدفع توهم ناشيء من النفي السابق ، ولا تأكيد فيه بل (بتقدير دخولها) أي صفة المدح (فيها) أي في صفة الذم ، فاحترز بهذا القيد عن الأمور الثلاثة هكذا حقق المقام ، واحفظه فإنه من الشوارد عن أقوام بعد أقوام ، واعلم أن من فوائد المستثنى المنقطع تأكيد الشيء بما يشبه النقيض ، على أحد الوجهين اللذين يذكرهما ، كما يستفاد من هذا المقام ، ولا تنحصر فائدته في دفع الإيهام من سابق الكلام على ما يتراءى من بيان النحو ، فادخره واجتنب عن ربقة التقليد التي لا يكون إلا في أعناق اللئام ، ويتجه أنه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم ، باستثناء ما ليس عيبا ولا مادحا ؛ فإنه يؤكد نفي صفة الذم ، كما يؤكد استثناء المادح فالأولى أن يقول بدل قوله : صفة مدح : ما ليس بصفة ذم ، وتأكيد المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها ، فإنه يؤكد المدح بالوجه الثاني ، فلا يقصر عن القسم الثاني في التأكيد ، ولم يدخل في الثاني فاختل الحصر ، وغاية ما يمكن أن يقال إنه لا اعتداد به لتقصير متكلمه فيه بفوت فصل التأكيد بلا موجب ، بخلاف القسم الثاني ، وبهذا ظهر أن الحصر في القسمين استقرائي غير ثابت بدليل قطعي ، فلذا لم يستدل عليه كما فعله في كثير من التقسيمات ، هذا واشكر الله على ما رزقك من التكريمات .

(كقوله) أي النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية ، والذبيان بالمنقوطة والمنقوطتين من تحت بالضم والكسر قبيلة : (ولا عَيْبَ فيهم غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُم بِهِنَّ فُلولٌ) كحصول جمع فل كد ، والفل الثلمة سواء كان في حد السيف أو في غيره

(مِنْ قِراعِ) أي مقارعة (الكَتائِبِ) [١] جمع كتيبة بمعنى الجيش ، فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب ، وهي أنهم شجعان ؛ لأن وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته ، وقد أشار إلى الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله (أي إن كان فلول السيف) أي الفلول المعهودة للسيف وهي الفلول من مضاربة الجيوش وإلا فالفلول قد تكون عيبا ، ثم اشتغل ببيان وجه التأكيد بقوله (فأثبت) أي الشاعر (شيئا منه) أي العيب (على تقدير كونها) أي فلول السيف (منه) أي من العيب ، هكذا حقق المقام ، ولا تتبع ما وقع للشارح من وساوس الأوهام فاطلع عليه ، وأعرض عنه في مختصره لكونه من زلة الأقلام ، وهو أي كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو) أي إتيان شيء من العيب (في المعنى تعليق بالمحال) وإن خلت العبارة عن تعليق (فالتأكيد فيه [٢] من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة) [٣] لأنك قد علقت نقيض المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال ، والمعلق بالمحال محال ، فعدم العيب ثابت ، ويمكن أن يكون تقدير دخولها في الصفة المذمومة المنفية لتنزيلها منزلة المذمومة ، في جنب صفات أخر له صفة ذم ، وللتأكيد في هذا الضرب جهات ثلاث ، وهذا الوجه يجري في الضرب الثاني ، فهو ثاني الوجه الذي ذكر فتأمل .

(ومن جهة أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال) [٤] لأنه حقيقة الاستثناء على ما تقرر في الأصول ، والأصل الذي لا يعدل عنه بلا صارف وهو الحقيقة (فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم) الإيهام اشتهر في الدلالة الضعيفة ، وتوافقه اللغة ؛ لأن الوهم بمعنى خطرة القلب ، أو طرف التردد المرجوح ، فلذا اعترض عليه بعض الشارحين ، أنه قبل ذكر ما بعد ما يدل دلالة قوية ، فلا يليق التعبير بالإيهام ، ويمكن أن يجاب عنه بأن الإيهام كثيرا ما

(١) البيت في ديوانه : (٤٤) ، والإيضاح : (٣٢٥) ، والإشارات : (١١١) ، والتبيان للطيبي ، والمصباح : (٢٣٩) .

(٢) أي في هذا الضرب مطلقًا .

(٣) لأنه علق نقيض الدعوى وهو إثبات شيء من العيب بالمحال ، والمعلق بالمحال محال ، فيكون عدم العيب محققًا .

(٤) يعني أن أصل الاستثناء مطلقًا ، ذلك لا في هذا الباب ، لأنه فيه منقطع في كل من ضربيه .

يستعمل في ضعف المدلول أيضا ، وإن كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فإن وهمت بمعنى غلطت وأوهمت غيري بمعنى أوقعته في الغلط ، وأجاب الشارح بأن الإيهام في اللغة الإيقاع في الظن ، كما أن التوهم هو الظن ، يقال : توهمت الشيء أي : ظننته ، وأوهمته غيري .

(إخراج شيء مما قبلها فإذا وليها صفة مدح) وتحول الاستثناء إلى الانقطاع **(جاء التأكيد)** لما فيه من الإشعار بأنه لم يجد صفة ذم فاضطر إلى ذكر صفة مدح ، وفيه بحث ، أما أولاً فلأن ذكر ما ليس بعيب بعد أداة الاستثناء بتقدير أنه من العيب لا يوجب انقطاع الاستثناء ، بل هو استثناء متصل مبني على الغرض ، و التقدير فالأولى أنه يقال : الأصل في الاستثناء الاتصال المحقق ، فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم ذلك ، فإذا وليها صفة مدح محوجة في اتصال الاستثناء إلى التقدير جاء التأكيد .

وأما ثانيًا فلأن كلامه يوهم أن تأكيد المدح بما يشبه الذم موقوف على جعل غير في البيت مثلا للاستثناء حتى إنه إن جعل صفة لاسم لا منصوبة أو مرفوعة لفات التأكيد ، وليس كذلك لأنه كما أن الأصل في الاستثناء إخراج شيء محقق الدخول في المستثنى منه ، الأصل في الوصف بغير إخراج شيء كذلك عن الموصوف بالتقييدية ، والإخراج على تقدير الدخول تعليق بالمحال ، وخروج عن أصل التقييد ، فجاء فصل التأكيد .

(والضرب الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم **(أن يثبت لشيء صفة مدح ، ويعقب بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى له)** أي لذلك الشيء لا مطلقا بل يقصد أنه صفة مدح أخرى له ، حتى لو ذكر صفة مدح باعتقاد أنها صفة ذم ، أو لاعتقاد المخاطب كذلك ، وبناء كلامك على التسليم لم يكن من التأكيد في شيء ولا يكفي قصد أنه صفة مدح أخرى له ؛ بل ينبغي أن لا يكون لدفع إيهام السابق أنها مسلوبة عنه ، كما هو المشهور في المستثنى المنقطع ، بل يكون لإراءة أني اضطررت إلى إيراد صفة مدح أخرى ، فعدلت عن إخراج شيء مما قبل أداة الاستثناء كما هو الأصل نحو .

(أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) [١] بيد بمعنى غير مختصة بالمنقطع ، مضافة إلى أن ، كذا في الرضى ، وزعم المغني أن بيد للتعليل ، فالمعنى : أنا أفصح العرب لأجل أني من قريش ، ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت المدعي ، وجعل ابن مالك تقدير الكلام لا نقصان في فصاحتي ، إلا أني من قريش ، فهو من الضرب الأول ، وفي القاموس بيد وبائد بمعنى : غير ، ومن أجل ، وعلى هذا ، وحمله على معنى على احتمال قوي فلا يفوتك.

(وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب **(أيضا أن يكون منقطعا)** لأن الأصل في استثناء ما ليس بداخل فيما قبل الأداة ، أن يكون منقطعا بعد خروجه عن أصله الذي هو الاتصال ، وجعله متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الأول خلاف الأصل ، وربما يكون الشيء على خلاف الأصل ، وعلى الأصل في هذا الخلاف ، ألا ترى أن الإعراب بالحرف خلاف الأصل ، والأسماء الستة على الأصل في الإعراب بالحرف ، وهو كونها بالحروف الثلاثة فلا تنافي بين هذا الكلام وما سبق أن الأصل في الاستثناء الاتصال ، لأن هذه الأصالة بعد العدول عن الأصل الأول ، وقد أجاب الشارح بأن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال ، وفي استثناء ما ليس بداخل الانقطاع ، فلا تنافي ، وبما قررنا اندفع أن الواجب في الاستثناء فيه وما سبق أيضا أن يكون منقطعا ، فلا معنى لقوله : الأصل ، لأنك عرفت أنه يمكن جعله متصلا بالتقدير ، كما يدل عليه قوله **(لكنه)** أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب .

(لم يقدر متصلا [٢] **كما في الضرب الأول)** بل بقي على حاله من الانقطاع ، وبهذا تأكد بعض ما استثناه لك فاعتصم به **(فلا يفيد التأكيد)** بالوجه الأول الذي هو إثبات الدعوى بالبينة الحاصلة من التعليق بالمحال فلا يفيده **(إلا من الوجه الثاني ولهذا)** أي لاشتمال الضرب الأول على فضل تأكيد **(كان الضرب الأول أفضل)** في التأكيد ، أو أفضل في الاعتبار ، قال المصنف:

---

(١) أورده العجلوني في كشف الخفاء (٢٣٢/١) ، وقال : «أورده أصحاب الغرائب ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده» .

(٢) أي كما قدّر في الضرب الأول ، لأن الاستثناء فيه منقطع ولكنه يقدر متصلا ، وإنما لم يقدر هنا متصلا ، لأنه ليس فيه صفة ذم عامة منفية يمكن تقدير صفة المدح فيها .

وأما قوله تعالى : ﴿لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلاَ تَأْثِيمًا إِلاَّ قِيلاً سَلاَمًا سَلاَمًا﴾ (١) فيحتمل الوجهين ، وأما قوله : ﴿لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلاَّ سَلاَمًا﴾ (٢) فيحتملهما ، ويحتمل وجها ثالثا وهو أن يكون الاستثناء من أصله متصلا لأن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة ، وأهل الجنة أغنياء عن ذلك ، فكان ظاهره من اللغو ، وفضول الكلام ، لولا فائدة الإكرام ، هذا كلامه ، ويتجه عليه أنه إتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية ، لا بصفة مدح مع حرف الاستثناء ، بعد صفة مدح أخرى . فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني ؟ وأجيب بأن معنى كونه من الثاني ، أنه من قبيله في عدم إفادته التأكيد إلا من وجه واحد ، وبهذا اختل تعريف الضرب الأول ، وتفصيله على الإطلاق أو الحصر في الضربين ، وانهدم ما ذكر بالدفعة فتذكر .

والحق أن يقال : يجوز أن يعتبر : لا يسمعون ، صفة مدح ، ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو ، لا نفي سماع اللغو ، حتى يكون القصد إلى نفي صفة ذم ، وحينئذ يكون ﴿إِلاَّ سَلاَمًا﴾ بتقدير لكن يسلمون سلاما صفة مدح أخرى ، بعد أداة استثناء لا يمكن تقدير إدخالها في الأول ، ويحتمل أن يعتبر نفيا لصفة ذم هو سماع اللغو ، ويكون إلا سلامًا مستثنى من لغو ، فيكون من الضرب الأول لا محالة ، لما قدمناه لك ، فلا ترض بانهدامه ، وكن لاغتنامه ، وإنه لا يجوز أن يكون الآية الأولى أيضا محتملة للثالث ، وأجيب بأن السلام لا يمكن إدخاله تحت التأثيم ، ولو بحسب الظاهر ، لأن التأثيم أن يقال لأحد أثمت ، ولا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بمتعدد غير مستثنى منه ، وأيضا يتجه على الاحتمال الثالث أنا لا نسلم أن أهل الجنة أغنياء عن الدعاء بالسلامة ، لجواز أن يكون سلامتهم في الجنة ، ويقررها لأنهم لا ينفكون عن السلام ، فتأمل ، وتحتمل الآية وجهًا رابعًا بأن يكون سلاما مصدرًا حينيا أي لا يسمعون فيها لغوا وقتا إلا وقت تسليم ، فيكون من الضرب الآخر .

(ومنه) أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) كالضرب الأول بعينه في إفادة التأكيد ، فإنهم لذلك حصروها في ضربين ، فالحصر منقول ،

---

(١) الواقعة : ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) مريم : ٦٢ .

وإثبات ضرب آخر مبتدع منه معقول ، فلا ينافي ، أو ضرب آخر بحسب الظاهر راجع إلى الأول بحسب النظر الثاني للناظر ، فإنه يئول إليه معنى . فضبط المصنف هذا الضرب بأن تأتي بالاستثناء مفرغا ، وهو قاصر لأن من المفرغ ما يصدق عليه أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح ، بتقدير دخولها فيها قائمة الشارح المحقق بأن ضم إليه ، ويكون العامل مما فيه معنى الذم ، والمستثنى مما فيه معنى المدح ، وتقدير ، وعليه أن الضرب الآخر لا ينحصر في المفرغ ، بل يشمل مثل قولنا : ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلاَّ أَنْ ءَامَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ (١) فإنه لم يستثن فيه في الظاهر صفة مدح من صفة ذم منفية ، بل من أعم منها ، نعم ماله إلى الاستثناء من صفة ذم منفية فإنه في قوة ليس لنا عمل معيب عندكم إلا أن آمنا ، فالصواب أن يعرض عن إيضاح المصنف ، وبين قوله نحو ﴿وَمَا تَنقِمُ﴾ أي ما تعيب ﴿مِنَّا إِلاَّ﴾ أصل المناقب ﴿أَنْ ءَامَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ يقال نقم منه وانتقم إذا عابه وكرهه ، وبه فسر الآية بأن المراد بنحوه أن يستثنى صفة مدح من معمول ما فيه معنى الذم ، بتقدير دخولها فيه من حيث أنه متعلق ذلك العامل ، هذا وقد جاء نقم منه بمعنى عاقبه ليمكن حمل الآية عليه ، أي ما تعاقبنا إلا لأن آمنا بآيات ربنا ، وحينئذ مستثنى متصل حقيقة ، وليس مما نحن فيه ، فإن قلت : على التفسير المشهور أيضا هو مستثنى متصل ؛ لأنه استثنى صفة مدح من معمول عيب المخاطب ، فيجوز أن يكون الإيمان معيبا عنده ؟ قلت الإيمان بآيات رب الكل مما لا يمكن أن يعيبه قابل للخطاب ، ثم يقول لنا ضرب آخر ، كالضرب الأول ، وهو أن يثبت صفة مدح عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها ، نحو : لفلان جميع المحاسن إلا كفران النعمة ، فالصواب في تفسير القسم الأول أن يستثنى من صفة ذم منفية ، صفة مدح بتقدير دخولها فيها ، أو من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها .

(والاستدراك) بلفظ لكن **(في هذا الباب)** صرح بقوله في هذا الباب ، ولم يقل فيه لئلا يتوهم عوده إلى الضرب الآخر **(كالاستثناء)** فالمراد بالاستثناء في التعريفين ما يعم الاستدراك بالحمل على الاستثناء حقيقة أو حكما وإلا يفسد

---

(١) الأعراف : (١٢٦) .

ويجري فيه الضربان الثاني (كما في قوله) أي قول أبي الفضل بديع الزمان يمدح خلف بن أحمد السجستاني :

(هو البَدْرُ إلا أنَّه البَحْرُ زاخِرًا) (١)

أي : ممتلئا (سِوَى أنَّه الضِّرغَامُ) بالكسر الأسد (لكِنَّهُ الوَبْلُ) المطر الشديد العظيم القطر ، والأول كان يقول :

لا عَيْبَ فِيهِمْ لَكِنْ سُيوفَهُم بِهِنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكَتائِبِ

وإنما كان الاستدراك كالاستثناء لأن إلا في المستثنى المنقطع بمعنى لكن في الأصح .

(ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح ، وهو ضربان : أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيه ، كقولك : فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه ، وثانيهما : أن يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة استثناء يليها صفة ذم أخرى له كقولك : فلان فاسق إلا أنه جاهل ، وتحقيقهما يحال على قياس ما مر) من كيفية التأكيد وجهته وأنه لا ينحصر فيهما ، بل منه ضرب آخر ، وأن المراد بالاستثناء أعم من الاستثناء والاستدراك الذي في حكمه (ومنه الاستتباع) وهو قدم في الإيضاح التوجه ، فكأنه رأى شدة مناسبة التوجيه لتأكيد الذم بما يشبه المدح ، في كونه جامعا للمدح والذم ، فلم يرض بترتيب التلخيص ، وعدل عنه . ولا يخفى شدة مناسبة الاستتباع أيضا في كونهما لإكمال المدح ، ولما كان مفهوم الاستتباع أعم من تفسيره لم يصح منه الاكتفاء بما يفيده الاسم ، واحتاج إلى التفسير ، ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات إلى التمدح بشيء على وجه يستتبع الذم بشيء آخر ، وإلى الذم بشيء على وجه يستتبع الذم بشيء آخر ، أو المدح به . وكأنه من مسامحات أئمة العربية في مقام التفسير والتعريف فذكروا في التفسير (المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر) على طريق التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه الإدماج ، ولذا لم يذكر السكاكي الإدماج واكتفى بذكره .

---

(١) بديع الزمان : أحمد بن الحسين الهمذاني من أول كتّاب المقامات ، والبيت أورده القزويني في الإيضاح : ٣٢٦ ، والرازي في نهاية الإيجاز : ٢٩٣ .

(كقوله) أي قول أبي الطيب : **(نَهَبْتُ مِنَ الأَعمارِ مَا لَوْ حَوَيْتَه)** أي جمعته **(لَهُنِّئَتِ الدُّنيا بِأَنَّكَ خَالِدُ)** (١) .

(مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث غلب على ما لا نهاية لهم ، ولو كان هذا في محاربة واحدة لكان غاية في الدلالة على النهاية في الشجاعة .

(على وجه استتبع مدحه بكونه سببًا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح : حيث جعل الدنيا تتهنأ بخلوده ، ولا معنى للتهنئة بشيء لا فائدة له فيه ، وذلك الاستتباع يحصل من قوله : [نَهَبْتُ مِنَ الأعمارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ] أيضا فإن نهب الأعمار دون الأموال ، وعدم جمعها يدلان على أنه لم يكن القتل لمصلحة تعود إليه ، إذ لو كان لنفسه لم يترك أموالهم لورثتهم ، ولجمع الأعمار ، فإنه لا مصلحة للنفس فوق البقاء المخلد ، فهو لمصلحة الدنيا .

قال في المفتاح : مدحه بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر ، والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستتبع كونه سببا لصلاح الدنيا لأن استتباع كمال السخاء غير ظاهر ، ألا ترى أنه تكلف له الشارحان المحققان بأن التهنئة إنما تكون إذا كان للدنيا منه مال أو كمال ، ويمكن أن يقال استتباع كمال السخاء في عدم نهب الأموال فإنه يدل على أنه لا قدر للمال عنده ، وقوله وحلال القدر من وجه آخر إشارة إلى ما ذكره المصنف من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها ، فإنه ليس جلال قدر سواه . ولا يخفى أن الاستتباع يزيد حسنا إذا كان الوصف المستتبع بحيث يدفع توهما مذموما نشأ من المدح بشيء كما في البيت ، فإن وصفه بالشجاعة ببيان نهب الأعمار ، يوهم إفساده في العالم ، فكما أنه أفاد تهنئة الدنيا بخلوده ، مدحه بإصلاح الدنيا نفي توهم إفساده للدنيا بنهب الأعمار .

(وفيه) أي في الاستتباع **(وجهان آخران)** وقال الشارح : وفي البيت وجهان آخران من المدح ، وما ذكرنا أنسب . وإن قال المصنف في الإيضاح : قال على ابن عيسى الربعي : وفي البيت وجهان آخران من المدح فالمراد بشيء آخر الجنس واحدًا كان أو أكثر ، وقس عليه نظائره .

---

(١) البيت في ديوانه : ٢٧٧/١ من قصيدة في مدح سيف الدولة ، والإشارات : ٢٨٤ ، والإيضاح : ٣٢٧ .

(أحدهما : أنه نهب الأعمار دون الأموال) [١] وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر ، والإعراض عن الأموال ، مع أن النهب بها أليق ، وهذا ينبئ عن علو الهمة أو عن كمال الغناء ، بحيث لا حاجة له إلى المال .

(والثاني : أنه لم يكن ظالما في قتلهم) وإلا لم يكن لأهل الدنيا سرور بخلوده، لأن وجود الظالم سبب لحزن كل أحد ، للخوف من ظلمه ، فلا يتصور تهنئتهم بخلوده ، وتهنئة الدنيا تهنئة أهلها ، وأيضًا لو كان ظالما في قتلهم لكان لمصلحة نفسه ، وهو إما المال أو البقاء ، فعدم جمع الأعمار يدل على أنه ليس طالبا للبقاء ، وعدم نهب الأموال دل على أنه لم يكن طالبا للمال ، وفيه وجه ثالث ، وهو أنه لم يجمع الأعمار ، والناس تجمع المال الذي دون العمر فكم بينه وبين الناس .

(ومنه : الإدماج وهو) في اللغة لف شيء في الثوب وفي العرف **(أن يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان أو غيره معنى آخر)** مفعول ثان ليضمن المسند إلى المفعول الأول ، فبذكر التضمين احترز عن التصريح بمعنى مع سيق الكلام لأجله ، كما في قوله ، في تهنئة بعض الوزراء لما اتخذ وزيرا :-

أَبَى دَهْرُنا إسعَافَنَا في نُفُوسِنا وأَسعَفَنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ

فَقُلْتُ لَهُ نُعماكَ فِيهِمْ أَتِمَّها وَدَعْ أَمْرَنا إنَّ المُهِمَّ المُقَدَّمُ [٢]

فإنه رد المقصود على من قال إن هذا الشعر فيه إدماج في الشكوى عن الدهر في التهنئة ، وقال اخطأ إذ الشكوى مصرح بها ، بل فيه إدماج التهنئة في الشكوى عن الزمان ، هذا وفيه نظر ، لأن البيت سيق للتهنئة فكيف تكون التهنئة إدماجا والشكوى أصلا ، على أن في كون الشكاية من الزمان مصرحا بها نظرًا ، فإن إباء الدهر في واحد من أمرين طلبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى ، وكيف يحمل على الشكوى وآخر كلامه مصرح بالشكر .

---

(١) لتخصيصه الأعمار بالذكر دون الأموال مع أن النهب بها أليق ، والبلغاء يعتبرون مفهوم اللقب في مثل هذا من المحاورات والخطابيات .

(٢) البيتان لعبيد الله بن عبد الله بن طاهر ، المتوفي سنة ٣٠٠ هـ يهنئ سليمان بن وهب حينما استوزره الخليفة المعتضد العباسي ، ويعرض له باختلال حاله .

انظر البيتين في الإيضاح : ٣٢٨ .

(فهو أعم من الا ستتباع) ولا يخفى أن حق البيان حينئذ أن لا يذكر في مقابلة الاستتباع بل يذكر الإدماج من المحسنات ، وينبه على دخول الاستتباع فيه ، كما فعل في الطباق والمقابلة ، وقد أشار بقوله (فهو أعم من الاستتباع) أن ما مثل به الاستتباع مثال له وإنما أشار بقوله (كقوله) إلى مثال له يفترق به عن الاستتباع ، فليس الغرض منه التمثيل ليلغو بل بيان الافتراق والضمير إلى أبي الطيب في الواقع [(أُقَلِّبُ فِيهِ) أي في ذلك الليل (أَجْفانِي) جمع جفن كقفر ، وهو غطاء العين من أعلى وأسفل (كَأَنِّي أَعُدُّ بها) أي بالأجفان ، والتقدير بتقليبها ، ولو قال به ليرجع إلى التقليب لكان أظهر ، ولك أن تجعله راجعا إلى التقليبات المستفادة من أقلب (عَلَى الدَّهْرِ الذُّنوبا)] (١) ومعنى تقليب الأجفان للعد أن امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عده وكمال الرغبة فيه ، فإن الاشتغال بالمرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر) الظاهر أن سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه ، والحزن لا لوصف الليل بالطول لأن تقليب الأجفان ظاهر في السهر لا في طوله ، قال الشارح المحقق : وقوله معنى آخر أراد به الجنس أعم من أن يكون واحدا ، كما في بيت أبي الطيب ، أو أكثر كما في قول ابن نباته - بالموحدتين من فوق ومن تحت بالضم أو الفتح ، فإن كلتيهما مما سمى بها العرب :

[ولا بُدَّ لي مِنْ جَهْلَةٍ في وِصالِه

فَمَنْ لِي بِخِلٍّ - أي خليل - أُودِعُ الحِلْمَ عِنْدَهُ] (٢)

قال المص : إنه ضمن الغزل يعني حديث المحبوبة الفخر بكونه حليما ، حيث استفهم عن وجود خليل صالح للإيداع ، وضمن الفخر بذلك الشكوى من الزمان بتغييره الإخوان ، أو إعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشأن ، فإن الاستفهام إنكاري ، وضمن ذلك أنه لم يعزم على مفارقة حلمه أبدا وإنما يريده وقت إرادة

---

(١) البيت في ديوانه : ١/١٤٠ ، والإشارات : ٢٨٥ ، والإيضاح : ٣٢٧ ، تقليب الأجفان : كناية عن السهاد والأرق وعد ذنوب الدهر كناية عن الشكوى منه .

(٢) جهلة : مرة من الجهل بمعنى الخفه والطيش ، وفي وصاله : لأجل وصاله ، أو في نيل وصاله يعني بسبب نيله ، وخل : صديق ، والاستفهام إنكاري .

انظر البيت في الإيضاح : ٣٢٧ .

الوصال ، فإن الودائع تستعاد ، ففيه تضمين معان لا معنى واحد ، وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن في موضع هو أحق بهذا التنبيه ، ثم الأظهر عندنا أنه لا حاجة إلى تكلف في عبارة التعريفين وصرف النكرة المشتملة على دليل الوحدة إلى الجنس ، لأن مثل ذلك استتباعات وإدماجات ، ولا يجب صدق التعريف على المجموع ، من حيث المجموع ، بل على كل واحد ، فاحفظه ينفعك في نظائره ، ولا تعدل في تعريف بلا موجب عن ظاهره ، واعلم أنه يمكن أن يكون المضمن في البيت كمال شرف الحلم ، وعزته بحيث لا يمكن أن يعتمد في فعله أمانة على أخ من الإخوان ، لا الشكاية من الزمان .

(ومنه : التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ، ومن هاهنا قيل المراد بقولهم : **(وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين)** غاية الاختلاف ، وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذما ، **(كقول من قال)** قيل هو بشار - قال لأعور [(١)] يسمى عَمرًا خط لي ثوبا لا تدري أجبة أم قباء ؟ أقول فيك شعرًا لا تدري أمدح أم هجاء ، فقال بشار:

(خَاطَ لي عمْرٌو قِبَاءْ   يا لَيتَ عَينَيْهِ سَواءْ) [(٢)]

قلت : بيتا ليس يدرى أمديح أم هجاء ، فإنه يحتمل تمني عمى العينين ، وتمنى إبصارهما ، فيحتمل المدح بأنه لحسن الخياطة يتمنى إبصار عينيه ليزيد حسن خياطته ، ويحتمل الذم أي لسوء الخياطة [(٣)] ، فيتمنى عمى عينيه ليتخلص الناس من خياطته ، والفرق بينه وبين الإيهام وجوب استواء الاحتمالين فيه ، ووجوب التفاوت في الإيهام ببعد المراد وقرب غيره ، نظرًا إلى نفس اللفظ على ما قيل ، وعلى ما نقول يكون أحدهما مما نصب عليه القرينة في الإيهام ، وإبقائهما هنا على الإيهام ، فالمراد بكون الكلام محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الإرادة كما هو المتبادر أو الاحتمال على السواء .

(قال السكاكي : ومنه) أي من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) قالوا : أي باعتبار احتمالها لمختلفين ، وإن ليسا متضادين ، ولا الاحتمال على

---

(١) في الأصل (قال الأعور) وما ذكرناه أوفق .

(٢) قاله بشار بن برد في خيّاط أعور ، والبيت في الإيضاح : ٣٢٨ .

(٣) في الأصل (ليس الخياط) .

السواء ، قلت : قال : وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار هذه عبارته ، ولا يبعد أن يحمل على أن بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار فيوافق قوله ، وأكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام ، وحينئذ يكون قوله باعتبار إشارة إلى اعتبار من جوز تأويل مقطعات الحروف في أوائل السور ، فإنهم لا يذكرون في تأويلها إلا أمورًا متساوية بالنسبة إلى اللفظ ، من غير نصب قرينة على إرادة شيء منها .

(**ومنه : الهزل**) هو اللعب ، ونقيضه الجد (**الذي يراد به الجد**) وفيه أنه إن كان ظاهر العبارة هزلا فالكلام من قبيل الإيهام ، وإن استويا فهو من قبيل التوجيه ، وإن كان الظاهر الجد فهو من قبيل إرادة المعنى بلفظ يحتمل خلافه احتمالا مرجوحا ، فلا معنى لعده محسنا في الجد والهزل ، خاصة وأيضا لا وجه لتخصيص التحسين بالهزل الذي يراد به الجد دون الجد الذي يراد به الهزل ، إلا أن يقال اقتصر على الموجود (**كقوله [إِذَا مَا تَمِيمِيٌّ أتاكَ مُفاخِرًا فَقُلْ عُدْ عَنْ ذَا]**) أي أحسب من جملة ما يفتخر به أنه (**كيفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ**) (١) بفتح الضاد .

(**ومنه : تجاهل العارف**) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام حتى يكون من محسناته ، ومع ذلك يخص بمقتضى الأدب بما سوى كلامه تعالى ، قال لدفع كلا التوهمين (**وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره**) فهو صفة للكلام سمي باسم ما هو صفة المتكلم به ، ولا يخص بما سوى كلامه تعالى ، بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر إلى الأعم الأغلب ، وكأنه لذلك قال السكاكي : لا أحب تسميته بتجاهل العارف ، وقال غيري لا يحبه لسوء الأدب في استعماله في كلام رب العزة ، ونفى المحبة كناية عن الكراهية .

(**وقوله لنكتة**) مما زاده على كلام السكاكي ، وليس في كلامه ولا يخلو عن تسامح لإيهامه أنه داخل التسمية ، والأولى أن يقول ومنه تجاهل العارف لنكتة وهو كما سماه إلخ .

(**كالتوبيخ في قول الخارجية**) امرأة ، وهي في أصل اللغة كالخارجي من يسود

---

(١) البيت لأبي نواس ، وهو في الإيضاح : ٣٢٩ .

بنفسه ، من غير أن يكون له قديم [(أيا شَجَرَ الخابُور) من نواحي ديار بكر (مَا لَكَ مُورِقًا) من أورق الشجر ، صار ذا ورق (كأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ على ابْنِ طَرِيف)] (١) فهي تعلم أن الشجر لم يجزع على ابن طريف ، لكن تجاهلت ، فاستعملت كأن الدالة على الشك لتوبيخ الشجر مبالغة في وجوب الجزع ، أو لتوبيخ من لم يجزع ، كذا في الشرح ، ولا يخص التجاهل بقوله كأنك إلخ ، بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا أيضا ، فإنها تعلم أن السبب هو الفصل ، والوقت المقتضى لذلك ، والأشبه أن البيت من التدله .

(والمبالغة في المدح كقوله) أي البحتري : [(أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى) صفة برق (أَمْ ضَوْءُ مِصْباحٍ) ينبغي أن يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء ، وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء ، لأنه يستعمل في النور القوي (أَم ابْتِسامَتُها بِالمَنْظَرِ الضَّاحِي)] (٢) بالضاد المعجمة والحاء المهملة ، بمعنى الظاهر ، من ضحى الطريق ظاهر ، بالغ في مدح ابتسامتها بل نور ثغرها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ، ويحتمل التدله (أو) المبالغة (الذم) كذا في الشرح ، فجعلها عديلة للمبالغة في المدح ، ولا وجه حينئذ للعطف بأو فتأمل ، فالأولى أن يجعل قوله : والمبالغة في المدح أو في الذم بمعنى المبالغة في أحد الأمرين ، لنكتة عديلة لأختها ، فيكون العطف بأو في محله (في قوله) أي زهير : [وما أدري (فَسَوْفَ إِخَالُ) بكسر الهمزة والفتح كما هو القياس لغة أي أظن وهو ملغي معترض بين سوف ومصحوبه أدري (أَقَوْمٌ) أي رجال لأن القوم يخصهم (آلُ حِصْنٍ) الظاهر آل الحصن إلا أنه أراد تنكير الآل حصرًا (أَمْ نِساءُ)] (٣) قال الشارح : فيه دلالة على أن القوم للرجال خاصة ، وفيه بحث إذ يصح مقابلة المجتمع من النساء والرجال بالنساء الصرفة .

---

(١) البيت لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية ، وهو في الإيضاح : ٣٢٩ ، والإشارات : ٢٨٦ ، والمصباح : ٢٥ .
الخابور : نهر بديار بكر من العراق .

(٢) البيت لزهير في ديوانه : ٤٤٢/١ من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان ، والإيضاح : ٣٣٠ ، والاستفهام تعجبي ، وفيه تشبيه ضمني .

(٣) البيت في ديوانه : ٧٣ من قصيدة مطلعها :

عفا من آل فاطمة الجواء ... فيُمنٌ فالقوادم فالحساء

(والتدله) الدله ويحرك ذهاب الفؤاد من هم ونحوه ، ودلهه العشق تدليها فتدله كذا في القاموس فلا يلغو ، قوله (في الحب) نعم يلغو لو كان الدله ذهاب الفؤاد من الهوى كما في الصحاح ، والأظهر أن النكتة لا تخص الدله في الحب ، فالأولى ترك قوله في الحب (في قوله) أي قول الحسين ابن عبد الله ، وكثيرًا ما يتوهم أنه للمجنون : [(باللهِ يا ظَبْياتِ القَاعِ)] هو المستوى من الأرض [(قُلْنَ لنا لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ]) أضافها إلى نفسه ليعلم أنها ليست ليلى بمشهورة ، ولم يضف في قوله (أَمْ لَيْلَى) لأنه لا التباس بعد لإضافة السابقة ، وقيل الإضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع المضمر (مِنَ البَشَرِ) (١) والتردد في كون ليلى منهن أم من البشر ، إما في حسن سواد عينيها وبياضهما ، وإما في التنفر والوحشية ، قال المصنف : وكالتحقير ، في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار : ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (٢) كأنهم لم يعرفوا منه إلا أنه رجل ما ، والتعريض في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٣) هذا ، ويناسب التجاهل التعظيم أيضا كأنه لعظمته لا يعرف إلى غير ذلك من الاعتبارات .

(ومنه : القول بالموجب) أي الحكم بموجب أمر أثبت لشيء من غير ذكره ، أو بموجب المتعلق المذكور .

(وهو ضربان : أحدهما أن يقع صفة) أي دالا على ذات مبهمة باعتبار المعنى المقصود (في كلام الغير كناية عن شيء) أي دالا عليه دلالة خفية ، لخصوص الشيء وعموم الصفة ، ولا يراد الكناية الاصطلاحية ، إذ ليس دلالة الأعز على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح .

(أثبت له حكم) صفة شيء (فتثبتها) أي تلك الصفة بمعنى الأمر القائم بالغير ففيه استخدام (لغيره) أي الشيء (من غير تعرض لثبوته له) الأولى لإثباته له أو لانتفائه عنه (بدل أو نفيه عنه) فيوجب ذلك الإثبات نفي الحكم الذي أثبت لفريقهم معلقا بتلك الصفة وإثباته للغير على سبيل الإلزام والمجاراة ، وهذا هو

---

(١) البيت في الطراز : ٣/٨١ ، والمصباح : ٨٨ ، والإيضاح : ٣٣٠ .
(٢) سبأ : ٧ .
(٣) سبأ : ٢٤ .

القول بالموجب في هذا القسم (نحو : قوله) تعالى : ﴿يَقُولُونَ﴾ أي : المنافقون ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (١) فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم ، والأذل وقعت كناية عن المؤمنين ، وقد أثبتوا لفريقهم المكني عنه بالأعز الإخراج فأثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم ، وهو الله ورسوله والمؤمنون ، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة ، لكن أوجب ذلك الإثبات نفي الحكم عن فريقهم وإثباته للمؤمنين ، هذا على وفق ما في الشرح ، وفي تفسير القاضي وغيره عني بالأعز نفسه ، وبالأذل رسول الله ﷺ .

(والثاني : حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا أو مجازيا ، فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر إلى الوهم (بذكر متعلقه) أي ما يتعلق به سواء كان جارًا و مجرورًا كما يتبادر إلى الوهم أو غيره ، ليشمل مثل قول القبعثري في خطاب الحجاج معه : لأحملنك على الأدهم : مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب ، فإنه حمل الأدهم في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الأدهم ، بالعطف عليه شيئا يوجب كونه الفرس ، إذا عرفت هذا فلا خفاء أن هذا القسم من القول بالموجب من تلقي المخاطب بغير ما يترقب ، فيكون داخلا في البلاغة لا تابعا لها فتأمل .

(كقوله : [قُلْتُ ثَقَّلْتُ) أي حملتك المؤنة (إِذْ أَتَيْتُ مِرارًا) ظرف لقلت أو ثقلت فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادي (قال ثَقَّلْتَ كاهِلي) أي عاتقي (بالأَيَادِي)] (٢) أي بنعم هي الإتيان مرارا كل إتيان نعمة ، قال المصنف وتبعه الشارح : وقريب من هذا قول الآخر .

وإخوانٍ حَسِبْتُهُم دُروعًا … فكانُوهَا ولكِن للأَعَادِي
وخِلْتُهُمُ سِهامًا صائِباتٍ … فكانوها ولكِنْ في فُؤادِي (٣)

---

(١) المنافقون : ٨ .

(٢) البيت للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج ، وقيل لمحمد بن إبراهيم الأسدي . أورده القزويني في الإيضاح : ٣٣١ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ٢٨٧ .

(٣) البيتان والبيت بعدهما ينسبون لابن الرومي ، ولأبي العلاء ، ولعلي بن فضالة القيرواني ، وهو شاعر ...=

ولك أن تجعله ضربا ثالثا ، وهو حمل اللفظ الكائن في ظنه بمعنى من غير أن يكون في كلام الغير على معنى آخر ، ونحن نقول هذا من قبيل التكلف في الضمير ، لا حمل اللفظ الواقع في ظنه ، بمعنى على معنى آخر ، فإن ضمير فكانوها للدروع المذكور في ضمن دورعا لي ، وهكذا في الضمير الراجع إلى سهام صائبات ، وبعد هذين البيتين :

وقالوا قَدْ صَفَتْ منَّا قُلوبٌ لَقَدْ صَدَقوا ولكِنْ عَنْ وِدادِي

قال الشارح : وهذا البيت من هذا القبيل ، وفيه نظر ، بل المعنى لقد صدقوا في دعوى الصفاء لكن لا عن حقدي بل عن ودادي ، فهو تصديق في بعض الدعوى ، وتكذيب في بعضه ، وليس من حمل اللفظ على غير ما أراد المتكلم في شيء فتأمل .

(ومنه : الاطراد وهو أن تأتي بأسماء) الأولى بأعلام الممدوح لأن اختصاص الاطراد بما سوى الكنى والألقاب غير ظاهر ، واستعمال الأسماء في ما يعمها خلاف الأصل . (الممدوح أو غيره وآبائه) عطف على الممدوح والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال ، والأسماء أضيف إلى المجموع ، ولهذا جمع ، وليس التقدير بأسماء الممدوح ، وأسماء آبائه كما شرحه الشارح ، إذ لا يشترط في الاطراد أن يكون للمدوح أو غيره أسماء ، فضلا عن الإتيان بها .

(على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لو وقع تكلف كأن يقال : عتيبة الذي أبوه شهاب ، الذي أبوه حارث ، لا يسمى اطرادًا ، فإن قلت لا فائدة لقوله على ترتب الولادة إذ لا يمكن الإتيان من غير ترتيب ، وإلا لكذب الانتساب ، فلا بد في عتيبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب ، إذ لو قيل عتبة بن شهاب بن سهاب بن حارث لكذب . قلت : لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه في الذكر بطريق الانتساب ، فإنه لو قيل ممدوحي عتيبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد . (كقوله : [إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ) أي هدمت (عُروشَهُمْ) من ثل الدار (بِعُتَيْبَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ شِهابِ)] [(١)] أي تقتله فإنه كان أثاث

= مغربي توفي سنة ٤٧٤ هـ . كانوها : الضمير الواقع خبرًا لكان يعود على الدروع .

(١) البيت لربيعة بن سعد ، وقيل لداود بن ربيعة الأسدي ، وهو في الإشارات : ٢٨٨ ، والإيضاح : ٣٣٢ .

مجدهم ورئيسهم فتحجم تقتلك لا يقاوم هممهم تقبله ، واعترض الشارح في مختصره بأنه من قبيل تتابع الإضافات ، وهو مخل بالفصاحة ، فكيف يعد محسنا ، ودفعه بمنع إخلال التتابع مطلقا بالفصاحة ، وقد ورد في الحديث : (**الكريم بن الكريم ابن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم**) (١) ولا يمكن أن يدفع بأنه مثال الاطراد المحسن ، ولا ينافي التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه آخر ، لأن المحسن إنما يكون محسنا بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف ، نعم لا يضر عند من لم يشترطها في البلاغة . واعلم أنه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ، ولذا أعجب عبد الملك بن مروان قول دريد بن الصمة :

قَتَلْنا بعَبْدِ اللهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُوابَ بنَ أسماءَ بنَ زيدِ بنَ قاربِ (٢)

روى أنه لما سمعه عبد الملك قال لولا القافية لبلغ به آدم .

(**وأما**) الضرب (**اللفظي**) من الوجوه المحسنة للكلام (**فمنه الجناس بين اللفظين**) تقييد الجناس يفيد أن لفظ الجناس لم يختص اصطلاحا بالتشابه المذكور (**وهو تشابههما في اللفظ**) أخرج إضافة التشابه إلى اللفظين تشابه المعنيين ، ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله في اللفظ أي في التلفظ ، لأنه لا تشابه بين المعنيين في التلفظ ، بل في اللفظ ، وقد نبه على أن اللفظ يستعمل بمعنيين ، وإن أغرب في التعريف فهو جهة للعدول من تشابه الكلمتين ، كما في المفتاح ، وله جهة أقوى هي أظهر من أن تخفى . ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فإن التشابه يقتضي تغايرا ، والتغاير اللازم للتعدد في التكرار لا يسمى في العرف تغايرا ، ولهذا يثبت للفظ الواحد معان متعددة ، فجعل ﴿**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ**﴾ (٣) لفظين تحوج إلى تكلف ، وخروج من العرف ، وتحوج مع ذلك إخراج (**أن أن زيدا ، وضرب ضرب زيد**) إلى مزيد تكلف بإيراد التشابه في التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه في المراد ، ولا يخفى بعده ، ولو لم يقيد بقوله في

---

(١) صحيح ، أخرجه أحمد والبخاري من حديث ابن عمر ، وانظر صحيح الجامع (٤٦١٠) .

(٢) انظر البيت في الإيضاح : ٣٣٢ . لداته : أقرانه ، واحده : لدة ، بزنه عِدة ، وعبد الله المذكور هو أخو دريد بن الصمة الشاعر .

(٣) الروم : ٥٥ .

اللفظ تبادر التشابه في المعنى ، فأخرج به هذا التشابه في المعنى سيما المطابقي ، لكن التشابه في اللفظ أوسع من الجناس ، حتى إنه يشمل ضرب ، وعلم لتجانسهما في التلفظ ، من حيث اشتمال لفظيهما على الثلاثية ، إلا أن المراد بالتشابه في التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل أنواعه ، فخرج به أيضا أصناف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابها في التلفظ ، هذا وسيجيء بعضها في أقسام المحسنات ، أحسن التأمل في المقام فإن سلوكه من خواص كرام ذوي الأفهام ، بل المخصوصين بإكرام الإلهام .

والجناس ضربان : تام وغير تام ، وأشار إلى هذا التقسيم بقوله : **(والتام منه)** أي من الجناس **(أن يتفقا)** أي اللفظان **(في أنواع الحروف)** يكفي أن يقول : في الحروف إلا أنه أدرج لفظ الأنواع ؛ تنبيها على أن كل حرف من حروف الهجاء نوع ، وإنما خالف عرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ ، وعد زيد لفظا واحدا وإن تلفظ به ألوف تصحيحا لاعتبار الجناس في لفظ واحد استعمل لمعنيين ، نحو : **﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾** لأنه يتوقف على التعدد ، والمراد بالأنواع ما فوق الواحد ، وإلا لم يكن جناس في الثنائي ، والمراد أنواع الحروف الملفوظة وإلا لم يكن دعاني أمرا ، ودعاني فعل ماض متجانسين تجنيسا تاما ، لعدم الاتفاق في عدد الحروف ، لأن الأصل في الأول أيدعاني .

(وأعدادها) الأولى وعددها إذ يوافق ضرب وقتل في عدد الحروف لا في أعدادها إذ ليس بحروفهما أعداد ، لا يقال إن الاتفاق في الأنواع يغني عن الاتفاق في الأعداد ، لأن معنى اتفاقهما في الأنواع أن يكونا متشاركين في أنواع الحروف ، ولا يشارك المساق الساق في أنواع حروف المساق ، بل في بعض أنواعها فلو قدم الأعداد على الأنواع لكان أحسن ؛لأنا نقول حليت وحلت متشاركان في أنواع الحروف ، وليسا بمتشاركين في أعدادها .

(و) في **(هيآتها)** الإضافة لأدنى ملابسة إذ الهيئة صفة للكلمة وإن كانت حاصلة باعتبار الحركات و السكنات الحاصلة في الحروف ، و الأولى في هيئتها إذ ليس بشيء من المتجانسين هيئات حتى يتفقا في الهيئات ، وما اشتهر من تعريف

الهيئة من أنه يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على بعض يوجب أن يكون ذكر هيأتها مغنية عن ذكر ترتيبها ، وكأنه لم يلتفت إليه المصنف لما رأى من أنه يتجه عليه أنه يوجب أن لا يتحد هيئة ضرب ، وربض ، فجعل الترتيب خارجا عن مفهوم الهيئة ، ولم يرض بالتعريف المشهور ، ولو أريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة و السكون لا هيئة الكلمة كما هو المشهور لم يتجه شيء من المذكور ، لكن يحتاج إلى حمل الهيئات على ما فوق الواحد لما مر .

(وترتيبها) أي تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع كل حرف في موضعه اللائق أو لا فتأمل ، وإنما عدل عن تعريف المفتاح ، وهو أن لا يتفاوت المتجانسان في التلفظ مع أنه أخصر للإشارة إلى تفصيل التشابه المعتبر في الجناس .

قال المصنف : ووجه تحسينه أنه أفاده في صورة الإعادة **(فإن كانا من نوع واحد)** من أنواع الكلمة **(كاسمين)** أو فعلين أو حرفين **(سمي تماثلا)** الأظهر أن يسمى التجانس مماثلة وكل من المتجانسين مماثلا ، وستعرف وجه العدول عنه .

قال الشارح : التسمية بطريق النقل من اصطلاح أهل الكلام ، من أن التماثل الاتحاد في النوع . أقول هذا بعيد ، و الأظهر أنه من المماثلة بمعنى المشابهة ، سمي التشابه الكامل بالمماثلة لكماله فكأنه بلغ في الكمال إلى حد قام به تماثل ، كما يقال جل جلاله فافهم **(نحو ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾)** وأقسام كل من الاسم والفعل والحرف أصناف لا أنواع ، فيكون نحو قول الحريري :

وذِي ذِمَامٍ وَفَتْ بالعَهْدِ ذِمَّتُه ... ولا ذِمامَ لَهُ في مَذْهَبِ العَرَبِ

من الجناس المتماثل مع أن الذمام الأول مفرد بمعنى العهد ، والثاني جمع ذمة بالفتح ، وهي البئر القليلة الماء ، والغريرية ضد ، ولكل منهما وجه في البيت ، فعلى الأول معناه أنه ليس له آبار قليلة الماء في مسلك العرب ، بل آباره كثيرة الماء ، نفي بالسالكين ، وعلى الثاني معناه أنه ليس له آبار كثيرة الماء في مسلك العرب ، لأنها لا يدعها السالكون أن يكثر ماءها لقلته ، التناول ، فقول الشارح المحقق ، والثاني جمع ذمة بالفتح ، وهي البئر القليلة الماء ، قصر النظر من غير

ظهور موجب ، وفي كونه من الجناس المتماثل ، وجعل كون الكلمتين فيه من نوع واحد بحث ؛ لأنه إن أريد النوع الحقيقي فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث ، وإن أريد الأعم فالاسم المفرد والاسم الجمع نوعان اعتباريان لهما جنس وفصلان ؛ لأن العام الداخل في مفهوم الاعتباري جنسه ، و الخاص المعتبر في مفهومه فصله .

(وإن كانا) أي اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو ثلاثة أقسام بالقسمة العقلية (سمي مستوفي) وهو في اللغة ما أعطى حقه بالتمام ، سمي به تنبيها على أنه وإن اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شيء من حق الجناس .

(كقوله) أي قول أبي تمام ، في ما الأول فعل والثاني اسم [(ما) موصولة أو موصوفة خبره ، قوله فإنه :

(ما ماتَ مِن كَرَمِ الزَّمانِ فإِنَّهُ يَحْيَى لَدَي يَحْيَى بنِ عَبْدِ اللهِ) (١)

فإنه كريم لا يدع أن يموت قسمًا من أقسام الكرم .

وقال الشارح ؛ لأنه كريم ، يحيي الكرم ويجدده ، وما ذكرنا أبلغ فافهم ، وعلى توجهه لو جعل تجديد الكرم ؛ لأنه يهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه ، لكان فيه مزيد مبالغة ولطف ، ولك أن تجعل ما نافية ومن زائدة ، وقوله فإنه تعليل ، وفي عكسه قول الآخر :

سَمَّيْتُه يَحْيَى لِيَحْيَى فَلَمْ يَكُنْ إلى رَدِّ أَمْرِ اللهِ فيهِ سَبِيلُ (٢)

(وأيضا) لا يخفى أن التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب من القسمة ، فينبغي أن لا يذكر قوله ، وأيضا ليكون جناس التركيب في سلك التقسيم ، ويكون التقسيم ثلاثيا حاصرًا لأنه حينئذ يكون تقسيما للجناس التام إلى المماثل والمستوفى ، وجناس التركيب ، والقول بأن قوله وأيضا ليس للتنبيه على استئناف التقسيم ، كما حمله الشارح المحقق ؛ بل للتنبيه على أنه أيضا من أقسام التام ، ولم يخرج باختلاف اللفظين إفرادا وتركيبا مع كمال الاختلاف عن التمام

---

(١) البيت في ديوانه : ٣٤٧/٣ من قصيدة يمدح فيها يحيى بن عبد الله ، انظر البيت في الإيضاح : ٣٣٣ ، والتبيان : ١٦٦ والإشارات : ٢٩٠ .

(٢) البيت لمحمد بن عبد الله بن كناسة الأسى يرثي ابنه . انظر البيت في الإيضاح : ٣٣٣ .

بعيد عن الإفهام .

(إن كان أحد لفظيه مركبا سمي جناس التركيب) وإن كان الآخر مفردا وإن لم يكن أحد لفظيه مركبا فلا اسم له على إطلاقه ، بل المسمى بالاسم فسماه كما مر . فمثال ما يكون كلا لفظيه مركبا ما مثل به المتشابه والمفروق ، ومثال ما يكون أحد لفظيه مفردًا قوله :

مَطَا يا مَطَايَا وَجْدُكُنَّ مَنَازِلٌ مِنًّا زَلَّ عنها لَيْسَ عَنِّي بِمُقْلَعِ

فمطا فعل ماض ، ويا حرف النداء ، ومطايا هو المنادى ، وأحد لفظي الجناس المركب من الفعل والحرف ، والآخر مطايا جمع مطية والإقلاع عن الشيء الكف عنه ، ومعنى البيت : أطال وجدكن وخرنكن منازل متكبرة قطعتهن متابعتي تقدير موت ظهر عليكن مخايله من شدائد الطريق ، وزل عنكن راسخ في لا يمكن قلعه عني ، فلا يمكن نجاتي عنه ؛ لأن سببه هوىً لا يزول وجوى هجر ليس معه رجاء الوصول ، فقوله زل عنها ففيه التفات من الخطاب إلى الغيبة والضمير لمطايا ، فقول الشارح وأيضا إن كان أحد لفظيه مركبا والآخر مفردا ليس كما ينبغي فإن ذاهبه مركبة من حرف التأنيث والاسم ، وتركيب جاملنا ظاهر غاية الظهور ، وبناء الأمر على أن ذاهبه في حكم الكلمة الواحدة ، ولذا أجرى الإعراب على التاء ، والمقصود بالتمثيل حامل ، وحامل لا جام لنا وجاملنا تكلف لا يدعو إليه داع ، مع أنه يخرج حينئذ من البيان التجنيس بين جام لنا وجاملنا ، وكذا بناءه على ما قيل إن اسم لا وخبرها لا يعدان لفظا واحدًا لا حقيقة ولا عرفا ، بخلاف الفعل والمفعول مع استتار الفاعل نحو : جاملنا فإنهما يعدان في العرف لفظا واحدا تكلف مع أن شيئا منهما لا يجرى فيما مثل به للمعروف في الإيضاح من قوله :

لا تَعْـرِضَن عَلَى الرُّواةِ قَصِيدَةً مَـا لَمْ تُبالِغْ قَبْلُ في تَهْــــذِيبِها
فَمَتَى عَرَضْتَ الشِّعْرَ غَيْرَ مُهَذَّبٍ عَدُّوهُ مِنْكَ وَسَاوِسًا تَهْذِي بِها

فإن اتفقا يعني إذا عرفت جناس التركيب .

(فإن اتفقا) أي لفظا المتجانسين اللذان أحدهما مركب سواء كان الآخر مفردًا كما عرفت أو مركبا كما في المثالين (في الخط) أيضا (خص باسم المتشابه)

كأنه بلغ في الكمال بحيث قام به تشابه على قياس التسمية بالمماثل (كقوله) أي أبي الفتح البستي المنسوب إلى بست بالضم بلد بسجستان : [(إذا مَلِكٌ لَمْ يَكُ ذا هِبَة) أي صاحب هبة (فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَه)] (١) الفاء الأولى جزائية والثانية سببية وذهاب الدولة كناية عن عدم بقائها (وإلا) أي وإن لم يتفق اللفظان اللذان أحدهما مركب سواء تركب اللفظ الآخر أو لا في الخط (خص باسم المفروق) لافتراق اللفظين في الخط أو لافتراق اللفظين والخطين في التشابه ، (كقوله) أي أبي الفتح :

[(كُلُّكم قَدْ أَخَذَ الجامَ ولا جَامَ لنا)] أي لا جام مأخوذ لنا ليلائم قد أخذ الجام وإن كان تقدير الفعل العام أشيع (ما الذي ضَرَّ) الاستفهام إنكاري أي لم يضره شيء (مُدِيرُ الجامِ) من وضع الظاهر موضع المضمر وهو مقبول في الشعر بلا نكتة ، ووجوب النكتة إنما هو في النثر (لَوْ جَامَلَنا) (٢) أي أحسن عشرتنا ، ومن حسن هذا الجناس أن لا جام لنا يفيد نفي المجاملة في أول السماع ، وهو صحيح في هذا المقام ، وإنما قلنا في أول السماع لأن اشتراط تكرار لا الداخلة على الماضي يرد كون لا جام لنا محمولا على الماضي ، فإن قلت لا يصح قوله وإلا فمفروق ، لأنه مفروق أو مرفو (٣) ، لأنه إن لم يتفقا في الخط فإن كان المركب مركبا من كلمتين فمفروق وإن كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فرفو (٤) كقول الحريري :

ولا تَلْهَ عَنْ تَذْكارِ ذَنْبِكَ وابْكِهِ بِدَمْعٍ يُضاهِي الوَبْلَ حَالَ مُصَابِهِ

ومثل لعينيك الحمام ككتاب قضاء الموت ، ووقعه الوقع بالسكون وقعة الضرب بالشيء (وردعة ملقاة ومطعم صابه) الصاب جمع صابه ، وهو شجر مر ، ووهم الجوهري في قوله الصاب عصارة شجر مر ، صرح بهذا التقسيم المصنف في الإيضاح ، فعبارة الكتاب بعيدة عن الصواب ، قلت ما ذكره في الإيضاح تقسيم القوم وكأنه لم يرض به في التلخيص وأراد بكون أحد اللفظين مركبا كونه لفظا

(١) البستي : أبو الفتح علي بن محمد ، وهو في الإيضاح : ٣٣٤ .

(٢) البيتان لأبي الفتح البتسي ، أوردهما محمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ٢٩١ ، والقزويني في الإيضاح : ٣٣٤ ، والجام : الكأس . ومدير الجام : الساقي .

(٣) كذا بالأصل .

(٤) كذا بالأصل .

موضوعا يدل جزء لفظه على جزء معناه لا مجرد ما ركب مع الغير وإن صار بعد التركيب لفظا مهملا كالمصاب الثاني ، ولم يلتفت إليه ، وليس في مطعم صابه صورة الإعادة لأن حسن التجنيس التام لكونه إفادة في صورة الإعادة أو بنفي مطع مهملا لا معنى له ، وكيف يعتبر في السجع المهمل ولو اعتبر لكان في المساق والساق تجنيسا تاما ، ولم يقل به أحد .

لما فرغ من تفصيل أقسام التام شرع بقوله **(وإن اختلفا)** في تقسيم غير التام وجعله أربعة أقسام لأن الجناس لا يجامع الاختلاف في الأمرين من الأمور الأربعة المذكورة ، لبعد التشابه حينئذ ، فإن قلت : الاختلاف في الأعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة بل في الأنواع أيضا في مثل الساق والمساق ؛ قلت : معنى الاختلاف في الأعداد فقط أنه بعد حذف الزائد لا يبقى اختلاف ، ثم كأنه تنبه لفساد جمع الهيئات فقال : **(في هيئات الحروف فقط)** أي مع الاتفاق في الثلاثة الباقية **(سمي)** التجنيس **(محرفا)** على صيغة المفعول من التحريف وهكذا عند غير السكاكي ، فإنه سماه في المفتاح ناقصا ، ووجه التحسين فيه أن فيه إظهار أمور مختلفة من مادة واحدة ، أو أن فيه حسن الإفادة الصرفة ، مع إيهام بعض الإعادة لأن فيه إيهام الاشتقاق المشتمل على إعادة ما ، والاختلاف قد يكون في حرف واحد **(كقولهم جبة)** ثوب معلوم **(البرد)** بالضم ثوب مخطط **(جنة البرد)** بالفتح معلوم فالاختلاف في حرف واحد هو الباء **(ونحوه)** في أن الاختلاف في حرف واحد **(قولهم الجاهل إما مفرط)** أي مجاوز عن الحد **(أو مفرط)** أي مقصر ، وليس له الحالة المتوسطة بين الإفراط والتفريط ، ولما كان يتبادر إلى الوهم أن الاختلاف في هذا المثال في حرفين أي الفاء والراء بسكون الراء المدغم ، أزال ذلك بالتنبيه أولا بقوله : ونحوه ، والتعليل ثانيا بقوله : **(والحرف المشدد في حكم المخفف)** ووجهه على ما قال في المفتاح : أنه حرف واحد في الصورة الخطية ، ويلزم على هذا أن لا يكون أذنب اسم تفضيل مشبعا وأذنبوا فعل ماض ، جميعا مذكرا من الجناس التام ، ويكون محمر كمكرم ، ومحمر من الاحمرار متجانسين تجنيسا تاما ، وهو بعيد وعلى ما قال الشارح المحقق ، وإنه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة ، كما في الحرف الواحد ، فكأنه لم يرد إلا كيفية، ويلزم على كل تقدير كون محمر كمهمل ، ومحمر كمكرم متجانسين متفقين في أعداد

الحروف ، وما ذكرنا من شرح كلامه أقرب مما ذكره الشارح المحقق من أن معنى قوله : ونحوه المماثلة في كونه من التجنيس المحرف ، ودفع لما يتبادر إلى الوهم من أن التجنيس مع اختلاف عدد الحروف ، وليس من قسم المحرف .

هذا ولا يخفى أن قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كما أنه متمم للحكم السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله : **(وكقولهم البدعة شرك الشرك)** فإن الشرك بالشين المشدد يقتضي أن يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون بأن يكون المتحركان في أحد المتجانسين ساكنين في الآخر ، والمقصود به التمثيل لكون المتحركين في أحدهما بالفتح مكسور أو ساكنا في الآخر أو يقال : يقتضي أن لا يكون من التجنيس المحرف بل من الناقص و البدعة ، كالحكمة الحدث في الدين بعد الإكمال ، أو ما استحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال ، والشرك : محركة حبائل للصيد ، وما ينصب للطير ، والشرك بالكسر اسم بمعنى الإشراك والمراد به الإشراك بالله **(وإن اختلفا في أعدادها)** أي الحروف بأن تكون حروف أحدهما أكثر من الآخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد في اللفظ **(يسمى)** الجناس **(ناقصا)** قال الشارح : لنقصان التشابه للاختلاف في العدد والهيئة والنوع وسماه السكاكي مذيلا **(وذلك)** ستة أقسام لأنه **(إما بحرف واحد)** وهو ثلاثة أقسام كما فصله بقوله **(في الأول)** إلخ ، وإما بأكثر ، وهو مثل ما لحرف واحد إلا أنه لم يذكر إلا قسما واحدا **(مثل قوله تعالى : ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾** [1] وذلك مبني على أن المشدد حرف واحد ، وإلا فالمساق لا يزيد على الساق **(أو في الوسط نحو جدي)** أي بختي أو رزقي أو عظمتي أو حظي **(جهدي)** بالفتح أي مشقتي وكون الجد أنقص من الجهد ، كالساق والمساق ، أو في الآخر **(كقوله)** أي أبي تمام : [**(يَمُدُّون مِن أَيْدِي)**] أي بعض أيد إذ الحرب وإعمال السيف لا يكون إلا بيد فالماد للسيف ليس إلا مادًّا لبعض أيديه ، فالأخفش أيضا مع تجويزه زيادة من في الإيجاب يرضى بجعلها زائدة هنا إذ لا داعي إليه فجعلها زائدة على مذهبه أو تقديره بسواعد من أيد حفظا لمن عن الزيادة ، كما فعله الشارح ، ذهول عن معنى

(١) القيامة : ٢٩ ، ٣٠ .

لطيف ، وعدول عن طريق حنيف ، وهبناه في وقت شريف ، وما ذكر الشارح مقابلا لتقدير المعطوف من أنه للتبعيض مع أنه في تقدير سواعد من أيد أيضا للتبعيض ، إذ السواعد بعض الأيدي فكأنه مبني على جعل من التبعيضية اسما ، وقد صرح به في شرح الكشاف ، وقال : هذا مما استخرجته **(عَواصٍ)** من عصاه بسيفه ضربه به ضربة بالعصا **(عَوَاصِمٍ)** من عصم على حد ضرب بمعنى منع أو وقي تمامه : **(تَصُولُ بأَسْيافٍ قَواضٍ)** أي : قواتل ، من قضى عليه قتله ، وهو أنسب مما في الشرح ، من أنه قضى عليه حكم أي حاكه بالقتل ، **(قَوَاضِبِ)** [1] من قضبه بمعنى قطعه ، على حد ضرب يعني أسياف قواتل للأحياء قواطع للأشياء أيا كانت خشبا أو حجرا أو حديدا ، فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواتل ، وتكون الزيادة في الآخر لعدم الاعتداد بالتنوين .

(وربما يسمى) قال المصنف أعني الثالث **(مطرفا)** نقلا من الخيل الأبيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف فإن آخره بخلاف الباقي في كون اللفظ إعادة ، قال المصنف : ووجه تحسينه أنه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم أنها هي الكلمة التي مضت ، وإنما أتى بها للتأكيد حتى إذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد اليأس منها ، هذا وفيه نظر من وجهين : الأول أن توهم التأكيد ليس عاما لأنه لا يشمل مثل قولنا : لهم أيد عواص ، وأعين عواصم ، إذ لا مجال لتوهم التأكيد ، فينبغي أن يحذف قوله: وإنما أتى بها للتأكيد ، والثاني : أن اختصاص الوهم بالزمان السابق على ورود الآخر إنما يتم في مثل عواص عواصم ، وأما في عواصم عواص فالوهم باق بعد ورود الآخر ، فالأولى أن يقال قبل معرفة الآخر ، ووجه تحسين القسمين السابقين جمع الألفاظ المتناسبة ، فهما في المحسنات اللفظية نظير مراعاة النظير في المحسنات المعنوية ، وهذا الوجه يعم أقسام الجناس **(وإما بأكثر)** قد عرفت أنه ثلاثة أقسام كقسميه ، ولم يذكر منه إلا قسما سمي باسم لبيان اسمه **(كقولها)** أي الشاعرة ، وهي الخنساء ويقال لها خناس أيضا أخت صخر : [**(إنَّ البُكاءَ)**] بالضم والكسر أو الثاني لكثرته فهو أنسب هنا [**(هو الشِّفَاءُ مِنَ الجَوَى)**] هو حرقة القلب

(١) البيت في ديوانه : ٢٠٦/١ ، والطراز ٣٦٢/٢ ، والإيضاح : ٣٣٥ .

والمراد مجرد الحرقة بقرينة قوله [(بَيْنَ الجَوَانِحْ)] (١) أي الضلوع تحت الترائب مما يلي الصدر جمع جانحة .

(وربما يسمى) هذا الضرب الذي يكون بأكثر من حرف في الآخر (مذيلا) وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما في الشرح مما لا يوثق به ، وبعيد عن هذا الاسم وفي قوله وربما إشارة إلى عدم اشتهار التسمية (وإن اختلفا في أنواعها) أي في جميع الأنواع لا في كل نوع ، كما كان المعنى كذلك في الأنواع يدل عليه قوله (فيشترط أن لا يقع) أي الاختلاف (بأكثر) أي في أكثر (من حرف) إذ لا يعد نصر ونكل أو ضرب وفرق متجانسين .

(ثم الحرفان) المختلف فيهما (إن كانا متقاربين) في المخرج يسمى هذا الجناس مضارعا (وهو) أي الحرفان فالظاهر وهما ، فهو راجع إلى الحرفين بتأويل وهو (إما) حرفاها (في الأول) بعيد جدا (نحو بيني وبين كِنّي) أي بيتي (ليل دامس) أي مظلم (وطريق طامس) (٢) أي بعيد جعل الليل لإظلامه حائلا بينه وبين بيته كالطريق ، فكما لا يرفع الطريق من البين لا يمكن الوصول ، فكذا ما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (أو في الوسط نحو قوله) تعالى ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ﴾ (٣) أي يبعدون (عنه أو في الآخر نحو) قوله عليه السلام (الخيل معقود بنواصيها) جمع ناصية وهي منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه (الخير) إلى يوم القيامة (٤) (وإلا) أي إن لم يكن الحرفان متقاربين في المخرج (سمي لاحقا وهو) كهو أيضا إما في الأول (نحو ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ﴾) (٥) أي كاسر لإعراض الناس معتاد به ﴿لُمَزَةٍ﴾ أي طاعن فيها معتاد به ، لأن بناء فعله للاعتياد (أو في الوسط نحو) قوله بعد (﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾) (٦) أي تتكبرون وهذا تنظير لا تمثيل ، إذ كما أن

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ٣٣٥ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ٢٩٢ .
الجوى : شدة الوجد من الحزن أو العشق ، الجوانح : الضلوع فوق الترائب ، واحدها : جانحة .
(٢) انظر البيت في الإيضاح : ٣٣٥ . كنى : بيتي . دامس : مظلم شديد الظلام . طامس : خفي المعالم .
(٣) الأنعام : ٢٦ .
(٤) رواه أحمد في مسنده ، والبخاري ومسلم في صحيحيهما .
(٥) الهمزة : ١ .
(٦) غافر : ٧٥ .

الهمزة والهاء مع عدم صحة إدغام أحديهما في الأخرى متقاربتان ، لكونهما حلقيتين ، كذلك الميم والفاء متقاربتان شفويتان ، وإن لم يصح إدغام أحديهما في الأخرى ، ومثاله قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (١) (أو في الآخر نحو) قوله تعالى ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾ (٢) الكلام فيه كالكلام في المثال السابق، بل أشد لأن الراء والنون متقاربتان بحيث يدغم أحديهما في الآخر ، وغفلة الشارح المحقق عنه ، مع التعرض بالسابق معجبة ، والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فليس غيره ، من واق . (إن اختلفا في ترتيبها) أي ترتيب الحروف فقط (سمي تجنيس القلب) : ولم يعده المفتاح من أقسام الجناس بل جعله من القلب ، وهو ضربان ، لأنه إما أن يعكس الترتيب من الآخر إلى الأول (نحو : حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه) هذا حل لقول الأحنف :

حُسامُكَ فيه للأَحْبابِ فَتْحٌ وَرُمْحُكَ فيه للأَعْداءِ حَتْفُ

(ويسمى قلب كل) وإما أن لا يكون كذلك (نحو) ما جاء في الخبر (اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة (وآمن روعاتنا) (٣) (ويسمى قلب بعض) وإن لم يخل حرف منه من تقديم وتأخير، هكذا ذكره الشارح ، ولم يعثر على هذا التفصيل إلا من كلامه ، وكلام من تبعه ، ويحتمل كلام المصنف أن يراد بنحو : حسامه فتح إلخ ما يكون في جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب أو لا ، وبنحو عوراتنا وروعاتنا ، ما لم يكن القلب إلا في بعض حروفه وهذا أوفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض .

(وإذا وقع أحدهما) أي أحد المتجانسين جناس القلب كذا فسره المصنف وتبعه الشارح المحقق ، وفي المفتاح خصه بقلب الكل ، وظاهر عبارته أنه إذا ولى أحد القسمين من قلب الكل وقلب البعض (في أول البيت والآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لأن اللفظين كأنهما جناحان للبيت

---

(١) العاديات : ٧ ، ٨ .

(٢) النساء : ٨٣ .

(٣) أورده العجلوني في كشف الخفاء (١/٢٠٨) وقال : «رواه أحمد في مسنده عن أبي سعيد الخدري» وبنحوه بصيغة المفرد في صحيح الجامع ، حديث (١٢٦٢) .

كقوله :

(لاحَ أَنوارُ الهدَى عَنْ كَفِّهِ في كُلِّ حالٍ) (١)

(وإذا ولي أحد المتجانسين) أي جناس كان بقرينة العدول إلى الاسم الظاهر ودلالة المثال (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو قوله تعالى : ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (٢) وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ، سواء كان بينهما جناس لفظي أو لا ، والمراد التوافق مع قطع النظر عن الإعجام ، ويسمى تجنيس تصحيف ، وتجنيس خط ، ومنه قول المفتاح في التجنيس اللاحق : إنه إذا اتفق المتجانسان كتابة يسمى تجنيس تصحيف ، ولما لم يخص هذا تجنيس اللاحق كما أوهمه عبارته لم يلتفت إليه المصنف ، ولم يذكره في التجنيس اللاحق ، ومن غرائب ذلك ما كتبه أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - إلى معاوية حين تمرد عن طاعته : (عِزُّكَ غَرَّكَ فَصَارَ قِصَارُ ذَلِكَ ذُلَّكَ فَاخْشَ فَاحِشَ فِعْلِكَ تُهْتَدَى بِهُدَى) فأجابه معاوية بقوله : (عَلَى قَدْرِي غَلَى قِدْرِي) ففي كلام معاوية الجناس اللفظي مع الخطي ، وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه إلى الحروف ، فانفصالها فيعد متى تعود مجانس مسعود ، ويعد المستنصرية جنة مجانس المسيء بضربة حية ، واستنصح ثقة مجانس إيش تصحيفه ، ومجانس أتيت بتصحيفه ، قيل لفاضل استنصح ثقة إيش تصحيفه ، قال أتيت بتصحيفه ، وفي المفتاح : ومن التجنيس ما يسمى مشوشا ، وهو مثل البراعة والبلاغة .

قال الشارح المحقق في شرح المفتاح : وجه كونه مشوشا أنه يوهم كونه مطرفا لاختلاف المتجانسين بحرفين قريبي المخرج ، وليس به لعدم اتفاقهما في صورة الخط ، وكونه تجنيس خط لاتفاق العين ، والعين في الخط ، وليس به لاختلاف الراء واللام في الخط ، وهو سهو من قلم الناسخ ، إذ لم يشترط في المطرف الاتفاق في الخط ، بل هو مجرد قرب المخرج .

وقال الشريف المحقق : ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين القريبي المخرج ، وهو

---

(١) انظر البيت في عروس الأفراح .

(٢) النمل : ٢٢ .

أيضا سهو ؛ لأنه لم يشترط في المطرف اجتماع الحرفين ، وقيل لو اتحد عينا الكلمتين فكان تجنيس تصحيف ، ولو اتحد لاماهما لكان مضارعا ، فلما تحادنت الصنعتان صار مشوشا ، ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهر المعنى لم يلتفت إليه المصنف ، ويمكن أن يقال : أراد بالتجنيس المشوش ما يكون بين صورتي كناية المتجانسين تقارب كما في البلاغة والبراعة ، فإنه لو اتصل الألف بالراء لالتبست باللام ، ولو انفصلت عن اللام لالتبس اللام بالراء .

قال الشارح المحقق : ومن أنواع التجنيس تجنيس الإشارة ، وهو أن لا يظهر التجنيس باللفظ ، بل بالإشارة ، كقوله : للشيخ لحية فرعونية سلط الله عليها موسى ، حلقت لحية موسى باسمه وبهارون إذا ما قلبا .

(ويلحق بالجناس شيئان : أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل عن عبارة المفتاح : وكثيرا ما يلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان إلى أصل واحد بالاشتقاق ، لما فيه من المسامحة ، لأن اللاحق أن يجمع الاشتقاق اللفظين لا نفس الكلمتين ، ولأنه لا يشتمل القول والقائل ، لأنهما لا يرجعان إلى أصل واحد ، بل القائل يرجع إلى القول ، ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير ، فلذا فسره الشارح المحقق بتوافق الكلمتين في الحروف الأصول . مرتبة مع الاتفاق في أصل المعنى ، لكنه ترك قيد الترتيب في الحروف الأصول في المختصر ، فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير ، مثل : جبذ وجذب ، فكأنه وجد في كلامهم ما أوجب التعميم ، لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه ، فالتعريف الصحيح رد كلمة إلى كلمة توافقها في الحروف الأصول ، وأصل المعنى ، وينبغي أن يراد بأصل المعنى أن ما لابد منه التوافق فيه لا يفي التوافق في خصوص المعنى إذ المضرب مصدرًا مستثنى من الضرب مع توافقهما في خصوص المعنى ، ولا يخفى أن بين قال وقال مصدرًا جناس فيلزم كون المتجانسين ملحقين بهما ، ويمكن دفعه بأن يقال : وقال توافقني توافقاني أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فمن هذه الحيثية هما متجانسان ، وتوافقا في الاشتقاق ، فمن هذه الحيثية من الملحقات ، بقي أنه يلزم أن لا يكون بين الصحبة والصحابة حسن جناس الاشتقاق ، مع أنه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب .

(نحو قوله تعالى ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾) (١) فإنهما مشتقان من القيام هو الانتصاب ، والقيم المستقيم المعتدل لا إفراط فيه ولا تفريط ، أو القيم لمصالح العباد ، أو على الأديان الشائعة بالشهادة بصحتها .

(والثاني أن يجمعها) أي اللفظين (المشابهة وهي) أي المشابهة في هذا المقام في الاصطلاح (ما يشبه الاشتقاق) أي توافق يشبهه ، فإن قلت لا فائدة لقوله (وليس باشتقاق) لأن مشابه الشيء لا يكون إياه ! قلت لعله رد لمن حمل قولهم المشابهة على الاشتقاق ، فضمير ليس للمشابهة لا لما يشبهه حتى يكون لغوًا ، وتذكيره لتذكير الخبر ، فاعرفه ، فإنه من الملهمات ، والمراد بشبه الاشتقاق ما يتوهم في بادئ النظر اشتقاقا ولم يكن .

(نحو : ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾) (٢) أي قال لوط لقومه ، فإن قال وقالين مما يتوهم في بادئ النظر أنهما من القول ، ويضمحل بأدنى تأمل ويظهر أن قالين من القلا كإلى بمعنى الترك ، فإن قلت قالين وقال كجوى وجوانح ، فيكون بينهما تجنيس مذيل ! قلت : فليكن من هذه الحيثية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحقان بالمتجانسين وقد عرفت نظيره .

(ومنه) أي من الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة (رد العجز) هو في المشهور هنا كعضد ، وهو في اللغة على خمس لغات ، كفلس وقفل وعلم وكتف ، (على الصدر) أي أعلى مقدم الشيء فرد العجز على الصدر إنما يتحقق فيما وقع أحد اللفظين في صدر البيت ، أو المصراع ، وأما إذا وقع في حشو المصراع الأول أو آخره أو حشو الثاني فلا ، لأنه لم يرد العجز على أعلى مقدم الشي لا المصراع ، ولا البيت ، فما في الشرح أن المصنف لم يلتفت إلى ما في حشو المصراع الثاني كما التفت إليه المفتاح ، لأنه لا صدارة لحشو المصراع الثاني فيه ضعف لأنه لا صدارة لما في حشو المصراع الأول ، وآخره أيضا فالوجه أن حسن رد العجز على الصدر أنه إعادة في صورة الإفادة أو إفادة في صورة الإعادة ، لأنه في التكرار إعادة في صورة الإفادة ، إذ الشائع في التكرار التوالي ، فإذا فصل بين المتكررين أوهم

(١) الروم : ٤٣ .
(٢) الشعراء : ١٦٨ .

الإفادة ، وفي غير المتكررين تشابه اللفظ يوهم الإعادة ، فالإفادة في معرض الإعادة ، كما في حشو المصراع الثاني من المتكررين بلا فصل من العجز لا حسن له ، وأما إذا وقع فصل فهو كالباقي ، ولا خفاء في حسن غير المتكررين ، نعم بقي الكلام في أنه هل هناك في غير المتكررين تحسين سوى تحسين الجناس ؟ فتأمل ، وظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله : **(وهو في النثر)** ولاشتماله على الرد صار أهم فقدم **(أن يجعل أحد اللفظين المكررين)** أراد به ما يتحد معناهما في اتحاد اللفظ ؛ لأن فيهما كمال التكرار ، فلا يبعد أن ينصرف اللفظ إليه ، وكل منهما مكرر بالنسبة إلى الآخر ، فيصح وصفهما بالتكرير المبني للفاعل ، أو المبني للمفعول ، والمشهور هنا صيغة اسم المفعول **(أو المتجانسين)** أي جناس كان **(أو الملحقين بهما)** أي إلحاق كان ، **(في أول الفقرة)** بالفتح أو الكسر ، وقد عرفتها في بحث الإرصاد ، فلذا لم نترصد لبيانها ، واللفظ **(الآخر في آخرها)** أي الفقرة ، فيكون أربعة أقسام أشار إليها بالأمثلة الأربعة ، بخلاف رد العجز على الصدر في الشعر ، فإنه ستة عشر قسما ؛ لأنه يجوز أن يقع فيه أحد اللفظين في صدر المصراع الأول ، أو حشوه ، أو آخره ، أو صدر المصراع الثاني ، وليس هنا إلا فقرة ، فليس إلا صدر وعجز ، نعم يتصور له ثمانية أقسام على اعتبار السكاكي من جواز وقوع أحد اللفظين في حشو المصراع الثاني ، فإنه يجوز وقوعه في حشو الفقرة ، وفيه بحث ؛ لأنه يجوز أن يعتبر الأقسام الشعرية كلها في النثر في فقرتين بأن يكون أحد اللفظين في صدر الفقرة الأولى أو حشوها أو آخرها أو صدر الفقرة الثانية والآخر في آخر الفقرة الثانية ، فإنه في التجنيس كما يقع في بيت ، فنقول : يخشى الناس ويرضاهم ، والله أحق أن يرضاه ، ويشاهد كمال قدرته وعلمه وتخشاه ، ثم تخصيص هذه الصنعة بالمسجع والموزون لا وجه له ، بل ينبغي أن تحسن كل كلام إلى أن يقال : الحسن الزائد على الجناس إنما يتصور فيما يقتضي إيراد المتجانسين مثلا مزيد قدرة وتصرف ، وذلك في الشعر الذي يكون المنطق فيه في مضيق ، وكذا المسجع لا في كل كلام .

بقي أنه ينبغي أن يكون محسنا في كلام التزم فيه الموازنة ؛ لأنه كالسجع بجعل باعة البيان قاصرة ، فلمثال اللفظين المكررين قوله **(نحو)** قوله تعالى : ﴿وَتَخْشَى

النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ (١) ولا يمنع ضمير المفعول كون يخشى في الآخر لأنه بمنزلة الجزء من اللفظ .

(و) للمتجانسين قوله (نحو : سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) الأول من السؤال والثاني من السيلان ، وضمير معه إلى السائل في المشهور ، ويحتمل الرجوع إلى اللئيم وهو أبلغ في ذم اللئيم ، حيث لا يطيق السؤال ، وللقسم الأول من الملحقين بالمتجانسين قوله : (نحو :) قوله تعالى : ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ (٢) وللقسم الثاني قوله : (نحو) قوله تعالى : (﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ (٣) وفي النظم) عطف على قوله في النثر (أن يكون أحدهما) إلخ عطف على أن يكون إلخ ، والأولى أن يعيد المسند إليه بعد حرف العطف ، ولا يخفى وجهه على من يعرف نحوه ، فلا يكن من المنحيين ، والمراد بأحدهما أحد اللفظين بالتفصيل المذكور (في آخر البيت) واللفظ الآخر (في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر) المصراع (الثاني) فهذه أربعة مواضع نضربها في الأقسام الأربعة يصير ستة عشر ، إلا أن المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق إلا مثالا واحدًا إما لعدم الظفر أو للاكتفاء بأمثلة الاشتقاق ، كذا ذكره الشارح المحقق ، وفيه بعد ، أما عدم الظفر فلأنه جعل من الأمثلة قول الحريري (فَشْغُوفٌ بآياتِ المَثَانِي) ومتصل به قوله ، (وَمُضْطَلِعٌ بتَلْخِيصِ المَعَانِي ، وَمُطَّلِعٌ إلى تَخْلِيصِ عَانِي) ، فيبعد غاية البعد أن يقال : لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق ، وأما الاكتفاء فلأن الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر بعيد ، فالوجه أن يقال : جعل الملحقين بهما قسما ، فاكتفى بإيراد أربعة أمثلة لكل قسم، إلا أنه زاد مثالا واحدا في قسم ، وكلامه في الإيضاح واضح في أنه جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا وأنه لا يزيد إلا بتمثيل اثنى عشر قسما ، غايته أنه ربما تكرر مثال بعض الأقسام ، ثم ذكر لكل قسم من الأقسام المذكورة في التعريف أربعة أمثلة على طبق أقسام هذا القسم ، ففي ذكر الأمثلة نشر على ترتيب اللف ، إلا أنه زاد للقسم الآخر مثالا للمكررين الأربعة الأول ، وللمتجانسين

---

(١) الأحزاب : ٣٧ .

(٢) نوح : ١٠ .

(٣) الشعراء : ١٦٨ .

الأربعة بعدها وللملحقين الخمسة الباقية .

[كقوله : سريعٍ إلى ابنِ العَمّ يَلْطِمُ] أي يضرب بالكف المفتوحة [(وَجْهَهُ وَلَيْسَ إلى دَاعِ النَّدَى)] أي العطا [(بسَرِيعِ)] (١) .

(وقوله) أي قول صمة على وزن همة ابن عبد الله القشيري : ([تَمَتَّعْ]) خطاب لصاحبه يدل عليه البيت السابق ([مِنْ شَمِيمِ]) هو مصدر كالشم ([عَرارِ]) (٢) هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة ([نَجْدٍ]) ما خالف الفور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة ([فَمَا بَعْدَ العَشِيَّةِ من عَرارِ]) من زائدة في اسم ما ، اللفظ خبر ، و المعنى تلهف (وقوله) أي أبي تمام : ([مَنْ كانَ بِالْبِيضِ]) جمع بيضاء ([الكَواعِبِ]) جمع كاعبة وهي الجارية حين يبدو ثدياها للنهود والارتفاع [مُغْرَمًا] كمصحف من الغرام ، جاء بمعنى أسير الحب ، والمولع بالشيء وكلاهما هنا حسن [(فَمَا زِلْتُ بالبِيضِ)] جمع أبيض كناية عن السيوف المصقولة المحددة ([القَواضِبِ]) أي القواطع ([مُغْرَمَا]) (٣) يعني كما أن لذة الناس بمخالطة المحابيب الحسان لذتي بمخالطة السيوف القواطع ، ولو حمل على أني أولعت بالبيض القواطع في أيدي الشجعان الغواضب علي ، كمن أولع بالبيض الكواعب فاستقبلها لا محالة كاستقبال الناس البيض الكواعب ، كان أبلغ في وصف شجاعته .

(وقوله :

وإنْ لَمْ يَكُنْ إلا مُعَرَّجُ ساعَةٍ قَلِيلا فإنِّي نَافِعٌ لي قَلِيلُها) (٤)

فاعل إن لم يكن ضمير راجع إلى التعريج الذي ضمن قوله ألما في البيت السابق إياه ، بقرينة تعديته بعلى ، وهو يتعدى بالباء ، يقال ألم به أي نزل ، والبيت السابق :

---

(١) البيت للأقيشر ، وهو في الإشارات : ٢٣٤ ، والمصباح : ١٦٥ ، الإيضاح : ١٦٥ .

(٢) البيت في الإيضاح : ٣٣٩ ، والإشارات : ٢٩٦ . العرار : وردة صفراء ناعمة طيبة الرائحة .

(٣) البيت في ديوانه : ٣٣٦/٣ من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف ، والإشارات : ٢٩٦ ، والإيضاح : ٣٣٩ .

(٤) البيت لذي الرمة ، غيلان بن عقبة ، في ديوانه (٩١٢/٢) (جـ) دمشق ، والإشارات : ٢٩٦ ، والإيضاح ٣٣٩ . وفي الديوان (ألا تعلل ساعة) بدل من (ألا معرج ساعة) .

أَلمَّا عَلَى الدَّارِ الَّتِي لَوْ وَجَدْت بِها أَهْلَها ما كَانَ وَحشًا مَقِيلُها (١)

أي : محل القيلولة فيها ، وهي النوم في القائلة ، أعني نصف النهار ، يعني ما كان خاليا مقيلها ، وهذا كناية عن تنعم أهلها وشرفهم ؛ لأن أهل الثروة من العرب يستريحون بالقيلولة ، بخلاف أهل المهنة فإنهم في القائلة مبتلون بالسعي والشغل ؛ وتقدير ألما على الدار : ألما معرجين على الدار ، والتثنية لتعدد المأمور ، والضمير للتعريج ، وحينئذ ظهر كون معرج ساعة خيرا كمال الظهور ، بخلاف ما إذا كان الضمير للإلمام كما شرحه الشارح ؛ فإنه مع الإبهام والمعرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعريج ، وهو الإقامة أو حبس المطية على المنزل ، وقليلا صفة مؤكدة للتعريج ، لانفهام القلة من الإضافة إلى الساعة قبل ذكر قليلا ، لا محالة ، ولا مجال لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده بالإضافة حتى يكون كل من الوصف والإضافة تقييدا ، كما ذكره الشارح ، وقوله نافع خبر إن ، وقليلها فاعله ، ولا يجوز كونه مبتدأ خبره نافع ، كما جوزه الشارح ، لأنه يلتبس مع التأخير بالفاعل فيجب التقديم ، كما في زيد قام ، ولا ينفعك جواز الأمرين في ما قائم زيد ؛ لأن تجويز كون زيد مبتدأ مع التأخير والالتباس ؛ لأنه تعارض الالتباس كون قائم مبتدأ اضطراريا ، فللكون في سعة من الابتداء يجوز فيه كون زيد مبتدأ ، فلا يتم قياس ما نحن فيه عليه ، وضمير قليلها إلى الساعة بتقدير مضاف أي قليل تعريج ساعة ، كما ذكره الشارح ، والأقرب أن يكون للتعريج بتأويل الإقامة .

هذا وفي المثال بحث ، إذ لابد من بيان فرق بينه وبين لو اختصرتم ، حتى يصح جعل اختصرتم في حشو المصراع وجعل قليل في قليلها ، في الآخر دون الحشو .

(وقوله : [دعاني]) تثنية دع بمعنى اتركاني [مِنْ مَلامِكُمَا] الملام مصدر كالملامة ([سَفَاهًا]) بالفتح خفة العقل ونقيضه ([فَدَاعِي الشَّوْقِ]) الفاء للتعليل ([قَبْلَكُما دَعَانِي]) (٢) فعل من الدعاء ، والجناس بين دعاني ودعاني جناس

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه : ٩١٢/٢ ، وهو أسبق من البيت السابق .

(٢) البيت للقاضي الأرجاني ، وهو في الإيضاح : ٣٣٩ .

التركيب ، لكونهما مركبين ، ولو أردت تطبيقه على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لا غير فاجعل الجناس بين دعا ودعا ، وكونه في آخر البيت ككون قليلها في آخره ، وقد مر الكلام عليه ، ويحتمل أن يكون البيت من قبل المكررين بأن يكون قبلكما خبر داعي الشوق ، أي داعي الشوق كان قبلكما ، ويكون دعاني في آخر البيت تكرار الأول ، لكن ما حمله عليه المصنف أبلغ لما في المفتاح ، والأحسن في هذا النوع أن لا يرجع الصدر والعجز إلى التكرار .

(وقوله) أي الثعالبي : **[وإذَا البَلابِـلُ]** جمع بلبل وهو الطائر المعروف **[أَفْصَحَتْ]** أي تكلمت بالفصاحة فالباء في قوله **[بِلُغَاتِها]** صلة أفصحت بمعنى تكلمت كما أنه في تكلم بالشيء أصله تكلم أو هو من أفصح الصبح أي ظهر والباء للتعدية ، أي أظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لاختلاف نغماتها **[فَانْفِ البَلابِلَ]** جعله الشارح المحقق جمع بلبال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبلبلة والبلبال بمعنى شدة الهم والوسواس ، وبالجملة المراد نفي بلابل حدثت من إفصاح البلابل ، لأن الصوت اللطيف يحرك أحزان الهوى **[باحْتِساءِ]** أي الشراب **(بَلابِلِ)** (١) جمع بلبل وهو من الكوز قناته التي يصب منها الماء أو جمع بلبلة وهو الكوز الذي فيه بلبل إلى جنب رأسه ، والمقصود : نفي توله الحزن بشرب الخمر كثيرا ، والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة إلى الأول ، وأما بالنسبة إلى الثاني فليس مما قصد به التمثيل ، وإن كان من هذا الباب عند السكاكي ، لأنه ليس منه عند المصنف ، على أنه لم يذكر الممثل به هناك ، لكن فيه رد لما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح من أنا لم نظفر بأمثلة ما يكون الكلمة الأخرى في حشو المصراع الثاني في شيء من الصور .

(وقوله) أي الحريري يصف أهل البصرة بأن منهم الصالحين المشغوفين بتلاوة القرآن والتأمل فيها ، ومنهم أهل النشاط المفتونين بآلات النشاط ، هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون تفصيلا لأهل الحق من سكانه بأن منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم أهل الوجد المفتونين بالأصوات الطيبة ، كما هو شأن أهل الوجد ، فالفاء في قوله : **(فَمَشْغُوفٌ)** للتفصيل **(بآياتِ المَثَاني)** هو القرآن أو ما ثني منه

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ٣٣٩ ، والجرجاني في الإشارات : ٢٩٦ ، والبلابل الأولى . الطيور المعروفة ، والثانية : الهموم ، والثالثة أباريق الخمر .

مرة بعد مرة أو من الحمد إلى براءة ، أو كل سورة دون الطوال ، وفوق المفصل ، أو سورة الحج والقصص والنمل والعنكبوت والأنفال ومريم والروم ويس والفرقان والحجر والرعد وسبأ والملائكة وإبراهيم وص ومحمد ولقمان والغرف والزخرف والمؤمن والسجدة والأحقاف والجاثية والدخان والأحزاب ، ومن أوتار العود الذي بعد الأول واحدها مثنى كذا في القاموس (وَمَفْتُونٌ) أي محروق اسم مفعول من الفتن بمعنى الإحراق أو بمعنى المعجب من الفتن بمعنى الإعجاب بالشيء أو مجنون من الفتن بمعنى الجنون . (بِرَنَّاتِ) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المثَانِي) (١) قد علمت (وقوله) أي القاضي الأرجاني والأرجان من بلاد فارس : ([أَمَّلْتُهم]) أي كنت راجيا منهم [(ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ)] أي تفكرت فيهم [(فَلاحَ لي)] أي أظهر [(أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلاحُ)] (٢) أي فوز ونجاة ، فقد أفاد باستعمال ثم أنه كان على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل ، وباستعمال الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل فتأمل (وقوله) أي البحتري : [(ضَرَائِبَ)] جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا وبمعنى المثل وهو المراد ثانيا وكلاهما مشتقان من الضرب أما الأول فمن الضرب بمعنى الصيغة يقال : درهم ضرب أي مصوغ ، والطبيعة ما صيغ الشيء عليه ، أو من الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب الشيء بالشيء خلط به ، وطبيعة الشيء ما خلط به وتمكن فيه ، وأما الثاني فمن الضرب بالقداح ، وأصله المثل في ضرب القداح [(أَبْدَعْتَها في السَّماحِ)] بالفتح مصدر سمح ككرم [(فَلَسْنا نَرَى)] على صيغة المعروف معروف ، فأما بمعنى الإبصار ، وقوله (لك) متعلق بقوله نرى ، و «فيها» حال من ضَرِيبا (٣) مفعول نرى ، قدمت عليه لبكارته ، وأما بمعنى العلم ، وقوله فيها مفعوله الثاني قدم للاهتمام به ، والأبلغ أن يكون نرى مجهول بمعنى نظن (وقوله : [إذا المَرْءُ لَمْ يَخْزِنْ]) أي لم يخزن من حد ضرب (عَلَيْه لِسانَه فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ) الظاهر على نفس مما يخص ذوي العقول ،

---

(١) البيت للحريري من مقامته : ٥٢١ ، وأورده القزويني في الإيضاح : ٣٤٠ ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات ، آيات المثاني : القرآن . رنات المثاني : المزامير .

(٢) البيت للأرجاني من قصيدة يمدح فيها شمس الملك بن نظام الملك ، أورده الجرجاني في الإشارات : ٢٩٧ ، والقزويني في الإيضاح : ٣٤٠ .

(٣) البيت في ديوانه : ٥١/١ ، والتبيان : ١٧٩ ، والإيضاح : ٣٤٠ .

إلا أن يراد بقوله (سِواهُ) سوى سره (بِخَزَّانٍ) (١) صيغة مبالغة من الخزانة ولا يخفى أن المقام يقتضي المبالغة في النفي لا نفي المبالغة في الخزانة ، فيجب جعل مبالغة الخزان للنفي كما فعل في قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (٢) (وقوله) أي أبي العلاء :

لو اختَصَرتُمْ مِنَ الإحْسانِ زُرْتُكُمُ والعَذْبُ يُهجَرُ للإفْراطِ في الخَصَرِ (٣)

بالمعجمة والمهملة والتحريك : البرودة وبكسر العين : البارد ، وفي البيت حسن التعليل (وقوله : [فَدَعِ الوَعِيدَ فما وَعِيدُكَ ضَائِري]) الضير : الضرر [(أطَنِينُ صوت أَجْنِحَةِ الذّبَابِ ، يَضِيرُ] (٤) وقوله) : أي أبي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد : [(وقَدْ كانَتِ البِيضُ القَواضِبُ في الوَغَى]) بالمعجمة الحرب (بواتِرُ) قواطع [فَهِيَ الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ] (٥) جمع أبتر بمعنى مقطوع الفائدة ، يعني لم يبق بعده من يستعملها استعماله ، أو استعمال من يستعمله في متابعته ، وقد بقي من المصنف ثلاثة أمثلة من شبه الاشتقاق ، وقد أسلفنا واحدا منها ، فالأول من الباقين مثل قول الحريري : [ولاحَ يلْحَى على جَرْيِ الْعَنانِ] أي ملهى [فَسُحْقًا له مِنْ لائحٍ لاحٍ] فالأول ماضي يلوح والثاني اسم فاعل من لحاه بمعنى شتمه والثاني مثل قول الآخر : [لَعَمْري لقَدْ كانَ الثُّريا مَكَانَه] أي منزلة من غاية الرفعة فكأنه خبر كان ، والأبلغ جعله ظرفا أي كان الثريا في مكانه ، وكأن منزل الثريا منزلة يسكن فيه الثريا لخدمته ، ثراء بالفتح أي غناء [فأَضْحَى الآنَ مَثْواهُ في الثَّرى] في الممدود وادي من الثروة والمقصور يائي .

(ومنه السجع) في القاموس هو الكلام المقفى أو موالاة الكلام على روى ، جمعه أسجاع ، وكذا الأسجوعة بالضم ، وجمعه الأساجيع ، وقد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة . كما هو ظاهر الكلام الذي نقله من السكاكي .

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه : ٩٠ ، والإيضاح : ٣٤٠ ، والإشارات : ٢٩٧ .
(٢) ق : ٢٩ .
(٣) انظر البيت في سر الفصاحة : ٢٦٧ ، والمصباح : ١١٤ ، والإيضاح : ٣٤٠ .
(٤) البيت لابن أبي عيينة ، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات : ٢٩٧ ، والقزويني في الإيضاح : ٣٤٠.
(٥) البيت في ديوانه : ٨٣/٤ ، والإشارات : ٢٩٨ ، والإيضاح : ٣٤٠ ، بواتر : قاطعات ، بتر : جمع أبتر: إذ لم يبق من بعده من يستعملها استعماله .

(قيل : هو تواطؤ الفاصلتين) من النثر ، قرآنًا كان أو غيره ، على حرف واحد ، فقوله قيل هنا عديل لقوله (وقيل لا يقال في القرآن إسجاع إلخ) ولقوله (وقيل غير مختص بالنثر) وكلام الشارح المحقق في هذا المقام يدل على أن الفاصلة يختص النثر فح لا يحتاج إلى قوله من النثر لكن ذكر الفاصلة في تعريف الموازنة ، مع شمولها النثر والنظم يوجب التقييد .

(وهو معنى قول السكاكي وهو في النثر كالقافية في الشعر يعني كون السجع مختصة بالنثر) معنى قول السكاكي هذا وبهذا اندفع أن كلام السكاكي يدل على كون السجع نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين كما ذكره الشارح ، ولا يحتاج إلى ما ذكره من التكلف من أنه أراد أنه معنى قول السكاكي، ومضمونه لا صريحة فإنه إذا علم أن السجع لا بالمعنى المصدري بمنزلة القافية علم أن السجع بالمعنى المصدري كالتقفية ،القافية على ما في القاموس آخر كلمة في البيت أو آخر حرف فيه إلى أول ساكن يليه ، مع الحركة التي قبل الساكن ، أو الحرف التي يبنى عليه القصيدة ، هذا كلامه ، وجعل الشارح من المذاهب آخر حرف إلى أول ساكن يليه ، مع متحرك قبله ، جعل السكاكي الترصيع من جهات الحسن كالسجع ، والمصنف جعله من أقسامه حيث قال (وهو ثلاثة أضرب : مطرف) على صيغة المفعول من التفعيل وهو الحديث من المال ، سمي به لأن الوزن في الفاصلة الثانية حدثت ، وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الأولى (إن اختلفتا) أي الفاصلتان (في الوزن) العروضي لا التصريفي ألا ترى أن : الكوثر، وقوله : وانحر، مخالفتان في الوزن التصريفي مع أنهما جعلا مما لم يختلفا في الوزن ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ (١) فالوقار والأطوار مختلفان ، والوقار بالفتح بمعنى التوقير كالكلام بمعنى التكليم أن ما لكم لا تأملون توقير الله من عبده ، فلا تعبدونه لهذا الرجاء ، أو لا تنقادون من عبده . والأطوار جمع طور كـثرر بمعنى المرة ، أي وقد خلقكم مرات إذ جعلكم أولا عناصر ، ثم مركبات لتغذي الإنسان ، ثم أخلاطًا ، ثم نطفًا ، ثم علقًا ، ثم عظامًا ، ولحومًا ، ثم أنشأكم خلقا آخر . (وإلا) أي وإن لم يختلف الفاصلتان في الوزن (فإن كان ما

---

(١) نوح : ١٣ ، ١٤ .

في **أحد الفقرتين)** من ألفاظ سوى الفاصلة ، فإن اشتراط المماثلة فيها مذكور قبل ، فلا معنى لدرجة في هذا الاشتراط فاحفظه فإنه سينفعك .

(أو كان أكثره مثل ما يقابله) أي يقابل ما في إحدى الفقرتين أو أكثره ، ولا يصح رجوع الضمير إلى ما في إحدى الفقرتين كما في الشرح فاعرفه . **(من الفقرة الأخرى في الوزن والتقفية)** مجاز عن التوافق في الحرف الآخر **(فترصيع)** نقلا من التحلية أو النشاط والمناسبة ظاهرة **(نحو يطبع)** أي يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملها **(الأسجاع)** المراد به الكلمات المقفيات **(بجواهر)** جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به وإضافته **(إلى لفظه)** إضافة المشبه به إلى المشبه وإفراد اللفظ في موضع إرادة المتعدد كونه في الأصل مصدرا . **(ويقرع)** يدق **(الأسماع)** جمع سمع وهو إن كان مصدرا يصح إفراده مع إرادة المتعدد ، قال الله تعالى : ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ (١) إلا أنه أوجب الأسجاع جمعه **(بزواجر وعظه)** أفراده لكونه مصدرا ، ونعم المثال في الترصيع مجميع ما في الفقرة الأولى مما له مقابل في الثانية يوافق مقابلة في الوزن والتقفية وإما فهو مما لا يقابله شيء من الثانية ولو بدّل الأسماع بالسمع أو الزواجر بالزاجر لكان مثالا لموافقة الأكثر ، فلسهولة تحصيل المثال للأكثر لم يذكر له مثالا .

(وإلا فمتواز) أي إن لم يكن جميع ما في إحدى الفقرتين مثل ما يقابله من الأخرى أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى ، وذلك أقسام : أحدها أن لا يكون لما في إحدى الفقرتين مقابل لما في الأخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد ، كموصوف وصفة في قوله تعالى : ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ﴾ وفعل وفاعل ومعطوف في حصل الناطق والصامت ، على ما يشاهد من الأمثلة ، من ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (٢) وثانيها : أن يكون لكن يكون جميعه أو أكثره مخالفاً لما يقابله من الأخرى في الوزن و التقفية جميعا ، وجعل الشارح المحقق قوله ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ (٣) مثاله ، ويتجه عليه أن

---

(١) البقرة : ٧ .

(٢) الكوثر : ١ ، ٢ .

(٣) الغاشية : ١٣ ، ١٤ .

هناك ليس الأكثر ولا الجميع مخالفا ، بل المخالف والموافق متساويان ، إذ كلمة فيها ككلمة فهو في مثال الترصيع ، وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه ، فاعرف موضع النفع ، فهو مثال لما خالف فيه جميع ما في إحدى القرينتين ما يقابله من الأخرى ، نعم هناك قسم آخر لم يتعرضوه ، وهو أن يكون المخالف والموافق متساويين ، وثالثها بل رابعها المختلفان في الوزن فقط ، نحو ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا﴾ [1] وخامسها المختلفان في التقفية فقط نحو حصل الناطق أي المال الظاهر ، والصامت أي المال الخفي ، وهلك الحاسد والشامت ، قال ابن الأثير : من شرائط حسن الاستعارة أن يكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى ، وإلا لكان تطويلا كقول الصابئ : الحمدُ للهِ الذي لا تُدْرِكُهُ الأَعْيُنُ بِلِحاظِهَا ، ولا تَحُدُّه الأَلْسُنُ بأَلْفَاظِها ، ولا تُخْلِقُه العُصُورُ بِمُرُورِهَا ، وَلا تُهْرِمُه الدُّهورُ بِكُرُورِها ، والصَّلاةُ عَلَى مَنْ لا يَرى لِلْكُفْرِ أَثَرًا إلا طَمَسَهُ ومَحَاهُ ، وَلا رَسْمًا إلا أَزَالَه وَعَفَّاهُ ، إذ لا فرق بين عدم إخلاق مرور العصور وعدم إهرام كرور الدهور ، ولا بين محو الأثر وعفو الرسم ، هذا في الملازمة المستفادة من قوله : وإلا لكان تطويلا ، بحيث يجوز أن يكون داع إلى التكرار ، فيكون إطنابا ، وكأنه لذلك لم يلتفت إليه المصنف .

(قيل أحسن السجع ما تساوت قرائنه) في كون السجع المطرف أو المتوازي المتساوي القرائن أحسن من الترصيع غير المتساوي القرائن نظر ، وكأنه أريد أن أحسن السجع باعتبار تساوي القرائن وتفاوتها ما تساوت قرائنه .

(نحو ﴿في سدر مخضود﴾) أي لا شوك له أو مثنى أغصانه من كثرة حمله ﴿وطلح﴾ : هو شجر موز ﴿منضود﴾ نضد ، حمله من أسفله إلى أعلاه ﴿وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ [2] منبسط لا يتقلص ، ولا يتفاوت ، وبعد فيه نظر ، لأن من موجبات حسن السجع قصر قرائنه ، حتى قال ابن الأثير : وأحسن السجع ما كان قصيرا ، وهو ما يكون من لفظين إلى عشرة ، وما زاد فطويل وغايته من خمسة عشر لفظا ، ومن الطويل ما يقرب من القصير بأن يكون تأليفه من إحدى عشرة إلى اثنتي عشر ، وأحسن القصر ما كان على لفظين ، فلا يصح ترجيح

---

(١) المرسلات : ١ ، ٢ .

(٢) الواقعة : ٢٨ - ٣٠ .

المتساوي القرائن على متفاوتها مطلقا ؛ لجواز أن يكون المتساوي من السجع الطويل ، والمتفاوت من القصير ، والتحقيق أن كلا من الترصيع والقصر و التساوي من موجبات الحسن ، فكل ما اجتمع فيه جهات الحسن أو كثرت فيه فهو أحسن ، وكل ما انفرد فيه جهة حسن فهو أحسن من آخر من وجه .

(ثم ما طالت قرينته الثانية) نبه بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوي على التفاوت والمراد بالطول الطول اللغوي بالنسبة إلى الفقرة الأخرى ، كما لا يخفى ، والمراد طول لا يخرجه عن الاعتدال ، صرح به ابن الأثير .

(نحو ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ أي : سقط ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾ أي : الرسول ﴿وَمَا غَوَى﴾ (١) **وقرينته الثالثة)** بشرط أن لا يزيد على الثانية ، والأولى معا كثيرًا ، فإن الأوليين يحسبان في عدة واحدة ، صرح به ابن الأثير .

قال المصنف : وقد اجتمعا أي - طول الثانية والثالثة - في قوله تعالى : **﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾** (٢) هذا فتأمل **(نحو : ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾)** (٣) أي أدخلوه **(ولا يحسن أن يولي)** من الإيلاء **(قرينة أخرى)** مفعول ثاني للإيلاء ، والأول قرينة بانت عن الفاعل **(أقصر منها كثيرًا)** وفيه رد على ابن الأثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقًا عيبًا فاحشًا ، بتقييد القصر بالكثرة ، وتعبير العيب الفاحش لا نفي الحسن .

(والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز) أي بناء السجع على سكون العجز أي الحرف الآخر من الفاصلة ؛ إذ الغرض من السجع وهو الازدواج لا يحصل إلا بالبناء على السكون ، وذلك السكون أعم من أن يكون في الفاصلة من أصل وضعها ، كما في دعا تثنية أمر ، ودعا فعلا ماضيا ، أو يحصل بالوقف ، ولذا قال مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف ، ومما لا ينبغي أن يذهب عليك أنه لو لم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الإعراب لا يخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه ، وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف ، وإنما يفوت

---

(١) النجم : ١ ، ٢ .

(٢) سور العصر .

(٣) الحاقة : ٣٠ ، ٣١ .

الغرض منه ، فما وقع في عبارة الشارح من أنه لو اعتبر الحركة لفات السجع مسامحة ، وواضحة ما في عبارة الإيضاح أنه يفوت غرض السجع .

(كقولهم : ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت) لأن ما فات وإن كان عن قريب فلا يمكن أن يدرك ، وما هو آت يدرك وإن بعد ، ولذا قال : خير الثقلين : (أنا والساعة كهاتين ، وأشار إلى إصبعيه المباركتين ، السبابة ، والوسطى) (١) هذه وقد خالف فات وآت في الحركة ، لكن يحصل غرض السجع بالوقف ، لا يقال يمنع عن السكون التقاء الساكنين على غير حده لأنا نقول هو مغتفر في الوقف كما عرف في موضعه .

(ولا يقال في القرآن أسجاع) أي لا يحكم هذا الحكم أو لا يستعمل في شأن القرآن الأسجاع (بل) يقال (فواصل) فيه بحث ، إذ لا يفيد الفواصل فائدة الأسجاع لأنها أعم من الأسجاع ، والأعم لا يفيد معنى الأخص إلا أن يتكلف ، ويقال : أراد أنه يقال فواصل متوافقة في الأعجاز .

قال الشارح المحقق : وهذا مشعر بأن السجع هو الكلمة الأخيرة من الفقرة ، إذ لا يقال الفواصل إلا لها ، يريد أن قوله فواصل يدل على أن المراد بالأسجاع في قوله ولا يقال في القرآن أسجاع هو الكلمة الأخيرة ، إذ لا يقال الفواصل إلا لها ، يعني لا يطلق الفاصلة على المعنى المصدري حتى يحتمل الأسجاع المذكور في مقابلتها معناها المصدري ، قيل وجه نفع إطلاق السجع على القرآن أنه في الأصل هدير الحمام ، وقيل عدم الإذن الشرعي ، ورد الشارح الثاني بأن إطلاق الاسم على القرآن وأجزاءه ليس توقيفيا ، إنما التوقيفي أسماء الله تعالى ، ويمكن تصحيحه بأنه أراد هذا القائل أن إطلاق اسم موهم لما لا يليق به تعالى لا يصح إلا بإذن الشرع ، كإطلاق يد الله وأمثاله .

(وقيل) السجع (غير مختص بالتنزيل) يجري في النظم أيضا (ومثاله من النظم) قول أبي تمام :

تَجَلَّى بِــهِ رُشْدِي   وأَثْرَتْ بِهِ يَدِي

(١) صحيح : أخرجه البخاري ومسلم عن أنس وسهل بن سعد ، بلفظ : «بعثت أنا والساعة كهاتين» .

ثرى كرضى ، معناه : كثر ماله ، كأثرى [وَفَاضَ به ثَمَدِي] ، بالكسر : الماء القليل في الأصل ، وأريد به هنا : المال القليل ، كذا ذكره الشارح في المختصر ، وفي القاموس : ثمد ، بالفتح ، ويحرك ، وككتاب ، الماء القليل لا مادة له ، وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ، ومثله في الصحاح [وأَوْرَى بِهِ زِنْدِي] [1] وري الزند كوعي ، وورى وريا ورية خرجت ناره ، وأوريته ووريته واستوريته ، فمعنى أورى به زندي أنه خرجت ناره بمجئ أفعل بمعنى فعل .

وقال الشارح : الهمزة للصيروة أي صار ذا ورى ، وهو أيضا قول بالقياس إذ لم تثبت كتب اللغة أورى بمعنى الصيرورة ، ولك أن تجعله بمعنى الإخراج أي به أخرج زندي ناره من نفسه ، ومنهم من صحفه وجعله متكلم مضارع الأفعال ، والرواية وظاهر الدراية خلافه ، وضمائر به للنصر الممدوح المذكور في البيت السابق ، وهو قوله : [سأَحْمَدُ نَصْرًا ما حَيِيتُ] أي ما دمت حيا ، [وإِنَّنِي لأَعْلَمُ أَنْ قَدْ جَلَّ نَصْرٌ عَنِ الْحَمْدِ] .

(ومن السجع على هذا القول) يعني القول بعدم الاختصاص **(ما يسمى التشطير)** تعريف السجع على ما سبق يصدق على التشطير ، لأن التشطير توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد ، إذ كل بعض من المصراع نثر ، فلا اختصاص للتشطير بمن جعل السجع في الشعر أيضا ، ولو لم يجز السجع في الشعر أصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه مختلا **(وهو جعل كل من شطري البيت سجعه)** أي كلاما مقفى على ما عرفته من معاني لفظ السجع ، فلا حاجة إلى تقدير الكلام بمسجوعًا سجعه ، أو جعل السجعة من إطلاق اسم الجزء على الكل على ما في الشرح ، على أن السجع المتعدي الذي يشتق منه المسجوع لم يعرف **(مخالفة لأختها)** أي مثلها ، وإطلاق الأخت على المثل شائع في اللغة ، قال الله تعالى : ﴿**كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا**﴾ [2] **(كقوله)** أي أبي تمام ، يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية ، بفتح الأول وتشديد الثاني مضموما ، وتشديد الياء من بلاد الروم : [تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللهِ] يجوز أن يراد به الممدوح ، فيكون استعمال العلم ، وحينئذ يحمل منتقم بالله على البدل موصوفا بما بعده ،

---

(١) البيت في ديوانه : ١٠٣ ، والإشارات : ٣٠١ ، والمصباح ١٦٩ ، والإيضاح : ٣٤٢ .

(٢) الأعراف : ٣٨ .

وأن يراد كل معتصم بالله ، باستعمال النكرة في العموم على قلة ، فيكون موصوفا بما بعده من الأوصاف [(مُنْتَقِمٍ لِلهِ مُرْتَغِبٍ فِي اللهِ مُرْتَقِبِ)] [(١)] أي منتظر ثوابه ، فقوله تدبير : مبتدأ ، خبره في البيت الثالث :

لم يَرْمِ قَوْمًا ولم يَنْهَدْ إلى بَلَدٍ　　　إلا تَقَدَّمَهُ جَيْشٌ مِنَ الرُّعُبِ

ومن السجع على هذا القول أيضا ما يسمى التصريع : وهو جعل البيت بتمامه سجعه فيكون كل مصراع قرينة ، وفسر بجعل العروض وهو آخر المصراع الأول مقفاة تقفية الضرب ، وهو آخر المصراع الثاني ، وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا ، وخص التعرض بالتشطير ، لأن ظاهر تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجريان السجع في النظم ، فاحتاج إلى التنبيه على الاختصاص ، وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف ، بخلاف التصريع فإنه ظاهر الاختصاص ، وذكر الشارح المحقق للتصريع تقسيما وتفصيلا حسبته في هذا الباب تطويلا ، وتركه توجيها وتحصيلا .

(ومنه : **الموازنة وهو تساوي الفاصلتين**) أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو المصراعين (**في الوزن دون التقفية**) حتى لو تساويا في التقفية أيضا ؛ لخرجتا عن الموازنة إلى السجع ، فبينهما تباين ، ولا يلتفت إلى جعل دون التقفية بمعنى نفي اشتراط التساوي في التقفية أيضا ؛ لأنه خلاف الظاهر ، ولا يلتفت إليه ، سيما في مقام التعريف ما لم يدع إليه داع . قال ابن الأثير في المثل السائر : إنها تساوي الفاصلتين في الوزن ، لا في الحرف ، أيضا كما في السجع ، فكل سجع موازنة ، وليس كل موازنة سجعا ، فعلى هذا يكون الموازنة أعم .

هذا على ما نقل الشارح المحقق كلامه في الشرح ، لكن ذكر في بعض نسخ المختصر أنه يشترط في السجع التساوي في الوزن دون الحرف الأخير ، فنحو شديد وقريب من السجع ، وهو أخص من الموازنة ، وهذا مخالف لما في الشرح ، ودعوى الأخصية غير ظاهرة ، وفي بعضه فنحو شديد وقريب من الموازنة ، دون السجع ، فهو أخص من الموازنة ، من وجه ، وهو أيضا ظاهر الفساد ، لأنه إذا لم

---

(١) البيت والذي بعده لأبي تمام في ديوانه : ١٦ ، في مدح الخليفة المعتصم بعد فتح عمورية من بلاد الروم ، وانظر البيت في الإيضاح : ٣٤٣ ، والمصباح : ١٦٨ . ومعتصم : اسم الخليفة المعتصم . مرتغب: راغب.

يشترط في السجع ، لتساوي في الحرف الأخير يكون شديد وقريب منه ، ولم يكن لكونه أخص من الموازنة من وجه وجه .

(نحو) قوله تعالى : ﴿وَنَمَارِقُ﴾ (١) جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها بمعنى المسند ﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ مبسوطة **(وإذا تساوى الفاصلتان : فإن كان ما في إحدى القرينتين)** من الألفاظ **(أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن)** قد عرفت شرح مثله فتفطن **(خص هذا النوع باسم المماثلة)** وليس تقسيمه اسم ، واختلف فيها ، فقيل : مختصة بالنظم ، وقيل بالنثر ، صرح بذكر المثالين على أنه ليس على الاختصاص بشيء منهما ، كما تقتضيه تعريف المماثلة فقال : (نحو) قوله تعالى : ﴿وَءَاتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ﴾ (٢) أي : الظاهر ، أو المظهر ، وكلاهما حسن (﴿وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٣) **وقوله**) أبي تمام [مَهَا] بقر [**الْوَحْشِ إلا أَنَّ هَاتَا**] أي هذه النساء [**أَوانِسٌ**] بخلاف بقر الوحش فيكون مرجحة عليها [**قَنا الخَطِّ إلا أنَّ تِلْكَ**] القنا [**ذَوابِلٌ**] (٤) ويقال قنا ذابل ، أي رقيق لاصق القشر ، النساء نواضر لا ذبول فيها ، فأين هن من القنا ، هذا شرحه الشارح المحقق ، ويمكن أن يكون الإشارة بهاتا إلى مها الوحش ، على طبق تلك ، وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن ، وحيائهن ، وتحسرا على أنه لا يمكن الوصول إليهن ، وحينئذ يمكن لك أن تجعل ذبول القنا كناية عن كونها مما يحيط به الكف ، وعد ذبولهن كناية عن كونهن مما لم يمكن أخذهن ، والإحاطة بهن ، في الشرح : الظاهر أن الآية والبيت مما يكون أكثر ما في إحدى الفقرتين ، مثل ما يقابله من الأخرى لا جميعه ، إذ لا يتحقق تماثل الوزن في إتيانهما وهديناهما ، وهاتا ، وتلك ، ومثال الجميع قول البحتري :

فَأَحْجَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعًا وأَقْدَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَبا (٥)

---

(١) الغاشية : ١٥ .

(٢) الصافات : ١١٧ .

(٣) الصافات : ١١٨ .

(٤) البيت في ديوانه : ٢٢٦ ، والإيضاح : ٣٤٤ ، والتبيان : ١٧١ .

(٥) أحجم : تقهقر ، وفاعله ضمير يعود إلى الأسد الذي بارزه الفتح بن خاقان ممدوحه الذي قال فيه قصيدة منها هذا البيت .

هذا كلامه . ولا احتمال للمثالين سوى كونهما مثالين للأكثر كما يوهمه قوله : والظاهر ، وكون ما في إحدى الفقرتين مثل ما يقابله لا يتناول بظاهره تكرار ، لما لم يجد ، فالظاهر أن البيت أيضا مثال الأكثر فتدبر .

(ومنه : القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته وابتدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأول ، كان الحاصل بعينه هذا الكلام ، فإن كان المقلوب والأصل مذكورين ، كان هاهناك جناس قلب ، وإلا فالقلب فقط ، فالمقصود من ذكر القلب ما بقي من جناس القلب ، فقوله : أرانا الإله هلالا أنارا) من جناس القلب ، وكذا كل ما هو نحوه مما يكون كل مصراع من البيت قلب المصراع الآخر ، فلذا لم يلتفت إليه المصنف في هذا المقام ، ولم يمثل به ، ومثل بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ، ولم يمثل أيضا لما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت آخر ، فإنه أيضا من الجناس ، وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل :

[شُكْرِ بَتْرَا زُوىٰ وِزَارِث بِرَكْش   شُوهَمْرَة بلبل بلب هَرْمَهوش]

(كقوله) أي القاضي الأرجاني (مَوَدَّتُه تَدُومُ لكُلِّ هَوْلٍ * وهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ) .

وقوله (وفي التنزيل ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ (١) و ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾) (٢) مثال لما في النثر . ومن لطيفة قول عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل : سِرْ فَلا كَبَا بِكَ الفَرَسُ وجوابه دَامَ عُلا العِمَادِ .

(والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف) وبالعكس أيضا ، ولذا تحقق القلب في ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ لأن المعتبر هو الحرف المكتوب ، والحرف المقصور في حكم الممدود كذلك ، ولهذا تحقق القلب في أرض خضراء ، إذا لا اعتداد برقم الهمزة بل هو في حكم النقط ، ولا اعتداد بالنقط ، حتى إنه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلب ، وجعله فارقا بين جناس القلب والقلب ، وقال : ومن موجبات الفرق أن جناس القلب يوجب ذكر اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرنا .

---

(١) الأنبياء : ٣٣ .

(٢) المدثر : ٣ .

(ومنه التشريع) ويسمى الترشيح ، وذا القافيتين أيضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لا يخفى أن معنى بناء البيت على قافيتين أن يكون البيت بحيث يتم عندي قافية وقفت ، فلذا اكتفى بقوله : يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما ، أي القافيتين ، ولم يقل يصح المعنى والوزن . وقال الشارح لفظ القافيتين أغنى عنه ، إذ القافية لفظ في آخر البيت ، فلو لم يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) أي الحريري [يا خَاطِبَ] من خطب المرأة خطبا [الدُّنيا الدَّنِيَّة] أي الخسيسة [إنَّها شَرَكُ] هو الحبالة للصيد [الرَّدى] الهلاك [وقَرَارَةُ] مقر [الأَكْدَارِ] (١) جمع كدر كفرس بمعنى الكدورة أو كدر ككتف بمعنى الصفة ، فلهذا البيت قافيتان إحديهما كالردى ، والثانية دار ، وعلى أيهما وقفت يصح معنى البيت ، وبناء البيت على قافيتين أقل ما يجب في الترشيح ، ولا يقتصر عليه كما يشعر به التسمية بذا القافيتين ، ونظيره الكلام ما يضمن كلمتين في وجه ، وإذا تنازع الفعلان ومثله غير عزيز في كلامهم ، على أنه قال الشارح في المختصر : إن البناء على أكثر قليل متكلف .

(ومنه : لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد والإعنات أيضا ، لما أن المتكلم شدد على نفسه ، وأوقعه في العنت أي المشقة (وهو أن يجيء قبل حرف الروى) فسر بأنه حرف تبنى عليه القصيدة ، وينسب إليه فيقال : قصيدة لامية ، أو نونية ، هذا ولا تخص القصيدة بل حقيقة في كل شعر ، والأولى يبنى عليه الشعر ، يقال ماء روى أي كثير مرو ، فالشعر يرتوي عنده عن التأليف والتركيب ، أو المتكلم به يرتوي به عنده عن التكلم ، وهذا أولى من قول الشارح : لأن البيت يرتوي عنده ، لأنه لا يظهر ما يرتوي عنه البيت عنده إلا أن يتكلف ، يقال يرتوي عن الامتداد ، وهذا هو الوجه في التسمية ، وأما جعله من رويت البعير بمعنى شدت عليه الرداء بكسر الراء وهو الحبل الذي يجمع به الأحمال أو من رويت الحبل أي فتلته ، لأن الفتل يجمع بين قوى الحبل أي طاقاته ، كما أن الروى يجمع بين الأبيات كما قال الشارح المحقق -

---

(١) البيت للحريري في مقاماته : ١٩٢ ، والمصباح : ١٧٦ ، وبعده :

دار متى أضحكت في يومها ... أبكت غدا تبا لها من دار
غاراتها لا تنقضي وأسيرها ... لا يفتدى بجلائل الأخطارِ

تكلف ، لأنه لم يثبت الروى منه بهذين المعنيين ، فيحتاج أن يقال هذا اسم مصنوع في الفن لهذا العمل ، والقول بصنعه مع وجوده في اللغة تكلف لا ذهاب إليه ، وكذا ما يمكن أن يقال إنه من روى الحديث ، لأنه يروي كل بيت عنده حال آخر الأبيات ، أو من الروية لأن الشاعر يتفكر أولا ويجمع كلمات فيه روى الأبيات ، ثم يقدم على نظم الأبيات .

(أو ما في معناه) عطف على حرف الروى أي ما في معنى حرف الروى من الفاصلة ، أي من حروف الفاصلة ، وجعلها الشارح من إطلاق اسم الكل على الجزء ، هذا إذا جعل من بيانية كما يتبادر في أمثاله ، ولو جعلت تبعيضية فلا حاجة إلى شيء من التكلفين .

(ما ليس بلازم في السجع) هو فاعل يجئ ، ولا يخفى أنه لو يجئ مرة في بيتين من أبيات القصيدة ، ولم يلزم لبس لزوم ما لم يلزم ، فالصحيح أن يلتزم بدل قوله يجئ ، إلا أن يقال قصد بالمضارع الاستمرار العرفي ، فتأمل . والمراد بالسجع الكلام المقفى سواء كان سجعا أو شعرًا وقد مضى بهذا المعنى غير مرة ، فلا يرد أنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلازم في الشعر أو السجع ، وأما دفع الشارح ذلك بأن المراد أن يجئ ما ليس بلازم لو جعل الفاصلتين أو القافيتين سجعتين ، ففيه أن تحسين الشعر ليس لالتزام ما لا يلزم فيه ، لو جعل سجعة ، بل لالتزام ما ليس بلازم في الشعر ، ولذا فسروه بأن يلتزم المتكلم في السجع والتقفية ما ليس بلازم ، من مجيء حركة مخصوصة أو حرف بعينه أو أكثر على ما نقله في الشرح في آخر هذا المبحث ، فإن قلت : قد مر في بحث الإرصاد استعمال الروى بمعنى الذي يبتني عليه أواخر الأبيات أو الفقر ، فلا حاجة إلى قوله : أو ما في معناه من الفاصلة !! قلت كان ما مضى تجوزًا نبه عليه في هذا التعريف ، واعلم أن لزوم ما لا يلزم يتحقق في بيت ، إذا كان قافية المصراع الأول كقافية المصراع الثاني ، فما قال الشارح : المراد أن يجئ ذلك في بيتين أو أكثر أو قرينتين أو أكثر ، محل بحث .

(نحو ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾) [1] مثال لما في معنى

---

(١) الضحى : ٩ ، ١٠ .

الروى قدمه لأنه أحوج إلى التوضيح ، أو لأن تعامل المثال المثل به في الجملة أو لكونه قرآنا ، فالراء بمنزلة الروى ، جيئ قبلها بالهاء المفتوح في الفاصلتين ، وشيء من الفتحة والهاء لا يلزم في السجع ليتحقق السجع بين تظفر وتسخر ، وبين تبصر وتغفر ، قال الله تعالى : ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ (١) (ونحو قوله : [سَأَشْكُرُ عَمْرًا] ممدوحه [إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي] وفي سأشكر عمرًا لتراخي المنية لطيفة ، وإن لا يفي صورة الكتابة بحمله على شكر العمر والبقاء [أَيَادِيَ] بدل من عمرا ، ولو جعل بدل الكل مبالغة في أيادي عمر كأنه عين الأيادي الموصوفة لكان لطيفا [(لَمْ تَمْنُنْ)] أي لم تعط أو لو لم تخلط بمنه والمن في أصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن إشعار بأنها في الاتصال كالحبال أو لم تعط قبل [(وإِنْ هِيَ جَلَّتِ)] يحتمل الوصل بالشكر أي سأشكر وإن هي عظيمة ، وشكر عظيم النعم مشكل جدا ، وفيه شيء ، وهو فرض عدم جلالة أيادي الممدوح والوصل بعدم القطع ، أو عدم الخلط أو عدم الإعطاء لأحد من قبل ، وفيه أيضا وصمة العرض المذكور ، ولا في الاحتمال الأخير لأن هي في راجعة إلى أياد أعطيت قبل ، فلما بالغ في أيادي عمرا كأنه مثل عنه فأجاب بقوله : [(فَتًى)] أي هو فتى أي شاب ، اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب أعزب أو ستحى كريم فإن النبي جاء بهذا المعنى أيضا [(غَيْرَ مَحْجُوبِ)] ممنون [(الغِنَى)] ضد الفقر أي لا يحجب ماله [عَنْ صَدِيقِهِ] إذ لا يحجبه الغني وتكبره عنه ، فعلى الثانية الإضافة معنوية ، أي ينتفع صديقه عن ماله كمال الانتفاع [وَلا مُظْهِرَ] اسم فاعل على ما هو المشهور ، والأنسب بالمحجوب جعله اسم مفعول مضافا إلى مرفوعه الذي هو [الشَّكْوَى إذا النَّعْلُ زَلَّتِ] أي زلت به ، يقال في الكناية عن يزول الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به الفعل أي لا يظهر الشكوى إذا نزل به البلاء ، بل يصبر ، فالمعنى أن الصديق ينتفع لمنافعه ولا يتضرر بمضاره أصلا ، حتى لا يحزن بها ، لأنه يخصها ولا يظهرها ، ذلك إن تجعل إذ النعل زلت عبده عن حال الصديق ، يعني زلت، النعل بالصديق ، وابتلى الصديق ، أي لا يظهر الشكوى عن الابتلاء بإصلاح حاله وثقل التعب في دفع وباله ، والأبلغ تعميمه ، ولو جعل ولا مظهر الشكوى

(١) القمر : ١ ، ٢ .

على صيغة المفعول وزلة النعل للصديق ، يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتلائه لعدم الحاجة ، لأنه إكمال مراعاة حال صديقه لا يحوج الصديق إلى إظهار الشكوى لكان شديد الارتباط بما بعده ، وإن كان في فهم هذا المعنى عنه نوع خفاء فتأمل .

([رَأَى خَلَّتِي]) هي بالفتح الحاجة والفقر ، وفي المثل الخلة تدعو إلى السلة أي السرقة ، فاحملها على أي المعنيين شئت ([مِن حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُها]) خفاء مكان الشيء مبالغة في خفائه أو المراد بمكانها وجودها ، يعني لكمال ترقب حالي يرى حاجتي في موضع أخفها فيه عنه (فَكَانَتْ قَذَى) كعلي ما يدخل في العين وتتأذى به [العَيْنِ] ، قال الشارح يعني يكون كالداء الملازم له (حَتَّى تَجَلَّتِ) (١) بحسن اهتمامه ، هذا ويحتمل أن يكون كونه قذى عينيه أنه لا يغفل عنه ، ويكون عيناه مشغولين به ، كما لا تعقل عن قذاة ، فالروى هو التاء ، والتزم قبلها اللام المشددة المفتوحة ، وهو ليس بلازم في الشعر ، بل تتم نزلت ومدت وغيره ، فالملتزم ثلاثة أشياء لا يلزم شيء منها ، الفتحة واللام والتشديد ، فقول الشارح : في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم قاصر ، قال المصنف في الإيضاح : وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين أيضا ، كقول الحريري : [وما اشْتَارَ] أي أخرج العسل [مَنِ اخْتَارَ الكَسَلْ] يعني يلحق في التحسين للزوم ما لا يلزم ، التزام ما ليس بلازم في غير الفاصلتين ، كالتزام التاء في اختار واشتار ، ولم يرد أنه داخل في لزوم ما لا يلزم ، وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروى وقوعه بلا فاصلة ، وإلا لم يكن للتقييد به فائدة بل ينبغي أن يقال في تفسيره : هو أن يجئ في الفقرة أو البيت ما ليس بلازم في السجع ، إلا أن يقال مقصوده الاعتراض على تعريف القوم ، والتنبيه على ما صرح عنه لتعريف حاله من الاختلال ، ولا لفوت ما خرج عنه .

(وأصل الحسن) لا مجرد له (في ذلك) الضرب من المحسنات أعني اللفظي ولذلك أفرد ذلك ولم يقل في ذينك ، وبها أكد ذلك بكله لئلا يوهم اختصاص

---

(١) سبق البيتان الأولان في الكلام على حذف المسند إليه . والخلة : في البيت الثالث الحاجة ، والقذى : الرمد ، وقوله : «تجلت» بمعنى انكشفت ، والشاهد في التزامه اللام المشددة والفتحة قبلها في الأبيات الثلاثة .

الكلام بما هو فيه من الالتزام **(أن يكون)** أي وقت أن يكون **(الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس)** حتى لو كان كذلك ، لانتفى أصل الحسن ، بل ينقلب إلى القبح لفوت ما هو الغرض من إيراد اللفظ وتحسنه ، وهو تمكن المعنى في النفس بإصغاء اللفظ على سبيل النشاط ، ولك أن تريد بأصل الحسن ، أصل الحسن البديعي ، وهو البلاغة يعني إذا فات مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية ، لم يبق الكلام بليغا ، فيلغو المحسن اللفظي لعدم ثبات الحسن لفوات أصله ، وبالجملة يتجه أنه لا وجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظي ، بل أصل الحسن في جميع ذلك لفظيا كان أو معنويا بأن لا يفوت مصلحة المعنى ، فإذا دعا رعاية محسن معنوي أيضا إلى إخلال بإفادة اللفظ للمعنى ينبغي أن يهجر عنه ، ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بأن قوله : **(أن يكون الألفاظ تابعة للمعاني)** ، يدل على أن الكلام في المحسنات اللفظية ، إذ دلالته ممنوعة ، كيف ورعاية المحسن المعنوي والتكلف له أيضا ربما يجعل اللفظ تابعا للمعنى ، ولو سلم فالكلام في التخصيص ، لا في حمل عبارة المصنف على العموم ، فاللائق أن يجعل قوله : والأصل في ذلك كله بمعنى أن الأصل في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ، ذلك ليعم فائدته ، وإن كان غالب ما يقع فيه التكلف . وأكثر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية ، وهو الوجه في تخصيص التوصية بها لو خصت ، وأحاله المحسن المعنوي على تلك الوصية ، لأن الاهتمام به في تلك دون الاهتمام باللفظي .

(خاتمة)

قيل من الكتاب ، فالكتاب مرتب على مقدمة ، وثلاثة فنون وخاتمة ، وقال الشارح المحقق : إنه من الفن الثالث ، وللكتاب أجزاء أربعة ، والخاتمة من الرابع ، وتمسك في صدق دعواه ، بأنه قال المصنف في الإيضاح : هذا ما تيسر لي بإذن الله تعالى جمعه ، وتحريره من أصول الفن الثالث ، وبقيت أشياء يذكرها فيه : أي في علم البديع بعض المصنفين ، منها ما يتعين إهماله ، إما لعدم دخوله في فن البلاغة ، يعني به ما يشتمل الثلاثة على خلاف ما يتبادر منه ، نحو ما يرجع إلى التحسين في الخط دون اللفظ ، مع أنه لا يخلو عن التكلف ، يعني لا

يتيسر بدون تكلف ، لجعل المعنى تابعا للفظ ، مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا ، فيما سبق ، ومثل الموصل ، وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف ، ومثل المقطع وهو منه الموصل ، ومثله الخيفاء وهي الرسالة ، أو الخطبة أو القصيدة التي يكون حروف إحدى كلمتيها منقوطة ، والأخرى غير منقوطة ، ومثل الحذف وهو الإتيان برسالة أو خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ، ونحو وما تحسين له قطعا مثل الترديد وهو أن تعلق الكلمة في المصراع أو الفقرة لمعنى لم تعلق نفسها بمعنى آخر كقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ ومثل التعدية ويسمى سياقه الأعداد وهو إيقاع اسما مفردة على سياق واحدة ، ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات ، وهو التعقيب ، موصوف بصفات متوالية ، وإما لعدم الفائدة في ذكره يعني في البديع ، مثل ما يذكره بعض المتأخرين مما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماه الإيضاح ، وهو إزالة خفاء كلامك ببيان ، ومثل التوسيع فإنهما من الإطناب ، ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان ، وهوكشف المعنى ، وإيصاله إلى النفس ، فإنه مبني على التخليط ، فإنه قد يجيء مع الإيجاز ، وقد يجيء مع الإطناب وقد يجئ مع المساواة بمعنى حسن البيان ، بأنه يكون إيجازا ، وتارة إطنابا ، وتارة مساواة ، وليس أمرًا زائدًا عليها ، فلا يتجه أن كلاً من المحسنات البديعية بأنه يكون مع الإيجاز وتارة مع الإطناب .

ومنها : ما لا بأس بذكره ، لاشتماله على فائدة ، وهو شيئان :

أحدهما : القول في السرقات الشعرية وما يتصل به .

والثاني : القول في الابتداء والتخلص والانتهاء ، فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الباب ، هذا كلام المصنف مع بعض تفصيل له لابد منه ، ووجه تمسك الشارح أن المصنف ختم الفن الثالث بذكر هذه الأشياء التي وصفها بأن بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع ، وبأنه لا بأس بذكرها ، وعقد لها خاتمة وفصلا ، فعلم بذلك أن الخاتمة الفن الثالث ، وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة ، هذا كلامه ، ونحن نقول : الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التبس الحال ، أنه كالمقدمة من آخر الكتاب ، الظاهر من تمهيد مقدمة في آخر

الفنون لذلك الخاتمة في الإيضاح أنه كالفنون الثلاثة ، حيث ذكر في آخر المقدمة تمهيدًا لذكرها ، وقوله ختمنا بهما الكتاب دون أن يقول ختمنا بهما الفن الثالث واضح في كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما ، وليس في وصف الأشياء ، بأن بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع ، دلالة على أنها منه في كتابه ، لأنه ليس راضيا بما فعلوا ، وله في وصفها بأنه لا بأس بذكرها كما في علم البديع ، وعبارة لا بأس شاعت فيما تركه أولى ، فعلم منه أن عدم إيرادها في علم البديع أولى ما يرادها في الكتاب لاشتمالها على الفائدة ، ينبغي أن لا يكون في البديع ، على أن مباحث السرقات الشعرية من قبولها وردها ، وكذا حسن الابتداء والتخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال على إحدى البلاغتين ، وقد يكون بالاشتمال على المحسنات البديعية ، فلا اختصاص لها بفن دون فن ، هي تكميل للثلاثة ويتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق .

هذا وفي قول الشارح عقد لها خاتمة وفصلا مواحدة لأنه يدل على أن الفصل خارج عن الخاتمة مع أن الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه ، في بيان الفصل .

(في السرقات)

بفتح الراء جمع سرقة كعرفة اسم من السرق أو بكسرها جمع سرقة كفرحة أو سرق ككتف ، وهما أيضا اسمان من السرق والسرقة ، كما يجري في الشعر ، وهو ، أكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجري في غير الشعر أيضا ولعله داخل تحت قوله (وما يتصل بها) ويؤيده أنه قال فيما بعد : ومما يتصل بهذا القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح ، ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) أي ذلك المذكور من السرقات الشعرية وما يتصل بها ، وهو القول في الابتداء ، والتخلص وانتهاء جمعها مع السرقات الشعرية ، وما حصل بها بجامع أنها مما يجب مزيدًا احتياط بها ، كالسرقات الشعرية ، وما يتصل بها ، وتفسير غير ذلك بالقول عن الابتداء والتخلص والانتهاء هو الذي جعلناه تصريحا من الشارح بأن الفصل من الخاتمة .

(اتفاق القائلين) بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد أو بلفظ التثنية اكتفاء بأقل ما يقع **(إن كان في الغرض على العموم)** (١) أي مشتملا على العموم أو بناء على عموم الغرض . وشموله للبلغاء غير مختص ببليغ دون بليغ **(كالوصف بالشجاعة)** كعلاقة منه **(والسخاء وحسن الوجه والبها)** أي الحسن مطلقا **(فلا يعد)** بفتح الدال أو كسرها على أن يكون صيغة أمر يفيد الإيجاب فيسحن مقابلته مع قوله ، وإلا جاز أن يدعى فيه السبق والزيادة ، أو ضمها خبر فمحمول على وجوب عدم أو بقرينة المقابلة **(سرقة)** والاستعانة ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى .

(لتقرره) أي التقرر هذا الغرض العام **(في العقول والعادات)** ويشترك فيه الفصيح والأعجم و الشاعر والمفحم **(وإن كان في وجه الدلالة)** على الغرض **(كالتشبيه)** والمجاز والكناية المشار إليها بقوله **(وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها)** أي تلك الهيئات **(بمن)** الأولى بما **(هي)** أي الصفة **(له)** ولا يخفى أن السرقة في وجه الدلالة كما تكون باعتبار طرق الدلالة المتفاوتة في الوضوح والخفاء تكون باعتبار المحسنات البديعية أيضا **(كوصف الجواد)** أي السخي والسخية **(بالتهلل)** أي تهلل الوجه وهو كتهلل السحاب تلألؤه **(عند ورود العفاة)** جمع عاف وهو الضيف وطالب الفضل أو الرزق ، والكل حسن في هذا المقام **(وكوصف البخيل بالعبوس)** كالدخول ضد التهلل ، وجعله كالقبول بعيد عن القبول وقوله **(مع سعة ذات اليد)** قيد للتهلل والعبوس معًا ، لأن تهلل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند ورود العفاة والعبوس مع قلة ذات اليد ؛ ليس من خواص البخيل وذات اليد المال سمي ذات اليد لأن اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه ، فكأنه يأمر اليد بالعطاء والإمساك واليد مملوكة له **(فإن اشترك الناس في معرفته)** أي معرفة وجه الدلالة على الغرض **(لاستقراره فيها)** أي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر **(فهو كالأول)** أي

---

(١) الغرض : هو المعنى المقصود ، ومعنى كونه على العموم أنه يقصده كل الناس فلا بد من أمرين : أن يكون الاتفاق في الغرض لا في الدلالة عليه ، وأن يكون الغرض عامًا ، فإذا كان الاتفاق في الدلالة فهو مما يمكن ان يدعى فيه السبق والزيادة كما سيأتي ، وإن كان الاتفاق في غرض خاص فهو مما يمكن أن يدعى هذا فيه أيضًا .

كالاتفاق الأول في أنه لا يعد سرقة ولا يخفى أن ما يتصل بالسرقة من العقد والحل أيضا كذلك ، فإن الحل إنما يسمى حلا إذا كان لما في الشعر اختصاص بالشعر ، وكذا العقد إنما يسمى عقدا إذا كان لما في النثر اختصاص بالكاتب .

(وإلا) قال الشارح أي وإن لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل إليه كل أحد لكونه مما لا ينال إلا بفكر وهذا التفسير على طرق تفصيل الإيضاح ، ويتجه عليه أنه بقي اتفاق القائلين في الغرض غير العام وهو مما جاز أن يدعى فيه السبق والزيادة ، فلعله ترك لانسياق الذهن إليه بالمقايسة ، وعبارة المتن تصلح لما لا يقصر بيانه عن إيفائه ، وهو أن يجعل الإيفاء للأمرين اللذين رددت الحال بينهما، وهو أن يكون الغرض عاما أو وجه الدلالة عاما ، فمعنى قوله : **(وإلا)** : وإن لم يكن أحد الأمرين ، وذلك بأن يكون الغرض خاصا أو وجه الدلالة خاصا كلاهما كذلك والأخصر الأوضح أن يقال اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه وإليها أو في وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقة وإلا **(جاز أن يدعى فيه)** أي فيما ذكر من الغرض أو وجه دلالة الخاص **(السبق)** بقي أنه إن اتفق القائلان في الغرض أو وجه الدلالة على العموم بعد سرقة إن كان تركيب العبارة المنطوقة أو المسجعة أو المرغبة فيها محسن ذاتي أو عرضي لا ينال إليه إلا بفكر السابق ، ولا محيص عنه إلا بأن يجعل وجه الدلالة على العموم بمعنى أن لا يكون في الدال اختصاص بأحدهما من حيث التركيب والنظم بوجه من الوجوه ، وإنما لم يقل : جاز أن يدعي فيه الآخذ لما سيأتي أن الأحوط أن يقال قال فلان كذا وقد سبقه فلان إليه فقال كذا اعتناه ما بذلك فضيلة الصدق واجتنابا عن دعوى العلم بالغيب .

(والزيادة) يعني يدعي زيادة أحديهما أما المسبوق إن أتى بأمر زائد على السابق وأما السابق إن لم يأت المسبوق بزائد فإنه مع المساواة أيضا الفضل والزيادة للأول ، فلا ينبغي أن يتوهم أن الوافي أن يقال جاز أن يدعي فيه السبق والزيادة والاستواء .

(وهو) أي مالا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة أو ما لا يشترك

الناس في معرفته من الغرض أو وجه الدلالة **(ضربان)** أحدهما **(خاصي في نفسه غريب)** لا ينال إلا بفكر **(و)** الآخر **(عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما مر)** في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها إلى الغريب الخاصي والمبتذل العامي ، أما مع البقاء على الابتذال أو مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما في الأمثلة المذكورة ثم **(فالأخذ والسرقة)** عطف السرقة على الأخذ للتفسير لأن هذا المعنى علم باسم السرقة سابقا دون الأخذ ، والمقصود التنبيه على ترادف الأخذ والسرقة ، وهذا أولى من أن يراد بالأخذ والسرقة ، المسمى بهذين الاسمين ، إذ لا موجب لصرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز **(نوعان ظاهر وغير ظاهر)** تذكير الظاهر وغير الظاهر لأنهما تفصيل النوع ، فلا حاجة إلى اعتبار التغليب .

(أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله إما مع اللفظ كله أو بعضه (١) **أو وحده)** قوله : أو بعضه عطف على اللفظ ووحده على قوله مع اللفظ .

قال في الإيضاح : إما مع اللفظ كله أو مع بعضه وإما وحده هذا قدم في تفصيل أقسام الظاهر ، الأظهر فالأظهر ، أو ما هو أكثر سرقة فالأكثر ، ولهذا قدم الظاهر على غير الظاهر .

قال الشارح المحقق : فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان : أحدهما أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله ، أو بعضه ، والثاني أن يؤخذ المعنى وحده ، والضرب الأول قسمان ، لأن المأخوذ مع المعنى من كل لفظة أو مع بعضه إما مع تغيير النظم أو بدونه ، فهذه عدة أقسام ، والأولى والقسم الأول من الضرب الأول قسمان ، لأن تمام اللفظ المأخوذ مع المعنى إما مع تغيير النظم أو بدونه ، لأنه الأوفق بما أشار إليها المصنف بقوله **(فإن أخذ اللفظ كله)** إلخ ، وقوله **(أخذ)** مشتق من الأخذ الاصطلاحي لا من الأخذ اللغوي ، فلا يتجه أنه لابد من قيد يميزه عن التضمين حتى يصح قوله ، فهو مذموم إذ التضمين أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه ، - وليس بمذموم - وينبغي أن يعد من أقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير أخذ المعنى كما إذا كان مشتركا فيقصد به السابق المعنى الذي لم يقصده القائل

---

(١) مثل أخذ اللفظ مرادفه كما سيأتي .

الأول ، كما إذا قال قائل : ما كان ما كان وقصده مثل معنى شعري شعري ، فقال الآخذ : ما كان ما كان وأراد انتفاء ما كان بحيث كأنه لم يكن من أصله .

(من غير تغيير لنظمه) أي لتأليفه واختار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب ما يقتضيه العقل لا التوالي في النطق ، كيف ما اتفق ، لأن السرقة إنما تكون لما لَهُ نظم وشأن ، لا لما ركب كيف ما اتفق **(فهو مذموم لأنه سرقة محضة)** إبطال حق الغير وكذب محض ليس له تأويل صدق ، كما يدل عليهما اسماه المذكوران بقوله **(ويسمى نسخا)** وهو في اللغة الإبطال **(وانتحالا)** وهو فيها ادعاء شيء لنفسه **(كما حكي عن عبد الله بن الزبير)** والزبير الشاعر ، وهو غير عبد الله بن الزبير الصحابي المشهور أحد الأعلام ، في القاموس ، وهو القائل لعبد الله بن الزبير لما حرمه : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال : إن وراكبها ، وفي الإيضاح الزبير مع اللام ، ويوافقه القاموس **(إنه فعل بقول معن بن أوس)** المزني [إِذَا أنتَ لَمْ تُنْصِفْ] من الإنصاف وهو العدل [أَخَاكَ] أخوة الصداقة أو النسب [وَجَدتَهُ] [عَلَى طَرَفِ الهِجْرَانِ إنْ كانَ يَعْقِلُ] (١) من باب ضرب أي إن كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه إشارة إلى أنه يصير مجنونا بظلمك وبهجران نفي عقله .

[وَيَرْكَبُ حَدّ السَّيْفِ] (٢) أي يرضى بأن يقتل بالسيف أو يرتكب ما هو بمنزلة القتل به .

[مِنْ أَنْ تُضِيمَهُ] أي من أجل ضيمك أي ظلمك فمن للأجل كما في قول الشاعر [مِنْ أجْلِكَ بالتي تَيَّمَتْ قَلْبي] وفي الشرح بدل من أن تظلمه فجعل من للبدل [إِذَا لَمْ يكن عَنْ شَفْرَةِ الصَّيْفِ] أي على ما في الصحاح [مِزْحَلُ] (٣) أي مبعد سوى قبول الضيم ، يقال : زحل من باب منع زحولا أي بعد ، والمزحل

---

(١) قوله : «لم تنصف» بمعنى لم تعدل معه وتوفه حقه ، وطرف الهجران : جانبه ، والإضافة بيانية .

(٢) المراد بحد السيف ما يتحمله من الشدائد على سبيل الاستعارة ، و «من» في قوله : «من أن تضيمه» للبدل أو للتعليل ، والضيم : الظلم ، وشفرة السيف : حده ، والمراد به ما يتحمله من الشدائد أيضًا ، والمزحل : المبعد .

(٣) حد السيف : طرفه القاطع ، شفرته : المراد به الصعب المؤلم من الأمور مجازًا . تضيمه : تظلمه . مزحل : منأى أي مكان النأى وهو البعد . انظر البيتين في الإيضاح : (٣٤٩) .

ما يعدل إليه ، كذا في الصراخ والشعر حث على المداراة مع الإخوان ، والتجنب عن الغلظة معهم ، وإلا لم يبق صديق ولا ظهير ، وفيه تلميح إلى قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (١) مع زيادة مبالغة.

حكي أن عبد الله دخل على معاوية فأنشد هذين البيتين فقال له معاوية : لقد شعرت - بضم العين - بعدي يا أبا بكر . يعني : أخذت الشعر بعدي ، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معي فأنشد قصيدته التي أولها :

لَعَمْرُكَ لا أَدْرِي وإِنِّي لأَوْجَلُ ... عَلَى أَيِّنا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ (٢)

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له : ألم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي ، فهو أخي من الرضاعة ، وأنا بشعره ، يعني أنا أحق منه بشعره ، والمقصود كمال الاتحاد .

(وفي معناه) أي معنى ما لم يغير فيه النظم في كونه مذموما وأن ليس منه بل مما أخذ فيه بعض اللفظ فيكون إعارة ومسخا ، أو أخذ فيه المعنى وحده فيكون إلماما وسلخا ، أو في معناه في كونه من النسخ والانتحال ، وملحق به أو داخل فيه ، ومعنى قولنا : في التعريف إما مع اللفظ كله **(أن تبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها)** لكن الظاهر أن كونه مذموما إذا لم يفسد التبديل للكلام حسن سجع أو موازنة ، أو زيادة فصاحة أو سلاسة للشعر ، فإن أفاد فينبغي أن يترجح على الأصل ، ويزيد عليه قبولا ، قال الشارح : كما يقال في قول الحطيئة

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها ... واقْعُدْ فإِنَّكَ أَنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

ذَرِ المَآثِرَ لا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِها ... واجْلِسْ فإِنَّكَ أَنتَ الآكِلُ اللابِسُ (٣)

أقول : يقال : رجل طاعم طعم حسن الحال في المطعم ، ورجل كاس ذو كساء ، فيكون المعنى أنت دنئ الهمة نهاية همتك الطعام والكساء ، ولابد لطلب المكارم من همة عالية ، وكان الهذلي جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسمعه ،

---

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح : (٣٤٩) . وجملة إن ومعموليها اعتراضية : تعدو . تعتدي . ويروي تغدو بغين معجمة ، ومعناها : تروح .

(٣) البيتان للحطيئة في ديوانه ، ودلائل الإعجاز : (٤٧١) ، (٤٨٧) .

والكاسي اسم من كسيه ، كرضي بمعنى لبسه أي أنت طالب التنعم والثروة والمكارم لا يحصل لطالبهما .

ومما وقع في بعض حواشي الشرح أنه قال : اللابس من اللبوس ، وهو ، لذوق ، يقال : ما لاس لوسا أي ما ذاق ذوقا . ولو صح ما ذكره لكان مثالا لتمثيل البعض بالمرادف في أنه قريب من هذا أن يبدل بالألفاظ ما يضادها في المعنى ، مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان :

بِيضُ الوجوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسابُهمْ   شُمّ الأُنُوفِ مِنَ الطِّرازِ الأَوَّلِ

سُودُ الوجوهِ لَئِيمةٌ أحسابُهم   فُطْسُ الأنوف من الطِّراز الأَوَّلِ

هذا ما سيأتي أن القلب من الأخذ الغير الظاهر يجب أن يخص منه هذه الصورة من القلب .

(وإن كان مع تغيير لنظمه) أي نظم اللفظ وضمير كان لأخذ اللفظ كله **(أو أخذ بعض اللفظ سمي)** هذا الأخذ **(إغارة)** لأن صاحبه لا يخفي نسبته إلى نفسه ، وينسبه إلى نفسه عليا وثوقا له بأنه لا ينكر عليه لمغايرته للأول ، فهو غصب ما للغير علانية **(ومسخا)** وهو في اللغة تغيير الصورة إلى ما دون منها ، سمي هذا القسم باسم ما هو أكثر عيبا من أفراده لأن السرقة عيب فيناسب التسمية بما هو أشد عيبا .

(فإن كان الثاني أبلغ من الأول) الأولى أفضل من الأول ليتناول الأفضل لحسن بديعي ، والأفضل لحسن ذاتي ، وجعل الأبلغ شاملا له لا يخرج عن تكلف **(لاختصاصه بفضيلة)** لا يوجد في الأول فيه أن الاختصاص بفضيلة وكذا يوجب كون الثاني أبلغ ما لم يفضل على الأول في الفضيلة ،لجواز أن يكون اختصاص الأول أكثر .

(فممدوح) أي الأخذ ممدوح كما يقتضيه السوق ، وفي الشرح أي فالثاني ممدوح فأدرك بحسن باعك الممدوح ، واختر المعدل دون المجروح **(كقول)** فيه مسامحة والمثال ما أخذ سلم أو قول سلم ، فالصحيح كقول سلم كذا بعد قول **(بشار : [مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ])** أي خاف : في الصحاح : راقب الله في أمره خافه **(لَمْ يَظْفَرْ بحاجَتِهِ وَفَازَ بالطَّيِّباتِ)** أي بطيبات الرزق ، فكأنه إشارة إلى ما

في الآيـة الكريمـة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (١) (الفَاتِكُ) أي الجريء الشجاع (اللَّهِجُ) (٢) أي المواظب على الأمر الذي أغرى بـه ، وقد استمر المصنف على هـذه المسامحة في الأمثلة ، ولا يبعـد أن يقـال : التمثيـل للأمرين اللذين وقع الآخـذ فيهما أعني مجموع المـأخوذ والمأخوذ منـه ، فقوله : كقول بشار مثلا في تقديرهما كقول بشار (وقول سُلَّم الخاسر) بالخاء المعجمـة يسمى بالخـاسر لأنـه بـاع مصحفـا واشترى بثمنـه ديـوان شعـر ، ولأنـه حصلت له أموال فبذرها على ما في القاموس ، ولأنه اشـترى بثمن مصحف ورثه عودا يضرب به ، على ما نقله الشارح من الأساس : [(مَنْ راقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَمًّا)] مفعـول لـه ، وجعله تمييزا كما في الشرح يوجب كـون المعنى مات همه ، فيكون إسنادًا إلى السبب ، ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة لا يصار إلى المجاز (وفازَ باللَّذَّةِ الجَسورُ) (٣) أي الشديد الجراءة .

روى عن أبي معاذ رواية بشار أنه قال : أنشدت بشارا قول سلم فقال : ذهب والله ماء بيتي ، فهو أخف منه وأعذب ، والله لا أكلت اليوم ولا شربت ، في الإيضاح ، وقول الآخر :

خَلَقْنا لَهُمْ في كلِّ عَيْنٍ وحاجبٍ ... بِسُمْرِ القَنَا والبِيضِ عَيْنا وحاجِبا (٤)

وقول ابن نباته بضم النون بعده

خَلَقْنَا بأَطْرَاف القَنا في ظُهورِهِمْ ... عُيونًا لَهَا وَقْعُ السُّيوفِ حَواجِبُ (٥)

فبيتُ ابن نباته أبلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الإشارة إلى انهزامهم حيث وقع الطعن ، والضرب على ظهورهم ، ومن الناس من جعلهما متساويين ، هذا كلامه ، وقد شنع على من جعلهما متساويين بقوله : ومن الناس ولا يوجب ما

---

(١) البقرة : ١٧٢ .

(٢) البيت لبشار في ديوانه : (٦٠) ، أورده القزويني في الإيضاح : (٣٥٠) ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات : (٣٠٩) .

(٣) البيت أورده القزويني في الإيضاح : (٣٥١) ، والجرجاني في الإشارات : (٣٠٩) وعزاه لسلم الخاسر .

(٤) انظر البيت في الإيضاح : (٣٥١) لابن نباته . خلقنا لهم : أحدثنا . سمر : جمع أسمر ويطلق على الرمح . القنا : الرماح واحدها : قناة . البيض : السيوف واحدها أبيض . عينا وحاجبا : استعارتان لضربتي الرمح والسيف .

(٥) البيت والذي قبله لابن نباته في الإيضاح : (٣٥١) .

ذكره فضل بيت ابن نباته لأن في بيت الآخر نهاية المبالغة في الشجاعة ، حيث لم يقدر الخصماء مع المواجهة على منع سمر القنا من أعينهم ، ودفع البيض عن حواجبهم ، وتكرر الطعن والضرب على الأعين والحواجب اللاتي هن أبعد من وقوع الضرب عليهن ، كيف في بيت ابن نباته استطراف في خلق الأعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو المعتاد ، وأنهم شاهدوا مهابتهم حين الفرار كما شاهدوا حين الإقدام أيضا .

(وإن كان) الثاني (دونه) أي الأول لاختصاص الأول بفضيلة ترك التعليل لانسياق الذهن إليه من التعليل الأول وفيه ما عرفت (فهو) أي الأخذ أو الثاني (مذموم) مردود ، وإنما جعل ما هو مذموم ثانيا وبادي النظر يقتضي أن يجعل ما هو أبعد من الذم ثانيا لأنه أقرب إلى الممدوح لنظر ثان لا يهمله ، إلا بتوان ، وهو أن الأبعد من الذم متوسط بين الممدوح والمذموم ، والمتوسط من حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين ، كقول أبي تمام في مرثية محمد بن حُمَيد كرُوَيْد ، وكان قد استشهد في بعض غزواته : [هَيْهاتَ] أي بعد المرثي وطال المسافة بيننا وبينه ، لأنه وصل إلى الجنة وكم بينها وبين الدنيا الدنية ، واللفظ خبر والمعنى على التحسر ، فزاد في التحسر بأنه ليس لنا رجاء ما يتسلى به بعد ، فقال [(لا يَأْتِي الزَّمانُ بِمِثْلِهِ)] ليتسلى به وعَلَّلَ عدم إتيان الزمان بمثله بعلة طبيعية للزمان لا تنفك عنه وهو قوله [إِنَّ الزمانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ] وبلغ فيه غاية التأكيد من ذكر إن واللام واسمية الجملة ، وقد أفاد البخل به بطريق الأولى ، لأنه إذا كان بخيلا بمثله فبخله به أولى ، وقد أشار بإفادة استمرار بخل الزمان أنه لم يأت بمثله قبله ، وأن الإتيان به كان خارق العادة .

والشارح جعل ضمير هيهات إما للنسيان المذكور قبله في البيت السابق ، وهو قوله :

أَنَسَى أَبَا نَصْرٍ نَسِيتَ إِذَنْ يَدِي مِنْ حَيْثُ يَنْتَصِرُ الفَتى ويُنِيلُ (١)

وإما لأن يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده ، فهو إضمار قبل الذكر لضرورة

---

(١) البيتان في ديوانه من قصيدة في مدح محمد بن حميد : (٢٢٦) ، والإشارات : (٣٠٩) ، والإيضاح : (٣٥١) .

الشعر ، ولا ضرورة لارتكابه أو تخصيص بعد النسيان بالماضي ، ولا اختصاص له هذا . قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة : قال الشيخ أبو على الفارسي : في هذا البيت تقصير ، لأن الغرض في هذا النحو نفي المثل ، وأن يقال : هو امرؤ ، وأنه لا يكون ، فإذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض ، وجوز وجود المثل ، ولم يمنعه من حيث هو ، بل من حيث بخل الزمان بأن يجود مثله ، وفيه بحث ، لأن تجويز المثل وأن ينافي أن مثله لا يكون لا ينافي أنه يغربل غرة المثل ، وقلته يلائم بخل الزمان به .

(وقول أبي الطيب [أعْدَى الزَّمانَ سَخَاؤُه]) يقال : أعدى الأمر جاوز غيره إليه ، فالمعنى : جاوزه سخاه إلى الزمان [فَسَخا بِهِ ولَقَدْ يكونُ بِهِ الزَّمانُ بَخِيلا] لا يخفى أن هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام ، وان كان بينهما فرق بأن أبا تمام جعل البخل متعلقا بمثله صريحا ، وأبا الطيب بنفسه ، لأن هذا المقدار من التفاوت لا ينافي الأخذ ، ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى من كل وجه ، كما توهمه البعض ، وأن مصراع أبي الطيب خال عن التقصير الذي أثبته أبو علي في مصراع أبي تمام ، فلو تم التقصير لم يكن مصراع أبي الطيب دونه .

ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني : أنه تعلم الزمان من سخائه فسخا به وأخرجه من العدم إلى الوجود ، ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا ، واستبقاه لنفسه ، وزيفه ابن فورجه وقال : هذا تأويل فاسد ، وغرض بعيد ، لأن سخاء من لم يوجد لا يوصف بالعدوى ، فالمعنى أنه أعدى سخاه بعد وجوده الزمان ، فسخا به عليّ وأسعدني بوصاله .

هذا وعلى التقديرين ففيه وصمة وضع المضارع مقام الماضي ، لأنه قصد أن الزمان كان به بخيلا فعدل إلى المضارع للوزن كذا ذكره المصنف .

وأنا أقول : الأظهر أن المعنى أنه أعدى الزمان سخاءه فسخا بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى ، والباء للسببية ، وليست صلة للسخاء ، أي فسخا بما سخا به بسبب العدوى ، ولقد يكون بعده الزمان به بخيلاً ، إذ ليس سخاءه بعده يسري إلى الزمان ، فيصير سخيا فيسخو به .

ثم إنه قال المصنف : أنا لا نسلم أن المعنى على الماضي ، بل المعنى أن الزمان بهلاكه يكون بخيلاً أبدا ، فيبقى على وجه الدهر ، ودفعه بأن الزمان لما سخا به والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه ، فلا معنى للإخبار بأنه لا يسمح بهلاكه ، لأن هذا الإخبار إنما يفيد في حق من يقدر على هلاكه ، واعترض على الدفع بأن الزمان لما سخا به فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد ، لأنه تحصيل الحاصل ، وأما تصرفه بالإهلاك فباق ، فله أن يسمح به ، وأن يبخل .

وأجاب الشارح عن اعتراض المصنف : بأن احتمال الحمل على هذا المعنى لا يضر ، لأنه مع ذلك الحمل أيضا أدون من مصراع أبي تمام ، لاحتياجه إلى تقدير مضاف لا يدل عليه قرينة ، على أن هذا المعنى مما لم يذهب إليه أحد ممن فسر البيت ، والعلاوة ضعيفة ، وقد عرفت في أثناء شرح مصراع أبي تمام اشتماله على ما يفضله على مصراع أبي الطيب فاحفظه .

(وإن كان) الثاني **(مثله)** أي مثل الأول **(فأبعد)** أي فهو أبعد أي فالثاني أبعد **(عن الذم)** من الثاني من القسم الثاني .

فإن قلت : هل يتأتى في القسم الثاني بعد من الذم ، كما هو قضية صيغة الأبعد ؟ قلت : نعم ، الأقرب إلى الذم والأعرف فيه ما أخذ فيه اللفظ كله من غير تغيير لنظمه .

(والفصل الأول كقول أبي تمام : [لَوْ حَارَ]) أي نظر إلى الشيء فغشي ولم يهتد لسبيله **([مُرْتَادُ])** اسم فاعل من الارتياد بمعنى الطلب وإضافته إلى **(المَنِيَّة)** بمعنى من **[لَمْ يَجِدْ إلا الفِرَاقَ]** فيستثني من قوله دليلا **[عَلَى النُّفُوسِ]** متعلق بقوله **[دَلِيلا]** (١) وقول أبي الطيب :

لَوْلا مُفَارَقَةُ الأَحْبابِ مَا وَجَدَتْ ... لها المنايا إلى أَرْواحِنا سُبُلا (٢)

الضمير في «لها» للمنايا وهو حال عن المنايا ، وهو أقرب من جعله حالا من سبلا ، كما في الشرح ، ووجدت إما بمعنى العلم والمفعول الثاني قوله إلى أرواحنا

---

(١) البيت في الإيضاح : ٣٥٢ لأبي تمام . حار : تحير ولم يهتد إلى وجه الصواب . مرتاد المنية : الباحث عن المنايا المنقب على النفوس ليهلكها ، فالإضافة بيانية .

(٢) انظر البيت في الإيضاح : ٣٥٢ .

قدم على المفعول الأول ، وإما بمعنى الإصابة . وقوله : أرواحنا حال قدمت على صاحبها لنكارتها ، وقيل : جمع لها وأضيفت إلى المنايا وهي اللحمة المشرفة على الحلق ، ويؤيده رواية يد المنايا ، فقد أخذ المعنى كله مع بعض الألفاظ أعني المنية ، ومرادف الفراق ، ومرادف لم يجد ومرادف النفوس أعني الأرواح ، وحكم الشارح بأن أخذ المرادف ليس إلا في الأرواح ، وأما الفراق والمنية والوجدان فمن أخذ بعض الألفاظ بعينه محل نظر ، ولا يخفى أن بيت أبي الطيب أفضل حيث حصر اهتداء المنايا إلى الأرواح في دلالة الفراق عليها بخلاف بيت أبي تمام فإنه جعل الفراق دليلا على تقدير خبره المنية له مطلقا ، وحيث أفاد أن لا موت مع الوصال ، إذ لا سبيل للموت إلا حال الفراق .

قال الشارح : وقوله : فهو أبعد من الذم إنما هو على تقدير أن لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية ، وإلا فهو مذموم جدا ، كقول أبي تمام :

يُقيمُ الظَّنُّ عِندكَ والأَماني وإنْ قَلِقَتْ رِكــابي في البِلادِ
ومَـا سَافَرْتُ في الآفاقِ إلا ومِنْ جَدْواكَ راحِلَتي وزَادِي (١)

وقول أبي الطيب :

وإنّـي عنكَ بعدِ غَدٍ لغادِي وقَلْـبي عـن فِناؤُكَ غـيرُ غَـادِ
مُحِبُّكَ حَيثما اتَّجَهَتْ رِكابِـي وضَيفُكَ حيثُ كُنتُ مِنَ البِلادِ (٢)

وهذا وفيه نظر ، لأن المذمومة جداً مع الدلالة على السرقة مما لا ينبغي أن يخص هذا القسم الثاني ، مما أجد فيه بعض اللفظ وكله ، مع تغيير النظم ، بل يجب أن يشرك بينه وبين القسم الثاني أيضا ، فهذا القسم مع الدلالة على السرقة أيضا أبعد من الذم من القسم الثاني ، فلا حاجة إلى تقييد قوله ، فهو أبعد مما إذا لم تكن دلالة على السرقة ، وأظن أنه سها في هذا المقام حيث قال المصنف في الإيضاح في هذا المقام : واعلم أن من هذا الضرب ما هو قبيح جدا ، وهو ما يدل على السرقة باتفاق الوزن .

---

(١) البيتان في الإيضاح : ٣٥٢ لأبي تمام . الأماني معطوفة على الظن . جدواك : عطائك .

(٢) البيتان في الإيضاح : ٣٥٣ .

والثانية أيضا كقول أبي تمام إلى آخر الأبيات المذكورة ، فحمل الشارح قوله : هـذا الضرب على القسم الثالث من المسخ ، والأظهر : أنه أراد بهـذا الضرب ضرب المسخ من السرقة بأقسامها ، لأن علة القبح مشتركة ، وهي الدلالة على السرقة ، ولما فرغ من الضرب الأول من النوع الظاهر من الأخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو أن يؤخذ المعنى وحده فقال .

(وإن أخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله : وإن أخـذ اللفظ **(يسمى)** أي ذلك الأخذ **(إلماما)** .

قال الشارح : من ألم بالشيء إذا قصده ، وأصله من ألم بالمنزل إذا نزل به ، هـذا ووجه التسمية أنه قصد بلفظه معنى الغير ، ولا يبعد أن يجعل الإلمام منقولا من مباشرة اللمم ، لأنه بالنظر إلى أخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللمم من الكثرة .

(وسلخا) وهو نزع الشيء عن الشيء فكان لفظ الثاني نزع المعنى من اللفظ الأول .

وقال الشارح : النزع هو كشط الجلد عن الشاة ، واللفظ لـلمعنى بمنزلة الجلد ، فكأنه كشط من المعنى جلدًا وألبسه جلدًا آخر ، هذا والسلخ جاء بكلا المعنيين .

(وهو ثلاثة أقسام كذلك) أي كذلك المذكور من الأقسام يعني ممدوحا ومذموما وأبعد من الذم ، كما عرفته ، وفي الشرح فسر كذلك بمثل ما يسمى إغارة ومسخا ، وما ذكرنا أنسب بمقام معنيي الأقسام :

(أولها) أي أول الأقسام ، وهو ما يكون ممدوحا لكون الثاني أبلغ من الأول **(كقول أبي تمام :** [هو] ضمير الشأن **(الصُنْعُ)** أي الإحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية **[(إنْ يَعْجَلْ فَخَيْرٌ وإنْ يَرِثْ)** أي يبطر [فَلَلرَّيْثُ في بعْضِ المواضعِ أنْفَعُ] (١) وقول أبي الطيب : [ومِنَ الخَيْرِ بُطْؤُ سَيْبِكَ] ، أي تأخير عطائك [**(عَنّي أسْرَعُ السُّحْبِ فِي المَسِيرِ الجَهَامُ**]**)** (٢) الجهام بالفتح : السحاب الذي لا ماء فيه، كذا في الصحاح وفي القاموس أوهراق ماءه يعني تأخر عطائك عني يدل على

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : (٣٥٣) . هو : ضمير الشأن . الصنع : الإحسان . إن يرث : إن يتأخر ويبطىء . الريث : البطء .

(٢) البيت في الإيضاح : (٣٥٣) . سيبك : عطائك . الجهام : السحاب لا ماء فيه .

عظم نفعه ، كالسحاب الذي يبطؤ في سيره ، فإن نفعه كثير .

فبيت أبي الطيب مع اشتماله على زيادة بيان للمقصود بضرب المثل له بالسحاب يتضمن بسببه تشبيهه بالسحاب الماطر في كثرة منافعه ، وفي إحياء الموهوب له كإحياء السحاب الأرض .

(وثانيها) : أي ثاني الأقسام وهو ما يكون مذما لكون الثاني دون الأول **(كقول البحتري : [إذا تألَّق]** ، أي لمع **([في النَّدَى])** في الصحاح : الندى على فعيل ، لكن في القاموس كفتى ، هو مجلس القوم ما داموا فيه ، فإن تفرق القوم فليس بندى ، والشعر يساعد الصحاح **([كَلامُه المَصْقُولُ])** [1] أي المجلو ، في الشرح فيه استعارة بالكناية ، حيث شبه الكلام بالسيف ، وأثبت له التألق والصقالة كإثبات الأظفار للمنية ، وفيه أن إثبات اللمعان أو الصقالة تخييل ، والآخر ترشيح ، إذ التخييل لا يكون إلا واحدا .

والأوجه : أنه شبه الكلام بالبريق الصافي عن الكدر ، وأراد بكونه مصقولا خلوصه عن الكدر ، وأثبت اللمعان والخلوص عن شائبة الكدر ، وجعل ذلك البريق ظاهرا من لسانه الذي كالسيف القاطع المصقول ، وجعله بعضا من السيف ، لأن اللسان يشبه رأس السيف ، وضمن وصفه بكمال الفصاحة ، وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ، ووصفه بالشجاعة ، فليس فضل بيت البحتري في مجرد اشتماله على الاستعارة والتخييلية كما ذكره المصنف في الإيضاح ، وتبعه الشارح ، بل فيه تشبيهات دقيقة واستتباع لطيف أيضا .

(وقول أبي الطيب :

كَأَنَّ أَلْسِنَتَهم في النُّطقِ عَلَى رِماحِهِمْ في الطَّعْنِ خُرْصَانا) [2]

في الشرح : خرصان الشجر قضبانها ، وخرصان الرماح أسنتها واحدها خرص بالضم والكسر ، يعني لفرط مضيّ أسنة رماحهم ونفاذها كأن ألسنتهم عند النطق

---

(١) البيت في الإيضاح : (٣٥٤) . وتمامه :

.... خلت لسانه من عَضْبِهِ

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح : (٣٥٤) . خرصانا : مفعول ثان لـ «جعلت» ، والخرصان : أسنة الرماح ، واحدها خِرص ، يشبه ألسنتهم في الذرابة بأسنة رماحهم الماضية .

جعلت أسنة على رماحهم عند الطعن ، فصارت الأسنة في النفاذ كألسنتهم .

هذا وأقول : في بيت أبي الطيب مزيد مبالغة في نفاذ كلامهم ليس في بيت البحتري ، حيث جعل أسنتهم مشبهة بألسنتهم على التشبيه المقلوب ، لكن مع ذلك بيت البحتري أبلغ لكثرة ما فيه من المزايا .

(وثالثها) أي ثالث الأقسام وهو ما يكون أبعد عن الذم ، لكون الثاني مثل الأول **(كقول الأعرابي أبي زياد :**

([وَلَمْ يَكُ]) بحذف نون يكون في الجزم لكثرة استعماله **([أَكْثَرُ الفِتْيانِ])** بالكسر جمع فتى بمعنى السخي [مَالا] وفي الإيضاح وما إن كان أكثرهم سواما السوم بالفتح الإبل الراعية **[ولَكِنْ كانَ أَرْحَبَهُمْ ذِراعا]** [1] الذراع بالكسر طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى والساعد ، وقد يذكر فيهما ، ورحب الباع والذراع ورحبهما أي سخي ، والباع قدر مد اليدين .

(وقول أشجع) يمدح جعفر بن يحي [يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون لما يصنع] : [ولَيْسَ بأوْسَعِهِمْ فِي الغِنَى ولَكِنَّ مَعْروفَهُ] أي إحسانه [أَوْسَعْ] [2] .

(وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان) معنى البيت الأول ، ومعنى البيت الثاني **(كقول جرير : [فَلا يَمْنَعُكَ])** على لفظ النهي **([مِنْ أَرَبٍ])** على وزن فرس وحبر الحاجة **([لِحاهُمْ])** بالضم والكسر جمع لحية بالكسر **([سَواءٌ ذُو العِمامَةِ])** بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الأولين أبلغ ، وعلى الثالث أوفق بقوله ، [والخِمَارُ] بالكسر أي سواء رجالهم ونسائهم ، وقد ربي تلك التسوية باستعمال ذو فيهما على السواء .

(وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب :

(وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهمْ قَناةٌ ... كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنهمْ خِضَابُ) [3]

---

(١) البيت في الإيضاح لأبي زياد الأعرابي ، والإشارات : (٣١٢) ، وفيه الشطر الأول : «وما إن كان أكثرهم سواما» والبيت لموسى في عبد الله بن جعفر بن أبي طالب كما يقوله الصولي في كتابه «الأوراق» .

(٢) البيت لأشجع السلمي في جعفر بن يحيى البرمكي ، وقبله :

يروم الملوك مدى جعفر ... ولا يصنعون كما يصنع

وانظر البيت في الإيضاح : (٣٥٥) ، والإشارات : (٣١٢) .

(٣) انظر البيت في الإيضاح : (٣٥٦) . قناة : رمح . خضاب : صبغ حناء .

فتعبير جرير بذي العمامة كتعبير أبي الطيب عنه بمن في كفه منهم قناة ، وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار ، وبمن في كفه منهم خضاب ، وفي بيت أبي الطيب مزيد مبالغة حيث جعل المنهي للحرب كالمرأة المنتقبة التي في يدها الخضاب ، فإنها أضعف من المرأة الخادمة المتمرنة على العمل ، والسعي المتحملة للشدائد ، وفيه صنعة التوجيه فإنه يحتمل المدح بالشجاعة بأن يحمل على أن في يده منهم قناة ، كمن في كفه منهم خضاب ، لتلطيخه بدم الخصم ، وله احتمال آخر يخرجه عن تشابه المعنيين ، وهو أن من في كفه منهم قناة ليس القناة في كفه إلا زينة لكفه ، ولا يتأتى منه فائدة سوى الزينة ، كمن في كفه منهم خضاب ، إذ ليس الخضاب إلا زينة ، وهذا هكذا ، وإن يدل على ضعفهم لكن لا بالتسوية بين النساء وبينهم .

في الإيضاح : ولا يغرك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نسيبًا والآخر مديحا أو هجاءًا أو افتخارًا أو غير ذلك ، فإن الشاعر الحاذق إذا عمد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال في إخفائه ، فغير لفظه ، وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته .

(ومنه) أي من غير الظاهر **(النقل وهو أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحتري : [سُلِبوا])** أي ثيابهم **[(وأشرَقَت)]** أي دخلت في شروق الشمس **[الدِّماءُ]** كائنة **([عَلَيهِمُ])** فعليهم حال من الدماء مثل **([مُحْمَرَّةً])** أي غير مخلوطة بما يغير لونها **[فَكَأَنَّهمْ لم يُسْلَبوا]** (١) ، لأن الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم . **[(وقول أبي الطيب [يَبِسَ النَّجِيعُ])** هو من الدم ما كان إلى السواد **[(عليه)]** أي على السيف **[(وَهوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غِمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ)]** (٢) ، لأن الدم اليابس له بمنزلة الغمد له ، فنقل أبو الطيب المعني من القتلى والجرحى إلى السيف ، وإذا وقع هذا النقل في المتشابهين زاده خفاء في الأخذ .

(ومنه) أي من غير الظاهر **(أن يكون معنى الثاني أشمل من)** معنى الأول **(كقول جرير :**

---

(١) البيت في ديوانه : (٧٦/١) ، والإيضاح : (٣٥٧) ، والإشارات : (٧١٣) .

(٢) البيت في ديوانه : (٣٣٧/١) من قصيدة يمدح فيها شجاع بن محمد الطائي ، وهو في الإيضاح : (٣٥٧) ، والإشارات : (٣١٣) .

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابا) (١)

لأنهم يقومون مقام الناس كلهم ، فجعلهم بمنزلة كل الناس ، هكذا ذكره الشارح ، بل المتبادر أنهم نزلوا منزلة كل الناس في الغضب ، فيكون أخص من قول أبي نواس من وجهين ، وقول أبي نواس كتبه إلى هارون حين غار على الفضل البرمكي لكثرة أفضاله وأمر بحبسه :

قُولا لهارونَ إمامَ الهُدَى عِندَ احتفالِ المَجْلِسِ الحاشِدِ

أَنتَ على مَا بِكَ مِنْ قُدْرَةٍ فَلستَ مِثْلَ الفَضْلِ بالواحِدِ (٢)

وليسَ مِنَ اللهِ بِمُستَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في وَاحِدِ

فأمر هارون بإطلاقه ، ولا يخفى أن التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص ، سواء كان الأول أشمل أو الثاني ، فالأولى أن يقال : أن يكون أحدهما أشمل إلا أن يقال : عموم الأول يتضمن شمول الحكم لكل خاص ، فالإتيان بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة ، بخلاف خصوص الأول ، فإنه لا يستلزم الحكم الخاص الحكم على العام ، فليس فيه سرقة محضة ، بل يشبه أن يكون فيه تدارك ما فات الأول ، وبهذا عرفت أن أخذ الثاني الأخص من معنى الأول داخل في أخذ المعنى بعينه .

(ومنه) أي من غير الظاهر **(القلب ، وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي الشيص)** الخزاعي :

(أَجِدُ المَلامَةَ في هواكَ لَذِيذَةً حُبًّا لذِكْرِكَ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ) (٣)

جمع لائم كطالب وطلب ، والأمر للدعاء ، لأن المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم ، لأنهم محسنوه ، والمراد : كل لائم كما يقتضيه المقام .

(وقول أبي الطيب : [أَأُحِبُّهُ]) الاستفهام للإنكار فهو في معنى لا أحبه ،

(١) البيت لجرير في ديوانه : (٧٨) من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري والإشارات : (٣١٣) ، والإيضاح : (٣٥٧) .

(٢) الأبيات لأبي نواس من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع ، انظر ديوانه : (١٤٦) ، والبيت الأخير في الإيضاح : (٣٥٧) ، والإشارات : (٣١٤) .

(٣) أبو الشيص : محمد بن رزين الخزاعي ، والبيت في الإيضاح (٣٥٧) ، والإشارات : (٣١٤) .

والنفي راجع إلى القيد الذي هو قوله [(وأُحِبُّ فِيهِ مَلامَةً) لأنه حال لتقديره : بأنا أحب ، أو لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة ، أو على سبيل الشذوذ ، وأما تجويز البعض الحال بالواو إذا كان مضارعا مثبتا مطلقا ، كما يشعر به كلام الشارح ، فلم يعثر عليه مع التفحص البليغ ، وأما جعل النفي للمجموع بجعل الواو للعطف ففيه تقصير ، لا يراد ما يحتمل انتفاء حبه احتمالا ظاهرًا ، وفي اختيار أحبه على لا أحبه التحرز عن ذكر لا أحبه ، وضمير فيه في قوله ([وأحب فيه]) كضمير أحبه لكن بتقدير مضاف أي أحب في حبه على طبق في هواك ، أو إلى الحب المذكور في أأحبه معنى [(إنَّ المَلَامَةَ فيه] أي في حبه) على أحد الوجهين [مِنْ أَعْدَائِهِ] (١) أي ممن يعادونه ، فكيف أحب الملاقاة مع أعدائه ، وفيه أن الملامة قد تكون من أحبائه الذين لا يرون اللوم لائقاً بدعوى حبه ! أو المراد بأعدائه من يعاديهم على أن يكون الأعداء جمع عدو ، بمعنى المفعول ، وحينئذ يصفو المعنى عن ثبوت التردد ، وإنما بين السبب في البيتين على النقيضين لأن الأحسن في هذا النوع أن يبين السبب إلا أن يكون ظاهراً كما في قول أبي تمام : ([وَنَغْمَةُ مُعْتَفٍ جَدْواه]) أي ([أَحْلَى عَلَى أُذُنَيْه مِنْ نَغَمِ السَّماعِ]) (٢) قوله جدواه مفعول معتف ، وقول أبي الطيب : [والجارِحاتُ عِنْدَه نَغَماتٌ سَبَقَتْ قبل سَيْبِهِ بِسُؤال] فإن كلا من التلذذ بسؤال السائل والتألم لفوت العطاء قبل السؤال منشأه كرم في غاية الكمال ، وهو أظهر من أن يخفى بدون ذكره الحال .

(ومنه : أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه) تحسينا ذاتيا أو عرضيا ، وأما إذا أخذ كل المعنى ويضاف إليه ما يحسنه فهو من الأخذ الظاهر الذي الثاني فيه أبلغ (كقول الأفوه) الأفوه وهو في اللغة الواسع الفم ، أو طويل الأسنان بحيث خرجت من الشفتين : [وتَرَى الطَّيْرَ] جمعه طائر ويقع على الواحد

---

(١) البيت في ديوانه : ٢/١٠٣ من قصيدة مطلعها :

القلبُ أعلمُ يــا عَــذُولُ بدائِهِ ... وَأَحَقُّ منكَ بجفنِهِ وبمائِهِ
فَوَمَنْ أُحِبُّ لأعصينَّكَ في الهوى ... قَسَمًا بِـــهِ وبحسنه وبهائه

والبيت في الإيضاح : (٣٥٧) ، والإشارات : (٣١٤) .

(٢) البيت في الإيضاح : ٣٥٧ . نغمة معتف جدواه : صوت طالب معروفه .

وجمع طيور وأطيار [(على آثارِنا)] جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوقفة فوقها ، فتكون الأعلام مظللة بها ([رَأْيَ عَيْنٍ]) الرأي كالرؤية مصدر يرى ورأي العين أي يرى الشيء بعينه ، وهذا إذا كان قريبا ، وأما إذا كان بعيدًا فلا يرى إلا شبحًا يتميز عن الغير ([ثِقَةً]) مفعول له متعلق على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها ([أَنْ]) أي بأن متعلق بثقة ([سَتُمَارُ]) (١) أي ستطعم من لحوم من نقتلهم لاعتيادنا بذلك ، فأفاد تكرار غلبتهم على الخصم (وقول أبي تمام : [قَدْ ظُلِّلَتْ]) أي ألقى عليها الظل (عُقْبانُ أَعْلامِهِ) أي أعلامه التي هي كالعقبان في سرعة وصولها إلى الخصم واصطياده للخصم ([ضُحىً بِعُقْبانِ طَيْرٍ]) العقبان كالحرمان جمع عقاب ([في الدِّماءِ نَواهِلِ]) النهل أول الشرب ، وإبل نواهل ، ويكون خرص الشرف في أوله أكثر ، ووصفهم بالنواهل باعتبار المشارفة على النهل ([أَقَامَتْ]) أي عقبان الطير ([مَعَ الرَّاياتِ]) أي الأعلام اعتماداً على أنها ستطعم لحوم القتلى ([حَتَّى كأَنَّها مِنَ الجَيْشِ]) أي أقامت مختلطة مع الجيش [إلا أَنَّها لَمْ تُقاتِلِ] (٢) فإن أبا تمام لم يلم بشيء) أي لم يقصد شيئا (من معنى قول الأفوه رأي عين ، وقوله ثقة أن ستمار) بيان لكون الأخذ أخذ بعض المعنى ، لكن في عدم إلمامه بمعنى رأي عين نظر ، لأنه عبارة عن القرب ، ويفيده التظليل . وما ذكره الشارح في دفعه من أن التظليل يجوز أن يكون مع البعد بأن يكون الطير في جو السماء ، بحيث لا يرى أصلا يدفعه أن قوله : أقامت مع الرايات يفيد أن التظليل مع القرب ، على أن المتبادر من ظللت القرب كما لا يخفى .

(لكن زاد) أبو تمام (عليه) أي على الأفوه أو على البعض المأخوذ ، والأول يوافق الإيضاح ، والثاني يلائم قوله : ويضيف إليه بعض ما يحسنه بقوله : إلا أنها لم تقاتل ، وبقوله : في الدماء نواهل ، وبإقامتها مع الرايات ، حتى كأنها من

---

(١) الأفوه : هو ابن عمرو ، والبيت في ديوانه : (١٣٠) ، والإشارات : (٣١٤) ، والإيضاح : (٣٥٨) .
ستمار : ستطعم .

(٢) البيتان لأبي تمام في ديوانه : (٨٢/٣) من قصيدة في مدح المعتصم ، والإشارات : (٣١٤) ،والإيضاح : (٣٥٨) . عقبان : جمع عُقاب ، وهو طائر من الجوارح قوي المخالب أعقب المنقار ، وهو المراد بعقبان الطير في الشطر الثاني ، أما عقبان الأعلام فهي تماثيل صغيرة من نحاس ونحوه موضوعة في أعلى الرايات ، والإضافة على معنى اللام ، أو أن العقبان مشبه به مضاف للمشبه .

الجيش ، ولا يظهر وجه عدم ذكر الزيادات على الترتيب . **(وبها)** أي بالزيادات الأخيرة **(يتم حسن الأول)** أعني قوله : إلا أنها لم تقاتل ، إذ ذكر إقامتها مع الرايات هو الذي يوهم مقاتلتها ، ويحوج إلى هذا الاستدراك .

وقيل : المراد إنه بهذه الزيادات يتم حسن البيت الأول من بيتي أبي الطيب، ولا يبعد عن الصواب ، ويوافق عبارة الكتاب ، ويكون بحذاء قول الإيضاح ، وهذه الزيادة حسنت قوله ، وإن كان قد ترك بعض ما أتى به الأفوه ، وعلى التفسير الأول يكون بحذاء قول الإيضاح ، وبذلك يتم حسن قوله : إلا أنها لم تقاتل ، ففي ما قاله الشارح ، وا لتفسير الأول هو الموافق للإيضاح ، وعليه التعويل نظر .

(وأكثر هذه الأنواع) المذكورة لغير الظاهر **(ونحوها مقبولة)** قد نبه بقوله : (ونحوها) على أن غير الظاهر لا ينحصر فيما ذكره ، وللعقل في استخراج نظائر لها مجال ، لكن وجه إدراج الأكثر خفي جدا .

(منها) أي من هذه الأنواع . والصواب : أي من هذه الأنواع ونحوها ، بل منها أي من السرقة لأن حسن التصرف في كل سرقة كذلك .

(ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع وكل ما كان) أي كل نوع من هذه الأنواع **(يكون أشد خفاء)** كونه أخذا **(كان أقرب إلى القبول)** أي إلى نهاية القبول ، وإلا فالجميع مقبول ، وبعد يتجه أن نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل .

(هذا) أي هذا الذي ذكرناه من ادعاء سبق أحدهما واتباع الثاني ، وكونه مقبولا ومردودا ، وتسمية كل بالأسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق ، فإفراد هذا بتأويل المشار إليه بما ذكر ، فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله **(كله)** إنما يكون إذا علم أن الثاني أخذ من الأول بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم ، أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه .

(وإلا فلا) يكون شيء منها إذ لا يصح ادعاء السبق فضلا عما يترتب عليه ، وإنما لا يصح ذلك الادعاء لجواز **(أن يكون الاتفاق)** أي اتفاق القائلين **(من قبيل توارد الخاطرين)** أي مجيئه على سبيل الاتفاق **(من غير قصد إلى الأخذ)**

فيأتيه من شرار الناس الذين يدعون على من ينكر العلمَ بأن سبقه غيره فإن السارق بل يدعون على من خصه الله بفضل أنه سرقه من غيره مع أنه لم يظهر هذا الفصل من غيره أصلا - حكى عن ابن ميادة - أعني الرماح بن أبرد بن ثريان ، الشاعر المنسوب إلى أمه ميادة ، وهي أمة سوداء- أنه أنشد لنفسه :

مُفِيدٌ ومِتْلافٌ إذا مَا أَتَيْتَهُ تَهَلَّلَ واهْتَزَّ اهْتِزازَ المُهَنَّدِ (١)

فقيل : ابن يذهب بك هذا للخطيئة فقال : الآن علمت أني شاعر إذ وافقته على قوله ، ولم أسمعه ، وتوارد الخاطرين أكثر من أن يحصى في المعاني يحكم به وجدان كل أحد ، وإن كان توارد الشعر بعينه أو بأكثر ألفاظه قليلا ، ولا يخفى أن هذا الاحتياط فيما إذا لم يكن خارقا للعادة ، أما من نسب قصيدة أو أبياتا متعددة سبقه غيره فيها إلى نفسه فلا يتأمل في الحكم لسبق غيره عليه .

(فإذا لم يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ، وسلم من دعوى العلم بالغيب ، ومن نسبة الغير إلى النقص .

(ومما يتصل بهذا) أي بالسرقات الشعرية كما يقتضيه قوله : خاتمة في السرقات الشعرية ، وما يتصل بها إلا أن ذلك يقتضي أن يقال : ومما يتصل بهذا الفن ، فجعل ما سبق بتأويل الفن ، والأنسب ما ذكره الشارح حيث قال : أي بالقول في السرقات الشعرية ، لأنه يذكره قوله **(القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح)** وستعرف وجه التسمية لكل في موقعه .

وفي قوله **(ومما يتصل)** إشارة إلى أن المتصل به لا ينحصر فيما ذكر ، بل لك أن تلحق به ما توقف على استخراجه ، ووجه الاتصال في غاية الوضوح ، ولم يسم الكل سرقات ، ولم يقسم إلى الشعرية وغيرها ، لأن هذه الصنائع منزهة عن السرقة ، وانتحال ما للغير كما لا يخفى .

(أما الاقتباس) هو أخذ النار أو استفادة العلم ، ومناسبة كلا المعنيين بصنعة الاقتباس ظاهرة ، لأن المتكلم أخذ من القرآن أو الحديث في كلامه ما هو

---

(١) انظر البيت في الإيضاح : (٣٥٨) لابن ميادة . مفيد : أي للناس بكرمه . متلاف : مبدد للمال بكرمه أيضًا . تهلّل : تلألأ وجهه من السرور . المهند : السيف المشحوذ ، أو السيف المصنوع من حديد الهند .

بمنزلة جذوة نار تضيء في كلامه ، أو استفاد علم البيان من أحدهما (**فهو أن يضمن الكلام**) نثرا كان أو نظما (**شيء من القرآن أو الحديث**) والمراد من القرآن أو الحديث أعم منه ، ومن التغير تغيراً يسيرا بقرينة قوله ولا يضره التغيير اليسير ، فلا يرد أن (**إنا إلى الله راجعون**) ليس قرآنا وليس حديثا ، مع أنه تضمين (**لا على طريقة أنه**) أي ذلك الشيء (**منه**) أي من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه يخلو عن النقل والرواية ، فلا يقال : قال الله أو النبي كذا أو في القرآن أو الحديث كذا ، وهو إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما في النثر أو النظم ، فالأول (**كقول الحريري : [فلَمْ يَكُنْ إلا كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ، حَتَّى أَنْشَدَ فَأَغْرَبَ]** [(١)] ، والثاني (**كقول الآخر : [إنْ كُنتِ أَزْمَعْتِ**) أي عزمت (**عَلَى هَجْرِنا مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ]**

وإنْ تَبَدَّلْتِ بِنا غَيْرَنا   فَحَسْبُنا اللهُ ونِعْمَ الوَكِيلُ) [(٢)]

والثالث (**مثل قول الحريري : قُلنَا : شَاهَت الوُجوهُ ، وَقُبِّحَ اللُّكَعُ ومَنْ يَرْجُوه**) [(٣)]

فإن قوله : شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي «أنه لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذ النبي ﷺ كفا من الحصاء فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه» [(٤)] أي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري : وقبح اللكع على صيغة المجهول ، من قبحه الله أي أبعده عن الخير ، واللكع كصرد اللئيم ، والعبد الأحمق .

(و) الرابع مثل (**قول ابن عباد قال**) أي الحبيب (**قَالَ لِي إنَّ رقَيبِي طَيِّبُ الخُلُقِ فَدَارِهْ**) من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب (**قُلتُ : دَعْنِي وَجْهُكَ الجَنَّةُ حُفَّتْ بالمَكارِهْ**) أي دعني ولا تفضحني فإني أعلم أنه لابد من

---

(١) انظر الإيضاح : ٣٥٩ .

(٢) البيتان لأبي القاسم بن الحسن الكاتب . أزمعت : عزمت . والاقتباس في البيت الأول من الآية رقم ١٨ من سورة يوسف ، أو الآية ٨٣ من سورة يوسف أيضًا ، وفي البيت الثاني من الآية ١٧٣ من سورة آل عمران .

(٣) انظر الإيضاح : ٣٦٠ .

(٤) صحيح ، أخرجه مسلم من حديث سلمة بن الأكوع ، والحاكم عن ابن عباس .

تحمل مكاره الرقيب ، فإن وجهك الجنة حفت بالمكاره ،ولابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف ، أو دعني ولا تمنعني من العنف بالرقيب ، فإن وجهك الجنة ، فلا بد له من ملاقاة المكاره .

فقوله : الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام «حفت الجنة بالمكاره» (١) يقال : حففته بكذا أي جعلته محفوفا محاطا .

ومما ينبغي أن يلحق بالاقتباس تضمين الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن يتبرك بهم ، وبكلامهم سيا الصحابة الكرام والتابعين العظام ، ومن ينخرط في سلك هذا النظام ، وليكن هذا مما لوح به قوله : ومما يتصل به كما نبهنا عليه .

(وهو) أي الاقتباس **(ضربان ما لم ينقل فيه المقتبس من معناه الأصلي)** بل استعمل في مفهومه الأصلي وأن يغير ما استعمل فيه هذا المفهوم بغير تبدل فرد بفرد **(كما تقدم)** من الأمثلة الأربعة فإن قوله :

(فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) استعمل في مفهومه ، أما إذا أريد فصبر جيل أجمل فظاهر ، وأما إذا أريد فأمري صبر جميل ، فلأن مفهوم أمري صبر جميل واحد ، وإن اختلف ما صدق عليه أمري ، فإن الأمر في القرآن أمر يعقوب - عليه السلام - وفي الشعر أمر الشاعر ، وفيه نظر ، لأن اتحاد المفهوم في ضمير المتكلم لا يتم إلا أن يكتفى ببقاء أكثر الألفاظ على مفهومه ، وهكذا حفت بالمكاره ، فإن المكاره على مفهومه ، ولكن تغير الفرد وحفت بمعناه ، لكن الضمير إلى وجه الحبيب لجعله بمنزلة الجنة .

(وخلافه) أي ما لم ينقل فيه المقتبس من معناه الأصلي **(كقوله)** أي قول ابن الرومي :

لَئِنِ أَخطَأْتُ في مَدحِكَ فَما أَخطَأْتَ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَنــــزَلْتُ حاجاتِي بِوادٍ غَيرِ ذِي زَرعِ (٢)

أي : بجناب لا يقع ، هو اقتباس من قوله تعالى ، حكاية عن إبراهيم عليه السلام : ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ

---

(١) صحيح ، أخرجه مسلم عن أنس وأبي هريرة .

(٢) انظر البيت في الإيضاح : (٣٦١) . والاقتباس من الآية (٣٧) من سورة إبراهيم .

المُحَرَّمِ﴾ (١) والمراد به : واد لا نبات فيه ، ولا ماء .

ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم في صبيح الوجه : دخل الحمام فحلق رأسه

تَجَرَّدَ للحَمَّامِ عَنْ قِشْرِ لُؤْلُؤٍ وأُلْبِسَ مِنْ ثَوْبِ المَلَاحَةِ مَلْبوسا
وقَدْ جَرَّدَ الموسى لتَزْيِينِ رَأْسِهِ فَقُلْتُ : لَقَدْ أُوتيتَ سؤْلَكَ يا مُوسى

(ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ للوزن أو غيره) كالتنبيه لأنه إيراد القرآن أو الحديث لا على أنه منه ، نعم لو أورده على أنه منه لا يصح التغيير .

وأما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا ، والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع المضمر كقوله : أي قول بعض المغاربة : قد كان ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا ، فإن القرآن ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ أو تبديل اللفظ بلفظ يساوي مفهومه مفهومه ، كتبديل ما خلق له بما هو مخلوق له ، كقول القاضي منصور الهروي الأزدى :

ولو كَانَتِ الأخلاقُ تُحْوَي وِراثَةً ولَوْ كَانَتِ الآرَاءُ لا تَتَشَعَّبُ
لأَصْبحَ كَلُّ الناسِ قَدْ ضَمَّهمْ هَوىً كما أَنَّ كلَّ النَّاسِ قَدْ ضَمَّهمْ أَبُ
ولكنَّها الأَقْدَارُ كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا هُو مَخْلُوقٌ لَهُ وَمُقَرَّبُ (٢)

فإنه مقتبس من قوله عليه السلام : «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» (٣) .

أو وضع ضمير راجع إلى ما يساوي مفهومه مفهوم ، لفظ في المقتبس موضعه ، كقول عمر الخيام :

سَبَقْتَ العالمينَ إلى المَعَالي بصَائِبِ فِكْرَةٍ وعُلُوِّ همَّه
ولاحَ بِحِكْمَتِي نُورُ الهدَى في ليالٍ للضَّلالَةِ مُدْلَهِمَّه
يُرِيدُ الجاهلونَ لِيُطْفِئُوهُ ويأْبَى اللهُ إلا أَنْ يُتِمَّه

فإن أصله يتم نوره أي نور الله ، فوضعه موضع الضمير الراجع إلى نور الهدى ، وهو يساوي نور الله .

---

(١) إبراهيم : (٣٧) .
(٢) انظر الأبيات في الإيضاح : ٣٦٢ .
(٣) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما في باب القدر .

واعلم أن قوله في الأمثلة السابقة : حفت بالمكاره ، من قبيل تغيير الظاهر المقتبس ، فإنه وضع فيه ضمير الجنة موضعها في المقتبس .

(وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر) يقول : ضمنت الإناء الماء أي جعلت الماء فيه ، والتضمين في العرف بمعنيين : أحدهما : تضمين الشعر بيتا ، وثانيهما : جعل البيت بحيث لا يتم معناه إلا بما يليه ، ويخص الأول باسم تضمين الشعر ، والثاني باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس ، لكن المصنف سيصرح بتضمين ما دون البيت وما فوقه ، وتضمين المصراع وما دونه ، فلذا قال : **(شيئا من شعر الغير)** يعني بيتا كان أو فوقه أو دونه من المصراع وما دونه ، والشارح المحقق جوز تضمين الشاعر شعره شيئا من شعر آخر له ، حتى قال : فالأولى أن يقول شيئا من شعر آخر ، لكنه لم يلتفت إليه لندرته .

هذا ويتجه على التعريف أنه إن أريد بقوله : من شعر الغير البيان حتى يكون المعنى شيئا هو شعر الغير لا يتناول تضمين ما دون المصراع ، وإن أريد معنى البعض لا يتناول تضمين تمام شعر الغير .

(مع التنبيه عليه) أي على شعر الغير ، وفيه مسامحة نبه عليه الشارح ، حيث فسر الضمير بأنه شعر الغير ، ولك أن تجعله للتضمين المستفاد من تضمين أي مع التنبيه على التضمين **(إن لم يكن)** ذلك الشعر **(مشهورا)** عند البلغاء ، وإن اشتهر فيتم التضمين بدون التنبيه ، فقوله : إن لم يكن مشهورا تقييد لوجوب التنبيه لا أصل التنبيه ، كما يتبادر ، ولولا التنبيه إلى الشهرة لكان سرقة لا تضمينًا ، هكذا حقق الشارح .

والظاهر : أنه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف أن المضمن شعر الغير يتم التضمين بدون التنبيه والشهرة ، ولا يخفى أن قيد التنبيه أو الشهرة ليتميز عن السرقة والتوارد لا لمجرد التمييز عن السرقة ، أما تضمين البيت مع التنبيه على أنه من شعر الغير ، فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي :

إذا ضَاقَ صَدرِي وخِفتُ العِدَى ... تَمَثَّلتُ بَيْتًا بِحَالِي يَليقُ
فواللهِ أبلُغُ ما أَرتَجِي ... وتاللهِ أَدفَعُ ما لا أُطيقُ [1]

---

(١) انظر البيتين في الإيضاح : (٢٦٢) . ضاق صدري : كثرت هومي ، والهموم بنات الصدر تمثلت .... =

العدي بالضم والكسر اسم جمع بمعنى الأعداء وتمثلت أنشدت بيتا .

وأما تضمين بيت بدون التنبيه فكقول بعضهم :

كانت بُلَهْنِيةُ الشَّبِيبَةِ سُكْرَةً ... فَصَحَوْتُ واستَبدَلْتُ سيرةَ مُجْمَلِ

وقَعدتُ أنتَظِرُ المنايا كَرَاكِبٍ ... عَرِفَ المحلَّ وباتَ دونَ المنْزِلِ (١)

البلهنية من العيش سعته من فوقهم ، وهو في شباب إبله يراد غفلة صاحبها ، والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري ، واجتماع التنبيه والشهرة في قول ابن العميد

كأنَّهُ كان مَطوِيًّا على إحَنٍ ... ولم يكن في قَدِيمِ الدهر أنشدني

وفي الإيضاح : ولم يكن في ضروب الشعر أنشدني :

أَنَّ الكِرامَ إذا مَا أسهلوا ذَكَروا ... مَنْ كانَ يألَفُهمْ في المَنْزِلِ الخَشِنِ (٢)

البيت الثاني لأبي تمام ، الإحنة : كالبدعة الحقد ، والجمع إحن كعنب ، وأسهلوا ساروا في السهل ضد الحزن .

وأما تضمين المصراع مع التنبيه (كقوله) أي الحريري :

عَلَى أَنِّي سَأَنْشُدُ عندَ بَيْعِي ... أَضاعُونِي وأيُّ فَتًى أَضَاعُوا

المصراع الأول ، لغلام عرضه أبو زيد على البيع ، والثاني للعرجي ، الشاعر عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، والنسبة إلى العرج على وزن الفرس ، وهو منزل بطريق مكة ، وقيل : لأمية بن أبي الصلت وتمامه :

ليومِ كَرِيهَةٍ وسِدادِ ثَغْرِ ..... (٣)

فقوله : ليوم متعلق بأضاعوني ، واللام للوقت ، والكريهة شدة الحرب ،

= بيتًا : اتخذته مثلاً أفيد منه .

(١) البيتان في الإيضاح : (٣٦٢) لابن التلميذ الطبيب النصراني .

(٢) البيتان ينسبان في معاهد التنصيص للصاحب ابن عباد ، وابن خلكان ، والبيت الأخير لإبراهيم الصولي. وهما في الإيضاح : (٣٦٣) . الأول لابن العميد ، والثاني لأبي تمام .

(٣) البيت أجراه الحريري على لسان غلام أبي زيد السروجي بطل مقاماته عندما عرضه للبيع . الكريهة : الحرب . الثغر : موطن الضعف من الحدود . وسداده : سده بما يحتاج من عدة وعدد . انظر الإيضاح : (٣٦٣) .

وسداد الثغر بالكسر لا غير سده بالخيل ، والرجال والثغر موضع المخافة ، من فروج البلدان ، والمعنى أضاعوني في وقت الحرب ، وزمان سد الثغر ، ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إليّ ، وأي فتى : أي كاملا من الفتيان أضاعوا ، وفيه تقديم وبدون التنبيه ، فكقول الآخر :

قَــدْ قلتُ لَمَّا أطْلَعَتْ وجَنَاتُه حَـوْلَ الشَّقِيقِ الغَضِّ رَوْضَةَ آسِ
أَعِذَارُه السَّارِي العَجُولُ تَوَقُّفًا ما في وُقُوفِكَ ساعَةً مِن بَأْسِ (١)

المصراع الأخير لأبي تمام .

وأما تضمين ما دون المصراع كقوله :

كنَّا معَ الدَّهرِ في بُؤْسٍ نُكابِدُه والعــينُ والقَلْبُ منَّا في قَذًى وأَذَى
والآنَ أَقْبَلَتِ الدُّنيا عليكَ بِمَـا تَهْوى فلا تَنْسَنِي أَنَّ الكرامَ إِذَا (٢)

ولا بد هنا من تقديرنا في البيت ، لأن المعنى لا يتم بدونه بخلاف قول الحريري فإنه لا يحتاج إلى تقديره ، فتضمين ما دون البيت قسمان : تضمين بعضه مع تقدير الباقي ، أو ما لابد منه ، وتضمينه بلا تقدير ، ولا يخفى أن حسن التضمين بأن يكون المتضمن مما تميل إليه الطباع ، وتألفه وتتأنس به ، إما لشهرته أو اشتماله على مزايا بديعة ، وكون صاحبه ممن يعتد بكلامه ، ويشتهي سماع مقاله .

(وأحسنه) ما يتصرف فيه لكن لا في لفظة ، لأنه إن كثر لا يبقى مضمنا بل ينقلب سرقة ، فالأولى الحفظ عن يسيره أيضا ليكون أبعد عن السرقة ، بل في معناه بإيداع نكتة في لفظ المضمن كما يشير إليه قوله :

(ما زاد على الأصل بنكتة) ولطيفة (كالتورية) وقد عرفتها (والتشبيه في قوله) أي قول صاحب التحفة :

[إذَا الـوَهْمُ أَبْدَى] أي أظهر [لِي لَمَاها] أي شربة سواد اللون وشفتها أو سمرتها ،

---

(١) البيتان لأبي خاكان أبي العباس أحمد بن إبراهيم . وجناته : خدوده . الشقيق : ورد أحمر ، استعارة لموطن الحمرة في خده . الآس : الريحان . وروضة الآس : استعارة للشعر النابت في جانبي وجهه . العذار : الشعر النابت في جانب الوجه مما يلي الأذن . انظر الإيضاح : (٣٦٣) .

(٢) انظر الإيضاح : (٣٦٣) .

وفي القاموس : اللمي مثلثة اللام سمرة الشفة أو شربة سوداء فيها ، وهذا لأنخ عن وصمة فلذا أسند إبدائها إلى الوهم الذي شأنه الكذب ([وثَغْرَها تَذَكَّرتُ ما بينَ العُذَيبِ]) تصغير عذب ، والعذب : المستساغ من الطعام والشراب ، أو أعذب تصغير ترخيم ، والأعذبان البريق والخمر [وبارق] أي الثغر الشبيهة بالبرق ، يعني ما أبدى لي وهم شفتها وثغرها ، وأدرج في إبداءها شائبة يقص في شفتها تذكرت ما بين ريق فمها وثغرها ، من لسانها الذي تلذذت به ، ومصها ، ودفعت ما في إلقاء الوهم من التردد في كمال حبها .

وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة ، وما بين العذيب وبارق بمعنى البريق ، ولعل ما ذكرنا أعذب ([ويُذَكِّرني]) الوهم من الإدكار [مِنْ قَدِّها ومَدَامِعِي] بيان لما بعده قدم عليه [مَجَرَّ] مفعول يذكرني [عَوالِينا] جمع عالية وهي أعلى القناة أو رأسها أو نصفه الذي يلي السنان [ومَجْرَى السَّوابِقِ] (١) أي جريان سوابق الخيل يعني يذكرني الوهم قدها ومدامعي الجارية كسوابق الخيل الذين جروا الرماح ، ففيه تشبيه تمثيل ، لصورة قدها الساكنة في العين المضمة بالمدامع الجارية للعوال، فنعما تضمين هذا التشبيه بمجاوزة خيال القد في المد ، مع فقد زاد الشاعر في البيت الأول على الأصل بالتورية ، ونعم التورية إذ لا تورية أروج مما هي في بيان حال المهوية ، سيما حال ذكرناها ، وفي الثاني تشبيه النبية الذي ظهر بالتوجيه الوجيه الذي له فضل عند ذويه ، إذ الأصل بيت أبي الطيب في مطلع قصيدة له أعني :

تَذَكَّرتُ ما بين العُذَيبِ وبارقٍ مَجَرَّ عَوالِينا ومَجْرَى السَّوابِقِ

والمعنى : أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين المعروفين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ، ويسابقون على الخيل فيما بينهم ، مفعول تذكرت أبدل منه مجر عوالينا أو ظرف تذكرت أو ظرف مجرو ، وقد جوز تقديم الظرف على المصدر ، والمفعول مجر ، وعرف بهذا أن التضمين نوعان : ما بقي فيه المضمن

(١) لما هو : سمرة باطن شفتيها . ثغرها : مقدمة أسنانها . العذيب . وبارق : موضعان في الأصل ، والأول تصغير عذب ، وهو الريق والعذوبة من أوصافه مرادًا به الشفة وهي محله ، والثاني وصف بمعنى لامع ، وما بينهما كناية عن الريق ، وهو الذي يتذكره بعد الوهم . قدّها : قامتها . وفي البيت الثاني تشبيه ضمني . وانظر الإيضاح : (٣٦٤) .

على معناه الأصلي ، وما انتقل فيه عن معناه الأصلي إلى معنى آخر ، ولا يبعد أن يشترط فيما إذا نقل من معناه الأصلي إلى معنى آخر أن يكون المعنى الثاني أبلغ من الأول ، إذ لو كان دونه لكان مذموما ، ولو كان مثله لكان أبعد من الذم ، ولا يظهر اختصاص زيادة الحسن لزيادة على الأصل بالتضمين لجريانها معنى في الاقتباس ، وكأنهم لم يلتفتوا إليه ، إذ لا يتصور فيه زيادة على الأصل ، ولا يليق التفوه بزيادة فيه ، إذ أصله القرآن والحديث .

(ولا يضر) في التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه قال المصنف في الإيضاح : ليدخل في معنى الكلام ولا يبعد أن يدفع ضرر التغيير داعي التقفية أيضا ، وكلاهما في قول بعضهم في يهودي به داء الثعلب :

أقـولُ لِمَعْشَرٍ غَلِطُوا وغَضُّوا مِـنَ الشَّيخِ الـرَّشيدِ وأَنْكَروهُ

هُـو ابنُ جَلا وطَلّاعِ الثنايا مَتَى يَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفوهُ (١)

والبيت لسحيم بن وثيل بالمثلثة على فعيل ، وأصله مشهور فغير من التكلم إلى الغيبة ليدخل في المقصود ، ولينتظم التقفية ، والمعنى : غلطوا في حقه ونقصوا ووضعوا من قدره ، يقال : غض منه نقص ووضع من قدره ، وفيه تهكم قد زيف باستعمال الرشيد ، وفي التضمين نكتة وهي التعريض بداء الثعلب فيه ، وأنه غطى بعمامته داء الثعلب ، فإذا وضع العمامة يظهر ما خفي تحت العمامة .

(وربما سمى) وفي استعمال ربما إشارة إلى قلة استعمال الاسم (تضمين البيت فما زاد استعانة وتضمين المصراع فما دونه إيداعا) لأن الشاعر الثاني قد أودع شعره شيئا من شعر الغير هو بالنسبة إلى شعره قليل مغلوب ، وهذا وإن كان لا يظهر في تضمين بيت واحد ، مصرفًا فالكنه وجه التسمية ولا مشاحة فيه ، (ورفوا) لأنه جعل شعر الغير مطمئنا في صحبة شعره ، والرفو : جعل الغير مطمئنا .

وقال الشارح : لأنه رفى خرق شعر الغير بشعره ، ونحن نقول : لأنه لما أخذه فقد خرق شعر الغير فرفاه بما ضمه إليه .

(وأما العقد فهو أن ينظم نثر) وإن كان قرآنا أو حديثا لكن (لا على طريق

---

(١) غضوا عنه : أغفلوه وأعرضوا عنه ، وأصله أغمضوا عيونهم عنه تقذذًا . انظر : الإيضاح : ٣٦٤ .

الاقتباس) خرج به اقتباس القرآن والحديث ، وبقي عقدهما ، وهو النظم مع تغيير كثيرا ، ومع التنبيه على أنه من أحدهما ، أما عقد القرآن فكقول الشاعر :

أَنِلْني بالذي استَقْرَضْتَ خَطًّا ... وأشهِـدْ مَعْشَرًا قَدْ شاهدوهُ
فـإنَّ اللهَ خَـلَّاقُ الـبَرَايا ... عَنَتْ لجلالِ هَيْبَتِهِ الوجوهُ
يقُولُ إذا تَـدَايَنْتُم بِـدَيْنٍ ... إلى أَجَلٍ مُسَمًّى فاكْتُبُوهُ [(١)]

وأما عقد الحديث فكقول الإمام الشافعي المطلبي ابن عم النبي ﷺ - رضي الله عنه -

عُمْـدَةُ الخَيْرِ عندَنا كلماتٌ ... أَرْبَـعٌ قـالَهُنَّ خَيْـرُ البَرِيَّه
اتَّقِ المُشْتَبِهَاتِ وازهَـدْ وَدَعْ ... ما ليسَ يَعْنِيكَ واعْمَلَنَّ بِنِيَّه [(٢)]

عقد قوله - عليه السلام - (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات) [(٣)] وقوله (وازهد في الدنيا يحبك الله) [(٤)] وقوله عليه السلام (من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه) [(٥)] وقوله (إنما الأعمال بالنيات) [(٦)] وأراد بقوله : عندنا ، أئمة الحديث أو عند أهل العلم وأكد الأمر بالعمل بالنية من بين الأمور الأربعة تنبيها على أنه من بينها للوجوب ، وتأكيدًا للرد على من يخالفه في وجوب النية في بعض الأعمال ، وأتى بالأمر مع أنه ليس لفظ الأمر إلا في الزهد لأن سوق الأحاديث يفيد الأمر و الطلب استحسانا أو وجوبًا ، وأحسن العقد أن يزيد بيانا على أصله ، ويجعله أوضح كما يشاهد في هذا العقد ، ولو قال : بالاقتباس لكان أحسن ، لأن ظاهر قوله : لا على طريق الاقتباس يخرج عقد غير القرآن والحديث من غير تنبيه ، فإنه على طريق الاقتباس لكنه ليس باقتباس (كقوله) أي قول أبي العتاهية :

---

(١) أنلني : أعطني . البرايا : الخلائق . الأبيات للحسين بن الحسين الواساني الدمشقي . والعقد في البيت من بعض الآية (٢٨٢) من سورة البقرة انظر الإيضاح : (٣٦٤) .
(٢) البيتان ينسبان للإمام الشافعي ، ولطاهر بن معود الأشبيلي . انظر الإيضاح : (٣٦٥) .
(٣) صحيح أخرجه البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير .
(٤) صحيح أخرجه ابن ماجه والطبراني عن سهل بن سعد .
(٥) أخرجه البخاري ومسلم من حديث عمر بن الخطاب .
(٦) صحيح أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة . وانظر صحيح الجامع (٥٩١١) .

ما بَالُ مَنْ أَوَّلُه نُطْفَةٌ   وآخِرُه جِيفَةٌ يَفْخَرُ (١)

أي : ما سبب افتخاره وقوله يفخر ، حال (عقد قول علي رضي الله عنه (ما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة) وقوله : والفخر مجرور مفعول معه ، وما بالك والغضب ، فإن قلت : هل ليس لابن آدم إلا أوله نطفة وآخره جيفة ؟ قلت : نعم لمن يفتخر فتأمل .

ومما عقد من المثل قول الشاعر :

البس جَدِيدَيكَ إنِّي لابِسٌ خَلِقِي   ولا جَدِيدَ لِمَنْ لا يَلْبَسِ الخَلِقَا (٢)

عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له ، أصله ما قالته عائشة رضي الله عنها وقد وهبت مالا كثيرا ، ثم أمرت بثوب لها أن يرقع بضرب في الحث على استصلاح المال .

واعلم أن عائشة رضي الله عنها أمرت بترقيع ثوبها لتلبسه وتنفق مالها في سبيله تعالى ، وأراد بقوله : لا جديد لمن لا خلق له أنه لا جديد من حلل الجنة لمن لا خلق له في الدنيا ، ولم يعرف الناس معنى كلامها ، فاشتهر في غير مرامها ، وصار مثلا ، والله تعالى أعلم .

(وأما الحل) وهو في اللغة الفتح ضد العقد ، وفي النظم ارتباط كل جزء بآخر بحيث لا يمكن أن يتأخر أو يتقدم ، فكأنه عقد كل ما لآخر بحبل بخلاف النثر ؛ فإنه لا اتصال بهذه المثابة ، فنثر النظم حل عقد الارتباط .

(فهو أن ينثر نظم) قال المصنف : وشرط كونه منقولا ؛ لا أن يكون سبكه مختارا ، لا يتقاصر عن سبك النظم ، وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله ، غير قلق ، أي : غير مضطرب هذا ولا وجه لتخصيص هذا الاشتراط بالحل دون العقد .

(كقول بعض المغاربة : [فإنه لما قَبُحَتْ فِعْلاتُه وحَنْظَلَتْ نَخَلاتُه] (٣)

أي : صارت ثمرات نخلاته كالحنظل في المرارة ([لم يَزَلْ سوءُ الظَّنِّ يعتَادُه]

(١) البيت في الإيضاح : (٣٦٥) .
(٢) البيت في الإيضاح : (٣٣٦) بلا نسبة . الخلق البالي الرث من الثياب .
(٣) انظر الإيضاح : (٣٦٦) . حنظلت نخلاته : أثمرت ثمرًا رديئًا مرًّا ، والمراد : ساءت أعماله وآذت .

أي يعوده إلى تخيلات فاسدة ، وتوهمات باطلة [ويَصْدُقُ تَوَهُّمُه الذي يَعتَادُه]) أي جعله من عاداته يقال : اعتاده أي جعله من عادته ، فيعمل على مقتضى توهمه . (حل قول أبي الطيب :

إذا ساءَ فِعْلُ المرءِ سَاءَتْ ظُنُونُه　　　وصَدَّقَ ما يعتَادُه مِنْ تَوَهُّمِ) (١)

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه ، فيسئ ظنه بأوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على أصاغره ، وكونه موضحا لما في النظم ، مفسرا له ، يزيده حسنا .

(وأما التلميح) لمح إليه كمنع اختلس النظر كألمح البرق والنجم لمعا ، والمراة من وجهها أمكنت من أن تلمح ، تفعل ذلك الحسناء ترى محاسنها ثم تخفيها ، كذا في القاموس ، فأخذ أرباب الصناعة التلميح بمعنى النسبة إلى اللمح بأحد المعاني ، لأن الكلام المملح محل اختلاس النظر إلى المعنى المشار إليه ، ومحل لمع المعنى المشار إليه كلمع البرق الخاطف ، ومحل دلالة المعنى المشار إليه . وقد جعل الشارح العلامة التمليح أيضا اسما له ، وهو في اللغة الإتيان بشيء مليح ، وهو غير مشهور ، بل لم يعثر الشارح عليه ، حتى أنكره وخطأ العلامة ، والاحتياط التوقف ، فإن العلامة يبعد أن يسوي بينهما من غير أن رآه في كتاب أو سمعه من ثقة .

(فهو أن يشار) في فحوى الكلام (إلى قصة أو شعر) وزاد الشارح : أو مثل سائل ، ولا يخفى أن منه الإشارة إلى حديث أو آية ، كما يقال في وصف الأصحاب رضي الله عنهم : والصلاة على أصحابه ، الذين هم نجوم الاقتداء والاهتداء ، فإن فيه تلميحا إلى قوله ﷺ (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وكقول الشاعر :

نحنُ بما عِنْدَنا وأَنتَ بِما　　　عِندكَ راضٍ والرأيُ مُختلِفُ

فإن فيه تلميحا إلى قوله تعالى : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (٢) .

(من غير ذكره) راجع إلى المشار إليه ، المدلول عليه ، بقوله فهو أن يشار إلى

---

(١) البيت أورده القزويني في الإيضاح : (٣٦٦) .

(٢) الكافرون : ٦ .

قصة أو شعر أو إلى واحد من المذكور المستفاد من كلمة [أو] وأقسام التلميح على ما ذكره الشارح ستة ، وعلى ما ذكرنا ثمانية ، ثالثها ما في النظم من الإشارة إلى القصة (كقوله) أي قول أبي تمام :

لَحِقْنا بأُخْراهم وقَدْ حَوَّمَ الهوى ... قُلوبًا عَهِدْنا طَيرَها وَهيَ وُقَّعُ
فَرَدَّتْ علينا الشَّمْسُ واللَّيلُ راغِمٌ ... بِشمسٍ لهمْ مِنْ جانِبِ الخِدْرِ تَطْلُعُ
نَضَا ضَوْؤُها صِبْغَ الدُّجُنَّةِ وانطَوى ... لبهجَتِها ثَوْبُ السماءِ المُجَزَّعُ
(فواللهِ ما أَدْري أَأَحْلامُ نائمٍ ... أَلَمَّتْ بنا أمْ كان في الرَّكْبِ يُوشَعُ) (١)

فوضع الضمير في أخراهم للأحبة المرتحلين أي : لحقنا بمن تأخر منهم وحوم الهوى أي أطار الهوى قلوباً عهدنا أي عرفنا طيرها ، وهي وقع جمع واقع ، أي ساكنة غير طائرة يعني وجدناهم حين لحقنا بهم تدور قلوبهم حول الهوى ، ولا تسكن على خلاف ما عهدناهم ، فردت علينا الشمس حال كون الليل راغما مظلما ، كأنه من ظلمته مختلط بالرغام والغبار ، أو حين كونه دليلا مشرفا ما على الزوال من ظهور الشمس ، والباء في قوله : بشمس لهم للتجريد أي ردت الشمس بشمس لهم أي شمسهم بحيث يجرد فيه منه شمس ردت علينا من جانب الخدر أي من وراء الستر تطلع ، والخدر كالستر ، ستر يمد في ناحية البيت للجارية ، وكل ما واراك من بيت ونحوه ، نضا أي أذهب ضوءها صبغ الدجنة أي الظلمة ، من وجه السماء وأزالها يقال : نضا الخضاب ذهب لونه ، وكأنه بالباء وجعل صبغ الدجنة منصوبا بنزع الخافض ، والمجزع والمتجزع اسمي مفعول من الإفعال والتفعيل ، كل ما فيه سواد وبياض يريد سواد الظلمة وبياض الكوكب ، وصف نجومه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمسه بوجه الحبيب من جانب الخدر ، في ظلمة الليل ، ثم استعظم ذلك و استغرب وتجاهل تحيرًا وتدلها وقال : أهذا حلم أراه في النوم الأول أم كان في الركب يوشع النبي عليه السلام ؟!

(أشار إلى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستبقاؤه

---

(١) حوَّم الهوى قلوبًا : جعلها تحوم وتدور حول الحبيبة . طير القلوب : خواطرها وما يخالجها ، مجازًا . وقع : سواكن ثوابت ، واحدها : واقع . وإذا سكنت خواطر القلوب سكنت القلوب وثبتت . والأبيات في الإيضاح : (٣٦٧) لأبي تمام .

الشمس) أي طلبه وقوف الشمس فإنه روى أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت ، فلا يحل له قتالهم فيه ، فدعى الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ، ولا يبعد أن يجعل قوله : أم كان في الركب يوشع من قبيل رب حاتم أي من رد بدعائه الشمس ، وأحسن ما يشار به إلى القصة أن يكون فيها أنت نظائر خصوصيات القصة ، كأن نقول في رد الشمس من جانب الحذر ، واستيفائه مصلحة المقاتلة مع غلبات الشوق وجنود نكايات الهجر .

ورابعها : التلميح إلى الشعر (كقوله : [لعَمْرُو مع الرَّمْضَاءِ]) أي الأرض الحارة ترمض فيها القدم أي تحترق [والنَّارُ] عطف على الرمضاء [تُلْتَظَى] حال من النار [أَرَقُّ] خبر لقوله لعمرو ، وعامل في قوله مع الرمضاء يقال : رق له إذا رحمه [وأَحْفَى] من حفي عليه ،كرضى بالغ في إكرامه وأظهر السرور والفرح وأكثر السؤال عن حاله [مِنْكَ فِي سَاعَةِ الكَرْبِ] (١) على وزن الضرب كالكربة هو الغم الذي يأخذ النفس ، هكذا بين إعرابه الشارح ، وفيه أن معمول اسم التفصيل لا يتقدمه إلا في مثل هذا بشرًا ؟ أطيب منه رطبا ، فالأوجه أن قوله مع الرمضاء حال من المبتدأ ، وتلتظى صفة النار مثل [أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني] والمعنى لعمرو مع ابتلائه بالرمضاء والنار المتلظية أرق وأحفى منك ، من أن المبتلى لا يرق لغيره . (أشار إلى البيت المشهور :

المستَجِيرُ بعَمْرٍو عِندَ كُرِبَتِهِ　　　كالمستَجِيرِ مِنَ الرَّمْضاءِ بالنَّارِ) (٢)

يريد بعمرو جساس بن مرة روى أن بسوس زارت أختها أهيلة أم جساس بجار لها من جرم بن ريان بطن من قضاعة فدخلت ناقة الجرمي حي كليب فرماها واختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها ، فصاحت بسوس واذلاه ، واغربتاه ، فقال جساس : أيتها الحرة اهدئي فوالله لأعقرن فحلا هو أعز على أهله منها ، فلما تباعد كليب عن الحي خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ، ثم وقف عليه

---

(١) انظر البيت في الإيضاح : (٣٦٨) ، والأول لأبي تمام ، والثاني لكليب . عمرو : هو عمرو بن الحارث ، استجار به كليب ليسقيه بعد أن ضربه جساس بن مرة ، فنزل وأجهز عليه . الرمضاء : شدة الحر أو الأرض الحامية من شدة حر الشمس . تلتظى : تتوقد ، وتستعر.

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح : (٣٦٨) .

فقال : يا عمرو أغثني بشربة ماء ، فأسرع قتله فقيل : المستجير بعمرو ... البيت، فاشتد الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر .

قال الشارح : ولهذا قيل : أشأم من البسوس ، ويحتمل أن يكون أصل المثل من بسوس امرأة مشئومة من بني إسرائيل أعطى زوجها ثلاث دعوات مستجابات فقالت : اجعل لي واحدة . قال : فلك فماذا تريدين ؟ قال : ادع الله أن يجعلني أجمل امرأة في بني إسرائيل ففعل فرغبت عنه فأرادت شيئاً فدعا الله عليها أن يجعلها كلبة نباحة ، فجاء بنوها فقالوا : ليس لنا على هذا إقرار تعيرنا بها الناس ادع الله أن يردها إلى حالها ففعل فذهبت الدعوات بشؤمها .

وخامسها : التلميح إلى المثل كقول عمرو بن كلثوم : [ومِنْ دونِ ذَلِكَ خَرْطُ القَتَادِ] أشار إلى المثل السائر : دون عليان القتادة والخرط ، قاله كليب إذ سمع قول جساس لأعقرن فحلا ، فظن أنه يعرض بفحل له يسمى عليان هو ودونه خرط القتادة يضرب للأمر الشاق ، والخرط : أن تمر يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى ينثر شوكها .

وسادسها وسابعها : التلميح إلى الشعر في النثر كقول الحريري : [فَبِتُّ بليلة نابغية وأحزان يعقوبية] (١) أشار إلى قول النابغة :

فبتُّ كأنِّي ساوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ (٢)

من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان ، يريد أني بِتُّ من سخطك على ألم كأني يراثبني حية دقيقة ، فيها نقط سود ، فيا بين أنيابها السم مجتمع ، وخص الضيلة لأنها أخبث الحيات المساورة المواثبة ، والضيلة الحية الدقيقة ، والرقش جمع رقشاء كحمر جمع حمراء ، وهي الحية فيها نقطة سواد وبياض ، والأنياب جمع ناب ، والناقع المجتمع من السم .

وثامنها : التلميح إلى المثل ، كقول العتبي : [فيالها مِنْ هِـرَّةٍ تَعَقُّ أَوْلادَها] أشار إلى المثل : «أَعقُّ مِنَ الهرَّةِ تأكُلُ أولادَها» ، والعقوق ضد البر .

---

(١) انظر الإيضاح : (٣٦٨) .

(٢) البيت في الإيضاح للنابغة الذبياني : (٣٦٨) . ساورتني : واثبتني أو وثبت عليّ . ضئيلة : حية دقيقة وأضر الحيات أضألها . ناقع : شديد .

(فصل)

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ، وإنما يُوَصى بتحسين المواضع الثلاثة لأن أشد ما يُعاب على الصانع أن يقصر في أول فعله ، لأنه يدل على كمال ضعفه ، لأن كمال القوة وشهرة العقل في أول الأمر ، فإذا تَوَانَى فيه يتنفر عنه المخاطب في الغاية ، ويحتقره ، وحسن التخلص مما يتوقعه كل أحد وينتظر أن يشاهد ما عمله في الانتقال إلى المقصود ، فإن أول الكلام توطئة لما ينتقل إليه ، فإذا لم ينتقل كما ينبغي ظن به أنه سقط مع كمال تحفظه ، فيشهد عليه بضعف الروية ونقصان الاستطاعة ، والانتهاء محل القضاء القوة ، فإذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع ، وبدأ سلطانه ، وتمكن حسن فعله إلى نظر ، وعظم وقعه .

وقال المصنف : الابتداء أول ما يقرع السمع ، فإن كان عذبا حسن السبك ، صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام ، فوعى جميعه ، وإلا أعرض عنه ورفضه ، وإن كان الباقي في غاية الحسن والتخلص يترقبه السامع ، وينتظره أنه كيف يقع فإذا كان حسنا ملائم الطرفين حرك من نشاط الصانع وأعان على إصغاء ما بعده ، وإلا فبالعكس ، والانتهاء آخر ما يعيه السامع ويرتسم في النفس ، فإن كان حسنا تلقاه السمع واستلذ به ، حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير ، كالطعام اللذيذ الذي يُتَنَاول بعد الأطعمة التفهة ، وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس ، حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق ، وأقول : ومن هذا القبيل المبالغة في وصف حسن وجه المحابيب ثم موضع النطاق ثم الساق والقدم .

(ينبغي للمتكلم) شاعرًا كان أو كاتباً **(أن يتأنق)** أي يعمل بالأنيق ، كذا في القاموس ، وقال الشارح : أي أن يفعل فعل المتأنق في الرياض ، من تتبع الأنق والأحسن ، يقال : تأنق في الروضة إذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أي يعجبه **(في ثلاثة مواضع من كلامه حتى يكون أعذب لفظا)** بأن يكون في غاية البعد من التنافر والثقل ، والغرابة ومخالفة القياس ، وتخصيصه بالبعد عن التنافر والثقل مُخِلٌّ بالمقصود .

(وأحسن سبكا) بأن يكون في غاية البعد من التعقيد ، وضعف التأليف ، تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة ، والرقة والسلاسة ، وتكون المعاني متناسبة بألفاظها ، من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف ، أو على العكس مثلا ، بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم .

(وأصح معنًى) بأن يَسْلم من كونه متكلفًا تابعًا لألفاظ ركيكة وغير متناسبة ، وأن يكون مبتذلة أو غير مهمة في المقام ، ويسلم عن التناقض وإيهامه ، وعن كونها معاني متقاربة ، بحيث يشبه التكرار ، ولا يخفى أنه بعد ما شرط كون المعاني متناسبة بألفاظها وأن يصاغا صيغة تناسب وتلائم لا حاجة إلى ما ذكره الشارح : أنه مما يجب المحافظة عليه أن تستعمل الألفاظ الرفيعة في ذكر الأشواق ووصف أيام البعاد ، وفي استجلاب المودات وملائمات الاستعطاف وأمثال ذلك .

(أحدها الابتداء) فابتداء الحسن في تذكار الأحبة والمنازل (كقوله) أي قول إمرئ القيس : ([قِفَا]) التثنية للتكرير أو صيغة التأكيد بالخفيفة ، قلب النون ألفا إجراء للوصل مجرى الوقف أو المخاطب اثنان كما يشهد به .

... نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومنْزِلِ بِسَقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (١)

السقط : منقطع الرمل حيث يدق ، واللوى : رمل معوج يلتوي ، والدَّخُول وحَوْمَل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول ، فيصير الدخول كاسم الجمع ، مثل القوم ، وإلا لم تصح الفاء ، قال الشارح : وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لأنه وقف واستوقف وبكى واستبكى ، وذكر الحبيب ، والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ، ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني ، بل أتى فيه بمعان قليلة في ألفاظ غريبة ، فباين الأول ، أقول : قد نبه المصنف بإيراده أنه يكفي في حسن الابتداء حسن المصراع الأول .

(وكقوله) أي : وحسن الابتداء في وصف الدار كقول أشجع السلمى :

قصرٌ عليهِ تحيَّةٌ وسَلامُ خَلَعَتْ عليهِ جَمَالَهَا الأيامُ (٢)

في الأساس خلع عليه إذا نزع ثوبه فطرحه عليه ، وفي جعل جمال الأيام

(١) البيت مطلع ملعقته المشهورة وهو في ديوانه ، وشرح المعلقات العشر . والإيضاح : ٣٦٩ .

(٢) البيت في الإيضاح : ٣٧١ لأشجع السلمى .

لباسًا له تشبيه له في الشرف بالكعبة ، لأنه الذي يلبس من بين البيوت .

(ويجب أن يجتنب في المديح ما يتطير به) يستفاد منه أن من موجبات حسن الابتداء إيراد ما يتفاءل به (كقوله) أي قول ابن مقاتل الضرير : [مَوْعِدُ أحبابِكَ بالفُرْقَةِ غَدٍ)] (١) فقال له الداعي : موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء .

(وأحسنه) أي أحسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بأن يكون فيه إشارة إلى ما سبق الكلام لأجله ، فيكون المبدأ مُشعِرًا بالمقصود والانتهاء ، ناظرًا في الابتداء، ففرق بين هذه المناسبة وبين الملائمة المرغبة في التخلص ، لأنها ليست بمعنى الإشارة ، بل بمجرد عدم التباعد بين ما شَبَّبَ به ، وبين المقصود ، بحيث يكون جمع ما شبب به مع المقصود جمع أجنبيين ، فلا يلزم البراعة منها .

(ويسمى) أي الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسبا للمقصود على ما فسره الشارح (براعة) من برع - مُثَلَّثًا - إذا فاق أصحابه في العلم ، أو غيره ، أو تم في كل كمال وجمال . (الاستهلال) هو أول صوت الصبي حين الولادة ، وأول المطر ، أي تفوق أو جمال تام بسبب الاستهلال أي أول إفادة المقصود .

(كقوله) أي قول أبي محمد الخازن في التهنئة يهنئ الصاحب بولد لابنته :

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الإقبالُ ما وَعَدا وكوكبُ المجْدِ في أُفْقِ العُلا صَعِدا (٢)

يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فإنه كوكب سماء المجد ، جعل المجد كالسماء وأثبت له كوكبًا هو المولود أو أن يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد ، أي ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد ، وكون كوكبه في غاية الصعود .

(وقوله) أي قول أبي الفرج الساوي (في المرثية) أي مرثية فخر الدولة [هي] أي القصة [الدُّنيا تَقولُ بِمِلْءِ] وهو بالكسر قدر ما يملأ به ([فيهَا حَذارِ حَذارِ])

(١) البيت لابن مقاتل الضرير وهو مطلع أرجوزه له . وابن مقاتل هو نصر بن نصر الحلواني ، والداعي هو محمد ابن زيد الحسني صاحب طبرستان .
انظر البيت في الإيضاح : ٣٧٠ .

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح : ٣٧١ . أنجز : قضى ووفى . الإقبال : قدوم الدنيا بخيرها . كوكب المجد : استعارة للمولود .

أي احذر ([مِن بَطْشِي]) أي أخذي الشديد [وفَتْكِي] [1] أي قتلي بغتةً ، والقول بملء الفم القول الصريح الظاهر ، أي تقول بموت المرثي ، ذلك لأن موته يدل صريحا على أنه لا نجاة من بطشها ، أو تقول بعد موت المرثي لأنه كان حاجزًا لمفاسد الدنيا مُصْلِحًا لها .

(وثانيها) أي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها (التخلص) أي : وجدانُ الخَلاصِ ، يقال خلَّصه تخليصا أعطاه الخلاص ، ووضعوا لهذا العمل التخلص المبني على التكلف ، لأنه يحتاج إلى مزيد تكلف ومقاساة تعب في تحصيله .

(مما شبب الكلام به) أي أوقد الكلام به إيقادًا شديدا ، حتى التهب ، يقال شب النار توقدت ، وشبت شببا : أوقدت ، لازم ومتعد مما قبل المقصود من الشعر بمنزلة وقود يوقد به نار البيان ليقع المقصود في التهابه ، أو أخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح بمعنى أول الشيء أي ابتُدِئ وافُتتِحَ به ، أو من شب الشعر زاد في لونه وأظهر حسنه وجماله ، فمعنى شبب الكلام به زين أو أظهر جماله به ، فلا حاجة في حمل التشبيب على الافتتاح ، إلى ما نقل الشارح عن الإمام الواحدي من أن التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل ، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر ، فسمي ابتداء كل أمر تشبيبًا وإن لم يكن في ذكر الشباب .

(من نسيب) أي وصف للجمال (أو غيره) كالأدب والافتخار وغير ذلك (إلى المقصود) متعلق بالتخلص (مع رعاية الملائمة بينهما) أي بين ما شبب الكلام به ، وبين المقصود واحترز به عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود من غير تمهيد مقدمة من المتكلم ، وتوقع من المخاطب . في «الصحاح» : الاقتضاب : الاقتطاع ، واقتضاب الكلام ارتجاله .

واعلم أن التخلص في العرف تخصيص بالانتقال ما شبب به الكلام إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما ، على ما صرح به في الإيضاح ، فالأولى أن يقال: وثانيها التخلص أي الانتقال مما شبب إلخ ، ليعلم الناشئُ الاصطلاحَ ، ولا يظن

(1) البيت في الإيضاح : ٣٧١ لأبي الفرج الساوي . هي : ضمير الشأن أي الحال والقصة . تقول بملء فيها : تقول مجاهرة رافعة صوتها وطريقة الكناية حيث الدنيا لا تقول .

العارفُ الإطالةَ ، لكن ما ذكره الشارح من أنه لا معنى لقوله : مما شبب به الكلام من نسيب ؛ لأن التشبيب يعنيه هو التشبيب ، وهو أن يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق ، يقال هو تشبب بفلان أي نسب بها فتشبب الكلام بالنسيب أو نحوه ، مما لا يظهر معناه في اللغة ، اللهم إلا أن يقال : لما كان أكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح نسيبا وتشبيبا ذكر التشبيب ، وأراد مجرد الابتداء والافتتاح فقد اندفع بما حقق على أنه مما يعجب ؛ لأنه لا مجال له بعد ذكر كلام الإمام الواحدي ، ثم إن التخلص قليل في كلام المتقدمين ، كما سيشير إليه ، من أن مذهب العرب هو الاقتضاب ، وأما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ، ولعل حسن الاقتضاب ، وأما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ، ولعل حسن الاقتضاب دعوى أن المقصود من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول ، بحيث يتمكن في جبره أينما وقع ، ثم وجوب التأنق في التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب ، وليس دائرا على مذهب المتأخرين ، كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر ؛ بل مع حسن الاقتضاب إذا عدل عنه إلى التخلص ينبغي أن يتأنق فيه .

(كقوله) أي قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر : **([يقولُ في قَوْمَس])** بالضم وفتح الميم : صقع كبير بين خراسان وبلاد الجيل أو إقليم بالأندلس والظرف يتعلق بيقول [قَوْمي] فاعل يقول ولا يخفى شدة تناسب قومي وقومس ، سيما مع تناسب السين والياء ، لأن أحدهما ينقلب إلى الآخر كما في سادس وسادي [وَقَدْ أَخَذَتْ مِنَّا] حال من قومي أي نقصت منا القوة وأثرت فينا ، يقال أخذ منه إذا أنقصه وأثر فيه [السُّرَى] اعتبر تأنيث السرى على لغة بني أسد فيها ، وفي هدى ؛ لأنهما على وزن الجمع دون المصدر الأعلى ، استعمال قليل ، فتوهموا أنهما جمع سرية وهدية ، على وزن غرفة ، وليس التأنيث لتغليب خطى على السرى ؛ لأن المؤنث لا يُغلّب على المذكر ، والسُّرَى : السير عامة الليل [وخُطَى] جمع خطوة كسبحة وهي ما بين القدمين [المَهْرِيَّة] المنسوبة إلى مهرة بن حيدان ؛ بطن من قضاعة ، فيهم نجائب تسبق الخيل ، فيقال لإبلهم إبل مهرية [القُود] (١)

(١) البيتان أوردهما القزويني في الإيضاح : ٣٧٢ لأبي تمام . قومس : موضع جهة خرسان . السرى : السير ليلاً . المهرية : الإبل المنسوبة إلى مهرة . القود : جمع قوادة وهي الذلول المنقادة .

جمع أقود ، وهو الشديد العنق ، وقال الشارح : وهي الطويلة الظهور والأعناق ، أي يقول في قومس قومي ، والحال أن مزاولة السُّرَى ومسايرة المطايا لخطى قد أثرت فينا ، ونقصت من قوانا ، فقوله : وخطى المهرية عطف على السرى ، لا على قوله منا ، بمعنى أن السرى أخذت منا ومن خُطَى الإبل ، على ما يتوهم ومفعول يقول قوله : [أَمَطْلَعَ الشَّمسِ] مبتدأ خبره [(تَبْغِي)] أي تطلب [(أَنْ تَؤُمَّ) أي تقصده [بِنَا] أي معنا يعني هل تسري معنا الليل إلى مطلع الشمس ، يحتمل أن يريدوا الشمس الحقيقي ، ويحتمل أن يريدوا منزل ممدوحه [فَقُلْتُ كَلاَّ ولكِنْ مَطْلِعَ الجُودِ] ردع للقوم وتنبيه ، يعني لا أقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس ، وتنبهوا أنه لا وجه لقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الجود ، أو أنه لا ينبغي أن يسمى منزله منزل الشمس ، ولكن مطلع الجود . قال الشارح : وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب :

نُوَدِّعُهمْ والبينُ فينَا كَأَنَّه قَنا ابنِ أَبي الهيجاء في قَلْبِ فَيلَقِ (١)

البين : الفراق ، والفيلق : الجيش .

(وقد ينتقل منه) أي مما شبب به الكلام (إلى ما لا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) أي العرب الجاهلية يرشد إليه قوله (ومن المخضرمين) أي الذين مضى بعض عمرهم في الجاهلية وبعضه في الإسلام أو من أدركهما ، أو شاعر أدركهما ، فالقلة المستفادة من قوله وقد ينتقل بالنسبة إلى من بعد العرب والمخضرمين ، فإياك وتوهم القاصر أن التمثيل بشِعْر أبي تمام للاقتضاب الذي هو مذهب العربية ، ومن يليهم سهو (كقوله) أي : قول أبي تمام ، وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية : ([لَوْ رَأَى اللهُ]) أي علم الله ([أَنَّ في الشَّيْبِ خَيْرًا جَاوَرَتْه الأبرارُ في الخُلْدِ]) أي في الجنة بقرينة الأبرار [(شِيبا)] جمع أشيب حال من الأبرار ، لأن اللائق أن يجاوره الأبرار على أحسن حال ، أو لأن الجنة دار الخير ، ولا يخفى أن مقتضى المقام أن يقول ما جاوره أحد من الأبرار شابا ، إلا أنه راعى مصلحة الوزن ، فجعل المعنى تابعا للفظ ، ثم

---

(١) البيت للمتنبي في ديوانه ص ٩٨ من قصيدة مطلعها :

لعينيك ما يلقى الفؤاد وما لقي وللحب ما لم يبق مني وما بقي

انتقل إلى ما يلائمه فقال :

(كلُّ يومٍ تُبدِي صُروفُ الليالي خُلُقًا مِن أبي سَعيدٍ غَريبا) (١)

ويمكن أن يخرج هذا البيت من الاقتضاب إلى التخلص ، بأن يقال : رجح بترجيح الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم ، أو بأن يقال يريد إنه مع ابتلائي بالشيب لا بأس لي بظهور غرائب خلق أبي سعيد ، ولا يخفى أنه لا يوافق نفي الخبر عن الشيب ، ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشرع ، فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله .

(ومنه) أي من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في أنه يشوبه شيء من الملائمة (كقولك بعد حمد الله : أما بعد) فإني قد فعلت كذا وكذا ،وهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل من الحمد إلى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما ، لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر لجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله ، بل إلى لفظ : أما بعد ، أي مهما يكن من شيء بعد حمد لله ، فكذا أقصد إلى ربط هذا الكلام بما قبله .

(وقيل : وهو فصل الخطاب) في القاموس : أما بعد أي بعد دعائي لك ، وأول من قاله داود عليه السلام أوكعب بن لؤى ، هذا ويعلم منه أنه يقال من غير أن يقع بعد حمد أو غيره ، ومعناه حينئذ بعد دعائي لك ، والأظهر : أن فصل الخطاب الفاصل بين الحق وا لباطل أو الخطاب المفصول الغير المتشابه ، وكل منهما نتيجة العلم بالشيء على وجه الكمال ، وإن قال ابن الأثير : والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو : أما بعد ، لأن المتكلم يفتتح في كل أمر ذي شأن بذكر الله تعالى ، وبتحميده ، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله : أما بعد ، هذا والمفعول المقبول أن المراد من هذا المفعول أن أما بعد من فصل الخطاب .

وكقوله (﴿هَـٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾) (٢) فذكر هذا بقربه إلى التخلص ، لأن فيه نوع ارتباط لأن الواو بعده للحال ولفظ : هذا ، إما خبر

---

(١) البيتان في الإيضاح : ٣٧٣ ، وهما مثال للاقتضاب مطلقًا .

(٢) ص : ٥٥ .

مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أو فاعل فعل محذوف **(أي الأمر هذا أو هذا كما ذكر)** أو معنى هذا أو مفعول فعل محذوف أي : خذ هذا .

(و) قد ويكون الخبر مذكورا مثل **(قوله)** تعالى حيث ذكر جمعا من الأنبياء وأراد أن يذكر عقيبه الجنة وأهلها **(﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾)** (١) ولا يخفى أن التصريح بالخبر في بعض المواضع دون باقي الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر .

وقال ابن الأثير : لفظ (هذا) في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل ، وهي علاقة وكيا " بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ، ثم قال : وذلك من فصل الخطاب الذي هو أحسن موقعا من التخلص ، وكقوله : ما ذكر كامة ثم للتفاوت بين الكلامين ، ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك : أعلم .

(ومنه) أي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص **(قول الكاتب : هذا باب)** فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر لجأة ، ومن هذا القبيل لفظ : أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب .

(وثالثها : الانتهاء) أي ثالث المواضع الانتهاء **(كقوله)** أي قول أبي نواس في الخصيب على وزن الحسيب ابن عبد الحميد : **([وإنِّي جَديرٌ إذْ بَلَغْتُكَ بالمُنَى])** أي جدير بالفوز بالأماني **([وأَنتَ بما أمَّلتُ منكَ جَدِيرٌ] [فإنْ تُولِّني])** أي تعطني **[مِنكَ الجميلَ فأَهْلُه وإلا فإنِّي عاذِرٌ]** عن منعك أو عن سؤالي **[(وشَكورُ)]** (٢) لما صدر عنك من سوابق العطايا ، والإصغاء إلى المديح ، والتحايا .

(وأحسنه) أي أحسن الانتهاء **(ما أذن بانتهاء الكلام كقوله)** أي العربي :

(بَقِيتَ بَقاءَ الدَّهرِ يا كَهْفَ أهْلِهِ وهذا دعاءٌ للبَرِيَّةِ شامِلُ) (٣)

لأن بقاءك سبب لكون البرية في أمن ونعمة وصلاح الحال ، أو المعنى : وهذا دعاء لا يخصني ، بل يشاركني فيه جميع البرية .

---

(١) ص : ٤٩ .

(٢) البيتان في الإيضاح لأبي نواس : ٣٧٣ . إن تولني : إن تمنحني .

(٣) البيت في الإيضاح : ٣٧٤ ، وينسب للمعري أو المتنبي . الكهف هنا : الملجأ والملاذ .

ووجه الإيذان أنه تعورف الإتيان بالدعاء في الآخر .

وقد قلّت عناية المتقدمين بهذا النوع ، ٢والمتأخرون يجتهدون في رعايته ، ويسمونه حسن المقطع ، وبراعة المقطع .

(وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه) يقال : هذا إنما يتمشى على مذهب أبي حنيفة من أن البسملة ليست جزءًا من السور ، وإلا فلا تفاوت بين الفواتح ، ونحن نقول : المراد بفاتحة السورة الفاتحة ، ولو على بعض المذاهب .

(وأكملها) من البلاغة **(يظهر ذلك بالتأمل)** في تلك الفواتح جملها ومفرداتها، والتنبه لرموزها وإشاراتها ، لا في بادئ النظر ، بل ربما يكون أول السورة دعاء على شخص وآخرها مذمة طائفة أو تهديد ووعيد لكن التأمل .

(مع التذكر لما تقدم) في الفنون الثلاثة يفصح عن وجوه مزاياها بحيث لا يتصور مزية عليه ، وليس مدى بلاغتها ما يدخل تحت طاقة البشر ، بل هو شرذمة مما أحاط به خالق القوى والقدر ، وليكن هذا آخر ما ألقينا إليك من البدائع من إفضال الصانع من الصنائع :

ولو تأملت فيها وجدت سوى ما برزت به دقائق من الودائع ، فلتنظر فيها نظر الاعتبار لتطلع على ما لا يحصى من الأسرار ، واجتنب من التعصب والإنكار ، فإنه يحرمك عن مشاهدة رياض امتلأت من الأزهار ، وعن أن تجتني لطائف الثمار .

ربنا اللهم بارك فيما رزقت ولا تضع أشجاراً أورقت ، ومتع بظلالها الطالبين وأذق من حلاوة ثمارها الحاضرين والغائبين . الحمد لله رب العالمين

وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة الأزهر رابع عشر شهر ربيع الآخر عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

اسم السورة، والآية	رقم الآية	موضع الآية
مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا	١٧	٢٩٧/٢ ، ٣١٦ ، ٣١٨
صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ	١٨	٧٣/١ ، ١٢٩/٢
أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ	١٩	١٧٨/٢
يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ	١٩	٢٤٠/٢ ، ٣٦١
فَلاَ تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ	٢٢	٦٤/١ ، ٣٣٠ ، ٥٩/٢
وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ	٢٣	٣٩/١،٥٥،٣١٠،٤٥١،٤٥٣،٥٩٨
فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ	٢٤	٣٠٠/١،٣٤٢
وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ	٢٥	٢٢٥/١
الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ	٢٧	٢٩٨/٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤
كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ	٢٨	٥٧/٢،١٣٣
وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ	٣٤	٤٦٥/١
فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِّي هُدًى	٣٨	٢٥٧/١
يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ	٤٩	٢٣/٢
فَقُلْنَا اضْرِب بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ	٦٠	٦٧/١ ، ٧٧/٢
كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ	٦٥	٥٥/١،٥٩٨
يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ	٦٩	٢٣٧/١
وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ...	٨٣	٦١/١ ، ٣٥/٢
مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ	٩٨	٨٦/٢
وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ	١٠٢	٢٣٣/١
وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ	١٠٣	٤٨٢/١

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ	١٩١	٣١٢/١
سورة النساء		
خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ	١	٢٨٠/١
وَءَاتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ	٢	٨٥/١، ٢٤٠/٢
وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً	١٧	٤٤٩/١
وَلاَ تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ	٢٢	٤٣٥/٢
شِقَاقَ بَيْنِهِمَا	٣٥	٢٥٧/١
وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً	٧٩	٥٤١/١
وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ	٨٣	١١٤/١، ٤٦٢/٢
أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ	٩٠	٦٣/١، ٥٦/٢
وَلاَ تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً	١٠٥	٣٢٥/١
وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا	١١٠	٢٥٣/١
وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ	١١٣	١٣٩/١
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ	١٤٢	٦٠/١، ٣٤/٢
سورة المائدة		
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ	٣	٦٨/١، ٧٩/٢
اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى	٨	٢٣٥/١
فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ	٤٤	٩٨/١، ٣٧٢/٢
أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ	٥٤	٧١/١، ٩٣/٢
بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ	٦٤	٣٣٩/٢
إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى	٦٩	٤٣١/١
وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ	٨٤	٦٣/١، ٥٤/٢
جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ	٩٧	٣٥٠/١
تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ	١١٦	١٠٠/١، ٣٩٠/٢

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا	٤٤	١/٥٧٨
فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا	٥٣	١/٥٧٠
الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ	٩٢	١/٢٣، ٣٠٧
وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا	١٢٦	١/١٠٩، ٢/٤٤١
فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ	١٣١	١/٣٩، ٤٥٩
رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ	١٤٣	١/٤٥، ٥٢٤
فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ	١٥٨	١/٤١٢
وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ	١٦٨	٢/٧٤
سورة الأنفال		
وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا	٢	١/١٨، ٢٧٤
لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ	٨	١/٦٧، ٢/٧٥
وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ	١٧	١/٢٣٠، ٢٣٤، ٢٥١
وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ	٢٣	١/٤٨٠
لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ	٦٨	١/٣٣٣، ٤٦٠
سورة التوبة		
وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ	٦	١/١٤٩
فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ	٣٤	١/٨٧، ٨٨
وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ	٧٢	١/٢٥، ٣٣٢
فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا	٨٢	١/٩٨، ٢/٣٧٨
ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ	٢٧	١/٤٢٠
سورة يونس		
وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا	١٩	٢/٣٨٧
حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ	٢٢	١/٣٤، ٤١٩

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ	٢٥	١/٤٤،٥١٣، ٢/٤٢٠
يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ	٣١	١/١٠١، ٢/٣٩٤
أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ	٤٢	١/٥٩١
فَلْيَفْرَحُوا	٥٨	١/٥٩٦
آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ	٥٩	١/٥٩٣
فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ	٨٩	١/٦٣
أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ	٩٩	١/٥٩١
سورة هود		
فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا	١٤	١/٤١٨
بَادِيَ الرَّأْيِ	٢٧	٢/٢٠٥
أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ	٢٨	١/٥٤،٥٩٤
وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ	٣٧	١/٢٤٢،٢٤٣،٢٤٦،٢٦٦
أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ	٦٠	١/٣٥٠
قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ	٦٩	١/٥٩، ٢/٢٩
أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا	٨٧	١/٥٤،٥٩٤
وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ	٩١	١/٣٧١
يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ	١٠٣	١/٣٦،٤٢٧
يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ .... عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ .	١٠٥ -١٠٨	١/١٠٤، ٢/٤١٤

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ	٤٢	٦٠١/١
سورة الحجر		
رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ	٢	٤٨٥،٤٠/١
وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ	٤	٤٨/٢
فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ	٩٤	٨٩/١، ٢٧٣/٢
سورة النحل		
وَقَالَ اللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ	٥١	٣٥٢،٣٤٠،٣٣٩/١
وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ	٥٧	٩٧/٢
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ	٩٠	٢٥٧/٢
ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا	١١٠	٨٨/٢
فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ	١١٢	٢٨٥،٢٤٤/٢
إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ	١١٥	٤٨/١
سورة الإسراء		
سُبْحَانَ الذِي أَسْرَى	١	٩٦/٢
أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ	٤	٥٤/١
إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ	٩	٣١٢،٢٨٨/١
وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ	٢٤	٣٢١/٢
قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا	٥٠	٥٩٨،٥٥/١
وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ	٨١	٤٢٠،٧٠/١، ٩٢/٢
قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي	١٠٠	٤٣٣،٣٧/١
وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ	١٠٥	٤١١،٣٣/١

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
سورة الكهف		
لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَدُنْهُ	٢	٥٢٥/١
وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ	١٨	٩٧/١، ٣٦٩/٢
وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ	٢٢	٤٨/٢
وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ	٤٥	١٧٨/٢،١٧٩
الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	٤٦	١٠٣/١، ٤٠٧/٢
فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا	٧٩	٦٧/١، ٧٥/٢
سورة مريم		
ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا	٢	١٨٢/١
وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي	٤	٣٢٥/١
أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ	٢٠	٦٣/١، ٥٦/٢
وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ	٢٥	٩٧/٢
وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا	٤٠	٢٦٧/٢
إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَٰنِ	٤٥	٣٣٣/١
أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا	٧٣	٥٣/١
سورة طه		
الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ	٥	١٠١/١، ٣٤٣/٢،٣٩٦
هِيَ عَصَايَ	١٨	٢١/١،٢٩٠
قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي	٢٥	٦٩/١، ٨٣/٢
فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ	٦٧	٤٦/١،٥٣٣
فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ	٧٨	٢٢/١،٣٠٤
فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ	٨٨	٨٨/١، ٢٦٦/٢

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَاءٍ فَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ	٤٥	٣٣٤،٣٣٣،٢٦/١
سورة الشعراء		
وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ	٣٦	٣١٥/١
وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ	٨٤	٨٥/١، ٢٤١/٢
قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ	١١٧	٢٥٣/١
وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ	١٣٢-١٣٤	٥٨/١، ٩/٢
قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ	١٦٨	١١٥/١، ٤٦٥/٢،٤٦٧
سورة النمل		
مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ	٢٠	٥٨٧،٥٣/١
وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ	٢٢	١١٥/١
بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ	٥٥	٤٦٦،٣٩/١
وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ	٨٧	٤٢٦/١
وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ	٨٨	٨٣/١، ٢١٢/٢
سورة القصص		
يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ	٤	٢٧٤،١٩/١
فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا	٨	٨٩/١، ٢٨٢/٢
وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ	٢٠	٢٥/١
وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ	٢٣	٥١٨/١
وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ	٧٣	١٠٢/١، ٣٧٦/٢،٤٠١

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
سورة العنكبوت		
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ	٤٠	١/٩٩، ٢/٣٨٧،٣٨٨
سورة الروم		
وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ	٦-٧	١/٩٧، ٢/٣٧٢
وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ	٢٧	٢/٤٢٧
وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُنِيبِينَ	٣٣	١/٤٦٠
فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ	٤٣	١/١١٥، ٢/٤٦٥
فَتُثِيرُ سَحَابًا	٤٨	١/٤٠
وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ	٥٥	١/١١٣، ٢/٤٥٢
سورة لقمان		
وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ	١٤	٢/٩٨
وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ	٢٥	١/٣٧،٤٣٦
سورة السجدة		
عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ	٦	١/٢٤
وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا	١٢	١/٢٢،٢٩٥
سورة الأحزاب		
لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ	٥٢	١/٣٢٥

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
سورة سبأ		
هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ	٧	٤٤٩/٢
أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ	٨	١٧،١٦/١
ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا	١٧	٧٠/١، ٩١/٢
وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى	٢٤	٣٦٣/١، ٤٤٩/٢
سورة فاطر		
وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ ...	٤	٢٦/١،٦٨،٣٣٢، ٧٨/٢
وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ ...	٩	٣٤/١،٤٢٠،٤٨٦
وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ	٢٢	٥٥٤/١
وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ	٤٣	٦٦/١، ٧٠/٢
سورة يس		
إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا ...	١٤	٢٣٩/١
إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ	١٥	٢٤١/١،٢٤٢
قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ	١٦	١٦/١،٢٤١
قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ	٢٠-٢١	٧٠/١، ١٩/٢،٩٠
وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ	٢٢	٣٤/١،٤٠،٤١٦،٤٧٢
وَءَايَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ	٣٧	٨٨/١، ٢٦٩/٢
وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ	٤٠	١١٩/١
وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ	٤٥	٦٧/١، ٧٥/٢
قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ	٥٢	٨٨/١، ٢٧١/٢،٢٧٢

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ	٦٠	١/١٦٣
قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ...	٧٨-٧٩	١/٤٣٧
سورة الصافات		
لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ	٤٧	١/٤٢، ٢/٧٣
وَءَاتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	١١٧-١١٨	١/١١٩، ٢/٤٨٠
إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ	١٤٧	٢/٥
سورة ص		
نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ	٤٤	١/١٥٤
هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ	٤٩	١/١٣٠
هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ	٥٥	١/١٣٠
سورة الزمر		
قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ	٩	١/٤٣، ٥١٣
أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ	٣٦	١/٥٤، ٥٩٢
وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ	٦٥	١/٤٠، ٢٢٦، ٤٧٢
وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ	٦٨	١/٣٦
سورة غافر		
الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ	٧	١/٧٢، ٢/٩٧، ١٠٠
وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ	٢٨	١/٤٦، ٥٣٢
مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ	٣١	١/١٨٢

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا	٣٦	١/٢٧٥
وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ	٣٨	٢/٨٧
إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ	٦٠	١/٢٣، ٣٠٦
ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ	٧٥	١/١١٤، ٢/٤٦١
سورة فصلت		
فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ	١٢	١/٤٠٨
وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى	١٧	١/٤٥، ٥٢٧
لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ	٢٨	١/١٠٥، ٢/١٢٨
اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ	٤٠	١/٥٤
وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ	٥١	١/٤٦٠
سورة الشورى		
أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ	٩	١/٥٦
جَعَلَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ	١١	١/٩٤، ٤٦٧، ٢/٣٣٧
يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا	٤٩-٥٠	٢/٤١٥
أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ...	٩٠	١/٦٠٤

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
سورة الزخرف		
أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ	٥	٣٩/١
وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ	٩	٤٣٦/١
أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ...	٤٣	٤٦٣/١
وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ...	٨٤	٢٩٤/١
سورة الدخان		
أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ	١٣-١٤	٥٩٥،٥٤/١
وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ	٣٠-٣١	٥٩٤،٥٤/١
سورة الجاثية		
إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا	٣٢	٣٣٤،٢٦/١
سورة محمد		
مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ	١٥	٢٩٧/٢
سورة الفتح		
أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ	٢٩	٩٨/١، ٣٧٥،٣٧٠/٢
سورة الحجرات		
لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ	٧	٤٠/١، ٣٧٢/٢
سورة ق		
وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ	٢٩	٣٧٠،٤٨٣،٥٠٥/١، ٤٧٢،٢٤٤/٢
سورة الذاريات		
وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ	٦	٤٢٦،٣٦/١

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
سورة الممتحنة		
إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ	٢	٤٧٤/١
لاَ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ	١٠	١٠١/١، ٣٩٤/٢
سورة الصف		
هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ	١٠	٣٥/٢
نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ	١٣	٣٥/٢
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ	١٤	١٧٨/٢
سورة الجمعة		
مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا	٥	٧٧/١، ٣١٩، ١٧٠/٢
سورة المنافقون		
إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ	١	١٥/١، ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٦
يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ	٨	١١٢/١، ٤٥٠/٢
سورة التحريم		
قُوا أَنْفُسَكُمْ	٦	٣٤٢/١

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
لاَ يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ	٦	٣٧٢/٢
وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ	١١	٣٩/١، ٤٦٥
سورة القلم		
وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ	٤	٣٨١/٢
وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ	١٠	٤٠١/١
سورة الحاقة		
إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ	١١	٨٩/١، ٢٧٣/٢
وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا	١٧	٣٢٥/١
خُذُوهُ فَغُلُّوهُ * ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ	٣٠-٣١	١١٨/١، ٤٧٦/٢
ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ	٣٢	٤٠٦/١
سورة نوح		
فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا	١٠	١١٥/١، ٤٦٧/٢
مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا	١٣-١٤	١١٨/١
مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا	٢٥	٣٧٢/٢، ٣٧٦
وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لاَ تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا	٢٦	٢٤٦/١
سورة المزمل		
فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا	١٧	١٩/١، ٢٧٥
سورة المدثر		
وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ	٣	١١٩/١، ٤٨١/٢
وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ	٦	٦٢/١، ٥٢/٢

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ	١٥-١٦	١/١١٩، ٢/٤٨٠
فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ	٢١-٢٢	١/٥٥٤
سورة الفجر		
وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ	١-٢	٢/٧٦
وَجَاءَ رَبُّكَ	٢٢	١/٦٨، ٩٤، ٢/٧٩، ٣٣٦
سورة الشمس		
وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ...	٧-٨	١/١٨٢
سورة الليل		
فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ...	٥-١٠	١/٩٨، ٢/٣٧٨
سورة الضحى		
وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى	١-٣	١/٤٥، ٥٢٤
فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ .... تَنْهَرْ	٩-١٠	١/١٢٠، ٢/٤٨٣
سورة القدر		
اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ	١	١/٤٦، ٥٢٩
فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ	١٧	١/٨٥، ٢/٢٤١
سورة القدر		
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ	١	١/٤٠٨
سورة الزلزلة		
وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا	٢	١/١٩، ٢٧٥
سورة العاديات		
وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ	٧-٨	٢/٤٦٢

اسم السورة ، والآية	رقم الآية	موضع الآية
سورة القارعة		
فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ	٧	٢٠/١، ٢٦٧
سورة التكاثر		
كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ* ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ	٣-٤	٦٩/١، ٨٨/٢
سورة العصر		
وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ	١-٢	٢٤/١، ٣٢٠، ٣٢٦، ٤٧٦/٢
سورة الهمزة		
وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ	١	١١٤/١، ٤٦١/٢
سورة الكوثر		
إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ	١	٣٤/١، ٤١٨، ٤٧٤/٢
سورة الكافرون		
لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ	٦	٥٠٦/١، ٥١٩/٢
سورة المسد		
تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ	١	٥٠٨/١
سورة الإخلاص		
قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ	١-٢	٢٢/١، ٣٣، ١٤٧، ٢٥٥، ٢٩٨، ٤١١، ٤٤٣

***

فهرس القوافي

القافية	المطلع	الشاعر	الجزء/ الصفحة

قافية الباء

الباء الساكنة

القافية	المطلع	الشاعر	الجزء/ الصفحة
النسبْ	مبارك	المتنبي	١/ ١٦٨

الباء المفتوحة

القافية	المطلع	الشاعر	الجزء/ الصفحة
غضابا	إذا	جرير	١/ ١٠٢، ١٢٤، ٢/ ٣٩٩، ٥٠٤
وحاجبا	خلقنا	ابن نباتة	٢/ ٤٩٥
مهربا	فأحجم	البحتري	٢/ ٤٨٠
ذاهبَهْ	إذا	البستي	١/ ١١٣
الذنوبا	أُقلِّب	المتنبي	١/ ١١٠
ضريبا	ضرائب	السري الرفاء	١/ ١١٧
غريبا	كل	أبو تمام	١/ ١٢٩، ٢/ ٥٢٩
شيبا	لو	أبو تمام	١/ ١٢٩

الباء المضمومة

القافية	المطلع	الشاعر	الجزء/ الصفحة
الذئابُ	ما	المتنبي	١/ ١٠٨
أبُ	لأصبح	منصور الهروي	٢/ ٥١١
خضابُ	ومن	المتنبي	١/ ١٢٣، ٢/ ٥٠٢
حاجبُ	له	أبو السمط	١/ ٢٥
حواجبُ	خلقنا	ابن نباتة	٢/ ٤٩٥
وأكذبُ	لئن	النابغة	٢/ ٤٢٨
المهذبُ	ولست	النابغة	١/ ٧٠
يقاربُه	وما	الفرزدق	١/ ١١
أشربُ	فوالله	الصابي	١/ ٧٩
مقرّبُ	ولكنها	منصور الهروي	٢/ ٥١١
تتشعّبُ	ولو	منصور الهروي	٢/ ٥١١
كواكبُه	كأنّ	بشار	١/ ٧٦

القافية	المطلع	الشاعر	الجزء/ الصفحة
حبيبِ	فما	عبد الله بن المعتز	٢/ ٨٦
تهذيبِها	لا	ـ	٢/ ٤٥٦
رقيبِ	سقتني	عبد الله بن المعتز	٢/ ٨٥

قافية التاء

التاء الساكنة

أسبلتْ	فمن	ـ	٢/ ١٩٠

التاء المكسورة

جلّتِ	سأشكر	عبد الله بن الزبير	١/ ١٢٠
وتجلّتِ	كما	ـ	١/ ٧٧
كبريتِ	كأنها	ابن المعتز	١/ ٧٩
اليواقيتِ	ولا	ابن المعتز	١/ ٧٩

قافية الجيم

الجيم المضمومة

اللهجُ	من	بشّار	١/ ١٢٢

الجيم المكسورة

حجاجِ	ألا	فريعة بنت همام	١/ ٥٧٠
الحشرجِ	إنّ	زياد الأعجم	١/ ٩٥

قافية الحاء

الحاء الساكنة

أقاحْ	كأنما	البحتري	١/ ٨١
فلاحْ	أملتهم	الأرجاني	١/ ١١٧
الجوانحْ	إنّ	الخنساء	١/ ١١٤

الحاء المفتوحة

وانفتاحا	وكأنّ	ابن المعتز	١/ ٧٧
السماحا	جمع	ابن المعتز	٢/ ٢٨٣

فهرس الأرجاز

قافية الهمزة

الهمزة المضمومة

قافية الجيم

الجيم المفتوحة

قافية الدال

الدال المفتوحة

الدال المضمومة

قافية الراء

الراء الساكنة

فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات

باب الزاي

باب السين

باب الشين

باب الغين

باب الفاء

باب القاف

باب الكاف

باب اللام